

# المكتبة التاريخية

## وَشَائِقَ وَنُصُوصُ التَّارِيخِ الْحَدِيثِ وَالْمُعَاصِرِ

الدكتور

جمال يحيى

استاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد  
بجامعة أسيوط وعين شمس

الدكتور

عبد العزيز محمد الشناوى

استاذ كرسي التاريخ الحديث  
بجامعة الأزهر

١٩٦٩



دارالمعارف









وَشَانِقَ وَنُصُوصَ  
التَّارِيخِ الْحَدِيثِ وَالْمُعَاصِرِ

جَلال حَيّی

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد  
جامعة أسبوط وعین شمس

عبد العزيز محمد الشناوى

أستاذ كرمی التاريخ الحديث  
جامعة الأزهر

١٩٦٩



دار المعارف



## مقدمة

يدرك الباحثون العرب في ميدان الدراسات التاريخية أن المكتبة العربية تفتقر إلى مجموعات من الوثائق التاريخية ، على الرغم من ثراء هذه المكتبة في المؤلفات التاريخية . ولا جدال في أن الوثائق هي المصدر الأساسي الذي يستقى منه الباحثون المادة العلمية في دراساتهم ، سواء كانت الوثائق لا تزال مخطوطة ومدرجة في سجلات ومحافظ وزارات الخارجية ودور المحفوظات التاريخية ، أو كانت مطبوعة في سلاسل ومجموعات .

وإن التقدم الذي أحرزته الدراسات التاريخية في عدد من الجامعات في العالم العربي في السنوات الأخيرة ، يجعل نشر مجموعات الوثائق التاريخية أمراً ضرورياً لا غناء عنه . ولقد أصبحت دراسة الوثائق التاريخية في الجامعات تشكل ركناً أساسياً في خطط الدراسة في أقسام التاريخ ، فالوثيقة التاريخية تحمل روح العصر ، وتصور أسلوبه في التفكير والعمل ، والتخطيط ورسم السياسة العامة ، وما إلى ذلك من مظاهر حضارية وإتجاهات سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية . ولذلك فإن الوثيقة قد وصفت بأنها قطعة حية من العصر ، نقتلح إلهنا عبر السنين ، ونصوره لنا ، فتلقى ضوءاً على عصره ولي وإنقضى . ولا تتم دراسة التاريخ بدون الرجوع إلى الوثائق .

ولقد دأبت الدول الأوروبية منذ أواخر القرن التاسع عشر على نشر مجموعات من الوثائق الرسمية إستخرجتها من محفوظات وزارات الخارجية والحرب والمستعمرات والبحرية ، وتتعلق ببعض المشكلات أو الأزمات السياسية ، والتي كان لهذه الدول الأوروبية إتصال بها ، ومنها مجموعات الكتب الصفراء الفرنسية ، والزرقاء البريطانية ، والخضراء الإيطالية . وحين نزلت

— و —

بالعالم كارتنة الحرب العالمية الأولى، إهتمت الدول الأوربية بإخراج نجم من الوثائق الخاصة بأصول وأسباب هذه الحرب، وفي سلاسل من المجلا وتكرر نفس الشيء مع الحرب العالمية الثانية . وتقوم الآن الأمم المتحدة بنشر الوثائق الهامة التي تسجل في أمانتها ، وكذلك الحال بالنسبة للم الدولية المتخصصة ، وبالنسبة للمنظمات الإقليمية ، ومن أهمها ، بالنسبة لمنطقتنا ، جامعة الدول العربية . ولا شك في أن هذه المجموعات من الوثائق تعتبر مادة أساسية لدراسة التاريخ ، وبخاصة في عصوره الحديثة : مراحلها المعاصرة .

ونرجو أن يكون إخراج هذه المجموعة يسد فقراً ونقصاً في الوثائق العربية ، ويساعد الدراس والباحث على الرجوع إلى أصول بعض المسائل وعلى التوسع فيها . وعلى الله قصد السبيل .

الإسكندرية في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨ .

دكتور  
جلال يحيى

دكتور  
عبد العزيز محمد الشناوى



صفحة

- ٧ - صورة المعاهدة التي أمضيت بين حضرة دولتو محمد الصادق باشا ،  
باى مشير تونس المعظم ، وبين دولة إنكلترة ، وذلك فى ١٦  
جمادى الثانية سنة ١٢٩٢ الموافق ٢٩ يولية سنة ١٨٧٥ ... ٤٧
- ٨ - معاهدة باردو ، سنة ١٨٨١ ... .. ٦٤
- ٩ - إتفاقية المرسى ، سنة ١٨٨٣ ... .. ٦٦
- ١٠ - الإتفاق الفرنسى الإنجليزى فى ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ ، التصريحات  
الخاصة بمصر والمغرب ... .. ٦٧
- ١١ - مواد سرية أضيفت إلى البيان الفرنسى البريطانى، العبادر بتاريخ  
٨ أبريل سنة ١٩٠٤ ... .. ٧١
- ١٢ - الإتفاق الفرنسى الاسبانى المعلن فى ٣ تشرين الأول ( أكتوبر )  
سنة ١٩٠٤ - المواد السرية ... .. ٧٢
- ١٣ - أهم نقاط إتفاقية الجزيرة - الموقعة بتاريخ ٧ نيسان ( أبريل )  
سنة ١٩٠٦ ... .. ٧٤
- ١٥ - معاهدة الحماية الفرنسية فى المملكة الشريفة ، الموقع عليها فى  
فاس فى ٢٠ آذار ( مارس ) ١٩١٢ ... .. ٧٦

## المجموعة الثانية

- الثورية العربية ... .. ٨٠
- ١ - من الشريف إلى السير هنرى مكهاون ، فى ١٤ يوليو سنة ١٩١٥ . ٨٠
- ٢ - من السير هنرى مكهاون إلى الشريف حسين ، فى ٣٠ أغسطس سنة ١٩١٥ . ٨٤
- ٣ - من الشريف إلى مكهاون ، فى ٩ سبتمبر سنة ١٩١٥ . ... ٨٦
- ٤ - من السير هنرى مكهاون إلى الشريف حسين ، فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ . ٨٠

صفحة

- ٥ - من الشريف حسين إلى السير هنرى مكماهون فى ٥ نوفمبر  
سنة ١٩١٥ ... .. ٩٢
- ٦ - من السير هنرى مكماهون إلى الشريف حسين فى ١٤  
ديسمبر سنة ١٩١٥ ... .. ٩٥
- ٧ - من الشريف حسين إلى السير هنرى مكماهون فى أول يناير  
سنة ١٩١٦ . ... .. ٩٧
- ٨ - من مكماهون إلى الشريف فى ٣٠ يناير سنة ١٩١٦ ... ٩٩
- ٩ - من الشريف حسين إلى السير هنرى مكماهون فى ١٨ فبراير  
سنة ١٩١٦ . ... .. ١٠٠
- ١٠ - من السير هنرى مكماهون إلى الشريف حسين فى ١٠  
مارس سنة ١٩١٦ ... .. ١٠٤
- ١١ - الإتفاقية الانجليزية - الفرنسية - الروسية - أبريل - مايو  
سنة ١٩١٦ المعروفة باسم إتفاقية سايكس بيكو . ... ١٠٧
- ١٢ - مذكرة من الحكومة البريطانية إلى، ملك المجاز فى ٨ فبراير  
سنة ١٩١٨ ... .. ١١٢
- ١٣ - تصريح الحكومة البريطانية للعرب السبعة - ١٦ يونيو  
سنة ١٩١٨ ... .. ١١٣
- ١٤ - التصريح الإنجليزى - الفرنسى - ٧ نوفمبر سنة ١٩١٨ ... ١١٥
- ١٥ - إتفاقية فيصل - وايزمان - يناير سنة ١٩١٩ ... ١١٧
- ١٦ - مقررات المؤتمر السورى العام - دمشق ٢ يوليو سنة ١٩١٩ ١٢٠
- ١٧ - توصيات لجنة كنج - كراين الخاصة بسوريا وفلسطين  
والعراق فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩ ... .. ١٢٣



صفحة

## المجموعة الثالثة

١٤٥

### مشكلة فلسطين

- ١ - وعد بلفور ... .. ١٤٥
- ٢ - ترجمة نص المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم - وقع العهد بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩ وأصبح نافذ المفعول في ١٠ يناير سنة ١٩٢٠ ... .. ١٤٨
- ٣ - القسم الخاص بفلسطين والصهيونية من تقرير اللجنة الأمريكية كنج - كراين في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩ ... .. ١٥٠
- ٤ - رسالة ملك الإنكليز إلى شعب فلسطين بمناسبة إصدار مجلس الحلفاء في سان ريمو قراره بانتداب بريطانيا على فلسطين بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٠ - وقد أذيع البيان في ٧ يوليو سنة ١٩٢٠ في القدس ... .. ١٥٨
- ٥ - خلاصة تقرير لجنة التحقيق العسكرية للتحقيق في أسباب الإضطرابات التي وقعت في القدس في ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٠ ... .. ١٥٩
- ٦ - خلاصة تقرير لجنة هيكرافت ... .. ١٦٠
- ٧ - صك الانتداب على فلسطين - أعلنته عصبة الأمم في ٦ يوليو سنة ١٩٢١ وصدق عليه في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢ ووضع موضع التنفيذ في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣ ... .. ١٦٥
- ٨ - الكتاب الأبيض الذي أصدره وزير المستعمرات البريطانية «مستمر تشرشل» في يونيو سنة ١٩٢٢ ... .. ١٧٦

## - ز -

صفحة	
	٩ - خلاصته عن تواصى لجنة شو البرلمانية وقد أذيع تقريرها فى
١٨٢	شهر مارس سنة ١٩٣٠ ... ..
	١٠ - بلاغ حكومة فلسطين عن فشل المحادثات مع الوفد العربى
١٨٣	وقد صدر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٣٠ ... ..
	١١ - خلاصته تقرير جون هوب سمبسون عن الهجرة ومشاريع
١٨٥	الإسكان والعمران ... ..
	١٢ - الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠ - فلسطين ... ..
	١٣ - كتاب رسمى من رمزى ماك د نالد رئيس وزراء بريطانيا إلى
	الدكتور وايزمان رئيس الوكالة اليهودية لفلسطين فى ١٣
٢١٩	فبراير سنة ١٩٣١ ... ..
	١٤ خلاصة تقرير اللجنة الملكية لفلسطين . بلاغ رسمى رقم ٣٧/٩
٢٢٩	فى ٧ تموز ( يوليو ) سنة ١٩٣٧ ... ..
	١٥ - بيان سياسة حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة -
	المرفوع من قبل وزير المستعمرات إلى البرلمان فى شهر تموز سنة
٢٧٩	١٩٣٧ بلاغ رسمى رقم ١١/٣٧ فى ٧ تموز سنة ١٩٣٧ ...
	١٦ - مقدمة لتقرير لجنة التقسيم «وود هيد» وخلاصة عن التقرير
٢٨٢	نفسه مقدم إلى مالكوم ماكدونالد وزير المستعمرات ...
	١٧ - خلاصة تقرير لجنة التقسيم «وود هيد» كما وضعته اللجنة فى
٢٨٦	الفصل الأخير من تقريرها . ... ..
	١٨ - فلسطين : بيان من حكومة المملكة المتحدة - بلاغ رسمى
٣١١	رقم ٨/٣٨ فى ٩ تشرين الثانى سنة ١٩٣٨ ... ..

## - ح -

صفحة

- ١٩ - بيان الخطة السياسية الصادرة من الحكومة البريطانية . بلاغ  
رسمى رقم ٢ / ٢٩ فى ١٧ مايو سنة ١٩٣٩ ... ٣١٥
- ٢٠ - نص الكتاب الذى وجهه الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية إلى الرئيس روز فلت فى ١٠ مارس سنة ١٩٤٥ . ... ٣٣٣
- ٢١ - نص الرد الذى بعث به الرئيس روز فلت إلى الملك عبد العزيز آل سعود فى ٥ أبريل سنة ١٩٤٥ ... ٣٣٨
- ٢٢ - بيان وزير الخارجية البريطانية عن لجنة التحقيق الانكليزية الأمريكية لفلسطين فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ... ٣٣٩
- ٢٣ - توصيات وتعليقات لجنة التحقيق الانجليزية - الأمريكية بشأن مشاكل اليهود فى أوروبا وقضية فلسطين ... ٣٤٧
- ٢٤ - المذكرة التى أرسلتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى الحكومة الأمريكية عملاً بقرار مجلس الجامعة فى ١٢ يونيو سنة ١٩٤٦ ... ٣٧١
- ٢٥ - مؤتمر فلسطين - لندن سنة ١٩٤٦ - المقترحات المقدمة على أثر المناقشات بين مندوبى الحكومة البريطانية والولايات المتحدة فى يوليو سنة ١٩٤٦ - مذكرة مندوبى المملكة المتحدة ... ٣٧٦
- ٢٦ - خطاب عبد الرازق السنهورى باشا فى مؤتمر فلسطين بلندن فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ... ٣٨٧
- ٢٧ - نص مقترحات الوفود العربية فى مؤتمر فلسطين بلندن سنة ١٩٤٦ ... ٣٩٥

## ط

صفحة

### المجموعة الرابعة

- ٤٠٠ الفترة المعاصرة
- ١ - المعاهدة اليمنية الإيطالية سنة ١٩٢٦ ... .. ٤٠٠
- ٢ - معاهدة مكة بشأن العسير سنة ١٩٢٦ ... .. ٤٠١
- ٣ - المعاهدة اليمنية البريطانية سنة ١٩٣٤ ... .. ٤٠٣
- ٤ - بيان إعلان الثورة في مصر (٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢) ... .. ٤٠٧
- ٥ - خلع فاروق - ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ - صيغة الإنذار ... .. ٤٠٨
- ٦ - وثيقة التنازل من العرش . أمر ملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ ... .. ٤٠٩
- ٧ - إعلان الجمهورية - سقوط أسرة محمد علي - ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ ... .. ٤١٠
- ٨ - قرارات مؤتمر باندونج - ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥ ... .. ٤١٢
- ٩ - قرار الأمم المتحدة المتعلق بالمغرب في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ... .. ٤٢٢
- ١٠ - » » » » » ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٣ . ٤٢٣
- ١١ - بيان سيل سان كلو المشترك في ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٥ . ... .. ٤٢٤
- ١٢ - خطاب العرش المغربي - الرباط في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٥ . ... .. ٤٢٥
- ١٣ - إعلان استقلال المغرب - نص التصريح المشترك في ٢ مارس سنة ١٩٥٦ . ... .. ٤٢٩
- ١٤ - الإنفاق على التمثيل الدبلوماسي الفرنسي المغربي في ٨ مايو سنة ١٩٥٦ . ... .. ٤٣٢
- ١٥ - إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة - أول فبراير سنة ١٩٥٨ ... .. ٤٣٥
- ١٦ - ميثاق الاتحاد العربي ... .. ٤٣٧

## القسم الثاني

صفحة

### ٤٤٧ مصر الحديثة والمعاصرة

#### المجموعة الاولى

٤٤٩

مصر العربية إبان الحكم العثماني

١ - قادة جيش الاحتلال العثماني يتفقون على إبطال المظالم في

٤٤٩

مصر - فبراير سنة ١٧٠٩ . ... ..

٢ - تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في مصر على عهد ابراهيم

٤٥١

بك ومراد بك . ... ..

٣ - رسالة من روسيا إلى الأمراء المماليك لعقد تحالف معهم ورفع

٤٥٣

العلم الروسى في مصر . ... ..

٤٥٥

٤ - إنتفاضة شعبية على ظلم الأمراء المماليك ... ..

٥ - رأى العثمانيين في زعامة مصر العلمية - حديث بين الباشا العثماني

٤٥٧

وشيخ الجامع الأزهر ... ..

٦ - المجتمع المصرى إبان الحكم العثماني - واعظ تركى يحمل على

٤٥٩

المصريين بسبب مايفعلوه بضرائح الأولياء ... ..

٤٦٢

٧ - المجتمع المصرى إبان الحكم العثماني - خنبل ختان . ... ..

٨ - » » » » » هدية من شحاذى

٤٦٣

مصر لأمير عرف بالعطف عليهم . ... ..

٩ - المجتمع المصرى إبان الحكم العثماني - المجون والفسق في موالد

٤٦٤

الأولياء ... ..

صفحة

- ١٠ - صور من المجتمع في مصر إبان الحكم العثماني - المجاذيب . ٤٦٥
- ١١ - شخصيات ظهرت في الحياة السياسية المصرية إبان الحكم العثماني  
ترجمة همام بن يوسف الهواري عظيم بلاد الصعيد . ... ٤٦٧
- ١٢ - شخصيات ظهرت في الحياة السياسية المصرية إبان الحكم العثماني  
ترجمة سويلم بن حبيب أحد كبار مشايخ العرب في القليوبية ٤٧١
- ١٣ - شخصيات تاريخية في مصر إبان الحكم العثماني - ترجمة  
على بك الكبير . ... .. ٤٨٠
- ١٤ - شخصيات تاريخية في مصر إبان الحكم العثماني - محمد بك أبو الذهب ٤٨٨

#### المجموعة الثانية

- ٤٩٤ مصر العربية إبان الحكم الفرنسي .
- ١ - رسالة بونا برت إلى أبي بكر باشا والي العثماني على مصر قبيل  
رسو الأسطول الفرنسي في مياه الإسكندرية . ... ٤٩٤
- ٢ - رسالة بونا برت إلى إدريس بك قومندان السنيمة التركية «عقاب  
بحري» الراسية في الاسكندرية مع إثنين آخرين . ... ٤٩٥
- ٣ - أول منشور وجهه بونا برت إلى الشعب المصري . ... ٤٩٦
- ٤ - رحيل أهل القاهرة عقب معركة إمبابة - ٢١ يوليو  
سنة ١٧٩٨ . ... .. ٤٩٩
- ٥ - الشعب وزعماءه يرفضون حمل شعار الثورة الفرنسية ... ٥٠١
- ٦ - خطبة لإفتتاح الديوان العام - ٦ أكتوبر سنة ١٧٩٨ ... ٥٠٢
- ٧ - ثورة القاهرة الأولى - ٢١ أكتوبر سنة ١٧٩٨ ... ٥٠٥
- ٨ - بوادر انحلال المجتمع في مصر - تبرج النساء ... ٥١٠

## - ل -

صفحة

- ٩ - إنضمام فرق من شباب الأقباط إلى الجيش الفرنسي ... ٥١٢
- ١٠ - إتفاقية العريش - ٢٤ من يناير سنة ١٨٠٠ ... ٥١٤
- ١١ - إتفاقية الصلح بين الجنرال كليبر ومراد بك ٥ أبريل سنة ١٨٠٠ . ... ٥٢٢
- ١٢ - الجبوتي يسجل التقاليد العسكرية في تشييع جنازة كليبر . ٥٢٥
- ١٣ - معاهدة الجلاء عن منطقة القاهرة والجيزة - أبرمها الجنرال بليار Belliard في ٢٧ يونيو سنة ١٨٠١ - ملحق إضافي وتفسيرى للمعاهدة . ... ٥٣٣
- ١٤ - إتفاقية الجلاء عن الأسكندرية - شروط النسلیم المعروضة يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٨٠١ من عبد الله جالك فرنسوا مينو على القواد البريطانيين . ... ٥٣٥

### المجموعة الثالثة

- ٥٤٥ مصر في القرن التاسع عشر
- ١ - الحملة البريطانية على مصر سنة ١٨٠٧ - موكب الأسرى البريطانيين في القاهرة بعد هزيمتهم في معركة رشيد (٣١ مارس سنة ١٨٠٧) . ... ٥٤٥
- ٢ - الحكومة تحتكر صناعة النشوق وتوزعه بالإكراه على الأهالي وتطبق نفس النظام على شراب العرق . ... ٥٤٦
- ٣ - مظاهرات النساء احتجاجاً على إلغاء نظام الإلتزام الكلية . ٥٤٨
- ٤ - التجريس . ... ٥٤٩
- ٥ - إعتقد المغفلون أن محمد علي قد تاب عن ظلم الشعب ... ٥٥٠



ص ١٥٤

- ٥٥١ ... John Bowring - مقتطفات من تقرير جون باورنج
- ٥٥٨ ... ... - معاهدة لندن ( ١٥ يوليو سنة ١٨٤٥ ) .
- ٥٦٠ - قانون خاص ( ملحق بمعاهدة لندن في ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ )
- ٥٦١ ... ... - قرار خاص تابع للمعاهدة
- ٥٦٢ ... ... - فرمان سلطاني إلى محمد علي بتقليده حكم السودان ( ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ )
- ٥٦٢ ... ... - فرمان حق الوراثة لمحمد علي في حكومة مصر ( يونيو سنة ١٨٤١ )
- ٥٦٥ ... ... - فرمان سنة ١٨٧٣ ( الفرمان الشامل ) .

#### الاجمعة الرابعة

- ٥٧١ الوثائق الخاصة بتاريخ قناة السويس
- ١ - عقد الإمتياز الأول الصادر من محمد سعيد باشا وإلى مصر إلى فرديناند دي ليسبس في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٤ لإنشاء شركة تقوم بحفر وإستغلال قناة السويس ... ٥٧١
- ٢ - عقد الإمتياز الثاني الصادر من محمد سعيد باشا وإلى مصر إلى فرديناند دي ليسبس في ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ لإنشاء شركة تقوم بحفر وإستغلال قناة السويس وملحقاتها ... ٥٧٥
- ٣ - لائحة إستخدام العمال المصريين في أشغال قناة السويس .
- ٥٨٥ ... × ... ( ٢٠ من يوليو سنة ١٨٥٦ ) .
- ٤ - إتفاق بين الحكومة المصرية وبين الشركة العالمية لقناة السويس لإنشاء ترعة الماء العذب من القاهرة إلى الوادي ( ١٨ من مارس سنة ١٨٦٣ ) ... ٥٨٨

ن

صفحة

- ٥ - مذكرة الباب العالمى الخاصة بشروط التصديق على عقد الإمتياز  
( فى ٦ من أبريل سنة ١٨٦٣ ) . ... .. ٥٩٣
- ٦ - قرار تحكيم صادر عن نابليون الثالث امبراطور فرنسا بشأن  
المسائل المتنازع عليها بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس  
( ٦ من يولييه سنة ١٨٦٤ ) . ... .. ٥٩٧
- ٧ - إتفاقية ٣٠ من يناير سنة ١٨٦٦ بين الحكومة المصرية وبين  
شركة قناة السويس ... .. ٦١٨
- ٨ - الاتفاق الصادر فى ٢٢ من فبراير سنة ١٨٦٦ بين اسماعيل باشا  
وشركة قناة السويس ... .. ٦٢٢
- ٩ - فرمان سلطانى فى ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ بالتصديق على العقد  
الصادر فى ٢٢ من فبراير سنة ١٨٦٦ بين والى مصر ودليسىسبس  
بشأن قناة السويس ... .. ٦٣٢
- ١٠ - الاتفاق الأول الصادر فى ٢٣ من أبريل سنة ١٨٦٩ بشأن  
تنازل الشركة عن بعض إمتيازاتها ... .. ٦٣٣
- ١١ - الاتفاق الثانى الصادر فى ٢٣ من أبريل سنة ١٨٦٩ بشأن  
عرض أراضى الشركة للبيع . ... .. ٦٣٧
- ١٢ - بيع حصص مصر فى الأرباح السنوية لشركة قناة السويس  
فى ٢١ من مارس سنة ١٨٨٠ والمحددة ١٥٪ من صافى الأرباح ... .. ٦٤٠
- ١٣ - منشور لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية المؤرخ فى  
٣ من يناير سنة ١٨٨٣ إلى الدول الأوربية الكبرى . ... .. ٦٤٣
- ١٤ - بريطانيا تستعمل إحتلالها لمصر فى تدعيم نفوذها فى شركة  
القناة - الاتفاق المبرم فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ بين شركة  
قناة السويس وشركات الملاحة البريطانية . ... .. ٦٤٥

صفحة

- ١٥ - تصريح لندن الدولي المؤرخ في ١٧ من مارس سنة ١٨٨٥ ٦٤٨
- ١٦ - مشروع معاهدة خاصة بحرية المرور في قناة السويس مقدم إلى لجنة باريس الدولية من مندوبي فرنسا في جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٨٨٥ ... ٦٥٠
- ١٧ - مشروع معاهدة تقرر أن قناة السويس ممر محايد مقدم إلى لجنة باريس الدولية من مندوبي بريطانيا في جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٨٨٥ ... ٦٥٢
- ١٨ - مشروع المعاهدة الخاصة بحرية المرور في قناة السويس وقد فرغت من إعداد لجنة باريس الدولية بجلستها العامة المنعقدة في ١٣ من يونيو سنة ١٨٨٥ ووافقت عليه جميع الدول الاعضاء ماعدا بريطانيا وإيطاليا . ... ٦٥٥
- ١٩ - إتفاقية الآستانة المقررة لحرية المرور في قناة السويس . أبرمت في الآستانة في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٨٨٨ . ... ٦٦٠
- ٢٠ - التحفظ البريطاني على إتفاقية الآستانة المبرمة في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٨٨٨ . ... ٦٦٦
- ٢١ - التنازل عن التحفظ البريطاني على إتفاقية الآستانة في الوفاق بين بريطانيا وفرنسا في ٨ من أبريل سنة ١٩٠٤ ... ٦٦٦
- ٢٢ - قناة السويس في معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ ... ٦٦٧
- ٢٣ - قناة السويس في إتفاقية الجلاء بين مصر والمملكة المتحدة في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ . ... ٦٦٨

## - ع -

صفحة

- ٢٤ - قرار جمهورى رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية  
لقناة السويس البحرية . ... .. ٦٦٩
- ٢٥ - التنظيم الإقليمى المصرى الانفرادى لقناة السويس :  
أولا : رسالة من وزير خارجية مصر إلى سيادة راج  
همرشد السكرتير العام للأمم المتحدة  
فى ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٧  
ثانيا : - بيان بالتنظيم الإقليمى المصرى الانفرادى  
لقناة السويس ٦٧٣
- ٢٦ - تصريح صادر من مصر - مصر تقبل الولاية الجبرية لمحكمة  
العدل الدولية فى جميع المنازعات التى تنشأ عن تطبيق الفقرة ٩  
(ب) من التنظيم الإقليمى المصرى الانفرادى لقناة السويس  
( ١٨ من يوليو سنة ١٩٥٧ ) ... .. ٦٧٧
- المجموعة الخامسة**
- ٦٧٩ مصر والإحتلال والحماية
- ١ - المذكرة المشتركة فى ٧ من يناير سنة ١٨٨٢ . ... .. ٦٧٩
- ٢ - المذكرة المشتركة فى ٦ من فبراير سنة ١٨٨٢ . ... .. ٦٨٠
- ٣ - المذكرة المشتركة فى ٢٥ من مايو سنة ١٨٨٢ . ... .. ٦٨٢
- ٤ - رد الوزارة المصرية فى ٢٦ من مايو سنة ١٨٨٢ . ... .. ٦٧٣
- ٥ - استقالة محمود سامى البارودى فى ٢٦ من مايو سنة ١٨٨٢ . ... .. ٦٨٤
- ٦ - منشور الخديو توفيق عقب إستقالة البارودى . ... .. ٦٨٥
- ٧ - إنذار الأميرال سيمور - فى ٦ من يوليو سنة ١٨٨٢ . ... .. ٦٨٦
- ٨ - رد طلبه باشا عصمت محافظ الاسكندرية على الأميرال سيمور ٦٨٦

— ف —

- ٦٨٧ - ٩ - برقية الأميرال سيمور في ٩ يولييه سنة ١٨٨٢ بطلب  
تسليم الحصون ... .. ٦٨٧
- ٦٨٧ - ١٠ - إنذار الأميرال سيمور النهائي في ١٠ يولية سنة ١٨٨٢ ... ٦٨٧
- ٦٨٨ - ١١ - كتاب نائب القنصل البريطاني إلى رئيس مجلس الوزراء  
بقطع العلاقات بين مصر وبريطانيا ... .. ٦٨٨
- ٦٨٨ - ١٢ - رد مجلس الوزراء على الإنذار النهائي طبقا لقرار المجلس ... ٦٨٨
- ٦٨٩ - ١٣ - برقية الخديو توفيق إلى عرابي في ١٧ يولية سنة ١٨٨٢  
يأمره بالكف عن الاستعدادات الحربية بكفر الدوار ... ٦٨٩
- ٦٩٠ - ١٤ - رد عرابي على برقية الخديو توفيق ... .. ٦٩٠
- ٦٩٢ - ١٥ - قرار الجمعية العمومية بالإجماع على وجوب مداومة  
الاستعدادات الحربية ... .. ٦٩٢
- ٦٩٤ - ١٦ - قرار الخديو توفيق في ٢٠ يولية سنة ١٨٨٢ بعزل عرابي  
من وزارة الحربية ... .. ٦٩٤
- ٦٩٥ - ١٧ - قرار الجمعية العمومية في ٢٢ يولية سنة ١٨٨٢ بوقف أوامر  
الخديو توفيق ونظاره وعدم تنفيذها ... .. ٦٩٥
- ٦٩٦ - ١٨ - عهد إنجلترا باحترام استقلال مصر وبعض وعودها بالجلء  
١٩ - مذكرة من شريف باشا مؤرخة في ٢١ من ديسمبر سنة  
١٨٨٣ إلى سير أفلين بارنج (لورد كرومر) يرفض فيها  
طلب الحكومة البريطانية سحب الجيش المصري من  
السودان وإخلائه. ... .. ٧٠٦
- ٧٠٨ - ٢٠ - برقية لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا إلى اللورد كرومر  
بضرورة إتباع النصائح البريطانية (٤ من يناير سنة ١٨٨٤) ... ٧٠٨

## ش -

صفحة

- ٢١ - خطاب إستقالة وزارة شريف باشا إحتجاجاً على إصرار  
الحكومة البريطانية على إخلاء السودان ... .. ٧٠٩
- ٢٢ - مذكرة بريطانيا بتبرير رفع العلم البريطانى بجانب العلم المصرى  
فى الخرطوم ( ٤ من سبتمبر سنة ١٨٩٨ ) ... .. ٧١٠
- ٢٣ - إتفاقية الحكم الثنائى فى السودان ( ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ) ٧١٠
- ٢٤ - إتفاقية الحكم الثنائى فى السودان ( ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ ) ٧١٤
- ٢٥ - إعلان الحماية - فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ... .. ٧١٥
- ٢٦ - برقية ملك إنجلترا إلى السلطان حسين ... .. ٧١٥
- ٢٧ - إحتجاج الأمة المصرية على إعراف مؤتمر الصلح بالحماية على  
مصر - كتاب سعد زغلول فى ١٢ مايو سنة ١٩١٩ ... ٧١٦
- ٢٨ - إنجلترا ترفع الحماية عن مصر : ... .. ٧٢٠
- أولا : - تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢
- ٢٩ - ثانيا : - تبليغ من المندوب السامى إلى سلطان مصر ... ٧٢١
- ٢٩ - التصوص الخاصة بمصر فى معاهدة لوزان المعقودة بين  
تركيا وإنجلترا وحلفائهما فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣ ... .. ٧٢٤
- ٣٠ - مفاوضات سنة ١٩٢٤ ( سعد زغلول - ماكرونالد ) ... ٧٢٤
- ٣١ - المذكرات المتبادلة بين المندوب السامى البريطانى والحكومة  
المصرية إثر مقتل سيرلى ستالكس ... .. ٧٢٥
- المجموعة السادسة**
- المفاوضات والإستقلال
- ٧٣٩ ١ - كتاب الجبهة الوطنية إلى المندوب السامى ... .. ٧٣٩
- ٢ - مذكرة الحكومة البريطانية على خطاب الجبهة الوطنية ٧٤٢

— ق —

صفحة

- ٣ - تبليغ شفوى ... .. ٧٤٣
- ٤ - معاهدة تحالف بين مصر والمملكة المتحدة في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ . ... .. ٧٤٣
- ٥ - مذكرات لندن في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦
- المذكرة الأولى ... .. ٧٦٧
- المذكرة الثانية ... .. ٧٦٨
- المذكرة الثالثة . ... .. ٧٦٩
- ٦ - إعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦، المذكرة التي سلمها سفير مصر بلندن إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ ٧٧٠
- ٧ - مشروع صديق بيفن في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ . ... ٧٧٢
- ٨ - قطع المفاوضات قرار مجلس الوزراء في ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٧ . ... .. ٧٧٦
- ٩ - قرار مجلس الأمن في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ . ... ٧٧٧
- ١٠ - مفاوضات سنة ١٩٥٠ - ١٩٥١ : -
- أولاً : - رساله وزير الخارجية المصرية إلى مستر بيفن وزير خارجية بريطانيا ٧٧٧
- ثانياً : - رساله من مستر بيفن إلى وزير الخارجية المصرية ٧٧٩
- ثالثاً : - رساله من وزير الخارجية المصرية إلى مستر بيفن ٨٧٠
- ١١ - بيان الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية في مجلس البرلمان ( يوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥١ ) . ... .. ٧٨١
- ١٢ - مصر تقرر إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، قانون رقم ١٧٥ لسنة



صفحة

- ١٩٥١ بإنهاء العمل بأحكام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦  
وملحقاتها - وبأحكام إتفاقيتي ١٩ من يناير و ١٠ من يوليو
- سنة ١٨٩٩ . ... .. ٢٨٧
- ١٣ - نشوب الثورة - بيان إعلان الثورة في مصر ( ٢٣ يوليو  
سنة ١٩٥٢ ) . ... .. ٢٨٨
- ١٤ - خلع فاروق .
- ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ - صيغة الإنذار . ... .. ٢٨٩
- ١٥ - وثيقة التنازل عن العرش
- أمر رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ . ... .. ٢٨٩
- ١٦ - إعلان الجمهورية .
- سقوط أسرة محمد علي - ( ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ ) . ... .. ٢٨٩
- ١٧ - إتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة  
بشأن لحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان . ( ١٢ من فبراير  
سنة ١٩٥٣ ) . ... .. ٢٨٩
- ١٨ - نص إتفاق الجلاء ( في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ ) . ... .. ٢٩٤
- ١٩ - قرار جمهوري رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية  
لقناة السويس البحرية . ... .. ٢٩٨
- ٢٠ - إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة
- في أول فبراير سنة ١٩٥٨ . ... .. ٢٩٨
- ٢١ - ميثاق الاتحاد العربي . ... .. ٢٩٨
- ٢٢ - قوانين يوليو الاشتراكية . ... .. ٢٩٨

# القسم الأول العالم العربي



## المجموعة الأولى

### القرن التاسع عشر

( ١ ) معاهدة على القرماني الأول<sup>(١)</sup> مع اسبانيا سنة ١٧٨٤ م

هذه شروط الصلح والمحبة الواقع فيه و كالمتمما بقية مع الأسعد الأرشد ،  
 المهام الأمجد ، الطاهر الظاهر صاحب المفاخر المتوكل على الملك ، الفعال  
 لما يشاء سيدنا ومولانا على باشا بن المرحوم مولانا محمد باشا بن المرحوم  
 مولانا أحمد باشا القره مانلي صاحب ولاية دار الجهاد طرابلس المحمية المرمية  
 وسائر عمالها وبين دون جوان سليسترو صليبي وأخيه دون بترو صليرو  
 صليبي وذلك من أطراف عظيم الروم يرتجى دون كارلوس الثالث بفضل  
 مولاه عليه رى<sup>(٢)</sup> اسبانيا والهند وغيره وغيره بالوكالة التي بيدها من  
 أطراف الرى المذكور التي منشأ تاريخها في أيام من نوفمبر سنة ١٧٨٣  
 وذلك بموافقة دون جوان دى سلسراكونتى دى شوالفتشو ماركيني وغيره  
 نير الجدور .

#### الشرط الاول

حتى يتم هذا الصلح المبارك المنعقد بين السيد على باشا قرمانلي والرى  
 الاسبانيولى كارلو الثالث وبين عملائه بمقى أهل ورجاق طرابلس مع الصبنيول  
 فى صلح دايم الأجل .

---

(١) أنظر : طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرماني . ملاحق الوثائق التي أعدها  
 الأستاذ كمال الدين الخربوطلى .  
 منقولة عن النص الأصيل بالعربية الموحد لدى الأستاذ على الفقيه حسن بطرابلس  
 وبلاط - أنها مكتوبة باللهجة العامية المحلية التي تتداخل فيها مفردات إيطالية .  
 (٢) ملك

### الشرط الثانى

الصليح الذى جعله حضرة السلطان الأعظم والخاقان الأكرم مولانا السلطان عبد الحميد خان مع الرى كارلو الصبنيول هذا مثله وهوه بصليح لوجاق طرابلس عمرها المولى بمئه .

### الشرط الثالث

قرصان طرابلس إذا تلاقى مع مراكب الصبنيول واستحق فى شيء يعينه ويخليه يسافر إلى حال سبيله فى طريقه وقرصان الصبنيول إذا تلاقى مع قرصان طرابلس يفعل مثل ذلك يعينهم على ما يلزمهم وما يحتاجون إليه .

### الشرط الرابع

قرصان طرابلس حين يتلاقى مع مراكب كيروانت الصبنيول تمشى فلوكت القرصان بجوز السنيال من غير الذى يجهدوا المجداف ولا يركب لمركب الصبنيول إلى الجوز قسيال يطلعوا على الباصبورت وغيره وقرصان الصبنيول يفعل فى مراكب الوجاق مثل ذلك .

### الشرط الخامس

قرصان طرابلس يحتاج يسافر بفرمان السيد الباشا أبده المولى وباصبرته من عند القنصل فان كان لم يكن عنده ذلك يحبسوه جمهور الصبنيول مثل ما يحبسوا الزبنطوط (١).

### الشرط السادس

قرصان طرابلس لا يأخذ عدوة إلا بعد عشرة ايجات على البر الا صبنيول وكوشطتها (٢) والذى يخالف ذلك يحبسوا مثل الزبنطوط .

(١) الهارب من العدالة

(٢) ساحلها .

### الشرط السابع

فان كان قرصان عمل شاي مخالف، للطريق مع بعض مراكب الصبنيول كيروانت الصبنيول أو أخذ منهم شيئاً للسيد الباشا حفظه المولى يعاقب راييس القرصان ويتخلف ما أخذ منهم من صاحب القرصان والصبنيول يفعل مثل ذلك .

### الشرط الثامن

اليولية والركاب الذين يركبوا في مراكب الصبنيول سوا عدو أو غيره لم يأسوا<sup>(١)</sup> عليهم قرصان طرابلس وإن وجدوا في بعض غنائم صبنيول ركاب أو تجار كذلك لم يأخذوهم يكونوا في شكر ، هم ورزقهم ، وكذلك أناس وجاق طرابلس لا يتيسروا<sup>(٢)</sup> في اسبانيا لاهم ولا رزقهم .

### الشرط التاسع

السيد الباشا دامت معاليه يمنع كل من يريد يهمر<sup>(٣)</sup> على مراكب الصبنيول ويخرج عليهم قرصان من مرست طرابلس ولا من عاملتها ولا يكون معين لعدو الصبنيول عليهم .

### الشرط العاشر

اليسير بتاع الصبانيول إذا حط رجله بوجاق طرابلس يبقى فرنك<sup>(٤)</sup> وكذلك يسير الوجاق المنصور إذا حطوا رجله في تراب الصبنيول يكون فرانكو .

(١) يمتدى

(٢) لا يؤسرون

(٣) تعتدى

(٤) حر

### الشروط العشرة

فإذا كان جاء بهض زنبوط إلى طرابلس السيد الباشا دامت معاليه وأدام أيامه يسك ذلك الزنبوط على كامل ويوم واحد وإن وجد عند الزنبوط شيء من الصبنيول يتسلمه لشغل الصبنيول .

### الشروط الثانية عشر

مراكب وجاق طرابلس يقدرها يمشوا إلى جميع مراسي الصبنيول ومراكب الصبنيول يقدرها يمشوا لبيع مراسي طرابلس ويأخذوا جميع ما يحتاجونه ويعطو (١) حقه .

### الشروط الثالثة عشر

مدافع القلعة امتاع وجاق طرابلس وعملتها يمشوا جميع ما يأتي من العدو للصبنيول بحيث لا يضرهم أحد تحت رمية المدفع وإن تعدى أحد السيد الباشا دامت معاليه بمنه وفضله وجوده يعاقب الرايس القرصان وكذلك الصبنيول عليهم مثل ذلك .

### الشروط الرابعة عشر

فإن كان قرصان الجزائر أو تونس أو قرصان سيدي يأخذ بعض من مراكب الصبنيول من بعض المراسي الذين يكون بها قلعة للسيد الباشا أدام المولى وجوده وأيامه يرجعهم السيد الباشا منهم مثل ما كانوا عليه وإن أخذوا القرصان المزبور من مراسي الذين لهم بهم قلعة السيد الباشا يكاتب تلك السلطنة التي فعل قرصانهم ذلك ويسعى في حبسه مثل ما يكون هو امتاعه ولا عليه لزوم في ذلك بوجه من الوجوه .

### الشروط الخامسة عشر

إن كان مراكب الصبنيول في المرسى وعدوهم حاضر يسك عدوهم يومين إلى أن يتقاعدوا مراكب الصبنيول .

(١) يدفعون ثمنه



### الشرط السادس عشر

ومراكب الصبنيول فان بعضهم قدر المولى عليه وتبوزوا<sup>(١)</sup> أو شحطوا<sup>(٢)</sup> في اواحى بر طرابلس فيموتونهم أهل الوجاق ويدفعوا لهم ويأخذوا كرام من المتبوزين وأن فيهم وسق ينزلوا وسقيهم والذي يطلع منهم لم يدفع منهم جمره لأنه إلى غير وطن بلاد طرابلس .

### الشرط السابع عشر

القبطان الصبنيول الذي يأتي إلى وجاق طرابلس ينزل قبالة<sup>(٣)</sup> إلى حوش قنصل الصبنيول .

### الشرط الثامن عشر

مراكب الصبنيول لا يعطوا انقراج<sup>(٤)</sup> الاسبعة وعشرين ريالاً قرامل ورايس المرسى بسطى قطينة الأجل الفلوكة لا يهربوا .

### الشرط التاسع عشر

ريسي المرسى يبعث فلوكة لأجل الأخبار وان رايس المركب ناداهم تطلع الفلوكة تدخلهم ويعطوهم عوايد .

### الشرط المتهم للعشرون

المركبات<sup>(٥)</sup> الصبنيول يجب كل ما يريد من الساعسة وكذلك يجب الشراب والعراق ولم يعط جمره الاثلاثة بالماية وأخذ ما يريد من ساعة طرابلس ويعطى ما يلزمه الجمره ٣/ لاغير جمره وأهل طرابلس مثل ذلك

(١) تمطوا عن العمل .

(٢) جنحوا

(٣) مباشرة .

(٤) رسم دخول .

(٥) التجار .

إذا مضوا لبلاد الصبنيول يعطو الجمره وغيره مثل المصالحين معهم من كل الأجناس من أحبائهم .

#### الشرط الحادى والعشرون

البارود والرصاص والقنوع وكلها هو دالت الحرب إذا أتوا به الصبنيول لم يعط جمره .

#### الشرط الثانى والعشرون

التجار الصبنيول إذا أتوا ببضاعة لبلاد وجاق طرابلس ولم تباع فى البلاد وأرادوا إخراجها إلى بلاد أخرى لم يعطوا عليها جمره وتجار وجاق طرابلس كذلك فى بلاد الصبنيول .

#### الشرط الثالث والعشرون

القنصل الصبنيول لم ينزلوا من مركبة قلاع ولادومان فى البر .

#### الشرط الرابع والعشرون

إذا قرصان طرابلس أراد أن يتكى لم يغصب مراكب الصبنيول لأجل يتكى مركبة عليهم الا بطييه خاطر قبطان المراكب الصبنيول .

#### الشرط الخامس والعشرون

القبطان الصبنيول لم يقدر يغصبه أحد فى كرا (١) مركبة أو فى سفر بالغصب الا أن يكون بطييه خاطر .

#### الشرط السادس والعشرون

فان كان فى المرسى مراكب كيروانة لم يصرقنهم (٢) القرصان الا ثمانية أيام وذلك بعد أن يرسل السيد الباشا دامت معاليه يرسل للقنصل ويعلمه بذلك ،

(١) تاجير .

(٢) يحجزم .

وأما الفزاط التي بالمجداف لا يتصرفنوا لأجلهم وإذا السيد الباشا مسك مركب  
لأجل مصلحة من المصالح يعلم القنصل بذلك .

#### الشرط السابع والعشرون

السيد الباشا دامت معاليه ما يزيد في الجرك ولا مثلها ما يدفع الصبنيول  
الا على العادة السابقة ومراكب الصبنيول إذا شحطوا ما يعطوا شيئاً وإن  
أخذوا مونة للجرك لا يعطوا جرك .

#### الشرط الثامن والعشرون

فإن كان المسلمين أهل وجاق طراباس عاملوا (١) واحد اسبانيول من  
غير إذن القنصل ومشورته أو بضمانه القنصل لا يعطى عليه شيئاً الا أن يكون  
بأذنه أو بضمانته .

#### الشرط التاسع والعشرون

فإن كان بعض بحرية الاصبنيول اشترى خمر من الطبارم (٢) ولم يدفعوا  
حقه - القنصل الصبنيول لا يضمن ولا يطاق له ولا يسكوه في ذلك ولا يمك  
البحرية إذا أرادوا السفر .

#### الشرط المؤفي للثلاثين

فإن أحداً من النصاري الاسبانيول يهلك بأوجاق طراباس وعمالها  
القنصل الاسبانيول يضبط ماله وما يخلقه ومثل ذلك أهل وجاق طراباس  
إذا هلك في اصباانيا وعمالها لا يضيع له رزق مثل ذلك .

(١) يقصد المعاملات المالية .

(٢) الخانات .

### التشريع الاثنى والثلاثين

السيد الباشا دامت معاليه : عل الشريعة بين أهل الوجاق المنصور  
والاصبانيول بذلك بحضرة القنصل في عمالة وطن طرابلس يكون  
خصامهم على ايدى المتولى للبلاد من المال

### التشريع الثانى والثلاثين

الاصبانيول إذا حصلت لهم منازعة أو منازعة بينهم وبين بعض المسلمين  
وهرب الاصبانيول والقنصل لا يكون ضامنا وإن أحد الاصبانيول عاب في  
رجل مسلم ومسكوه لا يجزى عليه حكم الا بحضرة السيد الباشا دامت له معه  
وحضور القنصل .

### التشريع الثالث والثلاثين

إذا أراد أحد الاصبانيول أن يولى<sup>(١)</sup> مسلما يحضره في حوش القنصل  
ثلاث أيام وبعد مضى ثلاث أيام يسأل فان اختار الاسلام يسلم ويكون  
مسلم .

### التشريع الرابع والثلاثون

المحب لجنا بنا رى. الاصبانيول يفدر يحمل قنصل والقنصل الصبنيول إن  
اراد أن يصلى في داره له الاذن والقنصل الصبنيول يعاون جنسه في الذى  
يحتاجون اليه وله الحرية والقدر مثل القناصل الآخرين والقنصل الاصبانيول  
يجعل الشرع بين جنسهم سواء أكانوا رياس أو نجار ولا يعرض له أحد  
من ارباب الدولة ولا من أهل الوجاق المنصور وله الاذن بحمل المسجق<sup>(٢)</sup>  
في الحوش وكذلك في القلوكة إذا ركب في المرسى ويأخذ ترجمان ومسمار  
بأذن السيد الباشا دام المولى عزه ، وإن أراد أن يسد لهم وله الاذن يمشى

(١) يصبح

(٢) العلم .

للمراكب في المرسى من غير مانع له في ذلك ومونت<sup>(١)</sup> حوشه لا يعطى عليه جرك رله الادن يقدر يعمل قنصل في بنغازى ، ودرنة فيتشى<sup>(٢)</sup> قنصل يجرى مجرى تلك الشروط وإن أراد الرى يعمل فيتشى قنصل له ذلك .

#### الشرط الخامس والثلاثون

فان أتت مركب جيرا<sup>(٣)</sup> بتاع رى اسبانيا القنصل الصبنيول يعلم السيد الباشا دامت معاليه وبعد ذلك الحصار<sup>(٤)</sup> والقاعة يسلموا عليه بالمدافع مثل تسليمه على غيرهم من الاجناس الرياس وإذا تلاقى مع فرصان طرابلس مراكب البليك في البحر وسلموا عليهم يردوا لهم سلامهم مثلهم .

#### الشرط السادس والثلاثون

يحتاج قنصل الصبنيول حين يأتى مركب أو مراكب بايليك يعلم السيد الباشا ادام المولى وجوده وكبت حسوده لاجل يأمر بحفظ يسير<sup>(٥)</sup>، الوجاق المنصور من الهروب لأنه إن هرب يسير للمراكب المزبوره يكون فرك .

#### الشرط السابع والثلاثون

فان كان عند الآخرين من النصارى المصالحين مع الوجاق المنصور بعض شروط غير ما سطر يكون مثلهم جمهور الصبنيول وإن حدث لهم شىء يكونوا مثلهم .

- 
- (١) تموين منزله .
  - (٢) نائب قنصل .
  - (٣) حرب .
  - (٤) الاسوار .
  - (٥) الأسير .

### الشرط الثامن والثلاثين

إن وقع خلاف الصلح من إحدى الدولتين لا يجعل القيرا (١) إلا أن يبحثوا على السبب وتوضع المخاطبة بينهم .

### الشرط التاسع والثلاثون

فإن كان وقع فساد في الصلح القنصل وجميع أجناس الصنبيول الذين في وطن طرابلس وعمّالهم لهم أجل ستة أشهر لاجل يخرجوا بما عندهم ولا يمسون .

وعلى الإنفاق المستور يمناه واعلاه جعلنا ثلاثة دفاتر صورت شروط الصلح بيننا وبين المحب لجناينا الداي رى كارلو الصنبيول مرسوم بخط قلم التركية وخط الوكلاء المذكورين ونزلنا به طابعا (٢) الشريف وطوابع عمالها ونزلوا الوكلاء بخطوط أيديهم من أطراف الداي المزبور وهم دون بيروا صليبي وأخيه دون جوان صليبي الذين بأيديهم التوكيل من المحب الينا رى صباينة وقع ذلك في ٤ من شوال سنة ١١٩٨ هـ وفي سنة ١١٩٨ ثمان وتسعة ومائة ولف وقع الإنفاق والرضا بين الدولتين وهو عظيم الروم راي أصبانية وبين الاسعد الارشد السيد على باشا قرمانلى صاحب ولاية وجاق طرابلس ورجال الدولة والزباط وتابعهم منها ومؤكدا على جملة أهل الدولة يكون محافظا على مقتضى الشروط المستورة من غير خلاف ولا مخالفة قبولا تاما وهذا لرعية الدولتين - وقع ذلك على تسعة وثلاثين شرط المقيدين يسراه وبه نزل الخط ايدى كاملين العقل بالتوكيل المهوض لديها وذلك بلسان الطليان ومهرهم (٣) المقام الارفع الارشد الاسعد مولانا السيد على باشا باى

(١) الحرب .

(٢) خاتمتنا .

(٣) وقع عليهم

دای وطابع السيد البای باى الوطن وکاهية القلعة وأغة الديوان وأغة العسكر  
وريس المرسى وخازندار وشيخ البلاد ودفتر دار۔ الکل راضين رضاء تاما  
على انعقاد الصلح المستطور في ٣٩ شرط ونزل طابع السيد الباشا ما ذکر  
بعده في ٣ دفاتر وسلم لنا ولهم والثلاثة بالقنصلاته بيد القنصل نطلبوا المولى  
جل جلاله أن يكون مبارکاً على الوجاق وسائر الاسلام بجاه من ظلاله الغمام  
بتاريخ ٢٣ خلت من شوال سنة ١١٩٨ .

وما مرسوم يمناه هو ما يكتبه القنصل في الباسبورت وبعد كتب الشروط  
المرسومة تسعة وثلاثين شرطاً والختم لأجل هذا التوكيل الذى يبدى دون  
بترو وسليرو وأخيه دون جوان سليرو باسم الرى دون سلسريه نمسكو  
هذا الصلح باسم المحب لجنابنا دای نابلی وكل الشروط التى تصلح لنا وله  
ولذا وباسم الرى نجعلو هذا الشيء وهو يمسهك في حالة الصلح والشروط هو  
وكافة أهل نابلی من غير فساد بشيء منها والاسعد الارشد السيد الباشا دامت  
معاليه يعطيه مكتوب في ذلك يصلح به ولأجل ذلك وافق الوكلاء المذكورين  
ونزلوا مهرهم في ذلك بتاريخ ٢٢ شوال سنة ١١٩٩ هـ

حسن باى القرمانلى  
على القرمانلى  
صاحب إيالة دار الجهاد طرابلس المحمية .

( توقيعات أخرى )

## (٢) خطى همايون

١٨ فبراير سنة ١٨٥٦

«لا يخفى أنه منذ ابتداء ظهور دولتنا العلية كانت الاحكام القرآنية الجليلة والقوانين الشرعية المنيفة في غاية المراعاة الكاملة ولذلك كانت قوة سلطنتنا السنية وثبوتها مع راحة جميع الرعايا ورفاهيتهم وعمار البلاد في غاية ما يكون من السكال . ولكن منذ مائة وخمسين سنة لم يعد انقياد ولا امتثال لا للشرع الشريف ولا للقوانين المنيفة لسبب ماطرأ عليها من الحوادث الكثيرة . ولهذا قد تحولات تلك القوة إلى ضعف والراحة إلى التعب والهمار إلى الدثار . وأية مملكة لا تقوم بحفظ القوانين الشرعية تأول إلى الاضمحلال ومنذ جلوس سلطنتنا على تحت الخلافة انجبت افكارنا الخيرية خاصة إلى عمار البلاد وراحة العباد . فنظراً الى مواقع ممالك دولتنا العلية واراضها الخصبة وقابلية أهلها واستعدادهم إذا اخذ في عمل الوسائط اللازمة يشاهد سرعة حصول المقصود بتوفيق الله تعالى في برهة خمس أو عشر سنين .

فاعتماداً على عون الله تعالى واستمداداً بروحانية نبينا (صلعم) قد شوهذ من الامور المهمة اللازمة وضع قوانين جديدة لحسن ادارة دولتنا العلية ومها سكنا المحروسة . ونتيجة خلاصة هذه القوانين هي عبارة عن امنية الحياة وصيانة العرض وحفظ شرف الانسان وامواله وتعيين مال الويركو وطريقة أخذ العساكر ومدة استخدامهم . فلا يوجد في الدنيا شيء أفضل من الحياة والعرض والشرف . فالانسان إذا نظر لهذه الامور وكانت على خلاف رضاه يئس من الحياة ويبادر الى حفظ حياته وشرفه بأعمال يؤذى بها الدولة والبلاد . وبخلاف هذا إذا كان مطمئناً على حياته وعرضه وشرفه



لا يحيد عن طريق الاستقامة ويكون مجتهداً في حسن الخدمة للدولة والملة .  
وإذا كان الإنسان غير مطمئناً على ماله فليتأخر عن الاهتمام في كل ما يأول  
لنجاح الدولة وعمار البلاد بخلاف ما إذا كان مطمئناً عليه فيكون مهتماً في  
أعماله ومجتهداً في توسيعها وتضاعف عنده الفيرة للدولة والملة وحب الوطن  
ويبذل نفسه دونها . فهذا الأمر يجعله أن يكون مستعداً لكل فعل حميد .  
وأما ترتيب مال الوريث (أى المطالب الأميرية) فهو من أهم الأمور لكون  
الدولة يقتضى لها نفقات كثيرة لتجهيز العساكر . وللدول أن تأخذ النفقات  
من الاهالى لصيانة المملكة .

وقد أمرنا برفع الحجز عن بيع كل صنف من البضائع والمحصولات بيد  
شخص واحد الأمر الذى كان الاقدمون يعتقدون أنه أصل كل سعادة ،  
وتفرض الاموال الاميرية على كل إنسان بحسب قدرته بالمال والاملاك  
وأن لا يطلب منه شيء خلافه .

ومن الأمور المهمة أيضاً وضع قوانين لتهمين مصاريق عساكرنا البرية  
والبحرية . ومن حيث أن صيانة البلاد أمر واجب وفرض لازم فعلى الاهالى  
أن يندبوا أنفارا للعسكرية . فقد أمرنا بوضع قوانين في كيفية أخذ الانفار  
على قدر امكان كل مكان ومدة إقامتهم في سلك العسكرية اربع سنين أو خمس .  
لأنه إذا أخذ انفار اكثر من طاقة الاماكن أو مكثوا مدة حياتهم في العسكرية  
يكون ذلك ظالماً وضراً على البلاد والبلاد وبصير الانفار يأمسون من  
حياتهم إذا مكثوا مدة طويلة . ومن الآن فصاعداً لا يقاص أحد إلا لاسراً  
ولا جبراً بأى نوع كان من القصاص الا بعد الفحص والتدقيق تطبيقاً  
لشريعتنا الإلهية . ولا يسمح لأحد أن يهين شرف الآخر كائناً من كان ولكل  
واحد الحرية الكاملة ان يتمتع باملاكه وامواله بدون معارض كما ان

اقارب المذنب لا يقاصون بذنبه ولا يحرمون من ميراثه إذا كانوا أبرياء .  
فلتعم هذه الترتيبات جميع رعايانا من أية ملة كانت وليتمتع بها الجميع  
بدون استثناء وليكن اطمئنانا كاملا ممنوحا منا إلى جميع أهالي المملكة على  
حياتهم وشرفهم واموالهم حسب فرائض شريعتنا المطهرة وقد أمرنا بوضع  
مجلس الاحكام العادلة يكون فيه وزراءنا ووكلاء رجال دولتنا يتكلمون  
فيه بالحرية التامة لاجل ترتيب ما يلزم لاطمئنان الرعايا على حياتهم واموالهم  
وتعيين الاموال الاميرية . وأما للشرائع المختصة بترتيب العساكر فتصير  
المفاوضة بها في المجلس العسكري تحت نظارة السر عسكر . وكل ما يرتبوه  
من الاشياء المستحسنة تعرض لسدتنا السلطانية فنشرفها في اعلاها خطأ  
بيدنا الملوكية لأجل المصادقة .

ولما كانت هذه الترتيبات ليس لها غاية سوى تقديم الديانة والدولة والشعب  
وخير المملكة فعظمتنا الشاهانية تتعهد أن لا تفعل شيئا يخالفها . وتأكيذا على  
الاقامة بعهدنا هذا فنقسم بالله العظيم أمام كل العلماء ووكلاء رجال الدولة  
في بيت الخرقه الشريفة ونحلفهم أيضا . وبعد ذلك كل من يخالف هذه  
الترتيبات بصير قصاصا على قدر ذنبه مع قطع النظر عن رتبته واعتباره . وبما  
أو المتوظفين ماهيات كافية فيجوزى القصاص الصارم على كل من يقبل  
الرشوة التي تحرمها الشريعة الالهية ونكون سببا لسقوط المملكة . وبما أن  
هذه القوانين المتقدم ذكرها قد جعلناها عوضا عن القوانين القديمة فلتعلن  
ارادتنا الملوكية السنية في الاستعانة العلية وفي مائر مما لكتنا المحروسة ونعطى  
صورها أيضا إلى سفراء الدول المتحابه الموجودين في دار السعادة العلية  
لتكون دولهم شهودا على دوامها إلى ماشاء الله وعدا ذلك فليحفظنا الله  
بحفظه الالهى وكل من خالف هذه الترتيبات فليكن موضوعا للعنة الالهية إلى  
الأبد آمين .

(٣) رسالة من محمد باشا باي تونس إلى السلطان يطلب التولية

سنة ١٢٧١ هـ ( ١٨٥٤ ) (١)

(ومنها) مكتوب من محمد باشا عند ولايته على القطر يطلب التولية والتقرير ويعلم بارسال نجدة عسكرية لحرب القريم وهدية مالية معصاحة للمكتوب ( ونعمة ) اللهم بالشاء عليك نتقرب إليك وبالصلاة على رسلك وخلفائه المتناسقين نسئلك سبل المتقين وبشكر نعمك نقرع باب كرمك وهو باب الدولة العلية العثمانية والسلطنة المجيدة الخاقانية المهدومة بالأعمال والنية المقصودة لبلوغ الأمنية الوارد فضلها إلى الأقطار من كل ثنية والشمس عن مدح المادح غنية وكفاها أن رفعت من الملة الخنمية اركاننا وأقامت للحق قسطا ساو ميزانا وروت أحاديث العناية صيحا حاسانا وورث ملوكها الأرض وهم الصالحون سلطانا يتبع سلطانا من سمي ذى النورين إلى من اختاره المجيد سبحانه لعباده وأقام به شرائع دينه وفروض جهاده وتولاه باعائته وإسعاده ويسر على يده مصالح أرضه وبلاده لازالت القلوب بطاعته مؤتلفة والسيوف والأقلام بخدمته متصنفة والألسن في الاقرار بجزها عما يجب له منصفه وبماذا أحبي تلك الحضرة العلية الشاخصة والقدم التي في كل فضل راسخة ضاق نطاق العبارة ولم يبق إلا مسلك الإشارة فالرجوع إلى السنة وتحيية أهل الجنة السلام على أمير المؤمنين ورحمة الله من عبد نعمته العاكف منذ نشأ على خدمته محمد بن خديم الدولة حسين باشا باي ( أما بعد ) فالمعروض على تلك الحضرة ولها طول العمر ونفوذ الأمر أن رهين نعمتكم وعبد طاعتكم وعائمر هذا البيت في خدمتكم ابن عم عبدكم وأخيه المشير أحمد باشا باي سار إلى عفو الله فداء الحضرة السلطانية متزودا بما مات عليه من طاعة الخلافة

(١) أنظر: ( صفوة الاعتبار ج ١ ص ١٤٣ - ١٧٥ )

وخدمتها بالعمل والنية وفي الحين بادر أهل الأيالة التونسية عموما وخصوصا  
وكبارا بنينا ناصرا لمرحومنا إلى هذا العبد النقيير وألقوا إليه مقاليد أمورهم  
والنظر في حفظ مفردهم وجمهورهم وقام العبد بما وجب عليه من جمع الحكمة  
الإسلامية والدعاء على المنابر للسلطنة المجيدة راجيا من رضى الخلافة في تأمين  
البلاد وزوال العاد وسد طرق الفساد واعتصمنا بحبل الله جميعا ولبي العبد  
الفقير سلطنتكم سامعا مطيعا على عادة أسلافه الخدام مع السالف الصالح  
السلطين الكرام ووسيلة هذا العبد أنه نشأ في ظل سلطنتكم وتغذى بلبان  
نعمتكم وتعرفت من نعمكم الأنواع والأجناس واستضاء من عنايتكم بنور  
يمشى به في الناس والكرم يرى السالف الخدمة تأكد حرمة وقد ترحى  
العناية من ذلك الباب اعتمادا على فضل ذلك الجنب ولايت بغيره من الأسباب  
وعادات السادات سادات العادات والأمل أن تزيد خدمة عبدكم على خدمة  
من مضى حتى يرى من ظل الله الرضى والله يهاملني في نيتي فيما عرضت من  
أهيتي قبل حلول منيتي وقد ابتدأ العبد خدمته بما كانت إليه فيه مع من تقدم  
واحدة والقلوب والحوارج عليه متضادة وهو إرسال طائفة من العسكر  
إعانة لتلك الفئة القليلة التي تقدمت وبحسن القبول وقوبل والامل الذي عليه  
المعول أن يشملها الفضل الأول ومعهما جهد المقل ومنتهى طاقة الضعيف وعلى  
قدر المهدى الهدية في هذه الإعانة الجهادية وعلم السلطنة بأحوال والكنه يقتضى  
الاعضاء عنه يقدم ذلك عبد السلطنة المكتفى بوثوقه وأمانته وسياسته ونجايته  
أحد خواص عبدكم ومحل ابنه محمد أمير اللواء وهو النائب عن العبد الحاجز  
في طلب الفضل الذي وسيلته الرجاء والأمل وفضل الكرام لا يتوقف على  
ملاحظة عمل اللهم أعنا على ما أوجبت لهذه السلطنة من فروض الطاعة وتأدية  
الحق جهد الاستطاعة واعصمنا بها الطولى من الاضاعة واحملنا من مرضاتها

على سنن السنة والجماعة ( اللهم ) إنا إليه ناظرون وعن أمره صادر ون  
ولا نجاز وعدك في نصر من ينصر دينك منتظرون فما فقد شيئاً من وجسدك  
ولا خاب من قصرك آمين يارب العالمين وسلام على المرسلين والخلفاء الراشدين  
ومن تبعهم باحسان إلى يوم الدين وكتب في شوال سنة ١٢٧١ .

(٤) أمر يتضمن القواعد العامة في ضبط سير البلاد والتزام

سحو الباي بالعمل بها وهو الأمر المعبر عنه بعهد الأمان

في ٢٠ المحرم ١٢٧٤ = سبتمبر ١٨٥٧

الحمد لله الذي أوضح للحق سبيلاً ، وجعل العدل لحفظ نظام العالم كفيلاً ،  
ونزل الأحكام على قدر المصالح تنزيلاً ، ووعد العادل ، وتوعد الجائر ، ومن  
أصدق من الله قيلاً ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي مدحه في كتابه  
بالرؤف الرحيم وفضله تفضيلاً ، وبهته بالحنيفية السمحاء فبينها تبيننا وفضاها  
تفضيلاً ورتبها كما أسره ربه إباحتاً وندباً وتحريماً وتحليلاً فان تجدد لسنة الله  
تبدلاً ولن تجد لسنة الله تحويلاً وعلى آله وأصحابه الذين أقاموا على معالم  
الهدى علماً من اقتدى ودليلاً . وفهموا الشريعة نصاً وتناً وديلاً وأبقوا سيرتهم  
الفاضلة وأحكامهم العادلة أماناً جليلاً . ونستوهبك اللهم توفيقاً يوصل إلى  
الإسعاد برضاك نوصيلاً وعونا على أمور الإمارة التي من محلها فقد حل عبثاً  
ثقيلاً . فقد توكلنا عليك والتجأنا إليك وكفى بالله وكيلاً . أما بعد فان  
هذا الأمر الذي قلدنا الله منه ما قلده وأسنده إلينا من أمور خلقه بهذا القطر  
فما أسنده إلينا في حقوقنا واجبه وفروضا لازمة رتبة لا نستطيع إلا  
باعثته التي عليها الاعتماد ، ولولاها فمن يقوم بحق الله وحق العباد . فمحضنا  
النصيحة الله في عبادته ، وأرضه وبلاده ، والأمل أن لا تبقى فيهم بحول الله

ظلمًا ، ولا هضمًا ، ولا نحرماً لهم في إقامة حقوقهم نضماً . وأن ينصرف عن هذا القصد بعمله ونيتته من يعلم أن الله لا يظلم مثقال ذرة لا يحب الضالين في بريته فقد قال لنبيه المعصوم الأواب . يادادود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما قسوا يوم الحساب . والله يرى أنى آثرت في قبول هذا الأمر على خطره مصلحة الوطن على ذاتي وعمرت بخدمة الفكرية والبدنية غالب أوقاته وقدمت من التخفيفات في الجبايات ما علم خبره وظهر بعون الله أثره . فانتشرت الآمال وتشوقت النفوس إلى ثمرات الأعمال . وانقبضت عن التعدي أبدى الحال . واستقصاء المصالح يقتضى تفريح إحمال . ومن رامها جملة فقد عرضها بسبب التعذر للاهمال . ورأينا غالب أهل القطر لم تحصل لهم الأمنية . باجراء ما عقدنا عليه النية وجرت عادة الله تعالى أن لا يقع من نوع الإنسان - إلا إذا علم أن براءته هي الأمن له والأمان وتحقق أن سياج العدل يرفع عنه خوف العدوان وأن لا وصول لهتك ستر من حرمانه إلا بقوة الدليل ووضوح البرهان ولا يكفي لتحقيقه الواحد والاثنان فإذا رأى الجاني تعدد الأنظار غلط إن كان منهفا حرسه وقال : ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه . وقدرأينا سلطنة الإسلام والدول العظام الذين على سياستهم الدنيوية أعمال الإعلام في النقض والإبرام يؤكدون الأمان من أنفسهم للرعية ويرونه من الحقوق للرعية وهو أمر يستحسنه العقل والطبع وإذا اعتبرت مصلحته فهو مما يشهد باعتباره الشرع لأن الشريعة جاءت لإخراج المسكلف عن داعية الهوى ومن التزم العدل وأقسم عليه فهو أقرب للتقوى وبالأمن تطمئن القلوب وتقوى وقبل هذا كاتبا علماء الملة الأركان وبعض الأعيان فعز منا على ترتيب مجالس ذات " أركان للنظر في

أحوال الجنائيات من نوع الإنسان والمتاجر التي بها ثروة البلدان وشرعنا في  
فصوله السياسية بما لا يصادم إن شاء الله القواعد الشرعية هذا وأحكام مجلس  
الشريعة أعزها الله جارية مطاعة . والله يديم العمل بها إلى قيام الساعة . وهذا  
القانون السياسي يستدعي زمنا لتحرير ترتيبه وتدوينه وتهذيبه وأرجو الله  
الذي ينظر إلى قلوبنا أن تستقيم به أحوال الرئاسة ولا يخالفه بعد ما ورد  
عن السلف الصالح من اعتبار السياسة . وأنا العبد الفقير نعجل لمرضاة ربي بما  
تطمئن إليه النفوس وتكون منزلة في النفس منزلة المشاهد المحسوس وتأسيه  
على قواعد .

الفصل ١ - تأكيد الأمان لسائر رعيتنا وسكان إيلنا على اختلاف  
الأديان والألسنة والألوان في أبدانهم المسكرمة وأموالهم المحرمة وأعراضهم  
المحترمة إلا بحق يوجهه نظر المجلس بالمشورة ويرفعه إلينا ولنا النظر في الإمضاء  
والتخفيف ما أمكن أو الإذن بأعادة النظر (١) .

الفصل ٢ - تساوى الناس في أصل قانون الأداء المرتب أو ما يترتب وإن  
اختلف باختلاف الكمية بحيث لا يسقط القانون عن العظيم لعظمته ولا يحيط  
عن الحقير لحقارته وبأني بيانه موضحا .

الفصل ٣ - التسوية بين المسلم وغيره من سكان الإيالة في استحقاق الإنصاف  
لأن استحقاقه لذلك بوصف الإنسانية لا بغيره من الأوصاف والعدل في الأرض  
هو الميزان المستوي يؤخذ به للمحق من المبطل وللضعيف من القوى .

(١) حق الحكم وإعادة النظر في القضايا أحييت بمقتضى النظم العصرية  
على حكام المجالس العدلية التي تحكم اليوم طبق القوانين المسطرة نيابة عن  
ممولانا الباي لمعظم كما سيأتي في بابها أما مسألة التخييف فقد شكلت لها  
لجنة تحرر لائحة معروض سامي يعرض على الطابع السعيد كما يشار له في إيلانه .

الفصل ٤ - إن الذى من رعيئنا لا يجوز على تبديل دينه ولا يمنع من إجراء ما يلزم ديانة ولا تمتن مجامعهم ويكون لها الأمان عن الإذابة والامتهان لأن ذمتهم تقتضى أن لهم مالنا وعليهم ما علينا .

الفصل ٥ - لما كان العسكر من أسباب حفظ النوع ومصلحته نعم المجموع ولا بد للإنسان من زمن لتدبير عيشه والقيام على أهله فلا نأخذ العسكر إلا بتدريب وقرعة ولا يبقى العسكرى فى الخدمة أكثر من مدة معلومة كما تحرره فى قانون العسكر (١) .

الفصل ٦ - إن مجلس النظر فى الجنايات إذا كان الحكم فيه بعقوبة على أحد من أهل الذمة يلزم أن يحضره من نعينه من كبرائهم تأييداً لنفوسهم ودفعاً لما يتوقعونه من الحيف والشرية توصى بهم خيراً (٢) .

الفصل ٧ - أن تجعل مجالساً للتجارة برئيس وكاتب وأعضاء من المسلمين وغيرهم من رعايا أربابنا الدول للنظر فى توازن التجارات بعد الاتفاق مع أربابنا الدول العظام فى كيفية دخول رعاياهم تحت حكم المجلس كما يأنى إيضاح تفصيله قطعاً لتشعب الخصام (٣) .

(١) جاء فيما بعد قانون فى التجنيد يقع التعرض إليه فى بابه .

(٢) كان وقع تأسيس مجلس يعرف بمجلس الجنايات تطبيقاً لهذا الفصل وعين فيه عدة أفراد من أعيان الحاضرة وبلدان المملكة ثم وقع إلغاؤه وخلال عام ١٨٩٦ وقع تأسيس محاكم الحق العام الجسارى بها الآن تطبيقاً قواعد القانون الجنائى التونسى .

(٣) وقع تأسيس هذه المحكمة التجارية بموجب هذه القاعدة وهى المحكمة المعروفة بمجلس العشرة الكبار ووقع الاستمرار على تسمية أفرادها إلى ما بعد نهى الحماية على البلاد حتى أن من قوانين الحماية تأييد وجود هذا المجلس كما جاء بذلك الأمر المؤرخ فى ١٨ جمادى الأولى ١٣٠١ وفى ١٢ مارس ١٨٨٤ وقد جاء فى تعديل نظر المجلس التجارى وكيفية تركيبه كما سينشر فى بابه .



الفصل ٨ - إن سائر رعيئتنا من المسلمين وغيرهم لهم المساواة في الأمور العرفية والقوانين الحكمية لا فضل لأحدهم على الآخر في ذلك .

الفصل ٩ - تسريح المتجر لا اختصاص لا حديد به بل يكون مباحا لكل أحد ولا تاجر الدولة بتجارة ولا تمنع غيرها منها وتكون العتابة بأمانة عموم المتجر ومنع أسباب تعطيلة .

الفصل ١٠ - إن الوافدين على إبلتنا لهم أن يحترفوا بسائر الصناعات والحرف بشرط أن يتقوا القوانين المرتبة والتي يمكن أن تترتب مثل ساير أهل البلاد لا فضل لأحدهم على الآخر بعد انفصالنا مع دولهم في كيفية دخولهم تحت ذلك كما يأتي بيانه .

الفصل ١١ - أن الواردين على إبلتنا من ساير أتباع الدول لهم أن يشتروا ساير ما يملكون من الدور والاجنة الأرضين مثل ساير أهل البلاد بشرط أن يتقوا القوانين المرتبة والتي تترتب من تير امتناع ولا فرق في أدنى شيء من قوانين البلاد ونبين بعد هذا كيفية السكنى بحيث أن المالك يكون عالما بذلك داخل على اعتباره بعد الاتفاق مع أحبائنا الدولة فعلى عهد الله وميثاقه أن نجري هذه الأصول التي سطرناها على نحو ما بيناها ووراها البيهان لمعناها واشهد الله وهذا الجمع العظيم المرموق بعين التعظيم في نفسه ومن يكون بعدى أن لا يتم له أمر إلا باليمين على هذا الأمان الذي بذلت فيه جهدى وجمعات فيه سائر الحاضرين من نواب الدول العظام وأعيان رعيئتنا شهداء على عهدى والله يعلم أن هذا القصد الذى أظهرته وجمعت له هؤلاء الأعيان وشهرته هو ما أودعه الله في نيتى وإجراء أصوله وفروعه فوراً .

أعظم أمنيته والمرء مطلوب بجهده ومن عاهد الله لزمه الوفاء بعهدته والحق

هو العروة الوثقى والآخرة خير وأبقى واستخلف من حولي من هؤلاء الثقات  
والجرات الكفات أن يكونوا معي في إجراء هذه المصلحة يدا واحدة بقلوب  
سليمة متعاضدة وأقول لهم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله  
عليكم كفيلاً إن الله يعلم بما تفعلون . اللهم من أعاننا على مصالح عبادك فكن  
له معيناً وأورده من توفيقك عذبا معيناً اللهم اجعل لنا من عنايتك وإعانتك  
مدداً وهب لنا من لدنك رحمة وهيء لنا من أمرنا رشداً منك الإعانة على  
ما وليت والمهتدى من هديت والخير كله فيما قضيت هذه مقدمة انتجبتها  
الاستشارة ورآها العبد الفقير ناجية فاعنا اللهم ببركة القرءان وأسرار الفاتحة  
والسلام من الفقير إلى ربه تعالى عبده المشير محمد باشا باي صاحب المملكة  
التونسية .

(٥) أمر يتعلق بنظام البلاد السياسي

في ١٥ شوال ١٢٧٧ - وفي ٢٦ أبريل ١٨٩١

قانون الدولة التونسية وفيه أبواب ١٢

الباب الأول في قانون آل بيت المملكة الحسينيين

وفيه فصول ٨

الفصل ١ - أكبر هذا البيت الحسيني هم الذي يتقدم لولاية المملكة عند  
انقضاء سلفه على عادة آل المقررة المألوفة ولا يتقدم صغير على كبير إلا لعذر  
يعجزه عن خدمة المملكة .

الفصل ٢ - جميع ما يقع في بيت الملك من ولادة و وفاة يكون في زمامين  
مصححين من الوزير الأكبر وأحد الزمامين يبي في خزائن الوزارة .

الفصل ٣ - المتولى من هذا البيت الحسيني هو الذي له النظر في آل البيت

لا ينصرف واحد منهم في ذاته أو ماله إلا باذنه وحكمه معهم حكم الوالد مع صغار بنيه له عليهم حق الأبوة ولهم عليه حق البنوة .

الفصل ٤ - لكبير هذا البيت المتولى بمقتضى ماله من على آله من حقوق الأبوة أن يحريمهم على ما يرضيه منهم مما يناسب مقامهم العالي ويلزمهم لما يراه من المصلحة لذواتهم ومقاماتهم وبيتهم ويجب عليهم طاعة الابن لأبيه .

الفصل ٥ - لا يتزوج أحد من هذا البيت الحسيني ذكراً أو أنثى إلا باذن الكبير المتولى .

الفصل ٦ - إذا وقعت نازلة في هذا البيت الحسيني تخص آله في أنفسهم من مخالفة قانون بينهم أو نحو ذلك مما يخص الآل فللكبير البيت المتولى أن يعقد مجلساً يرأسه بنفسه أو من يعينه من كبار آله وأعضائه وأحد من آله والوزراء المباشرين وأهل مجلسه الخاص وحسبهم تلخيص النازلة وإيضاح تقريرها فإن ظهرت لهم المخالفة يكتبون أن السيد الباي فلان متوجه عليه اللوم ويرفعون ذلك للمتولى وله النظر في تربية آل بيته بما يراه من وجوه الجزاء .

الفصل ٧ - إذا صدرت جناية ثقيلة من أحد من هذا البيت الحسيني تعم أو تخص لا يتوجه النظر فيها إلى مجلس الجنائيات والأحكام العرفية وإنما يعقد لها الملك مجلساً يرأسه بنفسه أو أكبر آله وأعضائه ، الوزراء المباشرين وأهل مجلسه يحضرون الشكاية وحججها فإن ظهر لهم صدقها يكتبون في التقرير أن هذه الشكاية قامت بالحجة على صدقها ويرفعونه إلى الملك وهو الذي يعين ما يقتضيه نظره في الجزاء .

الفصل ٨ - إذا صدرت جناية ثقيلة من أحد من هذا البيت الحسيني تعم أو تخص لا يتوجه النظر فيها إلى مجلس الجنائيات والأحكام العرفية وإنما

يعقد لها الملك مجلساً يرأسه بنفسه أو أكبر آله وأعضاؤه الوزراء المباشرون وأهل المجلس الأكبر للنظر في تقريرها بما يجب وتقرير حكمها الثابت في الجنايات ويرفعون ذلك إلى الملك مصححاً بخط الرئيس وكافة الحاضرين وللملك النظر الإمضاء والتخفيف .

الباب الثاني فيما للملك من الحقوق وما عليه

وفيه فصول ١٠

الفصل ٩ - على الملك عند ولايته أن يحلف بالله وعهده وميثاقه أن لا يخالف شيئاً من قواعد عهد الأمان ولا شيئاً من القوانين الناشئة منه وأن يحفظ حدود المملكة وتكون يمينه جهرأً بحضور أهل الحل والعقد وهم أهل المجلس الأكبر وأهل المجلس الشرعى وبعد اليمين يقبل البيعة ولا يتم له أمر بدون هذه اليمين وإن خالف القانون بعد الولاية عمداً فعقد بيعته منجلىة .

الفصل ١٠ - لكل من يقوم بأمر هذه المملكة أن يحلف كل ذى خطة عسكرية أو سياسية وصورة يمينه والله أنى أطيع القوانين الناشئة من عهد الأمان وأوفى بحقوق الملك .

الفصل ١١ - للملك مسئول في تصرفاته المجلس الأكبر إن خالف القانون .

الفصل ١٢ - للملك أن يتصرف في سياسة المملكة بواسطة الوزراء .

الفصل ١٣ - للملك رئاسة العساكر البرية والبحرية وعند الحرب وشروط الصلح والمعاهدة والتجارة .

الفصل ١٤ - للملك أن يقلد رئاسات خدمته إن شاء من متأهلي أهل المملكة بحسب ما يظهر له وله أن ينزع تلك الرئاسة متى شاء .

الفصل ١٥ - للملك أن يعفو عن شاء من الجرائم إذا لم يتعلق بذلك حق للغير .

الفصل ١٦ - للملك تعيين جميع الوظائف وإصدار التراتيب والأوامر الضرورية لتنفيذ القانون .

الفصل ١٧ - واحد من رجال الدولة وعساكرها وأعوانها إذا صدرت منه مزلة في خدمته تقتضى الاحسان عليها ويعرضها الوزير على الملك له أن يجازيه عليها لما يراه مناسباً ويكون ذلك من المقدار المعين من المسال الاحسان أما من صدرت منه خدمة مهمة للوطن في دفع ضرر أو جلب نفع للملك أن يأمر المجلس الأكبر بالنظر فيها هل يستحق عليها جزاء مرتباً أو لا يستحق ويمضى الملك ما اقتضاه نظر المجلس في تعيين القدر والكمية .

الفصل ١٨ - غير الأمور المذكورة في الفصل ١٣ من خدمة المجلس الأكبر يرضيها الملك ويكتفي فيها برأى وزرائه المباشرين .

الباب الثالث في ترتيب الوزارات والمجلس الأكبر ومجاس  
وفيه فصول ١٠

الفصل ١٩ - الوزارة هي أول الخطط في الدولة .

الفصل ٢٠ - الوزراء يتصرفون عن إذن الملك وهم المسئولون من المجلس الأكبر .

الفصل ٢١ - المجلس الأكبر لحماية حقوق الملك وحقوق السكان والمملكة .

الفصل ٢٢ - مجلس الضبطية لفصل النوازل الخفيفة .

الفصل ٢٣ - مجلس الجنايات والأحكام العرفية لفصل جميع النوازل عدا  
الأمور العسكرية والمتجربة .

الفصل ٢٤ - مجلس التحقيق ترفع له الشكايات الواقعة من حكم مجلس الجنابات والأحكام العرفية ومن مجلس التجارة .

الفصل ٢٥ - مجلس التجارة لفصل النوازل المتجربة .

الفصل ٢٦ - مجلس الحرب لفصل جميع النوازل العسكرية .

الفصل ٢٧ - الأحكام التي تصدر من ساير المجالس المرتبة لا تكون إلا على مقتضى القوانين المعمولة لهم .

الفصل ٢٨ - وظيفة أعضاء مجلس الجنابات والأحكام العرفية ومجلس التحقيق لا يعزل صاحبها إلا بذنب يقتضى عزله في المجلس ويجرى العمل في شأنهم في المدة الأولى على ما في الفصل ٥ من تركيب مجلس الجنابات والأحكام العرفية .

الباب الرابع في دخل الدولة وفيه فصول ٣

الفصل ٢٩ - يعين من دخل الدولة مقدار من المال المنصب للملكى وهو مليون ومائتا ألف ريال في السنة الواحدة .

الفصل ٣٠ - يعين من دخل الدولة مقدار من المال لآل الملك وهو لكل واحد من السادات البيات الغير المتزوجين الذين في حجر والدهم ستة آلاف ريال في العام الواحد فاذا توفى والدهم يأخذ اثنى عشر ألف في العام حتى يتأهل فاذا أراد الزواج يأخذ خمسة عشر ألف ريال لجميع ما يلزم لتزويجه من المصاريف ولكل واحدة من بنات السادات البيات المتزوجات عشرون ألف ريال في كل عام وكذلك إذا كانت أيماء ولكل واحدة من بنات السادات البيات الغير المتزوجات اللاتى في حجر والدهن ثلاثة آلاف ريال في العام أما إذا توفى والدهن فان الواحدة تأخذ ثمانية آلاف ريال حتى تتأهل وإذا أرادت الزواج تأخذ خمسين ألف ريال لتجهيزها ولكل واحدة

من أزواج الملوك المرحومين إثنا عشر ألف ولكل أيم من زوجات السادات البيات ثمانية آلاف ريال فى العام الواحد .

الفصل ٣١ - الباقي من دخل الدولة بهد تعيين المقادير المذكورة بالفصلين قبله يكون لعساكرها وعمالها وأعوانها ومصالحها العامة وحصونها ومهماتنا الحربية برية وبحرية وغير ذلك مما فيه نفع للمملكة أى نفع كان ويكون ذلك على يد الوزراء المباشرين على مقتضى الفصل ٢٣ من خدمة المجلس الأكبر .

الباب الخامس فى ترتيب خدمة الوزارات وفيه فصول ١٢

الفصل ٣٢ - تصدر قوانين بموافقة الملك والمجلس الأكبر لتعيين خدمة كل وزير وتعاطى خدمته مع متوظفى الدولة أو مع نواب الدول الاجانب وترتيب خدمة الوزارة الداخلية .

الفصل ٣٣ - تصرف الوزير ينقسم إلى ثلاثة أقسام قسم له الرخصة فى تنفيذه من غير إذن خاص من الملك فى جزئياته لدخوله فى عموم خدمته وقسم يعرضه على الملك مما أصوله محررة فى القانون على صورة رأى لياخذ فى تنفيذه إذن الملك وقسم يلزم عرضه على المجلس الأكبر عن إذن الملك وهو الأمور المقررة فى الفصل ٢٣ من خدمة المجلس الأكبر .

الفصل ٣٤ - الوزير مطلوب للدولة فى القسم الاول من الفصل قبله إن خالف القانون وفى القسمين الآخرين بالإمضاء فقط ومستشار الوزارة مطلوب فى تنفيذ الأمر الصادر من الوزير فى ترتيب خدمة الموظفين فى الوزارة وفى صحة التلاخيص والتقارير فى النوازل التى يعرضها على الوزير وفى تنفيذ الإذن الصادر من الوزير على مقتضاها وفى الأمور التى يحرها هو بنفسه من غير احتياج فيها لإذن الوزير على مقتضى ماله من الرخصة فى قانون الخدمة .

الفصل ٣٥ - على كل وزير أن يجعل ترتيبا لإجراء خدمته داخل وزارته لتسهيلها وضبط حججها ودفاترها بما يراه صالحا ومخالفته من أهامها ذنب ويلزم أن يكون هذا الترتيب معلوما لكل أحد وإنما يجب علمه لموظفي الوزارة لأنهم المطالبون بأجرائه ويمكن إبدال هذا الترتيب أو التغيير فيه بحسب ما يظهر للوزير والمستشار مطلوب للوزير في تنفيذ الترتيب المذكور .

الفصل ٣٦ - كل وزير له النظر في انتخاب سائر الموظفين في خدمة وزارته بامضاء الملك وإن لم يصلح به أحد الموظفين في خدمته يرفع أمره إلى الملك ليمضي رأي الوزير في ذلك .

الفصل ٣٧ - سائر متوظفي الوزارة من مستشار وغيره مطلوبون للوزير في سائر خدمتهم .

الفصل ٣٨ - على الوزير أن يكتب بخطه في كل مكتوب يصدر من الملك فيما يتعلق بخدمة وزارته .

الفصل ٣٩ - كل وزير ظهرت له مصلحة يعود نفعها على البلاد مما له تعلق بخطته يحررها في تقرير يبين فيه الأسباب الداعية لذلك وللغائدة التي تحصل منه ويعرضه على الملك ليأمر بعرضه على المجلس الأكبر .

الفصل ٤٠ - كل وزير عرضت في وزارته شكاية من بعض الموظفين بوزارته أو من لنظرها يجب عليه أن ينظر في الشكاية بما يمكن به التوصل إلى معرفة الحق ولو لم يكن على عادات مجالس الأحكام في كيفية التقارير لأن نظر الوزير في ذلك نظر آمر في فعل ما موره ليس نظر مجلس حكم وعند ثبوت الحق يرفع الضرر عن الشاكي وللشاكي إن لم ينصفه الوزير من لنظره بعد مضي مدة أكثرها شهران يرفع تقرير شكايته إلى المجلس الأكبر .



الفصل ٤١ - كل وزير عرضت في وزارته شكاية وعلم أنها رفعت للملك لا يباشر فصلها قبل أن يعلم ماصدر من الملك فيها .

الفصل ٤٢ - شكايات الرعية من الحال والعمال من الرعية فيما يتعلق بخدمة العمل السياسية يقع تقريرها والنظر في حجبها بوزارته ومنها تعرض على الملك بمجلسه .

الفصل ٤٣ - جميع ما يعرض على الملك من وزرائه أو من المجالس يكون بالكتابة وكذلك ما يصدر من الملك لوزرائه أو للمجالس يكون بالكتابة ولا حاجة بغير الكتابة .

## الباب السادس في تركيب أعضاء المجلس الأكبر

### وشروطه وفيه فصول ١٦

الفصل ٤٤ - المجلس الأكبر مركب من ستين عضوا في الأكثر الثلث منهم يكون من الوزراء ومن المتوظفين في خدمة الدولة كانوا في الخدمة العسكرية أو السياسية والثلثان من أعيان أهل المملكة ممن يشهد لهم بالكمال والوجاهة ويلقب كل واحد من أعضاء هذا المجلس بمستشار المملكة ويكون المجلس من الكتاب على قدر الحاجة .

فصل ٤٥ - الملك بموافقة وزرائه ينتخب هذا المجلس في أول الأمر .

الفصل ٤٦ - مدة خدمة مستشاري المملكة في المجلس الأكبر سواء كانوا من متوظفي الدولة أو من أهل المملكة عدا الوزراء خمس سنين ثم يقع تبديلهم عند تمام المدة المذكورة الخمس في كل عام بالقرعة هذا في الأعضاء غير الوزراء وبعد العشر سنين الأولى يخرج السابق على حسب الترتيب في كل عام .

الفصل ٤٧ - المجلس الأكبر عند ابتداء خدمته ينتخب بموافقة الملك أربعين ركنا من أعيان أهل المملكة بحضور جميع الأعضاء وتقيد أسماءهم ويمضي

الملك وتبقى في المجلس ليؤخذ منهم بالقرعة عوض من يبدل أو ينقص من أهل المملكة من الأعضاء في كل عام .

الفصل ٨ : - إذا بقي من الأربعين المهيئين للدخول في المجلس ربعهم ينتخب كمال الأربعين عضوا في المجلس بحضرة سائر أعضائه ليكون منهم عوض من يتبدل أو ينقص كما ذكر في الفصل قبله وهم جرا .

الفصل ٩ : - الملك ينتخب بمجلس وزرائه من أعيان متوظفي الدولة أعضاء عوض الخارجين من متوظفي الدولة من أعضاء المجلس الأكبر عند وقوع التبديل في كل عام على نسبة عددهم وهم جرا .

الفصل ١٠ : - أعضاء المجلس الأكبر لا يعزل أحد منهم في المدة المعينة في الفصل ٤٦ إلا لذنوب ثبت بالمجلس .

الفصل ١١ : - للمجلس عند انتخاب الأعضاء للعرض عن الذين تمت مدة خدمتهم أن ينتخب من خدم عضوا بالمجلس وخرج عند انتهاء مدته سواء كان من المتوظفين في الدولة وسلم في وظيفة أو من أهل المملكة بشرط أن تمضي خمسة أعوام من يوم خروجه .

الفصل ١٢ : - لا يمضي رأى من المجلس إلا بحضور أربعين عضوا فأكثر .

الفصل ١٣ : - يكون العمل في المجلس على رأى الأكثر منهم فان تساؤوا في العدد يكون العمل على رأى القسم الذى فيه الرئيس .

الفصل ١٤ : - ينتخب من أعضاء المجلس الأكبر قسم للنظر في الأمور المعتادة الجارية كالإشارة بالرأى فيما يعرض عليه من الملك أو الوزراء من النوازل التي لا تتوقف على موافقة جميع أعضاء المجلس الأكبر أو غالبهم مثل تهذيب الامور وترتيب النوازل التي يلزم عرضها على المجلس الأكبر وتعيين وقت اجتماع المجلس ونحو ذلك ومحله محل المجلس الأكبر .

الفصل ٥٥ - يكون هذا القسم المشار إليه في الفصل قبله مركبا من رئيس ونائبه وعشرة من الأعضاء منهم الثالث من متوظفي الدولة .

الفصل ٥٦ - لا يعضى رأى هذا القسم فى الأمور التى يباشر ونها إذا لم يحضر من مجموعهم سبعة أعضاء بشرط أن يكون فيهم رئيس القسم أو نائبه .  
الفصل ٥٧ - ينتخب الملك من المجلس الأكبر ركنين ممن يصلح للرئاسة بهذا المجلس أحدهما يجعله رئيسا والثانى يجعله كاهيته .

الفصل ٥٨ - ينتخب الملك من المجلس الأكبر ركنين ممن يصلح للرئاسة أحدهما يجعله رئيسا بالقسم المكلف بالأمور المعتادة من المجلس الأكبر والثانى كاهيته .  
الفصل ٥٩ - خدمة أعضاء المجلس الأكبر لوطنهم لا مرتب لها .

## الباب السابع فى أصول خدمة المجلس الأكبر

### وشروطه وفيه فصول ١٠

الفصل ٦٠ - المجلس الأكبر هو المحافظ على العهود والقوانين والخاصة لحقوق جميع السكان والممانع من وقوع ما يخالف أو يضعف أصول القوانين وكل ما يقتضى عدم مساواة الناس لدى الحكم ويقبل شكاية المحكوم عليه من مجلس التحقيق ليطابق الحكم على القانون إذا كانت النازلة فى جنائية وهو القاطع لسائر أعذار المحكوم عليه كما يمنع عزل أحد أعضاء مجالس الأحكام إلا لذنوب ثبت عندهم واقتضى ذلك الذنب عزله .

الفصل ٦١ - المجلس الأكبر إذا رفعت له شكاية محكوم عليه من مجلس التحقيق وكانت النازلة فى جنائية عاينه أن يعين مجلسا من أعضائه أقله اثنا عشر عضوا للنظر فى الحكم هل هو مطابق للقانون أم لا فان رأى الحكم تام الشروط مطابقا للقانون يحكم به بحكمته وبحكمه تنتهى النازلة ويقطع عذر المحكوم

عليه وإن رأى مخالفة فيعيد النظر في الحكم بما حكم به وإلا تجتمع أعضاء المجلس الأكبر كلهم ولا يتخلف إلا من له عذر يمنعه من الحضور وما يقع عليه اتفاق الأكثر يمضى .

الفصل ٦٢ - على المجلس الأكبر ترتيب ما تظهر في المصلحة للدولة والمملكة وعرض ذلك على الملك فإذا أعضاه الملك بمجلس وزرائه يلحق بالقوانين .

الفصل ٦٣ - لا يمكن إحداث قانون جديد في حكم أو زيادة في أداء أو تنقيص منه أو إبدال قانون ولو بأصلح منه أو زيادة أو نقص في المرتبات أو صرف أى مصرف كان أو زيادة في عسكر أو مهمات برية أو بحرية أو إحداث شيء لم يتقدم نظيره أو عزل موظف في الدولة لذنوب يقتضى طرحه من الخدمة أو فصل نازلة بين المتوظفين من النوازل التى لم تذكر في هذا القانون أو فهم عبارة في القانون إذا وقع الخلاف في الفهم أو بعث عسكر انصبب جهة لا يمضى شيء مما ذكر إلا بعد عرضه على المجلس الأكبر والمباحثة فيه وفى أسبابه المقتضية له وموافقة الأكثر .

الفصل ٦٤ - للمجلس الأكبر النظر فى تصحيح محاسبات الوزراء عن العام الماضى هل صرفوا على الوجه المقرر لهم فى قانون خدمتهم أم لا وما يطلبونه للمصروف فى السنة المستقبلية بعد التأمل فى دخل المملكة فى تلك السنة ليعتبر منه ما يلزم وما لا يلزم ومقدار ما يتعين اكمل وزارة بحيث لا يمكن لأحد أن يصرف شيئاً زائداً على المقدار المعين له ولا فى غير الأمور المعينة له ولا تمضى جميع هذه الأمور المقررة إلا بعد موافقة أرباب المجلس أو أكثرهم عليها .

الفصل ٦٥ - للملك بموافقة المجلس الأكبر أن ينقل مصرفاً معينا لجهة فى مدة العام إلى جهة أخرى أهم منها .

الفصل ٦٦ - كل من يدعى بمخالفة وقعت في القانون سواء كانت المخالفة من الملك أو من غيره يرفع دعواه للقسم المكلف بالأمور المعتادة من المجلس الأكبر وعلى القسم المذكور أن يجمع لذلك المجلس الأكبر في مدة ثلاثة أيام بحيث لا يتأخر الاجتماع أكثر من المدة المذكورة هذا إذا كان المجلس غير مجتمع أما إذا كان مجتمعاً فالنازلة تنشر في الحين للنظر فيها .

الفصل ٦٧ - محل اجتماع المجلس الأكبر سراية المملكة بالحاضرة .

الفصل ٦٨ - لا بد من اجتماع المجلس في المحل كل خميس من الأسبوع مدة ساعتين انتهاءها قبل الزوال بساعة والاجتماع بغيره من الأيام يكون على حسب النوازل .

الفصل ٦٩ - محل اجتماع المجلس الأكبر هو المحل المعد لحفظ أصول القوانين وعلى هذا منها أمضى الملك قانوناً يرفع إلى هذا المحل لينسخ في الدفاتر ويحفظ الأصل الممضى من الملك بعد أن يأخذ منه الوزير المكلف بمضائه نسخة .

الباب الثامن في فصل الجنايات التي تصدر من متوظفي الدولة

حال مباشرتهم لخدمتهم وغير ذلك وفيه فصول ٤

الفصل ٧٠ - إذا وقعت شكاية من وزير في أمر لا يتوصل إليه إلا بالخطأ أو إتهم بمخالفة للقانون فالنازلة تعرض بالمجلس الأكبر بجميع حججها والمجلس يعين حكمها من القانون من عزل أو دفع مال معين في القانون أما التي يترتب عليها عقاب ثقيل فالحكم فيها بمجلس الجنايات والأحكام العرفية .

الفصل ٧١ - إذا وقعت شكاية من أحد المأمورين في الدولة غير الوزراء بما يتعلق بمأموريته وبها توصل إلى سبب الشكاية فانها تعرض على الوزارة الراجع لها نظره ومنها تعرض على المجلس الأكبر ليطبق حكمها من القانون

أما إذا بلغت للمعقوبة الثقيلة من نفي أو سجن مغلظ أو كراكة أو قتل فالحكم فيها بمجلس الجنائيات والأحكام العرفية .

الفصل ٧٢ - إذا صدرت جنابة شخصية من وزير أو من أعضاء المجلس الأكبر أو غيرهم من سائر المأمورين في الدولة فالحكم فيها من مجلس الجنائيات بشرط أن لا يطالب الجاني إلا بعد أخذ الرخصة من المجلس الأكبر إلا إذا كانت النازلة مما يفوت بفوات الوقت فله أن يوقف الجاني ويعلم المجلس الأكبر وليأخذ منه الرخصة .

الفصل ٧٣ - إذا وقعت شكاية من ذكر بالفصل قبله وكانت شكاية مائة لا تقضي حضور المشتكى به بنفسه كأن اشترى شيئاً وعينه قائمة وتلد عن دفع النمن فمجلس الجنائيات والأحكام العرفية أن يحكم عليه بما يقتضيه القانون من غير أخذ الرخصة من المجلس الأكبر .

الباب التاسع في ضبط مدخول الدولة ومصروفها وفيه فصول ٣

الفصل ٧٠ - على وزارة المال أن تعرض على الوزير الأكبر دخل المملكة وخرجها في كل سنة ماضية وتعرض عليه دخل المملكة عن السنة القابلة بجميع البيان .

الفصل ٧٥ - على سائر الوزارات أن تعرض على الوزارة الكبرى سائر مصاريفها في العام الماضي مما قضت وتعرض عليها ما يلزمها في العام المستقبل مثاله في محرم سنة ١٢٧٧ تعرض تفصيل حسابها على سنة ١٢٧٦ وما يلزمها لمصرف سنة ١٢٧٨ .

الفصل ٧٦ - على الوزارة الكبرى أن تعرض سائر الحسابات وحججها كما تلقتها من الوزارات على المجلس الأكبر مستوفى البيان ليتأمل فيها كما في الفصل ٦٤ .

## الباب العاشر في ذكر مراتب الولايات

### وفيه فصل واحد

الفصل ٧٧ - المخطط السياسية في الدولة تنقسم إلى ست مراتب وهي مقبسة على المخطط العسكرية أولها مرتبة أمير الأمراء وسادسها رتبة بيلباشي وإيضاح موازاتها مقرر في قانونها .

## الباب الحادي عشر في المتوظفين على الاطلاق وما لهم

### وما عليهم وغير ذلك وفيه فصول ٨

الفصل ٧٨ - كل واحد من أهل المملكة التونسية لم تصدر منه جنسية تشين عرضه أو تنقص مروهته الإنسانية وحكم عليه بسببها من المجلس بسجن مفاظ له الحق في سائر منافع الوطن والدولة من المخطط والخدم إذا كان أهلاً .

الفصل ٧٩ - كل أجنبي يباشر خدمة في المملكة التونسية يجري عليه قوانينها مادام في الخدمة وكذلك إذا تعلق به نازلة صدرت منه مدة مباشرة للخدمة المذكورة ولو بعد انفصاله من الخدمة تجرى عليه الأحكام المذكورة في خصوص ذلك .

الفصل ٨٠ - كل موظف سياسي أو عسكري خدم الدولة ثلاثين سنة وخرج من الخدمة له مرتب عن تقاعده على ما يتحرر في قانون مخصوص .

الفصل ٨١ - كل ذى رتبة سياسية أو عملية في الدولة لا يعزل عقاباً إلا لذنوب فعلية أو قولية يناه الأمانة في خطته ويثبت ذلك في المجلس الأكبر فإذا ثبتت في المجلس براءته فهو على منصبه ويجرى على من اتهمه بباطل العقوبة المقررة في الفصل من قانون الجنایات .

الفصل ٨٢ - الجنابة التي عتق عنها ثقلها أو لم البدن وتشين العرض المعينة من مجلس الجنابات والأحكام التي فيها تمضي المنزل من الخطط .

الفصل ٨٣ - إذا استعفى موظف من خدمة الدولة يكتب طلبه ذلك ويقبل استعفاؤه .

الفصل ٨٤ - كل متوظف في الدولة يرفع عليه الحكم من المجلس بالانتقال إلى غير بلد عمله أو غير عرشه أو السجون يدين ويحجوه أو أداء مال عن فعل اقتضاه لا يمتحى اسمه من ديوان الخدمة لهذه الأسباب .

الفصل ٨٥ - كل ذي رتبة عسكرية أو سياسية في الدولة مطلوب بما ينشأ من تصرفه في خدمته بسبب خيانة أو أخذ رشوة أو مخالفة قانون مكتوب أو إذن مكتوب ممن هو لنظره .

## الباب الثاني عشر فيما لأهل المملكة التونسية من الحقوق

وما عليهم وفيه فصل ١٩

الفصل ٨٦ - كل واحد من أهل المملكة التونسية سواء ولد بالحاضرة أو غيرها من البلدان والقرى ونراجع التراب على اختلاف الأديان له من الحق أن يكون آمنا على نفسه وعرضه وماله كما هو المنتج به في عهد الأمان .

الفصل ٨٧ - جميع رعايانا على اختلاف الأديان لهم الحق في الوقوف على دوام إجراء قانون المملكة وسائر القوانين والأحكام الصادرة من الملك على مقتضى القوانين ولهم معرفتها بلا منع والشكاية للمجلس الأكبر من عدم إجرائها ولو في حق غير الشاكي .

الفصل ٨٨ - سائر أهل المملكة على اختلاف الأديان بين يدي الحكم سواء لا فضل لأحد على آخر بوجه من الوجوه يحظى حكم هذا القانون على أعلا الناس مع أدناهم من غير نظر لمقام ولا لرئاسة وقت الحكم .



الفصل ٨٩ - ... سائر سكان المملكة لهم - في التصرف في أنفسهم وأموالهم ولا يجبر أحد منهم على فعل شيء بغير إرادته إلا الخدمة العسكرية على قانونها ولا توضع يد على كسب لأحد بأي وجه إلا لمصلحة عامة كتوسعة الطريق ونحوه بضمن المثل .

الفصل ٩٠ - سائر رعايانا على اختلاف الأديان لا يحكم على أحد منهم في جناية ثقيلة أو خفيفة شديدة أو ضمنية إلا في مجالس الحكم على مقتضى هذا القانون ولا يكون الحكم إلا بما في هذا القانون .

الفصل ٩١ - كل من ولد بالمملكة التونسية إذا بلغ عمره إلى الثانية عشر سنة يجب عليه خدمة الوطن المدة المأهولة للخدمة العسكرية على مقتضى القانون العسكري ومن جنى بالحروب يعاقب العقاب المفروض في القانون العسكري .

الفصل ٩٢ - التونسي إذا انتقل لوطن آخر على أي وجه وبأي سبب طالت مدة مغيبه أو قصرت حسب من أتى الوطن المنتقل إليه أو لم يحسب ثم رجع لمملكة تونس يحسب من أسلافها كما كان .

الفصل ٩٣ - التونسي إذا خرج من وطن لوطن آخر ولو بغير تصريح وله ملك بالمملكة التونسية وأراد بيعه نل ذلك بشرط أن تكون عقدة البيع في البلاد وعلى قوانينها المسطرة وله أخذ نمته إلا إذا كان الخارج عليه تباعة من دين ونحوه فيقتضى منه الحق الثابت عليه .

الفصل ٩٤ - غير المسلم من رعيتنا إذا انتقل لدين آخر لا يخرج منه من الحماية التونسية ورعايتها .

الفصل ٩٥ - كل من يملك من رعايانا على اختلاف الأديان الربع والعقار والشجر وغير ذلك يلزمه كل أداء مرتب عليه الآن وما يمكن أن يترتب في المستقبل على مقتضى القانون .

الفصل ٩٦ - كل من ملك ربحاً أو عقاراً أو نحوهما كالتخلوات والإنزالات والمغارات ليس له أن ينقل ملكه ببيع أو هبة أو نحوهما إلا لأحد ممن له أن يملك بالمملكة ولا يمضى فعله لغيره .

الفصل ٩٧ - جميع رعايانا على اختلاف الأديان لهم أن يخدموا كل صناعة أرادوها بالآلات التي تظهر لهم إلا خدمة البارود وملحجه وسائر آلات الحرب من سلاح على اختلاف أنواعه فإن ذلك يكون بأذن خاص من الدولة ولا تكون جودة الماعون وإتقانه ضرراً لمن ليس له ذلك الماعون في تلك الصناعة ولا يسوغ لأحد أن يعمل فابريكة في الحاضرة أو بلدانها واحواز الحاضرة والبلدان إلا بأذن من مجلس البلدى في تعيين المحل بحيث تكون في موضع لا يقع منه ضرر عام أو خاص وجميع الآلات التي تأتى من الخارج تؤدى القمعق و كل من احترف منهم بصناعة يلزمه كل أداء مرتب الآن وما يمكن أن يترتب في المستقبل .

الفصل ٩٨ - التجارة مسرحة لسائر رعايانا على اختلاف الأديان من غير تخصيص في سائر نتائج المملكة على اختلاف أنواعها وسائر ما يؤثر به من خارج الى المملكة على مقتضى قوانينها وسائر أحكامها من دفع الأداء الموظف عليها في المملكة والأداء الموظف على اخراجها يمكن أن يوظف .

الفصل ٩٩ - إذا اقتضت مصلحة المملكة منع إخراج شيء من نتائجها أو ادخال شيء من خارج مما يضر كالممنوع الآن وهو البارود وآلات الحرب على اختلاف أنواعها والملح والدخان وغير ذلك مما تقتضى المصلحة هدم قبوله يجب على أهل المملكة العمل بما يصدر به الأمر في ذلك لاعتبار المصلحة والضرر .

الفصل ١٠٠ - لسائر رعايانا على اختلاف الأديان نقل حبوبهم وزيتهم

وسائر سلعهم في المسبر والبحر على السكيفية التي تظهر لهم ولا يجبر أحد منهم على نقل سلعته أو وسقها على يد لزام مخصوص انمسا يلزم أن يكون السكيل أو الوزن المرتب على مقداره الأداء تحت نظر المأمور بذلك من الدولة .

الفصل ١٠١ - سائر الشكوف التي تأتي لسائر مراسى المملكة بقصد التجارة تدفع الأداء المرتب عليها من عوايد المرسى والوسق والتفرغ على مقدار واحد في سائر مراسى المملكة بحيث لا يكون أدائها في مراسى أكثر من أدائها في غيرها على ما يتحرر ويلحق بهذا القانون .

الفصل ١٠٢ - يجب لإعانة المتجر وتسهيل طريقة وأسباب نموه أن يكون السكيل والميزان في سائر بلدان المملكة واحداً بحيث لا يكون فيها اختلاف بسائر المملكة على ما يتحرر ويلحق بهذا القانون .

الفصل ١٠٣ - الدولة لا تلزم شيئاً من دخلها على اختلاف أنواعه وإنما يكون قبض مداخلها على يد نوابها بمقتضى ما يترتب في مباشرة الوكلاء ويلحق بهذا القانون .

الفصل ١٠٤ - كل ما هو مرتب من الاداء الموظف على الأشياء لا يكون عن عين الشيء بل يكون مقداره دراهم عدا أعشار النعمة والزيت فانها من عين الصابة .

### الباب الثالث عشر فيما لرعاية احبابنا الدول القاطنين

#### بالمملكة التونسية من الحقوق وما عليهم

#### وفيه فصول ١٠

الفصل ١٠٥ - لجميع رعايا الدول الاحباب الوافدين على المملكة التونسية والقاطنين بها الامن والامان التام في دينهم وعباداتهم .

الفصل ١٠٦ - جميع رعايا الدول الاحباب لا يقع لهم التعرض في احوال دياناتهم وواجباتها ولا يجبر أحد منهم على تبديل دينه ولا يمنع من الانتقال لغير دينه إن شاء وانتقاله لغير دينه لا يخرجه من جنسيته ولا يمنعه من رعايتها .

الفصل ١٠٧ - لجميع الوافدين والقاطنين من رعايا الدول الاحباب الامان التام في انفسهم وابدانهم مثل ما لأهل المملكة نصا سواء من غير فرق في شيء على ما حرر في الركن الثاني من شرح قواعد عهد الامان .

الفصل ١٠٨ - لا يجبر أحد من رعايا الدول الاحباب على الدخول في الخدمة العسكرية بسائر أنواعها ولا يجبر على شيء من الخدم في المملكة .

الفصل ١٠٩ - لجميع الوافدين والقاطنين بالمملكة من رعايا الدول الاحباب الامان التام في أموالهم وأعراضهم ومكاسبهم على اختلاف أنواعها وصنائعهم مثل ما هو مؤكد مضمون لأهل المملكة من غير فرق في شيء على ما حرر في الركن الثالث والرابع من شرح قواعد عهد الامان .

الفصل ١١٠ - جميع رعايا الدول الاحباب لهم أن يحترفوا بسائر الصنائع ويحلبوا ما يظهر لهم من الآلات والمواضع على شرط أن يتبعوا سائر القوانين المرتبة وما يمكن أن يترتب مثل سائر أهل المملكة .

الفصل ١١١ - كل واحد من رعايا الدول الاحباب لا يسوغ له أن يحدث فريبكه لصناعة إلا في الأماكن التي يرخص فيها الملك بعد تعيين المحل من المجلس البلدى كما هو في الفصل ٩٧ .

الفصل ١١٢ - جميع رعايا الدول الاحباب لهم التجارة في كل شيء من نتائج المملكة وفي كل شيء يؤتى به من خارجها على شرط اتباع القوانين المرتبة في الاداء والتجوير المحكوم على أهل المملكة نصا سواء .

الفصل ١١٣ - القاعدة الحادية عشر من عهد الامان اعطت الرخصة لرعايا الدول الاحباب في ملك الربيع والعقار على شروط سيقع عليها الاتفاق ومن المعلوم ضرورة وقوع الالتزام بمفهوم العقد المذكور ولما اعتبرنا ماتتضيه السياسة في حالة دواخل المملكة تعين أنه يتيسر تسريح رعايا الدول الاحباب للملك بدواخل المملكة خشية وقوع ضرر ولاجل ذلك يصدر أمر مخصوص بتعيين أماكن بالحاضرة واحوازا وبلدان الشطوط واحوازا محددة يملك فيها رعايا الدول وعلى من يملك في المساكن المذكورة أن يتبع القوانين المترتبة وما يمكن أن يرتب مثل سائر أهل المملكة .

الفصل ١١٤ - لما كان من الواجب التسوية لدى الحكم بين سائر الناس على اختلاف الأديان والمقامات وكان لرعايا أحبابنا الدول مالرعايانا من الحقوق والمنافع وجب أن يكونوا تابعين لاحكام المجالس التي جعلناها لذلك كرعايانا وقد اعطينا للجميع ضمانة كافية في انتخاب أعضاء المجالس وفي تدقيق أحكام القوانين التي تصدر على مقتضاها الاحكام وفي تعديد مراتب المجالس ولزيادة الاطمئنان جعلنا في قانون الجنائيات والاحكام العرفية أن التوازل المشورة أمام المجالس المتعلقة برعايا احبابنا الدول يحضرها قناصلهم لواحد فيمسات القنصلات نائبا من طرفه .

(٣) صورة فرمان الذى أرسل إلى جناب مشيخ تونس

المعظم بخصوص إدخال مملكته تحت سيادة الباب

العالى بامتيازات مخصوصة وذلك فى ٩ شعبان سنة

١٢٨٨ الموافق ٢٤ أكتوبر سنة ١٧١

الدستور المكون المشير المنظم نظام العالم مدبر أمور الجمهور بالفكر  
الثاقب متم مهمات الأنام بالرأى الصائب ممد ببيان الدولة والإقبال مشيد  
أركان السعادة والاجلال المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى الوالى  
بتونس الان الحائز الحامل للنيشان المجيدى الشريف من رتبته الأولى مع  
النيشان الهايوى العثمانى المرصع وزيرى محمد الصادق باشا أدام الله تعالى  
إجلاله أمين ليكن معلوما عند ما يصل توقيعى الرفيع الهايوى أنه منذ وجهت  
وأودعت من جانب سلطنتنا السنية إدارة الايالة التونسية التى هى من ممالك  
دولتنا العلية المحروسة المتوارثة إلى عهدتك ذات الياقة والأهلية كما وجهت  
سابقا إلى عهدة اسلافك لم تزل تظهر حسن السيرة والخدمة وتنبه إلى طرفنا  
الملوكى الأشرف خلوص النية والاستقامة حتى صار ذلك قرينا لعلمنا المضى  
بالعالم فامولنا السلطانى على مقتضى الشيم المرضية التى جبات عليها هو الدوام  
فى ذلك المسلك المرضى والجد والاجتهاد فى كل ما ينمى عمران ممتلكتنا  
الشاهانية وسعادة أهاليها تبعة دولتنا العلية ورفاهيتهم وراحتهم حتى تستديم  
بذلك استحقاق عنايتى الشاهانية واعتمادى السلطانى المبذوبين فى حقك آنأ  
فأنأ وتعرف قدر تلك العناية والاعتماد وتشكرهما ولما كان المقصود الأصلى  
والمراد القطعى لسلطنتنا السنية هو ارتقاء طمأنينة الأيالة المهمة الراجعة  
لدولتنا العلية ونمو عموانها وتأسيس أبنية الأمن والراحة لسكانها يوما

فيوما وكان من البديهيات أن السلطنة العزيزة لا يعزها ولا يؤدها صرف الهمة والعناية العائدة إلى حقوقها الأصلية لتمام استحصال هاته المطالب زورد الطلب المندرج بكتابتك المخصوص الموجه من طرفك أخيراً إلى جناب الخلافة العلية قررت وأبقيت أياالة تونس المحدودة بمحدودها القديمة المألومة بعمدتك بضم امتي از الوراثة وبالشرائط الآتية وحيث أن مرغوبنا السلطاني عـلى ما تقدم بيانه إنما هو تزايد عمران تلك المملكة الشاهانية وثروة أهاليها وهي الآن في حالة مضايقة وتأخر في الواردات لكل من الحكومة والأهالي قد سمحت السلطنة السنية بعدم إرسال ما كان يرسل باسم معلوم من الأيالة لطرف دولتنا العلية بموجب التبعية المقررة المشروعة رحمة لأهالي تلك الأيالة ولما كانت الأيالة المشار إليها من الأجزاء المتممة لما كننا الملوكية صدرت إرادتنا السنية بأن يكون الوالي بتونس مرخصاً له في تولية المناصب الشرعية والعسكرية والمالية والمالية وهما السياسية لمن يكون متأهلاً لها وفي العزل عنها بمقتضى قوانين العدل وفي إجراء المعاملات المألومة مع الدول الأجنبية كما كانت سابقاً فيما عدا المواد السياسية العائدة إلى حقوقنا المقدسة الملوكية ونعني بها ما كان كعقد الشروط المتعلقة بأصول السياسة والحرب وتغيير الحدود ونحوها مما يكون إجرائه راجعاً إلى حقوق سلطنتنا السنية وعند حلول القدر المحتوم في الولاية وتقديم المعارض بطلب الفرمان الشريف من الوارث الأكبر من عائلتك لطرف سلطنتنا السنية يرسل له الفرمان الشريف مع منشور الوزارة والمشييرة الهابونية كما استمر العمل بذلك إلى الآن بشروط أن تستمر الخطبة باسمنا السلطاني وتزين به السكة التي تضرب هناك علامة علنية للارتباط القديم الشرعي لا يالة تونس لمقام الخلافة الجليل وأن يبقى السجق على لونه وشكله ومهما وقع حرب لسلطنتنا السنية مع أجنبي

يرسل العسكر من تلك الأيالة الشاهانية بقدر الاستطاعة طبق ماجرت به العادة القديمة في الجميع ومع تلك المراد يكون أمر الولاية بطريق الوراثة مخصوصا بعائلتك على أن تبقى سائر المعاملات الارتباطية مع دولتنا العلية جارية مرعية كما كانت سابقا وأن تجرى الإدارة الداخلية لتلك الولاية مطابقة للشرع الشريف وموافقة لقوانين العدل التي يقتضيها الوقت والحال الكافلة بتأمين السكان في النفس والعرض والمال فأعلنا لما ذكر أصدر هذا فرمان الشريف الجليل القدر من ديواننا الهمايوني وأرسل موشجا أعلاه بخطنا الميمون السلطاني فخلاصة نياتنا الشهانية إما هي إصلاح حالة تلك الولاية المهمة وما لآل بيتكم وتقوية ذلك حالا ومالا واستكمال أسباب السعادة والرفاهية والأمنه لصنوف تبعتنا المستظلين بظل عدلنا السلطاني ومأمولنا القطعى الملوكى أن يبذل من جهتك الجهد في حصول ما ذكر ثم حيث كان تمام المحافظة على حقوق سلطنتنا السنية المحققة بتونس من قديم الأزمان وعلى أمنه الأهالى القاطنين بتلك الولاية المودعة بعهد صداقتك من حيث النفس والعرض والمال وسائر الحقوق العمومية شرائط امتياز الوراثة الأساسية المقررة فيقتضى أن تتأكد محافظتها عن تطرق الخلل دائما سرمدًا ويتباعد عن وقوع الحال والحركة على خلافها إذا عامت ذلك فلا بد أن تعرف أنت ومن يقام في أمر الولاية بالتوارث من أعضاء عائلتك قدر هاتبه النعمة العلية الشاهانية وتشكروها فعلى ذلك تسمى لتحصيل رضاى السلطاني بالغيرة ومزيد الاهتمام باجراء هذه الشروط المؤسسة حرر في اليوم التاسع من شهر شعبان المعظم سنة ثمان وثمانين ومائتين وألف .



## (٧) صورة المعاهدة التي أمضيت بين حضرة دولتو

محمد الصادق باشا باي مشير تونس المعظم وبين

دولة انكلترة وذلك في ١٩ جادى الثانية سنة

١٢٩٢ الموافق ١٩ يولييه « تموز » سنة ١٨٧٥

إن دولة سيادة ملكة بريطانيا وأورلاندة وسيادة محمد الصادق باشا باي صاحب المملكة التونسية لما لهما من الرغبة في دوام وتأكيد أسباب المخالطة والمعاملات التجارية الجاريه منذ طول الزمان بينهما وبين رعايا الانقليز ورعايا تونس انفقنا على إعادة النظر في المعاهدات المنعقدة سابقا بينهما وإصلاحها فبموجب ذلك تعاقد سيادة باي تونس والمهترم ريشارد وود اسكوبير صاحب النيشان الكثير الاحترام المسمى الباث نائب وقنصل جنرال بريطانيا المفوض له في ذلك من دولته واتفقنا على الفصول الآتية :

الفصل الأول - لسيادة ملكة بريطانيا وأورلاندة أن تعين دون نائبها السياسى كل من يظهر لها لازما من القناصل وورش قناصل ونواب قناصل بمملكة تونس ويقيمون بما يختارونه أو تختاره الدولة الانجليزية من مراسى المملكة أو بلدانها التي يظنونها أصالح لقضاة أحوال سيادة ملكة بريطانيا وإعانة رعاياها .

الفصل الثانى - تقع في كل وقت معاملة نائب وقنصل جنرال بريطانيا الموجه لسيادة الباي بجميع علامات التعظيم والاحترام المعامل بها أيا كان من نواب الدول الأخرى ويستحق الامتيازات والمعاافة المعطاة لمن ذكر وكذلك تقع معاملة القناصل والورش قناصل ونواب القناصل الانقليز المقيمين بمملكة تونس بسائر علامات الاعتبار والاحترام فتكون أهلهم وديارهم في الأمن

والأمان ولا يتداخل أحد فيما يخصهم ولا يباشرهم بأى ظلم أو عدم احترام لفظاً كان أو فعلاً فان وقع ذلك فعلى المتوظفين التونسيين أن يبادروا بأخذ ما يلزم من الوسائل لعقاب المتعدى والقناصل والویش قناصل ونواب القناصل يبقون حائزين الحوز التام لجميع الامتيازات والمعاذاة المعطاة الآن أو التى عسى أن تعطى فيما بعد لقناصل أو نواب قناصل الدول الأكثر تجهيلاً .

الفصل الثالث - لنائب وقنصل جنرال بريطانيا أن يتخذ مترجمين وبممارسة وحراسا وخداما سواء كانوا من أهل البلاد أو غيرهم ويكون هؤلاء المترجمون والساسة والحراس والخدام برئين من الخدمة العسكرية ومن دفع الأداة الشخصى أو أداء المصوب أو ما يشاكله من الأداءات وكذلك القناصل والویش قناصل ونواب القناصل المقيمون بمراسى مملكة تونس تحت إذن النائب وقنصل جنرال السابق ذكره يكون لهم هذا الامتياز فبموجب ذلك يكون لكل قنصل مترجم واحد وسمسار واحد وعساسان وثلاثة خدام ولكل ویش قنصل ونائب قنصل مترجم واحد وسمسار واحد وحارس واحد وخدامان ولا يكون أحد منهم فى الخدمة العسكرية وكل من هؤلاء الأنفار برىء من خدمة العسكر والأداء الشخصى وأداء المصوب أو ما يشاكل ذلك من الأتقال والأداء وجميع الأمتعة والمأكولات وغير ذلك من الأشياء المجلوبة من خارج المملكة لنائب وقنصل جنرال بريطانيا أو لقنصل أو لویش قنصل لنفسه ولأهله لا يقع منع دخولها ولا تؤدى شيئاً من الأداة عند دخولها . فیسلمها مديرو القمرق عند قبول تذكرة مصححة بمن ذكر محتوية على أسماء ما يريدون إدخاله على الوجه المذكور ولكن هذا الامتياز لا يستحقه إلا من هو غير متعاطى المتاجر ممن ذكر وإن لزم أحداً منهم السفر إلى بلاده لأجل خدمة دولته لا ينصب أدنى تعطيل إلى سفره ولا يتعرض له

له أو لخادمه أو أمتعته ويسوغ له السمر والرجوع مبيحاً مكرماً وإذا عين أحداً غرضه يقوم مقامه زمن مغيبه لا يمنع من تعيين هذا النائب ولا يمنع النائب من إجراء وكالته .

الفصل الرابع - تكون حرية مطلقة تامة تامة للتجارة بين ممالك جناب ملكة انجلترا واولاندة وعماله تونس فبموجب ذلك للتجار الانقليز أو نوابهم أو سماسرتهم أن يشعروا في كل مكان من العمال سواء كان للبيع في العمال أو للوسق خارجاً سائر نتائج عمالة تونس أو مصنوعات من غير استثناء البتة وللشارى أن ينقل مشتراه من البضائع من مكان إلى آخر من غير أن يتداخل في ذلك عامل البلاد السكان هو بها .

الفصل الخامس - إن جناب باي تونس عملاً بالمودة الموجودة في كل زمان بين الدولتين يلتزم بحماية في كل من يأتي مملكته من الرعايا الانقليز سواء كان للتجارة أو لقصد السياحة فلمهم أن يسبحوا في أى مكان من مملكة تونس أو يستقروا به من غير منع أو إيذاء لهم فيقبلون بالاكرام والمحبة والاحترام ويكفونون برئين من كل خدمة عسكرية برأ كان أو بحراً ومن الفرص لدولة غصبا ومن كل أداء غير معتاد وإنما تحترم مساكنهم ومخازنهم التي ينتخبونها لقصد السكنى والتجارة وكذلك تحترم جميع مكاسبهم المنقولة والغير المنقولة على اختلاف أنواعها وشروط معاهدة العاشر من أكتوبر سنة ١٨١٣ المعقدة بين دولة بريطانيا وتونس في شأن الرخصة المعطاة للرعايا الانقليز بأن يملكوا الربع والعقار بمملكة تونس بعد تصحيحها هذا كاملاً بوجه خصوصى ورعايا بريطانيا وسفنها ومتجرها تستحق جميع الامتيازات والمعافة المعطاة الآن والتي عسى أن تعطى لرعايا أى كانت من الدول وسفنها ومتجرها وأن جناب ملكه بريطانيا تستلزم بأن تعطى لرعايا تونس وسفنها ومتجرها

كل ما يحوزه رعايا أحب الدول وسفنها وتجارها من الحماية والامتيازات في سائر ممالكها .

الفصل السادس - إن الحماية التامة التي تعهد بها جناب الباي لرعايا الانقليز وتجارهم القسامين بالعمالة تتعلق أيضا بأحوال دينهم وعبادتهم فلمهم أن يبنوا كنائس بعد الرخصة لهم في ذلك عند طلب نائب وقنصل جنرال بريطانيا وأن المقبرة الانجليزية المعروفة بمقبرة صان جورج وجميع المقابر الموجودة الآن أو الممكن إيجادها تصان وتحترم كما احترمت إلى هذا الوقت .

الفصل السابع - يلتزم على جناب الباي بأنه لا يمنع إدخال أى شىء كان في العمالة مما هو ناتج في ممالك أو عمالات بريطانيا أو مصنوع فيها أى كانت البلاد المحلوبة منه ولا يستخلص أبدا على تلك الأشياء أداء يتجاوز الثمانية في المائة على ثمن البضائع بمقتضى تقويم تلك البضائع بمحل وصولها أو أداء خصموصياً مساوياً للآخر يتفق عليه الجانبان وأن تلك البضائع عند دفعها الثمانية في المائة على الدخول لا تدفع أيا كان من الأداء الداخلى أو غيره تونسياً كان الشارى أو أجنبياً وإن لم تبع تلك البضائع في العمالة وأراد صاحبها إخراجها في مدة عام من تاريخ دخولها يلزم القمرق أن يرجع إلى التاجر أداء الثمانية في المائة المستخلصة عند دخول بضائعه بعد أن يأتى التاجر بالحجج الصحيحة في دفعة ذلك الأداء وبشرط أن بالات البضائع المذكورة ورباطاتها لم تكن فتحت وبعد انقضاء العام فللتاجر أن يخرج بضائعه من غير أن يطلب ترجيع الأداء المخلص عليها عند دخولها ولا يستخلص القمرق أيا كان من الأداء عليها عند وسقها وإن أراد تاجر الانقليز أو نائبه أن ينقل سلعه الخالصة من أداء الثمانية في المائة من مكان من العمالة إلى آخر برأ أو بحراً لا يلزم عليها أداء آخر عند وسقها ولا عند هبوطها بشرط أنها تكون

مصحوبة بشهادة من مدير القمارق التونسية في دفعها الثمانية في المائة ووقع الاتفاق أن يجعل أداء آخر أو زائد على دخول نتائج أو مصنوعات كلا الجانبين في ممالكها إذا لم يجعل مثله على نتائج والمصنوعات المطلوبة من البلدان المالك الأخرى ومن نوعها .

الفصل الثامن - إن السفن الحاملة للصنوج التونسية لهم أترخصة في المساحلة في ممالك الجانبين وعمما لنها فيكون لهم جميع الحقوق والمعاواة التي لسفن البلاد ولهم أيضا أن ينزلوا شيئا من وسقها وأن يركبوا جابها من بضائع البلاد أو بلاد أخرى لتكميل وسقهم في فروض المملكتين من غير أن يضطروا إلى إذن خصوصى في ذلك من عمال البلاد ومن غير دفعهم شيئا من الأداء لم ترده سفن البلاد وشروط هذا الفصل فيما تمس مساحلة المستعمرات الانقليزية لا تطبق إلا لمساحلة المستعمرات التي رخصت المساحلة للسفن الأجنبية في القانون المخصوص في ذلك .

الفصل التاسع - سيادة الباي يلتزم با بطلان الاختصاص ببيع نتائج الفلاحة أو غير ذلك من الاشياء أية كانت ماعدا الدخان والملح ولزم الحوت ودباغ جلد البقر والجمال والخيول وإنما لرعايا الانقليزية أو بوابهم الذين يبيعون أو يشترون الملح والدخان بالاذن عليهم أن يتبعوا ما على الرعايا التونسية المتجرين في هذين الفصلين من القوانين ولهم أن يزاحموا في أخذ لزمة الحوت ومباشرة خدمتها مع الإذعان لأحكام البلاد وقوانينها .

الفصل العاشر - إذا اشترى تاجر انقليزى أو نائبه في مملكة تونس شيئا من نتائج البلاد أو مصنوعاتا ليبيعهما داخل العمالة لا يخلص التاجر المذكور أو نائبه عند اشتراء تلك البضائع أو بيعهما شيئا من الأداءات زائداً على ما يخلصه الرعايا التونسية أو نوابهم بالمالك الانقليزية ولا يدفعون عند

بمعهم أو اشتراهم شيئا من نتائج بريطانيا أو مصنوعات شيئا من الحقوق والأداءات زائدا على ما يخلصه الأكثر تجيلا من الرعايا الانقليز ورعايا الدول المتعاطون التجارة الداخلية في ذلك النوع من النتائج أو المصنوعات .

الفصل الحادى عشر - إذا اشترى تاجر انقليزى أو نائبه شيئا من نتائج عمالة تونس أو مصنوعاتا لوسقها من المملكة سواء كان في عين المكان الناتج فيه ذلك أو في انتقاله من مكان إلى آخر وهو خالص في الأداء الواجب المعروف بالعرش والقانون والمحصولات ونحوها مما يجب دفعه عند المراح لا تؤدى تلك البضاعة في مراسى وسقها إلا القمرق الواجب للوسق والمصاريف اللازمة المشهود والكيالة بمقتضى قوانين البلاد .

الفصل الثانى عشر - إن وقعت مخالفة بين القمرق والتاجر في شأن تقويم ما أجتبه من البضائع والسلع إلى عمالة تونس فللتاجر أن يؤدى الأداء اللازم من عين السلعة على وجه العدل والإنصاف فان لم يرد التاجر أو لم يقدر أن يتصرف بالرخصة المذكورة فللقمرق أن يشتري تلك البضائع على ما يقومه التاجر بزيادة خمسة في المائة فان لم يكف هذان الوجهان لقطع النزاع ينتخب سيادة الباسى قنصلا ونائب قنصل جزال بريطانيا فيصلا آخر من جانب كلاهما من أهل المتجر فان اختلف رأيها يعيننا فيصلا ثالثا من المتجر يحكم بينهما حكما قاطعا .

الفصل الثالث عشر - ان جناب الباسى لما له من الرغبة في إنماء الفلاحة يلتزم بأن يسرح الدخول للمملكة من غير أداء القمرق أو غير ذلك من الاداءات الداخلية آلات الحرث والمآكنات والدواب والانعام المحلوبة لاصلاح أصل دواب البلاد وذلك بعد أن يتحقق أن تلك الآلات والمآكنات

والدواب والأنعام مجلوبة للخدمة الشخصية وليس للتجارة فإن كانت للتجارة فتؤدى أداء الثمانية فى المائة المفروض على الدخول لا غير .

الفصل الرابع عشر - إن لزم جلب قمح أو شعير أو قطانية للمملكة لجذب السنة أو لغير ذلك من الأسباب والعياد بالله فذلك القمح والشعير والقطانية لا يؤدى شيئاً من الأداء عند دخوله إلا خمسة أرباع الريال على القفيز وماعدا الثلاثة أشياء السابق ذكرها فجميع المكولات المجلوبة كالأرز والعدس والبقول وغيره من الحشاخش تؤدى أداء الثمانية فى المائة لا أكثر عند دخولها ولكن يسوغ للتاجر أو لثأبه بيع ذلك بالتفصيل أو على ما شاءه من الوجوه من غير خلاص شيء آخر من الأداء .

الفصل الخامس عشر - إن المتفق بين الجانبين أن للدولة التونسية حفا بأن تمنع دخول البارود فى العمالة إلا إذا طلب قنصل جنرال بريطانيا سراحاً خصوصياً فى ذلك فعلى الدولة أن تعطيه له إن لم يكن لذلك مانع معتبر ويؤدى عند دخوله أداء لا يتجاوز الثمانية فى المائة ويكون تحت الشروط الآتية : الأول لا تباع الرعايا الانقليز مقدراً من البارود يتجاوز المقدار المرتب فى قوانين البلاد الثانى لما تأتى سفينة انقليزية موسوقة بالبارود فى إحدى مراسى العمالة عليها أن ترسى فى مكان خصوصى يعينه عمال البلاد ويبعث ذلك البارود تحت نظر هؤلاء العمال لمخازن أو أماكن مخصصة تعينها الدولة لا يدخل فيها أصحاب البارود إلا بما يلزم من الاحتفاظ هذا وأما البارود المجلوب فى العمالة خلافاً للمنع الواقع من الدولة أو من غير السراح المذكور أعلاه فيسوغ للدولة الاستيلاء عليه ما عدا المقادير اليسيرة من البارود المجلوب لاستعمال خصوصى بقصد الصيادة فهى غير داخلية تحت شروط هذا الفصل والمدافع والسلاح والاعسادات الحربية وكذلك الصواريخ والمخاطيف

وحبال السفن تدخل من غير أداء بشرط أن تنزل في المراسى المرخص فيها  
التجارة وكذا يلزم في خصوص تنزيل المدافع استئذان الدولة .

الفصل السادس عشر - لرعايا الجانبين أن يركبوا في ممالك بعضها  
شركات للتجارة والبانكة والصنائع سواء كان على وجه التشارك أو بالحصص  
أو غيره من الوجوه وسواء كان بينهم وبين رعايا تونس أو بينهم وبين رعايا  
دولة أخرى هذا بشرط أن يكون قصد تلك الجمعيات سائعا بمقتضى قوانين  
المملكة التي يحدث فيها ذلك وتكون دائما تحت قوانين المملكة المركبة فيها  
الجمعية والمتفق أيضا بين الجانبين أنه لا يقع تركيب كبرانيات من التي لها  
حصص للحامل المعروفة بجنت صتوك كمباني ولا كبرانيات غير مسماة ( أى  
انونيم ) من غير سراح دولة البلاد التي يراد تركيب الكبرانية المذكورة فيها .

الفصل السابع عشر - إن الرعايا الانقليزية والرعايا التونسية لهم أن  
يحترفوا بسائر الحرف والصنائع في ممالك بعضها وأن يركبوا مصنفات  
وفبركات ويدخلوا ماكينات تتحرك بالبخار أو بغيره من غير أن يضطروا  
إلى شيء من الرسوم أو يدفعوا شيئا من الأداء أكثر أو غير مارتب بقوانين  
البلاد وقوانين المجلس البلدى أو ما تدفعه أهل البلاد أنفسهم والمتفق أن  
المصنفات وممتلكاتها لما كانت من الملك الغير المنقول فانها تابعة لشروط  
معاهدة العاشر من اكتوبر سنة ١٨٦٣ ( ثلاث وستين وثمانمائة وألف )  
الافرنجى المرخص فيها للرعايا الانقليز كسب الربح والعقار بمملكة تونس .

الفصل الثامن عشر - لا يلزم شقوف الانجليز أداء شيء من أداءات  
المرسى او رئاسة او فنار او كرتينة ما لم تؤده الشقوف التونسية او شقوف  
احب الدول وان كان دخل شقوف انقليزى مرسى تونس لشدة البحر ويسافر  
بعد ذلك لا يلزمه دفع تلك الأداءات إلا اجرة البلوط إن احتاج له فان دخل



شقف انقليزى مرسى تونسمة لقصد أخذ الماء أو اشتراء المونة لا يدفع إلا جانباً لا يتجاوز النصف من أدااءات المرسى والرئاسة والفنار والكرنتينة وغيره من الأدااءات المعتادة فى تلك المرسى وكذلك إذا دخل شقف تونسى مرسى انقليزية لا يدفع إلا أدااءات المرسى والكرنتينة وما يشاكلها من الأدااءات مما يدفعها الشقوف الانقليزية .

الفصل التاسع عشر - رؤساء الشقوف المتجرية الحاملة السلع لادخالها فى العمالة يعطون للقمرق نسخة صحيحة من جريدة البضائع عند وصولهم المرسى الموجهون اليها .

الفصل العشرون - إذا وقع الظفر بأحد من الرعايا الانقليزية فى أذخاله سلعاً للمملكة بالكنثرة من أى نوع كانت أو عند اخراجه من العمالة بضائع من أى نوع كانت من نتائج تونس من غير سراح من القمرق فان للخزينة التونسية أن تستولى على تلك السلع ولكن ينبغى تحرير تقريره فيما يدعى عليه بالكنثرة عند الاستيلاء عليها فيعرض هذا التقرير على الولاة القنصلية الانقليزية ولا يمكن الاستيلاء على السلع بدعوى الكنثرة إلا إذا ثبت بالحجة استعمال الفرر فى اخراجها أو ادخالها والمتفق على أن الشقوف الانقليزية الحاملة للصنوج الانقليزى عليهم أن يتبعوا قوانين المرسى التى يكونون بها وان تلك الشقوف والزوارق والفلائك وما يشاكل ذلك من مراكب البحر لا تستعمل تخزين البضائع فيها وأنه لما تمكث واحدة منهم فى أحد مراسى المملكة مدة تتجاوز الثمانية أشهر عليها أن تشرح أسباب اقامتها للقنصل الانقليزى ولعمال البلاد لما يطلبون منها ذلك فان لم يكن هذا البيان مرضياً يسوغ للقمرق بموافقة فائس وقنصل جنرال بريطانيا أن يجعل عماساً على السفينة قطعاً لأسباب الضرر فتكون مصاريف العماس على السفينة .

الفصل الحادى والعشرون - إذا أرادت رعايا الانقليز أن يوسقوا سلعها بسفينة أو ينزلوها منها فلم أن يستعملوا فلائك القمرق وإذا استعملوها فعليهم أن يدفعوا له الأجر المعتاد لفلائك كما أن لهم أن يباشروا تنزيل سلعهم بغير واسطة القمرق ومن يريد من التجار من الرعايا المذكورين أن يباشروا تنزيل سلعهم بغير واسطة القمرق كما ذكر فعليه أن يعلم بذلك إدارة القمرق كتابة ويتعهد فى كتابته بأن يحضر بنفسه أو بوكيل عنه عند قدوم كل فابور أو سفينة يكون له بها بضائع ليباشروا تنزيلها فان تغيب فللقمرق أن يهبط سلعهم ويتحمل عهدة ذلك كما كانت إلى الآن وذلك فيما عدا الأمور السماوية وعلى كل حال فلا يسوغ بوجه توجيه الطلب على القمرق بدعوى أنه باشر تهبيط سلع لاحق له فى تهبيطها حيث أن التهبيط منوط بارادة رئيس المركب لا بارادة القمرق وكل من يريد أن يباشروا تهبيط سلعهم فمن قدم مطلبه للقمرق كتابة عليه أن يأخذ حارسا من حراس القمرق ليتوجه معه للمركب ويرجع معه للقمرق ومصرف ذلك المستخدم على التاجر .

الفصل الثانى والعشرون - كلما تمنع الدولة التونسية وسق القمح والشعير والبقرة وغير ذلك من نتائج البلاد منها وقتيا لايجرى العمل بهذا المنع إلا بعد انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ الاعلام الرسمى به وما يطلق إلا على الأشياء المسماة بالأمر العلى المتضمن المنع .

الفصل الثالث والعشرون - لايجبر أحد رعايا الانقليز أو محتم بالدولة الانقليزية على دفع دين على رجل آخر من أمته بعالة تونس إلا إذا كان ضمن المدين بحجة صحيحة وكذلك لايجبر أحد رعايا الانقليز على بيع شئ لتونسى أو اشترا شئ منه من غير رضاه التام وما يسلم البائع للشارى إلا ما باعه له من السلع برضاه التام ولا يدعى الشارى حقا على السلع أو الأمتعة الباقية من النوع المباع له وكذلك

لا يجبر احد رعايا تونس بمالك بريطانيا أن يدفع دينا على رجل اخر من امته إلا إذا ضمن فيه بحجة صحيحة .

الفصل الرابع والعشرون - سائر الجنايات التي الشاكي فيها - والمشتكى به من رعايا الانقليز وسائر النوازل والخصام العرفية الواقعة بين رعايا الانقليز دون غيرهم لا يحكم فيها إلا نائب وقنصل جنرال بريطانيا أو ویش قنصل أو غيرهما من المتوظفين الانقليز فما لأحد التداخل فيها ولا ترفع إلا للمجالس الانقليزية وسائر النوازل والمرافعات العرفية بين رعايا الانقليز وغيرهم من الرعايا الاجانب يكون فصلها بمجالس القناصل الاجانب بمقتضى المادة المسلوكة إلى الآن أو الطريقة التي يعينها القناصل المذكورون من غير تداخل الدولة التونسية .

الفصل الخامس والعشرون - إذا وقعت منازعة بين أحد من رعايا الانقليز وأحد من رعايا تونس سواء كانت في أحوال المتجر أو الأمور العرفية وسواء كان الانقليزي طالباً أو مطلوباً عدا الجنايات والجرائم يكون فصلها من حضرة الباي أو نوابه بحضور القنصل الجنرال أو القنصل الانقليزي وموافقته ووقع الاتفاق أيضاً إذا حدثت صورة أخرى في الحكم غير ما ذكر وجرى العمل بها الآن أو في المستقبل في معاملة أي جنس كان فإن الانتفاع بذلك يكون للرعايا الانقليز أيضاً من غير استثناء عندما تطلب دولة انتفاضة ذلك ، والمتفق أنه إذا تركب في أي زمان كان مجالس مختلطة بتونس بموافقة دولة بريطانيا ورضاه ، فحينئذ جميع النوازل والخصام العرفية والتجارية الواقعة بين رعايا الانقليز ورعايا تونس ترفع إلى تلك المجالس المختلطة بمقتضى القوانين الواقعة الاتفاق عليها حينئذ من الجانبين المتعاهدين .

الفصل السادس والعشرون - مباشرة الردع على الجنايات والجرائم إذا

وقعت من الرعايا الانقليز في المملكة التونسية ، وكذلك الزجر على مخالفة قانون من القوانين السياسية أو غير ذلك من الاحكام فان القنصل جنرال أو القنصل هو الذي يتولى ذلك وكذلك قصاص من أجرم منهم يجزى به القنصل بموافقة حضرة الباي وإذا هرب مجرم من سجن القنصلات وغيرها فان القنصل أو قنصل جنرال لا يطلب به على أى حال كان .

الفصل السابع والعشرون - كل توصيل أو إبراء يعرضه أحد رعايا الانقليز إلى مجلس مضمونها أنه خالص من دين عليه لأحد رعايا تونس لا يعتبر صحيحاً إلا بعد أن يوضح الانقليزى أن تلك الحجة بخط التونسي أو مضمية منه أو محررة من عدول البلاد مصدقاً عليها من الشيخ القاضى أو عامل المكان وكذلك لا يصح توصيل ولا إبراء يعرضه أحد من رعايا تونس مضمونة خلاص دين عليه إلى أحد رعايا الانقليز إلا أن يبين أن تلك الحجة بخط الانقليزى أو بامضاءه أو على يد عدول البلاد ومصدقاً عليها من قنصله أو علامته إن لم يعرف الكتابة مصدقاً عليها من قنصله .

الفصل الثامن والعشرون - إذا تبين على أحد رعايا تونس بالمجالس التونسية أنه شهد شهادة كاذبة على أحد من رعايا الانقليز فعلى الدولة التونسية معاقبته بمقتضى قوانين البلاد ، وكذلك كلما شهد أحد رعايا الانقليز شهادة باطلة كاذبة على أحد رعايا تونس ، فعلى نائب وقنصل جنرال انقلتر أن يعاقبه حسبما هو مقرر بقوانين بريطانيا .

الفصل التاسع والعشرون - إذا اضطر في أى وقت كان بائب وقنصل جنرال بريطانيا أو قنصل أو ویش قنصل أو نائب قنصل إلى إعانة عساكر أو حرس أو فلائك مسلحة أو غير ذلك من أوجه الإعانة للقبض على بعض الرعايا الانجليزية أو بعثه خارجاً فعلى الدولة أن تعطيه تلك الاعانة بشرط أنه يدفع

ما تدفعه الرعايا التونسية من المصاريف في مثل هذه النوازل .

الفصل الثلاثون - إذا تكسر أو شحط أحد شقوف مملكة بريطانيا أو رعاياها على أحد سواحل مملكة تونس ، فعلى عمال ذلك الموضع أن يساعدوا الرئيس ويسرحوه على اتخاذ ما يراه من الوسائل ، وعليهم المبادرة في حمايته وإعانتته على جميع احتياجاته حسب مقتضية المودة وعليهم أن يتخذوا حالا جميع ما يكون لازما من الوسائل لحماية البحرية والساح أو كل ما يمكن أن يستخلص من بضائع وكواعد وغير ذلك وقت التكسير أو بعده ويبادروا بإعلام أقرب قنصل انكليزي في هذا الحادث فيسلمون له جميع البضائع والكواعد والأوراق والأشياء من غير استثناء شيء قد أخذت من السفينة وسلمت من الفرق ويعطون للرئيس والبحرية كل ما يحتاجون إليه من المونة والمأكولات فيدفع لهم ثمن ذلك فإعانتهم وحسن سيرتهم في حمايته مافي السفينة أو جانب منه ونجاته وتسليمه إلى قنصلات بريطانيا يكون لهم حق على مقدار من الجزاء يعينه قنصل جنرال بريطانيا وأكبر متوظف الدولة بالمسكان ولرئيس السفينة المكسرة والبحرية أن يتوجهوا أينما شاءوا وفي أى حين يظهر لهم من غمده تعرض أحد لهم ، وكذلك شقوف سيادة الباي أو رعاياه تكون لهم في مملكة بريطانيا كل ما يعطى للشقوف الانكليزية من الحماية والإعانة ولا يدفعون من الجزاء الموظف لمن أنجى الشقف إلا ما تعطيه الشقوف الانكليزية في مثل ذلك .

الفصل الحادى والثلاثون - إن تكسرت سفينة إنكليزية أو شحطت وقتل أهل البلاد بحرية تلك السفينة لاسمح الله أو جانباً منهم أو قبضوا على جميع وسقها أو بعضه أو سرقوه تلتزم الدولة التونسية باتخاذ أقرب وسائل لها بض على السراق وتشديد العقاب عليهم حسب مقتضيه جرمهم وتلتزم ايضا الدولة المذكورة ببذل أكثر جهدها في البحث عن الأشياء المسروقة وترجيئها إلى أربابها وإن

كانت الدولة المذكورة تعطى الآن أو سوف تعطى إلى رعايا الجنس الأكثر تمييزاً شيئاً على وجه التعويض للضرر اللاحق للأشخاص أو الأشياء في مثل هذا الحادث أو قيمته فيكون ذلك واجباً أيضاً لرعايا جناب ملكة بريطانيا .

الفصل الثاني والثلاثون - قد وقع الاتفاق بأنه لو هرب أحد بحماية شقوف مملكة بريطانيا الحربية أو المتجرية من أى أمة كان وهو مكتتب على جريدة بحرية ذلك الشقف فاكتمل الهارب في إحدى مراسى المملكة فعلى عمال ذلك المرسى أو الوطن أن يبذلوا جميع جهدهم للقبض على الهارب إن طلب منهم ذلك الوالى الانكليزي ، وكذلك إن هرب أحد بحرية شقوف سيادة الباي ليس في حال الملكية فيكتم في إحدى مراسى مملكة بريطانيا ، فعلى عمال تلك المرسى بذل جميع جهدهم للقبض على الهاربين عند طلب ذلك منهم من طرف القسماي التونسى أو الرئيس أو غيرهم من الولاة التونسية ولا يسوغ لمن كان أن يحمى الهاربين المذكورين أو يخفيهم .

الفصل الثالث والثلاثون - إن الشقوف الحربية التى للملكة بريطانيا والشقوف التى لسيادة الباي لهم الرخصة التامة بأن يستعملوا مراسى بعضهم للاغتسال والتنظيف وإصلاح ما يلزم إصلاحه وأن يشقروا أنواع جميع المأكولات على اختلاف أنواعها مئة كانت أو حية بمجرد دفع ثمنها لصاحبها على قيمة السوق من غير أداء شئ للغمرق وقد وقع أيضاً الاتفاق أن كلما يأتى أحد شقوف ملكة بريطانيا الحربية بمرسى تونس بدفع إحداً وعشرين مدفعاً فيدفع لهم من قلعة حلق الوادى أو من الشقوف التونسية احد وعشرون مدفعاً إكراماً للمراية الانكليزية طبق ما جرت به العادة القديمة .

الفصل الرابع والثلاثين - دولة ملكة بريطانيا واراندة عملاً بالمودة الصافية الموجودة في كل زمان بينها وبين دولة جناب باي تونس تعهد بأن

السفن التونسية ووسقها تقبل في مراسى بريطانيا كما تقبل السفن الانكليزية ووسقها من غير اختلاف .

الفصل الخامس والثلاثون - أن سفن الانكليز التي تأتي لأحد مراسى مملكة تونس بقصد التجارة أو لأجل شدة البحر لإصلاح ما بها من الضرر لا تجبر على تنزيل وسقها أو جانب من وسقها ولا أن تغير محل توجيهها أو أن تقبل ركابا من غير إرادتها التامة ولكن تكترم وتسافر من غير تعطيل ولا اعتراض أحد لها فان لزم لهم تنزيل وسقها أو جانب منه لأجل إصلاح السفينة فلهم أن يركبوا ذلك الوسق من غير دفع أى كان من الأداء والأنقال وكذلك السفن التونسية تكون لها هذه المعاملة الحبيبة بمراسى ممالك بريطانيا .

الفصل السادس والثلاثون - إن توفى أحد رعايا الانكليز في أحد بلدان مملكة تونس أو أوطانها لا يسوغ لأى عامل أو غيره من المتوظفين التونسية باى علة كانت أن ان يستولى على كسب الميت أو يتصرف فيه أو يتدخل في شؤونه على أى وجه فأما لورثاء الميت أو للقنصل الانكليز أن يستولوا على ذلك الكسب على اختلاف أنواعه من غير تعرض من طرف العامل أو غيره من متوظفي الدولة لكن ان توفى أحد رعايا الانكليز في بلد ليس به قنصل انكليز أو على سفر فعلى حكام البلد أو المكان الذى توفى فيه والحالة هذه أن يحفظوا كسبه وماله فيحررون فيها جريدة بالعدالة وبعثون حالا تلك الجريدة لأقرب عامل بلديها قنصل انكليز وان توفى أحد رعايا الانكليز وعليه دين لأحد من الأهالي فعلى القنصل جنرال أو نائبه أن يخلصه فيما يستحقه من مخاض الميت بالوسائل الشرعية وكذلك ان كانت له دراهم على أحد من الأهالي فعلى العامل التونسي أو من له النظر في ذلك أن يجبر المدين على دفع ما عليه للقنصل جنرال أو نائبه في ذمة ورثة المتوفى .

الفصل السابع والثلاثون - أن الدولة الانكليزية وجناب الباي لما لها من الحلم والاعتبار لحقوق الانسانية وعملا بما رزقته المملكتان بفضل الله تعالى من حرية الاحكام والقوانين قد يتعاهدان ببذل جميع جهدهما لانهاء العبودية فتلتزم الدولة الانكليزية من جانبها بأن لا تنقر في التأكيد على أحباها الدول بقطع أسباب تلك التجارة ولاعطاء الحرية للعبيد ومن الجانب الآخر يلتزم سيادة الباي بأن يسعى ليكون المنشور المؤرخ بشهر محرم سنة ١٢٦١ (اثنين وستين ومائتين وألف) المبطل العبودية في المملكة نافذا ومعمولا به وأن يبذل جهده في البحث عن من يخالف ذلك المنشور بمملكة، ويعاقبه .

الفصل الثامن والثلاثون - الدولة الانكليزية وسيادة الباي يتعهدان في عمل كل ما في قدرتهما لانهاء التلصص في البحر ويتعهد سيادة الباي بأن يفتش ويعاقب كل من يتعاطى تلك الجريمة بداخل العمالة أو بشطوطها وأن يعين الدولة الانكليزية في ذلك .

الفصل التاسع والثلاثون - أن التقوصين زمن الحرب ممحى من الآن فصاعدا ولما كان لسيادة الباي رغبة في إبقاء اعتزال العمالة التونسية توافق الجانبان على أن لو وقع حرب لا يرخص لأعداء سيادة ملكة انقلترا بأن يجهزوا شقوفا للتلصص على الشقوف الانكليزية بمراسي المملكة ولا أن يخرجوا من مراسي المملكة بقصد الاستيلاء على شقوف وبضائع الرعايا الانكليز وقد وقع الاتفاق أيضا بأن على جناب الباي أن لا يسمح أن يباع بمملكة تونس أيا كانت من الغنائم التي للفريقين المتحاربين وأن ملكة بريطانيا تتعهد بسلوك صورة هذا الاعتزال في أوقات حرب فيما يحس شقوف المملكة التونسية في جميع مراسي بريطانيا .

الفصل الأربعون - لتكون للجانبين فرصة فيما بعد بأن يتراضيا على ما يظهر لهما من الأمور المؤدية إلى زيادة المودة بينهما والراجعة إلى زيادة



صلاح حال رعاياهما قد وقع الاتفاق بأنه عند انقضاء سبعة أعوام بعد تاريخ هذه المعاهدة - كلا الجانبين التزمين أن يطلب من الآخر إعادة النظر عليها ولكن مادام لم يتم إعادة النظر بين الجانبين ولم تنعقد معاهدة جديدة ويجرى العمل بمقتضاها تبقى هذه المعاهدة صحيحة تامة القوة والعمل .

الفصل الحادى والأربعون - المتفق أنه إذا وقع شك فيما يمس تفسير أحد شروط هذه المعاهدة أو كيفية تطبيقه يكون تفسيرها فى عمالة تونس على الوجه الأنفع للرعايا الانقليز وفي ممالك بريطانيا على الوجه الأنفع للرعايا التونسية وليس من قصد الفصول السابقة طلب أكثر مما ينتج من معنى ألفاظها الصريح ولا منع الدولة التونسية من استعمال حقوقها على الإدارة الداخلية ما لم يخالف استعمال تلك الحقوق والامتيازات المعطاة الرعاية الانقليز وللجارة الانقليزية بمقتضى الفصول المحررة .

الفصل الثانى والأربعون - ان شروط هذه المعاهدة يجرى عليها العمل حالا عوضا عن شروط جميع المعاهدات المنعقدة سابقا بين دولة بريطانيا والمملكة التونسية ماعدا معاهدة العاشر من اكتوبر سنة ١٨٦٣ (ثلاث وستين وثمانمائة وألف مسيحية) المسمى اليها فى الفصل السابع عشر التى تجددت وتصححت هنا . حررت ثلاث نسخ أصلية من هذه الشروط المركبة من الاثنين والأربعين شرطا وتقدمتها المحرر جميع ذلك بالتسع والأربعين ورقة المتقدمة على هذه ليقع تصحيحها من الطرفين ويجرى بها على ما تضمنته من الأحكام المستوفاة البيان الواضحة للعيان القاضية بدوام المحنة وتأبيدها وبقاء المواصلات وتخليدها وذلك يوم الاثنين السادس عشر من جمادى الثانية سنة اثنتين وتسعين ومائتين وألف الموافق اليوم التاسع عشر من يولييه الافرنجى سنة خمس وسبعين وثمانمائة وألف مسيحية بسراية خلق الوادى (١) .

(١) أنظر : مقتضات الجواب ج ٥ ص ٢٨٨ - ٢٩٤ .

## (٨) معاهدته باردو

١٨٨١

إن دولة الجمهورية الافرنسية ودولة سمو باى تونس لما كان غرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كانتى حصلت أخيراً على حدود الدولتين بسواحل المملكة التونسية وأن يحكما علاقات ودادهما القديم وروابط حسن الجرار ، قد انفقا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين ، وبناء على ذلك فإن نخامة رئيس الجمهورية الافرنسية قد عين جناب الجنرال برييار نائبا مفوضا من طرفه ، فانفق جنابه مع سمو الباي المعظم على البنود الآتية :-

البند الأول : ان معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الآن بين الجمهورية الافرنسية وسمو باى تونس قد وقع تأكيدها وتمديدتها  
البند الثاني : لأجل تسهيل القيام بالأجراءات التى يتحتم على دولة الجمهورية الافرنسية اتخاذها للوصول إلى الغرض الذى يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان فقد رضى سمو باى تونس بأن تحتل القوات الإفرنسية العسكرية المراكز التى تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل ، ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطتان : الافرنسية والتونسية وتقرران معا بأن الادارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن .

البند الثالث : تتعهد دولة الجمهورية الافرنسية بمبذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته أو يعيث بأمن مملكته .

البند الرابع : تضمن الدولة الافرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوروبية .

البند الخامس : يمثل الدولة الافرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون هو الوسطة بين الدولة الافرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا التي تهم الجائنين .

البند السادس : يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرانسة في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصلحتها وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بأن لا يعقد أى عقد ذى صبغة دولية من دون اعلام الدولة الافرنسية والحصول على موافقتها مقدما .

البند السابع : تحتفظ دولة الجمهورية الافرنسية ودولة سمو الباي لنفسها بحق الاتفاق على وضع نظام مالى بالمملكة التونسية من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائنى المملكة .

البند الثامن : تفرض غرامة حربية على القبائل العاصية بالحدود والسواحل وتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفاق يعقد فيما بعد وتكون حكومة الباي هي المسؤولة عن تنفيذ هذا الاتفاق .

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الافرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر فان دولة سمو الباي تتعهد بأن تمنع قطعاً إدخال السلاح والذخائر الحربية لجزيرة جربة ومرسى قابس والمراسى الأخرى بالمملكة التونسية .

البند العاشر : سيقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الافرنسية للمصادقة عليها وتسلم الوثيقة المصدق عليها بعد ذلك لسمو باى تونس في أقرب وقت ممكن .

وكتب في بارود في ١٢ يونيو ١٨٨١

محمد الصادق باى      الجنرال بريار

## (٩) إتفاقية المرسى

١٨٨٣

لما كانت عناية سمو الباي المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الداخلية بالمملكة التونسية وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من مايو سنة ١٨٨١ ، وكانت حكومة الجمهورية الافرنسية راغبة تمام الرغبة في تحقيق أغراض سموه توثيقا لعري المودة بين القطرين العاشرين اتفق الطرفان على عقد اتفاق لتحقيق هذا الغرض واعتمد رئيس الجمهورية الافرنسية في ذلك مسمو بيير بولس كامبون .

البند الأول : لما كان غرض سمو الباي المعظم أن يسهل للحكومة الافرنسية اتمام حمايتها تكفل بادخال الاصلاحات الادارية والعدلية والمالية التي ترى الحكومة المشار اليها فائدة من إدخالها .

البند الثاني : تضمنت الحكومة الافرنسية قرضا يعقده سمو الباي لتحويل أو لدفع الدين المجدد البالغ ١٢٥ مليون فرنك والدين السائر لا يمكن أن يتجاوز ١٧٥ مليون فرنك ، ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك وقد تعهد سمو الباي المعظم بأن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الافرنسية .

البند الثالث : يخصص لسمو الباي المعظم من مداخيل المملكة

أولا : المبالغ اللازم للقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرانسة .

ثانيا : مخصصات لسمو الباي وقدرها مليون من الريالات التونسية أي

-- ٦٧ --

١٠٠٠.٢٠٠ فرنك وما فضل من ذلك يعنى لمصاريف إدارة المملكة ودفع مصاريف الحماية .

البند الرابع : هذه الاتفاقية مؤكدة ومكتملة للمعاهدة المعقودة في ٢٢ مايو سنة ١٨٨١ فيما يحتاج منها أمر التأكيد والتكميل ، ولا تتغير بها الأنظمة التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية .

البند الخامس : تعرض هذه الاتفاقية على الحكومة الأفرنسية المصادقة عليها وتسليم وثيقة التصديق إلى سمو الباي المعظم في أقرب وقت ممكن ، وإيداننا بصحة ما تقدم حررت هذه الاتفاقية وختمها الموقعان بختميهما .

وكتب بالمرسى في ٨ يونيو سنة ١٨٨٣  
على باي بولس كامبون

(١٠) الاتفاق الفرنسي الانجليزي في ٨ أبريل سنة ١٩٠٤  
التصريحات الخاصة بمصر والمغرب

#### المادة الاولى

تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها لا تنوى تغيير وضعية مصر السياسية وتعلن حكومة الجمهورية الفرنسية من جانبها ، أنها ان تعرقل مساعي بريطانيا العظمى في مصر بطلب تحديد وقت معين لانتهاء الاحتلال البريطاني أو أى طلب آخر وبأنها توافق على مسودة مشروع الإرادة الخديوية المتضمنة الضمانات المعتبرة ضرورية لحماية جامل السندات المصرية ، المرفقة بهذه الاتفاقية وذلك منذ صدورها رسميا فقط . لا يمكن تعديل هذه الإرادة

بأى شكل من الأشكال بدون موافقة الدول الموقعة على ميشاق لندن في سنة ١٨٨٥ .

إن وظيفة مدير الآثار العام في مصر متفق عليها أن تستمر كما كانت عليه في الماضي بأن تعهد إلى خبير فرنسي وبأن تبقى المدارس الفرنسية متمتعة بالحريات نفسها التي كانت تتمتع بها في الماضي .

#### المادة الثانية

تعلن الحكومة الفرنسية أنها لا تنوى تغيير وضعيتها المغرب السياسية، وتعترف بحكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها تعلق آمالاً على فرنسة نظراً لتجاور ، يمتلكانها للأراضي المغربية مسافة طويلة ، أن تسهر على أمن البلاد وأن تقدم لها كامل مساعدتها فيما تحتاج إليه من إصلاحات إدارية وإقتصادية وعسكرية وتعلن أنها لن تعرقل الإجراءات الفرنسية التي تهدف إلى تحقيق هذه الغاية على شرط أن تدع حقوق بريطانيا العظمى المستمدة من المعاهدات والمواثيق والأعراف الدولية على حالها بما في ذلك حق التجارة البحرية في المرافئ المغربية الممنوحة للسفن البريطانية منذ سنة ١٩٠١ .

#### المادة الثالثة

ستحترم حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، من جانبها ، الحقوق التي تتمتع بها فرنسة في مصر بفضل المعاهدات والمواثيق والأعراف الدولية بما في ذلك حق التجارة البحرية في الموانئ المصرية الممنوحة للسفن الفرنسية .

#### المادة الرابعة

إن الحكومتين ، نظراً لارتباطهما المتكافئ بمبدأ التجارة الحرة في كلا البلدين ، مصر والمغرب ، تعلنان أنهما لن تؤيدا أى تمييز في فرض

١٦٩ م

الضرائب الجركية أو الضرائب الأخرى أو في فرض رسوم النقل بالسكك الحديدية .

ستتمتع تجارة المرور الحر ( الترانزيت ) لكلا الدولتين مع المغرب ومصر بنفس المعاملة التي تعامل بها في الممتلكات الفرنسية والبريطانية في افريقية .  
إن اتفاقا بين الحكومتين سيسوى أوضاع مثل هذا المرور الحر ( الترانزيت ) وسيعين نقاط الدخول .

ستكون هذه الإتفاقية المتبادلة نافذة المفعول لمدة ثلاثين سنة إلا إذا عبر علنا عدم الرضى عن أى بند قبل سنة على أقل تقدير فانما ستمد في كل مرة لفترة خمس سنوات .

على كل تحتفظ حكومة الجمهورية الفرنسية بحقها في المغرب كما تحتفظ حكومة صاحب الجلالة البريطانية بحقها في مصر بمراقبة عدم منح إمتيازات تعبيد الطرق وإنشاء السكك الحديدية وبناء الموانئ البحرية إلا على أساس الاحتفاظ بسلطة الدولة كاملة غير منقوصة على هذه المرافق الحيوية الكبيرة ذات المنفعة العامة .

#### المادة الخامسة

تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها ستستغل نفودها كي لا يعامل الموظفون الفرنسيون العاملون في المصالح المصرية معاملة أقل ملائمة من المعاملة المطبقة على الموظفين البريطانيين العاملين في ذات المصلحة .

إن تمناع حكومة الجمهورية الفرنسية ، من جانبها ، في تطبيق نفس الشروط على الموظفين البريطانيين العاملين حاليا في المصالح المغربية .

### المادة السادسة

تعلم حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها تتمسك بالبند الذى تنص عليها معاهدة ٢٩ تشرين الأول سنة ١٨٨٨ وتوافق على وضعها قيد التنفيذ كى تؤمن حرية الملاحة فى قناة السويس . ونظراً لكون حرية الملاحة قد أمنت هكذا فيبقى تطبيق الجملة الأخيرة من الفقرة الأولى والفقرة الثانية من المادة الثامنة لتلك المعاهدة معلقاً .

### المادة السابعة

لتأمين حرية الملاحة فى مضيق جبل طارق توافق الحكومتان على عدم السماح باقامة أية تحصينات ومعاقل استراتيجية على ذلك الجزء من الشاطئ المغربى الواقع بين مليلة المضارب المشرقة على الضفة اليمنى لنهر سيبو مع عدم شمولها .

على أية حال لا تطبق هذه الشروط على الأماكن التى تحتلها اسبانيا حالياً الشاطئ المغربى من البحر الأبيض المتوسط .

### المادة الثامنة

إن الحكومتين ، مدفوعتين بشعور صداقتها العميقة نحو اسبانيا، تأخذان بعين الاعتبار المصالح التى تستمدّها اسبانيا من وضعها الجغرافى ومن وضع ممتلكاتها على الشاطئ المغربى للبحر الأبيض المتوسط . وبالنسبة لهذه المصالح ستوصل الحكومة الفرنسية إلى تفاهم مع الحكومة الاسبانية ويبلغ أى اتفاق يتوصل اليه بين فرنسا واسبانيا على هذا الموضوع إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية .



### المادة التاسعة

لتأمين تطبيق مواد هذا البيان الحالي المتعلق بمصر والمغرب توافق الحكومتان على تقديم المؤازرة الدبلوماسية لبعضها البعض .

(١١) مواد سرية أضيفت إلى

البيان الفرنسي البريطاني

الصادر بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٠٤

### المادة الاولى

في حالة أن تجد احدى الحكومتين نفسها مضطرة بدافع الظروف لتعديل سياستها المتعلقة بمصر والمغرب تبقى التعهدات التي أخذتها على عاتقها بعضها لبعض في المواد الرابعة والسادسة والسابعة من البيان الحالي على حالها .

### المادة الثانية

لانتوى حكومة صاحب الجلالة البريطانية حاليا تقديم عروض إلى الدول الكبرى بأية تغييرات على نظام الامتياز أو على جهاز القضاء المصري . في حال اعتبارها أن تقديم اصلاحات في مصر أمر مرغوب فيه لوضع نظام التشريع المصري في مصاف الأنظمة المطبقة في البلدان المتمدنة فإن الحكومة الفرنسية لا تمنع في قبول مثل هذه الاقتراحات على أساس أن توافق حكومة صاحب الجلالة البريطانية على قبول الاقتراحات التي قد تنوى الحكومة الفرنسية اقتراحها بقصد تقديم اصلاحات مماثلة في المغرب .

### المادة الثالثة

توافق الحكومتان على أن بعض مناطق الحدود المغربية المجاورة للميلة وسبته ومناطق أخرى يجب أن تدخل ، عندما يكف السلطان عن ممارسة

١٣٢ - ١

سلطاته عليها ، ضمن منطقة النفوذ الاسبانية ، وأن إدارة الشاطئ الممتد من مليلة إلى هضاب الضفة اليمنى لنهر سيو ، مع عدم شمولها ، ستوضع تحت الوصاية الاسبانية .

على كل حال يجب أن توافق اسبانية رسميا مسبقا على محتويات المادتين الرابعة والسابعة وتتعهد بتنفيذهما .

وعليها أن تعهد بعدم نقل ملكية الحدود أو بعض هذه الحدود الموضوعة تحت سيطرتها أو الواقعة ضمن منطقة نفوذها .

#### المادة الرابعة

إذا ما تمتعت اسبانية عند دعوتها للموافقة على مضمون المادة السابقة ستبقى الاتفاقية المعقودة بين فرنسا وبريطانية كما ينص عليها الاتفاق الحالي نافذة المفعول .

#### المادة الخامسة

في حال عدم حصول موافقة الدول الأخرى على مشروع الإدارة الوارد في المادة الأولى من الاتفاق الحالي فإن الحكومة الفرنسية لا تمنع في إعادة دفع حصتها من ضمانات الديون المميزة والموحدة بعد الخامس عشر من شهر تموز سنة ١٩١٠ .

#### (١٣) الاتفاق الفرنسي الاسباني

المعلن في ٣ تشرين الأول ( أكتوبر ) سنة ١٩٠٤ ( المواد السرية )  
لم تعرف فقرات البيان السابق السرية ( الملحق الثالث ) الا عندما نشرتها جريدة الماتان الصادرة بتاريخ ٨ تشرين الثاني سنة ١٩١١ .  
توجز الفقرات السرية الإحدى عشرة التي تضمنها البيان بما يلي :  
تقسم منطقة النفوذ الاسبانية إلى شقين : تمتد في الشمال من مرفأ موليه على

البحر الأبيض المتوسط إلى خط يمتد بين مجارى نهري أناون وسيبو ومجارى نهري ورقة وكرت ثم ينعطف شمالا حتى لكوس بطريق جبل مولاي بوشتا ماراً بعدئذ على الشاطئ الأطلسى بالقرب من الزرقا ( المادة الثانية ) .

حددت المنطقة الاسبانية فى الجنوب ، بالإضافة إلى ممتلكات ريودورو الموصوفة فى معاهدة ٢٧ حزيران ( يونيو ) سنة ١٩٠٠ ، بواسطة خط فى اتجاه دراع والسوس حتى يصل إلى البحر عند مصب ميزا ( المادتان الرابعة والخامسة ) .

تعهدت اسبانيا أن لا تتخلى ، جزئيا أو كلياً ، عن سيطرتها على أى من هذه المناطق ( المادة السادسة ) .

وافقت اسبانيا ألا تقوم منفردة بإجراءات فى المنطقة الشمالية بدون استشارة فرنسا أولا على أن يكون هذا الشرط نافذاً لمدة أقصاها خمس عشرة سنة . تبطل مفعول هذا التعهد الشروط التالية فقط :

- ١ - إذا ما انهارت سلطة السلطان وتلاشى النظام السياسى فى المغرب .
  - ٢ - إذا ما أصبحت صيانة الوضع الراهن مستحيله نتيجة عدم قدرة الحكومة الشريفة على حفظ الأمن العام .
  - ٣ - إذا ما برهن ، لأى سبب آخر خاضع بطبيعته إلى الاتفاقية الفرنسية الاسبانية ، أن صيانة الوضع الراهن متعذرة .
- يبقى وضع طنجة الدولى على حالة .

كانت هناك أيضا فقرات تعالج النظام الاجتماعى والاقتصادى مشابهة للفقرات السياسية السرية . أبحاث المادتان العاشرة والحادية عشرة التعاون الفرنسى الاسباني فى بعض المشاريع التجارية وحرية تداول العملة الاسبانية وبناء المدارس الاسبانية .

### (١٣) أهم نقاط اتفاقية الجزيرة

الموقعة بتاريخ ٢ نيسان (ابريل) سنة ١٩٠٦

عالج الفصل الأول موضوع الشرطة ونص على :

١ - يجب أن توضع الشرطة تحت سلطة السلطان ويعبأ أفرادها من سكان أبناء البلاد وتتمركز في « مرافئ التجارة » الثمانية .

٢ - يستخدم الضباط الفرنسيون والاسبانيون غير المنتدبين رسميا ، لمساعدة السلطان في تنظيم القوة لمدة خمس سنوات . تخضع التدابير المفصلة لمصادقة الملك الديبلوماسي في طنجة .

٣ - على ألا يزيد عدد أفراد الشرطة عن ٥٠٠٠ شخص وألا يقل عن ٢٠٠٠ .

٤ - أن يؤمن بنك الدولة المخصصات المالية .

٥ - أن يكون المفتش العام مواطنا سويسريا .

٦ - سترسل نسخات من تقرير المفتش العام إلى طنجة التي لها صلاحية طلب تقارير منه عند الاقتضاء .

٧ - على أن يناقش موضوع معاش المفتش العام .

٨ - أن يوقع عقد عمله في طنجة .

٩ - أن يكون المفتشون اسبانيون في تطوان والعريش وفرنسيين في الرباط ومغتطين في طنجة والدار البيضاء وفرنسيين في المرافئ الثلاثة الباقية .

عالج الفصل الثاني موضوع تجارة الأساحة واضعا أنظمة مفصلة وعلى فرنسا تطبيق هذه الأنظمة على الحدود الجزائرية ، وعلى اسبانية أن تطبقها على حدود المنطقة الاسبانية .

عاجل الفصل الثالث موضوع بنك الدولة - بنك الدولة المغربية - له صلاحية اصدار الاوراق المالية ويعمل بمثابة خزينة للدولة . علاوة على ذلك :

١ - له الحق المطلق في القروض القصيرة المدى والافضالية فيما يتعلق بالشئون العامة .

٢ - قد يقدم ، بشروط ، قروضا إلى الحكومة المغربية .

٣ - سيأخذ لنفسه صفة بنك الاصدار .

٤ - سيحتفظ بحساب منفصل لضريبة خاصة ،  $\frac{1}{3}$  بالمئة توضع على سعر الواردات الاجنبية الاصلى .

سيكون البنك خاضعا للانظمة الفرنسية وستحدد اتفاقيات لاحقة العلاقة الصحيحة بين البنك والحكومة المغربية . سيكون مركز البنك الادارى في طنجة .

عاجل الفصل الرابع بفقرات ثمان موضوع المداخل والمخرجات .

ورد في احدى الفقرات أن على المواطنين الاجانب ضريبة تعرف بـ « ترتيب » واعطتهم فقرة أخرى حق شراء الاراضى للتشيميد الابنية . عاجلت الفقرات الثانوية المشاريع المالية والضرائب ، الخ ..

وسمحت الفقرة ٦٦ المهمة للحكومة المغربية أن تفرض ضريبة مؤقتة ،  $\frac{1}{3}$  المائة ، على سعر الواردات الاجنبية الاصلى ، ويخصص ربع هذا المدخول للاشغال العامة ( تخضع العقود لمراقبة السلك الديبلوماسى )

عاجلت فقرات الفصل الخامس ( ٧٧ حتى ١٠٤ ) شئون الجمارك

عاجل الفصل السادس الخدمات والاشغال العامة وقرر :

١ - الانازم هذه الأمور للمنافع الخاصة .

٢ - تحتفظ الدول الموقعة لنفسها بحق السهر على الا تكون الامتيازات الممنوحة لرؤوس الأموال الاجنبية مضعفة لسيطرة الحكومة المغربية على الخدمات العامة الحيوية .

٣ - على الحكومة المغربية أن تسلم جميع العقود إلى السلك الدبلوماسي .  
٤ - للسلك الدبلوماسي حق مراقبة امتيازات التعدين وقلع الحجارة والتجريح وجميع الأمور المتعلقة بنزع الملكية .  
عالج الفصل السابع والأخير التدابير العامة المتعلقة بإبرام الاتفاقية .

( ١٤ ) معاهدة الحماية الفرنسية في المملكة الشريفة .

الموقع عليها في فاس في ٢٠ آذار ( مارس ) ١٩١٢

بناء على اهتمام حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة جلالته الشريفة بتأسيس حكم منظم في المغرب قائم على السكينة الداخلية والأمن العام والذي من شأنه أن يساعد على ادخال الاصلاحات وضمان نمو البلاد الاقتصادي اتفقت الحكومتان على المواد التالية .

#### المادة الاولى

اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية مع جلالته السلطان على انشاء نظام جديد في المغرب يسمح بالاصلاحات الادارية والقضائية والتربوية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة في ادخالها إلى المغرب .

وهذا النظام سيحترم الانظمة الفرنسية ويحافظ على مقام السلطان ومكانته المعتادة وتطبق الدين الاسلامي وسيصون المؤسسات الاسلامية خصوصا مؤسسات الأحباس كما أنه سيتضمن تنظيم « مخزن شربى » على اساس اصلاحى .

ستتفاوض حكومة الجمهورية الفرنسية مع الحكومة الاسبانية فيما يتعلق بمصالحها المستمدة من موقعها الجغرافي وممتلكاتها المتاخمة على الشاطئ المغربي. كما أن مدينته طنجة ستحتفظ بطابعها المميز المعترف لها به والذي سيحدد نظامها البلدي .

#### المادة الثانية

يقبل جلالة السلطان ، منذ الآن ، أن تشرع الحكومة الفرنسية ، بعد إعلان المخزن مسبقاً ، في الاحتلالات العسكرية التي تراها ضرورية لاستتباب السكينة وتأمين المعاملات التجارية في الأراضي المغربية كما أنه يقبل أن تمارس الحكومة الفرنسية كل اشرف تقوم به الشرطة برا وضمن المياه الإقليمية المغربية .

#### المادة الثالثة

تعهد حكومة الجمهورية الفرنسية أن تبذل لجلالته الشريفة تأييداً دائماً ضد جميع الاخطار التي قد تهدد شخصه أو عرشه أو تقايق راحة ولاياته وسيمنح وريث العرش وخلفائه من بعده التأييد ذاته .

#### المادة الرابعة

سيصدر جلالته الشريفة القرارات بالإجراءات التي يتطلبها النظام أو من السلطات التي قد ينيها عنها ، طبقاً لاقتراح الحكومة الفرنسية . ستراعى نفس الطريقة في مسألة القوانين الجديدة وفي تعديل القوانين المعمول بها .

#### المادة الخامسة

ستمثل الحكومة الفرنسية عند جلالة السلطان براسطة مندوب مقيم عام،

نحول جميع سلطات الحكومة الفرنسية في المغرب ، حيث سيسهر على تنفيذ هذا الاتفاق الحالي .

وسيكون المندوب المقيم العام الوسيط الوحيد بين السلطان والممثلين الدبلوماسيين الأجانب وبينهم وبين الحكومة المغربية في العلاقات التي لهم معها . وسيكلف على الأخص بجميع الشؤون المتعلقة بالأجانب في المملكة الشريفة . سيحول ، باسم الحكومة الفرنسية ، سلطة أو مصادقة ونشر القرارات الصادرة عن جلالته الشريفة .

#### المادة السادسة

سيكلف ممثلوا فرنسا الدبلوماسيون والقنصليون بتمثيل الرعايا المغاربة وحماية مصالحهم في الخارج . ويتعهد جلاله السلطان ألا يوقع أى اتفاق ذي صبغة دولية دون موافقة مسبقة من الحكومة الفرنسية .

#### المادة السابعة

تحتفظ حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة جلالته الشريفة لنفسهما بحق تحديد ، باتفاق متبادل ، أسس تنظيم مالي بضمان التزامات الخزينة الشريفة وجباية مداخيل المملكة بانتظام مع رعاية الحقوق المخولة لحاملي سندات الديون المغربية العمومية .

#### المادة الثامنة

يصرح جلالته الشريفة أنه سيمتنع ، في المستقبل ، أن يعقد ، مباشرة أو مداورة ، أى قرض ، عام أو خاص ، أو أن يمنح ، بأى شكل من الأشكال ، أى امتياز دون ترخيص من الحكومة الفرنسية .

#### المادة التاسعة

سيقدم هذا الاتفاق الحالي إلى حكومة الجمهورية الفرنسية المصادقة عليه



— ٧٩ —

وستسلم وثيقة المصادقة المذكورة إلى جلالة السلطان بدون تأخير. وقراراً  
بما جاء أعلاه حرر الموقعان الاتفاق الحالي ووقعاه بختميهما .

فاس ١١ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠

. الموافق ٣٠ آذار سنة ١٩١٢

توقيع

رينو

سفير فرنسا

مولاي عبد الحفيظ

ساحطان مراکش .

## المجموعة الثانية

### الثورة العربية

(١) من الشريف حسين إلى السير هنري مكماهون<sup>(١)</sup>

بسم الله الرحمن الرحيم

مكة في ٢٨ رمضان سنة ١٣٣٣ ( ١٤ يوليو سنة ١٩١٥ )<sup>(٢)</sup>

لصاحب السعادة والرفعة نائب جلالة الملك بمصر ، سلمه الله

أقدم لجنابكم العزيز أحسن تحياتي الودية واحتراماتي ، وأرجو أن تعملوا كل ما في وسعكم لتنفيذ المذكرة المرسلة إليكم طيه ، المتضمنة الشروط المقترحة المتعلقة بالقضية العربية .

(١) أن جيم الوثائقي ابتداء ١ - ٢٢ باستثناء ١ و٣ و٨ نقلت عن كتاب مؤرخ فلسطين العربي البريطاني المنعقد في مدينة لندن في ٧ فبراير سنة ١٩٣٩ ، وقد ترجم محاضره ووثائقه الانكليزية الى العربية المرحوم الأستاذ ابراهيم عبد القادر المازني وطبع بأمر حضرة صاحب السمو الملكى الأمير فيصل بن عبد العزيز بإشراف الأستاذ خير الدين الزركلى . وقد تفضلت وزارة خارجية المملكة العربية السعودية مشكورة فأهدت الى الامانة العامة نسخة من هذا الكتاب وسمحت لها بنقل هذه الوثائقي منه ، وقد طبعت فيه الرسائل المتبادلة بين الشريف حسين وهنري مكماهون بالانكليزى .

(٢) ان هذه الرسالة التى يطلق عليها الأستاذ جورج انطونيوس اسم covering letter « مطابقة للنسخة العربية وهى مؤرخة والمذكرة التى تليها مباشرة حسبما ورد بالنسخة الانكليزية بتاريخ هجرى واحد هجرى هو ٢ رمضان سنة ١٣٣٣ فى حين أن هذا التاريخ بالنسخة العربية هو ٢٨ رمضان سنة ١٣٣٣ كما ذكر أعلاه أما التاريخ الميلادى فجاء مطابقا فى كلا المرجعين .

وأود بهذه المناسبة أو أصرح لحضرتكم ولحكومتكم أنه ليس هناك حاجة لأن تشغلوا أفكاركم بأراء الشعب هنا ، لأنه بأجمعه ميال إلى حكومتكم بحكم المصالح المشتركة .

ثم يجب أن لا نتمتعوا أنفسكم بارسال الطيارات أو رجال الحرب ، لاقاء المناشير ، وإذاعة الشائعات ، كما كنتم تفعلون من قبل ، لأن القضية قد قررت الآن .

وإني لأرجوكم هنا أن تفسحوا المجال أمام الحكومة المصرية لترسل الهدايا المعروفة من الخنطة للأراضي المقدسة « مكة والمدينة » التي أوقف إرسالها منذ العام الماضي .

وأود أن ألفت نظركم إلى أن ارسال هدايا هذا العام ، والعام الفات ، سيكون له أثر فعال في توطيد مصالحتنا المشتركة واعتقد أن هذا يكفي لاقناع رجل ذكي مثلك ، أطال الله بقاءكم .

حاشيه - أرجو أن لا تزعموا أنفسكم بارسال أى رسالة ، قبل أن تروا نتائج أعمالنا هنا ، خلا الجواب على مذكرتنا وما تتضمنه .  
ونرجو أن يكون هذا الجواب بواسطة رسولنا كما نرجو أن تعطوه بطاقة منكم ليسهل عليه الوصول إليكم عندما نجد حاجة لذلك .  
والرسول موثوق به .

### المذكرة

لما كان العرب بأجمعهم دن إستثناء - قد قرروا في الأعوام الأخيرة أن يعيشوا وأن يفوزوا بحريتهم المطلقة ، وأن يتسلموا مقاليد الحكم نظريا وعمليا بأيديهم . ولما كان هؤلاء قد شعروا وتأكدوا أنه من مصلحة

حكومة بريطانيا العظمى أن تساعدهم وتعاونهم للوصول إلى أمانهم المشروعة، وهي الأمانى المؤسسة على بقاء شرفهم ، وكرامتهم وحياتهم ..  
ولما كان من مصلحة العرب أن يفضلوا مساعدة حكومة بريطانيا عن أية حكومة أخرى بالنظر لمركزها الجغرافى . ومصالحهم الاقتصادية وموقفهم من حكومة بريطانيا .

أنه بالنظر لهذه الأسباب كلها يرى الشعب العربى أنه من المناسب أن يسأل الحكومة البريطانية إذا كانت ترى من المناسب أن تصادق بواسطة مندوبيها أو ممثليها على الإقتراحات الأساسية الآتية : (١)

أولا - أن تعترف انكثرا باستقلال البلاد العربية من مرسين - ادنه ، حتى الخليج الفارسى شمالا ، ومن بلاد فارس حتى خليج البصرة شرقا ، ومن المحيط الهندى للجزيرة جنوبا يستثنى من ذلك عدن التى تبقى كما هى - ومن البحر الأحمر ، والبحر المتوسط حتى سینا غربا (٢)

(١) ورد فى النسخة الانكليزية العبارة التالية بعد هذه الكلمة .

(Which as time dresses, have not been made to include matters of relatively smaller importance, since such matters can wait until the time comes for their consideration.)

(٢) وجاء النص الانكليزى لهذا البند أدق تحديدا من النص العربى وهذا نصه :

1. Great Britain recognises the independence of the Arab countries which are bounded : on the north, by the line Mersin-Adana to parallel 37°N. and thense along the line Birejik-Urfa-Midait-Jajirat (ibn 'Umer)-Amadia to the Persian frontier, on the east, by the Persian frontier down to the Persian Gulf ; on the south, by the Indian Ocean (with the exclusion of Aden whose status will remain as at present) ; on the west, by the Red Sea and the Mediterranean Sea back to Mersin.)

على أن توافق انكلترا أيضا على إعلان خليفة عربي على المسلمين .  
ثانيا - تعترف حكومة الشريف العربية بأفضلية انكلترا في كل مشروع  
اقتصادي في البلاد العربية ، إذا كانت شروط تلك المشاريع متساوية .  
ثالثا - تتعاون الحكومتان الانكليزية والعربية في مجابهة كل قوة تهاجم  
أحد الفريقين وذلك حنظا لاستقلال البلاد العربية . وتأمينا لأفضلية انكلترا  
الاقتصادية فيها .. على أن يكون هذا التعاون في كل شيء ، في القوة  
العسكرية ، والبحرية والجوية ..

رابعا - إذا تعدى أحد الفريقين على بلد ما ونشب بينه وبينها عراك  
وقتل ، فعلى الفريق الآخر أن يلزم الحياد . على أن هذا الفريق المعتدى  
إذا رغب في اشتراك الفريق الآخر معه في وسع الفريقين أن يجتمعا معا وأن  
يتفقا على الشروط .

خامسا - مدة الاتفاق في المادتين الثالثة والرابعة من هذه المعاهدة خمس  
عشر سنة . وإذا شاء أحد الفريقين تجديدها عالية أن يطلع الفريق الآخر على  
رغبته قبل انتهاء مدة الاتفاقية بعام (١)

هذا ولما كان الشعب العربي بأجمعه قد اتفق « والحمد لله » على بلوغ  
الغاية وتحقيق المكرة مهما كلفه الأمر ، فهو يرجو الحكومة البريطانية أن  
تجيبه سلميا أو إيجابا في خلال ثلاثين يوما من وصول هذا الاقتراح . وإذا  
انقضت هذه المدة ولم يتفق من الحكومة جوابا فإنه يحفظ لنفسه حرية العمل  
كما يشاء .

وفوق هذا فاننا نحن عائلة الشريف نعتبر أنفسنا - إذا لم يصل الجواب -  
أحرارا في القول والعمل من كل التصريحات ، والوعود السابقة التي قدمناها  
بواسطة على افندي .

---

(١) ورد في هذا البند نص بالانكليزية يلغى الامتيازات الأجنبية في البلاد العربية . ولم  
يزد ما يماثلة باللغة العربية .

(٢) من السيد هنري مكما هون إلى الشريف حسين

إلى السيد الحسين الحسيني سلاله الاشراف وتاج النخار وفرع الشجرة  
المحمدية والدوحة النورية الاحمدية صاحب المقام الرفيع والمسكنة السماوية  
السيد ابن العميد والشريف ابن الشريف السيد الجليل المبجل دوللو الشريف  
حسين سيد الجميع أمير مكة المكرمة قبلة العالمين ومخاطر رجال المؤمنين الطائمين  
عمت بركته الناس أجمعين .

بعد رفع رسوم وافرة التحيات العاطرة والتسليمات القلبية الخالصة من  
كل شائبة نعرض أن لنا الشرف بتقديم واجب الشكر لآظهاركم عاطفة  
الاخلاص وشرف الشعور والاحساسات نحو الانكليز . وقد يسرنا علاوة  
على ذلك أن نعلم أن سيادتكم ورجالكم على رأى واحد وأن مصالح  
العرب هي نفس مصالح الانكليز والعكس بالعكس . وهذه النسبة فتجني  
نؤكد لكم أقوال فخامة اللورد كيتشنر التي وصلت إلى سيادتكم عن يد  
على افندي وهي التي كان موضعها بها رغبتنا في استقلال بلاد العرب وسكانها  
مع استصوابنا للخلافة العربية عند اعلانها .

وأنا نصرح هنا مرة أخرى أن جلالة ملك بريطانيا العظمى يرحب  
باسترداد الخلافة إلى يد عربي صميم من فروع تلك الدوحة النبوية  
المباركة .

وأما من خصوص مسألة الحدود والتخوم فالمفاوضة فيها تظهر انها  
سابقة لاوانها - ونصرف الاوقات سدى في مثل هذه التفاصيل في حالة أن  
الحرب دائمة رجاها ولان الاتراك أيضا لايزالون محتلين لاغاب تلك الجهات  
احتلالا فعليا وعلى الاخص ما علمناه وهو مما يدهش ويحزن أن فريقا من  
العرب القاطنين في تلك الجهات نفسها قد غفل وأهمل هذه الفرصة النجمية التي

ليس أعظم منها - وبدل اقدام ذلك الفريق على مساعدتنا نراه قد مد يد المساعدة إلى الألمان - نعم مد يد المساعدة لذلك السلاب النهاب الجديد وهو الألمان والأتراك الظالم الصوف وهو الأتراك .

مع ذلك فأنا على كمال الاستعداد لأن نرسل إلى ساحة دولة السيد الجليل وللبلاد العربية المقدسة والعرب الكرام من الحبوب والصدقات المقررة من البلاد المصرية وسيتصل بمجرد اشارة من سيادتكم وفي المكان الذي نعينونه . وقد علمنا الترتيبات اللازمة لمساعدة رسولكم في جميع سفرائه اليانا ونحن على الدوام معكم قلوبا وقالبا مستشقين رائحة مودتكم الزكية ومستوثقين بعري محبتكم الخالصة سائلين الله سبحانه وتعالى دوام بحسن العلائق بيننا . وفي الختام أرفع إلى تلك السدة العليا كامل تحياتي وسلامي وفائق احترامي .

### المخلص

( السير ارثر مكماهون )

نائب جلالة الملك

تحريرا في ١٩ شوال ١٣٣٣

الموافق ٣٠ اغسطس ١٩١٥

(١) من الشريف الى معماهون

بسم الله الرحمن الرحيم

مكة في ٢٩ شوال سنة ١٣٣٣ ( ٩ سبتمبر سنة ١٩١٥ )

لصاحب السعادة والرفعة نائب جلالة الملك بمصر ، سلمه الله  
بمزيد من السرور والغبطة تلقيت كتابكم المؤرخ في ١٩ شوال وطالعت  
بكل احترام واعتبار رغم شعوري بعموضه وبرودته وتردده فيما يتعلق بنقطة  
الاساسية . أعني نقطة الحدود .

وأرى من الضروري أن أؤكد لسماعتكم اخلاصنا نحو بريطانيا العظمى  
واعتقادنا بضرورة تفضيلها على الجميع في كل الشؤون وفي أى شكل ، وفي أية  
ظروف ويجب أن أؤكد لكم أيضا أن مصالح اتباع ديارنا كلها تتطلب  
الحدود التي ذكرتها لكم .

ويعذرني فيخامة المندوب إذا قلت بصراحه أن « البرودة » و « التردد »  
اللذين ضمنهما كتابة فيما يتعلق بالحدود وقوله أن البحث في هذه الشؤون إنما  
هو اضاعة للوقت ، وان تلك الاراضى لا تزال بيد الحكومة التي تحكمها . . .  
ويعذرني فيخامته إذا قلت أن هذا كله يدل على عدم الرضا ، أو على النفور  
أو على شيء من هذا القبيل .

فان هذه الحدود المطلوبة ليست لرجل واحد - نتمكن من ارضاءه ،  
ومناوضته بعد الحرب بل هي مطالب شعب يعتقد أن حياته في هذه الحدود  
وهو متفق بأجمعه على هذا الاعتقاد .

---

(١) طابقت هذه الرسالة من حيث المعنى ما نشره الاستاذ جورج انطونيوس ماعدا  
القسم الاخير من النسخة الانكليزية المتعلق بيهات وزارة الاوقاف المصرية للشعب الحجازي  
فلم يرد لها ذكر في هذه الرسالة .



وهذا ما جعل الشعب يعتقد انه من الضروري البحث في هذه النقطة قبل كل شيء مع الدولة التي يشقون بها كل الثقة ويعلقون عليها كل الآمال وهي بريطانيا العظمى .

وإذا أجمع هؤلاء على ذلك فانما يجمعون عليه في سبيل الصالح المشترك . وهم يرون انه من الضروري جدا أن يتم تنظيم الاراضى المجزأة ، ليعرفوا على أى اساس يؤسسون حياتهم . كى لا تعارضهم انكسرترا أو احدى حليفتها في هذا الموضوع مما يؤدى إلى نتيجة معاكسة ، الامر الذى حرمه الله .

وفوق هذا فان العرب لم يطلبوا - في تلك الحدود - مناطق يقطنها شعب أجنبي بل هى عبارة عن كلمات وألقاب يطلقونها عليها .

أما الخلافة فان الله يرضى عنها ، ويسر الناس بها . وأنا على ثقة يا صاحب الفخامة ، أنكم لا تشكون قط بأنى لست أنا شخصيا الذى يطلب تلك الحدود التي يقطنها عرب مثلنا ، بل هى مقترحات شعب بأسره ، يعتقد بأنها ضرورية لتأمين حياته الاقتصادية .

او ليس هذا صحيحا يا فخامة الوزير ؟

وبالاختصار فاننا ثابتون في اخلاصنا نصرح بكل تأكيد بتفضيلنا لكم على الجميع أكنتم راضين عنا - كما قيل - أو غاصبين .

أما ما يتعلق في قولكم بأن قسما من شعبنا لا يزال يبذل جهده في سبيل تأمين مصالح الانزال ، فلا أظن أن هذا يبرر « البرودة » و « التردد » اللذين شعرت بهما في كتابكم فيما يتعلق بموضوع الحدود ، الموضوع الذى لأعتقد أن رجلا مثلكم ثاقب الرأى ينكر انه ضرورى لحياتنا الادبية والمادية .

وأنا حتى الساعة لا أزال انفذ ما تأمر به الديانة الاسلامية في كل عمل أقوم به ، وأراه مفيدا وصالحا لبقية المملكة ، وانى سأستمر في هذا إلى أن يأمر الله في غير ذلك .

وأود هنا يا صاحب الفخامة أن أؤكد لكم بصراحة أن كل الشعب - ومن جملته هؤلاء الذين تقولون انهم يعملون لصالح تركيا والمانيا - ينتظر بفارغ الصبر نتائج هذه المفاوضات المتوقفة على موافقتكم أو رفضكم قضية الحدود ، وقضية المحافظة على ديانتهم ، وحمايتهم من كل أذى أو خطر .

وكل ما تجده الحكومة البريطانية موافقا لسياساتها ، في هذا الموضوع ، فما عليها الا أن تعلمنا به وأن تدلنا على الطريق التي يجب أن نسلكها .

ولذلك نرى أن من واجبتنا أن نؤكد لكم اننا سنطلب اليكم في أول فرصة بعد انتهاء الحرب ما ندعه الان لفرنسا في بيروت وسواحلها .

ولست أرى حاجة هنا لأن ألفت نظركم إلى أن خطتنا هي آمن على مصالح انكلترا من خطة انكلترا على مصالحنا ، ونعتقد أن وجود هؤلاء الجحان في المستقبل سيقا أفكارنا كما يلق أفكارها .

وفوق هذا فإن الشعب البيروتي لا يرضى قط بهذا الابتعاد والانزواء وقد يضطرونا لاتخاذ تدابير جديدة قد يكون من شأنها خلق متاعب جديدة ، تفوق في صعوبتها المتاعب الحاضرة .

وعلى هذا لا يمكن السماح لفرنسا بالاستيلاء على قطعة صغيرة من تلك المنطقة .

وأنا أصرح بهذا رغم اني اعتقد وأؤمن بالتعهدات التي قطعتموها في كتابكم .

ويستطيع معالي الوزير ، وحكومته أن يثقوا كل الثقة بأننا لا نزال عند قولنا وعزيمتنا وتعهداتنا التي عرفها مستر ستورس منذ عامين .

ونحن ننتظر اليوم الفرصة السانحة التي تناسب موقفنا ، وخاصة فيما يتعلق بالحركة التي أضحت قريبة والتي يدفعها اليها القدر بسرعة ووضوح ، لنكون

— ٨٩ —

حجة - نحن والذين يرون رأينا - في العمل ضد تركيا ، ودون أن نتعرض  
للوم والنقد .

وأعتقد أن قواكم « بأن بريطانيا لا تحبكم ولا تدفعكم اللامراع في  
حركتكم مخافة أن يؤدي هذا التسرع إلى تصديع نجاحكم » لا يحتاج إلى  
إيضاح . . . الا فيما يتعلق بمطالبكم بالاسلحة والذخائر عند الحاجة .  
أعتقد الآن أن في هذا الكفاية ...

(٤) من السير هنري مكماهون إلى الشريف حسين في ٢٤ أكتوبر  
سنة ١٩١٥ .

Certified True Copy.

British Embassy, Cairo.

Assistant Oriental Secretary 19 - G - 37 .

Arabic Version of letter from Sir Arthur McMahon to King  
Hussain dated 24 - 10 - 15. (Dispatch No. 172 of 14 - 12 - 15).

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى فرع الدوحة المحمدية وسلالة النسل النبوي الحبيب النسيب دولة  
صاحب المقام الرفيع الأمير المعظم السيد الشريف بن الشريف أمير مكة المكرمة  
صاحب السدة العليا جعله الله حوزا منيها للاسلام والمسلمين بعونه تعالى  
آمين وهو دولة الأمير الجليل الشريف حسين بن علي أعلى الله مقامه .

قد تلقيت بعباد الاحتراس والسرور رقيتكم الكريمة المؤرخ بتاريخ ٢٩  
شوال سنة ١٣٣٣ وبه من عباراتكم الودية المحضه واخلاصكم ما أورتني  
رضاء وسرورا .

أني متأسف أنكم استنتجتم من عبارة كتابي السابق أني قابلت مسألة

الحدود والنخوم بالتردد والفتور ، فان ذلك لم يكن القصد من كتابي قط  
والكنى : أيت حينئذ أن الفرصة لم تكن قد حانت بعد للبحث في ذلك الموضوع  
بصورة نهائية.

ونعم ذلك فقد أدركت من كتابكم الأخير أنكم تعتبرون هذه المسألة  
من المسائل الهامة الحيوية المستعجلة ، فلذا فاني قد أسرعت في ابلاغ حكومة  
بريطانيا العظمى مضمون كتابكم ، وأنى بكمال السرور أبغلكم بالنيابة عنها  
التصريحات الانية التي لاشك في أنكم تنزلونها منزلة الرضى والقبول .

ان ولايتي مرسين واسكندرونة وأجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة  
الغربية لولايات دمشق وحمص وحماه وحلب لا يمكن أن يقال أنها  
عربية محضة . وعليه يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبة .

مع هذا التعديل وبدون تعرض للمعاهدات المعقودة بيننا وبين بعض  
رؤساء العرب نحن نقبل تلك الحدود .

وأما من خصوص الأقاليم التي نضمها تلك الحدود حيث بريطانيا العظمى  
مطلقة التصرف بدون أن تمس مصالح حليفاتها فرنسا فاني مفوض من قبل  
حكومة بريطانيا العظمى أن أقدم الموائيق الآتية وأجيب على كتابكم بما يأتي :  
١ - أنه مع مراعاة التعديلات المذكورة أعلاه فبريطانيا العظمى مستعدة  
بأن تعترف باستقلال العرب وتؤيد ذلك الاستقلال في جميع الأقاليم الداخلة  
في الحدود التي يطلبها دولة شريف مكة .

٢ - أن بريطانيا العظمى تضمن الأماكن المقدسة من كل اعتداء خارجي  
وتعترف بوجوب منع التعدي عليها .

٣ - وعندما تسمح الظروف تمتد بريطانيا العظمى العرب بنصائحها  
وتساعدهم على إيجاد هيئات حاكمة ملائمة لتلك الأقاليم المختلفة .

٤ - هذا وأن المفهوم أن العرب قد قرروا طلب نصائح وارشادات بريطانيا العظمى وحدها وأن المستشارين والموظفين الأوروبيين اللذين لتشكيل هيئة إدارية قديمة يكونون من الانكليز .

٥ - أما من خصوص ولائى بغداد والبصرة فإن العرب تعترف أن مركز ومصالح بريطانيا العظمى الموطدة هناك تستلزم اتخاذ تدابير إدارية مخصوصة لوقاية هذه الأقالي من الاعتداء الأجنبي وزيادة خير سكانها وحماية مصالحنا الاقتصادية المتبادلة .

وانى متيقن أن هذا التصريح يؤكّد لدولتكم بدون أقل ارتياب ميل بريطانيا العظمى نحو رغائب أصحابها العرب وتنتهى بعقد محادثة دائمة ثابتة معهم ويكون من نتائجها المستعجلة طرد الأتراك من بلاد العرب وتحرير الشعوب العربية من نير الأتراك الذى أثقل كاهلهم السنين الطوال .  
ولقد اقتصررت فى كتابى هذا على المسائل الحيوية ذات الأهمية الكبرى وان كان هناك مسائل فى خطاباتكم لم تذكر هنا فسنعود إلى البحث فيها فى وقت مناسب فى المستقبل .

ولقد تلقيت بمزيد السرور والرضى خبر وصول الكسوة الشريفة وما معها من الصدقات بالسلامة وأنها بفضل ارشاداتكم السامية وتدابيركم المحكمة قد أنزلت إلى البر بلا تعب ولا ضرر رغما عن الأخطار والمصاعب التى سببتها هذه الحرب الحزينة ، ونرجو الحق سبحانه وتعالى أن يجعل بالصالح الدائم والحرية لأهل العالم .

انى مرسل خطابى هذا مع رسولكم النبيل الأمين الشيخ محمد بن عارف بن عريفان وسيعرض على مسامعكم بعض المسائل المفيدة التى هى من الدرجة الثانية من الأهمية ولم أذكرها فى كتابى هذا .

وفي الختام أثبت دولة الشريف ذا الحسب المنيف والأمير الجليل كامل  
تحقيق وخالص مودتي وأعز رب عن محبتي له ولجميع أفراد أسرته الكريمة  
راجيا من ذي الجلال أن يوفقنا جميعا لما فيه خير العالم وصالح الشعوب .  
ان ييده مفاتيح الأمر والغيب يحركها كيف يشاء ونسأله تعالى حسن  
الختام والسلام .

تحريرا في يوم الاثنين ١٥ ذى الحجة ١٣٣٣

نائب جلالة الملك

( السيد آرثر مكماهون )

( قيدنا الاسم الشريف بعاليه بهذا اللون )

( ٥ ) من الشريف حسين إلى السيد هنري مكماهون

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى معالم الشهم الهام ذو الاصل والرياسة الوزير الخطير وقفه الله لمرضاته .  
بجله الايناس تلقينا مرسومكم الموقر الصادر وأحليناه محل التبجيل وعلى  
مؤداه نجيب الشهامة .

أولا - تسهيلا للوفاق وخدمة للاسلامية فرارا مما يكلفها المشاق والأحن  
ولما لحكومة بريطانيا العظمى من الصعقات والمزايا الممتازة لدينا نترك اللاحاح  
في ادخال ولايات مرسين وأطنه في أقسام المملكة العربية وأما ولايتي حلب  
وبروت وسواحلها فهي ولايات عربية محضة ولا فرق بين العربي المسيحي  
والمسلم فانها ابنا جدد واحد ، ولتقوم فيهم منا معاشر المسلمين ماسلكة أمير  
المؤمنين عمر ابن الخطاب من أحكام الذين الاسلامي ومن تبعه من الخلفاء  
بأن يعاملون المسيحيين كما معاملاتهم لأنفسهم بقوله « لهم مالنا وعليهم ما علينا »  
علاوة على امتيازاتهم المذهبية وبما تراه المصلحة العامة وتحكم به .

ثانيا - حيث أن الولايات العراقية هي من أجزاء المملكة العربية المحضة ، بل هي مقر حكمها على عهد علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ثم على عهد عموم الخلفاء من بعده ، وبها قامت مدينة كرب وأول ما اختطوه من المدن والأحصار واستقرت دولهم فلها لدى العرب أقصاهم وأدناهم القيمة الثينة والآثار التي لا تنسى ، فلا يمكننا إرضاء الأمة العربية وإرضاءها وترك ذلك الشرف ولكن تسهلا للوفاق سيما والمحاذير التي أشرتم اليها في المادة الخامسة من رقيمكم آنف الذكر محفوظا وصيانتها من طبقة وضرورة مانحن فيه وحيازة ما نريد التوصل اليه ، فإن أهم ما في هذا هي صيانة تلك الحقوق الممزوجة بحقوقنا بصورة كأنها الجوهر الفريد يمكننا الرضا بترك الجهات التي هي الآن تحت الاشغال البريطاني إلى مدة يسيرة ، البحث فيما يقبل عن قدرها دون أن يلحق حقوق الجانبين مضرة أو خلل . سيما العربية بالنسبة لأمر مرافقها ومنابعها الاقتصادية الحياتية ، وأن يدفع للمملكة العربية في مدة الاشغال المقدار المناسب من المال لضرورة تركبته كل مملكة حديثة الوجود . احترامنا لوفائكم المشار عليها مع مشايخ تلك الجهات وبالأخص ما كان منها جوهريا .

ثالثا - رغبتم في الاسراع بالحركة نرى فيه من القوائد بقدر ما نرى فيه من المحاذير ، أوله خشية لوم الاسلامية كما سبق الجاهل عن حقائق الحالة بأننا شققنا عصاها وأبدنا قواها ، الثاني المقام تركيا معاضدتها جميع معاني قوى جرمانيا لجهلنا عما إذا حصل وهن إحدى دول الانلاف وأوجبها على صلح دول الاتفاق ، فكيف تكون خطبة بريطانيا العظمى وحلفائها لثلا تكن الأمة العربية أمام تركيا وحلفائها ما إذا لايهمنا ما إذا كنا والعثمانية رؤسا لرؤس .

وعلى هذا فضرورى ملاحظة هذه الأوجه ولا سيما عقد صلح اشتركتنا  
 فى حربته بصورة غير رسمية يخول للمتصالحين البحث فيه عن شئوننا .  
 رابعا - أن الأمة العربية تعتقد يقينا أن العثمانية عند وضع أوزار الحرب  
 سيوجهون كل أعمالهم فيما يغضب العرب ويغضب حقوقهم المادية والمعنوية  
 وذهاب شعارهم وأحسابهم واخضاعهم بكل معانى الاخضاع مع بقائها تحت  
 النفوذ الألمانى فهم عازمون على حربهم حتى لا يبقى لنا باقية وما يرى فينا الآن  
 من التآنى فقد سبق بيان علته .

خامسا - متى علمت العرب أن حكومة بريطانيا حلفائهم لا يتركونهم عند  
 الصلح على حالهم أمام تركيا وجرمانيا وأنهم يدافعون عنهم ويهاضدونهم  
 ويدافعون عنهم الدفاع الفعلى فالدخول فى الحرب من الساعة لاشك أنه مما  
 يوافق المصالح العربية .

سادسا - افادتنا السابقة الصادرة بتاريخ ٢٩ شوال ١٣٣٣ تغنى عن اعادة  
 القول فى المادة الثالثة والرابعة من مرسومكم هذا الموقر فى خصوصات  
 الهيئات الحاكمة والمشاورين والموظفين سيما وقد صرحتم يا حضرة الشهم  
 بأنكم لا تتدخلون فى أمور الداخلية .

سابعا - وصول الجواب الصريح النطعمى فى أقرب زمن على ذكر أعلاه  
 من الطلبات إذ أنا استعملنا كلما يقر بنا اليكم من التساهل الجدى الذى لا يراد  
 به حقيقة جوهرية فانا نعلم أن نصيبنا من هذه الحروب أما سعادة تضمن  
 للعرب الحياة التى تناسب تاريخهم أو الاضمحلال فى سبيلها . ولو لا ما رأيت  
 ورأيت ما فى عزمهم لاخترت العزلة فى شواهد السراة ، ولكن أبوا على  
 يا عزيزى - أدرك البارى بمرضاته الا أن يقودنى إلى هذه المواقف .  
 ودم غانما سالما بما نحبته وتریده .

وحرر فى ٢٧ من ذى الحجة ١٣٣٣ هـ نوفمبر سنة ١٩١٥ م .



- ٩٥ -

(٦) من السير هنرى مكماهون إلى الشريف حسين

Certified True Copy.

British Embassy, Cairo.

Assistant Oriental Secretary 19 - 6 - 37.

Arabic Version of letter from Sir Arthur McMahon to King Hussain dated 14 - 12 - 15, (Dispatched 172 of 14 - 12 - 15).

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى صاحب الاصلالة والرفعة وشرف المحمد سلالته بيت النبوه والحسب الطاهر والنسب الفاخر دولة الشريف المعظم السيد حسين بن علي أمير مكة المكرمة قبلة الاسلام والمسلمين . أدامه الله في رفعة وعلاء .

وبعد ، فقد وصلني كتابكم الكريم بتاريخ ٢٤ الحجة ١٣٣٣ وسمرني مارأيت فيه من قبولكم اخراج ولائقي مرسين واضنه من حدود البلاد العربية .

وقد تلقيت أيضا بمزيد السرور والرضا تأكيدكم أن العرب عازمون على السير بموجب تعاليم الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه وغیره من السادة الخلفاء الأواين - التعاليم التي تضمن حقوق كل الأديان وامتيازاتها على السواء .

هذا ، وفي قولكم أن العرب مستعدون أن يحترموا ويعترفوا بجميع معاهدتنا مع رؤساء العرب الآخرين يعلم منه طبعاً أن هذا يشمل جميع البلاد الداخلة في حدود المملكة العربية لأن حكومة بريطانيا لا تستطيع أن تنقض اتفاقات قد أبرمت بينها وبين أولئك الرؤساء .

أما بشأن ولائقي حلب وبيروت فيحكومة بريطانيا العظمى قد فهمت

كل ما ذكرتهم بشأنهما ودونت ذلك عندها بعناية تامة - ولكن لما كانت مصالح عقليتها فرنسية داخلية فيها فالأمر له يحتاج إلى نظر دقيق - وسنخبركم بهذا الشأن مرة أخرى في الوقت المناسب .

ان حكومة بريطانيا العظمى كما سبقت فأخبرتكم مستعدة لأن تعطى كل الضمانات والمساعدات التي في وسعها إلى المملكة العربية ولكن مصالحها في ولاية بغداد تتطلب إدارة ودية ثابتة كما رسمتم ، على أن صيانة هذه المصالح كما يجب تستلزم نظرا أدق وأتم مما تسمح به الحالة الحاضرة والسرعة التي تجرى بها هذه المفاوضات .

وإننا نستصوب تماما رغبتكم في اتخاذ الحذر ولسنا نريد أن ندفعكم الى عمل سريع ربما يعرقل نجاح أغراضكم ولكننا في الوقت نفسه نرى من الضروري جدا أن تبدلوا مجهوداتكم في جمع كلمة الشعوب العربية إلى غايتنا المشتركة وأن تحثوهم على أن لا يمدوا يد المساعدة إلى أعدائها بأي وجه كان . فانهم على نجاح هذه المجهودات وعلى التدابير الفعلية التي يمكن للعرب أن يتخذوها لاسعاف غرضنا عندما يجرى وقت العمل تتوقف قوة الاتفاق بيننا وثباته .

وفي هذه الأحوال فان حكومة بريطانيا العظمى قد فوضت لي أن أبلغ دولتكم أن تكونوا على ثقة من أن بريطانيا العظمى لا تنوى إبرام أي صلح كان إلا إذا كان من ضمن شروطه الأساسية حرية الشعوب العربية وخلاصها من سلطة الألمان والأتراك .

هذا وعربون على صدق نيتنا ولأجل مساعدتكم في مجهوداتكم في غايتنا المشتركة فاني مرسل مع رسولكم مبلغ عشرين ألف جنيه .

وأقدم في الختام عاطر التحيات القلبية وخالص التسابيات الودية مع مراسم  
الاجلال والتعظيم المشموخين بروابط الألفة والمحبة الصرفة لمقام دولتكم  
السامى ولأفراد أسر تكم المكرمة .

مع فائق الاحترام

المخلص

نائب جلالة الملك بمصر

( السير ارثر هنرى مكماهون )

تحريراً في ٨ صفر ١٣٣٣

(٧) من الشريف حسين إلى السير هنرى مكماهون

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الوزير الخطير الشهم الهام

بأنامل الابلال والتوقير تلقينا رقيمكم ٩ ظفر الجارى برفق حاملهم  
وعامت مضمونيهما وأدخلا علينا من الانشراح والارتياح مالا مزيد  
لازالتهما ما يحتاج بصدرى ألا وهو وقوف حضرتك بعد وصول أحمد شريف  
وحظوته بالجناب بأن كلما أتينا به فى الحال والشأن ليس بنا شىء عن  
عواطف شخصية أو ما هو فى معناها مما لا يعقل ، وأنها قرارات ورغائب  
أقوام وأنا لسنا الا مبالغين أو منفذين لها بصفتنا الى ألزمونا بها اذ هذا  
عندى من أهم ما يجب وقوف شهامة الجناب عليه وعلمه به . أما ما جاء  
بالمحررات الموقرة فيما يتعلق بالعراق من أمر التعويض مدة الأشغال فلزيادة  
ايضاح وقول برطانيا العظمى بصفتنا فى القول والعمل فى المادة والمعنى  
واعلامها بأكيد اطمئنا باعتماد حكومتها المتفخمة نترك أمر تقدير مبلغه

لمدارك حكمتها ونصفتها . أما الجهات الشمالية وسواحلها لما كان في الامكان من تعديل أتيننا به في رقيمنا السابق . هذا ، وماذاك الا للحرص على الأمنيات المرغوب حصولها بمشيئة الله تبارك وتعالى . وعن هذا الحس والرغبة هما التي ألزمتنا بملاحظة اجتناب ما ربما أنه يمس حلف بريطانيا العظمى لفرنسا واتفاقهما ابان هذه الحروب والنوازل الا اننا مع هذا نرى من الفرائض التي ينبغي لشهامة الوزير صاحب الرئاسة أن يتيقنها بأن عند أول فرصة تضع فيها أوزار هذه الحروب سنطالبكم بما نغض الطرف عنه اليوم لفرنسا في بيروت وسواحلها ولا أرى لزوم بأن نحيطكم بما في هذا أيضا من تأمين المنافع البريطانية وصيانة حقوقها هو أهم وأكبر مما يعود إلينا ، وأن لابد من هذا على أي حالة كانت لئيم للعظمة البريطانية أن ترى اخصائها في البهجة والرونق التي تهتم أن تراهم فيه سيما وأن جوارهم لنا سيكون جرثومة للمشاكل والمناقشات التي لا يمكن معها استقرار الحالة عدى أن البيروتين بصورة قطعية لا يقبلون هذا الانفصال وبلغثونا على حالات جديدة تهم وتشغل بريطانيا بصورة لا تكون بأقل من اشتغالنا الحالي بالنظر لما نعتقده ونتيقنه من اشقائك المنفعة ووحدها وحدها وهي الداعية الوحيدة لهدم التفاتنا لسواكم في المخاطر وعليه يستحيل امكان أي تساهل يكسب فرنسا أو سواها شبرا من أراضى تلك الجهات ، أصبح بهذا مع اعتماد لكل جوارحى اعتمادا يرثه الحى منا بعد الميت بتصريحاتكم التي ختمتم بها رقيمكم الموقر . وعليه فليتعقد جناب الوزير الخطير ولتعتقد بريطانيا الكبرى أنا على العزم الذى أشير اليه ويعلمه منا جناب الأريب الكامل استورس منذ عامين ولا نناظر فيه الا الفرص المناسبة لأحوالنا وأخصها داعيته ووسيلته التي إقترب وقتها مما تسوقه الإقذار إلينا بكل سرعة ووضوح

لتكن حجة لنا وعن رأينا على الاعتراضات والمسؤوليات المقدرة وفي  
تصريحنا بقبولكم « وانا نسنا نريد أن ندفعكم إلى عمل سريع ربما يعرقل  
نجاح أغراضكم » يغني عن زيادة الايضاح ، ماعدا طاب ما نرى لزومه عند  
الحاجة من الأسلحة وذخائرها الحربية وما هو في دهنها .

وأكتفى بهذا القدر عن اشغال شهادتكم بتقديم وافر احتشاماتي وجزيل  
توقيراتي لمقام المقر الموقر .

وحرر في اليوم الخامس والعشرين من ظفر الخير ١٣٣٤  
أول يناير سنة ١٩١٦ .

(٨) من مكماهون إلى الشريف (١)

القاهرة في ٢٤ ربيع الاول سنة ١٣٣٤ ، ٣٠ يناير سنة ١٩١٦ .  
تلقينا بسرور كتابكم المؤرخ في ٢٥ صفر بواسطة رسولكم الموثوق به  
واطلعنا منه على رسالتكم الشفوية .

واننا لنقدر حق التقدير الدوافع التي تقودكم في هذه القضية الهامة ونعرف  
جيدا أنكم تعملون في صالح العرب وأنكم لا ترمون إلى شيء - في عملكم  
- غير صالحهم وحررتهم .

وقد عنت خاصة بملاحظاتكم بشأن ولاية بغداد . وسنبحث هذا

---

(١) أن نص هذه الرسالة بطابق النسخة التي نشرها الاستاذ جورج انطونيوس تمام  
المطابقة باستثناء القسم الأخير فقد ورد بالنسخة الانكليزية دون العربية وهو يتعلق بالحركة  
السفوسية وكذلك التاريخ الميلادي وجد مطابقا في هذين المرحمين ومخالفا لما جاء في  
(بيان الوثائق) حيث ذكر أن تاريخ هذه الوثيقة الميلادي هو ٢٥ يناير سنة ١٩١٦

الموضوع باهتمام وعناية زائدين عندما تتم هزيمة الأعداء ونصل إلى التسويات السلمية .

أما ما يتعلق بالجهات الشمالية فقد كتبت ملاحظة عن رغبتكم في تجنب كل ما من شأنه الإساءة إلى تحالف انكلترا وفرنسا وسررت جدا بإبداء مثل هذه الرغبة .

وأظنكم تعرفون جيدا أننا مقررون قرارا نهائيا ألا نسمح بأي تدخل - مهما قل شأنه - في اتفاقنا المشترك في إيصال هذه الحرب إلى الفوز ثم متى انتهت الحرب فإن صداقة فرنسا وانكلترا ستقوى وتشتد ، وهما اللتان بذلتا الدماء الانكليزية والفرنسية جنبا إلى جنب في سبيل الدفاع عن الحقوق والحريات .

والآن وقد قررت البلاد العربية أن تشترك معنا في الدفاع عن الحقوق وتعمل معنا في سبيل هذه القضية الهامة فأنا لارجو الله أن تكون نتيجة هذه الجهود المشتركة وهذا التعاون الوطيد ، صداقة دائمة ، تعود على الجميع بالسرور والغبطة .

وقد سررنا جدا للحركة التي تقومون بها لاقتناع الشعب بضرورة الانضمام إلى حركتنا والكف عن مساعدة أعدائنا . ونترك لفطنتكم وتقديرانكم تقرير الوقت المناسب ، لاتخاذ تدابير أوسع من هذه .

(٩) من الشريف حسين إلى السير هنري كيناهون

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى حضرة ذو الاصلالة فخامة نائب جلالة الملك دام مرعيا .  
بعد فبأيدى التوقيع والاحتشام تلقينا رقيم الفخامة المؤرخ ٢٥ ربيع الأول ،  
وأن مضامينه أدخلت علينا مزيد الارتياح والسرور لحصول التفاهم المطلوب

والتقارب المرغوب أسأل الله أن يسهل المقاصد وينجح المساعي . ومن  
 الايضاحات الآتية نفهم الفخامة الاعمال الجارية والاسباب المقتضية :  
 أولا - قد أعلمنا فخامتكم بأننا بعثنا بأحد أنجالنا إلى الشام ليرأس ما يقتضى  
 عمله هناك ، ولقد ظفرنا منه بتقرير مفصل يفيد به أن اعتمادات الحكومة  
 هناك لم تبق من الأشخاص الذين نعتمد عليهم في الأمر سوى أن كانوا من  
 الجند على اختلاف مراتبهم أم ممن لم يكونوا من ذلك الصنف إلا القليل مما  
 كان في الدرجة التالية ، وأنه ينتظر وصول القوات المعلن بقدمها من مواقع  
 مختلفة أخصها من أهالي البلاد وما جاورها من الأقطار العربية كحلب وجنوب  
 الموصل المشاع بأن عددها ما ينوف عن المائة ألف على ما يزعمون . وأنه لا بد  
 يؤمل أن كانت الأثرية من القوة المذكورة من العرب فهو عازم على إجراء  
 الحركة والقيام بهم ، وأن كان العكس يعنى الأثرية من الأتراك وسواهم  
 فسيناظر تقدمهم نحو التربة وعند اشتباك الحرب حركته بهم عند ما يريدون .  
 ثانيا - عزمنا على إرسال نجلنا الكبير إلى المدينة المنورة بقوة كادية ليكون  
 رده الاخيه الذى بالشام ولكل احتمال واستيلائه على الخط الحديد وما هو في  
 معنى ذلك مما تظهره الشئون . وهذا هو المبدأ للحركة الأساسية المكتفين في  
 مبدئها بما جندناه برسم المحافظة على راحة داخلية البلاد وبأهل الحجاز أهل  
 المركز فقط لأسباب يطول شرحها :

( أولا ) تعسر احضار لوازيمهم بصورة تجعل المشروع في حيز السكتمان ،  
 مع عدم الضرورة على ذلك وسهولة جلب الامدادات عند الحاجة : هذا  
 خلاصة ما رغبت في الجواب عليه والاستفهام عنه . وفي ظنى أن فيه الكفاية  
 واتخاذ أساسا وقياسا في أعمالنا أمام كل التبدلات والطوارئ التى يظهرها  
 سم الحالة .

بقى علينا بيان ما نحتاجه والحالة هذه هو :

أولاً - مبلغ خمسين ألف جنيه ذهباً لمشاهدة القوات المجندة ونحوها مما  
ضرورته تغني عن بيانها .  
فالرجاء احضارها بوجه السرعة الممكنة .

الثاني - احضار عشرين ألف كيس أرز وخمسة عشر ألف دقيق وثلاثة  
آلاف شعير ومائة وخمسين كيس بن قهوة ومثلها سكر ومقدار خمسة آلاف  
بندقية من الطراز الجديد وما تحتاجه النسبة لها من المرميات وأيضاً مقدار مائة  
صندوق من النوع المرسل منه مرميتين طيه . ومن مرميات بواريد مارتن هنري  
وبارودات غرا أعنى بواريد ماسل سانت أتين الافرنسية لاستعمال هذين  
الصنفين في بواريد أى بنادقيات قبائلنا ، ولا بأس من جعل لكل نوعهما  
خمس مائة صندوق .

الثالث - انا استنسبنا مركز سوقيات هذه المواد المرغوبة يكن بورسودان .  
الرابع - بالنظر لكون المواد الغذائية واللوازم الحربية الموضحة أعلاه  
لا حاجة لنا بها الا عند ابتداء الحركة ، وسنبلغكم ايها بصورة رسمية تبقى في  
الموضع المذكور وعند الحاجة اليها يبلغ أمير الجهة المذكورة وقائدها بالمواقع  
التي يقتضى سوقها اليها والوسائط التي سيكونون حاملين الوثائق بتسليمها اياهم .  
الخامس - النقود المطلوبة يقتضى ارسالها في الحال إلى أمير بورسودان ،  
وسيرده من طرفنا معتمد بتسليمها اما دفعة أو دفعتين على حسب استطاعته .  
وهذه علامة اعتماد الرجل T .

السادس - مندوبنا في قبض المبالغ المذكورة سيتوجه الى بورسودان  
بعد ثلاثة أسابيع ، يعنى يكون وصوله اليها في ٥ من جماد الاول حامل كتاب  
منا باسم الخواجة الياس افندى وانه يصرف له بموجبه ماله من ايجارات  
أملأ كننا والامضاء صراحه باسمنا ، غير اننا معدينه يسأل عن قائد الموقع



١٠٣٤

وأمره، فأنتم تخبروهم عن ذلك الشخص وبمراجعتهم يجرى له ما يقتضى من صرف مالههم بشرط ألا يبحثوا معه فى أى موضوع كان مؤكدين غاية التأكييد فى عدم المظاهرة له وكتبان أمره ومعاملته فى الظاهر بأنة لاشىء ، لا يظن أن نقتنا للشخص الاخير من اعتماد الأول حامله هذا لابل لعدم ضياع الوقت لتعييننا له خدمة فى جهة ثانية ، مع تكرار رجاءنا بعدم اركابه وأبعائه فى بابور أو فى شىء من هذه الرسميات فان وسائله كافية .

السابع - مندوبنا حامل هذا أكدنا عليه بالاكتماء بايصال هذا وأظن أن ما موربته فى هذا الدور تمت ، حيث أن الحالة علمت أساساتها وفروعها فلا حاجة فى بعث شخص آخر ، اذ أن اللزوم للمخاطبة يكن منا ، ولا سيما أن مندوبنا الاخير سيردكم بعد ثلاثة أسابيع يمكن فى ظرفها افادتنا بما يلزم له الحال وألا يعامل فى الصورة الظاهرة الا معاملة بسيطة .

الثامن - تعهد الحكومة البريطانية العظمى قبول هذه المصاريف الحربية بموجب الدفاتر التى تقدم اليها ببيان الوجهة التى صرفت فيها .  
وبالخطام أهدبكم أشواقى التى لا تعد واجتشامى الذى ليس له .

١٤ ربيع الآخر ١٣٣٤

١٨ فبراير سنة ١٩١٦ .

— ١٠٤ —

(١٠) من السير هنرى مكماهون إلى الشريف حسين

Certified True Copy.

British Embassy, Cairo.

Assistant Oriental Secretary 19 - 6 - 37.

Arabic Version of letter from sir Arthur McMahon to King Hussain  
dated 10 - 3 - 16. (Dispatch No. 54 of 13 - 3 - 16)

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى ساحة ذلك المقام الرفيع ذى الحسب الطاهر والنسب الفساخر قبلة  
الاسلام والمسلمين معدن الشرف وطيب المختد سلالة مهبط الوحي المحمدي  
الشريف بن الشريف صاحب الدولة السيد الشريف حسين بن علي أمير مكة  
المعظم زاده الله رفعة وعلاء آمين .

بعد ما يليق بمقام الأمير الخطير من التجلة والاحتشام وتقديم خالص  
التحية والسلام وشرح عوامل الالفة وحسن التفاهم والمودة الممزوجة بالمحبة  
القلبية أرفع إلى دولة الأمير المعظم أننا تلقينا رقيمكم المؤرخ ١٤ ربيع الآخر  
١٣٣٤ من بد رسواكم الأمين ، وقد سررنا لوقوفنا على التدابير الفعلية التي  
تموونها وأنها لموافقة في الأحوال الحاضرة .

وان حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى تصادق عليها .  
وقد يسرنى أن أخبركم بأن حكومة جلالة الملك صادقت على جميع  
مطالبكم وان كل شيء رغبتم الاسراع فيه وفي ارساله فهو مرسل مع رسواكم  
حامل هذا . والاشياء الباقية ستحضر بكل سرعة ممكنة وتبقى في بورسودان  
تحت أمركم لحين ابتداء الحركة وابلاغنا اياها بصوره رسمية ( كما ذكرتم )  
وبالمواقع التي يقتضى سوقها اليها والوسائط التي يكونون حامليها الوثائق  
بتسليمها اياهم .

ان كل التعليمات التي وردت في محرركم قد أعلمنا بها محافظ بور سودان وهو سيجريها حسب رغبتكم - وقد عملت جميع التسهيلات اللازمة لارسال رسولكم حامل خطابكم الأخير إلى جزان حتى يؤدي ما موريتة التي نسأل الله أن يكملها بالنجاح وحسن النتائج وسيعود إلى بور سودان وبعدها يصلكم بحراسة الله لية ص على مسامع دولتكم نتيجة عمله .

وننتهز الفرصة لنوضح لدولتكم في خطابنا هذا ما ربما لم يكن واضحاً لديكم أو ما عساه ينتج سوء تفاهم ، ألا وهو انه يوجد بعض المراكز أو النقاط العسكرية فيها بعض العساكر التركية على سواحل بلاد العرب يقال انهم يجاهرون بالعداء لنا والدين هم يعملون على ضرر مصالحنا الحربية البحرية في البحر الأحمر . وعليه نرى أنه من الضروري أن نأخذ التدابير الفعالة ضدهم ، ولكنتنا قد أصدرنا الأوامر القطعية أنه يجب على جميع بوارجننا أن تفرق بين عساكر الاتراك الذين يبدأون بالعداء وبين العرب الأبرياء الذين يسكنون تلك الجهات ، لاننا لا نقدم للعرب أجمع إلا كل عاطفة ودية . وقد أبلغنا دولتكم ذلك حتى تكونوا على بينة من الأمر إذا بلغكم خبراً مكذوباً عن الاسباب التي تضطرننا إلى أى عمل من هذا القبيل . وقد بلغنا اشاعات مؤداها أن أعداءنا الألداء باذلون جهدهم في أعمال السفن ليهبوا بها الأغنام في البحر الأحمر ولالحاق الأضرار بمصالحنا في ذلك البحر ، وانا نرجوكم سرعة اخبارنا إذا تحقق ذلك لديكم .

وقد بلغنا أن ابن الرشيد قد باع للاتراك عددا عظيماً من الجن ، وقد أرسلت إلى دمشق الشام . ونؤمل أن تستعملوا كل ماosكم من التأثير عليه حتى يكف عن ذلك ، وإذا صمم على ما هو عليه أمكنكم عمل الترتيب مع

١٥٩

العربان الساكنين بينه وبين سوريا أن يقبضوا على الجمال حال سيرها ،  
ولا شك أن في ذلك صالح لمصلحتنا المتبادلة .

وقد يسرنى أن أبلغ دولتكم أن العربان الذين ضلوا السبيل تحت قيادة  
السيد أحمد السنوسي وهم الذين أصبحوا ضحية دسائس الألمان والأتراك  
قد ابتدأوا يعرفون خطأهم وهم ياتون إلينا وحدانا وجماعات يطلبون  
العفو عنهم والتودد إليهم . وقد والحمد لله هزمت القوات التي جمعها هؤلاء  
الدساسون ضمتنا . وقد أخذت العرب تبصر الغش والخديعة التي حاقت بهم .  
وان لسقوط أرضروم من يد الأتراك وكثرة انهزاماتهم في بلاد القوقاز  
تأثير عظيم ، وهو في مصلحتنا المتبادلة وخطوة عظيمة في سبيل الأمر الذي  
نعمل له وإياكم .

ونسأل الله عز وجل أن يكلل مساعيكم بتاج النجاح والفلاح وأن  
يمهد لكم في كامل أعمالكم أحسن السبل والمناهج .

وفي الختام ، أقدم لدولتكم والسكامل أفراد أسرتكم الشريفة عظيم  
الاحترامات وكامل ضروب المودة والاخلاص مع المحبة التي لا يزورها كـ  
العصور ومرور الأيام .

كتبه المختص

( السيد آرثر هنري مكماهون )

نائب جلالة الملك بمصر

تحريرا في ٦ جماد الأولى ١٣٣٤

الموافق ١٠ مارس ١٩١٦

# (١١) الاتفاقية الانجليزية - الفرنسية - الروسية

نيسان (ابريل) - ايار (مايو) ١٩١٦

المعروفة

باتفاقية سايكس - بيكو

(لقد تم عقد اتفاقية سايكس - بيكو على شكل مذكرات دبلوماسية تبادلتها حكومات الدول الثلاث ، واعترفت فيها كل دولتين بحق الدولة الثالثة في اجزاء الامبراطورية العثمانية بعد تجزئتها .

وقد جرى تبادل المذكرات التي تحدد الحصص الروسية في بيتر وجراد في السادس والعشرين من نيسان ( ابريل ) سنة ١٩١٦ بين وزير الخارجية م. سazonoff (M. sazonoﬀ) والسفير الفرنسي م. باليولوج (M.Paléologue) ، وبعد اسابيع قليلة في لندن بين وزير الخارجية السيرادوارد جراي (Sir-Edward Grey) والسفير الروسي الكونت بينكيندوروف (Count Benckendorff).

أما المذكرات التي تحدد الحصص البريطانية والفرنسية فقد تبودلت في لندن في التاسع والسادس عشر من ايار (مايو) بين السيرادوارد جراي والسفير الفرنسي م. بول كامبون (M. Paul Cambon) .

ان النص المدرج ادناه يقتصر على القسم الانجليزي - الفرنسي من الاتفاقية ، اذ ان هذا القسم وحده يعالج في مضمونه مستقبل الاقطار برية العية).

وقد ترجم هذا الملحق إلى الانجليزية عن الاصل الفرنسي

للاتفاقية وهو منشور في A. Giannini: Documenti - per La Storia della pace Orientale, Rome, 1933).

نص الاتفاقية المعقودة في لندن

بتاريخ ١٦ أيار ( مايو ) ١٩١٦

#### المادة الاولى

ان فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان أن تعترفا وتحميا دولة عربية مستقلة أو حلف دول عربية تحت رئاسة رئيس عربي في المنطقتين ( أ ) ( داخلية سورية ) و ( ب ) ( داخلية العراق ) المبيتين في الخريطة الملحقة بهذا ويكون لفرنسا في منطقة ( أ ) ولانكلترا في منطقة ( ب ) حق الاولوية في المشروعات والقروض المحلية ، وتنفرد فرنسا في منطقة ( أ ) وانكلترا في منطقة ( ب ) بتقديم المستشارين والموظفين الاجانب بناء على طلب الحكومة العربية أو حلف الحكومات العربية .

#### المادة الثانية

يباح لفرنسا في المنطقة الزرقاء ( شقة سورية الساحلية ) ولانكلترا في المنطقة الحمراء ( شقة العراق الساحلية من بغداد حتى خليج فارس ) إنشاء ما ترغبان فيه من شكل الحكم مباشرة أو بالواسطة أو من المراقبة بعد الاتفاق مع الحكومة أو حلف الحكومات العربية .

#### المادة الثالثة

تنشأ إدارة دولية في المنطقة السمرراء ( فلسطين ) يعين شكلها بعد استشارة روسيا وبالاتفاق مع بقية الحلفاء ويمثل شريف مكة .

#### المادة الرابعة

تزال انكلترا ما يأتي :

(١) ميناء حيفا وعكا .

(٢) يضمن مقدار محدود من ماء دجلة والفرات في المنطقة (١) المنطقة (ب) وتتعهد حكومة جلالة الملك من جهةها بأن لا تدخل في مفاوضات ما مع دولة أخرى للتنازل عن قبرص إلا بعد موافقة الحكومة الفرنسية مقدماً .

#### المادة الخامسة

تكون اسكندرونة ميناء حراً لتجارة الامبراطورية البريطانية، ولا تنشأ معاملات مختلفة في رسوم الميناء ، ولا ترفض تسهيلات خاصة للملاحة والبضائع البريطانية وتباح حرية النقل للبضائع الانكليزية عن طريق اسكندرونة وسكة الحديد في المنطقة الزرقاء سواء كانت واردة إلى المنطقة الحمراء أو إلى المنطقتين (١) و (ب) أو صادرة منهما . ولا تنشأ معاملات مختلفة (مباشرة أو غير مباشرة) على أى سكة من سكك الحديد أو في أى ميناء من موانئ المناطق المذكورة تمس البضائع والبواخر البريطانية .

وتكون حيفا ميناء حراً لتجارة فرنسا ومستعمراتها والبلاد الواقعة تحت حمايتها ولا يقع اختلاف في المعاملات ولا يرفض اعطاء تسهيلات للملاحة والبضائع الفرنسية ويكون نقل البضائع الفرنسية حراً بطريق حيفا وعلى سكة الحديد الانكليزية في المنطقة الحمراء ، سواء كانت البضائع صادرة من المنطقة الزرقاء أو الحمراء أو المنطقة (١) أو المنطقة (ب) أو واردة إليها ولا يجرى أدنى اختلاف في المعاملة بالذات أو بالتبعية يمس البضائع أو البواخر الفرنسية في أى سكة من سكك الحديد ولا في ميناء من الموانئ في المناطق المذكورة .

### المادة السادسة

لا تمد سكة حديد بغداد في المنطقة ( ا ) إلى ما بعد الموصل جنوباً ولا في المنطقة (ب) إلى ما بعد سامرا شمالاً إلى أن يتم إنشاء خط حديدى يصل بغداد بحلب ماراً بوادى الفرات ويكون ذلك بمساعدة الحكومتين .

### المادة السابعة

يحق لبريطانيا العظمى أن تنشئ وتدير وتكون المالكة الوحيدة لخط حديدى يصل حيفا بالمنطقة (ب) ، ويكون لها ما عدا ذلك حق دائم بنقل الجنود فى أى وقت كان على طول هذا الخط . ويجب أن يكون معلوما لدى الحكومتين ، أن هذا الخط يجب أن يسهل اتصال حيفا ببغداد ، وأنه إذا حالت دون إنشاء خط الاتصال فى المنطقة السمرى مصاعب فنية ونفقات وافرة لادارته تجعل إنشاءه متعذراً فالحكومة الفرنسية تكون مستعدة أن تسمح بمروءه فى طريق بربرة - ام قيس - ملقى - ايدار - غسطا - مغاير ، قبل أن يصل إلى المنطقة (ب) .

### المادة الثامنة

تبقى تعريفه الجمارك التركى نافذة عشرين سنة فى جميع جهات المنطقتين الزرقاء والحمراء والمنطقتين ( ا ) و (ب) فلا تضاف أى علاوة على الرسوم ولا تبدل قاعدة التسمين فى الرسوم بقاعدة أخذ العين الا أن يكون باتفاق بين الحكومتين .

ولا تنشأ جمارك داخلية بين أية منطقة وأخرى من المناطق المذكورة أعلاه وما يفرض من رسوم الجمارك على البضائع المرسلة إلى الداخل يدفع فى الميناء ويعطى لادارة المنطقة المرسلة إليها البضائع .



### المادة التاسعة

من المتفق عليه أن الحكومة الفرنسية لا تجرى مفاوضات في أى وقت كان للتنازل عن حقوقها ، ولا تعطى مالها من الحقوق في المنطقة الزرقاء لدولة أخرى إلا للدولة أو حلف الدول العربية بدون أن توافق على ذلك سلفا حكومة جلالة الملك التي تتعهد للحكومة الفرنسية بمثل هذا في ما يتعلق بالمنطقة الحمراء .

### المادة العاشرة

تتفق الحكومتان الانكليزية والفرنسية بصفتيهما حاميتين للدولة العربية، على أن لا تمتلكا ولا تسمحا لدولة ثالثة أن تمتلك أقطارا في شبه جزيرة العرب ، أو تنشئ قاعدة بحرية في الجزائر على ساحل البحر الأبيض الشرق على أن هذا لا يمنع تصحيحا في حدود عدن ، قد يصبح ضروريا بسبب عداء الترك الأخير .

### المادة الحادية عشرة

تستمر المفاوضات مع العرب باسم الحكومتين بالطرق السابقة نفسها لتعيين حدود الدولة أو حلف الدول العربية .

### المادة الثانية عشرة

من المتفق عليه عدا ما ذكر أن تنظر الحكومتان في الوسائل اللازمة لمراقبة جلب السلاح إلى البلاد العربية .

(١٣) مذكرة من الحكومة البريطانية إلى ملك الحجاز

٨ شباط ( فبراير ) ١٩١٨

(لقد ظهر النص الأصلي للمذكرة في الصحف العربية مرات عديدة منقولا عن صورة فوتوغرافية مقدمة من الملك حسين) .  
(وقد كانت المذكرة الأصلية بالعربية ، أما النص الذي أورده انطونينوس فهو صياغته الخاصة للأصل العربي) .

من المعتمد البريطاني في الوكالة في جدة ، إلى الملك حسين

جدة في ٨ شباط ( فبراير ) ١٩١٨

بتوجيه من المفوض السامي لجلالة ملك بريطانيا ، فاني أرفع إلى جلالتيكم نص الرسالة البرقية التي تلقاها سعادتكم من وزارة الخارجية في لندن ، لنقلها كمذكرة موجهة من حكومة جلالة الملك إلى جلالتيكم يجرى النص كما يلي : يبدأ .

أن الرغبة والصرحة التامة اتخذتموها جلالتيكم بارسالكم الكتب التي ارسلها القائد التركي في سورية إلى سمو الأمير فيصل إلى جناب نائب جلالة الملك كان لها أعظم التأثير الحسن لدى حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وأن الاجراءات التي اتخذتموها جلالتيكم في هذا الصدد لم تكن الا رمزا يعبر عن تلك الصداقة التي كانت دائما شاهدا لعلاقة بين كل من الحكومة الحجازية وحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى .

و.م. لا يحتاج إلى دليل أن السياسة التي تنسج عليها تركيا هي إيجاد الارتياح والشك بين دول الحلفاء والعرب الذين هم تحت قيادة وعظيم

ارشادات جلالتهكم قد بذلوا الهمة الشاه ليظفروا بإعادة حريتهم القديمة. إن السياسة التركية لا تفتأ تغرس ذلك الارتباب بأن نوسوس للعرب أن دول الحلفاء يرغبون في الاراضي العربية ونلقى بأذهان دول الحلفاء أنه يمكن ارجاع العرب عن مقصدهم ولكن أقوال الدسائسين لن تقوى على إيجاد الشقاق بين الذين اتجهت عقولهم إلى فكر واحد وغرض واحد .

أن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وحلفاءها مازالت واقفة موقف الثبات لكل نهضة تؤدي إلى تحرير الأمم المظلومة وهي مصممة على أن تقف بجانب الأمم العربية في جهادها حتى تنبى عالما عربيا يسود فيه القانون والشرع بدل الظلم العثماني وبحيث التنافس المصطنع الذي أحدثته السلطات الرسمية التركية . وأن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قد سلكت مسلك سياسة التحرير وتقصد أن تستمر عليه بكل استقامة وتصميم بأن تحفظ العرب الذين تحرروا من السقوط في وهدة الدمار وتساعد العرب الذين لا يزالون تحت نير الظالمين لينالوا حريتهم . وفي الختام التمس قبول خلاص التحيات وعظيم الاحتشامات والتعظيمات .

(١٣) تصريح الحكومة البريطانية للعرب السبعة

١٦ حزيران ( يونيو ) ١٩١٨

( لقد أعلن هذا التصريح جوابا على مذكرة قدمها إلى وزارة الخارجية ، بواسطة المكتب العربي في القاهرة ، سبعة من الزعماء العرب المقيمين في مصر . وقد تلا هذا التصريح أحد موظفي المكتب العربي في اجتماع عقد خصيصا لهذه الغاية بالقاهرة في الساعة ١٠ من حزيران ١٩١٨ وحضره الزعماء السبعة .

وقد عرف هذا التصريح في الأوساط العربية بالتصريح للسبعة .  
( قالت : وقد أشار المؤلف إلى أنه ترجم النص إلى الإنجليزية مستعملا  
نصا عربيا كان في حوزة أحد النسبة مقدمى المذكرة ) .

#### التصريح للسبعة

نظرت حكومة جلالته في مذكرة السبعة ، بأعظم عناية . وحكومة  
جلالته تقدر تمام التقدير الأسباب التي تدفع أصحاب المذكرة إلى الاحتفاظ  
بتنكرهم وإخفاء اسمائهم ، وليس في كون المذكرة غفلا من التواقيع ما يعض  
من قيمتها في نظر حكومة جلالته .

وتنقسم الأراضي التي ورد ذكرها في المذكرة إلى أربعة أقسام أو طبقات:

- ١ - الأراضي التي كانت حرة ومستقلة قبل قيام الحرب .
- ٢ - أراضي حررت من السيطرة التركية بعمل العرب أنفسهم في أثناء  
الحرب الحاضرة .
- ٣ - أرضي كانت في الماضي تحت الحكم العثماني وتحتلها قوات الحلفاء  
في الحرب الحاضرة .
- ٤ - أراضي لا تزال تحت السيطرة التركية .

ففيما يتعلق بالطبقتين الأوليين ، تعترف حكومة جلالته بالاستقلال التام  
والسيادة للعرب الذين يقطنون هذه الأراضي ، وتؤيدهم في جهادهم في  
سبيل الحرية .

وفيما يتعلق بالأراضي التي تحتلها قوات الحلفاء تلقت حكومة جلالته نظر  
أصحاب المذكرة إلى نصوص التصريحات الصادرة من القواد العالمين ، عند  
الاستيلاء على بغداد والقدس ، وهذه التصريحات تنبئ من سياسة حكومية

جلالته بازاء أهالى هذه الأقاليم . وترغب حكومة جلالته فى أن تكون حكومة هذه الأقاليم قائمة على رضا المحكومين . وهذه السياسة ستظل مؤيدة من حكومة جلالته .

وأما فيما يتعلق بالأراضى المذكورة فى القسم الرابع ، فإن من رغبة حكومة جلالته أن تفوز الشعوب المظلومة من هذه الأراضى ، بالحرية والاستقلال . ولا تزال حكومة جلالته تعمل على تحقيق هذه الغاية .

وحكومة جلالته تعلم ، تمام العلم ، مقدار الصعوبات والأخطار التى تحيط بالذين يعملون لاسترداد ( حرية ) البلاد المذكورة .

على أن حكومة جلالته ، على الرغم من هذه العقبات ، تثق وتؤمن بإمكان التغلب عليها . وهى راغبة فى تأييد كل من يعملون على تذليلها . ومستعدة للنظر فى أى مشروع للتعاون ، يتفق مع الأعمال الجارية الحالية وينطبق على المبادئ السياسية التى تسترشد بها حكومة جلالته وحلفاؤها .

( ١٤ ) التصريح الانجليزى - الفرنسى .

٧ تشرين الثانى ( نوفمبر ) ١٩١٨

( لقد صدر هذا التصريح فى فلسطين وسورية والعراق بصورة بلاغ رسمى عن مركز القيادة العامة لقوات الحملة المصرية بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩١٨ . وقد وزع نصه على الصحف بأذن من دائرة المراقبة العسكرية مع تعليمات بأن يعطى أفضلية خاصة .

وعلمت نسخ منه على لوحات البيانات العامة فى جميع المدن وفى عدد كبير من القرى فى الأقاليم العربية التى كانت آنذاك تحتلها قوات الحلفاء وبمعنى آخر فى طول فلسطين وسورية والعراق وعرضها .

ويظهر أن التصريح صيغ في الأصل بالفرنسية وواضح أن الروايات الرسمية التي ظهرت في الانجليزية ما هي إلا ترجمات ، هذا دون استثناء تلك التي وزعت كجواب على سؤال طرح في مجلس العموم بتاريخ ٢٥ تموز - يوليو - ١٩٢٥ .

( قلت : كان المؤلف قد وضع النص في لغة انجليزية باعتماده على النص الفرنسي الرسمي حسبما نشر في إحدى الكراسات التي وزعت بشكل رسمي في ذلك الحين ) .

التصريح الانجليزي - الفرنسي .

٧ تشرين ثاني ( نوفمبر ) ١٩١٨

« إن السبب الذي من أجله حاربت فرنسا وإنكلترا في الشرق تلك الحروب التي أهاجتها مطامع الألمان إنما هو لتحرير الشعوب التي رزحت أجيالا طويلا تحت مظالم الترك تحريرا تاما نهائيا وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الأهالي الوطنيين لها اختيارا حرا . ولقد أجمعت فرنسا وإنكلترا على أن تؤيدا ذلك بأن تشجعا وتعيينا على إقامة هذه الحكومات والإدارات الوطنية في سورية والعراق - المنطقتين اللتين أتم الحلفاء تحريرهما ، وتعترفا بها عندما تؤسس فعلا - وليس من غرض لفرنسا وإنكلترا أن تنزلا أهالي هذه المناطق على الحكم الذي تريدانه ولكن مهمما الوحيد أن يتحقق بمعيتهما ومساعدتهما المفيدة عمل هذه الحكومات والإدارات التي يختارها الأهالي من ذات أنفسهم وأن تضمنا لهم عدلا مزها يساوي بين الجميع ويسهل عليهم ترقية الأمور الاقتصادية في البلاد ، باحياء مواهب الأهالي الوطنيين وتشجيعهم على نشر العلم ووضع حد للخلاف القديم الذي قضت به السياسة التركية - تلك هي الأغراض التي ترمي إليها الحكومتان المتعاقدتان في هذه الاقطار المحررة » .

(١٥) اتفاقية فيصل - وايزمن

المؤرخة في ٣ كانون الثاني - يناير - (؟) ، ١٩١٩ .

« ان المصدر الذي اعتمدت عليه هو صورة فوتوغرافية للأصل . لقد ظهرت بضع روايات للاتفاقية في الصحف ، إلا أن أيا مما وقعت عليه منها لا يمكن وصفه بالدقة والشمول .

والنص الذي ظهر في مجموعة الوثائق التي نشرها (د. ه. ميلر) D.H.Miller يطابق في مجموعته الاصل باستثناء خلوه من التحفظ الذي سطره فيصل على الاتفاقية نفسها .

لقد كتبت هذه الاتفاقية باللغة الانجليزية ، أما تحفظ فيصل فتد أدرج بالعربية في الفراغ الذي يلي المادة الأخيرة مباشرة . وقد نالت الترجمة التقريرية التي قام بعملها ، لورنس في ذلك الحين رواجاً وبخاصة في صحيفة التايمز الصادرة في العاشر من حزيران ( يونيو ) ١٩٣٦ ، وفي تقرير لجنة التحقيق الملكية لفلسطين - بوصفها ترجمة موثوقة للأصل ، ولكن الحقيقة أن « ترجمة » لورنس هذه ما هي إلا شرح يفتقر إلى الضبط وما هو مضمحل إلى حد ما .

والتاريخ المدرج على الاتفاقية هو الثالث من كانون الثاني ( يناير ) ١٩١٩ ، ولكنني تشككت في التاريخ . إذ يبدو محتملاً من الشواهد التي تضمنتها تحفظ فيصل أن الاتفاقية قد وقعت في تاريخ لاحق ، لا يقل قبل ٤ كانون الثاني ( يناير ) على أي حال .

### نص اتفاقية فيصل - وايزمن

إن صاحب السمو الملكي الأمير فيصل ممثل المملكة العربية الحجازية والقائم بالعمل نيابة عنها ، والدكتور حاييم وايزمن ممثل المنظمة الصهيونية والقائم بالعمل نيابة عنها ، يدركان القرابة الجنسية والصلات القديمة القائمة بين العرب والشعب اليهودي ، ويتحققان أن أضمن الوسائل لبلوغ غاية أهدافهما الوطنية هو في اتخاذ أقصى ما يمكن من التعاون في سبيل تقدم الدولة العربية وفلسطين ، ولكونهما يرغبان في زيادة توطيد حسن التفاهم الذي يقوم بينهما فقد اتفقا على المواد التالية :

١ - يجب أن يسود جميع علاقات والتزامات الدول العربية وفلسطين أقصى النوايا الحسنة والتفاهم الخالص ، وللوصول إلى هذه الغاية تؤسس ويحتفظ بوكالات عربية ويهودية معتمدة حسب الأصول في بلد كل منهما .  
٢ - تحدد بعد اتمام مشاورات مؤتمر السلام مباشرة الحدود النهائية بين الدولة العربية وفلسطين من قبل لجنة يتفق على تعيينها من قبل الطرفين المتعاقدين .

٣ - عند إنشاء دستور إدارة فلسطين تتخذ جميع الاجراءات التي من شأنها تقديم أوفى الضمانات لتنفيذ وعد الحكومة البريطانية المؤرخ في اليوم الثاني من شهر نوفمبر سنة ١٩١٧ .

٤ - يجب أن تتخذ جميع الاجراءات لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين على مدى واسع والحث عليها وبأقصى ما يمكن من السرعة لاستقرار المهاجرين في الارض عن طريق الاسكان الواسع والزراعة الكثيفة . ولدى اتخاذ مثل هذه الاجراءات يجب أن تحفظ حقوق الفلاحين والمزارعين المستأجرين العرب ويجب أن يساعدوا في سيرهم نحو التقدم الاقتصادي .



٥ - يجب أن لا يسن نظام أو قانون يمنع أو يتدخل بأى طريقة ما فى ممارسة الحرية الدينية ويجب أن يسمح على الدوام أيضا بحرية ممارسة العقيدة الدينية والقيام بالعبادات دون تمييز أو تفضيل ويجب أن لا يطالب قط بشروط دينية لممارسة الحقوق المدنية أو السياسية.

٦ - أن الاماكن الاسلامية المقدسة يجب أن توضع تحت رقابة المسلمين.  
٧ - تقترح المنظمة الصهيونية أن ترسل إلى فلسطين لجنة من الخبراء لتقوم بدراسة الامكانيات الاقتصادية فى البلاد وأن تقدم تقريراً عن احسن الوسائل للنهوض بها ، وستضع المنظمة الصهيونية اللجنة المذكورة تحت تصرف الدولة العربية بمقصد دراسة الامكانيات الاقتصادية فى الدولة العربية وأن تقدم تقريراً عن احسن الوسائل للنهوض بها ، وستستخدم المنظمة الصهيونية أقصى جهودها لمساعدة الدولة العربية بتزويدها بالوسائل لاستثمار الموارد الطبيعية والامكانيات الاقتصادية فى البلاد .

٨ - يوافق الفريقان المتعاقدان أن يعملوا بالاتفاق والتفاهم التامين فى جميع الأمور التى شملتها هذه الاتفاقية لدى مؤتمر الصلح .  
٩ - كل نزاع قد يثار بين الفريقين المتنازعين يجب أن يحال إلى الحكومة البريطانية للتحكيم.

وقع فى لندن ، انجلترا ، فى اليوم الثالث من شهر يناير سنة ١٩١٩

( ترجمة تحفظات فيصل عن الانكليزية )

يجب أن أوافق على المواد المذكورة أعلاه :

بشرط أن يحصل العرب على استقلالهم كما طلبت بمذكرتى المؤرخة فى الرابع من شهر يناير سنة ١٩١٩ المرسلة إلى وزارة خارجية بريطانيا العظمى لكن إذا وقع أقل تعديل أو تحويل ( يقصد بما يتعلق بالمطالب الواردة

بالمذكورة) فيجب أن لا اكون عندها مقيداً بأى كلمة وردت في هذه الانفاقية  
التي يجب اعتبارها ملغاة لاشأن ولا قيمة قانونية لها ويجب أن لا اكون  
مستولاً بأية طريقة مهما كانت .

فيصل بن حسين

حاييم وايزمن

(١٦) مقررات المؤتمر السورى العام

دمشق ٢ تموز - يولييه - ١٩١٩

إننا نحن الموقعين ادناه بامضاءاتنا أعضاء المؤتمر السورى العام المنعقد  
في دمشق الشام والمؤلف من مندوبى جميع المناطق الثلاث الجنوبية والشرقية  
والغربية الحائزين على اعتمادات سكان مقاطعاتنا وتدوينهم من مساهمين  
ومسيحيين وموسويين قد قررنا في جلستنا المنعقدة في نهار الاربعاء المصادف  
لتاريخ ٢ يولييه سنة ١٩١٩ وضع هذه اللائحة المبينة لرغبات سكان البلاد  
الذين انتدبونا ورفعها إلى الوفد الاميركى المحترم من اللجنة الدولية .  
( جميع هذه البنود ووفق عليها بالاجماع ، عدا البند الخامس الذى أقرته أغلبية  
عظمى ) .

«أولاً - إننا نطلب الاستقلال السياسى التام الناجز للبلاد السورية التى  
تحدّها شمالاً جبال طوروس وجنوباً ( رفح ) فالخط المسار من جنوب  
( الجوف ) إلى جنوب ( العقبة الشامية ) و ( العقبة الحجازية ) وشرقاً نهر  
الفرات فالخطابور والخط الممتد شرقاً ( أبى كمال ) إلى شرقى ( الجوف )  
وغرباً البحر المتوسط ، بدون حماية ولا وصاية .

«ثانياً - إننا نطلب أن تكون حكومة هذه البلاد السورية ملكية مدنية،  
نيابية تدار مقاطعاتها على طريقة اللامركزية الواسعة وتحفظ فيها

حقوق الأقليات على أن يكون ملك هذه البلاد الأمير فيصل الذي جاهد في سبيل تحرير هذه الأمة جهاداً استعصى به أن نضع تمام الثقة بشخصه وأن نجاهر بالاعتماد التام على سموه .

«ثالثاً - حيث أن الشعب العربي الساكن في البلاد السورية شعب لا يقل رقياً من حيث الفطرة عن سائر الشعوب الراقية وليس هو في حالة أحط من حالات شعوب البلغار والصرب واليونان ورومانيا في مبدأ استقلالها فاننا نحتج على المادة (٢٢) الواردة في عهد جمعية الامم والقاضية بادخال بلادنا في عدد الامم المتوسطة التي تحتاج إلى دولة منتدبة .

«رابعاً - إذا لم يقبل مؤتمر الصلح هذا الاحتجاج العادل لاعتبارات لا نعلم كنهها فاننا بعد ما أعلن الرئيس ويلسن أن النصد من دخوله في الحرب هو القضاء على فكرة الفتح والاستعمار ، نعتبر مسألة الانتداب الواردة في عهد جمعية الامم عبارة عن مساعدة فنية واقتصادية لاتمس باستقلالنا السياسي التام . وحيث أننا لانريد أن تقع بلادنا في أخطار الاستعمار . وحيث أننا نعتقد أن الشعب الاميركي هو أبعد الشعوب عن فكرة الاستعمار وأنه ليس له مطامع سياسية في بلادنا ، فاننا نطلب هذه المساعدة الفنية والاقتصادية من الولايات المتحدة الامريكية على أن لاتمس هذه المساعدة استقلال البلاد السياسي التام ووحدتها وعلى أن لايزيد أمد هذه المساعدة عن عشرين عاماً .

«خامساً - إذا لم تتمكن الولايات المتحدة من قبول طلبنا هذه المساعدة منها نطلب أن تكون هذه المساعدة من دولة بريطانيا العظمى على أن لاتمس استقلال بلادنا السياسي التام ووحدتها وعلى أن لايزيد أمدها عن المدة المذكورة في المادة الرابعة .

«سادساً - أننا لانعترف بأى حق تدعيه الدولة الفرنسية في أى بقعة كانت

من بلادنا السورية ونرفض أن يكون لها مساعدة ويد في بلادنا بأي حال من الأحوال .

« سابعاً - أننا نرفض مطالب الصهيونيين بجعل القسم الجنوبي من البلاد السورية أي فلسطين وطناً قومياً للإسرائيليين ونرفض هجرتهم إلى أي قسم من بلادنا . لأنه ليس لهم فيها أدنى حق ولأنهم خطر شديد جداً على شعبنا من حيث الاقتصاديات والقومية والكيان السياسي . أما سكان البلاد الاصليون من اخواننا الموسويين فلهم مالنا وعليهم ما علينا .

« ثامناً - اننا نطلب عدم فصل القسم الجنوبي من سورية المعروف بفلسطين والمنطقة الغربية الساحلية التي من جملتها لبنان ، عن القطر السوري ونطلب أن تكون وحدة البلاد مهيمنة لا تقبل التجزئة بأي حال كان .

« تاسعاً - أننا نطلب الاستقلال التام للقطر العراقي المحرر ونطلب عدم إيجاد حواجز اقتصادية بين القطرين .

« عاشراً - أن الافادة الاساسية من قواعد الرئيس ويلسن التي نقضى بالغاء المعاهدات السرية تجعلنا نحتاج على كل معاهدة نقضى بتجزئة بلادنا السورية أو كل وعد خصوصي يرمى إلى تمكين الصهيونيين في القسم الجنوبي من بلادنا ونطلب أن تلغى تلك المعاهدات والوعود بأية حال كان .

« هذا وأن المبادئ الشريفة التي صرح الرئيس ويلسن لتجعلنا واثقين كل الثقة في أن رغائبنا هذه الصادرة من اعماق القلوب ستكون هي الحكم القطعي في تقرير مصيرنا . وأن الرئيس ويلسن والشعب الامريكى الحر سيكونون لنا عوناً على تحقيقها فيثبتون للملأ صدق مبادئهم السامية وغايتهم الشريفة نحو البشرية بنوع عام وفحو شعبنا العربى بنوع خاص . وأن لنا الثقة الكبرى في أن مؤتمر السلام بالاحظ أننا لم نر على الدولة التركية . التي كنا

واياها شركاء في جميع الحقوق التمثيلية والمدنية والسياسية الا لأنها تهاجمات على حقوقنا القومية فيحقق لنا رغائبنا بتمامها فلا تكون حقوقنا قبل الحرب أقل منها بعد الحرب بعد أن أرقنا من الدماء ما أرقناه في سبيل الحرية والاستقلال ونطلب السماح لنا بارسال وفد يمثلنا في مؤتمر السلام للدفاع عن حقوقنا الثابتة تحقيقاً لرغباتنا هذه والسلام »

(١٧) توصيات لجنة كنج - كراين

الخاصة بسورية - فلسطين والعراق

٢٨ آب ( أغسطس ) ١٩١٩

١ - سورية - فلسطين

تقدم اللجنة إلى مؤتمر الصلح الآراء الآتية لمعالجة المسألة السورية :

(١) - أن أول وأهم ما تشير به هو أنه مهما كانت الإدارة أجنبية سواء كان ما يؤتى به إلى سورية دولة أو أكثر - أن لا تأتى كدولة مستعمرة بل كدولة وصية من قبل جمعية الأمم غايتها ومهمتها المقدسة ( خدمة الشعب السوري و ترقيته ) .

١ - ويجب أن تكون مدة الوصاية محدودة تعينها الجمعية حسب الحقائق التي تراها في تقارير الدولة الوصية .

٢ - وأن تكون للدولة الوصية سلطة كافية ذات زمن محدد أيضا لتكفل نجاح الحكومة الجديدة وتمكن من القيام بالمشاريع الأدبية والاقتصادية اللازمة لحياة البلاد .

٣ - وأن تصرف الدولة الوصية همها الأكبر إلى التعليم الضروري لأبناء البلاد الديموقراطية وتكوين روح وطنية قوية وهذا لازم بنوع خاص في سورية التي استفاق ضميرها حديثا .

٤ - وعلى الدولة الوصية أن تسعى منذ البداية لتدريب الشعب السوري على الحكم الذاتي المستقل بأسرع ما تسمح الأحوال وذلك بإنشاء جميع ما يقتضى الحكومة ديمقراطية من الدساتير وإشراك السكان فى الإدارة وزيادة نصيبهم من الحكم شيئاً فشيئاً حتى تنشأ بالتدريج روح وطنية متطورة فى الوطنيين لا تنظر إلى مصلحتها الشخصية عند النظر فى مصلحة البلاد. وتتألف فى الوقت نفسه قوة كبيرة منظمة لخدمة البلاد.

٥ - ولما كان من الواجب ألا يطول زمن المراقبة بلا سبب مشروع فمن الضرورى إنشاء حكومة ذاتية مستقلة حالما يمكن الإقدام على هذا الأمر مع العلم بأن الغرض الأول من الحكومات ليس الحصول على أشياء معينة بل ترقية الوطنيين .

٦ - ومن واجب الدولة الوصية فى سورية وفى هذا العصر المتمدن أن تجعل الحرية الدينية التامة فى مأمن قولاً من الدساتير ، وعملاً فى الإدارة . وأن تكون عنايتها شديدة بالمحافظة على حقوق الأقليات إذ لا شئ أكثر أهمية من هذا فى نجاح الحكومة العربية الجديدة .

٧ - ويجب التوقى من تراكم الديون الكبيرة على الحكومة الجديدة فى ترقيتها الاقتصادية كما يجب التوقى من غمستها فى شؤون الدولة الوصية الاقتصادية والمحافظة من جهة أخرى على امتيازات الأجانب كحقوقهم فى إنشاء المدارس والمشاريع الاقتصادية .. الخ ومن الواجب عرضها على جمعية الأمم لتعديلها كما تقتضى مصلحته سورية . ولا ينبغي للدولة الوصية أن تستخدم سلطتها لتأيد مشاريع إحتكارية إلى حد يضر بسورية أو الأمم الأخرى بل يجب أن تعمل للسير بالحكومة الجديدة إلى الاستغلال الاقتصادى سريعاً كالسير بها إلى الاستقلال السياسى .

ومهما كان نصيب الآراء الأخرى فإنه يجب العمل بهذه الآراء إذا كان مؤتمر الصلح وجمعية الأمم مخلصين لمبدأ الوصايات ( المرسوم في دستور الجمعية ) ويجب المحافظة على مصالح سورية الجوهرية كيفما كان شكل الإدارة فيها فإن المؤتمر السوري في دمشق تساوره المخاوف من جعل سورية مستعمرة لأحدى الدول تحت اسم آخر غير الاستعمار ، فلذلك يجب نزع هذا الخوف بنزع أسبابه .

(ب) - وتشير اللجنة في الدرجة الثانية بالمحافظة على وحدة سورية حسب رغائب السواد الأعظم من سكانها كما تدل على ذلك عرائضهم .

١ - لأن البلاد المشار إليها محدودة وعدد سكانها قليل جداً ووحدتها الجغرافية والاقتصادية والجنسية واللغوية واضحة بيئة لا تحمل إنشاء حكومات مستقلة ضمن حدودها المطلوبة . وإذا كان في الوسع تجنب هذا التقسيم فإن البلاد عربية بلغتها ومدنيتها وتقاليدها وعاداتها .

٢ - أن هذا الرأي مطابق للنظريات العامة التي سبق ورودها كما أنه ينطبق على مبادئ جمعية الأمم ويتفق مع رغائب الاكثرية في البلاد .

٣ - يجب أن ترسم حدود سورية الجغرافية لجنة خاصة وتعتقد اللجنة أن طلب المؤتمر السوري إدماج كيليكية في سورية لاسموخ له تاريخيا ولا تجاريا ولا من حيث العلاقات اللغوية لأن الحد الفاصل بين أبناء اللسان العربي وأبناء اللسان التركي يضع كيليكية مع آسيا الصغرى أكثر مما يضعها مع سورية . وعلاوة على ما تقدم فليست سورية محتاجة إلى شاطئ بحري آخر مثل أقسام آسيا الصغرى .

٤ - ولا ينبغي حين الاعتراف بوحدة سورية نسيان الأمان الطبيعية في المناطق التي تشبه لبنان الذي له نوع من الاستقلال . وتكون الوحدة أصبح وأمتن إذا أعطى لبنان وماشاكله نوعا واسعا من الاستقلال الإداري فإن برنامج دمشق نفسه يطالب حكومة على قاعدة اللامركزية الواسعة . تتمتع

لبنان بكثير من الرخاء والحكم الادارى فى المملكة التركية فمن الضرورى أن لا يكون حظه فى المملكة السورية أقل من حظه فى المملكة التركية ، بل يجب أن يعتقد بأن علاقة الاقتصادية والسياسية مع باقى سورية تكون وهو عضو فى سورية أفضل منها إذا انفصل عنها إنفصال تاماً . وبالطبع أن لبنان كبلاد أكثر سكانها مسيحيون يخشى تسلط المسلمين فى سورية المتحدة وهناك موانع أربع تقيه هذا الخوف .

أولاً - إستقلاله الادارى الواسع .

ثانياً - وجود دولة وصية قوية مدة طويلة يتألف فيها الدستور الذى تسير عليه الحكومة الجديدة .

ثالثاً - مشاركة جمعية الأمم التى تحافظ على الحرية الدينية وحقوق الأقليات .

رابعاً - شعور الحكومة العربية بضرورة المحافظة على لبنان لىكى تستطيع الدخول فى جمعية الامم .

وعلاوة على ذلك فاذا كان عدد المسيحيين كبيراً فى داخل المملكة يزول الخطر من جنوح المسلمين إلى الاستياء الذى لابد منه إذا كان عدد المسيحيين كبيراً خارج المملكة وهذا الأمر تؤيده الحوادث فى الهند فى علاقات الأديان المختلفة .

ثم أن لبنان كبلاد أكثر سكانها مسيحيون يكون أقوى وأفيد إذا كان ضمن سورية المتحدة مما لو كان خارجها منفرداً لوحده إذ يكون شريكاً لها فى منافعها ومصالحها الحيوية ولذلك نرى ان تكون سورية ولبنان متحدتين معا لفائدتهما وهذا رأى اللبنانيين المتنورين أنفسهم .

ومثل هذا الكلام يقال عن فلسطين وهي وإن كانت ( الأرض



المقدسة ) عند المسلمين والمسيحيين واليهود على السواء فانها ذات موقف دقيق يحتاج إلى معالجة دقيقة وسيأتى الكلام عنها فى سياق الحديث عن الصهيونية.

### الوحدة السورية والوصايات

(ج) - تشير اللجنة فى الدرجة الثالثة بوضع سورية تحت وصاية دولية واحدة كواسطة طبيعية لتأمين الوحدة وفائدتها .

١ - ولا ترى تقسيم إدارة المقاطعات السورية بين عدة وصايات ولو كانت الوحدة الوطنية معترفا بها فليست هذه ولانلك بالطريقة الطبيعية التى تعتقد اللجنة أنها الفضلى لتوحيد الحكومة الجديدة أو الشعب كله وليس من المستبعد أن ترغم الظروف مؤتمر الصلح على الأخذ بوصاية مقسمة وهذا ليس بالحل الذى يجب إختياره عن طوعية لعدم إتفاقه مع مصلحة السكان الكبرى .

٢ - ويجب أن لا ننسى أن السوريين هناك وأنهم مضطرون إلى الاتفاق معا على صورة ما ولا بد لهم من العيش بعضهم مع بعض سواء العرب فى الجهة الشرقية أو الذين على الساحل من المسلمين والمسيحيين . فهل يعاونون على ذلك أم يعرقلون بانشاء علاقات ودية ولائيه بواسطة دولة وصية واحدة ؟ لا ريب فى أن الحل الادارى السريع لمسألة العلاقات الصعبة هو تقسيم القوم إلى أجزاء صغيرة مستقلة وبعض الأحيان لا بد أن يكون الفصل جليا واضحا كما فى قضية العلائق بين الترك والأرمن ولكن الفصل التام بين تلك الأجزاء لا ينتج عنه غير إشتداد الخلاف وزيادة العداوات بين العناصر .

ان العبرة التى بلقيها علينا درس الشعور الاجتماعى الحديث توجب ادراك (النصف الآخر) على قدر ما يستطيع ادراكه بالعلاقات المكيته الحية فعلى

الدولة الوصية التي تمنح بعض الجماعات استقلالا إداريا يحايل مهمة ولا أن تعمل في الوقت نفسه على تقوية وحدة الشعور الوطني في سائر البلاد وعلى تحسين العلاقات الودية بين تلك الجماعات المختلفة لأن سكان سورية كما سمعناهم أكدوا لنا مراراً أن العلاقات القديمة بين الجماعات المختلفة ناشئة عن سياسة الحكومة التركية السيئة فاذا شمل العدل الجميع على السواء ووضح أن غرض الحكومة هو خدمة جميع الطبقات بلا تفضيل ولا تمييز - تحسنت العلاقات وزال سوء التفاهم ولا يتم الوصول إلى هذا الأمر بتفريق الناس بعضهم عن بعض وجعلهم أعداء .

بناء على ما تقدم يلح رجال اللجنة في وضع سورية تحت وصاية واحدة وذلك لفائدة المذاهب والجماعات كلها .

#### الأمير فيصل

(د) وتشير رابعا بأن يكون الأمير فيصل رئيس حكومة سورية المتحدة للأُمور الآتية :

١ - طلب المؤتمر السوري التمثيلي هذا الطلب بالإجماع باسم الشعب السوري وليس هناك ما يحمل على الشك بأن السواد الاعظم من سكان سورية يرغبون رغبة صادقة في أن يكون الأمير فيصل حاكما .

٢ - أن المملكة الدستورية القائمة على مبادئ الديمقراطية ملائمة للعرب بطبيعة الحال ولما انهم من أحوال القبيلة ولا احترامهم لزعمائهم فانهم يحتاجون أكثر من كل شعب إلى ملك كبر كز شخصى لسلطة الحكومة .

٣ - أن الأمير فيصل وصل إلى سلطته الحاضرة وصولا طبيعيا ، ولا يوجد شخص آخر يقوم مقامه .

ومن مميزاته أنه ابن شريف مكة وله مقام كبير في العالم الاسلامي وكان أحد زعماء العرب الكبار الذين حملوا التبعة في ثورة العرب ضد الترك واشتركوا في تحرير الشعوب الناطقة بالعربية في المملكة التركية ولذلك وضع فيه المؤتمر السوري ثقته التامة ولقد أخذ الانكليز بناصره وتوسموا خيرا من تقلده رأسمه الحكومة العربية الجديدة فهو عربي عصري يميل إلى الأخذ بفضائل المدنية الغربية . وصلاته مع العرب في شرق سورية ودية فلا خوف على مملكته من هذا الجانب ولكنه بالطبع غير محبوب من المسيحيين في الشواطىء كما هو محبوب من العرب في المنطقة الشرقية ولكن هيهات أن يوجد رجل يتفق الناس على محبته أكثر منه فهو متساهل حكيم حاذق في سلوكه مع الناس واكتساب مودتهم وثقتهم وهو رجل مخلص بعيد النظر . ولا يمكن الجزم الآن فيما إذا كانت له القوة الكافية التي يحتاج اليها في معالجة الصعوبات ولكن مما لا شك فيه أنه لا يوجد زعيم عربي آخر فيه من عناصر القوة ما فيه وسيكون أكبر معين في زمن الوصاية .

يستطيع مؤتمر الصلح أن يثق كل الوثوق بأن وجود عربي له هذه الصفات على رأس هذه الحكومة الجديدة في الشرق الأدنى مفيد .

### الصهيونية

( هـ ) تشير اللجنة بوجوب تنقيح البرنامج الصهيوني لفلسطين تنقيحا كبيرا لاسيما مهاجرة اليهود غير المحدودة التي ترمى إلى جعل فلسطين بلادا يهودية .

١ - باشرت اللجنة درس الصهيونية وهي ميالة إلى استحسانها ولكن الحقائق الحسية التي وجدت في فلسطين مع قوة المبادئ العامة التي أعلنها الحلفاء وقبلها السوريون حملتها على وضع المشورة الآتية :

٢ - تلقت اللجنة من اللجنة الصهيونية فصولاً إنشائية كثيرة عن البرنامج الصهيوني وسمعت كثيراً عن المستعمرات الصهيونية ومطالبها في المؤتمرات شيئاً مما فعلته ووجدت عدداً كبيراً يؤيد أهالي الصيونيين وخططهم وهي تعجب من انصراف تلك الجوالي إلى العمل وتغلبها بالوسائط الحديثة على العقبات الطبيعية .

٣ - تعتقد اللجنة أن الصيونييين حصلوا على تشجيع معلوم من الحلفاء في تصريح اللورد بلفور الذي كثر اقتباسه والاستشهاد به وتهدى ممثل الحلفاء الآخرين عليه . إنما إذا عمل بهذا التصريح الذي يقضى بإنشاء « وطن قومي لليهود في فلسطين مع الفهم الصريح بأنه لا يجب أن يعمل شيء يمس بالحقوق المدنية والدينية التي للجماعات غير اليهودية في فلسطين » .

إذا عمل بهذا النص لا يبقى شك في أنه يجب ادخال تعديل كبير على البرنامج الصهيوني .

إن إنشاء وطن قومي « للشعب اليهودي » لا يعني جعل فلسطين بلداً يهودية كما أنه لا يمكن إقامة حكومة يهودية بدون احتضام الحقوق المدنية والدينية التي للجماعات غير اليهودية في فلسطين . والحقيقة التي وقفت اللجنة عليها في أحاديثها مع ممثلي اليهود هي أن الصيونييين يتوقعون أن يجلبوا السكان غير اليهود من فلسطين لشراء الأراضي منهم .

إن الرئيس ويلسن في خطبته التي القاها في ٤ يوليو سنة ١٩١٨ وضع المبدأ التالي كواحد من المقاصد الأربعة الكبرى التي يحارب الحلفاء من أجلها وهو :

« حل كل مسألة سواء كانت تتعلق بالأرض أو السيادة أو المسائل الاقتصادية والسياسية يجب أن يبنى على قبول الناس الذين يتعلق بهم قبولاً

حرراً لا على المصالح المادية أو لفائدة أى دولة من أمة أو أخرى ترغب في حل آخر خدمة لنفوذها الخارجى أو لسيادتها « فإذا كان هذا المبدأ سيسود وإذا كانت رغائب السكان في فلسطين سيعمل بها فيما يتعلق بفلسطين فيجب الاعتراف بأن السكان غير اليهود في فلسطين - وهم تسعة أعشار السكان كلهم تقريباً - يرفضون البرنامج الصهيونى رفضاً باتاً والجداول تثبت أن سكان فلسطين لم يجمعوا على شيء مثل إجماعهم على هذا الرفض فتعريض شعب هذه حالته النفسية لمهاجرة يهودية لاحد لها واضطراب اقتصادى اجتماعى متواصل ليسلم بلاده - نقض شائن للمبدأ العادل الذى تقدم شرحه ، واعتداء على حقوق الشعب وأن كان ضمن صبور قانونية .

وقد اتضح أيضاً أن الشعور العدائى ضد الصهيونية غير قاصر على فلسطين بل يشمل سكان سورية بوجه عام فان ٧٢ بالمئة من مجموع العرائض - البالغ عددها ١٣٥٠ - في سورية ضد الصهيونية ولم ينل مطلب نسبة أكبر من هذه النسبة غير الوحدة السورية والاستقلال . وقد أعرب المؤتمر السورى الدمشقى عن هذا الشعور العام في المواد ٧ ، ٨ ، ١٠ ، من بيانه .

ولا ينبغي لمؤتمر الصالح أن يتجاهل أن الشعور ضد الصهيونية في فلسطين وسورية بالغ أشده وليس من السهل الاستخفاف به فان جميع الموظفين الانكليز الذين حادتهم اللجنة يعتقدون أن البرنامج الصهيونى لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة المسلحة ويجب أن لا تقل هذه القوة عن خمسين ألف جندى ، وهذا في نفسه برهان واضح على ما فى البرنامج الصهيونى من الاجحاف بحقوق غير اليهود . لا بد من الجيوش في بعض الاحيان لتنفيذ القرارات ولكن ليس من المعقول أن تستخدم الجيوش لتنفيذ قرارات جائرة . هذا فضلاً عن أن مطالب الصهيونيين

الاساسية في حقهم على فلسطين مبنية على كونهم احتلوا منذ ألف سنة وهذه دعوى لا تستوجب الاكتراث والاهتمام .

وهناك أمر لا يجوز اغفاله إذا كان العالم يريد أن تعبر فلسطين مع الوقت بلاداً يهودية وهو أن فلسطين هي الأرض المقدسة عند اليهود والمسيحيين والمسلمين على السواء بهم أمرها ملاين من المسيحيين والمسلمين في العالم ولا سيما ما يتعلق من تلك الأحوال بالعقائد الدينية والحقوق ، فمسألة فلسطين وما يتفرع منها مسألة دقيقة هرجة ومن المستحيل أن يرضى المسلمون والمسيحيون بوضع الأماكن المقدسة تحت رعاية اليهود مهما حسنت مقاصد هؤلاء . والسبب في ذلك هو أن الأماكن الأكثر تقدساً عند المسيحيين هي ماله علاقة بالمسيح والأماكن التي يقدسها المسلمون غير مقدسة عند اليهود بل مكروهة . ولا يستطيع المسيحيون والمسلمون في هذه الأحوال أن يرضوا عن وضع تلك الأماكن تحت إشراف اليهود . ثم هناك أماكن أخرى لها في نفوس المسلمين مثل هذا الشعور ، ولما كانت هذه الأماكن كلها مقدسة ومحترمة من المسلمين كانت وصاياهم عليها فيما مضى أمراً طبيعياً فالذين يطلبون صيرورة فلسطين يهودية لم يحسبوا للتأثير حساباً ولا الشعور العدائي ضد الصهيونية في جميع أنحاء العالم التي تهتبر فلسطين أرضاً مقدسة .

وبناء على ما تقدم تشعر اللجنة مع عطفها على مسألة اليهود أن الواجب يقضى عليها بأن تشير على المؤتمر أن لا يؤيد غير برنامج صهيوني معتدل يجب العمل منه بالتدرج وبعبارة أخرى يجب تحديد المهاجرة اليهودية إلى فلسطين والعدول بتاتا عن الخطة التي ترمى إلى جعل فلسطين حكومة يهودية .

ولا يوجد هناك سبب يمنع ضم فلسطين إلى سورية المتحدة كإقسام البلاد الأخرى ووضع الاماكن المقدسة تحت إدارة لجنة دولية دينية تكون كما هي الحال في الوقت الحاضر تحت اشراف الدولة الوصية وجمعية الأمم ويكون لليهود بالطبع عضو في هذه اللجنة .

#### من تكون الوصاية على سورية . ؟

أن هذه الآراء التي تؤدي بالطبع إلى ضرورة الاشارة إلى الدولة التي يجب أن تكون وصية على سورية كلها .

١ - إن الاعتبارات التي سبق الكلام عنها تبين الصفات المطلوبة في الدولة الوصية وأول هذه الصفات أن يكون مرغوبا فيها من السكان وأن تتقدم بروح نظام الوصاية قلبا وقنانا وتعمل للفرض الذي وضع النظام لاجله وترضى بالجلاء بعد زمن معلوم ولا تحاول استغلال البلاد لمصالحها الشخصية ويجب أن يكون لها شغف بالديمقراطية وترقية الجمهور العام واحياء الروح الوطنية وتحتاج في هذه المهمة التي لا شكر عليها إلى رغبة غير محدودة وصبر طويل إذ لا يستطيع دولة أن تنظر نظرات صادقة في الأحوال المحسوسة - كملكية الأراضي مثلا - وتحاول أن تصلح تلك الأحوال بدون أن يكون لها كثير من الاعداء ويجب أن تكون قد سبقت لها خبرة في سياسة قوم أقل ارتقاء وأن تكون ذات موارد كبيرة في الرجال والمال .

٢ - من المرجح أن هذه الصفات لم تجتمع في دولة ، ومن المؤكد أنها لم تجتمع فيها متناسبة متوازنة . وهذه الصفات مطلوبة كثيرا أو قليلا كما ظهر لنا من احادنا مع الأمة السورية ووجود هذه الصفات يؤدي إلى طور جديد في العلاقات بين الأمم بحيث تدخل فيها روح التفضحية والدولة التي

تأخذ الوصاية على سورية كلها على هذه الشروط لانخدم سورية وحد هابل العالم كله وفي الوقت ذاته تخدم نفسها لانها تعمل على تحقيق مقاصد الحلفاء السامية في الحرب وتعطى برهاناً دامغاً على أن هذه المقاصد لم تهمل، الأمر يساعد كثيراً على استبقاء الأمم المتحدة متمسكة بمبادئها العالية .

٣ - إن قرارات مؤتمر الصلح في ٣٠ يناير سنة ١٩١٩ مندوحة في الأوامر المعطاة لنا وهي توضيح حالة المناطق التي منفصل فصلاً تاماً عن المملكة التركية وقد جاء فيها « أنه يجب أن تراعى رغائب هذه الجماعات في اختيار الدولة الوصية أولاً » .

أن ما وصلنا اليه في درسنا لا يدع مجالاً للشك في رغبة أكرية الشعب السوري فانه بالرغم من كون قبول أميركا الوصاية أمراً مجهولاً كل الجهل وبالرغم من كون اللجنة لم تشجع الأفكار على الاتجاه نحو هذه الجهة أو الأخذ بها بل ثبطتها - أنه مع ذلك فقد كانت أميركا الدولة التي اختارها السوريون في الدرجة الأولى وكانت نسبة العرائض التي تطلبها ٦٠ بالمئة في المجموع كله - عددها ١١٥٢ - بينما لم تزل دولة أخرى أكثر من ١٥ بالمئة من المجموع .

وقد ثبت أن القوم يعرفون الأسباب التي بنوا عليها اختيارهم أميركا فهم يقولون إنما اختاروها لأنهم يعرفون سيرتها ومقاصدها السامية التي لا شوبها شائبة والثقة التي لها عند الجماهير السورية التي كانت في أميركا والروح الطيبة التي ظهرت من المعاهد الاميركية التهديبية في سورية ولا سيما كلية بيروت التي تواصل تشجيع الروح الوطنية السورية مما اثبت لهم أن أميركا ليس لها مطامح جغرافية ولا استعمارية وأنها لا تلبث أن تنجلي من تلقاء نفسها حالما يثبت بناء الحكومة السورية . ويتخذون كوبا والفلبين



مثالين على روحها الديمقراطية النبيلة وما لها من الموارد الغزيرة وهكذا يتضح من النظر في رغائب الشعب السوري أن الوصاية يجب أن يعهد بها إلى أميركا .  
 ٤ - أما من حيث الصفات المطلوبة في الدولة الوصية على سورية فأمركا التي أختارها الشعب بالدرجة الأولى لا خوف عليها من تقديم كل إمتحان دقيق على المقياس الذي أشرنا إليه في كلامنا السابق وإن كانت أقل خبرة من انكلترا في هذا العمل وربما كانت علاقاتها مع سورية غير كثيرة ولا متينة مثل علاقات فرنسا فهي على الأقل حاصلة على الصفة التي يتطلبها نظام الوصاية الجديد الذي يحدد العلاقات التي يجب أن تكون للدولة كبيرة مع شعب ضعيف .

وهي أن قبلت الوصاية مع التردد فانها سترى كيف أن المنطق يقضى بحمل هذه التبعة التي نجمت عن المقاصد التي خاضت الحرب من أجلها وعن دعوتها إلى تأليف جمعية الأمم .

• - وهناك مسألة أخرى وهي أن أميركا هي الدولة التي تقدر أن تعالج المسألة السورية - في البدء على الأقل - بدون اعتراض عليها من الشعب السوري فقد ظهر أن الأكثرية ترغب في مجيئها أكثر من رغبتها في مجيء أية دولة أخرى .

وأنه لا سهل على انكلترا وفرنسا معا أن تتنازلا عن مطالبها لا أميركا من أن تتنازل أحدهما للأخرى وهي الدولة التي ليس لها منافس ولها موارد غزيرة تساعد على نشر العمران في سورية ، الأمر الذي يفيد الأمم التي لها صلات مكنية مع سورية ويساعد على حفظ العلاقات الودية بين الحلفاء ، يضاف إلى ذلك أن الانكليز الذين لهم مصالح كبيرة في مصر وبلاد العرب

والعراق لا يرحبون بدولة أخرى مثلما يرحبون بصيرورة أميركا جارة لهم، وكذلك العرب والسوريون في تلك المناطق والفرنسيون الذين لهم مصالح كثيرة خصوصية في بيروت ولبنان .

### المصاعب التي أمام أميركا

٦- ترد على الإشارة بوصاية أميركية واحدة على سورية كلها جملة اعتراضات أولها : أن ارضاء الشعب الأميركي بقبول الوصاية غير مؤكد ، وثانيها : أن رضا الانكليز أو الفرنسيين بالجللاء وترحيبهم بمجيء أميركا غير مؤكد أيضا وهذه حالة قد تسبب تعباً دائماً لإدارة أميركية - علاوة على أن التشجيعات الكثيرة التي أعطيت للصهيونيين وإن كانت مبهمه قد تؤدي إلى عرقلة أميركا بالنظر إلى سكانها اليهود ذوي النفوذ . ثم إذا كانت أميركا مستقبل وصاية ما فعلى الغالب أن الوصاية على آسيا الصغرى أكثر ملائمة وأكبر أهمية لأن هناك مهمة عظيمة تحتاج إلى ماعدد أميركا من المقدرة فتخرج عن سياستها التقليدية فيما يتعلق بشؤون القارة الشرقية . وتعتقد اللجنة أنه لا دولة غير أميركا تقدر أن تذهب إلى آسيا الصغرى ولها حرية تامة لمعامل سائر العناصر بالعدل على السواء .

ويمكن القول عن هذه الاعتراضات بوجه عام أنها قد تكون من النوع الذي يحل نفسه أو من العراقيل التي يجب توقعها في مهمة عظيمة كهذه ، ولكن هذا لا يمنع اللجنة من القيام بواجبها وهو الإشارة إلى ما تعتقد أنه الطريقة الفضلى التي ينبغي السير فيها . لذلك تشير بأن تسأل الولايات المتحدة الأميركية أن تأخذ الوصاية على سورية كلها .

### نبوة تمت

إذا لم تعط أميركا الوصاية على سورية لسبب ماتشير اللجنة في هذه الحالة عملا برغائب أكثرية الشعب السوري أن تعطى الوصاية لبريطانيا العظمى فان الجداول تبين أن هناك ١٠٧م عريضة في سوريا تطلب وصاية بريطانيا العظمى إذا لم تأخذ أميركا الوصاية وهذا يزيد كثيرا على العرائض التي تطلب فرنسا ، بل أن ستين في المئة من العرائض تحتاج بشدة على وصاية فرنسوية مباشرة وتحتاج إلى اللجنة البحث في أسباب هذه الحالة مضطرة إلى الاعتقاد بأن الموقف نفسه يستحيل معه الإشارة بأن تكون سورية كلها تحت وصاية فرنسوية. ان شعور العرب في الجهة الشرقية شديد ضد فرنسا . وهناك سبب خطير يدعو إلى الاعتقاد بأن السعي لا كراه القوم على قبول الوصاية الفرنسيّة يؤدي إلى حرب بين العرب والفرنسيين ويوجد بريطانيا في مأزق حرج .

ولعل اللجنة يسمح لها أن تقول أن هذا الاستنتاج يخالف ما كانت ترجوه في البدء فقد كانت تأمل - بالنظر إلى علاقات فرنسا القديمة والودية مع سورية ، وإلى تضحياتها الفسائقة في الحرب ، وإلى ما ينتظر أن تناله المملكة الانكليزية من الأراضى بعد الحرب - أن تتمكن من الإشارة على المؤتمر بوضع سورية كلها تحت وصاية فرنسا ولكن كلما طال مقام اللجنة ، في سورية تأكدت أن هذا الأمر لا يمكن الإشارة إليه ولا العمل به .

بناء على ما تقدم ترى اللجنة أنه إذا كانت أميركا لا تستطيع قبول الوصاية ان تعطى لبريطانيا العظمى لأن الأكثرية تطلبها ثم لأنها هناك ولديها رجال إداريون متمنون وهي ذات خبرة كافية في معاملة الشعوب الأقل

منها ارتقاء ومتوفرة فيها صفات كثيرة مما يجب أن تكون في الدولة الوصية كما تقدم البيان .

### الاعتراضات على بريطانيا العظمى

غير أننا لانصف الشعب السوري إذا نحن لم نصف بعبارة صريحة بعض الأسباب التي حملت القوم في سورية على تفضيل أمريكا على انكلترا فان القوم أظهروا في أحاديثهم معنا خوفهم من أن وضع الوصاية في أيدي الانكليز يحول الدولة الوصية إلى دولة استعمارية من الطراز القديم ويصعب على بريطانيا العظمى أن تتخلى عن مبدأ الاستعمار لاسيما في بلاد تحسب أهلها غير راقين وترهق الشعب الفقير لكي تزيد عدد الموظفين الاداريين وتصبح مصالح سورية تبعا لمصالح الامبراطورية وتستثمر البلاد أخيرا لما فعلها ولا تنجلي عنها أبدا لتعطى أهلها الاستقلال الحقيقي ، كما أنها لاتعنى بالتعليم العمومي فلا تهنيء له أسبابه الكافية فضلا عن أن تحت سيطرتها من الأراضي أكثر مما يجب أن يكون لعائدتها وفائدة العالم بالرغم من تاريخها الاستعماري المجيد . وهذه المخاوف التي تساور نفوس السوريين توضح لماذا يطلبون الاستقلال الناجز « ومساعدة محدودة الأمد ، عشرون سنة فقط ، كما توضح احتجاجاتهم على المادة ٢٢ من دستور جمعية الأمم وكلهم يعتقد أن الدولة التي يرسلها مؤتمر الصلح إلى سورية يجب أن تأتي كوصية حقيقية تحت إشراف الجمعية ولأجل محدود . وكل ما خالف هذين فهو خيانة للشعب السوري .

ويجب الايضاح أيضا بأن المصالح المشروعة لفرنسا في سورية تكون مضمونة تحت الوصاية الحقة إذ لا يوجد سبب يدعو إلى قطع رابطة من

الروابط التي لفرنسا مع سورية أو أخضعها فيها سيواء كانت سورية تحت وصاية دولة أخرى أو مستقلة .

بقي أمر واحد يجب إضافته وهو أنه إذا كانت فرنسا تتشبه بمصالحها في سورية تشبها لا يتألى معه بالعلاقات الودية التي بين الحلفاء فإنه من الممكن بالطبع أن تعطى وصاية على لبنان « غير مكبر » بالأفراد عن سورية كما ترغب جماعات كبيرة في هذه المنطقة . ولاستطيع اللجنة للأسباب التي تقدم شرحها أن تشير بهذا الأمر على المؤتمر ولكنه ترتيب ممكن .

## ٢ - العراق

بالنظر للقرارات ، التي أصبـدرها مؤتمر الصلح في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ ، وبالنظر للتصريح الانكليزي الفرنسي الصادر في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩ - في عشية الهدنة - وكل من هذه الوثائق يصنف سورية والعراق في مقام واحد ليعالج أمرهما بطريقة واحدة ، كما يقطع لكل منهما الوعود والتأكيدات ذاتها فإن عضوي اللجنة بوصيان مؤتمر الصلح بأن يتبع تجاه العراق سياسة توازي بشكل عام تلك التي أوصى باتباعها حيال سورية لا يتحول التصريح الانكليزي - الفرنسي إلى « قصاصة أخرى من الورق » .

١ - ووفقاً لذلك فإننا نوصى ، انسجاماً تاماً مع التعليقات الصادرة إلينا ، وباعتبار أن ذلك يتقدم على غيره في الأهمية ، بأن أية إدارة ( حكومة ) أجنبية تدخل إلى العراق يجب أن تأتي العراق ليس كدولة مستعمرة بالمعنى القديم لهذه الكلمة ، بل كدولة منتدبة من عصبة الأمم ، مشفوعة بأدراكها الجلي بأن « رفاهة الشعب وائتماء » يؤلفان بالنسبة إليها أمانة مقدسة . ومن

أجل هذه الغاية يجب أن يكون للانتداب أجل محدود . أن تقدر موعد انتهائه عصبة الأمم ، في ضوء جميع الوقائع كما ترد من عام إلى آخر ، سواء أفي التقارير السنوية للدولة المنتدبة المرفوعة إلى العصبة أو بطرق أخرى . إن النص الكامل للتوصية الأولى بشأن سورية مشفوعا بالتوصيات الملحقة بها ، ينطبق نقطة نقطة على العراق بالصحة ذاتها التي ينطبق فيها على سورية .

وإذا ما قام مؤتمر الصلح وعصبة الأمم والدولة الموكل إليها الانتداب بتنفيذ سياسة الانتدابات المتجسدة في ميثاق عصبة الأمم ، تنفيذاً مخلصاً ، فإن أهم مصالح العراق الأساسية تصان بذلك تماماً . ولانصان بغير هذا .

٢ - ونوصي ، في المقام الثاني ، بأن تصان وحدة العراق ، وأن تخطط حدوده المضبوطة بواسطة لجنة تخطيط للحدود ، بعد تعيين الانتداب عليه . وعلى وجه الاحتمال يجب أن يشتمل ( العراق ) على الأقل ، على ولايات البصرة وبغداد والموصل . كما يمكن إلحاق المناطق الكردية والآشورية الجنوبية بالعراق . فالحكمة من إيجاد قطر موحد هي في حالة العراق في غنى عن النقاش .

٣ - ونوصي في المقام الثالث ، بأن يوضع العراق تحت إشراف دولة متدبة واحدة ، باعتبار ذلك السبيل الطبيعي لتأمين وحدة حقيقية وفعالة . كما أن مهمة انماء الشعب اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وتعليمياً تستدعي مثل هذا الانتداب الموحد . وليس خليفاً بأن ينجح عن محاولة تقسيمه وتجزئته إلى « مناطق نفوذ » من جانب عديد من الدول ، الا تعريض مصالح الشعب إلى الهدر والاضطراب والاحتكاك والاذى . وهذا يتضمن

أنه ليس للدولة المنتدبة أن تكون دولة مستثمرة إنما يجب أن تحافظ على حقوق الشعب كأمانة مقدسة .

٤ - لما كان من المرغوب فيه بوضوح أن يكون نمة انسجام عام في المؤسسات السياسية والاقتصادية والتدابير المتبعة بسورية والعراق ، ولما كان يجب أن يكون للشعب الكفاءة الأولى في تقرير شكل الحكومة التي سيعيش في ظلها ، فإنا نوصي بأن تكون حكومة العراق ، إنسجاماً مع الرغبات السافرة لشعبها ، ملكية دستورية ، كالحكم المقتراح لسورية ، وبأن يعطى شعب العراق فرصة يعان فيها ملكة المختار وأن تراجع عصبة الأمم إختياره هذا وتثبتته . ويمكن الافتراض بما يقارب الصواب أن الـ ١٢٧٨ عريضة الواردة من سورين بطلب الاستقلال للعراق وتعادل ٦٨ بالمائة من مجموع العرائض الواردة - تعكس الشعور في العراق بالذات ، كما أن الانصهات التي استطعنا تأمين عقدها مع العراقيين تدعم هذا الافتراض وتجبر الى الاعتقاد بأن البرنامج الذي رفعه في حلب ، الممثلون العراقيون ، برئاسة جعفر باشا الحاكم العسكري لمنطقة حلب ، والذي يوازي عملياً البرنامج المرفوع في دمشق ، خليق بأن يؤيده الشعب العراقي بشكل عام . وسواء أكان هذا التأيد يشمل كل مادة في البرنامج على وجه سواء ، وسواء أكان يشمل تعيين ملك من أبناء ملك الحجاز ، فليس لدينا من المعلومات الكافية للفصل في الأمر ، ولهذا أوصينا بإجراء استفتاء على هذه النقطة . هذا على الرغم من وجود بيانات بريطانية على أن العراقيين قد عبروا عن تمييزهم لواحد من أبناء أهل الحجاز كأمر يولي عليهم .

٥ - يعلن البرنامج العراقي عن إختياره أمريكة كدولة منتدبة

من غير بديل ثان . ولا شك أنه كان في العراق قسط كبير من الانفعال الساخط ضد بريطانية العظمى ، فالعرائض تنهم على وجه التعيين السلطات البريطانية في العراق بتدخل كبير في حرية الرأي والتعبير ( الكلام ) والانتقال — وقد برر الكثير منه وقت الاحتلال العسكري ، ولكن المشاعر المهيجة بذلك القدر قد تنتج بالطبع عدم استعداد للتعبير عن الرغبة في اختيار بريطانية العظمى دولة منتدبة . ومن جهة أخرى فإن مادة الكتيب « نسخ وترجمات التصاريح وغيرها من الوثائق المتعلقة بتقرير المصير في العراق » وقد استدعتها محاولة من جانب الحكومة البريطانية في العراق لتأمين آراء الزعماء المتقدمين في كل جماعة فيما يتعلق بتقرير المصير . أما هذه المادة ، نظرا لأنها مرفوعة مباشرة إلى المسؤولين البريطانيين ، فهي بلا ريب أميز لمصلحة البريطانيين مما لو كانت خلاف ذلك ، ولكنها تدل بما لا يقبل الشك على أن قسما كبيرا من الرأي ( العام ) من شأنه أنه يختار الانتداب البريطاني — وعلى كل حال فإن مجال اختيار دولة منتدبة ذات قدرة وتجربة كافيتين ومتميزة بالعدالة الأساسية هو مجال محدود ولا بد . وأنه ليس مما لا يقبل الاحتمال ، أن العراقيين إذا جبهوا برفض أميركا قبول الانتداب على العراق ، خليقون بأن يجعلوا بريطانية موضع خيارهم الثاني على الأقل ، كما فعلت الأغلبية السورية . وهناك شواهد إضافية كذلك على هذه النقطة .

ولما كان لا يبدو محتملا أن أميركا تسمتطيع أن ، أو خليقة بأن تقبل انتدابا على العراق ، بالإضافة إلى إمكان قبول انتداب على سورية وآسية الصغرى ، فإن عضوى اللجنة يوصيان بأن ينيط مؤتمر الصالح الانتداب على العراق بريطانية العظمى للأسباب العامة الآنف ذكرها في معرض التوصية



بجعلها دولة منتدبة على سورية في حالة عدم قبول أمريكا ذلك ، ذلك أنها قد تكون أنسب الدول المهمة الخاصة المنطوية في ذلك ، ونظرا لعلاقاتها العربية مع العرب ، كعرفان لجبل تضحياتها التي بذلتها لانقاذ العراق من الاتراك ، هذا مع عدم الاقرار لها بحق الفتح ، كما تهرب بإيادها عن اسقاطها لادعائها بهذا الحق ، ونظرا للمصالح الخاصة التي لها ، طبعيا ، في العراق بسبب من قربها إلى الهند وصلاته الوثقى مع شبه الجزيرة العربية ، وبسبب مما سبق أن قامت به من عمل في الاقليم ( العراق ) .

وأن تلك الأسباب لتجعل انتدابا بريطانيا أحسن ما يكون ، على وجه الاحتمال ، لخدمة المصالح الكبرى للشعب العراقي ككل ، على الرغم من أنه من الأحسن لبريطانية وللعالَم ، من وجهة نظر المصالح العالمية الكامنة في الحيلولة دون اثاره الغير والشكوك والخاوف من سيطرة دولة مفردة ، الا يضاف أي إقليم جديد إلى الامبراطورية البريطانية . وعلى كل حال فان انتداب بريطانيا سيستمتع بميزة مقررة هي النزول إلى دعم الوحدة الاقتصادية والتعليمية في كل من أرجاء سورية والعراق ، سواء أكانت سورية تحت انتداب بريطانية أو أمريكا ، وهكذا فان ( الانتداب ) سيعكس بشكل أكثر مما سبق العلاقات الوثقى في ميدان اللغة والعادات والتجارة بين هذين الجزئين من الامبراطورية العثمانية السابقة .

وفي بلد كالعراق وافر الغنى بالامكانيات الزراعية والبتروك وغيره من المصادر سيلوح حتميا ، رغم توفر كل النوايا الطيبة ، خطر الاستثمار والسيطرة الاحتكارية من قبل الدولة المنتدبة عن طريق فرض سيادة المصالح البريطانية وخاصة عن طريق هجرة هندية واسعة النطاق . فهذا الخطر

يتطلب احتراماً متزايداً ونزيباً . وأن العراقيين يشعرون شعوراً قوياً بوحدة هذا الخطر وبخاصة خطر الهجرة الهندية ، حتى ولو اقتصرَت الهجرة على المسلمين الهنود . فهم يتخوفون من التمازج بشعب آخر من عرق متباين سلبية وعادات مختلفة كلية باعتباره يهدد حضارتهم العربية .

مع الاحترام

هنري س. كنج

تشارلس ر. كراين .

## المجموعة الثالثة

### مشكلة فلسطين

(١) وعد بلفور<sup>(١)</sup>

في اليوم الثاني من شهر نوفمبر سنة ١٩١٧ أصدرت الحكومة البريطانية وعد بلفور بصفة كتاب وجهه مستر بلفور، الذي كان عندئذ وزيراً للخارجية، إلى اللورد روتشيلد وفيما يلي نص هذا الكتاب :

« يسرني جداً أن أبلغكم ، بالنيابة عن حكومة جلالتهم ، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أمانى اليهود الصهيونية وقد عرض على الوزارة وأقرته :

« ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية ، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يغير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى<sup>(٢)</sup>.

---

(١) نقلنا نصه المذكور من تقرير اللجنة الملكية لفلسطين المطبوع بالعربية في شهر يوليو سنة ١٩٣٧ والصادر بشكل كتاب أبيض رقم ٥٤٧٩ بعد أن عرض على البرلمان باسم الملك .

(٢) جاء في الصفحات ٣٠ و ٣١ و ٣٢ من تقرير اللجنة الملكية لفلسطين المشار اليه أعلاه بصدد وعد بلفور ما يأتي :

« لمن خوض الامبراطورية العثمانية لغمار الحرب أثار الآمال القومية في اليهود كما أثارها في العرب . فقد لاج اليهود أن انتصار الحلفاء قد يفتح باباً لرجعتهم إلى فلسطين =

• • • • •

على مجال أوسع كثيرا مما كان بظن ممكن حتى ذلك الحين ولذلك عمد الزعماء الصهيونيون الى وضع آرائهم في قالب مشروع نهائي لمرضه على حكومات الحلفاء عند أول فرصة ملائمة تسنح لهم . وفي أواخر سنة ١٩١٦ ، أخذت تضعف مقاومة الحكومة الروسية للصهيونية . وقد كانت هذه المقاومة العقبة الكؤود التي تعترض سبيلهم . وعندما صحت النية على زحف الجيوش البريطانية على فلسطين في شهر شباط سنة ١٩١٧ فتح باب المفاوضات الرسمية بين الصهيونيين والحكومة البريطانية ، وتلتها مفاوضات أخرى بينهم وبين الحكومتين الافرنسية والايطالية قمت الموافقة رسميا على المشروع الصهيوني في باريس وروما كما في لندن وأرحي . نشر هذه الموافقة حتى أواخر شهر تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩١٧ عند ما ظهر أن انتصار الجنرال اللنبي في حملته أصبح أمرا محققا وفي اليوم الثاني من شهر نوفمبر سنة ١٩١٧ نهضت الحكومة البريطانية ببيان سياستها ، اشتهر فيما بعد « بتصريح بلفور » .

وكان نص هذا التصريح قد عرض قبل نشره على الرئيس ويلسون واقرن بموافقته ، وفي ١٤ شباط (فبراير) سنة ١٩١٨ أيدهت الحكومة الافرنسية تأييدا علنيا ثم تلتها الحكومة الايطالية فأيدته بتاريخ ٩ ايار (مايو) سنة ١٩١٨ « ثم قالت « ذكر لنا المستر لويد جورج الذي كان رئيسا للوزارة في ذلك الزمن في سياق الشهادة التي أدلى بها أمامنا أنه بالرغم من أن القضية الصهيونية كانت تأتي معاضدة واسعة في بريطانيا وأمريكا قبل شهر نوفمبر سنة ١٩١٧ ، كان اعلان تصريح بلفور في ذلك الحين أمرا « اقتضته موجبات الدعاية » وشرح لنا الموقف الحرج الذي كان يحيق بدول الحلفاء والدول المشتركة معها في ذلك الوقت . فالرومانيون كانوا قد سحقوا منهويات الجيش الروسي كانت قد أخذت في الانحلال ولم يسكن في وسع الجيش الافرنسي انئذ أن يقوم بهجوم واسع المجال ، وكان الايطاليون قد فشلوا فشلا مروعا في موقعة كابوريتو كما أن الغواصات الالمانية كانت قد أغرقت ما يبلغ محموله ملايين الاطنان من السفن البريطانية ولم تسكن قد وصلت الفرق الامريكية بعد الى الحنادق . وفي تلك الحالة الحرجة ساد الاعتقاد بأن اكتساب عطف اليهود أو مناوأتهم قد يكون له أثره النعال في توجيه كفة الميزان نحو قضية الحلفاء أو ضد ، ثم ان

==عطف اليهود من شأنه على الاخص أن يضمن معاضدة اليهود في أمريكا ويجعل من الصعب على  
المانيا تخفيف قواها العسكرية وتحسين وضعها الاقتصادي في الميدان الشرقي .

تلك هي الاحوال التي أصدرت فيها الحكومة البريطانية تصريح بلفور . وقد ذكر لنا  
مستر لويد جورج : « أن الزعماء الصهيونيين تطعوا لنا وعدا أكيدا مآله انه اذا أخذ  
الحلفاء على عاتقهم تسهيل انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين فانهم «أي الزعماء الصهيونيين»  
سيعملون كل ما في وسعهم لابقاظ عاطفة اليهود في كافة أنحاء العالم وتأليبهم لمعاذرة قضية  
الحلفاء ، وقد بروا بوعدهم هذا »

إن فكرة « الوطن القومي اليهودي » بالمعنى المقصود به في « وعد بلفور » ليس له  
سند من القانون أو العرف الدولي وليس له في التاريخ سابقة واحدة تدعمه وتؤيد فكرته ،  
ولم يحاول واضعوه صك الانتداب شرح الفكرة ولم يرد في أي وثيقة رسمية ما اذا كان المقصود  
بالوطن القومي اليهودي مجرد إيجاد وسيلة للتدرج نحو الدولة اليهودية أو أن الوطن القومي  
هو غاية في حد ذاته ، والمستند الوحيد الذي حاول واضعه تحديد معنى الوطن القومي اليهودي  
هو « الكتاب الابيض لسنة ١٩٢٢ » راجع الوثيقة ( ٢٩ ) من هذه المجموعة الذي  
أصدره وزير المستعمرات آنئذ المستر تشرشل . الا أنه استعمل في صياغته عبارات مرنة  
غامضة زادت من تعقيد الفكرة والمعنى واحتاجت إلى شرح وتفسير ومنه أن الوضخ القانوني  
للوعد لم يطرأ عايمه جديد ، الا أن مصادر حديثة قد صدرت خلال الفترة من سنة ١٩٤٥ -  
١٩٥٤ فألقت نورا على الظروف والملاسات التي أحاطت بصدور وعد بلفور ومدى تغفل  
النفوذ اليهودي في الاوساط الدولية وعلى الخصوص البريطانية والأمريكية ومقدار عبثه  
بآجهزة الدولتين وافساد نماثر القائمين على الحكم فيهما .

(٢) ترجمة نص المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم<sup>(١)</sup>

وقع العهد بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩

وأصبح نافذ المفعول في ١٠ يناير سنة ١٩٢٠<sup>(٢)</sup>

ان المستعمرات والبلاد التي زالت عنها صلة التبعية للدول التي كانت تحكمها سابقا نتيجة للحرب الأخيرة والتي يقطنها أقوام لا يستطيعون النهوض وحدهم حسب مقتضيات العالم الحديث النشطة يجب أن يطبق عليها المبدأ القائل بأن رفاهية مثل هذه الشعوب وتقدمها يعتبر دبعة مقدسة في عنق المدنية وأن الضمانات للقيام بما تتطلبه هذه الدبعة يجب أن يشتمل عليها هذا العهد .

(١) وأن أحسن وسيلة لتنفيذ هذا المبدأ عمليا هو أن يعهد بالوصاية على مثل هذه الشعوب للأمم المتقدمة ، والتي تستطيع بسبب مواردها وخبرتها أو موقعها الجغرافي أن تأخذ على عاتقها هذه المسؤولية على أحسن وجه وتقبلها ويجب عليها ان تمارس هذه الوصاية بوصفها دولة منتدبة بالنيابة عن عصبة الأمم .

(٢) أن نوع الانتداب يجب أن يختلف تبعاً لدرجة تقدم الشعب وموقع البلاد الجغرافي وأحواله الاقتصادية وغير ذلك من الظروف المائلة .

(٣) أن بعض الشعوب التي كانت خاضعة للإمبراطورية التركية قد وصيات

---

(١) يؤلف عهد عصبة الأمم القسم الأول من معاهدة فرساي .

(٢) ترجم نص هذه المادة عن أصل عهد عصبة الأمم كما نقل في كتاب :

« Basic Documents of International Relations » المطبوع في أمريكا سنة ١٩٥١

لواضعه: فردريك هـ. هارتمان ، مساعد أستاذ علم السياسة في جامعة فلوريدا .

إلى درجة من التقدم يمكن معها الاعتراف مؤقتا بكيانها ككأمم مستقلة خاضعة لقبول الارشاد الادارى والمساعدة من قبل الدول المنتدبة حتى ذلك الوقت الذى تصبح فيه هذه الشعوب قادرة على النهوض وحدها ويجب أن يكون لرغبات هذه الشعوب المقام الأول فى اختيار الدولة المنتدبة .

٤ ) أن الشعوب الأخرى وخصوصا شعوب وسط أفريقيا فإنها فى مثل الدرجة التى هى عليها يجب معها على الدولة المنتدبة أن تكون مسئولة عن إدارتها تحت ظروف تضمن لها حرية العقيدة والدين مراعية فقط حفظ النظام العام ومبادئ الأخلاق وان تمنع التصرفات السيئة مثل تجارة الرقيق ونقل السلاح والنجور ومنع إنشاء الحصون العسكرية والقواعد البحرية وعدم تدريب الوطنيين عسكريا إلا بقصد إستخدامهم فى البوليس وفى الدفاع عن البلاد ، وان تضمن أيضا فرصا متساوية فى المناجزة للأعضاء الآخرين فى عصبة الأمم .

٥ ) وهناك بلاد مثل جنوب غربى افريقيا وبعض جزر المحيط الهادى الجنوبى ، نظرا لتفرق سكانها أو قلة عددهم أو بعدهم عن مراكز المدنية أو الاتصال الجغرافى فى بلاد الدولة المنتدبة وغير ذلك من الظروف ؛ يمكن ادارتها على وجه أحسن بمقتضى قوانين الدولة المنتدبة كجزء من بلادها بشرط أن تراعى التحفظات المذكورة أعلاه لصالح السكان الوطنيين .

٦ ) فى كل حالة يفرض فيها الانتداب ، على الدولة المنتدبة أن تقدم إلى المجلس تقريرا سنويا يتعاقى البلد الذى عهدت اليها شؤونه .

٧ ) أن درجة السلاطة ، الرقابة أو الادارة التى تمارسها الدولة المنتدبة ، ان لم تكن قد اتفق عليها سابقا من قبل أعضاء عصبة الأمم ، يجب أن تحدد بصراحة فى كل حالة من قبل المجلس .

٨ ) يجب أن تؤلف لجنة دائمة لتسلم التقارير السنوية التي تقدمها الدول المنتدبة وفحصها ، ولتقديم المشورة للمجلس في جميع المسائل المتعلقة بمراعاة شؤون الانتداب .

(٣) القسم الخاص بفلسطين والصهيونية من تقرير  
اللجنة الامريكية كنيج - كراين<sup>(١)</sup>

مؤرخ في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩

وصلت اللجنة الامريكية إلى يافا يوم ١٠ يونيو ١٩١٩ وأذاعت البيان التالي :

ان الشعب الامريكي لبس له مطامع سياسية في أوروبا أو الشرق الأدنى بل يفضل - على قدر الامكان - تجنب كل علاقة بالمشاكل الاوروبية والاسيوية والافريقية ويرغب باخلاص أن يسود السلام الدائم وانه بهذه الروح يدنو من مشاكل الشرق الأدنى .

« لقد عين مجلس الأربعة لجنة دولية لدرس الحالة في المملكة التركية املقاتها بالوصايات ، وغاية اللجنة الفرعية الامريكية الموجودة الآن الوقوف جهد المستطاع على أحوال السكان والطبقات وعلاقاتهم ليكون الرئيس ولسون

(١) نشر الاستاذ أميب سعيد في الجزء الثاني من كتابه « الثورة العربية الكبرى » أقساما مفصلة عما احتواه تقرير هذه اللجنة وخصوصا ما يتعلق منه بفلسطين والصهيونية وذلك في الصفحات ٤٧ و٦٢ و٧٦ ولم يذكر المرجع الذي اعتمد عليه في نقل هذه المعلومات فرجعنا الى الملحق (H) الذي نشره الاستاذ جورج انطونيوس في الصفحة ٤٣ ، ٤٤ من كتابه « Arab Awakening » وهو القسم المختص بسوريا وفلسطين من تقرير اللجنة الامريكية المذكورة وقد دون في هامش الصفحة أن ( النص منقول عن « Editor & Pubilsher » (نيويورك) الصادرة في ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٢ ) وعلى الاثر قارنا الترجمة العربية مع النص الذي أورده الاستاذ جورج انطونيوس المتعلق بالبرنامج الصهيوني فوجد مطابقا لكل المطابقة وإن الترجمة أمينة وصحيحة ولقد اعتمدنا على الترجمة العربية كما جاءت بكتاب « الثورة العربية الكبرى » .



والشعب الامريكى على بينه من الحقائق فى كل سياسة يدعى إلى السير عليها فيما يتعلق بمشاكل الشرق الأدنى سواء أكان ذلك فى مؤتمر الصلح أو فى جامعة الأمم .

« لقد اتضح لهذه اللجنة أن الشعور العدائى نحو الصهيونية ليس قاصرا على فلسطين فحسب بل يشمل سكان سوريا بوجه عام فان ٧٢ فى المائة من مجموع العرائض التى تناولتها اللجنة فى سوريا مضادة للصهيونية ولم ينل مطالب نسبة أكثر من هذه النسبة سوى الوحدة السورية والاستقلال . وبعد أن ذكر التقرير أن اللجنة قضت أسبوعا فى القدس واستفتت رؤساء الطوائف المختلفة وزارت خلاله بيت لحم والخليل وبئر السبع ثم طافت شملى فلسطين واستقبلت الوفود فى رام الله ونابلس وجنين والناصرة وحيفا وعكا واجتمعت بمستعمرة ( ريشون زيون ) بزعماء عدة ممثلمعمرات يهودية وبأعضاء اللجنة الصهيونية المركزية تناول التقرير مطالب الشعب الفلسطينى على الوجه التالى :

« اجتمعت كلمة المسلمين وهم حسب الاحصاء الانجليزى الاخير نحو أربعة أخماس السكان على المطالبة باستقلال سوريا المتحدة ولم تشذ منهم سوى طائفة معروفة من المرطفين كانت تسير مع تيار النفوذ السياسى . وقررت الاحزاب التى اجتمعت فى يافا أن سوريا أهل للحكومة مستقلة بلا دولة وصية وانه إذا أصر مؤتمر الصلح على يقين دولة فانهم يفضلون الولايات المتحدة . وقد أيد الناس فى القدس وغيرها . من مدن فلسطين هذا القرار وكانوا يحيلون مسألة الوصاية إلى المؤتمر السورى الذى ينطق بلسانهم ورفض بعض المسلمين ولا سيما فى الجنوب قبول الوصاية رفضا باتا مهما كان نوعها . وقد ظهر منذ أعلن المؤتمر السورى رغبته فى مساعدة امريكا بالدرجة الأولى

وانكلموا في الدرجة الثانية ورفض الوصاية الفرنسية بتاتا أن هذا هو ما يطلبه  
سواد المسلمين في فلسطين . ويرجع أن ذلك كان يحول في خواطرهم حينما  
أحالوا اللجنة على المؤتمر .

وكانت مطالب المسيحيين في فلسطين وهم (١٠) في المائة من مجموع  
السكان مختلفة ، فكانت جماعات الشمال كاللانيين والكاثوليك في طبريا وحينما  
وأكثر مسيحيي الناصرة مع المسلمين في طلب الاستقلال وترك تقرير مسألة  
الوصاية إلى المؤتمر السوري . وكان الروم الكاثوليك والموارنة يطلبون  
الوصاية الفرنسية ، وكان الارثوذكس في كل مكان متفقين على طلب  
الوصاية الانكليزية . وهناك جماعات أخرى لم تطلب أحد منها وصاية  
امريكا مباشرة ولكنها كانت تقول بأنها لو تأكدت من قبول الولايات  
المتحدة فانها لانتختار سواها وأكثر المسيحيين من هذا الرأي وكلهم في جانب  
الوصاية يريدون دولة ذات حكم صحيح .

وكان اليهود الذين يؤلفون أكثر من (١٠) في المائة من سكان فلسطين  
يؤيدون الصهيونية الانكليزية في الحين الذي اتفقت فيه كلمة المسلمين والمسيحيين  
على مقاومة الصهيونية وهذه المسألة ذات علاقة كبيرة بوحدة سوريا .

وبما يتعلق بالصهيونية ذكر التقرير عنها ما يأتي :

أعلن يهود فلسطين تأييدهم للصهيونية بوجه عام واختلفوا في التفاصيل  
والطرق الموصلة إلى تحقيقها ويمكن وصف الأمور التي اتفق عليها بما يلي :

جعل فلسطين « وطننا قوميا » في الحال وان يهيج الحكم السياسي في  
البلاد عاجلا أو آجلا معروفا باسم الحكومة اليهودية . والسماح لليهود  
بالهجرة إلى فلسطين من كل مكان في العالم وان يكون شراء الاراضي مباحا  
لهم وأن تكون العبرانية لغة رسمية . وأن تكون بريطانيا هي الدولة الوصية

على فلسطين فتحصى اليهود وتساعدهم على تحقيق مشروعاتهم . ولما كانت الدول الكبرى في العالم قد استحسنّت فكرة الصهيونية فهي لا تحتاج سوى التنفيذ . أما الذي اختلف عليه اليهود فهو مسألة الحكومة اليهودية وهل يجب انشاءها عاجلا أو بعد زمان طويل وهل يسرون على حسب الطقوس والتقاليد اليهودية القديمة أم على الطريقة العصرية فيهتمون بالمسائل الاقتصادية واستثمار الموارد وتوليد القوى الكهربائية من الأنهار .

ثم بحثت اللجنة البرنامج الصهيوني فقالت :

تشير اللجنة بتنقيح البرنامج الصهيوني لفلسطين تنقيحا كبيرا لاسيما ما جرة اليهود غير المحدودة التي ترمى إلى جعل فلسطين بلادا يهودية .

١ - باشرت اللجنة درس الصهيونية وهي ميالة إلى استحسنائها ولكن الحقائق الحسية التي وجدتتها في فلسطين مع قوة المبادئ العامة التي أعلنها الحلفاء وقبلها السوريون حملتها على وضع المشورة الآتية .

٢ - تلقت اللجنة من اللجنة الصهيونية فصولا انشائية كثيرة عن البرنامج الصهيوني وسمعت كثيرا عن المستعمرات الصهيونية ومطالبها في المؤتمر ورأت بنفسها شيئا مما فعلته ووجدت عددا كبيرا يؤيد أمانى الصهيونيين وخططهم وهي تعجب من انصراف تلك الجوالي إلى العمل وتغلبها بالوسائل الحديثة على العقبات الطبيعية .

٣ - تعتقد اللجنة أن الصهيونيين حصلوا على تشجيع معلوم من الحلفاء في تصريح اللورد بلفور الذي كثر اقتباسه والاستشهاد به وتصديق ممثلي الحلفاء الآخرين عليه . انما إذا عمل بهذا التصريح الذي يقضى بانشاء « وطن قومي لليهود في فلسطين مع الفهم الصريح بأنه لا يجب أن يعمل شيء يمس بالحقوق المدنية والدينية التي للجماعات غير اليهودية في فلسطين » .

إذا عمل بهذا النص لا يبقى شك في انه يجب ادخال تعديل كبير على البرنامج الصهيونى .

أن انشاء « وطن قومى للشعب اليهودى » لا يعنى جعل فلسطين بلادا يهودية كما انه لا يمكن اقامة حكومة يهودية بدون اهتمام الحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية في فلسطين والحقيقة التى وقفت اللجنة عليها في أحاديثها مع ممثلى اليهود هي أن الصهيونيين يتوقعون أن يحلوا السكان غير اليهود من فلسطين بشراء الاراضى منهم .

ان الرئيس ولسن في خطبته التى ألقاها في ٤ يوليو سنة ١٩١٨ وضع المبدأ التالى كواحد من المقاصد الأربعة الكبرى التى يحارب الحلفاء من أجلها وهو :

« حل كل مسألة سواء كانت تتعلق بالأرض أو السيادة أو المصاعل الاقتصادية والسياسية يجب أن يبنى على قبول الناس الذين يتعلق بهم قبولاً حراً لا على المصالح المادية أو الفائدة أى دولة أو أمة أخرى ترغب في حل آخر خدمة لنفوذها الخارجى أو لسيادتها » فإذا كان هذا المبدأ سيسود وإذا كانت رغائب السكان في فلسطين سيعمل بها فيما يتعلق بفلسطين فيجب الاعتراف بأن السكان غير اليهود في فلسطين - وهم تسعة أعشار السكان كلهم تقريباً - يرفضون البرنامج الصهيونى رفضاً باتاً والجداول تثبت أن سكان فلسطين لم يجمعوا على شىء مثل اجماعهم على هذا الرفض فتعرض شعب هذه حالته النفسية لهاجرة يهودية لاحد لها ولضغط اقتصادى اجتماعى متواصل ليسلم بلاده - نقض شائن للمبدأ العادل الذى تقدم شرحه ، واعتداء على حقوق الشعب وان كان ضمن صور قانونية .

وقد اتضح أيضاً أن الشعور العدائى ضد الصهيونية غير قاصر على فلسطين .

بل يشمل سكان سورية بوجه عام فان ٧٢ بالمائة من مجموع العرائض فى سورية ضد الصهيونية ولم ينل مطلب نسبة أكبر من هذه النسبة غير الوحدة السورية والاستقلال . وقد أعرب المؤتمر السورى الدمشقى عن هذا الشعور العام فى المواد ٧ و ٨ و ١٠ من بيانه .

ولا ينبغي لمؤتمر الصلح ان يتجاهل ان الشعور ضد الصهيونية فى فلسطين وسورية بالغ أشده وليس من السهل الاستخفاف به فان جميع الموظفين الانكليز الذين حادتهم اللجنة يعتقدون ان البرنامج الصهيونى لا يمكن تنفيذه الا بالقوة المسلحة ويجب أن لا تقل هذه القوة عن خمسين ألف جندى ، وهذا فى نفسه برهان واضح على ما فى البرنامج الصهيونى من الاجتفاف بحقوق غير اليهود . لابد من الجيوش فى بعض الأحيان لتنفيذ القرارات ولكن ليس من المعقول أن تستخدم الجيوش لتنفيذ قرارات جائرة . هذا فضلا عن أن مطالب الصهيونيين الأساسية فى حقهم على فلسطين مبنية على كونهم احتلها منذ ألفى سنة وهذه دعوى لا تستوجب الاكثارات والاهتمام .

وهناك أمر لا يجوز اغفاله إذا كان العالم يريد أن تصير فلسطين مع الوقت بلادا يهودية وهو أن فلسطين هى الأرض المقدسة عند اليهود والمسيحيين والمسلمين على السواء يهتم أمرها ملايين من المسيحيين والمسلمين فى العالم ولا سيما ما يتعلق من تلك الأحوال بالعقائد الدينية والحقوق فمسألة فلسطين وما يتفرع منها مسألة دقيقة حرجية ومن المستحيل أن برضى المسلمون والمسيحيون بوضع الأماكن المقدسة تحت رعاية اليهود مهما حسنت مظاهرها ولا والسبب فى ذلك هو أن الأماكن الأكثر تقدسا عند المسيحيين هو ما له علاقة بالمسيح والأماكن التى يقدها المسلمون غير مقدسة عند اليهود بل مكروهة ولا يستطيع المسيحيون والمسلمون فى هذه الأحوال وضع تلك الأماكن تحت اشراف اليهود . ثم هناك أماكن أخرى

لها في نفوس المسلمين مثل هذا الشعور ولما كانت هذه الأماكن كلها مقدسة ومحترمة من المسلمين كانت وصاياهم عليها فيما مضى أمرا طبيعيا فالذين يطلبون صيرورة فلسطين يهودية لم يحسبوا للتناجح حسابا ولا للشعور العدائي ضد الصهيونية في فلسطين وفي جميع أنحاء العالم التي تعتبر فلسطين أرضا مقدسة . وبناء على ما تقدم تشعر اللجنة مع عطفها على مسألة اليهود أن الواجب يقضى عليها بأن تشير على المؤتمر بأن لا يؤيد غير برنامج صهيوني معتدل يجب العمل فيه بالتدريج وبعبارة أخرى يجب تحديد المهاجرة اليهودية إلى فلسطين والدول بتاتا عن الخطوة التي ترمى إلى جعل فلسطين حكومة يهودية . ولا يوجد هناك سبب يمنع ضم فلسطين إلى سورية المتحدة كاقسام البلاد الأخرى ووضع الأماكن المقدسة تحت إدارة لجنة دولية دينية تكون كما هي الحال في الوقت الحاضر تحت اشراف الدولة الوصية وجمعية الأمم يكون لليهود بالطبع عضو في هذه اللجنة (١) .

(١) ذكر الدكتور نجيب صدقة في كتابه « قضية فلسطين » المطبوع في بيروت سنة ١٩٤٦ في الصفحة ٦٥ وما بعدها بصدد لجنة كننج - كراين المذكورة ما يأتي :

اجتمع ممثلو الدول الكبرى ، بعد سماع الوفدين العرب والصهيوني ، لتقرير مصير البلدان العربية في جلسة مرية هامة عقدت في ٢٠ اذار سنة ١٩١٩ ونشر محضرها الرسمي الكاتب الأمريكي ( Baker ) فأدلى كليمنصو وبيشون بوجهة النظر الفرنسية ، وأدلى لويد جورج والنبي بوجهة النظر البريطانية ، وحدث بعد ذلك نقاش عنيف بين الفريقين تدخل فيه ولسن واقترح أن يرأى البحث في القضية إلى أن تتألف لجنة تحقيق حلينة تتولى درس الحالة في سوريا وفلسطين وتضم تقريرا تقدمه الى الدول الكبرى وتبين فيه وجهة نظر السوريين والفلسطينيين أنفسهم • قال ولسن « ان الولايات المتحدة ليست مستعدة أن تعبر أي اهتمام لمطلب بريطانيا وفرنسا في بلاد لا ترضى بحكماء ان احدى المبادئ الاساسية

• • • • •

== التي تركز عليها دوما سياسة الولايات المتحدة هي احترام ارادة الشعوب • فالولايات المتحدة تود ان تعلم اذا كان السوريون يقبلون بحكم فرنسا والعراقيون بحكم بريطانيا « فلم يسم لويد جورج وكليمنصو الا أن يقبلوا مبدأ بفكرة ولن ، وانفق الحاضرون على ان تؤلف لجنة تحقيق حايفة يدخل فيه أعضاء بريطانيون وفرنسيون وأمريكيون وإيطاليون وتسمى الى معرفة رغائب الشعوب العربية في قضية مصيرها الدولي • غير ان انكسرا وفرنسا ما لبثتا أن رجعا عن رأيهما ورفضتا الاشتراك بهذه اللجنة فأخطأنا المشروع • وقرر ولن عند ذلك أن تؤلف لجنة أمريكية تبحث عن رغائب العرب « فتجمع المعلومات وتسدى النصيح لرئيس الولايات المتحدة وممثليها لكي يتمكنوا من الاطلاع اطلاعا كافيا على القضايا التي يطالب منهم البت فيها » ثم قال : لم يحدث هذا التقرير أقل تأثير على مجرى الحوادث ، حتى أن ولن نفسه ، وحتى الساسة الأمريكيين لم تأبه لما جاء فيه • بل اثرت الاخذ باراء لجنة أخرى هي لجنة الشرق الادنى في دائرة الاستخبارات الامريكية ( Intelligence section ) وقد جاء في توصياتها فيما يخص فلسطين : (١) توصى بأن تنشأ في فلسطين دولة منفصلة عن الدول المجاورة (٢) أن توضع هذه الدولة تحت الانتداب البريطاني وتحت اشراف عصبة الامم لان فلسطين تحتاج الى مرشد عاقل حازم • فسكانها مؤلفون من عناصر مختلفة عديمو الخبرة السياسية شديداً والتأثر بالتصعب والاندازات الدينية (٣) أن يدعو اليهود الى العودة الى فلسطين والى الاقامة فيها ، وأن يؤمن لهم مؤتمر السلام لتقديم المساعدات اللازمة للنجاح في مساعيهم ، على ألا تضار الحقوق الشخصية (والدينية منها بنوع خاص) وحقوق الملكية التي يتمتع بها السكان غير اليهود • وتوصى بأن يضمن مؤتمر السلام لليهود أنه مستعد للاعتراف بالدولة اليهودية حالما تشكل هذه الدولة بالفعل • فمن العدل والانصاف أن تصبح فلسطين دولة يهودية اذا تمسكن اليهود • بفضل التسهيلات المقدمة لهم لتحقيق هذه الغاية ، من أن يحولوها الى دولة • فلسطين كانت مهد العنصر اليهودي ومحل سكناه ، والعنصر اليهودي ساهم مساهمة جليلة في تطور الفكر البشرى • وفلسطين هي الارض الوحيدة التي يمكن اليهود أن يجدوا فيها وطناً خاصاً بهم • (٤) توصى بأن توضع الاماكن المقدسة والحقوق الدينية التي تتمتع بها سائر الطوائف ، تحت حماية عصبة الامم والدولة المنتدبة •

(٤) رسالة ملك الانكليز الى شعب فلسطين بمناسبة اصدار مجلس الحلفاء في سان ريمو قراره بانتداب بريطانيا على فلسطين بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٠ وقد أذيع البيان يوم الأربعاء في ٧ يوليو سنة ١٩٢٠ في القدس (١)

### الى اهالى فلسطين :

ان الدول المختلفة التى نالت الفوز الباهر فى هذه الحرب قد أودعت بلادى أمر الانتداب على فلسطين لكي تسهر على صوالحها وتكفل لبلادكم العمران السامى الذى طالما كنتم تنشدونه . واني أذكر بافتخار العمل المجيد الذى قامت به جنودى تحت قيادة الفيلىد مارشال اللورد اللنبي بتحرير بلادكم من النير التركى وسأتهل حقيقة إذا وفقت أنا وشعبى أيضا إلى أن نكون وسيلة لتتألوا السعادة بوجود إدارة حازمة وصادقة . انى أرغب أن أؤكد لكم أن الدولة المنتدبة ستنفذ ما عليها من الواجبات بدون محاباة مطلقا . كما وأن فى عزم حكومتى أن تحترم حقوق العناصر والمذاهب على اختلافها فى المدة التى يلزم انقضائها الى أن يصادق مجلس جامعة الأمم نهائيا على أمر الانتداب وفى المستقبل عندما يصبح الانتداب أمرا واقعا .

ولا يخفاكم أن الدول المتحالفة والمشاركة قد قررت أن تتخذ التدابير لتضمن تأسيس وطن قومى لليهود فى فلسطين بالتدريج ، وهذه التدابير لن تؤثر قطعيا على حقوق الأهالى الدينية والمدنية ولن تنقص من الرقى المنوى لعموم طبقات الشعب الفلسطينى .

---

(١) هذا النص هو الترجمة الرسمية لحكومة الانتداب .



انى واثق أن المندوب السامى الذى انتدبته<sup>(١)</sup> لانقاذ هذه المبادئ  
سيفعل بعزم ثابت ونية صادقة ، وسيسعى لاستعمال كل الوسائل التى تؤول  
إلى خير واتحاد طبقات الشعب على اختلاف مذاهبه .  
انى أدرك جيدا خطورة الائتمان المحدقة بحكومة البلاد التى يقدسها  
المسيحى والمسلم واليهودى على السواء ، وسأحافظ بكل اهتمام وعاطفة  
حارة فى المستقبل على رقى وعمران البلاد التى ينظر العالم إلى تاريخها  
باهتمام عظيم .

#### (٥) خلاصة لجنة التحقيق العسكرية

للتحقيق فى أسباب الاضطرابات التى وقعت فى القدس

فى ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٠

قام الثائرون من العرب فى مدينة القدس بهجوم وحشى على اليهود  
وأموالهم وقد قتل خمسة من اليهود وجرح ٢١١ وقد أعيد الأمن إلى نصابه  
بتدخل كتائب من الجيش البريطانى ، وكان عدد القتلى من العرب أربعة  
والجرحى ٢١ .

وقد قررت لجنة التحقيق العسكرية « لم يطبع تقريرها »<sup>(٢)</sup> أن أسباب  
الاضطرابات هى ما يأتى :

(١) هو السير هربرت صمويل اليهودى البريطانى وأحد أقطاب الحركة الصهيونية وأول  
من عمل لها وأيدها من الرجال الرسميين البريطانيين خلال الحرب العالمية الاولى وبعدها .

(٢) لم ينشر هذا التقرير وظل مكتوما إلى أن نشرت هذه الخلاصة فى تقرير حكومة  
الاتحاد : (Survey of Palestine) الجزء الاول صحيفة ١٧ الصادر

(١) خيبة أمل العرب لعدم تنفيذ الوعود باستقلالهم التي يدعون بأنها منحت لهم أثناء الحرب .

(ب) اعتقاد العرب بأن وعد بلفور يتضمن انكاراً لحق معيبرهم وخوفهم من أن انشاء الوطن القومي يعنى الزيادة الهائلة في الهجرة اليهودية التي ستؤدي إلى اخضاعهم لسيطرة اليهود الاقتصادية والسياسية .

(ج) ازدياد حدة الشعور بسبب الدعاية التي ثبت من خارج فلسطين ، مصحوبة باعلان الأمير فيصل ملكا على سوريا التي اعيدت لها وحدتها وبنمو فكرة الاتحاد العربي والاتحاد الاسلامي من ناحية وبسبب نشاط اللجنة الصهيونية مؤيدة بموارد وتقوى اليهود في انحاء العالم من الناحية الأخرى .

#### (٢) خلاصة تقرير لجنة هيكرافت (١)

نظرة عامة :

ان الشعب الحقيقي الذي نبحث عنه ليس شعباً اعتيادياً لأنه دام عدة أيام وقد ازداد يوماً بعد يوم إلى أن عم قضاء يافا بأجمعه ، وهوجت المستعمرات اليهودية بشدة والحقيقة أن مظاهرة البواشفيك كانت الشرارة التي اشعلت حنق العرب القابل للانفجار وحدثت الهياج الذي آلى إلى سفك دماء العرب واليهود .

ونحن متيقنون بأن ليس هناك دافع لوقوع الاضطرابات غير الشعور

---

(١) وهي اللجنة التي عينتها حكومة فلسطين على أثر الاضطرابات التي وقعت بمدينة يافا في أول شهر ما يوسنة ١٩٢١ وانتشرت في جميع قضاها وكانت برئاسة قاضي قضاة فلسطين السير توماس هيكرافت وعضوية مستر ج. ستابس . ومستر ه. لوك .

السائد في البلاد ضد اليهود وهو ناشئ عن خطة الحكومة فيما يتعلق بالوطن القوي اليهودي، وقد أكد لنا الكثيرون وتحققنا نحن بأنفسنا أنه لولا وجود القضية اليهودية في فلسطين لما لاقى الحكومة أقل صعوبة في إدارة الشؤون المحلية ونعتقد أن كره العرب للحكومة البريطانية نشأ عن مساعدتها للسياسة الصهيونية .

ولا أساس للتهمة التي كان اليهود يوجهونها للعرب بأنهم قد دبوا هذه الاضطرابات هم أو قادة الأفكار بينهم ورتبوا وقوعها في اليوم الأول من آيار . أن يوم آيار كان عيد الفصح عند العرب الارثوذكس الذين كانوا صباح ذلك اليوم في كنائسهم وأخذوا بعدئذ يتقبلون زيارات المعابدات الاعتيادية من أصدقاءهم المسلمين ، وبناء عليه يكون بعيد الاحتمال أن ينتخب المسلمون والمسيحيون ذلك اليوم للقيام بفتنة عمومية .

وعندما ندقق النظر في الهجوم على المستعرات اليهودية، ملبس، والخضيرة، وديران ، واليهودية ، نجد أن السبب الأول في ذلك كان الاشاعات عن قتل اليهود للعرب في حداث يافا ، وكذا كانت كل الغارات نتيجة الحنق على اليهود المسبب عن هذه الاشاعات .

وما دام اليهود أقلية لأهمية لها كما كانوا في عهد الحكومة التركية فلا يضايقهم ويكرههم أحد ولكن عندما بدأ العرب يعتقدون أن اليهود أصبحوا ذوي نفوذ عظيم على الحكومة نشأ شعور في البلاد لم يحتاج إلا إلى تحرش قليل من جانب عدد صغير من اليهود الممقوتين لاضرام نار المخطط العام ضد اليهود عموما .

وقد تقدم الينا طوعا أشخاص يمثلون كافة فئات الشعب غير اليهود ليسرخوا لنا لماذا تثار الشعوب العام ضد اليهود وكان هؤلاء الشهود من المسلمين

والارثوذكس واللاتين والموارنة والروم الكاثوليك والانجليكان بما في ذلك  
كهنة الطوائف المسيحية المذكورة فاستنتجنا أن كل الشعب غير اليهود تقريبا  
كان متحدا في العداء لليهود .

#### شكاوى العرب :

إن شكاوى العرب التي كان لها دخل عظيم في الاضطرابات هي كما يلي :-  
١ - أن الصهيونيين جعلوا حكومة بريطانيا العظمى عند استلامها زمام  
ادارة فلسطين تتخذ خطة موجهة في الغالب نحو تأسيس وطن قومي لليهود  
وليس لمنفعة كافة الفلسطينيين على السواء .

٢ - أن حكومة فلسطين وفقا لهذه الخطة قد اتخذت كهيئة استشارية  
رسمية لها، جمعية صهيونية مرتبطة بها تهتم بالمصالح اليهودية قبل غير ها وهؤلفة  
بموجب امتيازاتها العديدة كحكومة داخل حكومة .

٣ - أنه يوجد في خدمة الحكومة عدد كبير من اليهود تزيد نسبتهم على  
عدد طائفهم .

٤ - أن قسما من خطة الصهيونيين هو غمر فلسطين بشعب ذي مقدرة في  
الامور التجارية والادارية أكثر من العرب فيلتج عن ذلك تفوقهم على  
بقية الاهالي .

٥ - أن المهاجرين خطر اقتصادي على أهالي فلسطين بسبب مزاحمتهم  
ولان المزاحمة تسهل عليهم .

٦ - أن اليهود والمهاجرين يسيئون للعرب بتعجرفهم واحتقارهم العادات  
الاجتماعية العربية .

٧ - أنه بالنظر للاحتياجات غير الكافية فتدفع لليهود والمتشربين بالافكار  
اليليشفية الدخول إلى البلاد وأن هؤلاء الأشخاص قد سمعوا لاحداث نزاع

اجتماعى واضطراب اقتصادى فى فلسطين وبث المبادئ البلشفية .  
ومن جملة أسباب تهيج العرب فى يافا ضد اليهود العجرفة التى كان شبان  
وشابات « الحالوتسيم » يظهرونها فى شوارعها مرتدين لباسا خارجا عن  
اللياقة ، متأبطين بعضهم بعضا ذراعا بذراع ينشدون الاناشيد ويعيقون  
حركة السير وعلى العموم كانوا يسلكون سلوكا مخالفا لمبادئ التآدب  
والحشمة عند العرب .

وبدبى أن الانتقال من أحوال الشدة التى كانوا يقاسونها فى البلاد التى  
جاءوا منها إلى حرية « وطنهم القومى » محط أحلامهم وآمالهم قد ضاعف  
وأنعش روحهم ومن جهة أخرى بدبى أيضا أن تهيج العرب من تبجح  
أولئك اليهود القادمين حديثا إذ ليس من السهل صب الخمر الحديد فى  
أوعيته القديمة .

ونحن نعتقد أنه لولا البواغث المذكورة أعلاه لما كان حقد على اليهود  
ولما وجد ميل غريزى ضدهم Anti Semitism فى البلاد جنسيا كان أودينا .  
ومن المهم أن يدرك أن ما يكتبه الصهيونيون ومن يعطف عليهم فى أوروبا  
يقرأه العرب فى فلسطين ويبحثون فيه لا فى المدن فقط بل فى القرى أيضا  
ونذكر على سبيل المثال فترة مهيجة قدمها لنا أحد الشهود من كتاب عنوانه  
« انكلترا وفلسطين » تأليف ه . سايد بوتام ، طبع فى لندن سنة ١٩١٨ :  
« ويرغب فى تشجيع المهاجرة اليهودية بكل وسيلة وفى ذات الوقت عدم  
تنشيط مهاجرة العرب » (١) ونقتطف ما يأتى من مقالة افتتاحية للجويف  
كرونيكل فى عددها ٢٧٢٠ بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ :

(١) وقد سارت حكومة الإنتداب البريطانية على هذه النحلة بكل دقة .

« ان الحل الوحيد لمسألة فلسطين هو إعطاء اليهود كيهود تلك الحقوق والامتيازات في فلسطين التي تمكنهم من جعلها يهودية كما أن انكلترا انكليزية وكندا كسندية » .

ولم تدرك اللجنة إلى أي حد يصادق الصهيونيون المسؤولون على التعابير التي ذكرناها آنفا إلى أن بدأت باستنطاق الدكتور ايدر نائب رئيس الجمعية الصهيونية الذي كان معتدلا بالنسبة إلى غيره فهو لم يحبذ مطلقا فكرة الوطن القومي كما صرح بها وزير المستعمرات والمندوب السامي ، وفي رأيه :

« ليس من الممكن أن يكون في فلسطين سوى وطن قومي واحد وهو الوطن اليهودي ومن المستحيل أن تكون ثمة مساواة في الشركة بين اليهود والعرب ، وينبغي أن تكون هناك سيادة يهودية حالما يزداد عدد هذا العنصر ازديادا كافيا » .

ولا يخفى أن تصريحات الدكتور « ايدر » بصمته محيطا بأفكار الصهيونيين واعتقادهم الرسمية من جميع وجوهها تعتبر ذات شأن عظيم . وقد قال أيضا بصريح العبارة « انه يجب أن يسمح لليهود لا العرب بحمل السلاح وأكد أن تسليح اليهود يحسن العلاقات بينهم وبين العرب وانه يجب أن يسمح للجمعية الصهيونية بتقديم الاعتراضات على تعيينات الحكومة وأن تقدم اليها أسماء الذين ترغب في ترشيحهم لمنصب المندوب السامي فتنتخب الحكومة منهم واحدا (١) » .

---

(١) يلاحظ من الخطه السياسية التي اتبعتها الحكومة البريطانية فيما بعد انها أخذت بالمبادئ التي ذكرها « ايدر » وطبقها جميعها وهي التي تنزع لجنة ( هيكرافت ) من مجرد سماها «

١٩٢٣

## (٧) صك الانتداب على فلسطين

أعلن مشروعه من قبل عصبة الأمم بتاريخ ٦ يوليو سنة ١٩٢١ وصادق عليه في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢ ووضع موضع التنفيذ في ٢٩ سبتمبر

سنة ١٩٢٣

« المقدمة »

### مجلس عصبة الأمم :

لما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت على أن يعهد بإدارة فلسطين التي كانت تابعة فيما مضى للمملكة العثمانية ، بالحدود التي تعينها تلك الدول إلى دولة منتدبة تختارها الدول المشار إليها تنفيذا لنصوص المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم ،

ولما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت أيضا على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني سنة ١٩١٧ وأقرته الدول المذكورة لصالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين أو بالحقوق والوضع السياسي مما يتمتع به اليهود في أية بلاد أخرى ،

ولما كان قد اعترف بذلك بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين وبالأسباب التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد ، ولما كانت دول الحلفاء قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية ليكون منتدبا على فلسطين ،

١٩٤٩

ولما كان الانتداب على فلسطين قد صيغ في النصوص التالية وعرض على مجلس عصبة الأمم لاقراءه ،  
ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد قبل الانتداب على فلسطين وتعهد بتنفيذه بالنيابة عن عصبة الأمم طبقا للنصوص والشروط التالية ،  
ولما كانت الفقرة الثامنة من المادة ٢٢ المتقدمة الذكر تنص على أن درجة السلطة أو السيطرة أو الإدارة التي تمارسها الدولة المنتدبة سيحددها بصراحة مجلس عصبة الأمم إذا لم يكن هناك اتفاق سابق بشأنها بين أعضاء عصبة الأمم ،  
لذلك فإن مجلس عصبة الأمم بعد تأييده الانتداب المذكور يحدد شروطه ونصوصه بما يلي :

#### « المادة الاولى »

يكون للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والإدارة باستثناء ما يكون قد قيد في نصوص هذا الصك .

#### « المادة الثانية »

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي وفقا لما جاء ببيان في ديباجة هذا الصك ، وترقية مؤسسات الحكم الذاتي ، وتكون مسؤولة أيضا عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين .

#### « المادة الثالثة »

يترتب على الدولة المنتدبة أن تعمل على تشجيع الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الظروف .

#### « المادة الرابعة »

يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لاسداء المشورة إلى إدارة



فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في انشاء الوطن القومى اليهودى ومصالح السكان اليهود فى فلسطين ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد على أن يكون ذلك خاضعا دوما لمراقبة الإدارة .

يعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة مادامت الدولة المنتدبة ترى أن تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض ، وية تب على الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في انشاء الوطن القومى اليهودى .

#### « المادة الخامسة »

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ضمان عدم التنازل عن أى جزء من أراضى فلسطين إلى حكومة دولة أجنبية وعدم تأجيرها إلى تلك الحكومة أو وضعه تحت تصرفها بأية صورة أخرى .

#### « المادة السادسة »

على إدارة فلسطين ، مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالى الأخرى ، تسهل هجرة اليهود في أحوال ملائمة وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار اليها في المادة الرابعة ، حشد اليهود في الأراضى الأميرية والأراضى الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية .

#### « المادة السابعة »

تتولى إدارة فلسطين مسئولية سن قانون للجنسية ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نهوض تسهيل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاما دائما لهم .

« المادة الثامنة »

أن امتيازات وحصانات الأجانب بما فيها مزايا المحاكم القنصلية والحماية التي يتمتع بها الرعايا الأجانب في السابق بحكم الامتيازات أو العرف في المملكة العثمانية لا تكون نافذة في فلسطين .

غير أنه متى انتهى أجل الاندماج تمام هذه الامتيازات في الحال برمتها أو مع التعديل الذي يكون قد تم الاتفاق عليه بين الدول صاحبة الشأن إلا إذا سبق للدول التي كان رعاياها يتمتعون بالامتيازات المذكورة في أول آب سنة ١٩١٤ أن تنازلت عن حق استرجاع تلك الامتيازات أو وافقت على عدم تطبيقها لأجل مسمى .

« المادة التاسعة »

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل النظام القضائي القائم في فلسطين ضامنا تمام الضمان لحقوق الأجانب والوطنيين على السواء .

ويكون احترام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية لمختلف الشعوب والطوائف مضمونا تمام الضمان أيضا ، وبصورة خاصة تكون إدارة الأوقاف خاضعة للشرائع الدينية وشروط الواقفين .

« المادة العاشرة »

تكون المعاهدات المبرمة بين الدولة المنتدبة وسائر الدول الأجنبية بشأن تسليم المجرمين مرعية الاجراء في فلسطين إلى أن تعقد اتفاقات خاصة بذلك فيما يتعلق بفلسطين .

« المادة الحادية عشرة »

تتخذ إدارة فلسطين جميع ما يلزم من التدابير لصون مصالح الجمهور فيما

يتعلق بترقية البلاد وعمرانها ويكون لها السلطة التامة في وضع ما يلزم من الأحكام لاستملاك أى مورد من موارد البلاد الطبيعية أو الأعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة في البلاد أو التي ستؤسس فيها بعد أو السيطرة عليها بشرط مراعاة الالتزامات التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها . ويترب عليها أن توجد نظاما للأراضي يلائم احتياجات البلاد مراعية في ذلك ، من بين الأمور الأخرى ، الرغبة في تشجيع حشد السكان في الأراضي وتكثيف الزراعة .

ويمكن لإدارة البلاد أن تتفق مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على أن تقوم هذه الوكالة بإنشاء أو تسيير الأشغال والمصالح والمنافع العمومية وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة ما دامت الإدارة لا تتولى هذه الأمور مباشرة بنفسها ، غير أن كل اتفاق كهذا يجب أن يشترط فيه ألا تتجاوز الأرباح التي توزعها الوكالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مقدار الفائدة المعقولة التي يعود بها رأس المال المستثمر ، وأن كل ما يزيد على هذه الفائدة من الأرباح يجب أن يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه الإدارة .

#### « المادة الثانية عشرة »

يعهد إلى الدولة المنتدبة بالاشراف على علاقات فلسطين الخارجية وحق إصدار البراءات إلى القناصل الذين تعينهم الدول الأجنبية ويكون لها الحق أيضا في أن تشمل رعايا فلسطين وهم خارج حدود منطقتها بحماية سفرائها وقناصلها .

#### « المادة الثالثة عشرة »

تضطلع الدولة المنتدبة بجميع المسؤوليات المتعاقبة بالأماكن المقدسة والمباني

أو المواقع الدينية في فلسطين بما في ذلك مسؤولية المحافظة على الحقوق الموجودة وضمان الوصول إلى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية وحرية العبادة مع المحافظة على مقتضيات النظام العام والآداب العامة ، وتكون الدولة المنتدبة مسؤولة أمام عصبة الأمم دون سواها عن كل ما يتعلق بذلك بشرط أن لا تحول نصوص هذه المادة دون اتفاق الدولة المنتدبة مع إدارة البلاد على ما تراه الدولة المنتدبة ملائماً لتنفيذ نصوص هذه المادة وبشرط أن لا يفسر شيء من هذا الصك تفسيراً يخول الدولة المنتدبة سلطة التعرض أو التدخل في نظام أو إدارة المقامات الإسلامية المقدسة الصرفة ، المصنونة حصانته .

#### « المادة الرابعة عشرة »

تؤلف الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس وتحديد وتقرير الحقوق والادعاءات المتعلقة بالأماكن المقدسة والحقوق والادعاءات المتعلقة بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين وتعرض طريقة اختيار هذه اللجنة وقوامها ووظائفها على مجلس عصبة الأمم لاقرارها ، ولا تعين اللجنة ولا تقوم بوظائفها دون موافقة المجلس المذكور .

#### « المادة الخامسة عشرة »

يترتب على الدولة المنتدبة أن تضمن جعل الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكنولتين للجميع بشرط المحافظة على النظام العام والآداب العامة فقط ، ويجب أن لا يكون ثمة تمييز مهما كان نوعه بين سكان فلسطين على أساس الجنس أو الدين أو اللغة وأن لا يحرم شخص من دخول فلسطين بسبب معتقده الديني فقط .

ويجب أن لا تحرم أية طائفة كانت من حق صيانة مدارسها الخاصة

لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة وأن لا ينتقص من هذا الحق مادام ذلك مطابقا لشروط التعليم العمومية التي قد تفرضها الإدارة.

#### « المادة السادسة عشرة »

تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن ممارسة ما يقتضيه أمر المحافظة على النظام العام والحكم المنظم من الاشراف على الهيئات الدينية والجزئية التابعة لجميع الطوائف المذهبية في فلسطين ، ومع مراعاة هذا الشرط لا يجوز أن تتخذ في فلسطين تدابير من شأنها اعاقة أعمال هذه الهيئات أو التعرض لها أو اظهار التحيز ضد أي ممثل من ممثليها أو عضو من أعضائها بسبب دينه أو جنسيته.

#### « المادة السابعة عشرة »

يجوز لإدارة فلسطين أن تنظم على أساس التطوع القوات اللازمة للمحافظة على السلام والنظام والقوات اللازمة للدفاع عن البلاد أيضا بشرط أن يكون ذلك خاضعا لأشراف الدولة المنتدبة ولكن لا يجوز لإدارة فلسطين أن تستخدم هذه القوات في غير الأغراض الآتية الذكر الا بموافقة الدولة المنتدبة وفيما عدا ذلك لا يجوز لإدارة فلسطين أن تؤلف أو أن تستبقى أية قوة من القوات العسكرية أو البحرية أو الجوية .

ليس في هذه المادة ما يمنع إدارة فلسطين من الاشتراك في نفقات القوات التي تكون للدولة المنتدبة في فلسطين .

ويحق للدولة المنتدبة في كل وقت أن تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية ومرافئها لحركات القوات المسلحة ونقل الوقود والمهمات .

#### « المادة الثامنة عشرة »

يجب على الدولة المنتدبة ان تضمن عدم التمييز في فلسطين بين رعايا أية

دولة من الدول الداخلة في عصبة الأمم ( ومن جملة ذلك الشركات المؤلفة بحسب قوانين تلك الدولة ) ، ورعايا الدولة المنتدبة أو رعايا أية دولة أجنبية أخرى في الأمور المتعلقة بالضرائب أو التجارة أو الملاحة أو تعاطى الصنائع أو المهن أو في معاملة السفن التجارية أو الطائرات المدنية. وكذلك يجب ان لا يكون هناك تمييز في فلسطين ضد البضائع التي يكون اصلها من بلاد من بلدان الدول المذكورة أو تكون مرسله اليها. وتطلق حرية مرور البضائع بطريق التوسط ( الترانسيت ) عبر البلاد المشمولة بالانتداب بشروط عادلة .

ومع مراعاة ما تقدم وسائر أحكام صك الانتداب هذا ، يجوز لادارة فلسطين أن تفرض بالتشاور مع الدولة المنتدبة ما تراه ضروريا من الضرائب والرسوم الجمركية وأن تتخذ ما تراه صالحا من التدابير لتنشيط ترقية المرافق الطبيعية في البلاد وصيانة مصالح السكان فيها ويجوز لها أن تعقد بالتشاور مع الدولة المنتدبة اتفاقا جمركيا خاصا مع أية دولة من الدول التي كانت جميع أملاكها في سنة ١٩١٤ داخلة في تركيا الاسيوية أو شبه جزيرة العرب .

#### « المادة التاسعة عشرة »

تنضم الدولة المنتدبة بالنيابة عن ادارة فلسطين إلى كل ميثاق من المواثيق الدولية العامة التي سبق عقدها أو التي تعقد فيما بعد بموافقة عصبة الأمم بشأن الاتجار بالرقيق والاتجار بالسلاح والذخيرة أو بالخدرات أو فيما يتعلق بالمساواة التجارية وحرية مرور البضائع بطريق التوسط ( الترانسيت ) والملاحة والطيران والمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية أو بالامتلاكات الادبية والفنية والصناعية .

### «المادة العشرون»

تتعاون الدولة المنتدبة بالنسابة عن إدارة فلسطين في تنفيذ كل سياسة مشتركة تقررها عصبة الأمم لمنع انتشار الامراض ومكافحتها ، بما في ذلك أمراض النباتات والحيوانات بقدر ما تسمح به الأحوال الدينية والاجتماعية وغيرها من الأحوال .

### «المادة الحادية والعشرون»

ويعترب على الدولة أن تؤمن وضع وتنفيذ قانون خاص بالآثار القديمة على أساس القواعد المذكورة فيما يلي ، خلال الاثنى عشر شهرا الأولى من هذا التاريخ ، ويكون هذا القانون ضامنا لرعايا جميع الدول الداخلة في عصبة الأمم المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالحفريات والتنقيبات الأثرية : -

#### (١)

تعني عبارة ( الآثار القديمة ) كل ما أنشأته أو أنتجته أيدي البشر قبل سنة ١٧٠٠ ميلادية .

#### (٢)

يسن التشريع المتعلق بحماية الآثار القديمة على أساس التشجيع لا التهديد . وكل من اكتشف أثرا دون أن يكون مزودا بالتصريح المذكور في الفقرة الخامسة وأبلغ الأمر إلى أحد موظفي الدائرة المختصة يكافأ بمكافأة تتناسب مع قيمة ما اكتشفه .

#### (٣)

لا يجوز بيع شيء من الآثار القديمة الا للدائرة المختصة ما لم تتنازل تلك الدائرة عن شرائه ، ولا يجوز اخراج شيء من الآثار القديمة من البلاد الا بموجب رخصة تصدير صادرة من تلك الدائرة .

(٤)

كل من أ تلف أو ألحق ضرراً بقطعة من الآثار القديمة عن سوء نية أو إهمال يعاقب بالعقوبة المعينة .

(٥)

يحظر اجراء الحفر أو التنقيب للبحث عن الآثار القديمة الا بتصريح من الدائرة المختصة وبغرم المخالف بغرامة مالية .

(٦)

توضع شروط عادلة لنزع ملكية الاراضى ذات القيمة التاريخية أو الأثرية سواء أكان نزع الملكية مؤقتاً أم دائماً .

(٧)

يقتصر فى اعطاء التصريح لاجراء الحفريات على الأشخاص الذين يقدمون أدلة كافية على خبرتهم فى الآثار . ويترب على إدارة فلسطين أن لا تسير عند إعطاء هذا التمهاريح على طريقة تؤدى إلى استثناء علماء أمة من الأمم من الترخيص بدون سبب مبرر .

(٨)

يقسم نائج الحفريات بين المكتشف والدائرة المختصة على أساس النسبة التى تعينها تلك الدائرة . فاذا تعذرت القسمة لأسباب علمية يعطى المكتشف تعويض عادل بدلا من اعطائه قسما من الآثار المكتشفة .

#### « المادة الثانية والعشرون »

تكون الانكليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية لفلسطين وكل عبارة أو كتابة بالعربية وردت على طوابع أو عملة تستعمل فى فلسطين يجب أن تكرر بالعبرية وكل عبارة أو كتابة بالعبرية يجب أن تكرر بالعربية .



### « المادة الثالثة العشرون »

تعترف ادارة فلسطين بالأيام المقدسة ( الأعياد ) عند كل طائفة من الطوائف في فلسطين كأيام عطلة قانونية لافراد تلك الطائفة .

### « المادة الرابعة والعشرون »

تقدم الدولة المنتدبة إلى عصبة الأمم تقريراً سنوياً بصورة تقنع المجلس ، يتناول التدابير التي اتخذت أثناء تلك السنة لتنفيذ نصوص الانتداب ، وترسل نسخ من جميع الأنظمة والقوانين التي تسن أو تصدر أثناء تلك السنة مع التقرير .

### « المادة الخامسة والعشرون »

يجب للدولة المنتدبة بموافقة مجلس عصبة الأمم أن ترجىء أو توقف تطبيق ما تراه من هذه النصوص غير قابل التطبيق على المنطقة الواقعة ما بين نهر الاردن والحد الشرقي لفلسطين كما سيعين فيما بعد ، بالنسبة للاحوال المحلية السائدة في تلك المنطقة وأن تتخذ ما تراه ملائماً من التدابير لادارة تلك المنطقة وفقاً لحوالها المحلية بشرط أن لا يؤتى بعمل لا يتفق مع أحكام المواد ١٥ ، ١٦ ، ١٨ .

### « المادة السادسة العشرون »

توافق الدولة المنتدبة على أنه إذا وقع خلاف بينها وبين عضو آخر من أعضاء عصبة الأمم حول تفسير نصوص صك الانتداب أو تطبيقها ، وتعذر حله بالمفاوضات يعرض على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من ميثاق عصبة الأمم .

### « المادة السابعة والعشرون »

ان كل تعديل يجري في شروط هذا الانتداب يجب أن يكون مقترناً بموافقة مجلس عصبة الأمم .

### « المادة الثامنة العشرون »

في حالة انتهاء الانتداب الممنوح للدولة المنتدبة بموجب هذا الصك يتخذ مجلس عصبة الأمم ما يراه ضروريا من التدابير لضمان استمرار الحقوق المؤمنة ، بموجب المادتين ١٣ ، ١٤ على الدوام بضمان العصبة ويستعمل نفوذه لأن يكفل بضمان الجمعية احترام حكومة فلسطين للالتزامات المالية التي تحملتها ادارة فلسطين بصورة مشروعة في عهد الانتداب احتراماً تاماً وفي جملة ذلك حقوق الموظفين في رواتب التقاعد أو المكافآت (١) .

(٨) الكتاب الأبيض الذي أصدره وزير المستعمرات البريطانية

« مستر تشرشل » في يونيو سنة ١٩٢٢ (٢)

نظرية وزير المستعمرات مجدداً في الحالة السياسية الحاضرة في فلسطين برغبة صادقة بغية الوصول إلى حل للمسائل المتعلقة التي أفسحت مجالاً للعموض والقلق للذين استحوذوا على بعض طبقات من السكان . وقد وضع البيان التالي بعد استشارة المندوب السامي لفلسطين ، وهو يتضمن خلاصة الأجزاء المهمة من المخبرات التي دارت بين وزير المستعمرات ووفد الجمعية الإسلامية المسيحية في فلسطين الذي مضى على وجوده بعض الزمن في

---

(١) نقل هذا النص عن تقرير اللجنة المسكينة ( الترجمة العربية الرسمية ) الكتاب

الابيض رقم ٥٤٧٩ ( الصادر في شهر تموز سنة ١٩٣٧ صفحة ٤٦ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ .

(٢) هذا النص هو الترجمة الرسمية لحكومة الانتداب في فلسطين منقول عن «الوقائع

الفلسطينية » وهي الجريدة الرسمية لهذه الحكومة .

انكلترا وغير ذلك من الاستلذات الأخرى التي تم لوصول اليها منذ ذلك الحين .  
 ان النوتر الذي ساد فلسطين من حين إلى آخر يعزى معظمه إلى مخاوف  
 أخذت تساور بعض طبقات من السكان العرب واليهود . أما مخاوف العرب فبعضها  
 مبني على تفاسير مبالغ فيها لمعنى التصريح الذي أعطى بالنيابة عن حكومة  
 جلالتها في اليوم الثاني من شهر نوفمبر سنة ١٩١٧ والذي يجب انشاء وطن  
 قومي لليهود في فلسطين ، ذلك لأنه نشرت بيانات غير رسمية بأن الغاية  
 المنشودة هي جعل فلسطين يهودية برمتها ، واستعمات عبارات قيل فيها أن  
 فلسطين ستصبح يهودية كما أن انكلترا انكليزية . فحكومة جلالتها تعتبر  
 هذه الآمال غير قابلة للتحقيق وتعلن أنها لا ترمى إلى مثل هذه الغاية ، وانها  
 لم تفكر قط في اخضاع أو محو السكان العرب أو القضاء على لغتهم وآدابهم  
 في فلسطين كما يتخوف الوفد العربي . وهي تلقت النظر إلى أن عبارات  
 التصريح المنوه بها لا تشير إلى تحويل فلسطين بحملتها وجعلها وطناً قومياً  
 لليهود بل انما تعني بأن وطناً كهذا يؤسس في فلسطين . ومما يلاحظ بسرور  
 فيما يتعلق بهذا الأمر أن المؤتمر الصهيوني الذي عقد في كاراسباد في شهر  
 أيلول سنة ١٩٢١ وهو المجلس الأعلى المسيطر على الجمعية الصهيونية اتخذ قراراً  
 أعرب فيه رسمياً عن المقاصد الصهيونية جاء فيه :

« ان الشعب اليهودي عقد النية على أن يعيش مع الشعب العربي باتحاد  
 واحترام متبادلين وأن يسعيا معاً لجمال هذا الوطن المشترك زاهراً بحيث  
 يتضمن تجميده الرقي القومي لكل من الشعبين بسلام » .

وهناك أمر آخر لابد من لفت النظر اليه وهو أن اللجنة الصهيونية في  
 فلسطين المعروفة الآن باللجنة التنفيذية الصهيونية لا ترغب في ان يكون لها كيانها  
 لا تملك أي قبضة في ادارة البلاد العامة . والمركز الخاص الذي تشغله الجمعية

الصهيونية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب لا يخولها صلاحية تولى هذه الوظيفة، وإنما ينحصر مركزها الخاص في الدوائر التي تتعلق باليهود ومساعدة البلاد في تقدمها دون أن يخولها ذلك حق الاشتراك بصورة ما في حكومتها. وفضلا عن ذلك فإن الحكومة تفكر في جعل جنسية الاهالي في نظر القانون الجنسية الفلسطينية ولم يقم قط أن يكون للاهالي أو لاي فئة منهم صفة قانونية أخرى .

أما فيما يتعلق بسكان فلسطين اليوم فالظاهر أن بعضهم يخشى أن تنحرف حكمته جلالته عن السياسة المدرجة في التصريح الصادر في ١٩١٧ ولذا من الضروري التأكيد مرة أخرى بان هذه المخاوف لا أساس لها وأن ذلك التصريح الذي تأيد في مؤتمر دول الحلفاء الكبرى المنعقد في سان ريمو ثم معاهدة سيفر هو غير قابل للتغيير .

وقد عاد اليهود في الجيلين أو الثلاثة الاجيال الاخيرة انشاء طائفة لهم في فلسطين يبلغ عددها الآن ثمانين ألفا ربعمتهم تقر بامزارعون أو عملة في الأرض، ولهذه الطائفة ادارات سياسية خاصة منها مجمع منتخب لادارة شئونها الداخلية ومجالس منتخبة في المدن وهيئة تشرف على مدارسها ورئاسة حاخامين ومجلس رباني لادارة شئونها الدينية، وتدار أعمال هذه الطائفة باللغة العبرية كلغتها الوطنية، ولها صحف عبرية تفي بحاجتها . وهي تتبع نمطا تهديبيا يميزها عن سواها وتبدي نشاطا كبيرا في الحركة الاقتصادية . فهذه الطائفة بسكان المستعمرات والمدن وهيئاتها السياسية والدينية والاجتماعية ولغتها الخاصة وعوائلها وطرق معيشتها الخاصة لها في الحقيقة مميزات قومية . ومتى سأل سائل ما هو معنى ترقية الوطن القومي اليهودي في فلسطين يمكن أن يجاب على ذلك بأنه لا يعني فرض الجنسية اليهودية على اهالي فلسطين اجمالا بل

زيادة رقي الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في جميع أنحاء العالم ، حتى تصير مركزا يكرن فيه للشعب اليهودي برمته اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية . ولكن حتى يكون للطائفة اليهودية أمل وطيد في تقدمها الحر وينفسح للشعب اليهودي مجال واف لكي يظهر فيه مقدراته كان من الضروري أن يعلم أن وجوده في فلسطين هو كحق وليس كمنة . ذلك هو السبب الذي جعل من الضروري ضمان انشاء الوطن القومي اليهودي ضمانا دوليا والاعتراف رسميا بأنه يستند إلى صلة تاريخية قديمة .

هذا اذن هو التفسير الذي تنسره به حكومة جلالته تصريح سنة ١٩١٧ ، ويرى وزير المستعمرات أن هذا التصريح أن فهم على هذا الوجه لا يتضمن صراحة أو ضمنا شيئا من شأنه أن يثير مخاوف عرب فلسطين أو بسبب استياء لليهود .

ومن الضروري لأجل تطبيق هذه السياسة تمكين الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها بالمهاجرة . ولكن هذه المهاجرة لا يمكن أن تكون كبيرة إلى حد يزيد في أية ظروف كانت على مقدرة البلاد الاقتصادية في قبول مهاجرين بحدود إذ ذلك ، ومن الضروري عدم صيرورة المهاجرين عالة على أهالي فلسطين عموما وعدم حرمان أى فئة من السكان الحاليين من اشغالها . وقد جرت المهاجرة حتى الآن على هذه الشروط وبلغ عدد المهاجرين منذ الاحتلال البريطاني نحو ٧٥ ألف مهاجر . ومن الضروري أيضا ضمان عدم ادخال الاشخاص غير المرغوب فيهم سياسيا إلى فلسطين . وقد اتخذت الادارة وستتخذ كل الاحتياطات لهذه الغاية .

وفي النية تأليف لجنة خاصة في فلسطين من أعضاء المجلس التشريعي الجديد

المنتخبين من الاهالى للبحث مع الادارة فى الامور المتعلقة بتنظيم المهاجرين ، فاذا وقع خلاف فى رأى بين هذه اللجنة والادارة يرفع الامر إلى حكومة جلالاته وهى تعيره اهتماما خاصا وفضلا عن ذلك فلكل طائفة مذهبية أو أى قسم كبير من أهالى فلسطين توفيقا لاحكام المادة (٨١) من مشروع دستور فلسطين حق استئناف أى مسألة يرى أن حكومة فلسطين لم تجر فيها على أحكام صك الانتداب ، إلى جمعية الامم بواسطة المندوب السامى ووزير المستعمرات .

أما بشأن الدستور المنوى تطبيقه فى فلسطين والذي نشر مشروعه فمن المرغوب فيه ايضاح بعض النقاط بشأنه . فى الدرجة الاولى ليس الامر كما ادعى الوفد العربى أن حكومة جلالة الملك أعطت فى أثناء الحرب تعهدا بأن ينشأ حالا حكومة وطنية مستقلة فى فلسطين . أن هذا القول يستند فى الغالب إلى كتاب أرسله فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٩١٥ السير هنرى مكماهون الذى كان عندئذ مندوبا ساميا فى مصر إلى شريف مكة الملك حسين ملك الحجاز اليوم . وقد ادعى أن هذا الكتاب يتضمن وعدا لشريف مكة بالاعتراف باستقلال العرب ضمن البلاد التى اقترحها الشريف وتأييده . غير أن هذا الوعد أعطى معلقا على تحفظ ورد فى نفس الكتاب وهذا التحفظ يستثنى فى جملة ما يستثنيه من المناطق ذلك القسم من سوريا الواقع غربى ولاية الشام . وقد اعتبرت حكومة جلالاته على الدوام أن هذا التحفظ يشمل ولاية بيروت وسنجق القدس المستقل ، وبناء عليه تكون فلسطين برمتها غربى الاردن مستثناء من تعهد السير هنرى مكماهون .

ومع ذلك فى عزم جلالاته تأسيس حكومة ذاتية واسعة النطاق فى فلسطين ولكنها ترتضى بالنظر للظروف الخاصة فى تلك البلاد أن يتم ذلك تدريجيا

لا طفرة ، وقد خطت الخطوة الأولى في هذا السبيل حين تأسيس الادارة المدنية فعميت المجلس الاستشارى الحالى ، وذكر المندوب السامى وقتئذ أن هذه الخطوة هي الخطوة الأولى في سبيل ترقية مؤسسات الحكم الذاتى ، وفي النية الآن اتخاذ خطوة ثانية بتأليف مجلس تشريعى تكون أعضائه منتخبة على أساس انتخابى واسع .

وقد اقترح في مشروع الدستور أن يكون ثلاثة من أعضاء المجلس غير موظفين يعينهم المندوب السامى . ولكن بالنظر للاعتراضات التى وجهت إلى هذا النص المستند إلى اعتبارات قوية فان وزير المستعمرات مستعد لأن يحدفه من الدستور . وسيؤلف المجلس التشريعى برئاسة المندوب السامى من اثني عشر عضوا منتخبا وعشرة أعضاء من الموظفين ، وفي رأى وزير المستعمرات أن من الحكمة أن يمر وقت ما قبل توسيع الحكم الذاتى في فلسطين وقبل تخويل المجلس صلاحية المراقبة على السلطة التنفيذية ، وبعد بضع سنوات يعاد النظر في حالة البلاد ، فاذا أسفر الاختبار في سير النظم الدستورية التى يراد تأسيسها الآن عن نجاح تعطى اذ ذاك صلاحية أوفر لنواب الشعب المنتخبين .

ويود وزير المستعمرات أن يلفت النظر إلى أن الادارة الحالية قد نقلت للمجلس الاسلامى الأعلى المنتخب من الطائفة الاسلامية في فلسطين حتى الرقابة على الاوقاف الاسلامية والمحاكم الشرعية . وقد أعادت الإدارة لهذا المجلس أيضا اختيارا منها ابرادات كبيرة لاوقاف قديمة كانت الحكومة العثمانية قد ضيبتها . ولدائرة المعارف لجنة استشارية تمثل جميع طبقات الأهالى كما أن دائرة التجارة والصناعة تستفيد من تعاون الغرف التجارية التى تأسست في المدن الكبرى وتنوى الادارة أيضا اشراك أمثال هذه الاجان التمثيلية مع دوائر الحكومة المختلطة بصورة أعم .

١٨٨٧

ويعتقد وزير المستعمرات أن سياسة بنى على مثل هذه الخطط مع المحافظة على أوسع معـ. انى الحرية الدينية في فلسطين والمحافظة التامة على حقوق الطوائف كافة فيما يتعلق بأماكنها المقدسة لا يمكن الا أن تكون مقبولة لدى جميع طبقات السكان ، وانه على هذا الأساس يمكن أن يبنى روح التعاون الذى يتوقف عليه لدرجة كبرى رقى ورفخاء الأرض المقدسة في المستقبل .

(٩) خلاصة عن تواصى لجنة سؤ البرلمانية وقد أذيع تقريرها في

شهر مارس سنة ١٩٣٠ (١)

لما كانت صلاحيات هذه اللجنة مقيدة ومحصورة « في التحقيق عن الأسباب المباشرة التى أدت إلى الانفجار الذى وقع حديثا (٢) » والتوصية بما يتخذ من تدبير لتجنب تكراره » فقد جاءت تواصياها ضمن هذا الاطار وتلخص كما يأتى :  
١ - القيام بتحقيق علمى بواسطة خبراء عن امكان ادخال أساليب الزراعة الحديثة وأن يؤخذ بعين الاعتبار زياده سكان الارياف الطبيعية في أى مشروع يوضع لتحسين وتعمير الأراضى .

٢ - أن يوضع حد لوقف اجلاء المزارعين القلاحين عن الأراضى التى يزرعونها .

٣ - أن ينظر في اعادة البنك الزراعى أو ايجاد وسائل أخرى لاقرض

---

(١) راجع صحيفة ٢٥ من الجزء الأول من تقرير حكومة الانتداب .

« A survey of Palestine »

(٢) لقد كانت الحسائر في النفوس نتيجة هذا الانفجار أن نقتل من اليهود ١٢٣ شخصا وجرح ٣٣٩ وقتل من العرب ١١٦ وجرح ٢٣٢ ومعظم الاصابات في العرب أوتها الجيش والبولس ( صفحة ٢٤ من المصدر السابق ) .



المزارعين ليتمكنوا من تحسين أساليب الزراعة التي يتبعونها .

٤ - تعيين لجنة لتحديد حقوق الفريدين في حائط المهيكي

٥ - أن تصدر الحكومة بياناً صريحاً عن الهجرة اليهودية وأن تدرس

وسائل تنظيمها ومراقبتها بقصد وضع حد لتكرار الزيادة في الهجرة كما وقع في سنة ١٩٢٥ و ١٩٢٦ وقد أوردت العبارة التالية تحت عنوان الحكم الذاتي:

« أن الشعب العربي متحد اليوم في مطالبته بنوع من الحكم الذاتي وقد يجوز أن يضعف هذا الاتحاد في الغاية غير أنه قابل للاحياء على أشده عند وقوع أية مشكلة كبيرة تشتمل على مسائل قومية ، ونحن نعتقد أن مشاكل الحكومة تزيدها خطورة حاله الاستياء التي يشعر بها العرب من جراء عجزهم على الدوام عن الحصول على درجة من درجات الحكم الذاتي » .

كما أوصت « بإصدار تصريح من حكومة جلالة الملك عن السياسة التي تنوي الحكومة اتباعها في فلسطين يكون أكبر عون على تنظيم شؤون الحكم في البلاد وتزداد قيمة هذا البيان إذا تضمن بجللاء وبعبارات واضحة المعنى الذي تعلقه حكومة جلالة الملك على أحكام صك الانتداب التي تنص على صيانة حقوق الطوائف غير اليهودية في فلسطين ، وأن تظاهر الحكومة البريطانية مرة أخرى بأن المقام الخاص المسموح به للجمعية لا يخلو لها الحق في أن يكون لها نصيب في حكم فلسطين كما جاء في الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٢ » .

( ١٠ ) بلاغ حكومة فلسطين عن فشل المحادثات مع الوفد العربي وقد

صدر في ٣٠ مايو سنة ١٩٣٠

في يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٣٠ تأليفه وفد عربي<sup>(١)</sup> للسفر إلى لندن ومحاذاة الحكومة البريطانية بشأن حقوق العرب السياسية والقومية الاقتصادية .

( ١ ) قوامه السادة موسى كاظم الحسيني ، الحاج أميى الحسيني ، راغب النشاشيبي ، المردي روك ، جمال الحسيني ، عوني عبد الهادي .

وقد سافر إلى لندن وشرع في محادثاته بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ وقد فشلت المحادثات وأذاعت حكومة فلسطين بلاغا يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٣٠ هذا نصه:

« أن المحادثات التي جرت في لندن بين بعض وزراء حكومة جلالته والوفد الفلسطيني العربي انتهت الآن . وقد أعرب الوفد عن آرائه بشأن عدد من المسائل ولا سيما مسائل الاراضى والمهاجرة ومنح دستور للبلاد ، وأخذت حكومة جلالته علما بآرائه في هذه المسائل وأوضحت له أن التغييرات الدستورية الواسعة النطاق التي طلبها غير مقبولة برمتها إذ أنها تتجهل من المستحيل على حكومة جلالته القيام بجميع المسؤوليات الملقة على عاتقها بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين ، وبما أن الوفد لم ير سبيلا لتغيير موقفه رغم الايضاحات والتأكيدات التي أبدتها له وزراء جلالته ، فقد ظهر جليا أنه ليس من فائدة ترجى من متابعة البحث في هذه المسألة . وبناء على ذلك انتهت المحادثات التي كانت في جميع أدوارها صريحة وودية ، إلا أنه قيل للوفد أن حكومة جلالته بعد أن أخذت علما بوجهة نظر العرب ستلجأ في ضوء المعلومات التي نالتها مباشرة من هذه المحادثات إلى صيانة مصالح الطوائف غير اليهودية في فلسطين وستجد حلا يتناسب من كل الوجوه مع الالتزامات والعهود المترتبة عليها بموجب صك الانتداب وهي مصممة على عدم السماح باتباع سياسة في فلسطين من شأنها أن تعرض مستقبل تلك الطوائف للخطر، ولهذا السبب ونظرا لمشورة لجنة شو أوفد السير جون هوب سمسون للتحقيق في مسائل المهاجرة والاراضى ورفع تقريره عنها ، ورغبة في عدم إلحاق أى حيف بمصالح غير اليهود من جراء التأخير الذي لامندوحة عنه قبل أن يكون في الاستطاعة اتخاذ قرار حاسم على ضوء تقرير السير جون هوب سمسون، ينعم النظر الآن في اتخاذ تدابير خصوصية لاجل اتخاذ الاجراءات السريعة

الحماية مهالح الطبقة الزراعية من الالهالى كما اتخذت التدابير المؤقتة الى تضمن تنظيم المهاجرة فى خلال هذا التأخير بحيث لا يعرض مستقبل البلاد الاقتصادى للخطر .

أما المخاوف التى أعربت عنها بعض الدوائر من أن سياسة حكومة جلالة الملك قد تعرض كيان الشعب العربى فى فلسطين للخطر فلا مسوغ لها ومن الاهمية أن بذاع - لمصلحة أهل فلسطين عموما - أن كل محاولة يقوم بها أشخاص مخدوعون لاذاعة أخبار مضللة بشأن نيات حكومة جلالاته مما يخل بالقانون والنظم فى فلسطين عموما سيعاقب عليها أشد العقاب وأن فى نية حكومة جلالاته كما أعلن رئيس وزراء بريطانيا العظمى فى مجلس النواب يوم ٣ ابريل أن تستعمل جميع الموارد التى تحت تصرفها للقيام بالواجبات المفروضة عليها بصك الانتداب «<sup>(١)</sup> .

#### (١١) خلاصة تقرير جون هوب سمبسون

##### عن الهجرة ومشاريع الاسكان والعمران

لقد وصل السرجون هوب سمبسون إلى فلسطين يوم ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠ وبعد درس الامور التى كلف بحثها وضع تقريرا مفصلا رفعه إلى وزارة المستعمرات بتاريخ ٢٢ آب سنة ١٩٣٠ وهذه خلاصة ما جاء فيه :

١ - المهاجرة : ان قانون المهاجرة الاساسى وضع موضع الاجراء سنة ١٩٢٩ وصرح بموجبه للجمعية الصهيونية أن تدخل سنويا إلى فلسطين ١٦٥٠٠ مهاجر بشرط أن تكون مسئولة عن اعائهم مدة سنة كاملة ، غير

---

( ١ ) هذا النص هو الترجمة الرسمية لحكومة الانتداب فى فلسطين وهو منقـول من جريدة « الوقائع الفلسطينية » وهى الجريدة الرسمية لحكومة الانتداب .

أن هذه الخطة لم تنجح ، وفي شهر مايو سنة ١٩٢١ صدر أمر بتوقيف المهاجرة  
ربما تعدل شروط المهاجرة في القانون على كيفية يمكن تطبيقها .

وقد عدل قانون المهاجرة عدة مرات في سنة ١٩٢١ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ثم عدل  
هذا القانون بقانون آخر صدر في سنة ١٩٢٨ وهو القانون الذي لا يزال مرعى  
الأجراء حتى الآن ، وهو يقسم المهاجرين إلى الاصناف التسعة الآتية :

( أ ) الأشخاص الذين يملكون مبلغا لا يقل عن الالف جنية وعائلاتهم .

( ب ) ذرو المهن والحرف الذين يملكون لا أقل من ٥٠٠ جنية .

( ج ) الصناعات الماهرون الذين يملكون لا أقل من ٢٥٠ جنيها .

( د ) الأشخاص الذين لهم ايراد ثابت لا يقل عن ٤ جنيهات في الشهر .

( هـ ) الايتام القادمون إلى ملاجئ فلسطين .

( و ) الرجال والنساء الذين يتعاطون الاشغال الدينية والمضمونة

معيشتهم ومعيشة عائلاتهم .

( ز ) الطلبة المضمونه معيشتهم .

( ح ) العمال من الرجال والنساء وعائلاتهم .

( ط ) الأشخاص الذين يعتمدون في معيشتهم على اقرباء لهم في فلسطين

أن كان هؤلاء الاقرباء بحالة تمكنهم من اعالتهم .

و فضلا عن المهاجرين من ذوى الاصناف المصرح بها لم يريدون

الاستيطان في فلسطين يدخل البلاد سنويا عدد وافر من الناس بهمة سائحين

يبلغ احيانا بضعة آلاف ولا تنبئه الحكومة الا للقليل منهم وفضلا عما تقدم

يدخل عدد ليس بالقليل إلى البلاد بطريق التهريب والتملص من المراقبة

الواقعة على الحدود ، ولا يمكن مراقبة المهاجرة إلى فلسطين بصورة

جديدة ما لم تتخذ الاجراءات للضرب على ايدي الذين يدخلون البلاد خلافا للقانون .

فمن الواضح إذا ان الوكالة اليهودية هي المسئولة عن جميع الحوادث المخالفة  
للثانون، غير ان ذلك لا يجعل من السهل تلاني الحال بعدما يصل المهاجر إلى فلسطين.  
وامام هذه الحالة لامناص لنا من الاستدلال بأن البطالة بين العرب في  
الوقت الحاضر أصبحت من المظاهر الخطرة في حياة البلاد الاقتصادية، وان  
هناك عددا كبيرا من العرب بلا عمل، وان قد أفضى إلى انخفاض جلي في  
مستوى المعيشة بين طبقة العمال منهم، وهناك دلائل أيضا على ازدياد البطالة  
بين اليهود في الوقت الحاضر.

من الجلي ان كل تدخل في حرية المهاجرة سيؤدي حتما الى تقليل عدد  
اليهود الذين يرغبون في أن يكون لهم نصيب في هذا الوطن. ولكن المادة  
السادسة من صك الانتداب تقضى بضمان عدم الاجحاف بمقوق ووضعية  
سائر الطوائف من جراء الهجرة اليهودية، فمن الواضح إذا أنه إذا أسفرت  
هذه الهجرة عن جرمان العرب من الحصول على الأشغال اللازمة لعاليتهم وجب  
على الحكومة المنتدبه بمقتضى ذلك العهد أن تخفض أو توقف عند الضرورة تلك  
المهاجرة حتى لا تلحق المهاجرة بمصالح العرب ضررا في الحصول على الأشغال.  
٢- الاراضى: لقد ثبت ثبوتا قاطعا أنه لا يوجد في الوقت الحاضر،  
نظرا للطرق والاساليب الزراعية التي يتبعها العرب، أية أرض إضافية  
يستطاع اقرار المزارعين من المهاجرين الجدد فيها، إذا استثنينا الأراضى  
غير المعمرة التي تملكها الوكالات اليهودية المختلفة على سبيل الاحتياط، كما  
أنه ليس عند الحكومة أراضى أميرية لتعطي لليهود.

أن لليهود جمعيات خاصة لشراء الأراضى في فلسطين منها «الكارن كايمث»  
«والكارن هيسود» «وشركة أعمار الأراضى الفلسطينية» ولكن هذه  
الجمعيات تسير كلها على نظام خاص وضعت أسسه وغاياته في دستور الوكالة

اليهودية فقد جاء في المادة الثالثة من هذا الدستور ما نصه :

« تملك الأراضي كملك لليهود ، وتسجل باسم صندوق رأس المال القومي اليهودي ، وتبقى مسجلة باسمه إلى الأبد ، كما تظل هذه الاملاك ملكا للامة اليهودية غير قابل للانتقال ، وتنشط الوكالة للاستعمار الزراعي بواسطة العامل اليهودي ، والمبدأ العام الذي يتبع في جميع الاشغال والمشاريع التي تقوم بها الوكالة ، وتنشطها هو استخدام اليهود .

واليك نص المادة ٢٣ من عقود الايجار التي تحررها جمعية «الكارن كايمت» لليهود الذين يستأجرون منها بعض الأراضي :

« يتعهد المستأجر بأن يجرى جميع الأشغال المختصة بفلاحة الأرض وزراعتها بواسطة عمال من اليهود ، وإذا خالف المستأجر هذا الشرط ، فإنه يدفع عشرة جنيهات فلسطينية عن كل مخالفة ، ويعتبر استخدام عمال من غير اليهود دليلا قاطعا على الاخلال بهذا العقد .

... لقد ظهر لنا أن مساحة الاراضي الصالحة للزراعة في فلسطين (إذا استثنيت منطقة بئر السبع) تبلغ ٤٠٠٠ ٤٥٤ ٦ دونم وبينما تحتاج عائلة الفلاح إلى ١٣٠ دونما من الأرض للقيام باودها في مستوى لائق من العيش ، نجد أنه لو قسمت جميع الاراضي الزراعية الميسورة - إذا استثنيت الاراضي التي في ايدي اليهود بين المزارعين العرب الحاليين لنال العائلة الواحدة منهم مالا يزيد على ٩٠ دونما ، وكى يتسنى إعطاء العائلة الواحدة ١٣٠ دونما من الارض وهو المعدل ، يحتاج إلى ثمانية ملايين دونم من الأراضي الزراعية ، ويلاحظ أيضا أن من العائلات العربية القروية التي يبلغ عددها ٨٦٩٨٠ عائلة ٢٩٤ في المئة بلا أرض .

أن حالة الفلاح العربي قلما تحسنت عن حالته في عهد الحكومة العثمانية ،

ذلك أنه لم تتبع سياسة مقررّة لتحسين الاراضى التى يملكها العرب تحسينا زراعيا يساعد على رفع مستوى معيشتهم وقد زاد عددهم بسرعة فائقة فى الوقت الذى نقصت فيه الاراضى الميسورة لاعاشتهم بنحو مليون دوئم ، انتقلت إلى أبدى اليهود .

أن من واجب الادارة بمقتضى صك الانتداب أن تكفل عدم الحاق أى حيف أو ضرر بحقوق العرب من جراء مهاجرة اليهود، كما أنه من واجبها أيضا ، بمقتضى صك الانتداب ، أن تشجع استقرار اليهود بكثرة فى أراضى البلاد ، مراعية فى ذلك على الدوام الشرط المتقدم ذكره ، ومن الصعب التوفيق بين هذين الواجبين المتناقضين حسب الظاهر ، إلا بتابع سياسة فعالة لل عمران الزراعى يكون هدفها استقرار كلا العرب واليهود بكثرة فى الأراضى وتوسيع زراعتهم، ومن الضروري اتخاذ إجراءات فعالة للوصول إلى هذا الهدف .

(١٢) الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠

فلسطين

بيان الخطة السياسية لحكومة جلالتة البريطانية

قد كان تقرير اللجنة المخصوصة برئاسة السر ولتر شو الذى نشر فى شهر نيسان ، مبعثا لجدال عنيف ظهر فى أثنائه أن هناك سوء فهم كبير حول ما قامت به حكومة جلالتة فى الماضى من الاعمال فى إدارة فلسطين وما تنصده القيام به فى المستقبل ، وأصبح من المؤكد أن الحالة تستدعى الاسراع فى نشر بيان واضح شامل عن الخطة السياسية ، يرمى إلى إزالة سوء الفهم هذا وما نشأ عنه من التباس وتخوف . غير أن إعداد مثل هذا البيان اقتضى اتخاذ تدابير أولية ضرورية أفضت حتما إلى تأخير اتمامه .

وقد لفت تقرير لجنة شو النظر إلى بعض نواح من المشكلة رأت حكومة جلالته إنها تستدعى إجراء تحقيق عاجل شامل بالنظر لما لها من صلة وثيقة بالسياسة المقبلة . ولذلك تقرر أن يوفد إلى فلسطين محقق كبير الاختبار ( هو السرجون هوب سمبسون ) للتداول مع المندوب السامي بأن تسوية الاراضي ، والمهاجرة ، وترقية الشؤون الاقتصادية ، وتقديم تقرير بذلك إلى حكومة جلالته . وبالنظر لأهمية هذه المواضيع البارزة ، ولتماسك بعضها ببعض ، تأكد لحكومة جلالته بأن ليس في الاستطاعة وضع بيان عن الخطة السياسية قبل أن تأخذ بعين الاعتبار تقريراً وافياً منفصلاً عن الحالة في فلسطين فيما يتعلق بهذه الابواب الثلاثة الهامة ، مما في استطاعة السرجون هوب سمبسون وضعه بإدارة . وقد ألح على حكومة جلالته بشدة أن يتقدم استلام تقرير السرجون هوب سمبسون اصدار تصريح عن السياسة المقبلة التي تود السير عليها . غير أن حكومة جلالته ، رغمًا عن تقريرها للحاجة الماسة التي تستدعي الاسراع في اصدار مثل هذا التصريح ، رأت أنها ملزمة بالتمسك بقرارها من حيث انتظار تقرير السرجون هوب سمبسون مهتبرة في ذلك ، على الاخص ، بما تجمع لديها من الادلة بشأن صعوبة المشكلة وتعقدها ، والحاجة الى تحقيق واف في جميع الحقائق الواقعية قبل الوصول إلى أية استنتاجات حاسمة .

وقد قدم الآن السرجون هوب سمبسون تقريره ، ووضع هذا البيان بعد إمعان التدقيق في مضمون ذلك التقرير ، وفي غيره من المعلومات التي تيسرت في المدة الأخيرة عن الحالة في فلسطين .

١- وفي بلاد كنفلسطين ، حيث تتفاير في الوقت الحاضر ، بل تصطدم من بعض الوجوه ، أماني فريقي السكان ، ليس من المنتظر أن يأتي أي بيان



عن السياسة ، مهما كانت هيفته ، موافقا كل الموافقة لأمانى أى فريق .  
غير أن حكومة جلالته تود أن تأمل بأنه سيكون لازالة سوء الفهم السائد  
الآن ، ولتفسير مقاصدها تفسيراً أتم وأوفى ، الأثر الطيب فى إزالة القلق  
وإعادة الطمأنينة لسكلا الفريقين . وستبذل حكومة جلالته جهدها ، ليس

عن طريق هذا البيان الحالى فيحسب ، بل بما يليه من الأعمال الادارية ، لاقتناع  
العرب واليهود بتصميمها على ترقية مصالح الشعبين الأساسية ، بكل ما أوتيت  
من قوة ، وعلى العمل بكل ثبات حتى تتوصل إلى تكوين شعب ميسور الحال  
فى فلسطين ، يعيش فى أمان واطمئنان تحت لواء إدارة غير متحيزة راقية .  
ومع ذلك فمن الضرورى ، فى هذا الصدد ، إيضاح نقطة واحدة هى من  
الأهمية بمكان كبير ، ذلك أنه فى الظروف الخاصة المحيطة بفلسطين لا يمكن لأية  
سياسة ، مهما كانت نيرة جليلة ، أو مهما بذل من جهد فى سبيل تنفيذها ،  
أن يقيض لها النجاح ما لم تنل التأييد من جميع الطوائف التى وضعت لمنفعتهم  
وخيرها ليس بقبولها فيحسب بل بتعاونها عن طيبة خاطر .

ليس من حاجة ، فى هذا المقام ، للبت فى الحوادث المشعومة التى وقعت فى  
العام الماضى ، وفى الأحوال المؤسفة التى نشأت عنها . غير أن حكومة جلالته  
ترى نفسها مضطرة لأن تلاحظ أنها لم تنل من كلا الجانبين سوى مساعدة  
طفيفة فى سبيل إزالة التناوب الذى ساد بينهما فى أثناء الأشهر التى توترت فيها  
العلاقات وزاد فيها القلق بعد إضرابات آب سنة ١٩٢٩ ، وبأن هنالك عقبة  
أخرى خطيرة أضيفت إلى الصعوبات التى نشأت عن الريب والخصومة  
المتبادلة بين الشعبين ، ألا وهى خطبة عدم الثقة بحكومة جلالته التى غذتها حملة  
صحفافية ساعدت على طمس حقائق الحالة وتشويهها . ولا حاجة إلى التأكيد

بأن توطيد السلام والرفاهية في البلاد في المستقبل اللتين يتوق اليهما كلا الشعبين يتوقف على تحسين العلاقات بين العرب واليهود . تلك هي الغاية التي ما فتئت نصبو اليها حكومة جلالته ، وهي تشعر أن في الامكان الوصول اليها ان تعاون كلا الفريقين ، عن طيبة خاطر ، مع الحكومة ومع إدارة فلسطين ، وتؤكد من أن حكومته جلالته يمكن الاعتماد عليها عند قيامها بالالتزامات المترتبة عليها في صك الانتداب ، بل في جميع صلاتها بفلسطين ، بالمحافظة على مصالح كلا الشعبين والعمل على ترقيةها .

٢- ويلوح أن كثيرا من سوء الفهم الذي أخذ يساور ، لسوء الحظ ، كلا الفريقين نشأ عن العجز عن فهم الواجب الملحق على عاتق حكومة جلالته بموجب أحكام صك الانتداب ، ولذلك فإن النقطة الثانية التي تشعر حكومة جلالته بوجود تأكيدها ، بأقوى حجة مستطاعة ، هي أن هنالك ، على حد البيان الذي أدلى به رئيس الوزارة في مجلس العموم البريطاني في اليوم الثالث من شهر نيسان سنة ١٩٣٠ ، « تصريح يتضمن تعهدا ذا شقين ، الشق الواحد منهما للشعب اليهودي والشق الآخر للاهالي غير اليهود في فلسطين » ويظهر أن كثيرا من القلق الذي ساور النفوس في السنة الماضية نشأ عن عدم التأكد من أهمية هذه الحقيقة الأساسية للتأكد . وقد وجه كلا العرب واليهود إلى الحكومة سيلا من المطالب والملامة الممتد على الظن الفاسد بأن من واجب حكومة جلالته أن تنفذ خططا سياسية يحظر عليها ، في الواقع تنفيذها بموجب أحكام صك الانتداب الحالية .

وقد أعلن رئيس الوزراء في البيان المشار اليه أعلاه بعبارة غاية في الوضوح والجلال بأن حكومة جلالته قد استقر قرارها على الاستمرار في إدارة فلسطين وفقا لأحكام صك الانتداب كما أقره مجلس جمعية الأمم ، إذ

أن ذلك الصك ، على حد قول المستر رمسى مكدونالد « تعهد دولى لا يمكن العدول عنه » . ويلوح أنه رغبا عن هذا البيان الصريح خامر البعض آمال أنه فى الاستطاعة ، بطريقة من الطرق ، اجتناب الحدود التى تفرضها بكل وضوح وجلاء أحكام صك الانتداب . فيجب والحالة هذه أن يتأكد الجميع ، بصورة باتة نهائية ، بأن من العبث للزعماء اليهود ، من الجهة الواجدة ، أن يلجأوا على حكومة جلالته لأن تدير فى سياستها فيما يتعلق بالمهاجرة والأراضى مثلا ، حسب أمانى طبقات الرأى العام الصهيونى الأكثر تصلبا ، إذ أن قيامها بذلك ليس سوى تجاهل منها للواجب الملقى على الدولة المنتدبة ازاء غير اليهود من أهالى فلسطين ، ذلك الواجب الذى لا يقل عنه أهمية . كما أنه من العبث أيضا ، من الجهة الأخرى للزعماء العرب أن يصروا على مطالبهم لوضع نوع من الدستور يجعل قيام حكومة جلالته ، أو فى قيام ، بالتعهد ذى الشقين المشار إليه أعلاه فى حكم المستحيل . أن لدى حكومة جلالته ما يدعوها للظن بأن من الأسباب التى آلت إلى بقاء التوتر فى العلاقات والقلق بين كتلا الفريقين ، ذلك الأمل الفاسد الذى أوجده المستشارون المضطربون ، بأن فى بذل المجهودات لتخويف حكومة جلالته والضغط عليها ما ينجم عنه فى النهاية إجبارها على إتباع سياسة تكون فى صالح الفريقين الواحد أو الآخر .

ولذلك أصبح من الضروري أن توضح حكومة جلالته ، بأدى ذى بدء ، بأنها لن تحيد ، بالضغط أو بالتهديد ، عن النهج المبنية حدوده فى صك الانتداب كما أنها لن تنحرف عن اتباع سياسة ترمى إلى ترقية مصالح أهالى فلسطين ، العرب واليهود ، بكيفية تتفق مع الالتزامات المفروضة عليها فى صك الانتداب .

٣ - ليست هذه المرة الأولى التي بذلت فيها حكومة جلالته جهدها لايضاح سياستها في فلسطين . ففي سنة ١٩٢٢ نشرت يانا وافيا بلغته للوفد العربى الفلسطينى ، الذى كان عندئذ في لندن وللجمعية الصهيونية . أما الوفد العربى فقد قابل ذلك البيان بالرفض بينما اتخذت اللجنة التنفيذية للجمعية الصهيونية قرار أكدت فيه لحكومة جلالته بأن أعمال الجمعية الصهيونية ستسير طبقا للخطة السياسية التي يتضمنها البيان . وفضلا عن ذلك فقد ذكر الدكتور وايزمن في الكتاب الذى أرفق به هذا القرار لحكومة جلالته ما يلى :

« لقد كانت الجمعية الصهيونية ترغب باخلاص ، على الدوام ، في أن تسير في أعمالها بالتعاون الودى مع جميع طبقات الأهالى في فلسطين . وقد أوضحت مرارا وتكرارا ، قولا وفعلا ، بأنه ان يخطر لها ببال الاجحاف ، بأقل درجة ، بحقوق غير الأهالى اليهود ، المدنية أو الدينية أو بمصالحهم المادية . وكان من نتيجة الاختبار الذى اكتسب في هذه السنوات التي مرت منذ ذلك الحين أن كشف القناع حتما عن بعض نقائص إدارية ومشاكل إقتصادية خاصة يجب أخذها بعين الاعتبار عند النظر في مصالح جميع طبقات الأهالى . ومع ذلك فان بيان الخطة السياسية الذى صدر في سنة ١٩٢٢ ، بعد امعان النظر والتدقيق المطول ، يعتبر الأساس الذى يجب ان تبني عليه السياسة البريطانية المقبلة في فلسطين .

٤ - وفضلا عن الاقتراحات لوضع نظام حكم دستورى في فلسطين التي يتناولها البحث في الفقرات التالية . توجد ثلاث نقاط هامة بحث فيها هذا البيان وهي :

(١) المعنى الذى تعلقه حكومة جلالته على عبارة «الوطن القومى لليهود»

الواردة فى صك الانتداب .

أما بشأن هذه النقطة فى الاستطاعة اقتباس الفقرة التالية من بيان الخطة

السياسية الواردة سنة ١٩١٢ :

« وقد أعاد اليهود فى الجيلين أو الثلاثة أجيال الأخيرة انشاء طائفة لهم فى فلسطين يبلغ عددها الآن ثمانين ألفا ، ربهم تقريبا مزارعون أو عملة فى الأرض . وهذه الطائفة إدارات سياسية خاصة ، منها مجمع منتخب لإدارة شئونها الداخلية ، ومجالس منتخبة فى المدن ورئاسة حاخامين ، ومجالس ربانى لإدارة شئونها الدينية . وتدار أعمال هذه الطائفة باللغة العبرية كلفتها الوطنية ولها صحف عبرية تفى بحاجاتها وهى تتبع نمطا تهذيبيا يميزها عن سواها وتبدى نشاطا كبيرا فى الحركة الاقتصادية . ففسده الطائفة بسكان المستعمرات والمدن ، وهيئاتها السياسية ، والدينية ، والاجتماعية ولغتها الخاصة ، وعوائلها وطرق معيشتها الخاصة ، لها فى الحقيقة مميزات قومية . ومتى سأل سائل ما هو معنى ترقية الوطن القومى اليهودى فى فلسطين يمكن أن يجاب على ذلك بأنه لايعنى فرض الجنسية اليهودية على اهالى فلسطين اجمالا . بل زيادة رقى الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين فى جميع أنحاء العالم حتى تصبح مركزا يكون فيه للشعب اليهودى برمته إهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية . ولكن حتى يكون للطائفة اليهودية أمل وطيد فى تقدمها الحر ويفسح للشعب اليهودى مجال واف كي يظهر فيه مقدرته كان من الضرورى أن يعلم بأن وجوده فى فلسطين هو كحق وليس كمنة . ذلك هو السبب الذى جعل من الضرورى ضمان إنشاء الوطن القومى لليهود ضمانا دوليا والاعتراف رسميا بأنه يستند إلى صلة تاريخية قديمة » .

اذن هذا هو التفسير الذى تفسر به حكومة جلالته تصريح سنة ١٩١٧ ، ويرى وزير المستعمرات أن هذا التصريح ، إن فهم على هذا الوجه ، لا يتضمن صراحة أو ضمنا ، شيئا من شأنه أن يثير مخاوف عرب فلسطين أو بسبب استياء اليهود .

(ب) المبادئ التى يجب أن تسير المهاجرة بموجبها .

وقد ورد فى ذلك البيان بشأن هذه النقطة ما يلى :

« ومن الضرورى ، لاجل تطبيق هذه السياسة ، تمكين الطائفة اليهودية فى فلسطين من زيادة عددها بالمهاجرة ، ولسكن هذه المهاجرة لا يمكن أن تكون كبيرة إلى حد يزيد فى أى ظروف كانت على مقدرة البلاد الاقتصادية إذ ذاك على استيعاب مهاجرين جدد ومن الضرورى ضمان عدم صيرورة المهاجرين عالة على أهالى فلسطين عموما وعدم حرمان أية فئة من السكان الحالىين من اشغالها . وقد جرت المهاجرة حتى الآن على هذه الشروط وبلغ عدد المهاجرين منذ الاحتلال البريطانى ٢٥ ألف مهاجر .

ومن الضرورى أيضا ، ضمان عدم ادخال الاشخاص غير المرغوب فيهم سياسيا إلى فلسطين ، وقد اتخذت الادارة وستتخذ جميع الاحتياطات لهذه الغاية » .

يلاحظ أن المبادئ المبينة أعلاه تجعل من الضرورى ، عند تقرير مقدرة البلاد على استيعاب مهاجرين جدد فى أى وقت كان ، أن يؤخذ بعين الاعتبار عدد العاطلين من العرب واليهود لتقرير نسبة المهاجرين التى يجب السماح بها ، وفى نية حكومة جلالته أن تتخذ التدابير التى من شأنها أن تضمن بصورة أوفى تطبيق هذه المبادئ تطبيقا تاما فى المستقبل .

(ح) مركز الوكالة اليهودية .

نشير إلى الفقرة المقتبسة أدناه ، للدلالة على القيود الواردة ضمننا في صك الانتداب والمقيدة بحكم الضرورة ، لواجبات الوكالة اليهودية التي ورد النص عليها في المادة الرابعة من صك الانتداب :

« وهنالك أمر آخر لا بد من لفت النظر إليه وهو أن اللجنة الصهيونية في فلسطين ، المعروفة الآن باللجنة التنفيذية الصهيونية ، لا ترغب في أن يكون لها ، كما أنها لا تملك ، إى قسط في إدارة البلاد العامة . كما أن المركز الذي تتمتع به الجمعية الصهيونية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب لا يخولها صلاحية هذه الوظيفة وإنما ينحصر مركزها الخاص في التدابير التي تتعلق باليهود ومساعدة البلاد على تقدمها دون أن يخولها ذلك حق الاشتراك في حكومتها في أى حال من الأحوال » .

٥- ترغب حكومة جلالته في أن تؤيد بوجه عام السياسة المتضمنة في البيان الصادر سنة ١٩٢٢ ، وعلى الاخص الفقرات الثلاث التي اقتبست منه أعلاه . ويظن بأن كل محاولة لتوسيع المعنى المفهوم من هذه النقاط الثلاث الهامة لن يكون نصيبها سوى جدال عقيم الفائدة . ومع ذلك فإن من المعترف به ، في نور الاختبار السابق ، انه لا يزال هنالك متسع للعمل على تحسين كيفية تطبيق المبادئ المعلنة في الفقرات السابقة تطبيقاً فعلياً .

وفي نية حكومة جلالته ، بالاستشارة مع إدارة فلسطين ، أن تتخذ التدابير النعالة لايجاد وسائل ادارية وفيية لاجل تلافى احتياجات العرب واليهود من جهة هذه النقاط الثلاث . ومن المعترف به ، بوجه خاص ، أن الضرورة تستدعي زيادة مجهودات المندوب السامي في سبيل إيجاد طريقة للتعاون والاستشارة ، أوثق وأكثر امتزاجاً ، بين إدارة فلسطين والوكالة

اليهودية ، على أن يكون ذلك متفقاً على الدوام مع المبدأ الذي يجب اعتباره أساساً وهو أن مركز الوكالة اليهودية الخاص الذي ينحوله تقديم النصيح والمعونة لا ينحوله ، بصفتها هذه ، الاشتراك في ادارة حكومة البلاد . وعلى نفس المنوال يجب ايجاد الوسائل الادارية التي تكفل ، في الوقت ذاته ، صيانة المصالح الاساسية للطبقات الاخرى من السكان غير اليهود تمام الصيانة ، وأن يتاح لتلك الطبقات فرصة وافية للاستشارة مع ادارة فلسطين حول الامور المتعلقة بتلك المصالح .

٦- ومن المرغوب فيه في هذا العهد ازالة أى سبب لسوء الفهم بما يكون قد علق بالاذهان من جراء الفقرات الواردة في صك الانتداب التي تبحث في ضمان حقوق الطوائف غير اليهودية في فلسطين ، أما الاحكام التي تتناول هذه النقطة بوجه خاص فهي واردة في مواد صك الانتداب الثانية والسادسة والتاسعة والحادية عشرة والثالثة والخامسة عشرة .

٧- وما يلاحظ من الجهة الأولى أن المادة الثامنة تجعل الدولة المنتدبة مسؤولة عن ضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع أهالي فلسطين بقطع النظر عن الاجناس والادبان ، ومن الجهة الثانية أن التعهد الوارد في المادة السادسة الذي يقضى بتسهيل الهجرة اليهودية واستقرار اليهود بكثرة مشروط فيه وجوب ضمان عدم الحاق أى حيف وضرر بحقوق ومركز سائر طبقات الاهالي . وفضلاً عن ذلك فإن المادة الحادية عشرة تقتضى أن تتخذ حكومة فلسطين جميع التدابير اللازمة لصون مصالح الجمهور في كل ماله علاقة بترقية البلاد .

ويتضح من نص هذه المادة أن سكان فلسطين على الاطلاق ، لافئة منهم



فحسب ، هم الذين يجب أن يكونوا موضعاً لعناية الحكومة . وبما يلاحظ بهذا الشأن أن النص القائل باتخاذ التدابير مع الوكالة اليهودية لاقامة أو ادارة الاعمال والمصالح والمتافع العمومية هو نص اختياري فقط لأجباري وليس من الجائز أن يتعارض مع مصلحة الاهالي المطلقة . وقد أوردت هذه النقاط بالنظر للادعاءات التي وجهت ، بالنسبة عن الوكالة اليهودية ، بأن لهذه الوكالة مركزاً يخولها الاشتراك في ادارة البلاد العمومية ، تلك الادعاءات التي لا تستطيع حكومه جلالته الا أن تعتبرها قد تجاوزت كل التجاوز مقاصد صك الانتداب الصريحة . وفضلاً عن ذلك فقد حاول البعض أن يجادل ، تأييداً للادعاءات الصهيونية ، بأن الفقرات المتعلقة بالوطن القومي اليهودي هي الاساس الرئيسي لصك الانتداب وبأن الفقرات التي ترمي إلى صيانة مصالح غير اليهود إنما هي اعتبارات ثانوية تقيد ، نوعاً ، ما يدعى بأنه القصد الرئيسي الذي وضع صك الانتداب من أجله . إن حكومة جلالته ما فتئت تعتبر أن من الخطأ الكلي فهم هذه الاحكام على هذا الوجه وهي ترى أن من المستحيل أن تحاول حل المشكلة باعتبار أن أي من هذين الالتزامين هو أقل أهمية من الآخر ، حل لا يتفق مع مقاصد صك الانتداب الصريحة مما كانت الصعوبة التي تعترضها في هذا السبيل . وقد حاول المندوب البريطاني المفوض في البيان الذي أدلى به أمام لجنة الانتدابات الدائمة في اليوم التاسع من شهر حزيران الماضي أن يوضح موقف حكومة جلالته ازاء الصعوبات المستقرة في صك الانتداب . وفي التقرير الذي رفعته لجنة الانتدابات الدائمة لجمعية الامم المتضمن مطالعاتها على هذا البيان وردت العبارة التالية ، وهي من الأهمية بمكان :

« ومن جميع هذه البيانات يظهر لنا أمران يجب ذكرهما هنا وهما :  
(أ) ان الالتزامات المفروضة في صك الانتداب بشأن فريقى السكان هي  
من درجة متساوية .

(ب) ان الالتزامين المفروضين على الدولة المنتدبة ليساما لا يمكن التوفيق  
بينهما من أى وجه من الوجوه .

وليس لدى لجنة الانتدابات ما تعترض به على هذين التأكيدين اللذين  
يعربان . فى رأبها ، تمام الاعراب عما تدركه من روح صك الانتداب على  
فلسطين وضمانا لمستقبلها . »

ان حكومة جلالة الملك لعل تمام الاتفاق مع روح هذا البيان وانه لمن  
دواعى اغتباطها أن يكون هذا البيان قد اكتسب الصيغة النهائية باقترانه  
بموافقة مجلس جمعية الأمم .

انه لواجب شاق دقيق ذلك الواجب المفروض على حكومة جلالة الذى  
يقضى عليها باستنباط الوسائل لاعطاء نفس الاعتبار ، فى جميع الاحيان ، عند  
تنفيذ سياستها فى فلسطين لكلا الالتزامين اللذين يفرضهما عليها صك الانتداب  
بشأن فريقى السكان ، والتوفيق بين هذين الالتزامين حيثما تتعارض حتما  
بمصلحة الفريقين .

ومن المأمول أن يؤول ابضاح الواجب المفروض على عاتق حكومة  
جلالته على هذا الوجه الى بيان ضرورة تعاون زعماء العرب واليهود ،  
عن طيبة خاطر ، مع ادارة فلسطين وحكومة جلالته ، تلك الضرورة التى  
أعرب عنها فيما تقدم .

٨- ان الفقرات المتقدمة توضح المبادئ التى يجب اعتبارها السياسة الشاملة فى  
فلسطين والشروط المقيدة التى يجب أن تسير تلك السياسة بموجبها . ولذلك

وجب الان البحث في المشاكل العملية التي تواجهها حكومة جلالته في فلسطين . وهذه المشاكل يمكن حصرها بوجه التقريب تحت الابواب الثلاثة التالية :

- ١ ( الامن العام .
- ٢ ( التطورات الدستورية .
- ٣ ( التطورات الاقتصادية والاجتماعية .

#### (١) الامن العام

٩- ان من أولى واجبات الادارة توطيد أركان السلام والنظام وحسن انتظام الحكم في فلسطين وقد أعلنت حكومة جلالته في مقام آخر بأنها لن تميد عن القيام بواجبها بعامل الضغوط أو التهديد .

ان الاضطرابات التي وقعت فيما مضى قد أخذت فوراً . واتخذت تدابير خاصة لمعالجة أية حالة اضطرارية قد تنشأ في المستقبل . ويجب ان يفهم تماماً ان التحريض على الاضطراب او الشقاق مهما كان مصدره ، سينال أشد عقوبة . وستوسع سلطات الادارة بقدر ما تستوحى الضرورة ، كي تتمكن بصورة أوفى وأتم من معالجة مثل هذه المحاولات الخطرة ، التي لا مسوغ لها . وقد قررت حكومة جلالته أن تحتفظ في الوقت الحاضر بفرقتين من المشاة وفضلاً عن ذلك سيكون سربان من الطيارات وأربعة فرق من السيارات المسلحة ميسورة في فلسطين وشرق الاردن . وكما هو معلوم ، كان المستردوبين منتش البوليس العام في سيلان ، وقد أوفد إلى فلسطين للتحقيق في نظام قوة البوليس الفلسطيني وقد رفع تقريراً مفصلاً قيماً وهو الآن موضع النظر الدقيق . وقد وضع البعض من توصيه موضع التنفيذ ومن ذلك زيادة فرق البوليس البريطاني والفلسطيني ووضع مشروع للدفاع عن المستعمرات اليهودية

أشير إليه في الفقرة التاسعة من بيان خطة السياسة البريطانية في فلسطين الذي نشر بصيغة كتاب أبيض تحت رقم ٣٥٨٢ وهناك تواصى كثيرة أخرى وردت في تقرير السير دوجن لا تزال موضع البحث والتدقيق بالاشعاع مع المندوب السامي لفلسطين وستجرى تغييرات أخرى متى اتخذت قرارات بشأنها . وتغتنم حكومة جلالاته هذه الفرصة لكي تؤكد تصميمها على اتخاذ جميع التدابير المستطاعة لقمع الجرائم وتوطيد النظام في فلسطين . وترغب في أن تؤكد في هذا الصدد ، انها عند تقرير نوع وكيفية تأليف قوات الامن العام في فلسطين الضرورية لهذه الغاية ، تسترشد برأى مستشاريها الاختصاصيين ، وانها في كل ذلك سترعى الى تأمين كون القوات المستخدمة ملائمة للواجبات التي ستقوم بها بقطع النظر عن أية اعتبارات سياسية .

#### (٢) التطورات الدستورية

١٠- أشير فيما تقدم الى المطالب التي وجهها الزعماء العرب لاجتاد شكل دستوري يتنافى مع الالتزامات المترتبة على حكومة جلالاته ، بصفتها الدولة المنتدبة ومع ذلك فان حكومة جلالاته ترى ، بعد التبصر الدقيق ، أن الوقت قد حان للسير في مسألة منح فلسطين درجة من الحكم الذاتي تلك المسألة الهامة ، لمصلحة جميع السكان على الاطلاق ، بدون أى تأخير آخر وقد يكون من المناسب ، في بادئ الامر ، ايراد خلاصة موجزة عن تاريخ هذه المسألة منذ تشكيل الادارة المدنية .

ففى شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٠ شكل في فلسطين مجلس استشارى ألف من عدد متساو من الاعضاء الموظفين وغير الموظفين . وقد كان من العشرة الاعضاء غير الموظفين أربعة من المسلمين وثلاثة من المسيحيين وثلاثة من اليهود .

وفي اليوم الاول من شهر أيلول سنة ١٩٢٢ صدر دستور فلسطين وهو يقضى بتأليف حكومة في فلسطين توفيقا لاحكام قانون الاختصاص الاجنبى . وقد قضى الفصل الثالث من هذا الدستور بتشكيل مجلس تشريعى يؤلف من المندوب السامى رئيسا ، ومن عشرة أعضاء من الموظفين ، واثني عشر عضوا منتخبا من غير الموظفين . وقد وضعت أصول انتخاب الاعضاء غير الموظفين فى الامر الصادر فى المجلس الخاص بشأن تأليف المجلس التشريعى لسنة ١٩٢٢ ، وفى شهرى شباط وآذار من سنة ١٩٢٣ حاولت الحكومة اجراء انتخابات توفيقا لتلك الاصول فأخفقت تلك المحاولة بسبب رفض الاهالى العرب اجمالا التعاون مع الحكومة ( يراجع فى هذا الصدد التقرير المفصل الذى صدر عن هذه الانتخابات المتضمن فى الكتاب الأبيض رقم ١٨٨٩ بشأن انتخابات المجلس التشريعى سنة ١٩٢٣ ) وعندئذ أوقف المندوب السامى تأليف المجلس التشريعى المقترح واستمر على تسيير الادارة باستشارة المجلس الاستشارى كالمسابق .

وقد سنحت فرصتان أخريان لزعماء العرب فى فلسطين للتعاون مع الادارة على حكم البلاد ، أولا : باعادة تأليف مجلس استشارى يعين تعيينا على أن يكون عدد أعضائه مساويا لعدد أعضاء المجلس التشريعى الذى كان فى النية تشكيله . وثانيا : بالاقتراح الذى عرض عليهم لتأليف وكالة عربية ، وكان المقصود أن يناط بهذه الوكالة نفس الواجبات المناطة بالوكالة اليهودية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب .

غير أن زعماء العرب رفضوا قبول كلاهما تين الفرصتين ، وبناء على رفضهم هذا ، تألف فى شهر كانون الاول سنة ١٩٢٣ مجلس استشارى من أعضاء موظفين فقط . ولا تزال الحالة كذلك حتى الآن وكل ما طرأ عليها من تغيير هو .

أن عدد أعضاء المجلس الاستشارى قد زيد بإضافة أعضاء موظفين آخرين  
اقتضى تقديم الادارة اضافتهم إلى المجلس .

ومما يذكر فى هذا الصدد أن حكومة جلالته مسئولة بموجب أحكام  
المادة الثانية من صك انتداب عن جعل البلاد فى أحوال سياسية وادارية  
واقتصادية تكفل انشاء الوطن القومى اليهودى، وترقية أنظمة الحكم الذاتى،  
والمحافظة على الحقوق المدنية والدينية لجميع الاهالى . وقد أوضحت  
فيما تقدم الموجودات التى بذلت فى السنين الاولى من الادارة المدنية بشأن  
التطور الدستورى ، ورغبة فى تمكين أهالى فلسطين من الحصول على اختيار  
فعلى فى الطرق الادارية ونظم الحكومة والتدريب على حسن التمييز فى اختيار  
ممثلهم أدخل اللورد بلومر ، الذى شغل منصب المندوب السامى فى فلسطين  
من سنة ١٩٢٥ الى سنة ١٩٢٨ درجة من الحكم الذاتى المحلى أوسع مما كانت  
عليه الحال فى عهد الادارة البريطانية فيما مضى .

وعندما تسلم السرجون تشانسلاور زمام منصب المندوب السامى فى شهر  
كانون الأول سنة ١٩٢٨ نظر فى مسألة التطور الدستورى وأخذ رأى ممثل  
مختلف طبقات الأهالى . وبعد انعام النظر فى الحاله رفع بعض اقتراحات فى  
شهر حزيران سنة ١٩٢٩ غير أنه تأجل النظر فى هذه المسألة بسبب الاضطرابات  
التي وقعت فى شهر آب سنة ١٩٢٩ .

١١ - وقد أمنت الآن حكومة جلالته النظر فى هذه المسألة ، فى نور  
درجة التقدم والرقى الحالى ، معتبرة على الأخص الالتزام الملقى على عاتقها  
الذى يقضى عليها بجعل البلاد فى أحوال سياسية وادارية واقتصادية ، تكفل  
ترقية أنظمة الحكم الذاتى . وقررت أن الوقت قد حان للتقدم خطوة أخرى

في سبيل منح أهالي فلسطين درجة من الحكم الذاتي تتلاءم أحكام هذا الانتداب .  
وبناء على ذلك تنوى حكومة جلالته أن تشكل مجلساً تشريعياً ينطبق  
عموماً على الأصول المبنية في بيان الخطة السياسية الذي أصدره المستر تشرشل  
في شهر حزيران سنة ١٩٢٢ ونشر كذبل خاص لتقرير لجنة التحقيق عن  
اضطرابات فلسطين التي وقعت في شهر آب سنة ١٩٢٩ .

وتأمل حكومة جلالته أنها ستنال ، في هذه المرة ، معاونة جميع طبقات  
السكان في فلسطين وترغب في أن تعان بكل وضوح وجلاء بأنها ، بينما تأسف  
للحيلولة دون تنفيذ قرارها ، لتتخذ جميع التدابير المستطاعة لقمع كل محاولة  
ك هذه أن وقعت ، إذ أنها ترى أن من مصلحة أهالي البلاد على الإطلاق أن  
لا تؤجل قط الخطوة التي تنوى الآن أن تخطوها .

وتود حكومة جلالته أن تبين بأنه لو تم تشكيل هذا المجلس التشريعي  
عندما عقدت النية على تشكيله في المرة الأولى لكان أهالي فلسطين قد نالوا  
الآن درجة أوفر من الاختبار في كيفية تسيير النظم الدستورية . ذلك أن  
مثل هذا الاختبار لا مفر منه لنجاح التطور الدستوري ، فكما أسرع جميع  
طبقات الأهالي في ابداء رغبتهم في المعاونة مع حكومة جلالته في هذا الصدد  
كلما كان في الأمكان إجراء هذا التطور الدستوري الذي تنوق حكومة  
جلالته لمشاهدته في فلسطين .

أن هنالك فوائد جليلة يجتنيها جميع طبقات السكان من جراء تشكيل مثل  
هذا المجلس ذلك أنه قد يأتي بفائدة مخصوصة للأهالي العرب الذين ليس  
لديهم الآن وسائل دستورية تمكنهم من وضع آرائهم حول الأمور الاجتماعية  
والاقتصادية أمام الحكومة . وبالطبع أن تمثيلهم في المجلس الذي يراد تشكيله  
سيتمكنون ، ليس من ابداء آراء الأهالي العرب في شأن هذه الأمور وخلافها  
فحسب ، بل من الاشتراك أيضاً في البحث والتداول فيها . وهنالك فائدة أخرى

تجنيها البلاد على الاطلاق من تشكيل المجلس التشريعى ، إذا أن اشتراك ممثلى كلا الفريقين من الأهالى بهفتهم أعضاء فى المجلس التشريعى ، سيؤول إلى تحسين العلاقات بين اليهود والعرب .

١٢ - أن المجلس التشريعى الجديد سيؤلف ، كما ذكر فيما تقدم ، على النحو المعين فى بيان الخطة السياسية الذى صدر سنة ١٩٢٢ . وسيشكل من المندوب السامى ومن اثنين وعشرين عضوا ، منهم عشرة أعضاء موظفين واثنا عشر عضوا من غير الموظفين وسيتمتع الأعضاء غير الموظفين بطريق الانتخاب الأولى والثانوى . ومع ذلك ترى حكومة جلالتة أن من الأهمية بمكان ، لاجتناب اعادة حبوط الانتخابات ، كما حدث فى سنة ١٩٢٣ ، استنباط تدابير تؤمن تعيين العدد المطلوب من الأعضاء غير الموظفين للمجلس فيما إذا لم يتمكن عضو واحد أو أكثر من الانتخاب بسبب موقف عدم التعاون الذى قد تقفه أية فئة من السكان ، أو لأى سبب آخر . وسيبقى المندوب السامى متمتعاً بالصلاحيات الضرورية التى تضمن تمكين الدولة المنتدبة من القيام بالالتزامات المترتبة عليها ازاء جمعية الأمم ومن ذلك صلاحية وضع أى تشريع تقتضيه الحاجة الماسة ، وتوطيد النظام . وهى نشأ خلاف حول قيام حكومة فلسطين بأحكام صك الانتخاب يستطاع تقديم عريضة بذلك إلى جمعية الأمم توفيقاً لأحكام المادة ٨٥ من دستور فلسطين لسنة ١٩٢٢ .

### (٣) التطور الاقتصادى والاجتماعى

١٣ - أن المشاكل العملية التى يجدر البحث فيها فى هذا الباب هى مسائل الأراضى والمهاجرة والبطالة على الاجمال . فهذه المسائل الثلاث مرتبطة معا كل الارتباط مع ما لها من وجود سياسية واقتصادية ، وعلى حلها يجب أن يتوقف كل تقدم يرتجى فيما يتعلق بتوطيد السلام واستقرار اليسر والرخاء فى فلسطين .



أن هذه الأمور ما زالت ، منذ أن لفت النظر اليها في تقرير لجنة شو ، موضع تحقيق دقيق على من قبل لجنة عينها المندوب السامي في شهر نيسان الماضي للتحقيق في أحوال المزارعين الاقتصادية ، وطريقة استيفاء الضرائب منهم ، ومن قبل السرجون هوب سمبسون الذي توجه إلى فلسطين في شهر آيار الماضي بناء على تكليف وزير المستعمرات للبحث في مسائل المهاجرة وتسوية الأراضي واقتصاديات البلاد .

١٤ - وكان من نتيجة هذه التحقيقات الواسعة المطولة أن كانت بعض استنتاجات وكشف القناع عن بعض حقائق ذكرت فيما يلي بإيجاز :

#### (١) الأراضي

في الاستطاعة الآن القول بكل حزم أنه لا يوجد في فلسطين في الوقت الحاضر ، نظرا للطرق الزراعية الحالية التي يتبعها العرب ، أية أراض ميسورة لاستقرار المزارعين من المهاجرين الجدد ، إذا استثنيت الأراضي التي تملكها الوكالات اليهودية المختلفة على سبيل الاحتياط .

وقد وجه فيما مضى انتقاد شديد بشأن الأراضي الاميرية القليلة المساحة التي وضعت تحت تصرف المزارعين اليهود . الا أنه من الخطأ أن يتبادر إلى الذهن أن حكومة فلسطين تملك مساحات شاسعة من الأراضي المحولة التي في الأماكن وضعها تحت تصرف اليهود لاستعمارها . ذلك أن مساحة الأراضي المحولة التي تملكها ليست مما يعتد بها . فالحكومة تدعي بمساحات كبيرة من الأراضي التي ينصرف العرب فيها ، في الواقع ويفلحونها . غير أنه حتى ولو سلم بملكية الحكومة لهذه الأراضي ، وملكيته مختلف فيها في كثير من الأحوال ، فليس في الاستطاعة وضعها تحت تصرف اليهود لاستقرارهم فيها بالنظر لوجودها

في أيدى المزارعين العرب ، ولضرورة إيجاد أراضى إضافية أخرى لاسكان المزارعين من العرب الذين أصبحوا الآن بلا أرض .  
ان إيجاد أراضى يمكن وضعها تحت تصرف المستعمرين اليهود يتوقف على ما يتم من التقدم في زيادة قوة انتاج الأراضى المشغولة الآن .  
١٥ - ويتراءى الآن ، في نور أفضل التقديرات المبسورة ، أن مساحة الأراضى مقابلة للزراعة في فلسطين ( اذا استثنيت منطقة بئر السبع ) تبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ دونما . وهذه المساحة هي أقل بكثير من التقديرات التى أجريت فيما مضى إذ أنها تبلغ حسب التقديرات الرسمية بين عشرة واحد عشر مليون دونم .

ويلوح أيضا أنه بينما تحتاج عائلة الفلاح إلى ١٣٠ دونما من الأراضى على الأقل للقيام بأود معيشتها معيشتها فى الأراضى البعل ( غير المسقية ) نجد أنه لو قسمت الأراضى الزراعية المبسورة فى البلاد إذا استثنيت الأراضى التى فى أيدى اليهود ، بين المزارعين العرب الحاليين لنسأل العائلة الواحدة ٩٠ دونما . وكى يتسنى اعطاء العائلة الواحدة من جميع المزارعين ١٣٠ دونما من الأرض ، وهو المعدل ، يحتاج إلى ثمانية ملايين دونم أخرى من الأراضى الزراعية ويظهر أيضا انه من بين العائلات العربية القروية التى يبلغ عددها ٨٦٩٨٠ عائلة ، يوجد ٢٩٤٠ فى المائة بلا أراضى . وليس بمعلوم عدد العائلات التى كانت تزرع أرضا فيما مضى ثم فقدتها إذ أن هذه النقطة هي جملة النقاط التى ليس فى الاستطاعة الآن حصرها بتأكيد بل يؤمل التثبت منها فى أثناء الاحصاء الذى سيجرى فى السنة القادمة .

١٦ - أن حالة الفلاح العربى تحتاج إلى كثير من العناية ومن المفتضى وضع سياسة خاصة بالأراضى أن كان يراد تحسين أحوال معيشتها .

وقد كانت الهيئات الاستعمارية اليهودية ، العمومية منها والخصوصية

الوكالات الوحيدة التي اتبعت لغاية الآن سياسة ثابتة في تحسين الاراضى .  
وكان لأهالى المستعمرات اليهود كل فائدة يمكنهم اجتناؤها مما تيسر لهم  
من رأس المال والعلم والتنظيم . فالى ذلك ، والى نشاط أهالى المستعمرات  
أنفسهم يرجع الفضل فى هذا النجاح الفائق . ومن الجهة الأخرى فإن الاهالى  
العرب ، بينما تعوزهم هذه القوائد التي يتمتع بها أهالى المستعمرات اليهود ،  
قد زاد عددهم بسرعة فائقة من جراء زيادة المواليد على الوفيات فى الوقت  
الذى نقصت فيه الاراضى الميسورة لاعاشتهم بنحو مليون دونم ، انتقلت  
إلى أيدي اليهود .

١٧ - قد سبقنا الإشارة فيما تقدم إلى النشاط والنجاح الفائقين اللذين  
تما فى ميدان استعمار اليهود للاراضى . وليس من العدل فى شيء أن يقبل  
الادعاء الذى أدلى به فى معرض الخلاف الناشئ بشأن العلاقات بين اليهود  
والعرب فى فلسطين بأن نتيجة استعمار اليهود على السكان العرب كانت فى  
جميع الاحوال مضره بمصالح العرب فهذا الادعاء لا يمكن التسليم به اجمالا .  
لكنه من الضرورى ، عند البحث فى هذه الناحية من المشكلة ، أن يميز بين الاستعمار  
الذى تقوم به جمعية الاستعمار اليهودى فى فلسطين ( المعروفة عموما بالبيكا )  
وبين الاستعمار الجارى تحت رعاية الجمعية الصهيونية .

فبقدر ما يتعلق الامر بالسياسة الماضية التي اتبعتها جمعية (البيكا) لاربي  
أن العرب قد استفادوا كثيرا من انشاء المستعمرات اليهودية . وقد كانت  
العلاقات حسنة فيما مضى بين اهالى المستعمرات وجيرانهم العرب والحالات  
التي تستند عليها المراجع اليهودية فى تأييد ادعائها بأن نتيجة استعمار اليهود  
مفيدة لمجاورهم العرب فهي فيما يختص بالمستعمرات التي انشأتها جمعية (البيكا)  
قبل أن يشرع فى الاستعمار من صندوق راس المال الفلسطاني الذى هو الآن

### المصدر المالى الرئيسى للوكالة اليهودية

اما المحاولات التى اجريت لاثبات أن الاستعمار الصهيونى لم ينتج عنه انضمام مستأجرى الاراضى التى باعها اصحابها إلى الطبقة التى لا ارض لها فقد ثبت بالتحقيق انها غير مقنعة ، أن لم تكن مضللة .

١٨ - وفضلا عن ذلك فان نتيجة الاستعمار اليهودى على الالهالى الحاليين تتأثر تأثيرا كبيرا بالشروط التى تمتلك الهيئات اليهودية المختلفة بموجبها الاراضى وتستغلها وتؤجرها فقد نص دستور الوكالة اليهودية الموسعة الموقع فى زوريخ فى اليوم الرابع عشر من آب سنة ١٩٢٩ (الفقرتان « د » و « ه » من المادة الثالثة ) على أن الاراضى التى تمتلك « تعتبر ملك الشعب اليهودى وملكيتها غير قابلة الانتقال » وعلى وجوب مراعاة مبدأ تشغيل العمال اليهود فى جميع الاشغال والمشاريع « وفضلا عن ذلك فقد ورد فى المادة ٢٣ من عقد الايجار الذى فى النية تنظيمه بشأن الاراضى التى تمنحها جمعية رأس المال القومى اليهودى تعهد يقضى على المستأجر بأن يقوم بجميع الاشغال المتعلقة بزراعة الارض بواسطة العمال اليهود فقط ، وفرضت شروط شديدة لتأمين مراعاة هذا التعهد » .

وهناك تعهد يرتبط به أهالى المستعمرات الواقعة فى السهل الساحلى يقضى عليهم باستئجار العمال اليهود فقط ، كلما اضطروا إلى استئجار عمال . وهذا التعهد يدرج فى الاتفاقات التى تعقد بين صندوق رأس المال الفلاستافى والذين يستغلون اموالا منه ، وورد نكس هذا الحكم فى الاتفاقات المستعملة فى مستعمرات مرج ابن عامر .

ان من الصعب أن تتفق هذه الاحكام المشددة مع التصريح الذى ادلى به فى المؤتمر الصهيونى المنعقد سنة ١٩٢١ بأن « الشعب اليهودى يرغب فى أن

يعيش مع الشعب العربي بصداقة واحترام متبادلين وان يعمل بالاشتراك مع الشعب العربي على ترقية البلاد المشتركة بينهما بحيث تؤمن رفاهية كلا الشعبين . »

١٩ - وقد كان الزعماء اليهود صريحين كل الصراحة في تبرير سياساتهم هذه . فقد ادعت اللجنة التنفيذية لجمعية العمال اليهود ، التي لها نموذج كبير في تكييف السياسة الصهيونية ، بأن هذه القيود ضرورية لتأمين ادخال أكبر عدد مستطاع من المهاجرين اليهود ، والمحافظة على أسلوب معيشة العمال خشية أن ينحط إلى أسلوب معيشة العمال العرب .

ومهما كانت هذه الحجج منطقية ، من وجهة الحركة الوطنية الصرفة ، فيجب القول بأنها لم تراعى فيها أحكام المساواة السادسة من صك الانتداب التي تشترط صراحة على حكومة فلسطين ، عند تسهيلها الهجرة اليهودية واستقرار اليهود بكثرة في اراضي البلاد ، أن تكفل « عدم إلحاق أى حيف أو ضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الاهالى الاخرى » .

## (٢) التحسين الزراعى

٢٠ - أن من واجب الادارة بموجب صك الانتداب ، على نحو ماورد في الفقرة السابقة ، أن تكمل عدم إلحاق أى حيف أو ضرر بمركز « سائر طوائف الاهالى الاخرى » من جراء المهاجرة . كما انه من واجبهما أيضا ، بموجب صك الانتداب أن تشجع استقرار اليهود بكثرة في اراضي البلاد ، مراعية في ذلك على الدوام الشرط المتقدم ذكره .

٢١ - وقد اقتنعت حكومة جلالاته ، من نتيجة التحقيقات الأخيرة ، بأن الضرورة تقضي رغبة في الوصول إلى هاتين الغايتين ، بإجراء تحسين فعلي

في اساليب الزراعة المتبعة الآن بقصد تأمين زيادة الاستفادة من الارض .  
 ٢٢- فبالتبع مثل هذه السياسة فقط يستطيع استقرار مزارعين آخرين من  
 اليهود في الاراضى بصورة تتفق مع الشروط المقررة في المادة السادسة من  
 صك الانتداب والنتيجة المتوخاة لا يمكن نيلها الا بعد مرور سنوات من الجهد  
 والعمل . ولذا فمن حسن الحظ ان يكون لدى الهيئات اليهودية اراض واسعة  
 احتياطية لم يستقر فيها المستعمرون بعد ولم تهمر . وعلى ذلك يمكنهم الاستمرار  
 في عملهم بدون توقف ربما توضع تدابير عمومية أخرى لتحسين الاراضى  
 يستطيع الاستفادة منها كلا العرب واليهود . ومع ذلك فمن الواجب بحكم  
 الضرورة ، ان تناط مراقبة التصرف بالاراضى بالمرجع القائم بهذا التحسين  
 فلا يسمح بانتقال الاراضى الامنى كان ذلك الانتقال لا يتعارض مع خطط  
 ومشاريع ذلك المرجع . واذا اعتبرت المسؤوليات المترتبة على عاتق الدولة  
 المتدبة انضج بأن هذا المرجع يجب ان يكون حكومة فلسطين .

٢٣- ومن جملة المشاكل التى تستوجب النظر ، مسائل الرى ، وجعل  
 هذا التحسين مع أعمال دائرة الزراعة وغيرها من دوائر الحكومة وتقريب  
 مجال العمل لكل منها رغبة في اجتناب الاحتكاك والاختلاف والتجاوز  
 في العمل ، وبغية الحصول على أعظم فائدة مما يبذل من مجهود مشترك .  
 ويجب انعام النظر أيضا في حماية المستأجرين بمنحهم حقا من حقوق  
 الأجرة ، أو بأية وسيلة أخرى ، لتأمين عدم اخراجهم من الارض أو  
 تعريضهم لاجارات فاحشة .

ثم ان هنالك مسألة ذات صلة وثيقة بمثل هذا التحسين ، هي الأسراع  
 في أعمال التسوية والتثبيت من الملكية وتسجيل عقود اليجار . وهنا تخرج  
 الى حيز الوجود مشكلة هامة بسبب وجود مساحات واسعة من الأراضى

في القرى العربية مملوكة بطريق المشاع ، ذلك أن نصف القرى العربية بوجه التقريب مملوك بطريق المشاع ، وهناك اتفاق في الرأي أن مثل هذا النظام هو عقبة كبرى في سبيل ترقية الزراعة في البلاد .

ويلوح أن تأليف جمعيات تعاون بين الفلاحين هو من الامور الأولية المهمة في سبيل تقدمهم ورفيهم . وقد قام مؤخرا خير ذو اختبار واسع بأجراء تحقيق في هذه المسألة برمتها بالتيا به عن حكومة فلسطين .

٢٤ - وقد وقع على كاهل مالية فلسطين عبء ثقل من جراء الضرورة التي دعت إلى زيادة قوات الأمن العام زيادة كبرى . الا ان هذه الزيادة اعتبرت ضرورية في نور الحوادث التي وقعت في خريف ١٩٢٩ ، وليس في الاستطاعة التنبؤ الآن بالزمن الذي يصبح فيه تخفيض النفقات من هذا الباب تخفيضاً محسوساً . اد ان التخفيض يجب ان يتوقف ، لدرجة كبرى ، على ما يطرأ من التحسين في العلاقات المتبادلة بين العرب واليهود ذلك التحسين الذي تأمل حكومة جلالاته بأن يكون من احدى نتائجه .

إن السياسة العمومية التي تتبعها حكومة جلالاته ترمى ، فيما ترمى إليه إلى جعل فلسطين قادرة على سد نفقاتها بنفسها فالتحسين المنوى اجراؤه في الطرق والاساليب الزراعية ليس انه يستغرق وقتاً فحسب بل يستلزم نفقات باهظة أيضاً ، مع أنه يؤمل ان يكون بعض النفقات التي تصرف في هذا السبيل قابلة الاسترداد . وحكومة جلالاته تنظر بكل تدقيق في المراكز المالي الذي ينبثق عن هذه الحالة وتبحث الآن في اتخاذ التدابير الضرورية لوضع سياستها هذه موضع التنفيذ .

### ( ٣ ) المهاجرة

٢٥ - قد وضع مؤخرا النظام الذي تتبعه حكومه فلسطين في مراقبة

المهاجرة إلى فلسطين على بساط البحث والتدقيق من جميع وجوهه . وفى شهر آيار الماضى رأت حكومة جلالتها أن من الضروري توقيف اصدار شهادات لادخال المهاجرين بموجب جداول البال ، أى الاشخاص الذين يشتغلون عند الغير ( زيادة على الـ ٩٥٠ شخصا الذين سميت المرافقة على ادخالهم ) فى الستة الاشهر التى تنتهى فى ٣٠ ايلول سنة ١٩٣٠ دون أن تتعرض لاصناف المهاجرين الآخرين ، وذلك ريثما تظهر نتيجة هذا التحقيق وتقرر الخطوة السياسية المقبلة . وقد أسفر هذا التحقيق عن أظهار بعض العجز فى النظام الحالى ، وثبت أنه بموجب هذا النظام ادخل كثير من الأشخاص ممن لم يكن فى استطاعتهم أن يحصلوا على التأشير على جوازاتهم ( فيزا ) لو كانت جميع الحقائق عنهم معلومة . والحكومة لانباشر مراقبة فعالة فيما يتعلق باختيار المهاجرين من الخارج إلى فلسطين ، يستند على ايجاد مستعمرات مشتركة وعلى مبدأ « اشتغال العامل بنفسه » ( أى أن كل انسان يجب أن يشتغل بنفسه ويحتسب تشغيل العمال : المستأجرين ) وأن لم يكن فى استطاعة العامل « الاشتغال بنفسه » فى تحتم عليه استخدام وتشغيل العمال اليهود دون غيرهم .

ونظرا للمسؤولية المترتبة على الدولة المنتدبة من الضروري أن تكون حكومة فلسطين بصفتها وكالة عنها، المرجع الذى يفصل جميع الأمور السياسية المتعلقة بالمهاجرة وتتضح ضرورة ذلك على الاخرى متى أخذت بعين الاعتبار درجة صلة المهاجرة بالبطالة وسياسة تحسين الأراضى . غير أنه لا يمكن استنباط أية تحسينات وافية فى الإدارة الحالية إلا إذا حصلت موافقة بين الحكومة من جهة والوكالة اليهودية من جهة أخرى فيما يتعلق بواجبات كل منهما ، وأخذ بعين الاعتبار التام ذلك النفوذ الذى تصرفه نقابة العمال اليهود العمومية فى تكييف سياسة الوكالة .



٢٦ - أما فيما يتعلق بصلية المهاجرة بالبطالة فهناك صعوبات جمة في الوقت الحاضر بسبب عدم وجود وسيلة وافية يمكن بواسطتها تقدير درجة البطالة في أى وقت ما. وبصدق ذلك على الأخص فيما يتعلق بالأهالى العرب. ورغمما عن عدم وجود احصاءات يصبح الاعتماد عليها فقد ابدت بيانات كافية تحمل على الاعتقاد بأن درجة البطالة بين الأهالى العرب قد وصلت حدا خطرا وأن البطالة بين اليهود قد أدت إلى نواح غير مرضية بالمرّة وفي الاستطاعة القول بأنه قد ثبت بصرامة أن تحضير جدول العمال يجب أن يبنى على التثبيت من مجموع عدد العمال العاطلين في فلسطين وبلى ذلك وجوب التأكيد تمام التأكيد من مقدار عدد العمال العاطلين وستنظر حكومة جلالاته بكل امعان وتدقيق في إيجاد وسيلة لهذا الغرض ولذلك يجب الحكم على مقدرة فلسطين الاقتصادية على استيعاب مهاجرين جدد بالاستناد إلى مركز فلسطين أجمالا فيما يتعلق بالبطالة ويجب بذل كل عناية عند التأكد من مقدرة البلاد الاقتصادية بحيث يؤخذ بعين الاعتبار أى طلب على العمال يمكن اعتباره مؤقّتا بسبب زيادة التداول في السوق المالية الناشئة عن الأموال المنفقة على التعمير والتحسين، أو عن أية أسباب أخرى.

٢٧ - تفرض المادة السادسة من صك الانتداب عدم إلحاق أى حيف أو ضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الأهالى من جراء الهجرة اليهودية. فمن الواضح أنه إذا كانت مهاجرة اليهود تسبب حرمان السكان العرب من الحصول على الاشغال الضرورية لمعيشتهم، أو إذا كانت حالة البطالة بين اليهود تؤثر في مركز العمال على العموم تحتم على الدولة المنتدبة، توفيقا لأحكام صك الانتداب، أما أن تخفض المهاجرة أو توقفها، إذا استدعت الضرورة ذلك، ريثما يتسنى للعاطلين من (الطبقات الأخرى) إيجاد عمل لهم. وما يلاحظ بهذا الصدد، أن حكومه جلالاته في نور التحقيق الذى جرى في

مشككى المهاجرة والبطالة ، تعتبر بأن توقيفها المهاجرة بموجب جدول العمال في شهر آيار الماضى كان مبررا تماما .

وقد ادعى بأن موافقة المندوب السامى على إصدار شهادات المهاجرة بموجب جدول العمال يفيد ضمنا وجود مجال لادخال مهاجرين من طبقة العمال وبأن حكومة جلالته بالتالى كانت مدفوعة بعوامل سياسية عندما اوقفت إصدار هذه الشهادات . غير أن الحال ليست كذلك . ذلك أن حكومة جلالته ، عندما قررت توقيف إصدار هذه الشهادات اخذت بعين الاعتبار الآراء التى أعرب عنها فى تقرير لجنة شو من جهة عدم وجود أراضى كافية ومن جهة ضرورة تشديد المراقبة على المهاجرة . وقد ثبت أن هذه الأمور تستوجب تحقيقا بواسطة خبير غير أن حكومة جلالته شعرت أنه ، ربما يتم التحقيق فيها على هذا الوجه ، لا يجوز اتخاذ أية تدابير من شأنها أن تؤكد فى سوء الحالة الاقتصادية التى كانت مدعاة للقلق فى رأى أكثرية اللجنة شو .

وكل قرار يتخذ لادخال المهاجرين اليهود ، دون اعتبار هذه القيود ، يجب استنكاره ليس فقط بالنظر إلى مصالح سكان فلسطين عموما وإنما بالنظر إلى مصالح الطائفة اليهودية المخصوصة أيضا . وما زال الريب يساور الأهالى العرب - وهذا مما لا شك فيه - من أن الضائقة الاقتصادية أسفرت عن عدم وجود احتياطات تحول دون وقوع الاختلال فى إصدار شهادات المهاجرين ودون ادخال المهاجرين غير المرغوب فيهم . وهناك ناحية أخرى غير مرضية هى أن عددا كبيرا من المسافرين الذين يدخلون البلاد بالاستناد على إذن يخولهم الإقامة مدة محدودة يبقون فى البلاد بدون موافقة . ويقدر عدد الذين دخلوا من هذا الصنف فى الثلاث السنوات الأخيرة بنحو ٢٨٠٠ شخصا

ثم يلى ذلك ناحية خطيرة أخرى هي عدد الذين يدخلون البلاد مجتنبين أماكن المراقبة على الحدود .

وفي كل محاولة تجرى لاستنباط وسيه حكيمومية وافية لمراقبة المهاجرة يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الدور المهم الذي تلعبه في الوقت الحاضر نقابة العمال اليهود العمومية فيما يتعلق بمهاجرة اليهود . أن نفوذ هذه النقابة واسع المدى وأعمالها مضاعفة . فهي تكون عاملا هاما ضمن الحركة الصهيونية في العالم . وفي مؤتمر زوريخ الأخير كان أكثر من ربع الأعضاء الذين نابوا عن الدوائر الصهيونية ، سواء في فلسطين أو الخارج ، ممن ينتسبون لهذه النقابة . ويظهر النفوذ الذي تستطيع هذه النقابة أن تبذله ازاء المهاجرين بتجريمها على أى عضو من أعضائها الرجوع إلى المحاكم للفصل في أى خلاف يقع بينه وبين عضو آخر ، ذلك أن لها محاكمها المخصوصة من الدرجتين الابتدائية والثانوية ومحكمة عليا للعمال تستأنف إليها الاحكام التي تصدرها المحاكم الابتدائية . وقد اتبعت هذه النقابة سياسة ترمى إلى إدخال نظام اجتماعي للحالة التي يقاسونها الآن هي بلاشك ناشئة بالأكثر عن مهاجرة اليهود الزائدة وما زالت هنالك أسباب يمكن أن يظهر منها بوضوح من أن هذا الرب متواصل تماما فلا يبقى هنالك سوى أمل ضعيف لأى تحسين في العلاقات المتبادلة بين الشعبين . غير أنه على مثل هذا التحسين في العلاقات يتوقف بالأكثر إيجاد الطمأنينة والرفاهية في فلسطين .

ومن المأمول أن يجرى تعديل في طريقة تحضير جداول العمال يؤول إلى انماء العلاقات الودية بين المراجع اليهودية في فلسطين ودائرة المهاجرة . ومن الجلي أن من المرغوب فيه توثيق التعاون بين المراجع اليهودية والحكومة إذ كلما كان التعاون وثيقا ووديا كلما سهل وضع جدول بالاتفاق مبنى على

أساس حسن أدراك احتياجات البلاد الاقتصادية من كلا الجانبين .

٢٨ - وقد سبق القول في الفقرات السابقة أن مشاكل تحسين الأراضي والمهاجرة والبطالة متصلة بعضها ببعض وبأن مستقبل فلسطين يجب أن يتوقف على إيجاد سياسة تؤخذ فيها بعين الاعتبار التمام جميع هذه العوامل الثلاثة . ولا يمكن تحقيق تصورات الوطن القومي اليهودي بأى وجه من الوجوه الا متى كانت فلسطين متمتعة بالطمأنينة والسلام والرخاء فبال تعاون الودى بين العرب واليهود والحكومة يمكن أن ينحيم الرخاء فى البلاد .

ويظهر من الحالة التى كشف القناع عنها التحقيق الدقيق فى العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة ، ان فلسطين تواجه دورا عصيبا فى رقيها وتقدمها . ويمكن القول أن الحكومة فى الماضى تركت القوى الاقتصادية والاجتماعية تعمل عملها بأقل تدخل أوقابة منها ، غير أنه قد اتضح كل الانصاح انه لا يمكن الاستمرار فى هذه السياسة . فبال تعاون الوثيق بين الحكومة وزعماء العرب واليهود قد يستطيع الحيلولة دون سقوط فلسطين إلى حالة قد تقضى ، من الجهة الواحدة ، على العمل المجيد الذى قام به أولئك الذين وضعوا نصب أعينهم بناء الوطن القومي اليهودي ، ومن الجهة الأخرى على معصالح أكثرية الأهالى الذين يملكون فى الوقت الحاضر موارد طفيفة تمكنهم من الكناح لحفظ كيانهم . والأمر الذى تدعو الحاجة اليه هو أن يتفق كلا الشعبين على العيش معا وأن يحترم كل شعب منهما احتياجات ومطالب الشعب الآخر .

لذلك فان حكومة جلالته تدعو العرب إلى الاعتراف بحقائق الحالة ، وإلى بذل الجهد المستمر فى التعاون على الوصول بالبلاد على الاطلاق إلى حالة من الرخاء واليسر تشمل فائدتها الجميع . كما أن حكومة جلالته تطلب من

الزعماء اليهود أن يعترفوا بضرورة إجراء بعض التنازل من جهتهم عن التصورات الاستقلالية الانفصالية التي أخذت تنشأ في بعض الدوائر فيما يتعلق بالوطن القومي اليهودي وأن يعتبروا أن العوامل الفعالة في تكييف سياستهم أن يتم رقي البلاد بكييفية تضمن نوال مصالح العرب واليهود الاعتبار الوافي بقصد انهاء الرفاهية في كافة أنحاء البلاد وذلك في أحوال لا تبعث إلى إيجاد أسباب للاتهام بالتحيز لفريق دون آخر بل تمكن كلا الشعبين العربي واليهودي من الرقي والتقدم بوفق وقناعة .

(١٣) كتاب رسمي من رئيس الوزراء رمزي ماكدنالد إلى الدكتور وايزمن، رئيس الوكالة اليهودية لفلسطين في ١٣ فبراير ١٩٣١ .

عزري الدكتور وايزمن . وايت هول

١٣ فبراير ١٩٣١

١ - يسرني بأن أبعث اليكم البيان التالي عن موقفنا الذي سيعتبر التفسير الرسمي للكتاب الأبيض في الشؤون التي تناو لها هذه الرسالة وذلك للعمل على ازالة بعض ما أسىء ادراكه وفهمه مما ظهر بشأن سياسة حكومة صاحب الجلالة فيما يختص بفلسطين كما هو مبين في الكتاب الأبيض الصادر في اكتوبر سنة ١٩٣٠ والذي أصبح موضوع نقاش في مجلس العموم في ١٧ نوفمبر وكذلك لمواجهة الانتقادات التي قدمتها الوكالة اليهودية .

٢ - لقد قيل بان سياسة حكومة صاحب الجلالة تتضمن خروجاً جديداً عن الالتزامات الانتخابية كما فهمت حتى الآن ، وانها تتجاهلها وترمي إلى سياسة لا تتفق والالتزامات الانتخابية نحو الشعب اليهودي .

٣ - ان حكومة جلالاته لا ترى من الضروري أن تذكر باسماء تضر بحجتها السياسية التي سبق وافضت بها . ولكنها تود أن تلفت النظر إلى الواقع ، وهو

أن الكتاب الأبيض الصادر في ١٩٣٠ لا يشير إلى الكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٢ -  
الذي كانت الوكالة اليهودية قد قبلته - ولا يقره فحسب ، بل يعترف بأن  
التزامات الانتداب هي التزامات للشعب اليهودي وليست التزامات للسكان اليهود  
في فلسطين . وقد وضع الكتاب الأبيض في مقدمة بيان ، خطابي الذي ألقيته  
في مجلس العموم في الثالث من أبريل سنة ١٩٣٠ والذي أعلنت فيه بكلمات  
لا يمكن أن تكون أكثر وضوحا ، بأن رغبة حكومة جلالته ، هي الاستمرار  
في إدارة فلسطين بما يتفق وشروط الانتداب كما أقره مجلس عصبة الأمم .  
وقد أعيد تأكيد هذا الموقف كما أوضحه مرة أخرى خطابي في مجلس  
العموم في تاريخ ١٧ نوفمبر . وفي خطابي الواقع في الثالث من شهر أبريل ،  
استعملت اللغة الآتية : -

« ان حكومة جلالته ستستمر بإدارة فلسطين بما يتفق وشروط الانتداب  
كما وافق عليه مجلس عصبة الأمم . وهذا التزام دولي لم يعد التراجع عنه  
موضوع بحث » .

« وبموجب شروط الانتداب ، تعتبر حكومة جلالته نفسها مسؤولة عن  
تشجيع إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، على أن يكون معلوما  
بأن لا يتم أى شيء من شأنه أن يكون مجحفا بالحقوق المدنية والدينية للطوائف  
غير اليهودية الموجودة في فلسطين او بالحقوق والوضع السياسى التى يتمتع  
بها اليهود في أى بلد آخر » .

« وهنالك أى فى صك الانتداب ، التزام مزدوج ، أحدهما إلى الشعب  
اليهودى من جهة وآخر إلى سكان فلسطين من غير اليهود من جهة أخرى :  
وقد أصبح قرار حكومة جلالته الحازم ، تنفيذ كلا الشقين من هذا التصريح  
بقدر متساو ، خص جميع طوائف شعب فلسطين بالعدالة المتساوية . ونعتبر

حكومة جلالته هذا واجبا لن تتخلى عنه وانما - في سبيل القيام به - ستستخدم جميع الموارد التي تحت تصرفها » .

« ان ذلك التصريح لا يتفق ومواد الانتداب فحسب بل أيضا ومقدمة صك الانتداب حيث يعاد تأكيده بوضوح .

٤ - وفي تطبيق سياسة الانتداب ، لا يمكن للدولة المنتدبة أن تتجاهل وجود مصالح ووجهات نظر متضاربة . ولكن هذه المصالح ووجهات النظر ليست في حد ذاتها مستحيلة التوفيق . ولكن حلها لا يمكن أن يتم الا إذا توفر هنالك ادراك صحيح ، يقر بأن الحل النام للمشكلة ، يتوقف على تفاهم بين اليهود والعرب .

وإلى أن يتم هذا ، يجب أن ندخل - بصورة أكيدة - اعتبارات التوازن في تفسير السياسة .

٥ - لقد وجهت انتقادات كثيرة إلى الكتاب الأبيض ، على أنه يحتوي بصورة أكيدة على مزاعم تمس حق الشعب اليهودي ومنظمة العمل اليهودية ، في حين أنه من السهل دحض أى قصد كهذا يمكن أن ينسب إلى حكومة جلالته . انه لمن المعترف به بأن الوكالة اليهودية قد تعاونت دائما وعن طيب خاطر في تنفيذ سياسة الانتداب ، وبأن العمل الانشائي الذي تم على يد الشعب اليهودي في فلسطين ، كان له أثر مفيد في تقدم البلاد ورفاهيتها بصورة عامة .

وتعترف حكومة جلالته أيضا بقيمة الخدمات والعمل التي قامت بها منظمة نقابات العمل اليهودية في فلسطين والتي تستحق أن تمنح كل تشجيع .

٦ - ولقد ظهرت هنالك مشكلة بشأن المعنى الذي يجب أن يتصل بكلمات « حفظ حقوق جميع سكان فلسطين المدنية والدينية ، بغض النظر عن الجنس

والدين ، مما ورد في المادة الثانية من صك الانتداب ، وكذلك الكلمات التي تؤكد عدم الاجحاف بحقوق بقية طوائف السكان ومركزهم مما ورد في المادة السادسة من الصك المذكور .

كما أن الكلمات التي تؤكد ما يحفظ الحقوق المدنية والدينية الواردة في المادة الثانية لا يمكن تفسيرها بأنها تعني أن حقوق أفراد المواطنين المدنية والدينية لا يمكن تغييرها . وفي قضية سليمان مره الذي أشير إليه ، قال مجلس الملك الخاص في صدد تفسير هذه الكلمات في المادة الثانية : « أن هذا لا يعني . . أن جميع الحقوق السياسية لكل فرد من سكان فلسطين ، التي كانت قائمة عند تاريخ الانتداب ، من شأنها أن تبقى بلا تغيير طيلة بقاء هذا الانتداب : إذ لو كان هذا شرط لازم لهلالية الانتداب لأصبح من الممكن سن تشريع فعال . ولذلك ، فالكلمات يجب أن تقرأ بمعنى آخر ، والوسيلة لادراك الغرض الحقيقي للجملة ومعناها يجب أن تقع عليها في الكلمات الختامية للمادة : « بغض النظر عن الجنس والدين » ، أن هذه الكلمات تدل على أن الانتداب - فيما يختص بالحقوق المدنية والدينية - لا يجوز له أن يميز بين الأشخاص على أساس الدين أو الجنس ، كما أن هذا الشرط الوقائي ينطبق بالتساوي على اليهود والعرب ، وكذلك جميع أقسام السكان .

٧ - ان كلمات « حقوق ومركز بقية طوائف السكان » ، الواردة في المادة السادسة ، تشير بوضوح إلى الطائفة غير اليهودية وأن ما أشرنا إليه ، من مركز وحقوق ، لا يجوز الاجحاف بها ، أي لا يجوز ازلتها أو تحويلها إلى أسوأ . ولذلك فإن أثر سياسة الهجرة والاستيطان على الوضع الاقتصادي للطائفة غير اليهودية ، لا يمكن إلا أن يؤخذ بعين الاعتبار . ومع ذلك فالكلمات لا يجوز أن تقرأ كأنها تجميد للاوضاع الاقتصادية القائمة في فلسطين بل



على العكس من ذلك ، فإن الالتزام بتسهيل الهجرة اليهودية ، وتشجيع استيطان اليهود المكتظ في الأراضي ، يبقى التراما ايجابيا الانتداب يمكن انجازه ، دون الاجحاف بحقوق الطوائف الآخري من سكان فلسطين ومركزها .

٨ - ويمكننا أن ننتقل إلى الادعاء القائل بأن الانتداب قد أعيد تفسيره بصورة مجحفة جدا بمصالح اليهود فيما يختص بقضيت استيطان الأراضي والهجرة الحيويتين .

لقد قيل بأن سياسة الكتاب الأبيض من شأنها أن تقيم العراقي في وجه الهجرة ، كما أنها تعطل ، ان لم ، تنه فعلا ، استيطان اليهود المكتظ للأراضي ، مما هو غرض الانتداب الأول ، ولدعم هذا الادعاء وجهت أهمية خاصة إلى الفقرة التي تشير إلى الأراضي الاميرية المذكورة في الكتاب الأبيض والتي تنص على : انه لمن غير الممكن جعل هذه المساحات ميسورة للاستعمار اليهودي وذلك أولا بالنظر لاشغالها فعلا من قبل المزارعين العرب من جهة ثم لأهمية العمل على جعل أراضي أخرى مهيئة لاستيطان هؤلاء المزارعين الذين لا أرض لهم الآن .

٩ - ان لغة هذه الفقرة يجب أن تقرأ على ضوء السياسة كمجموع . انه لمن المرغوب فيه أن يصبح واضحا بأن العرب الذين لا أرض لهم والذين كان الغرض من الاشارة اليهم في الفقرة المذكورة ، هم العرب الذين يعتبرون قد أخرجوا من ديارهم - أي من الأراضي التي كانوا يقيمون فيها - على أثر انتقالها إلى أيدي اليهود ، تم لم يحصلوا على غيرها ليتمكنوا من الاستقرار فيها أو الحصول على عمل مرض مماثل . ان عدد هذا النوع من العرب يجب

أن يكون موضوعا لتحقيق دقيق . كما أن حكومة جلالتة تشعر بأنها ملزمة بتسهيل توطين هذه الطبقة من العرب الذين لا أرض لهم . وأن الاعتراف بهذا الالتزام لا يحط ولا بصورة من قدر أغراض التحسين العظيمة التي تعتبرها حكومة جلالتة أكثر الوسائل فعالية لتشجيع انشاء الوطن القومى اليهودى .

١٠ - وبوضع سياسة لتسوية مشكلة الاراضى ، من الضرورى أن تأخذ حكومة جلالتة بعين الاعتبار كل حالة تمت إلى الغرض الاساسى من الانتداب .

فمساحة الاراضى الفسالة للزراعة ، وامكانيات الري ، وقدرة البلاد الاستيعابية فيما يختص بالهجرة ، جميعها عناصر تتلائم والنتائج التي يجب أن توضح ، كما أن اهمال أى واحد منها من شأنه ان يكون مجحفا عند وضع سياسة عادلة وثابتة .

« وفي نية حكومة جلالتة أن تقوم بأقرب ما يمكن بتحقيق للتأكيد في أمور كثيرة منها ، مشكلة الاراضى الاميرية وغيرها من الاراضى الصالحة ، أو التي يمكن جعلها صالحة للاسكان الكثيف من قبل اليهود المشار اليهم في الالتزام المفروض على الحكومة المتدبة بموجب المادة السادسة .

ان هذا التحقيق سيكون شاملا في مداه كما يتضمن جميع موارد الاراضى في فلسطين وفي أثناء اجراء تحقيق كهذا ستؤخذ بعين الاعتبار جميع المصالح يهودية كانت أم عربية بصورة تجعل اقتراحات كهذه تتقدم كما يمكن أن يكون مرغوبا فيها .

١١ - أن قضية ازدحام الفلاحين في المناطق الجبلية من فلسطين ، تنظر اليه حكومة جلالتة بعين الاعتبار الدقيق . وينتظر أن تتخذ تدابير لتحسين الاراضى وتنميتها تنمية واسعة ، ولادخال مناطق - ربما كانت قد بقيت

حتى الآن غير مزروعة - ضمن المنطقة الزراعية ، مما سيؤثر من للفلاحين مستوى  
أحسن من المعيشة ، تغنيهم عن الالتجاء إلى الانتقال الا في حالات شاذة .  
١٢ - وفي حالة تنفيذ سياسة لتسوية مشكلة الاراضى ، كما هى مبنية في  
المادة الحادية عشر من الانتداب ، من الضروري - إذا ما أردنا تجنب القوضى ،  
واعطاء هذه السياسة الفرصة لتنتج - أن يكون هنالك اشراف مركزى على  
الصفقات المختصة بتملك الاراضى وتحولها خلال فترة الانتقال الذى يمكن  
أن يكون ضروريا في حدود المعقول لوضع مشروع التحسين على  
أساس متين .

والسلطة المنتظر تكوينها ، مهمتها تنظيمية لا تحريرية ، رغم أنها تشمل  
على سلطة تمكنها من الحيلولة دون الصفقات المناقضة لفحوى المشروع .  
لكن استخدام هذه السلطة سيكون محدودا . كما أنه لن يكون ولا في أى  
حالة تعسفيا . وستشترط في كل حالة اعتبارات من شأنها أن تعمل على أحسن  
طريقة لتحقيق أغراض الانتداب . ان كل رقابة منتظرة ، ستكون معاطة  
بالتحفظات اللازمة لضمان أقل ما يمكن من التدخل في انتقال الاراضى  
بعبورة حرة .

وسيسرى مفعول هذه الرقابة المركزية منذ ذلك التاريخ الذى تبدأ فيه  
السلطة الموكولة اليها مهمة تنفيذ سياسة تحسين الاراضى ، القيام بعملها . وإلى  
أن يتم قيام رقابة مركزية كهذه ، سيتمتع المندوب السامى بالسلطات الكاملة  
لاتخاذ جميع الخطوات الضرورية لحماية حقوق المزارع والشغل من ضمنها  
حق وضع اليد في جميع أنحاء فلسطين .

١٣ - وما عدا ذلك ، فبيان سياسة حكومتهم لجلالة لا يتضمن منع امتلاك

اليهود لاراضى اضافية . فهو لا يحتوى على تحریم كهذا ، كما أنه ليس هناك أية نية من هذا القبيل . ان كل ما يرمى اليه هو نوع الرقابة الموقته على تملك الاراضى وانتقالها مما يمكن أن يكون ضروريا لهدم الاضرار بتفسير وفعالية مشروع الاراضى الذى سيعمل به . ان حكومة بجلالته تشعر بأنها ملزمة بأن تشير إلى انها وحدها - من الحكومات التى كانت مسئولة عن ادارة فلسطين منذ قبول الانتداب - هى التى أعلنت عزمها النهائى على الشروع بسياسة تحسين فعالة يعتقد بأنها ستثمر عن فائدة أساسية ودائمة لكل من اليهود والعرب .

١٤ - وما هو ذا صلة بهذه المسألة ، هو مراقبة الهجرة . وقبل كل شيء ، يجب لاشارة إلى أن مراقبة كهذه لا تعتبر - ولا بصورة - خروجاً على السياسة السالطة . فمذ سنة ١٩٢٠ وما بعد ، أى عندما أصبح قانون الهجرة الاصلى فى حيز التنفيذ ، كانت تصدر من وقت لآخر أنظمة لمراقبة الهجرة ، غرضها منع الهجرة غير المشروعة وتحديد الهجرة المرخص بها وتسهيلها . ان هذا الحق فى تنظيم الهجرة لم يكن فى يوم ما موضوع اعتراض .

١٥ - ولكن على ما يظهر ، قد فهم من قصد حكومة بجلالته ، « بأن لا يسمح لأية هجرة يهودية ما دامت تحول دون حصول أى عربى على عمل يعتاش منه » .

ان حكومة صاحب الجلالة لم تقترح أصلاً اتباع سياسة كهذه . لقد كانت مهمته لتوضح بأنه من الضرورى لتنظيم الهجرة اليهودية ، تطبيق المبادئ الآتية : وهى أولاً ضرورة التأكد من أن لا يصبح المهاجرون عبئاً على شعب فلسطين كمجموع ، ثم أن لا يحرم أى فريق من السكان الحاليين عملهم .

(الكتاب الابيض ١٩٢٢)

فاذا كان يترتب على حكومة جلالته من جهة أن لا تنسى تسهيل الهجرة اليهودية ، تحت ظروف ملائمة وتشجيع استعمار اليهود الاراضى ، فمن جهة أخرى يجب عليها أيضا أن لا تنسى واجبها الذى يفرض عليها أن تتأكد بأن لا يتولد عن ذلك اضرار تمس بحقوق الطائفة غير اليهودية ومركزها .

وبسبب هذا التعارض الظاهر فى الالتزامات شعرت حكومة صاحب صاحب الجلالة بأنها ملزمة بتأكيد ضرورة تطبيق مبدأ القدرة الاستيعابية بصورة صحيحة أن هذا المبدأ حيوى لاي مشروع اعمارى ، يكون غرضه الاول افساح المجال لاستيطان كل من اليهود والعرب الذين طردوا من اراضيهم .

ولهذا السبب كانت حكومة جلالته قد ألحت ، كما أنها مضطرة لان تلتج ، على ضرورة المحافظة على مراقبة الحكومة للهجرة وعلى ضرورة تطبيق أنظمة الهجرة تطبيقا صحيحا . أما الاعتبارات المختصة بحدود القدرة الاستيعابية فهي اعتبارات اقتصادية محضة .

١٦ - ان حكومة جلالته لم تأمر كما لانفكر أصلا بوقف الهجرة اليهودية أو منعها مهما كان نوعها . ان عادة الموافقة على قائمة « المهاجرين من العمال » الذين يعيشون على الاجرة ستستمر . وفى كل حالة سيؤخذ بعين الاعتبار الاحتياج السابق إلى العمال ، وذلك للعمل الذى تعتمد على رأسمال يهودى أو أكثره يهودى مما لن يتم القيام بها الا إذا توفر وجود العمال من اليهود . وأما فيما يختص بالاعمال العامة وأعمال البلديات التى تمول من الاموال العامة ، فان ادعاء العمال اليهود بحقوقهم فى قسط معين من الاستخدام المتيسر - على أساس المساهمة اليهودية بالدخل العام - سيؤخذ بعين الاعتبار . أما فيما يختص

بأنواع أخرى من الاستخدام ، فمن الضروري أن يحسب حسابا في كل وضع للعوامل التي لها علاقة بالحاجة إلى عمل ، ومن ضمنها عامل البطالة بين كل من اليهود والعرب . والمهاجرون الذين يأملون في الحصول على عمل غير العمل ذي الطابع الموقت ، فانهم لم يحرموا منه وذلك لسبب واحد ، وهو أن الاستخدام لا يمكن ضمانه على أن يكون لمدة غير محدودة .

١٧ - وفي حالة تحديد المدى الذي يسمح فيه للهجرة ، في أى وقت ما ، فمن الضروري أيضا الاهتمام بالسياسة التي صرحت بها الوكالة اليهودية والتي تنص « على أنه في كل الاعمال والمشاريع التي تقوم بها الوكالة اليهودية أو تعقدتها يجب أن تعتبر قضية توظيف العامل اليهودي قضية مبدأ » . ان حكومة جلالاته لا تتحدى ولا بصورة حق الوكالة اليهودية في وضع سياسة كهذه أو الموافقة عليها وتعديتها . ان مبدأ تفضيل وقصر استخدام المؤسسات اليهودية للعامل اليهودي ، هو مبدأ من حق الوكالة اليهودية أن تقرره . ولكن من الضروري الإشارة إلى أنه فيما إذا كان العامل العربي - كنتيجة لهذه السياسة - قد طرد من عمله أو ازدادت البطالة القائمة تخرجاً ، عندها يظهر هناك عامل في الموقف ، يحتم على حكومة الانتداب أن تنظر اليه بعين الاعتبار .

١٨ - وأخيراً ترغب حكومة جلالاته في أن تقول ، كما أكدت مرارا وبصورة قاطعة ، بأن الالتزامات الملقاة على عاتق الحكومة المنتدبة - عند قبولها الانتداب - هي التزامات دولية مقدسة لم يخطر على بالها اليوم ولا في يوم ما أن تتخلى عنها وقد صممت حكومة جلالاته على القيام بالواجبات الملقاة عليها من قبل الانتداب ، ولن تحيد عنها .

ولكن اذا ما أردنا أن تكون جهودها ناجحة ، فهناك حاجة ماسة للتعاون والثقة والاستعداد لدى كل الجهات ، وذلك لتقدير صعوبات هذه

القضية وتعميداتها ، كما أنه من الواجب - قبل كل شيء - أن يكون هنالك اعتراف مطلق بالألا حل يمكن أن يكون مرضيا ، أو دائما إلا إذا كان قائما على انصاف كل من الشعب اليهودي وطوائف فلسطين غير اليهودية .  
وانى يا عزيزى دكتور وايزمن .

المخلص لكم جدا  
( التوقيع ) ج . رمزي مكدونند

« إلى رئيس الوكالة اليهودية »

(١٤) خلاصة تقرير اللجنة الملكية لفلسطين

بلاغ رسمى رقم ٣٧/٩ (١)

٧ تموز سنة ١٩٣٧

لقد كانت اللجنة الملكية لفلسطين مؤلفة من الاعضاء التالية أسماءهم :-  
جناب النبيل الارل بيل ، جى . سى . اس . اى . ، جى . بى . اى . (رئيسا)  
جناب النبيل السر هوراس رامبولد ، جى . اس . بى . ؛ جى . سى .  
ام . جى . ام . فى . او . ( نائبا للرئيس )  
السر لورى هاموند ، كى . سى . اس . آى . ، سى . بى . اى .  
السر موريس كارتر ، سى . بى . اى .  
السر هارولد موريس ، ام . بى . اى . ، كى . سى .  
الاستاذ راجينالد كويلاند ، سى . آى . اى .  
وقد قام بمهام السكرتيرية المسترج . م . مارتن

(١) نقل عن كراس أصدرته حكومة الانتداب باللغة العربية في ٧ يوليوسنة ١٩٣٧

بمناسبة صدور قرار اللجنة الملكية .

وقد عينت اللجنة في شهر آب سنة ١٩٣٦ وأثبنت بها الصلاحيات التالية :-  
 التثبت من الأسباب الأساسية للاضطرابات التي نشبت في فلسطين في  
 أواسط شهر نيسان والتحقيق في كيفية تنفيذ صك الانتداب على فلسطين  
 بالنسبة لالتزامات الدولة المنتدبة نحو العرب ونحو اليهود والتثبت ، بعد تفسير  
 نصوص الانتداب تفسيراً صحيحاً ، مما إذا كان لدى العرب أو لدى اليهود  
 أية ظلمات مشروعة ناجمة عن الطريقة التي اتبعت فيما مضى أو التي تتبع الآن  
 في تنفيذ الانتداب والقيام ، لدى اقتناعها باستناد أية ظلامة من هذه الظلمات  
 إلى أساس صحيح ، برفع التواصي لازالة تلك الظلمات ومنع تكررها .  
 وفيما يلي خلاصة تقرير اللجنة :-

### الخلاصة

#### الباب الأول - المشكلة

#### الفصل الأول - الاستناد التاريخي

يتضمن هذا الفصل لمحة موجزة عن عهد اليهود القديم في فلسطين وعن  
 الفتح والاحتلال العربي ونشأت اليهود ونشوء « المشكلة اليهودية » ونمو  
 الصهيونية ومعناها .

#### الفصل الثاني - الحرب والانتداب

ان الحكومة البريطانية ، رغبة منها في نيل معاضدة العرب في الحرب  
 الكبرى قطعت لشريف مكة في سنة ١٩١٥ وعدا مآله أنه إذا قبض للاحتفاء  
 الغلبة والانتصار فان القسم الاكبر من الولايات العربية التي كانت حينئذ



مشمولة في الامبراطورية العثمانية سيصبح مستقلا ، ففهم العرب من هذا الوعد أن فلسطين ستكون داخلية في نطاق هذا الاستقلال .  
وكي يتمكن الحكومة البريطانية من نيل معاضدة اليهودية العالمية أصدرت تصريح بلفور في سنة ١٩١٧ ففهم اليهود من هذا التصريح أنه إذا قبض النجاح لتجربة انشاء الوطن القومي اليهودي وام فلسطين عدد كان من اليهود فقد يتطور الوطن القومي مع مرور الزمن وينقلب إلى دولة يهودية .

وعندما وضعت الحرب أوزارها وافقت دول الحلفاء والدول المنضمة إليها على العمل بنظام الانتداب كوسيلة لتنفيذ السياسة التي ينطوي عليها تصريح بلفور وبعد مدة من الزمن أقرت عصبة الأمم المتحدة صك لا تداب على فلسطين . وهذا الصك نفسه يتناول في الدرجة الأولى التزامات معينة متساوية في الاهمية - وهي التزامات ايجابية فيما يتعلق بانشاء الوطن القومي ، والتزامات سلبية فيما يتعلق بحماية حقوق العرب ، وهو ينطوي أيضا على الالتزام العام - الذي ينطوي عليه كل انتداب والذي يرمي إلى تحقيق الغاية الاساسية من نظام الانتداب المثبتة في الفقرة الأولى من المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم .

وذلك يعني أن العمل على « رفاهية وتقديم الاهالي » ذوى الشأن هو أهم الالغاء على عاتق الدولة المنتدبة ، كما أنه يعني ضمنا تمكين أولئك الاهالي من « تولى شؤونهم بأنفسهم » في الوقت الملائم .

ان اشراك السياسة التي ينطوي عليها تصريح بلفور بنظام الانتداب ينطوي على الاعتقاد بإمكان التغلب عاجلا على موقف العرب العدائى من

تصريح بلفور بسبب الفوائد الاقتصادية التي كان يتوقع أن تجلبها الهجرة اليهودية إلى فلسطين بوجه الاجمال .

### الفصل الثالث - فلسطين من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٣٦

وخلال السنوات الخمس الأولى من عهد الادارة المدنية ، التي أسست في سنة ١٩٢٠ ، شرع من الجهة الواحدة في اعداد المصالح العامة التي تناول تأثيرها أكثرية السكان العربية وشرع من الجهة الاخرى ، في انشاء الوطن القومي اليهودي ، وقد نشبت اضطرابات في سنتي ١٩٢٠ و ١٩٢١ ، غير أنه في سنة ١٩٢٥ تبادر للذهن أن الأمل بوصول العرب واليهود إلى توافق نهائي كان قويا إلى درجة كبيرة مما أدى إلى انقاص القوى المنوط بها المحافظة على النظام انقاصا كبيرا .

ثم ظهر فيما بعد أن هذه الامال لم تكن مستندة إلى أساس ذلك لأنه بالرغم من أن فلسطين على وجه الاجمال أصبحت أكثر رفاهية عن ذي قبل فان الاسباب التي أدت إلى اضطرابات سنتي ١٩٢٠ و ١٩٢١ ، وهي مطالبة العرب بالاستقلال القومي واتخاذهم موقف العداء من الوطن القومي اليهودي ، لم يطرأ عليها أدنى تبدل أو تغيير والواقع أن وطأتها قد اشتدت من جراء « العوامل الخارجية » وهي نهافت يهود أوروبا على فلسطين وانتشار الروح القومية عند العرب في البلاد المجاورة .

وقد كانت هذه الاسباب هي بذاتها التي أدت إلى اضطرابات ١٩٢٩ و ١٩٣٣ ولم تحل سنة ١٩٣٦ حتى كانت وطأة العوامل الخارجية قد اشتدت من جراء :

(١) المصاعب التي تعرض لها اليهود في المانيا وبولونيا والتي أسفرت عن زيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين زيادة كبرى .

(٢) توقع بلوغ سوريا ولبنان في القريب العاجل نفس الاستقلال الذي نالته العراق والمملكة السعودية ، ولقد كانت مصر في ذلك الحين على وشك الاستقلال أيضا .

#### الفصل الرابع - اضطرابات سنة ١٩٣٦

لقد كانت هذه «الاضطرابات» (وقد تضمن التقرير وصفا موجزا لها) شبيهة بالاضطرابات الاربعة التي سبقتها ، وأن كانت أشد خطرا وأطول أجلا منها ، ولم يقتصر الهجوم فيها على اليهود وحدهم بل تناول حكومة فلسطين أيضا كما كانت الحالة في اضطرابات سنة ١٩٣٣<sup>(١)</sup> ، وقد كانت الظاهرة الجديدة التي بدت في هذه الاضطرابات الاخيرة الدور الذي لعبه ملوك العرب وامرائهم في البلاد العربية المجاورة في انهاء الاضراب .

ولقد كانت «الاسباب الأساسية لاضطرابات» سنة ١٩٣٦ كمايلي :

(١) رغبة العرب في نيل الاستقلال القومي .

(١) الخسائر في النفوس في اضطرابات سنة ١٩٣٦ حسبما جاء في تقرير حكومة

الانتداب Survey of Palestine صفحة ٣٨

الجرحي	القتلى	
١٠٤	٢١	من أفراد الجيش
١٠٢	١٦	من أفراد البوليس
٨٠٤	١٩٥	من العرب
٣٠٨	٨٠	من اليهود
١٩	٢	من المسيحيين غير العرب

وقد قدر أن أكثر من ألف قاتل عربي قد قتلوا باشتباكاتهم مع الجيش والبوليس .

(٢) كرههم لانشاء الوطن القومى اليهودى ونحو فهم منه .  
وهذان السببان هما بذاتهما السببان اللذان أديا إلى الاضطرابات السابقة  
ولقد كانا على الدوام متصلين معا بصورة لا تنفصم عراها ، وهناك كثير  
من العوامل الثانوية الأخرى التى ساعدت على نشوب الاضطرابات ، نذكر  
أهمها فيما يلى :

- (١) انتشار الروح القومية العربية خارج فلسطين .
- (٢) ازدياد هجرة اليهود منذ سنة ١٩٣٣ .
- (٣) الفرصة المتاحة لليهود بالتأثير على الرأى العام فى بريطانيا .
- (٤) عدم ثقة العرب فى اخلاص الحكومة البريطانية .
- (٥) فزع العرب من استمرار شراء الاراضى من قبل اليهود .
- (٦) عدم وضوح المقاصد النهائية التى ترمى إليها الدولة المنتدبة .

#### الفصل الخامس - الحالة الحاضرة

أن الوطن القومى اليهودى قد خرج عن طور التجربة ولقد كان نمو  
سكانه مقرونا بتطورات سياسية واجتماعية واقتصادية تطابق الاسس التى  
وضعت لها فى بادئ الامر . والحادث الرئيسى هو ما طرأ على المدن  
والصناعات من التقدم والتوسع وهناك فرق جلى يسترعى الانظار بين الصبغة  
الديموقراطية العصرية ، الأوربية فى صميمها ، التى يصطبغ بها الوطن  
القومى ، وبين العالم العربى الذى يحيط به . فالروح السائدة فى الوطن  
القومى اليهودى هى ذات صبغة قومية شديدة وليس ثمة مجال للامتزاج أو  
الاندماج بين الثقافة اليهودية والثقافة العربية . والوطن القومى لا يمكن أن  
يكون شبه قومى .

فشكل الحكيم القائم في مستعمرات التساج لا يلائم أناسا ديمقراطيين  
ومثقفين ثقافة عالية كيجاعة الوطن القومي وحكومة كهذه من شأنها أن تغذي  
روح عدم الشعور غير المحمودة الأثر .

والوطن القومي ينجح إلى إشرع الخطى في تقدمه لا لمجرد رغبة اليهود  
في الفرار من أوروبا بل بسبب القلق السائد حول ما سيحل بفلسطين في  
المستقبل .

لقد إزداد عدد السكان العرب زيادة كبرى منذ سنة ١٩٢٠ ونالوا بعض  
النصيب من رفاهية فلسطين المتزايدة . فكثير من أصحاب الأملاك من بينهم  
استفادوا من بيع الأراضى ومن استثمار الأمان التي جنوها من بيعها  
استثمارا مربحا . والفلاحون هم أسعد حالا على وجه العموم مما كانوا عليه  
سنة ١٩٢٠ ويرجع بعض الفضل في هذا التقدم الذي ناله العرب إلى ما دخل  
فلسطين من رؤوس الأموال اليهودية وإلى العوامل الأخرى ذات الصلة بنمو  
الوطن القومي . ولقد استفاد العرب بصورة خاصة من الخدمات الاجتماعية  
التي لم يكن ليتسنى إيجادها بالمقياس الموجودة فيه الآن بدون الإيرادات  
المستمدة من اليهود .

غير أن هذه الفائدة الاقتصادية التي جناها العرب من الهجرة اليهودية  
ستقل إذا استمرت شقة الخلاف السياسى بين العنصرين على الاتساع .

إن الروح القومية عند العرب هي شديدة القوة كما هي الحال عند اليهود  
وقل ظل ما يطلبه الزعماء العرب من تأسيس حكومة ذاتية وطنية وقفل باب  
الوطن القومي اليهودى ، ثابتا لم يطرأ عليه تغيير منذ سنة ١٩٢٠ والروح  
القومية عند العرب كالروح القومية عند اليهود يغذيها النظام التعليمى ونمو  
حركة الشبان .

ولقد كان للمعاهدة الانجليزية المصرية والمعاهدة الفرنسية السورية اللتين عقدتا مؤخرا تأثيرهما في إذكاء هذه الروح . أن شقة الخلاف بين العنصرين هي في حالتها الحاضرة واسعة وتستمر على الاتساع فيما لو ظل الانتداب الحالي معمولاً به .

أن وضع حكومة فلسطين بين الشعبين المتنافرين ليس بالوضع الذي تحسد عليه فهناك هيئتان متنافستان هما اللجنة العربية العليا المتساندة مع المجلس الاسلامي الأعلى من جهة ، والوكالة اليهودية المتساندة مع المجلس الملى اليهودي من الجهة الأخرى ، وهاتان الهيئتان تستطيعان اكتساب ولاء العرب واليهود الطبيعي أكبر مما تستطيعه حكومة فلسطين . والجهود الصادرة التي بذلتها الحكومة لمعاملة كلا العنصرين بدون تحيز لم تؤد إلى تحسين العلاقات بينهما . كما أن سياسة استمالة المقاومة العربية لم تنجح ولقد أثبتت حوادث السنة الماضية أن الاستمالة لا تجدى نفعا .

إن الشهادات التي أدلى بها زعماء العرب واليهود كانت متضادة كل التضاد ولم تترك أملا بإمكان التوفيق بين وجهتي نظر الفريقين . وقد كان الحل الوحيد للمعضلة الذي تقدمت به اللجنة العربية العليا هو تشكيل حكومة عربية مستقلة في الحال وأن يترك لهذه الحكومة أمر معاملة الأربعمائة ألف يهودي الموجودين في البلاد على الوجه الذي تستصوبه ، والجواب على ذلك أن الثقة بحسن نية الحكومة البريطانية لن تزداد في أية ناحية من أنحاء العالم فيما لو سلم الآن أمر الوطن القومي للحكم العربي .

وقد أكدت الوكالة اليهودية والمجلس الملى اليهودي أن في الامكان حل المعضلة عن طريق تطبيق الانتداب بخذا فيه تطبيقا حازما على أساس مطالب اليهود . وذلك بأن لا يوضع قيد جديد على الهجرة وأن لا يكون

هنالك ما يمنع صيرورة اليهود أكثرية في فلسطين، مع مرور الزمن. والجواب على ذلك أن مثل هذه السياسة لا يمكن تنفيذها إلا باللجوء إلى القوة ثم أنه ليس من المحتمل أن يورط الرأي العام البريطاني أو الرأي العام لليهودية العالمية نفسه في اللجوء إلى استعمال القوة على الدوام إلا إذا اقتنع بعدم وجود وسيلة أخرى لأداء العدالة .

### الباب الثاني - تنفيذ الانتداب

لقد بحثت اللجنة بحثاً مستفيضاً فيما يمكن عمله لتنفيذ الانتداب ، طارئة كل النواحي الواحدة بعد الأخرى ، سعياً وراء فصح المجال لتوطيد دعائم السلام في المستقبل وقد أدرجت نتائج تحقيقها هذا في القسم الثاني من التقرير وشرحت المشاكل التي تواجه مختلف فروع إدارة الدولة المنتدبة كما شرحت ظلمات العرب واليهود تحت كل باب . وفيما يلي المقررات الرئيسية التي توصلت إليها اللجنة :

### الفصل السادس - الإدارة

إن الموظفين الفلسطينيين الذين هم في خدمة الحكومة يحسنون العمل في الأوقات الاعتيادية أما في أوقات الاضطرابات فلا يعتمد عليهم وينبغي أن لا يكون ثمة تردد في الاستغناء عن خدمات الذين يرتاب في اخلاصهم أو عدم تحيزهم .

أما فيما يتعلق بالموظفين البريطانيين فالملك ( الكادرو ) هو أصغر من أن يسمح بتشكيل خدمة مدنية منهم لفلسطين وحدها . وعلى ذلك ، يترتب على الإدارة أن تستمر على الاستعانة بموظفي المستعمرات غير أن مدة الخدمة الاعتيادية في فلسطين يجب أن لا تقل عن سبع سنوات وينبغي صرف العناية

الفائقة في اختيار الموظفين وتدريب الذين يقع الخيار عليهم تدريباً تمهيدياً .  
أن اللجنة تعترف بالمشاق التي تعانيها الإدارة البريطانية التي كانت مسوقة  
منذ البدء على العمل تحت ضغط شديد دون أن تتسنى لها فرصة للتفكير  
الهاديء ، فهناك مركزية زائدة عن الحد والصلابة الموجودة بين الرئاسات  
العليا للدوائر وإدارة الأولوية غير وافية بالمرام .

ان ظالامات العرب واليهود ومطالبهم فيما يتعلق بالحكم لا يمكن التوفيق  
بينها وهي تكشف القناع عن التنافر العنصري الذي يتخلل فروع الإدارة  
بأجمعها ، وما يزيد في صعوبة إيجاد نظام قضائي يتفق واحتياجات شعوب  
فلسطين المختلطة وجود لغات رسمية ثلاث وأيام عطلة اسبوعية ثلاثة وأعياد  
رسمية ثلاثة ونظم قانونية ثلاثة . أما فيما يتعلق بالشكوك التي تخامر اليهود  
حول كيفية تعقيب الدعاوى الجنائية فاللجنة تلقت النظر إلى الصعوبات التي  
تجابه دائرة النيابة في بلاد تكثر فيها شهادات الزور ويتعذر فيها الحصول على  
البيانات في كثير من الدعاوى . وهي ترى أن البغضاء المستحكمة بين العنصرين  
وعلى الأخص عند وقوع الأزمات قد أثبتت أن لها تأثيراً سيئاً في أعمال  
تلك الدائرة . واللجنة توصي بأن يكون محامى الحكومة الأول بريطانيا .

ومن الضروري إنجاز تعبيد طريق يافا - حيفا بما أمكن من السرعة .

ولا بد من القيام بتحقيق آخر بواسطة أحد الخبراء للفصل فيما إذا  
كانت البلاد في حاجة إلى مرفأ ثان عميق المياه ، ويفضل بناء هذا المرفأ ،  
فيما لو تقرر بناءه ، في مكان متوسط بين يافا وتل أبيب بحيث يكون في  
متناول كل من البلدين على السواء .

ليس ثمة فرع من فروع الإدارة لا تتدخل به الوكالة اليهودية غير أن  
الوكالة لا يصبح أن تكون موضعاً للانتقاد بسبب ذلك ، فالمادة الرابعة من



صك الانتداب تخولها حتى إبداء المشورة والتعاون مع الحكومة في كل أمر من الأمور التي تمس مصالح السكان اليهود تقريبا وهي تشكل حكومة موازية تقوم إلى جانب حكومة الدولة المنتدبة ، والمركز الممتاز الذي تتمتع به يزيد في حدة خصومة العرب .

لقد كانت اللجنة العربية العليا مسؤولة لدرجة كبيرة عن مواصلة الاضراب في السنة الماضية وتمديد أجله ويجب أن يتحمل مفتى القدس بصفتة رئيسا لهذه اللجنة قسطه الوافي من المسؤولية ومن سوء الحظ أنه لم يكن في الامكان منذ سنة ١٩٢٩ القيام بأي عمل لوضع انتخابات المجلس الاسلامي الأعلى ومركز رئيسه على أساس نظامي ، فالوظائف التي جمعها المفتي في نفسه واستعماله لتلك الوظائف قد أدى إلى إنشاء حكومة عربية ضمن حكومة ويمكن وصفه بأنه رئيس حكومة موازية ثالثة . وقد بحثت اللجنة في اقتراح يرمى إلى إنشاء وكالة عربية واسعة النطاق مؤلفة من ممثلي البلاد العربية المجاورة ومن ممثلي عرب فلسطين لحفظ التوازن مع الوكالة اليهودية فاذا ظل الانتداب الحالي قائما فلا بد من البحث في مشروع كهذا .

### الفصل السابع - الأمن العام

على الرغم من أن نفقات الأمن العام قد ارتفعت من ٢٦٥٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٢٣ إلى ما يتجاوز ٨٦٢٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٥ - ٣٦ ( وإلى ٢٣٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٦ - ٣٧ وهي السنة التي وقعت فيها الاضطرابات ) فمن الثابت أن الواجب الأولي ، وهو الواجب الذي يقضى بالمحافظة على الأمن العام لم يؤد .

وإذا حدث أن نشبت الاضطرابات مرة أخرى بشكل يتطلب تدخل السلطات العسكرية فيجب أن لا يكون ثمة تردد في تطبيق الأحكام العرفية

على البلاد بكاملها تحت انصراف عسكري غير مجزأ . وفي مثل تلك الحالة ينبغي تجريد الاهالي من السلاح واقامة هيئة فعالة على الحدود لمنع التهريب والهجرة غير المشروعة وتسرب الاسلحة وإذا لم يعمد إلى نزع السلاح فيجب الاحتفاظ بالبوليس الاضافي كبقوة مدربة للدفاع عن المستعمرات اليهودية . لقد كانت الاستخبارات خلال الاضراب غير مرضية . أن أكثر ضباط البوليس الفلسطينيين في دائرة التحقيقات الجنائية مخلصون كل الاخلاص لعملهم أما أفراد البوليس الذي ينتمون إلى الرتب الدنيا ، كغالبية أفراد البوليس في الاقصية ، فهم ليسوا بمن يعتمد عليهم عند وقوع الاضطرابات وإن كانوا نافعين في أوقات السلم . وسيكون من الخطر بمكان عظيم تعريض البوليس العربي في فلسطين إلى مثل ذلك التوتر العصبي الذي عرض له في الصيف المنصرم .

ينبغي تعيين ضباط بريطانيين في المناطق « المختلطة » .

ويجب أن يكون هناك بوليس احتياطي ، مركزي ومحلي ، ومن الامور الاساسية أيضا أن تكون هناك قوة كبيرة متحركة من الفرسان سواء أكان ذلك عن طريق تشكيل قوة من الدرك ، أو عن طريق زيادة أفراد البوليس البريطاني الخيالة .

عقب اضطرابات سنة ١٩٢٩ لم ينفذ حكم الاعدام الا في ثلاثة أشخاص من القتلة بينما أن أحكام الاعدام المبرمة بلغت ٢٧ حكماً وفي سنة ١٩٣٦ بلغت حوادث القتل التي تم التبليغ عنها ٢٦٠ حادثة وأدين ٦٧ شخصاً ولم يحكم بالاعدام على أحد . ان معاقبة المجرم بسرعة وانزال العقاب الملائم به هو عامل أساسي في حفظ القانون والنظام .

لقد بلغ مجموع ما فرض من الغرامات المشتركة في المدة الواقعة بين سنة ١٩٢٩

وسنة ١٩٤٦ ، ٦٠,٠٠٠ جنيهاً غير انه لم تجمع منها لغاية هذا التاريخ سوى ١٨,٠٠٠ جنيهاً . واذا كانت الغاية أن يكون للغرامات المشتركة أثراً رادعاً فمن الواجب قصرها على المبلغ الذي يمكن جمعه، وإقامة قوة من البوليس التأديبي في القرية أو المدينة ، على نفقة أهلها ، إلى أن تدفع الغرامة .

ان العقوبات المنصوص عليها في قانون المطبوعات والاجراءات التي اتخذت بمقتضى القانون المذكور ليست كافية . فمن الواجب سن قانون بقضى بإيداع تأمين ( ديبوزيتو ) نقدي يمكن مصادرته ، وبفرض عقوبة الحبس ودفع الغرامة ويجب أن ينص القانون أيضاً على مصادرة المطبعة .

وهناك ضرورة ماسة لإنشاء مكانات للبوليس في بعض المدن وإقامة بيوت لسكن الافراد المتزوجين منهم .

ان ابرادات فلسطين لا يمكن أن تنفى بجميع ما تتطلبه التدابير المقترحة من النفقات وسيستلزم الامر أن تدفع حكومة جلالته في المملكة المتحدة اعانات سخية لتلك الغاية أما الاثر الفوري لهذه التدابير فسيكون توسيع شقة الخلاف بين العرب واليهود مقررونا ذلك برد فعل يتخطى أثره حدود فلسطين ويتجاوزها إلى أبعد منها بكثير .

#### الفصل الثامن - الشؤون المالية

لم تكن الخزينة حتى السنين الاخيرة تبيع القيام باصلاح واسع النطاق في الشؤون والخدمات الاجتماعية ، فان تراكم وفور كبير في الخزينة أمر انفردت به السنين الاربع الاخيرة التي بدأت بسنة ١٩٣٢ ولقد كان ثمة ما يبرر اتخاذ موقف التحفظ والتؤدة في اجراء الاصلاحات المشار اليها. أما الاستنتاج بأن هذا الوفور الكبير ناشئ عن تقدير لا موجب له في الصرف فهو أمر لم يؤيده التحليل الدقيق لأن الوفور بأجمعه مثقل بالرهون الى درجة لا يبقى منه معها

الا ما يزيد قليلا على المقدار المعقول لسد الذمم الحالية .

وإذا توقف تدفق رؤوس الاموال على فلسطين ، وهو الامر الذى .  
تتمناز به اقتصاديات فلسطين بصورة خاصة ، فليس هناك ما يستدعى أن يكون  
زوال هذه الميزة الاستثنائية مؤديا إلى وقوع البلاد فى العاقة وان كان ذلك  
قد يؤدي إلى خنض مستوى المعيشة إلى درجة ما ريثما تستقر اقتصاديات  
البلاد على أساس جديد . غير أن امكان خروج رؤوس الاموال من فلسطين  
فى حالة ركود الحالة الاقتصادية فيها ركودا طويلا الامد هو أمر يمكن  
تجاهله بالكلية .

وبالنظر لادم وجود احصاءات وافية يتعذر التثبت من درجة صحة الشكوى  
التي تقدم بها العرب بأن حماية الصناعات يعود جل فائدها على اليهود ويقع جل  
أعبائها على عاتق العرب . والمأمول ان تتمكن دائرة الاحصاءات الجديدة  
عن قريب من التحقيق فى مسألة توزيع الضرائب ، وأن تفرض الضرائب  
الجديدة على أساس مجموع عبء الضرائب التي ستقوم البلاد بحمله لا بالنسبة  
لما تحدثه الضرائب من التأثير فى أية صناعة خاصة من الصناعات .

وليس هناك مجال للجدل فى حاجة البلاد إلى زيادة صادراتها وإيجاد  
أسواق لما تنتجه من الاثمار الحمضية الآخذة فى التزايد من سنة إلى أخرى .  
وقد وجدت اللجنة بعد امعان النظر فى الوسائل المختلفة التي يمكن اتخاذها  
لتذليل الصعوبات الناجمة عن سياسة عدم التمييز فى التعرف المنصوص عليها فى  
المادة ١٨ من صك الانتداب ، ان أحكام تلك المادة أصبحت لا توافق الزمان  
الحاضر . فاذا لم تعدل تلك المادة فان فلسطين ستستمر على تحمل الخسائر  
من جراء القيود التي تعيق التجارة الخارجية ولذلك ينبغي فتح باب المفاوضات  
بدون امهال لوضع تجارة فلسطين على قاعدة أعيدل من القاعدة التي هي  
عليها الآن .

## الفصل السابع . الاراضى

إن خلاصة من التشاريع المتعلقة بالاراضى التى سنت خلال الحكم المدينى تكفى لاطهار ما بذلته الحكومة المنتدبة من الجهود لتنفيذ تعهداتها فى هذا الباب . واللجنة تلفت النظر إلى الصعوبات الخطيرة المحيطة بالقانون الذى اقترحت حكومة فلسطين سنه لحماية ممتلكات المالكين . ومن الواجب تعديل دستور فلسطين ، وتعديل صك الانتداب أيضا إذا لزم الامر ، بصورة تفسح مجالا لسن قانون يخول المندوب السامى سلطة منع انتقال الاراضى إلى اليهود فى أية منطقة معينة وذلك كى يصح فى قيد الامكان تنفيذ التعهد الذى يقضى بحفظ حقوق العرب ووضعهم . ورىشما تتم عمليات المساحة والتسوية ترحب اللجنة بمنع بيع قطع الاراضى المنعزلة ، والصغيرة المساحة إلى اليهود . على أنها ترجح اللجوء إلى مشاريع أوسع مما سبق لاعادة تنظيم الملكية تحت اشراف الحكومة وهى تحبذ الاقتراح القائل بتشكيل شركات خاصة للمنافع العامة لتتولى القيام بمشاريع عمرانية كهذه خاضعة لبعض القيود . وينبغى تعيين لجنة من ذوى الخبرة لسن قانون للاراضى وقد أوصت اللجنة بلزوم الاسراع فى عمليات التسوية ( التى تحتاج إليها البلاد حاجة ماسة ) وتحسين الاصول التى تسير عليها عمليات التسوية .

ان النظام الحالى لمحاكم الأراضى من شأنه أن يساعد على البطء فى سير الدعاوى وربما تتم عمليات المساحة والتسوية بحسب تأليف محكمتين أو ثلاث محاكم أراضى مستقلة عن المحاكم المركزية بحيث تكون كل منها برئاسة قاض بريطانى منفرد .

لقد استفاد المزارع القروى بعمورة عامة لغاية يومنا هذا مما قامت به الادارة البريطانية من الاعمال ومن وجود اليهود فى البلاد . إلا أنه ينبغى

اتخاذ ما يمكن من الحيلة لتأمين حفظ حقوق المستأجرين والمزارعين العرب في حالة وقوع بيوع أراض أخرى وعلى ذلك يجب أن لا يسمح بانتقال الاراضى ( إلى اليهود ) الا حيثما يمكن استبدال الزراعة الواسعة بالزراعة الكثيفة . وليس من المنتظر أن تتسع المناطق الجبلية لاية زيادة كبيرة تحدث في عدد سكان القرى . ولذلك يجب على الحكومة أن لا تعتمد في الوقت الحاضر ولا بعد مضي عـدد كبير من السنين ، إلى تسهيل حشد اليهود في المناطق الجبلية بوجه عام .

أن عدم كفاية الاراضى يعود إلى تكاثر السكان العرب أكثر مما يعود إلى ابتياع الاراضى من قبل اليهود . ولا يمكن التسليم بما يدعيه العرب من أن اليهود قد حصلوا على نسبة زائدة من الاراضى الجيدة فكثير من الاراضى المغروسة الآن بأشجار الزيتون لم تكن عند ابتياعها الاكشبان رمال أو مستنقعات غير مزروعة . ومن الامور اللازمة اصدار تشريع يقضى باناطة المياه السطحية إلى المندوب السامى واللجنة توصى بزيادة عدد الموظفين الذين يقومون بالتنقيب والبحث عن المياه وبزيادة التجهيزات الموضوعة تحت تصرفهم بغية التوسع في الري . وهى تحبذ المشروع الموضوع لاعمار منطقة الحولة .

واللجنة تدرك تمام الادراك ضرورة القيام بتجريح الاراضى على مقياس واسع ولزوم وضع برنامج بعيد الامل لانشاء الغابات ولـمـكن بالنظر لما استنتجته من قلة الاراضى الميسورة للسكان الزراعيين في الجبال ، لايسعها أن توصى ببرنامج ينطوى على اخراج المزارعين من الاراضى بمقياس واسع الا إذا وفرت لهم أراض زراعية أخرى أو أوجد لهم عمل مناسب على الارض . على انه إذا أخذت البلاد كـمـجـمـوع فإن قسما كبيرا من أرضها

يصالح للتجريب وليس للزراعة واللجنة تمجد القيام بمشروع يرمى الى تعوير سفوح التلال الكثيرة الانحدار منعاً لانهيار تربتها ، ومنع الرعى في الاراضى الصالحة للتجريب وانشاء غابات المقرى حيثما أمكن لمنفعة المزارعين المجاورين لها.

### الفصل العاشر - الهجرة

لقد ازدادت مشكلة الهجرة خطورة من جراء عوامل ثلاثة وهى : —  
(١) القيود الشديدة التى فرضتها حكومة الولايات المتحدة على الهجرة إلى بلادها . (٢) استلام الحكومة الوطنية الاشتراكية لمقاييد الحكم في ألمانيا . (٣) ازدياد الضغط الاقتصادى على اليهود في بولونيا .

إن بقاء عنصر وافر الذكاء والنشاط مدعم بمقادير كبيرة من الاموال ، على اصطدام متواصل مع شعب متوطن في البلاد يعتبر فقيراً بالنسبة إلى ذلك العنصر ويختلف عنه من حيث مستوى الثقافة ، قد يؤدي مع الزمن إلى رد فعل خطير . وان مبدأ الاستيعاب الاقتصادى الذى مؤداه أن يتوقف مقدار الهجرة إلى البلاد على أساس قدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين دون أن يكون لغير هذه الاعتبارات الاقتصادية شأن في ذلك ، هو مبدأ غير ملائم في الوقت الحاضر وهو يضرب صفحاً عن بعض العوامل التى تنطوى عليها الحالة مما لا يسع السياسة الحكيمة أن تتجاهله أو تهمله . فمن اللازم أن يحسب للعوامل السياسية والاجتماعية والنفسية حسابها في هذا الشأن ويتبغى على حكومة صاحب الجلالة أن تضع « حداً سياسياً أعلى » للهجرة اليهودية . وهذا الحد السياسى الأعلى يجب أن يحدد بـ ١٢٠٠٠ في السنة للسنوات الخمس المقبلة . ويجب أن يطاق للمندوب السامى الخيار في ادخال عددا من المهاجرين لا يتجاوز الرقم السابق كحد أعلى ، على أن يكون ادخالهم خاضعاً على الدوام لقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب .

واللجنة توصى بإجراء التعديل التالي في نظام الهجرة من ضمن التعديلات الأخرى التي توصى بها وهو أن يكون للإدارة رقابة مباشرة على المهاجرين الذين ينتمون للصنف أ (١) (أى الأشخاص الذين يملكون رأس مال قدره ١٠٠٠ جنيه) فمن الواجب ان لا يكتفى الشخص الذى يود الدخول إلى فلسطين من هؤلاء ، باقتناع سلطة المهاجرة بأنه يملك ١٠٠٠ جنيه بل ينبغي عليه أيضا أن يفتح تلك السلطة بأن في فلسطين متسعاً لأشخاص آخرين من الذين يمارسون الصنعة أو الحرفة أو التجارة التي ينوي تعاطيها .

وينبغي أيضا إعادة النظر في تفسير اصطلاح « الأشخاص المعالين » بحيث يصبح هذا الاصطلاح شاملاً لفريقين إثنين : (١) الأقارب الأقربين الذين يملكون حق الدخول بالنظر لأن اعالتهم تتوقف على الشخص المقيم في فلسطين ، (٢) الاقارب الآخرين الذين يجب أن تقتنع سلطة المهاجرين بأن في استطاعة المهاجر -رأر المقيم الدائم المختص أن يعيولهم ماداموا لا يستطيعون اعالة أنفسهم . وينبغي أن يرفع الى المندوب السامى التوزيع النهائي لشهادات الهجرة الذي تجريه الوكالة اليهودية لاقاربه .

ويجب الاستفادة من موظفي ادارة الأولوية لدى اجراء البحوث فيما يتعلق باعداد جدول العمال النصف سنوى . ثم أن مسألة منازل السكن هي من الاعتبارات الاقتصادية التي يجب أن ينظر اليها باهتمام أكثر من السابق لدى البحث في قدرة البلاد على الاستيعاب .

ومن حيث أن الهجرة كانت العامل الاكبر الذى أوصل الوطن القومى إلى حالته الحاضرة من التوسع ، فالحكومة المنتدبة قد قامت تمام القيام بتنفيذ



الا لئلا يترتب عليهم التسهيل انشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين كما يشهد بذلك وجود ٥٠٠٠٠٠ من السكان اليهود فيها . ولكن ذلك لا يعني أن الوطن القومي يجب أن يستقر على وضعه الحالي . واللجنة لا يمكنها أن توافق على الرأي القائل بأن الدولة المنتدبة بعد أن سهلت انشاء وطن قومي، لها ما يبررها في اغلاق أبوابه . فالوطن القومي تعتمد حياته الاقتصادية الى حد بعيد على دوام المهاجرة وقد وظف فيه مقدار كبير من رؤوس الاموال بدافع افتراض دوام الهجرة .

ان وضع القيود على الهجرة اليهودية لا يحل مشكلة فلسطين . فالعرب أصبحوا يعتبرونه الوطن القومي ، وهو في حالته الحاضرة ، أكبر ما يجب أن يكون ويرون فيه حاجزا يحول دون تحقيق أمانهم القومية في الاستقلال .

### الفصل الحادي عشر - شرق الاردن

ان مواهك الانتداب المتعلقة بالوطن القومي اليهودي لانسرى على شرق الأردن ، واحتمال توسيع الوطن القومي عن طريق هجرة اليهود إلى شرق الأردن ، يتوقف على افتراض وجود الوفاق بين اليهود والعرب . غير أن مقاومة العرب للهجرة اليهودية ليست أقل شدة في شرق الأردن منها في فلسطين ولا يسع حكومة شرق الأردن الا أن ترفض تشجيع الهجرة اليهودية إزاء المقاومة الشعبية التي تجابه تلك الهجرة .

### الفصل الثاني عشر - الصحة العامة

لقد تلخصت ظلالاات اليهود في هذا الفصل بأنها عبارة عن شكواهم من عدم صرف الحكومة المنتدبة لمقادير كافية من المال على مساعدة المصالح

الصحية التي أنشأوها من أموالهم الخاصة . فالمال الذي يصرف على أية مصلحة من المصالح يؤخذ حتما من حساب مصلحة أخرى وقد يغرب عن الذهن أحيانا أن فلسطين لاتزال فقيرة بالنسبة إلى غيرها بالرغم من تقدم الوطن القومي من الوجهة الاقتصادية ، والمسألة بمجموعها توضح صعوبة إنشاء المصالح في دولة واحدة لشعبين اثنين يختلفان إختلافا كبيرا من حيث مستوى المعيشة .

### الفصل الثالث عشر - الاشغال العامة والمصالح الأخرى

إذا كان المفروض أن توزع الوظائف بين العنصرين بالنسبة لعدد أفراد كل عنصر منهما فإن الحكومة قد حافظت على هذه النسبة بقدر الامكان في الخدمة المدنية عموما بالرغم من أن سرعة تزايد العنصر اليهودي قد جعلت هذا الأمر من الصعوبة بمكان .

وفي فلسطين، حيث تختلف أجور العمال العاديين من العرب واليهود ويكثر تقارب الأجور، يستحيل جعل الاستخدام في الاشغال العامة موقوفا دائما على أساس نسبة ثابتة بين العنصرين . واللجنة لم تتقدم بأية توصية فيما يتعلق باستخدام اليهود وغير اليهود في دوائر الحكومة وفي الاشغال العامة والمصالح الأخرى . وهي تشير إلى الصعوبات الناجمة عن استحكام روح التنافر بين العنصرين والاختلاف بين مستوى معيشتها والفرق بين معدل الأجور والصعوبات الأخرى الناشئة عن أيام العطل الثلاثة المختلفة وتعرب عن اقتناعها بأن الحكومة قد عاجلت المسألة بسوء صدر وأن القول بأن موقف الحكومة من استخدام اليهود لا ينطوي على العطف قول لا يستند إلى أساس .

### الفصل الرابع عشر - المسيحيون

ان مصلحة المسيحيين الدينية فيما يتعلق بالامانة المقدسة لا تقل شأنًا عن مصلحة اليهود أو المسلمين . ومسيحيو العالم يسعون أن يقيموا موقف عدم المبالاة فيما يتعلق بانصاف ورفاهية أخوانهم بالدين في البلاد المقدسة .

ان المذكرة المتضمنة ظلمات الطائفة العربية الارثوذكسية وشكايتهم من الموقف الذي وقفته الحكومة بترك الأمور تجري في مجراها قد وصلت متأخرة لدرجة حالت دون درستها بالتفصيل ، غير ان اللجنة تشير إلى ما قامت به اللجنة المالية المعينة بمقتضى قانون البطريكية الارثوذكسية لسنة ١٩٢٨ من الاصلاح الناجع في مالية البطريكية وإلى البحث الذي جرى بين الحكومة والبطريكية والسلمانيين حول إعادة تنظيم الشؤون الداخلية للبطريكية من جديد ، بما فيه تشكيل مجلس مختلط ، وتلك المسائل لانزال موضع نظر الحكومة .

وقد أشارت اللجنة إلى مسألة اشتغال الموظفين المسيحيين في أيام الآحاد بسبب محافظة اليهود الدقيقة على السبت واللجنة تميل إلى الموافقة على أن الوضع الحاضر يلقي على كاهل الموظفين المسيحيين عبثًا زائدًا من العمل ويضر بالنفوذ الروحي للكنيسة المسيحية .

أما في المسائل السياسية فقد ربط المسيحيون العرب مقدراتهم بمقدرات اخوانهم المسلمين .

الفصل الخامس عشر - قانون الجنسية واكتساب الجنسية الفلسطينية .

أما فيما يتعلق بظلامة أولئك العرب الذين غادروا فلسطين قبل الحرب

(والذين يقال أن عددهم يبلغ ٥٠٠٠) بنية العودة إليها فيما بعد ثم لم يتمكنوا من الحصول على الجنسية الفلسطينية ، فاللجنة تقترح أن تمنح الجنسية الفلسطينية لمن يستطيع أن يثبت منهم عدم ارتباطه بصلته الشخصية بفلسطين واستعداده لتقديم تأكيد رسمي صريح بنية العودة إلى البلاد هذا إذا لم تمنح الجنسية الفلسطينية إلى جميع هؤلاء .

أما فيما يتعلق باليهود فالتشريع الحالي يفرض بالالتزام الوارد في صك الانتداب حول هذا الموضوع غير أن اليهود لم يقدموا على الاستفادة من الفرصة التي أتاحت لهم لاكتساب الجنسية الفلسطينية والسبب في ذلك هو أن مصلحتهم الأساسية مرتبطة بالشعب اليهودي نفسه . أما الاخلاص لفلسطين وحكومتها فمن الأمور الثانوية في نظر الكثيرين منهم واللجنة لا تؤيد النقد الموجه إلى حصر حق التصويت في الانتخابات البلدية في الفلسطينيين الجنسية . فمن المرغوب فيه جسدا أن يصبح جميع الأشخاص الذين ينوون الإقامة الدائمة في فلسطين ، فلسطينيين الجنسية ، وتوفر هذا الشرط في الناخبين هو حافز مباشر من شأنه أن يحمل أولئك الأشخاص على السعي لاكتساب الجنسية الفلسطينية .

#### الفصل السادس عشر - المعارف

من دواعي الأسف أن لا تكون الإدارة قد فعلت أكثر مما فعلته في سبيل نشر المعارف . فالتعليم يجب أن لا ينظر إلى أهميته من حيث هو تعليم فقط ، إذ أن ما يبذل لتحسين حالة الفلاح المادية لن يقيض له النجاح إلا إذا تلقى الفلاح تربية عقلية كافية تمكنه من الاستفادة من التعليم الفنى . وبالنظر لعدم كفاية الاعتمادات الحالية المخصصة لتعليم العرب ، يترتب على الإدارة أن تعتبر

ان النقص الذي يستحقونه من اللجنة العامة لهذه الغاية هو الثاني في الاهمية بعد الاعتمادات المخصصة للامن العام ، ومع ذلك فان الامر الذي يفوق تأثيره السيء نقص المدارس العربية هو الطابع القومي المحض الذي تصطبغ به مدارس كل من الشعبين وليس في وسع اللجنة أن تجد علاجاً لهذا الامر على الاطلاق. قد يكون المثل الاعلى لنظام التعليم في هذه البلاد جعل ذلك النظام نظاماً واحداً ثنائى القومية للعنصرية معها . غير أن ذلك يتعذر تحقيقه بموجب صك الانتداب الذي يخول كلا من الشعبين « حق صيانة مدارسهم الخاصة لتعليم أبنائهم بلغتهم الخاصة » ونظام المدارس العربية واليهودية المعمول به الآن يزيد حتماً في توسيع شقة الخلاف بين العنصرين وسيظل ذلك شأنه في المستقبل، أيضاً يجب تشجيع التعليم المختلط - حيثما أمكن ذلك أى في المدارس الفنية والصناعية التى تنشأ حديثاً مثلاً . أما بصدد ما يطالب به اليهود من زيادة مقدار الاعانة التى تمنح لمدارسهم فاللجنة ترى أنه ليس هناك ما يبرر زيادة هذه الاعانة مهما كانت تلك الزيادة مرغوباً بها في ظروف أخرى ، الا بعد أن يكون قد صرف على ترقية التعليم لدى العرب مبالغ تفوق كثيراً ما صرف عليه لغاية الآن ، بحيث يصبح مستوى التعليم عندهم موازياً لمستوى التعليم عند اليهود . ان مدى ما حصل على اليهود أنفسهم من الضرائب في سبيل نشر التعليم هو صفة من أحسن الصفات التى يمتاز بها الوطن القومى اليهودى . ومثل هذه المساعدة التى يقدمها الانسان لنفسه حرية بكل تأكيد . ولكن هذا التأييد يجب أن لا يأتى عن طريق تغيير النسبة الحالية بين الاعانة الممنوحة لليهود والمبالغ المصروفة على العرب بل يجب أن يكون نتيجة لزيادة مجموع المبالغ المصروفة على التعليم .

والتباين بين نظام التعليم عند اليهود وبين نظام التعليم عند العرب أكثر

ما يكون برورا في درجات التعاليم العليا . فليهود جامعة من طراز عال والعرب ليس لديهم جامعة وليس في وسع الطبقة المتقنة من شبانهم أن يتدوا تعليمهم إلا إذا حملوا أنفسهم عبء السفر إلى الخارج . وإذا وضع المشروع الذي يرمى إلى تأسيس جامعة بريطانية في الشرق الأدنى على بساط البحث من جديد فيجب أن ينظر بمنتهى الامعان في إمكان انشاء تلك الجامعة في جوار القدس أو حيفا .

### الفصل السابع عشر - الحكم الذاتي

ان نظام الحكم الذاتي الحالي الذي تمارسه ( المجالس المحلية ) في مناطق القرى يشتمل على نقصين ، أولهما فقدان المرونة وثانيهما المركزية التي لا موجب لها ولا بد من القيام بمحاولة لتقوية المجالس المحلية القليلة التي لا تزال موجودة في مناطق القرى العربية غير أن اللجنة لا تحبذ في الوقت الحاضر إعادة تشكيل المجالس المنحلة أو تشكيل مجالس جديدة إلا إذا كان ذلك مقرونا بطلب جدى . ولا يمكن أن يعود توسيع الحكم الذاتي في القرى بفائدة فعالة إلا بعد أن تكون الندابير المتخذة للتعليم الأولى قد أثمرت ثمرها بفعل الزمن .

أما عيوب نظام البلديات الحالي فهي (١) فقدان روح التشبث في البلديات المتأخرة عن غيرها (٢) القيود الموضوعة على تشبثات البلديات المتقدمة على غيرها ، بموجب القانون الذي جعل جميع البلديات خاضعة على السواء لاشرف الحكومة والادارة المتمركزة ، ويرجع السبب في عدم الاهتمام الذي يبديه سكان المدن في أكر المجالس البلدية إلى تحديد السلطات والمسؤوليات .

أن لمدينة تل أبيب مشكلاتها الخادمة وهي مشكلات فذة ناشئة عما حصل في سكانها من التزايد العجيب خلال السنوات الخمس الأخيرة . فالأهداف التي وضعها سكان تل أبيب نصب أعينهم فيا يتعاقد بالخدمات الاجتماعية هي بحمد ذاتها موضع التقدير وقد أظهر دافقوا الضرائب استعدادا يحدون عليه لتحمل عبء الضرائب الباهظة بنسبة الوصول إلى تلك الأهداف ، ولقد واجهت المدينة صعوبات استثنائية وتمكنت بدرجة كبيرة من التغلب على تلك الصعوبات دون أن تتأثر وضعيتها المالية تأثرا خطيرا .

ومن الضروري سن قانون جديد يقضى بتصنيف البلديات وأهم المجالس المحلية تصنيفا جديدا وتقسيمها إلى أصناف مختلفة بحسب اتساعها وأهميتها . وفي هذه الحالة يمكن تغيير مدى السلطة والاستقلال الممنوحين للمجالس بحيث يكون ذلك ملائما لكل صنف على حدته . فالسلطات الممنوحة للصنف الأول من البلديات بموجب القانون الحالي هي غير وافية ومن الضروري توسيعها .

ويجب استقدام شخص خبير في مسائل البلديات للاستعانة به على وضع صيغة القانون الجديد وتحسين واتساق العلاقات التي تربط بين الحكومة والبلديات ، سيما في البلدان الكبيرة ، على أن يتناول عمله بصورة خاصة إزالة أسباب التأخير الذي يحصل في الوقت الحاضر في تصديق ميزانيات البلديات .

ومن الضروري أن ينظر على الفور وبعين العطف في حاجة مدينة تل أبيب إلى قرض كبير .

أن الصلة العادية التي تقوم عادة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية هي في فلسطين غير ممكنة التحقيق .

## الفصل الثامن عشر - مؤسسات الحكم الذاتي

ان الآمال التي كانت معنودة في سنة ١٩٢٢ على التقدم بخطوات سريعة نحو الحكم الذاتي قد أصبحت أبعد مثالا من ذي قبل . فالحائل الواقف في سبيل تحقيقها - وهو موقف العرب العدائي من الوطن القومي - قد اشتدت وطأته مع الزمن بدلا من أن تخف .

ان الزعماء اليهود قد يرضون بتشكيل مجلس تشريعي على أساس المساواة بين العرب واليهود غير أن اللجنة مقتنعة بأن هذه المساواة ليست حلا عمليا للمشكلة، إذ من الصعب الاعتقاد أن مثل هذه الوسيلة الاصطناعية يمكن أن تطبقا فعلا أو أن تدوم طويلا، وعلى كل ، فان الزعماء العرب لن يقبلوا بها . واللجنة لا توصي بالقيام بأية محاولة لبعث الاقتراح المتعلق بتشكيل مجلس تشريعي من جديد ، غير أنه لما كان من المرغوب فيه أن يكون لدى الحكومة وسيلة منتظمة فعالة تستعين بها في سبر غور الرأي العام فيما يتعلق بسياستها فاللجنة ترحب بتوسيع المجلس الاستشاري عن طريق ضم أعضاء غير موظفين اليه ومن الممكن أن يشكل هؤلاء الأعضاء أغلبية المجلس وأن ينتخبوا انتخابا . ويكون في وسع هؤلاء الأعضاء عرض ما يودون عرضه بقرارات يتخذونها في المجلس ولكنهم لا يعطون صلاحية تخوّلهم اقرار أو رفض التدابير التشريعية الأخرى ، غير أن العرب ليس من المحتمل أيضا أن يقبلوا بهذا الاقتراح .

ومن المسلم به أن عرب فلسطين يصلحون لحكم أنفسهم بأنفسهم كعرب العراق أو سوريا ثم أن يهود فلسطين يصلحون لحكم أنفسهم بأنفسهم كأي شعب منظم مثقف من شعوب أوروبا . غير أنه بالنظر لكون هذين



الشعبين خاضعين معا لانتداب واحد فمنح الحكم الذاتي لكليةها معا أمر غير عملي ان الانتداب لا يمكن تنفيذه تنفيذا تاما ، ولا إنهاء أجله بصورة مشرفة عن طريق استقلال فلسطين كوحدة غير مجزأة ، إلا إذا كان في الإمكان تسوية النزاع القائم بين العرب واليهود .

### الفصل التاسع عشر - الاستنتاجات والتوصي

لقد أجمت اللجنة في هذا الفصل ما توصلت إليه من الاستنتاجات الوارد بيانها في هذا الباب من التقرير ولخصت ظلالها العرب واليهود والتوصي التي تقدمت بها لازالة الظلال المشروعة منها . وقد أضافت اللجنة إلى ذلك أن التوصي التي تقدمت بها هي ليست تلك التوصي التي تقتضيها الصلاحيات التي أنيطت بها فهي لن « تزيل » الظلال وان « تمنع تكررها » غير أنها أفضل المسكنات التي تستطيع اللجنة أن تصفها للداء الذي تعاني فلسطين آلامه وهي لا تخرج عن كونها مسكنات ليس إلا ، ولا يمكنها أن تستأصل شأفة هذا الداء ، فهو متأصل إلى درجة حملت اللجنة على الجزم في الاعتقاد بأن الأمل الوحيد بشفاؤه لا يأتي إلا عن طريق اجراء عملية جراحية .

### الباب الثالث - أمكان الوصول الى تسوية دائمة

#### الفصل العشرون - ضغط الظروف

لقد أعادت اللجنة تلخيص المشكلة الفلسطينية في هذا الفصل وذلك أن الحكمة البريطانية ، مدفوعة بضغط الحرب العالمية ، كانت قد قطعت بعض الوعود للعرب واليهود بقصد نيل معاضدتهم . وقد علق كل من الفريقين بعض الآمال على هذه الوعود .

ان تطبيق نظام الانتداب بوجه الاجال وصك الانتداب بصورة خاصة على فلسطين ينطوى على الاعتقاد بأن الالتزامات التي تعهدت بها الدولة المنتدبة نحو العرب واليهود قد يثبت مع الزمن بأنها قابلة للتوفيق بالنظر لما سيحدثه الرخاء المادى الذى تجره الهجرة اليهودية الى فلسطين عموما من التأثير الطيب على العرب الفلسطينيين ، لكن هذا الاعتقاد لم يتحقق وليس ثمة أمل بتحقيقه فى المستقبل .

غير ان الشعب البريطانى لا يستطيع التنصل من التزاماته بناء على هذا السبب ، وبغض النظر عن هذه الالتزامات فان الاحوال القائمة فى فلسطين ما زالت تتطلب بذل جهود مضمنيه من قبل الحكومة المسئولة عن رفاهية البلاد .  
وفيما يلى بيان موجز للاحوال القائمة فى البلاد :

لقد نشأ نزاع مستعصى الحل بين شعبين مختلفى القومية يقيمان معا ضمن الحدود الضيقة لبلاد صغيرة واحدة وليس لهذين الشعبين أساس مشترك يجمع بينهما فأما فيها القومية لا يمكن التوفيق بينها اذ أن العرب يطمحون الى احياء عصر العرب الذهبى واليهود يرغبون فى اظهار ما يمكنهم أن يقوموا به من جليل الاعمال عندما يعادون إلى البلاد التى ولدت فيها الأمة اليهودية وليس فى آمال الفريقين القومية ما يسمح بدمجها معا فى خدمة دولة واحدة . ولقد أخذت وطأة هذا النزاع تشتد تدريجيا منذ سنة ١٩٢٠ وسيكون ذلك شأنها فى المستقبل أيضا .

والاحوال السائدة فى فلسطين ولاسيما أنظمة التعليم القائمة فيها تعمل عملها فى تقوية الروح القومية لدى الشعبين وكما ازداد عدد الشعبين وازدادت رفاهيتهما كلاً عظمت أمانيهما السياسية وازدادت خطورة النزاع القائم بينهما بسبب ما يحيط بالمستقبل من الابهام ، فهناك سؤال مآله « من الذى سيحكم فلسطين فى النهاية ؟ »

وفي غضون ذلك تستمر العوامل الخارجية على عملها بقوة متزايدة فهناك من الجهة الواحدة سوريا ولبنان اللذان ستتالان سيادتهما القومية في أقل من ثلاث سنوات وبنوالمها ذلك يزداد مطالب العرب الفلسطينيين في نيل نصيبهم من الحرية التي تتمتع بها بلاد العرب الاسيوية بأسرها شدة وقوة ، ومن الجهة الأخرى ليس من المنتظر أن يقل الضيق الذي يعانيه اليهود في أوروبا أو أن تخف المخاوف التي تساورهم، كما أن أثر الاستنجد بحسن نوايا الشعب البريطاني وعطفه على الإنسانية لن يفقد شيئاً من شدته . ثم أن حكومة فلسطين ، التي هي الآن على شكل لا يصلح لحكم العرب المثقفين واليهود الديموقراطيين ، ليس في مقدورها أن تتطور مع الزمن إلى شكل من الأشكال الحكم الذاتي كما وقع في البلاد الأخرى وذلك لأنه ليس ثمة شكل من أشكال هذا الحكم من شأنه أن يضمن العدالة لكل من العرب واليهود ، وعلى هذا ستبقى الحكومة غير تمثيلية وعاجزة عن ازالة الظلمات المتضاربة التي يشكو منها هذان الشعبان المستاءان المجردان من المسؤولية ، اللذان هما تحت حكمهما .

وفي مثل هذه الأحوال لا يمكن توطيد دعائم السلام في فلسطين تحت ظل الانتداب الا باللجوء إلى القمع ، ذلك لأن القمع يستلزم اقامة مصالح المحافظة على الأمن تستنفذ من باهظ النفقات ما يحول دون التوسع في الخدمات التي ترمى إلى تأمين « رفاهية السكان وتقديمهم » بل قد يؤدي إلى انقاص تلك الخدمات وتخفيفها أما الموانع الأدبية التي تلازم القمع فلا تحتاج إلى برهان ولا حاجة للتدليل على ما يكون له رد فعل غير مرغوب فيه على الرأي العام خارج فلسطين . وبالإضافة إلى ذلك فإن القمع لن يحل المشكلة بل يؤدي إلى تفاقم الشحناء ولن يساعد على انشاء دولة واحدة في فلسطين

تتحكم ذاتها بذاتها . وليس من السهل السير في طريق القمع المظلمة إذا لم يكن من الأموال مشاهدة نور النهار في آخر تلك الطريق .

ان الشعب البريطانى لن يحيد عن مهمة الاستمرار على حكم فلسطين بمقتضى الانتداب إذا كان الشرف يقضى عليه بذلك ، غير أن له ما يبرره إذا هو بحث عن طريقة أخرى تمكنه من القيام بواجبه ثم أن بريطانيا لا تود أن تجحد التزاماتها غير أن موطن الصعوبة هو ثبوت عدم إمكان التوفيق بين هذه الالتزامات ومما يزيد في ألم هذا التضارب وقعا أنه لو أخذ كل التزام من هذه الالتزامات على حده ، لوجد أنه يتفق مع ميول بريطانيا ومصالحها . فارتقاء الحكم الذاتى في العالم العربى من الجهة الواحدة يتفق والمبادئ البريطانية . والرأى العام البريطانى يعطف كل العطف على ما يبنى به العرب أنفسهم أحياء عصر جديد من الوحدة والرفاهية في العالم العربى ولقد كانت المصلحة البريطانية مرتبطة على الدوام باستتباب السلام في الشرق الأوسط وفي استطاعة السياسة البريطانية أن تثبت أن لها تاريخ صداقة غير منفصمة العربى مع العرب . ومن الجهة الأخرى أن صداقة بريطانيا للشعب اليهودى هي صداقة تقليدية قوية . ومن مصلحة بريطانيا الابقاء على ثقة الشعب اليهودى بالقدر الممكن .

ان دوام النظام الحالى سيؤدى تدريجيا إلى اقضاء هذين الشعبين اللذين يرتبطان مع بريطانيا برباط الصداقة التقليدية .

ولا يمكن حل المشكلة بمنح العرب أو اليهود كل ما يصبون إليه . وإذا سئل من الشعبين سيحكم فلسطين في النهاية فجواب هذا السؤال يجب أن يكون : « لا هذا ولا ذاك » فليس ثمة سياسي منهف بسعه أن

يفكر في تسليم الاربعمائة ألف يهودى الذين سهلت الحكومة البريطانية دخولهم إلى فلسطين بموافقة عصبة الأمم إلى الحكم العربى ، أو في تسليم مليون من العرب إلى الحكم اليهودى فيما لو أصبح اليهود الأغلبية في البلاد ، غير أنه وان كان ليس في مكنة أى هذين العنصرين أن يتولى حكم فلسطين بأسرها بانصاف ، فقد يكون في إمكان كل عنصر منهما أن يحسن الحكم في قسم منها .

ولاريب في أن فكرة التقسيم قد بحث فيها فيما مضى كحل للمشكلة إلا أنه يغلب على الظن أن هذه الفكرة قد أهملت في السابق باعتبار أنها غير عمالية فالتقسيم تلازمه بدون شك مصاعب جسيمة غير أنه إذا درست هذه هذه المصاعب درسا دقيقا فلن تبدوا بأنها مما يتعذر التغلب عليه شأن المصاعب التي ينطوى عليها بقاء الانتداب أو أى تدبير آخر فالتقسيم يفسح مجالا لتوطيد السلام في النهاية الأمر الذي لا يتجه أى مشروع آخر .

#### الفصل الحادى والعشرون - نظام المقاطعات

في الامكان تجزئ فلسطين تجزئة سياسية أقل شمولا من التقسيم وذلك بتقسيمها ، على النحو المتبع في الحكومات التي تسير على نظام الاتحاد ، إلى ولايات ومقاطعات تتمتع كل منها بالحكم الذاتى فيما يتعلق بالمسائل المماثلة للهجرة ويبيع الأراضى والخدمات الاجتماعية وفي هذه الحالة تكون الدولة المنتدبة في مقام الحكومات المركزية أو حكومة الاتحاد وتهيمن على العلاقات الخارجية والدفاع والجمارك وما شاكل ذلك .

ونظام المقاطعات هذا جذاب لأول وهلة لأنه يحل بحسب الظاهر المشاكل الكبرى الثلاث وهي مشكلة الأراضى ومشكلة الهجرة ومشكلة الحكم الذاتى

غير أن مواطن الضعف فيه ظاهرة جلية ففي الدرجة الأولى ، أن سير أنظمة حكومة الاتحاد يتوقف على وجود مصالح أو تقاليد كافية لتأمين بقاء التوافق بين الحكومة المركزية وبين المقاطعات ، أما في فلسطين فسينظر كل من العرب واليهود إلى الحكومة المركزية كهيئة أجنبية دخيلة . وفي الدرجة الثانية أن العلاقات المالية بين الحكومة المركزية والمقاطعات قد تؤدي إلى بحث التنافر القائم حالياً بين العرب واليهود من جديد . ، وذلك فيما يتعلق بكيفية توزيع الوفرة الذي قد يحصل في إيرادات الحكومة المركزية أو بتعيين المبلغ الذي يترتب على كل مقاطعة من المقاطعات أن تدفعه لسد ما قد يقع في ميزانية الحكومة المركزية من العجز ، ثم أن فتح باب الهجرة اليهودية على مصراعيه في المقاطعة اليهودية دون قيد أو شرط قد يؤدي إلى لزوم التوسع فيما تنشئه الحكومة المركزية من الخدمات على حساب المقاطعة العربية . وفي الدرجة الثالثة ، أو واجب المحافظة على القانون والنظام ، ذلك الواجب الكبير النفقات ، سيبقى موكولاً إلى الحكومة المركزية . وفي الدرجة الرابعة ، أن نظام المقاطعات لا بد له ، كم شروع التقسيم ، من أن يسفر عن أبقاء أقلية من كل عنصر في المنطقة التي سيهيمن عليها العنصر الآخر . وحل هذه المعضلة يتطلب اللجوء إلى تدابير جريئة لا يصبح التفكير فيها إلا إذا كان ثمة أمل بتوطيد دعائم السلم النهائي في البلاد . ومشروع التقسيم يفسح المجال لمثل هذا الأمل ، بينما أن نظام المقاطعات لا يؤمن ذلك ، ويمكن أن يقال بالدرجة الأخيرة أن نظام المقاطعات لا يحل مسألة الحكم الذاتي القومي فإن يشعر العرب ولا اليهود بأن أمانهم السياسية قد تحققت لمجرد منحهم الحكم الذاتي في المقاطعات .

وبالإنجاز أن نظام المقاطعات تلازمه حل المصاعب التي تعترض مشروع

التقسيم ، ان لم يكن كلها ، دون أن تتوفر فيه الفائدة الكبرى المتوفرة في التقسيم الا وهي احتمال الوصول إلى سلم نهائى .

#### الفصل الثانى والعشرون - مشروع التقسيم

بالرغم من أنه لا ينتظر من اللجنة أن تعتمد إلى القيام بالتحقيق الاضافى المطول الذى يتطلبه وضع الأسس الضرورية لمشروع التقسيم باسهاب إلا أنه من العيب أن تتقدم بمبدأ التقسيم هذا دون أن تضعه فى قالب جوهري محسوس ، إذ من الواجب كما يظهر جليا أن يقام الدليل على أن فى الأمكان وضع خطة تقى بأهم ما يتطلبه الحال .

#### ( ١ ) نظام المعاهدات

ينبغى انهاء أجل الانتداب المفروض على فلسطين وأستبداله بنظام معاهدات يتفق مع السابقة التى درج عليها فى معاهدتى العراق وسوريا . ويجب وضع انتداب جديد للامكان المقدسة يكفل تحقيق الغايات المحددة فى الفقرة ( ٢ ) أدناه .

وينبغى أن تعتمد الدولة المنتدبة إلى المفاوضة مع حكومة شرق الأردن وممثلى عرب فلسطين من جهة ومع الجمعية الصهيونية من الجهة الاخرى لعقد معاهدة تحالف مع كل من الفريقين . وفى هاتين المعاهدتين يعان عن تشكيل حكومتين مستقلتين ذواتى سيادة خلال أقصر مدة تسمح بها الأحوال ، أحدهما دولة عربية تضم شرق الأردن مع ذلك القسم من فلسطين الذى يقع إلى الجانبين الشرقى والجنوبى من الحد الذى اقترحنه فى الفقرة ( ٣ ) أدناه والاخرى دولة يهودية تضم ذلك القسم من فلسطين الذى يقع إلى الجانبين الشمالى والغربى من الحد المذكور .



وتتعهد الدولة المنتدبة أن تؤيد الطاب الذي قد تتقدم به أى الحكومتين العربية أو اليهودية للانضمام إلى عصبة الأمم .  
وتتضمن المعاهدتان ضمانات مشددة لحماية الاقليات في كل من الدولتين ونصوصا تتعلق بما سيشار اليه في الفقرات التالية من الشؤون المالية وغيرها وتلحق بهما موافيق عسكرية تتعلق باقامة القوي البحرية والعسكرية والجوية والمحافظة على المرافق والطرق والسكة الحديدية واستعمالها ، وحماية خط أنابيب الزيت وما شاكل ذلك من الأمور .

#### ( ٢ ) الاماكن المقدسة

أن تقسيم فلسطين لابد له أن يكون خاضعا للشرط الأساسى التالى وهو:  
المحافظة على قداسة القدس وبيت لحم وتأمين الوصول إليها بحرية وطمأنينة لمن شاء من كافة أنحاء العالم . تلك « أمانة مقدسة فى عنق المدنية » بأوسع ما فى الانتداب من معنى وهى ليست أمانة شعوب فلسطين فحسب بل أمانة الجماهير الوفيرة فى البلاد الاخرى التى تنظر إلى أحد هذين المكانين أولكليهما معا كمكانين مقدسين .

ولذلك ينبغى وضع صك انتداب جديد بحيث تكون غايته الرئيسية حسن القيام بهذه الأمانة ، وتخطيط حدود لمنطقه خاصة تشمل هذين المكانين المقدسين بحيث تمتد حدودها من نقطة شمال القدس إلى نقطة جنوب بيت لحم وأن ييسر لهذه المنطقة أمر الانهال بالبحر بواسطة ممر يمتد من شمال طريق يافا الرئيسية إلى جنوبى السكة الحديدية شاملا مدينى اللد والرملة ومنتبيا فى يافا .

ان حماية الاماكن المقدسة هى أمانة دائمية ، فذة فى نوعها وغايتها وهى غير وارادة فى المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم . واجتنابا لسوء الفهم يمكن



القول بصراحة ان هذه الامانة لن ينتهى أجلها إلا متى رغبت عصبة الامم والولايات المتحدة في ذلك ، وأنه في الوقت الذى يكون فيه من واجب القيم على تلك الامانة العمل على رفاهة وترقية السكان المحليين المختصين فليس في النية أن يصبح أولئك السكان مع مرور الزمن شعبا يحكم نفسه بنفسه حكما ذاتيا تاما .

ويجب ابقاء الضمانات المتعلقة بالحقوق التى تملكها الجماعات المختلفة في الاماكن المقدسة وبحرية الوصول إلى تلك الاماكن ( كما تنص عليه المادة ١٣ من صك الانتداب الحالى ) ، وبمسألة المرور من منطقة الانتداب ، وعدم التمييز في المسائل المالية والاقتصادية وغيرها ، وفقا لمبادئ نظام الانتداب . ولا تطبق السياسة التى بنطوى عليها تصريح بلفور ولن يكون ثمة مجال للبحث في حفظ التوازن بين ادعاءات العرب ازاء اليهود أو بالعكس لان كافة سكان المنطقة سيعاملون على قدم المساواة . وتكون « اللغة الرسمية » الوحيدة لغة الحكومة المنتدبة ويكون المبدأ الاساسى الذى تسيّر عليه الادارة اقامة حكم قويم عادل بغض النظر عن المصالح الطائفية .

ومما يتفق وعواطف المسيحيين في العالم أجمع جعل هذا الانتداب شاملا أيضا للناصرة وبحر الجليل ( بحيرة طبرية ) فينبغى أن يعهد للدولة المنتدبة بإدارة الناصرة وأن تخول السلطة التامة للمحافظة على قداسة مياه وشواطئ بحيره طبرية .

ويجب أن يلقى على عاتق الدولة المنتدبة أيضا عبء المحافظة على الاوقاف الدينية وعلى الابنية والمقامات والاماكن الواقعة في أراضي كل من الدولتين العربية واليهودية والمقدسة لدى العرب واليهود ، وللقيام بنفقات الحكومة المنتدبة ينبغى أن تتمكن تلك الحكومة من الاستحصال على بعض الإيرادات

سواء عن طريق فرض رسوم جمركية او ضرائب مباشرة أخرى سببا على سكان المدن الكبرى الكثيرة العدد والمطردى النمو المعهودة ادارتهم اليها غير ان هذه الايرادات قد لا تفي لسد نفقات الادارة العادية ، وفي مثل هذه الحالة ترى اللجنة أن البرلمان سيكون على كل حال مستعدا لتخصيص المبالغ اللازمة لسد العجز .

### (٣) الحدود

ان المبدأ الطبيعي الذي ينبغي أن يتبع في تقسيم فلسطين هو فضل المناطق التي اشترى اليهود الاراضي فيها واستوطنوها عن المناطق التي كل سكانها أو معظمهم من العرب وهذا المبدأ يشكل أساسا عادلا وعمليا للتقسيم على شرط أن تراعى فيه روح الالتزامات البريطانية وذلك : (١) بأن يترك مجال معقول ضمن حدود المملكة اليهودية لنمو السكان والاستعمار (٢) وأن تعطى الدولة العربية عربضا معقولا لقاء ما تفقده من الاراضي والايرادات .

أن كل اقتراح للتقسيم لن يجدى نفعا اذا لم يتضمن اشارة ، ولو تقريرية ، إلى كيفية حل المسألة الحيوية التي تلازم الموضوع كله وهي مسألة الحدود . وكحل للمشكلة نقتراح فيما يلي خطا تقريبا للحدود باعتبار انه اقتراح عملي وعادل معا ، على أنه ينبغي على كل حال تعيين لجنة حدود لتخطيط الحدود بصورة قطعية .

يبدأ الحد من رأس الناقورة ويسير محاذيا للحدود الشمالية والشرقية الحالية لفلسطين حتى يصل بحيرة طبريا ومن ثم يقطع البحيرة ويتصل بملتقى نهر الاردن بالبحيرة ويسير محاذيا بحرى النهر إلى أن يبلغ نقطة تبعد قليلا عن بيسان من جهة الشمال ، ثم يخترق سهل بيسان ، ويسير محاذيا الحافة الجنوبية لوادي (جزرائيل) ثم يخترق مرج ابن عامر لغاية نقطة تقع بالقرب من مجدو ( تل

المتسلم) ومن ثم يخترق سلسلة جبال السكرمل في جوار طريق مجدو ( تل المتسلم ) وبعد أن يتصل الحد بالسهل الساحلى على هذه الصوره ، يسير جنوبا محاذيا الحد الشرقى لذلك السهل ثم ينحرف غربا مجتنبيا طولكرم إلى أن يتصل بممر ( القدس - يافا ) على مقربة من اللد . وفي جنوب الممر يستمر سيره محاذيا حد السهل الساحلى إلى أن يبلغ نقطة تقع على بعد ١٠ كيلو مترات جنوبى رحوبوت ومن ثم ينحرف إلى الغرب حتى البحر .

وفيا إلى بعض الملاحظات والتواصى المتعلقة بالحدود المقترحة والمسائل المتفرعة عنها :

(١) لا يمكن أن يرسم حد يفصل العرب بأجمعهم وكافة الاراضى التى يملكونها ، عن اليهود بأجمعهم وكافة الاراضى التى يملكونها .  
(٢) لقد ابتاع اليهود قطعا وافرة من الاراضى فى سهل غزة وبالقرب من بئر السبع واستحصلوا على حق الخيار بابتياح قطع أخرى فى تلك المنطقة والحدود المقترحة من شأنها أن تحول دون الانتفاع بتلك الاراضى لتوسيع الوطن القومى اليهودى فى الجهة الجنوبية . ومن الجهة الاخرى ستكون الاراضى اليهودية فى الجليل وبالاخص أراضى منطقة الحولة ( التى تهيم فرصة حرية بالذكرا للاعمار والاستعمار ) داخلة ضمن المنطقة اليهودية .

(٣) ان الحدود المقترحة تستلزم ادخال أراضى الجليل الجبلية الواقعة بين صفد وسهل عكا فى المنطقة اليهودية وهذا القسم من فلسطين هو الجزء الذى احتفظ اليهود بمقام لهم فيه منذ بدء تشتتهم حتى هذا اليوم بدون انقطاع تقريبا ان لم يكن بانصال ، وعواطف اليهودية العالمية بأجمعها متعلقة كل التعلق بمدىنى صفد وطبريا ( المقدستين ) . ثم ان يهود الجليل كانوا فضلا عن ذلك ، يعيشون بسلام ومودة مع جيرانهم العرب حتى الآونة الاخيرة . وقد أظهر

فلاحو الجليل خلال سلسلة الاضطرابات التي حصلت في البلاد انهم أقل انقيادا للتجربى السياسى من فلاحى منطقى السامرة واليهودية اللتين تتمركز فيهما روح القومية العربية . ولقد حدث في مدن طبريا وصفد وحيفا وعكا ( المختلطة السكان ) احراك متفارىت الدرجات منذ نشوب « الاضطرابات » في العام المنصرم ولذلك فمن أكبر العوامل التي تضمن نجاح مشروع التقسيم في مراحله الأولى وتساعد بصورة خاصة على تنفيذ الضمانات التي ستتضمنها المعاهدات بشأن حماية الاقليات ، ان توضع هذه المدن الاربع مدة من الزمن تحت ادارة الدولة المنتدبة .

(٤) ان مدينة يافا هي في جوهرها مدينة عربية ويجب أن تكون جزءا من الدولة العربية . أما اتصالها بالدولة العربية فلا تلازمه أية صعوبة لان حق المرور من ممر يافا - القدس سيكون مباحا للجميع . على أن هذا الممر يجب أن يكون له منفذ الخاص الى البحر ولذلك يجب أن تستملك شقة ضيقة من الارض لهذه الغاية وأن تخلى هذه الشقة في كل من الجانبين الشمالى والجنوبى للمدينة .

(٥) بالرغم من انه سيكون في امكان الدولة العربية الانصال بالبحر المتوسط في كل من يافا وغزة فمن مصلحة التجارة والصناعة العربية أن تكون مدينة حيفا التي تملك المرفأ العميق الوحيد في البلاد في متناول الدول العربية أيضا من أجل الغايات التجارية . ولذلك يجب أن تشمل المعاهدة اليهودية على نص يضمن حرية نقل البضائع ( في الاستيداع ) بين الدول العربية وحيفا . وعلى هذه الصورة أيضا يجب أن تشمل المعاهدة العربية على نص يضمن حرية نقل البضائع ( في الاستيداع ) في السكة الحديدية ما بين الدولة اليهودية والحدود المصرية .

ويسرى المبدأ نفسه على مسألة الانصال بالبحر الاحمر من أجل الغايات التجارية . فقد يظهر مع مرور الزمن ان استعمال ذلك المنفذ الى اشرق يعود بفائدة جزيلة على العمناعة والتجارة العربية واليهودية على السواء ، وبالنظر لهذا الاحتمال ، ينبغي ان تترك منطقة خاصة في الجهة الشمالية الشرقية من شاطئ خليج العقبة تحت ادارة الدولة المنتدبة وأن تتضمن المعاهدة العربية نصا يضمن حرية نقل البضائع بين الدولة اليهودية وتلك المنطقة .  
ويجب ان تنص المعاهدتان أيضا على توفير مثل هذه التسهيلات لنقل البضائع بين منطقة الانتداب وحيفا ، وبين الحدود المصرية وخليج العقبة .

#### (٤) الاعانة المالية بين الدولتين

ان مقدار ما يدفعه الشخص الواحد من اليهود لخزينة فلسطين يفوق ما يدفعه الشخص الواحد من العرب . وذلك مما يمكن الحكومة من ان تنشئ مصالح عامة للعرب تفوق في مستواها ما كان في امكانها ان تنشئه في غير هذه الحالة . وعلى ذلك يكون من نتائج التقسيم ان المنطقة العربية من الجهة الواحدة لن تستفيد فيما بعد من المنطقة اليهودية على دفع الضرائب ومن الجهة الاخرى (١) يكتسب اليهود حق سيادة جديدة في المنطقة اليهودية (٢) تكون تلك المنطقة حسب الحدود التي ذكرناها اكبر مساحة من المنطقة الحالية التي تضم اراضي اليهود ومستعمراتهم (٣) يتخلص اليهود مما هم ملزمون به الآن من المساعدة على زيادة رفاهية العرب خارج تلك المنطقة . ولذلك يقترح ان تدفع الدولة اليهودية اعانة مالية للدولة العربية عندما يوضع مشروع التقسيم موضع التنفيذ ولقد كان لمثل هذه التسويات المالية العادلة سوابق حديثة العهد عندما تم فصل السند عن بومباي وفصل بورما عن امبراطورية الهند ،

فجربا على تلك السوايق يجب تعيين لجنة مالية لدرس مقدار هذه الاعانة المالية وتقديم تقرير بذلك.

ويترتب على اللجنة المالية أن تنظر أيضا في كيفية تقسيم ديون فلسطين العامة التي تبلغ الآن نحو اربعة ملايين ونصف جنيه بين الدولتين العربية واليهودية وفي المسائل المالية الاخرى وان تعطى قرارها بشأنها وينبغي عليها أيضا ان تعالج مسألة التلغرافات والتلفونات في حالة وقوع التقسيم .

#### (٥) إعانة الحكومة البريطانية

ان الاعانة المالية التي ستقدمها الدولة اليهودية للدولة العربية سيكون من شأنها تقويم الاتزان المالي في فلسطين . غير أن المشروع يشتمل على ادخال شرق الأردن في الدولة العربية . وقدرة شرق الأردن على دفع الضرائب محدودة جدا وايراداتها لم تكن كافية قط لسد مصاريف الادارة فمئذ سنة ١٩٢١ حتى هذا اليوم ما فتئت شرق الأردن تتلقى إعانات مالية من الحكومة البريطانية وقد بلغ مجموع هذه الاعانات ١٢٥٣٠٠٠ جنيتها أي بمعدل ٧٨٠٠٠ جنيتها في السنة . وقد منحت شرق الأردن أيضا بعض الاعانات لسد نفقات قوة حدود شرق الأردن واقترضت مبالغ ٦٠٠٠٠ جنيتها لمساعدة منكوبي الزلزال وتوزيع البذار على المزارعين .

ويجدر أن لا يتم التنازل عن الانتداب على شرق الأردن إلا بعد أن يضمن ، بقدر المستطاع ، عدم تدنى مستوى الادارة فيها بسبب نقص الأموال اللازمة لسد نفقاتها . ومن الأنصاف أن يطلب إلى الأمة البريطانية أن تساهم في هذا المضمار أيضا لتسهيل الوصول إلى تسوية . ان دوام الانتداب الحالي لا بد له من أن يحمل الخزينة البريطانية عبئا متكررا مطرد التزايد فاذا كان التقسيم

سيؤول الى توطيد السلام فالمبالغ المنفقة في سبيل تنفيذه وتحقيقه ستكون بدون ريب قد أنفقت في محلها . وبقطع النظر عن هذه الاعتبارات نعتقد أن الأمة البريطانية ستوافق على دفع مبلغ كبير مرة واحدة بدلا مما هي ملزمة بدفعه الآن سنويا بغية تنفيذ التزاماتها واستتباب السلام في فلسطين .

وفي حالة تنفيذ مشروع المعاهدة يجب أن يطلب الى البرلمان بأن يوافق على دفع منحة للدولة العربية قدرها مليون جنيه .

#### (٦) التعرف الجمركية والموافقة

بما أن كلا من الدولتين العربية واليهودية ستكون دولة مستقلة ذات سيادة فسيعود لكل منهما أمر تقرير التعرف الجمركية في بلادها . وينطبق هذا الأمر على الحكومة المنتدبة أيضا مع مراعاة نصوص الانتداب . ومن المحتمل أن تتضارب المصالحات اللتان ستسير عليهما الدولتان العربية واليهودية في مسألة التعرف الجمركية ولذلك فمن أكبر العوامل التي تخفف من صعوبة الموقف وتضمن مصلحة الفريقين أن يتفق كلاهما على فرض رسوم جمركية واحدة على أكبر عدد ممكن من أصناف البضائع ، وأن تدمج الحكومة المنتدبة إيراداتها الجمركية مع إيرادات إحدى الدولتين أو كليهما معا اذا كان ذلك ممكنا .

ويجب أن يكون من النقاط الأساسية في نظام المعاهدات المقترح ، عقد اتفاق تجاري يرمي الى تقرير تعرفه جمركية واحدة على أكبر عدد من أصناف البضائع المستوردة وتسهيل تبادل البضائع بالقدر المستطاع بين المناطق الثلاث المختصة .

### (٧) الجنسية

ان جميع الأشخاص القاطنين في منطقة الانتداب (بما فيها حيفا وعكا وصفد وطبريا والمنطقة الخاصة في خليج العقبة مادامت هذه الأماكن تحت ادارة الحكومة المنتدبة) والذين يعتبرون الآن أشخاصا يتمتعون بالحماية البريطانية يظلون محققين بحالتهم الشخصية هذه وفيما عدا هؤلاء يصبح جميع الفلسطينيين من رعية الدولة التي يقطنون في أراضيها .

### (٨) الخدمة المدنية

ويلوح لنا أنه من المحتمل أن تحتاج حكومتا الدولتين العربية واليهودية، في حالة وقوع التقسيم ، الى استخدام قسم كبير من الموظفين العرب واليهود الذين كانوا مستخدمين في ادارة الانتداب السابقة ، بينما ينخفض عدد الموظفين البريطانيين خفضا محسوسا ، فحقوق جميع هؤلاء الموظفين بما في ذلك حقهم في الحصول على التقاعد والمكافأة يجب أن تظل مضمونة بكاملها وفقا للمادة ٢٨ من الانتداب الحالي وهذه المسألة ينبغي معالجتها من قبل اللجنة المالية .

### (٩) الامتيازات الصناعية

ان الاتفاقات المعقودة مع حكومة فلسطين بشأن ترقية وحماية الصناعات (كالاتفاق المعقود مع شركة البوتاس المحدودة ) ينبغي في حالة وقوع التقسيم ، أن تستلمها حكومتا الدولتين العربية واليهودية وأن تقوم بتنفيذها . ويجب أن تشتمل المعاهدات على الضمانات اللازمة بهذا الشأن . كما أن محطة التوليد الكهربائية في جسر المجمع يجب أن تضمن سلامتها على هذا المنوال .



### (١٠) تبادل الأراضى والسكان

إذا أريد أن يكون للتقسيم أثره الفعال فى الوصول الى تسوية دائمية فيجب أن لا يكون تطبيقه مقصرا على رسم حدود وتأسيس دولتين. ومن الواجب أن يشرع ، آجلا أو عاجلا ، فى تبادل الأراضى وأن يشرع أيضا فى تبادل السكان بالقدر المستطاع .

ويجب أن تنص المعاهدتان على أنه اذا أراد أحد أفراد العرب ممن يملكون أرضا فى الدولة اليهودية أو أحد أفراد اليهود ممن يملكون أرضا فى الدولة العربية أن يبيع أرضه وما عليها من الاشجار والمحصولات فتكون حكومة الدولة المختصة ملزمة بشراء تلك الارض والاشجار والمحصولات بشمن تقرره الحكومة المنتدبة اذا لزم الأمر . وينبغى ضماناة قرض بمبلغ معقول لملك الغاية اذا استوجبت الضرورة ذلك .

أما الناحية السياسية لمشكلة الأراضى فهى أهم شأننا من ذلك وبالنظر لعدم اجراء احصاء للنفوس منذ سنة ١٩٣١ يتعذر تقدير عدد سكان المنطقتين العربية واليهودية تقديرا يصبح الركون اليه . على أن تقديرا تقريبا أجرى لهذا الغرض بين أن المنطقة المخصصة للدولة اليهودية ( باستثناء مناطق المدن التى ستبقى تحت إدارة الانتداب مدة من الزمن ) يقيم فيها الآن ما يقرب من ٢٢٥.٠٠٠ نسمة من العرب بينما أن المنطقة المخصصة للدولة العربية لا يوجد فيها سوى ١٢٥.٠٠٠ نسمة من اليهود تقريبا غير أنه يوجد نحو ١٢٥.٠٠٠ من اليهود فى القدس وحيفا مقابل ٨٥.٠٠٠ من العرب. ومن الجلى أن وجود هذه الاقليات هو من أعظم العقبات التى تقف فى سبيل تنفيذ مشروع التقسيم تنفيذا مقرونا بالسهولة والنجاح . فاذا أريد أن تكون هذه التسوية تسوية نهائية

لاشائبة فيها وجب أن تجابه هذه المشكلة بجرأة وأن تعالج بحزم ، وهي تدعو إلى ابداء أقصى حد من الحنكة السياسية من قبل جميع ذوى الشأن .

وإننا نجد سابقة لتبادل السكان فيما تم بين اليونان والأتراك عقيب الحرب اليونانية التركية سنة ١٩٢٢ . فقد عقدت الحكومتان اليونانية والتركية ميثاقا يقضى بنقل الرعايا اليونان الذين ينتمون للمذهب الأرثوذكسى وبقيرون في تركيا إلى بلاد اليونان ، وبنقل الرعايا الأتراك من المسلمين المقيمين في بلاد اليونان إلى تركيا على أن يتم هذا النقل جبراً وتحت اشراف عصبة الأمم . وقد كان عدد الذين تناولهم هذا النقل كبيراً ، إذ أن عدد الذين نقلوا على هذه الصورة لم يقل عن ١٣٠٠٠٠٠ نسمة من اليونان و ٤٠٠٠٠٠ نسمة تقريباً من الأتراك . غير أن ما بذل من الحزم والنشاط في تنفيذ هذه المهمة أدى إلى اتمام عملية الاستبدال بكاملها في نحو ثمانية عشر شهراً من ربيع سنة ١٩٢٣ ولقد كانت النتيجة التي أسفر عنها هذا الاستبدال مبررة للجرأة التي أبدتها رجال السياسة من اليونان والأتراك .

ولقد كانت الاقليات من اليونان والأتراك قبل اجراء هذا الاستبدال مصدراً دائماً للتبج والقلق ، أما الآن فقد أصبحت العلاقات القائمة بين اليونان والأتراك على درجة من الود والصداقة لم يسبق لها قط أن سادت بين البلدين فيما مضى .

وقد حدث عندئذ أن كان في شمال اليونان أرض زراعية فائضة عن الحاجة ، ميسورة لاسكان الرعايا اليونان الذين نزحوا عن تركيا أو في الامكان تهيتها لذلك الغرض عاجلاً . أما فلسطين فليس فيها مثل تلك الاراضى في الوقت الحاضر . فهناك ضمن الحدود المقترحة للدولة اليهودية مجال متسع لاسكان اليهود الذين يقيمون الآن في المنطقة العربية أو من الممكن فسح هذا

المجال لهم في القريب العاجل - غير أن المشكلة الكبرى تدور حول العرب الذين يتناولهم النقل والذين يفوق عددهم عدد اليهود كثيرا . فبينما يمكن اسكان البعض من هؤلاء العرب في الأرض التي يخليها اليهود فلا مندوحة عن إيجاد أرض أوسع كثيرا لاسكانهم جميعا . والمعلومات الميسورة لدينا تحدد بنا إلى الامل بأن القيام بمشاريع كبيرة للرى وتخزين المياه وتعمير شرق الاردن وبئر السبع ووادي الاردن ( الغور ) قد يسفر عن اسكان عدد يفوق كثيرا عدد السكان الموجودين الآن في هذه المناطق .

ولذلك ينبغي فيحص هذه المناطق وتقدير ما يمكن أن يجري فيها من مشاريع الري والعمران بالسرعة الممكنة . فاذا ظهر بنتيجة هذا النقص أن في الامكان توفر مساحات واسعة من الاراضي لاسكان العرب المقيمين في المنطقة اليهودية ، فعندئذ يبذل أقصى ما يمكن من الجهد للوصول إلى اتفاق بشأن تبادل الاراضي والسكان . وبالنظر للتنافر القائم الآن بين العنصرين ولما يعود به تضيق مجال الاحتكاك بينهما في المستقبل من الفائدة الحالية للطرفين ، يؤمل أن يبدى الزعماء العرب واليهود ما ابداه الاتراك واليونان من الحنكة السياسية السامية ، وأن يتخذوا قرارا جريئا كالقرار الذي اتخذته هؤلاء .

ثم أن نفقات القيام بمشروع الري والعمران المقترح قد تفوق ما ينتظر أن تتحمله الدولة العربية وهنا أيضا سيكون الشعب البريطاني مستعدا لمساعدة المعونة للوصول إلى تسوية فاذا كان في الامكان وضع اتفاق لنقل الاراضي والسكان نقلا اختياريا أو غير اختياري فينبغي أن يطلب إلى البرلمان الموافقة على منح إعانة لسد نفقات هذا المشروع .

وإذا تم الاتفاق على انتهاء أجل الانتداب وعقد المعاهدات على أساس

التقسيم فلا بد من أن تكون هناك فترة انعقال قبل أن يوضع النظام الجديد موضع التنفيذ وفي غضون هذه المدة يظل الانتداب الحالى الدستور الذى تسميه عليه إدارة فلسطين غير أن التواصى الواردة فى الباب الثانى من التقرير بشأن ما يجب عمله فى ظل الانتداب الحالى قد وضعت على افتراض دوام ذلك الانتداب مدة غير محدودة من الزمن ولا يصح تطبيقها على ما يقع على الحالة من التغيير فيما لو طبق مشروع التقسيم .

وفى االى التواصى الموضوعه لدور الانتقال :-

(١) الاراضى - يجب اتخاذ التدابير لمنع شراء الأراضى من قبل اليهود فى المنطقة العربية ( أى فى المنطقة المقترحة لانشاء الدولة العربية ) ومنع شراء الأراضى من قبل العرب فى المنطقة اليهودية ( أى فى المنطقة المقترحة لانشاء الدولة اليهودية ) .

ويجب أن تتم تسوية ملكية الأراضى الساحلية الواقعة فى المنطقة اليهودية خلال سنتين .

(٢) المهاجرة - يجب أن تفرض على الهجرة اليهودية قيود اقليمية بدلا من العمل بالحد « السياسى الأعلى » وأن لا يسمح بهجرة اليهود إلى المنطقة العربية . وبما أن الهجرة اليهودية المقيدة على هذا الوجه ، ليس من شأنها أن تؤثر فى المنطقة العربية ، وبما أن الدولة اليهودية ستصبح فى القريب العاجل مسؤولة عن نتائج تلك الهجرة فمن الواجب أن يقرر مقدارها على أساس قدرة الاستيعاب الاقتصادية لفلسطين باستثناء المنطقة العربية منها .

(٣) التجارة - يجب أن يفتح باب المفاوضات بدون تأخير بغية التوصل إلى تعديل المادة الثامنة عشرة من الانتداب ووضع تجارة فلسطين الخارجية على أساس أعدل من الأساس التي هي عليه الآن .

(٤) المجلس الاستشاري - يجب توسيع المجلس الاستشاري إذا أمكن عن طريق تعيين ممثلين للعرب واليهود فيه أما إذا رفض أى فريق منهم العمل فيبقى المجلس على حالته الحاضرة .

(٥) الحكومة المحلية - يجب اصلاح نظام البلديات والاستعانة على ذلك برأى رجل من أصحاب الخبرة .

(٦) المعارف - ينبغي بذل مجهود جدى لزيادة عدد المدارس العربية واعطاء « المدارس المختلطة » الكائنة فى المنطقة التى ستدار بموجب الانتداب الجديد كل معاونة ، والنظر فى إمكان انشاء جامعة بريطانية لأن هذه المعاهد قد تلعب دورا هاما بعد التقسيم فى تقريب التوفيق النهائى بين العنصرين .

### الفصل الثالث والنشرون - الخاتمة

بالنظر للموقف الذى وقفه ممثلو العرب واليهود عند أداء الشهادات ترى اللجنة انه ليس من المحتمل أن يقبل أى فريق منها لأول وهلة بالاقترحات المعروضة للتوفيق بين مطالبها المتضاربة فالتقسيم معناه ان كلا من الفريقين لا يمكنه أن ينال كل ما يصبو اليه . وهو يعنى أيضا ان العرب سيضطرون إلى الموافقة على أن تخرج من سيادتهم منطقة من البلاد استوطنوها أجيالا طويلا وسبق لهم أن بسطوا سلطانهم عليها مدة من الزمن ، وأن اليهود سيضطرون إلى الاكتفاء بأقل من أرض اسرائيل التى سبق لهم أن حكموها ومنوا أنفسهم بحكمها ثانية . نغبر انه يلوح أن كلا من الفريقين سيدرك بعد

امعان النظر والتفكير ، ان فوائد التقسيم تفوق مساوئه . فانه وان لم يحقق لكل فريق كل ما يتمناه ، فهو يسهل له نيل ما هو في أشد الحاجة اليه ، الا وهو الحرية والاطمئنان .

ويمكن تلخيص الفوائد التي يجنيها العرب من مشروع التقسيم على أساس اقتراحاتنا كما يلي : -

(١) ينال العرب استقلالهم القومي ويصبح في وسعهم أن يتعاونوا على قدم المساواة مع عرب البلاد المجاورة لتحقيق وحدة العرب ورفيتهم .  
(٢) يزول نهائيا ما يساورهم من الخوف من « اكتساح » اليهود لهم واحتمال خضوعهم في النهاية للحكم اليهودي .

(٣) ثم ان تقييد حدود الوطن القومي اليهودي تقييدا نهائيا ضمن حدود ووضح انتداب جديد لحماية الأماكن المقدسة بضمانة عصبة الأمم سيزيل بصورة خاصة كافة ما يساور البعض من المخاوف بأن تصبح الأماكن المقدسة يوما من الأيام تحت هيمنة اليهود .

(٤) ومقابل ما يخمره العرب من البلاد التي يعتبرونها بلادهم تتلقى الدولة العربية إعانة مالية من الدولة اليهودية . وتنال أيضا بسبب تأخر أحوال شرق الأردن منحة قدرها مليونان جنيه من الخزينة البريطانية وإذا تيسر الوصول إلى اتفاق لتبادل الأراضي والسكان تعطى الدولة منحة أخرى تستعين بها على تحويل ما يستطاع تحويله من الأراضي غير القابلة للزراعة ، إلى أرض منتجة يستفيد منها الزراع والدولة على السواء .

أما فوائد التقسيم لليهود فيمكن تلخيصها كما يلي : -

(١) أن التقسيم يؤمن انشاء الوطن القومي اليهودي وينقذه من احتلال خضوعه في المستقبل للحكم العربي .

(٢) ان التقسيم يمكن اليهود من أن يعتبروا الوطن القومي وطنهم الخاص بأوسع معنى ، وذلك لأن التقسيم يحوله إلى دولة يهودية وبصبح في وسع رعايا هذه الدولة أن يدخلوا من اليهود العدد الذي يعتقدون هم أنفسهم بإمكان استيعابه وبذلك يحققون هدف الصهيونية الرئيسى - الا وهو وجود أمة يهودية متمكنة في فلسطين تمنح رعاياها نفس الوضع الشخصى الذى تمكنه سائر الأمم في العالم لرعاياها، وبذلك يتخلصون أخيرا من العيش « عيشة الأقلية » .

أن التقسيم يفسح مجال الامل للعرب واليهود معا بنيل نعمة العيش في ظل السلام ، الامر الذى يتعذر توفره في أى مشروع آخر ، وهو بدون شك جذبر بأن يضحى الفريقان بعض التضحية في سبيل تحقيقه إذا كان في الامكان أن يقضى على الخصومة التى بدأت مع الانتداب عن طريق انهاء أجل ذلك الانتداب فهذه الخصومة ليست من الضغائن الطبيعية أو القديمة العهد والعرب لم يكونوا طيلة تاريخهم مجردين من كره اليهود فحسب ، بل أنهم برهنوا على الدوام على أن روح التساهل متأصلة في عروقهم . فإذا أخذنا بعين الاعتبار ما لاحتمال ايجاد ملجأ في فلسطين من القيمة لآلاف اليهود المضطهدين فهل تكون الحسارة التى يتكبدها العرب من جراء التقسيم ، على فداحتها ، فوق ما يستطيع السخاء العربى أن يحتمله ؟ أن أهل البلاد هم ليسوا وحدهم الذين يجب أن يحسب حسابهم في هذه المسألة وفي غيرها من المسائل الكثيرة المتعلقة بفلسطين . فالمشكلة اليهودية ليست أقل شأنا من المشاكل العديدة الاخرى التى تعكر صفو العلاقات الدولية في هذه الاوقات العصيبة

وتقف حائلا في سبيل السلام والرفاهية فاذا كان في امكان العرب أن يساعدوا على حل هذه المشكلة متحسين في سبيل ذلك بعض التضحية فانهم لا يكسبون بذلك ثناء اليهود فحسب بل ثناء العالم الغربي بأسره .

لقد سبق لرجال السياسة العرب أن رضوا بالتنازل عن فلسطين صغيرة لليهود بشرط أن تكون بقية آسيا حرة . غير أن هذا الشرط لم ينفذ في ذلك الحين وهاهو الآن على وشك التنفيذ . ففي غضون أقل من ثلاث سنوات تصبح كافة المنطقة العربية الواسعة الواقعة خارج فلسطين بين البحر المتوسط والاقيانوس الهندي مستقلة ، كما أن القسم الاكبر من فلسطين سيصبح مستقلا أيضا إذا نفذ مشروع التقسيم .

أما فيما يتعلق بالأمة البريطانية فمن المحتم عليها أن تحترم بكل ما في وسعها من قوة الالتزامات التي أخذتها على عاتقها نحو العرب ونحو اليهود مدفوعة اليها بمقتضيات الحرب ، فهي لم تقدر صعوبات المهمة التي أُلقيت على عاتقها تمام التقدير عندما أدرجت هذه الالتزامات في صك الانتداب ولقد حاولت التغلب على تلك الصعوبات ، غير أن الجهود التي بذلتها في ذلك السبيل لم تكن دائما مقرونة بالتوفيق ، وقد ازدادت هذه الصعوبات حتى انه يكاد يتعذر التغلب عليها الآن . والتقسيم ينطوى على احتمال شق طريق بين هذه الصعوبات والوصول إلى حل نهائي لهذه المعضلة من شأنه أن يؤمن حقوق العرب واليهود ويحقق أمانهم ويؤدي إلى تنفيذ الالتزامات التي ارتبطت بها الدولة المنتدبة نحوهم قبل عشرين سنة إلى أقصى حد ممكن في الاحوال السائدة في الوقت الحاضر .



(١٥) بيان سياسة حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة  
المرفوع من قبل وزير المستعمرات إلى البرلمان بأمر جلالته  
في شهر تموز سنة ١٩٣٧

بلاغ رسمي رقم ١١ - ٣٧  
٧ تموز سنة ١٩٣٧

(١) لقد نظرت حكومة صاحب الجلالة في بريطانيا العظمى ، بناء على  
أمر جلالته ، في التقرير الاجماعي الذي رفعته اللجنة الملكية لفلسطين ،  
ووجدت أنها توافق بصورة عامة على الحجج التي استندت اليها اللجنة ،  
والاستنتاجات التي توصلت اليها .

(٢) حكومة جلالته الحاضرة والحكومات الاخرى التي سبقتها ، كانت  
قد اتخذت منذ قبولها الالتزامات الواردة في الانتداب ، كما اعترفت به اللجنة  
اعترافا تاما في بحثها التاريخي وجهة النظر التي ينطوي عليها مآل صك الانتداب  
نفسه ، بأن الالتزامات التي ارتبطت بها حكومة جلالته نحو العرب ونحو  
اليهود ، هي التزامات غير متضاربة ، مفترضة أن الشعبين سيوفقان بين أمانيهما  
القومية بفعل الزمن على وجه يمكن من انشاء كتلة سياسية واحدة تديرها  
حكومة واحدة .

(٣) وقد بنت حكومة جلالته سياستها على هذا الامل ، بالرغم مما جابهته  
من الاختبارات العديدة المثبطة للعزائم خلال السبع عشرة سنة الماضية ،  
واغتنت كل فرصة سنحت لها لانماء روح التعاون بين العرب واليهود ،  
وعلى ضوء الاختيار والحجج التي أدلت بها اللجنة رأت حكومة جلالته نفسها  
مضطرة إلى الاستنتاج بوجود تضارب غير قابل للتوفيق بين أمانى العرب

وأمانى اليهود في فلسطين ، وأن هذه الامانى لا يمكن تحقيقها بموجب  
نصوص الانتداب الحالى وأن مشروعا للتقسيم مبنيا على الاسس العامة التى  
أوصت بها اللجنة يعتبر أحسن وأنجح حل للخروج من هذا المأزق ،  
وفى نية حكومة جلالته أن تشير على جلالته باتباع هذه الطريق .

( ٤ ) ولذلك فإن حكومة جلالته تنوى ، بعد النظر بعين الاعتبار إلى الالتزامات  
الدولية المترتبة عليها بمقتضى المعاهدات الحالية وميثاق عصبة الأمم وسائر  
المواثيق الدولية ، أن تتخذ التدابير الضرورية والملائمة للحصول على حرية  
العمل فى تنفيذ مشروع للتقسيم تأمل كل الامل بأن يتيسر له نيل أكبر قسط  
من التأييد من الشعوب المختصة .

( ٥ ) ورشما بوضع مشروع كهذا موضع العمل ، لا تنوى حكومة جلالته  
أن تخلى عن المسؤولية المترتبة عليها فيما يتعلق بتوطيد السلام والنظام وحسن  
أداء الحكم فى سائر أنحاء فلسطين وهى توافق بصورة عامة على ما قدمته اللجنة  
من التواصى فيما يتعلق بالامن العام . فإذا حدث أن نشبت اضطرابات خطيرة  
من جديد واتخذت شكلا يتطلب تدخلا عسكريا ، فإن المنسحب السامى  
سيفوض كافة السلطات المخولة له فى سائر أنحاء البلاد بموجب مرسوم الدفاع  
عن فلسطين إلى القواعد العام للقوات العسكرية .

( ٦ ) وفى الوقت الذى يعد فيه شكل مشروع للتقسيم ، تنوى حكومة  
جلالته كندبير مؤقت ، أن تتخذ فى القريب العاجل الاجراءات اللازمة لمنع  
معاملات انتقال الاراضى التى من شأنها أن تضر بذلك المشروع ، ثم انه لما  
كانت المدة التى صدر بشأنها جدول العمال الحالى تنتهى فى آخر تموز ، ولما  
كان الواجب الاحتياط للمدة التى تلى ذلك ، فإن حكومة جلالته تنوى أن  
تسمح بدخول عدد من المهاجرين اليهود من كافة الاصناف لا يتجاوز مجموعهم

الثمانية آلاف شخص خلال الثمانية الأشهر التي تبتدىء في آب سنة ١٩٣٧ وتنتهى في آذار سنة ١٩٣٨ ، بشرط أن لا يتجاوز ذلك قدرة البلاد على الاستيعاب. (٧) ولقد كانت حكومة جلالته ، في تأييدها لحل مشكلة فلسطين على أساس التقسيم ، متأثرة تأثراً عميقاً بما ينطوى عليه هذا الحل من الفوائد لكل من العرب واليهود ، فبواسطته ينال العرب استقلالهم القومى ، ويصبح في وسعهم أن يتعاونوا مع عرب البلاد المجاورة على قدم المساواة ، في سبيل تحقيق وحدة العرب ورفقيهم ، ويتخلصون نهائياً مما يساورهم من الخوف من سيطرة اليهود عليهم ، ويزول ما أعبوا عنه من القلق حول مصير الاماكن المقدسة واحتمال وقوعها يوماً من الايام تحت هيمنة اليهود . وستتاقى الدولة العربية مساعدة مالية وافرة من كل حكومة جلالته والدولة اليهودية . ومن جهة أخرى سيؤمن مشروع التقسيم انشاء الوطن القومى اليهودى وينقذه من احتمال خضوعه لحكم العرب في المستقبل . وسيتمحول الوطن القومى اليهودى إلى دولة يهودية تملك حق الاشراف التام على الهجرة وسيتمتع رعايا تلك الدولة بنفس الوضع الذى يتمتع به رعايا الدول الاخرى ، ويتخلص اليهود أخيراً من العيش « عيشة الاقليات » وبذلك يتحقق الهدف الاساسى للصهيونية . وبموجب المعاهدتين المقترح عقدهما تكون حقوق الاقليات في كل من الدولتين مضمونة ضماناً مشدداً . وفوق كل ما سبق ذكره ستحل الطمأنينة والأمن محل المخاوف والشكوك وينال الشعبان ، على حد تعبير اللجنة ، « نعمة السلام التي لا تقدر بثمن » (١) .

(١) نقل نص هذه الوثيقة عن نسخة أصلية من البلاغ الرسمى الذى اصدرته حكومة

(١٦) مقدمة لتقرير لجنة التقسيم «وود هيد»<sup>(١)</sup>

و خلاصة عن التقرير نفسه

إلى جناب النبيل مال كولم ماكدونالد

عضو مجلس العموم ووزير المستعمرات لجلالته

(١) لقد تم تعييننا في شهر آذار الماضي من قبل سلفكم جناب النبيل  
و. ج. ا. أورمسي غور (وهو الآن اللورد هارليك) ، وكانت شروط  
اختصاصنا ، التي نشرت في الكتاب الأبيض (رقم ٥٦٣٤) بتاريخ ٤ كانون  
الثاني سنة ١٩٣٨ ، كما يلي :-

بعد النظر بعين الاعتبار إلى مشروع التقسيم المبينة تفاصيله في الفصل  
الثالث من تقرير اللجنة الملكية ، ومع تحويلنا ملء الحرية في اقتراح تعديلات  
لذلك المشروع ، بما في ذلك تغيير المناطق الموصى بابقائها تحت الانتداب ،  
وبعد النظر بعين الاعتبار في أية بيانات تتقدم بها الجماعات في فلسطين  
وشرق الاردن ،  
لقد عهد الينا :

١ - أن نوصي بحدود فاصلة بين المنطقتين العربية واليهودية المقترحتين ،  
وحدود المناطق الخاصة الواجب الاحتفاظ بها ، بصورة دائمة أو مؤقتة ،  
تحت الانتداب البريطاني ، على أن يكون من شأن تلك الحدود :  
(١) أن تنطوي على أمل معقول في أن تنشأ في النهاية دولة عربية ودولة  
يهودية تستطيع كل منهما أن تسد نفقاتها بذاتها ، مع توفر أسباب  
الطمأنينة الواقية ؛

(١) عرض التقرير على البرلمان بأمر جلالته في شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٨ .

(ب) وأن لا نستوجب إلا إدخال أقل عدد ممكن من العرب والمشاريع العربية ، في المنطقة اليهودية ، والعكس بالعكس ،

(ج) وأن تمكن حكومة جلالاته من تحمل تبعات الانتداب التي أوصت اللجنة الملكية في تقريرها بوجوب اضطلاعها بها ، بما في ذلك الالتزامات التي تفرضها المادة ٢٨ من صك الانتداب فيما يتعلق بالامكان المقدسة .

٢ - أن نبحت في المسائل الاقتصادية والمالية التي ينطوي عليها التقسيم ، مما يترتب اتخاذ قرارات بشأنها ، وأن تقدم تقريراً بذلك ، على أن يشمل بحثنا وتقريرنا المشار إليهما على :

(١) بيان ما يصيب كل منطقة من هذه المناطق من موجودات فلسطين العامة وديونها العامة ، وسائر الالتزامات المالية التي تحملتها إدارة فلسطين بصورة مشروعة أثناء مدة الانتداب المشار إليها في المادة الثامنة والعشرين من صك الانتداب والذي يكون فيه ذلك ضرورياً .

(ب) الوسائل التي تؤمن احترام الالتزامات المالية المشار إليها آنفاً ، احترام كلياً ، وفقاً للمادة الثامنة والعشرين من صك الانتداب ،

(ج) إدارة مصالح سكك الحديد والمرافئ والبريد والبرق والتليفون ،

(د) التدابير المتعلقة بالنقد ،

(هـ) إدارة الجمارك والتعريفات الجمركية ،

(و) المسائل المتعلقة بميزانيات مختلف الإدارات التي ستشكل في المناطق ،

(ز) المحافظة على حقوق موظفي الحكومة وفقاً لأحكام المادة الثامنة

والعشرين من صك الانتداب ،

(ح) معالجة الامتيازات الصناعية وغيرها من الامتيازات ،

( ط ) إمكان اجراء تبادل اختياري في الأراضي والسكان ، واحتمال  
ايجاد متسع آخر للاستيطان ، عن طريق تحسين الأراضي وعمرانها ،  
وذلك سدا لاحتياجات الاشخاص الذين يرغبون في الانتقال من منطقة  
إلى أخرى .

( ي ) وضع ضمانات وافية لحقوق الاقليات الدينية والعنصرية في كل من  
المنطقتين المخصصتين للعرب واليهود ، بما في ذلك حماية الحقوق الدينية  
والأمولاك .

٢ ) لم نعهد أى اجتماع لسماع الشهادات قبل مغادرتنا لندن في اليوم  
الحادى والعشرين من شهر نيسان ، لاننا كنا حريصين على ارجاء أخذ  
الشهادات إلى تهياً لنا للفرص للحصول شخسيا على بعض المعلومات عن  
فلسطين ، وللسبب نفسه لم نعهد جلستنا الأولى إلا بعد مرور بضعة أسابيع  
على اليوم السابع والعشرين من شهر نيسان ، وهو اليوم الذى وصلنا فيه إلى  
القدس . ولقد تمكنا خلال هذه المدة من زيارة مختلف أنحاء البلاد ، ومن  
تكوين فكرة عامة عن طبيعتها ، الأمر الذى عاد علينا بأجل الفوائد في  
أعمالنا التى نلت ذلك . وقد رأينا في الواقع أن نوع التحقيق الذى سنقوم  
به يحتم علينا أن نطلع بأنفسنا على أحوال البلاد أتم اطلاع تبيحه لنا المدة  
الميسورة لنا . ولذلك قمنا بطوافنا المذكور وقطعنا نحو خمسة آلاف كيلو  
متر ( ثلاثة آلاف ميل ) في مختلف أنحاء فلسطين وشرق الاردن خلال شهر  
آيار والقسم الأول من شهر حزيران . وقد أثبتنا الرحلات التى قمنا بها في  
الخريطة رقم ٢ .

٣ ) لقد قضينا في شرق الأردن تسعة أيام تمكنا خلالها من تكوين فكرة

عامة عن القسم الأكبر من المنطقة الزراعية في تلك البلاد ، ونود أن نغتني هذه الفرصة للاعراب عن عظيم تقديرنا للحفارة التي لقيناها من صاحب السمو الأمير عبد الله ومن حكومة شرق الأردن ، والاعتراف بحميل المعتمد البريطاني اللفنتنت كولونيل السير هنري كوكس ، للترتيبات الفعالة التي أجراها لرحلاتنا ، إذ مكنتنا من مشاهدة القسم الأعظم من البلاد خلال المدة القصيرة الميسورة لنا .

٤ ( ولدى وصولنا إلى القدس اتخذنا الترتيبات اللازمة لنشر بلاغ أعلننا فيه أن الأشخاص الذين يودون الحضور أمامنا يملكون مطلق الحرية في أداء شهاداتهم بصورة علنية أو سرية أو الادلاء ببعضها بصورة سرية وبالبعض الآخر بصورة علنية . على أننا لم نتسلم في الواقع الاطمين اثنين أعرب فيهما مقدماهما عن رغبتها في أداء الشهادة بصورة علنية . وقد عقدنا في القدس خمسا وخمسين جلسة لسماع الشهادات وكان عدد الجلسات العلنية منها اثنين فقط أما الجلسات الأخرى فكانت سرية . ولدى عودتنا إلى لندن عقدنا تسع جلسات كانت كلها سرية . ولم يتقدم أى شاهد من العرب لتأدية الشهادة أمامنا .

٥ ( لقد غادرنا فلسطين في اليوم الثالث من شهر آب عن طريق حيفا وتريستا وامتأ نفنا عقد جلساتنا في لندن في اليوم الخامس عشر من ذلك الشهر . وقد استمرت أعمال العنف في فلسطين بعد سفرنا منها وازداد شدة عن ذي قبل ، ولم يغب عن أذهاننا قط أننا سنكون حريين بأشد اللوم إذا أسفر أى تأخير أو إهمال منا عن اطالة حالة الشك وعدم الاستقرار السائدة الآن في فلسطين ، دون مبرر . وقد أعلمتمونا أنتم أيضا ان حكومة جلالتكم

حريصة جد الحرص على تسلم تقريرنا في أقرب وقت ممكن . ولذلك قررنا أنه من المستطاع اجتناب التأخير والامهال إذا أرجأنا درس بعض المسائل المتعلقة بموضوع تحقيقا لنا إلى وقت آخر . فهناك عدد من المسائل رأينا أن دارستنا لها في هذه المرحلة لا يسفر عن أية فائدة وذلك اما لأن هذا الدرس ينطوى على تأخير لا مبرر له ، دون أن يؤثر في القرارات الاساسية التي أدرجناها في تقريرنا ، أو لأن درسها بصورة مفصلة لا يمكن الشروع فيه قبل تقرير الاسس الرئيسية لمشروع تقسيم معين . والمسائل التي أرجأنا بحثها إلى وقت آخر تشتمل على النقاط التالية التي أشير اليها خصيصا في القسم الثاني من شروط اختصاصنا :

١ - تعيين نصيب كل منطقة من المناطق من الموجودات العامة .

ب - الترتيبات المتعلقة بالنقد .

ج - المحافظة على حقوق موظفي الحكومة .

(١٧) خلاصة تقرير لجنة التقسيم ( وودهيد ) كما وضعته اللجنة

في الفصل الأخير من تقريرها (١)

نرى لزاما علينا أن نبسط الغايات التي ترمى إليها شروط اختصاصنا ، حسب رأينا ، كما توضح الشكل الذي سنعدد فيه استنتاجاتنا . فالعلاحيات المخولة لنا تقضى علينا أولا أن نوصي بحدود الدولتين العربية واليهودية ومناطق الانتداب المقترح انشاؤها ، بحيث تتوفر في تلك الحدود بعض الشروط ، وثانيا أن نقوم بدراسة الشؤون الاقتصادية والمالية التي ينطوى عليها التقسيم وان نقدم تقريرنا بذلك . ولقد ذكر صراحة في الكتاب الذي أرسله سلفكم إلى المندوب السامي بتاريخ ٢٣ كانون الاول سنة ١٩٣٧ ، بشأن شروط اختصاصنا

(١) راجع صفحة ٣١٢ من التقرير وما بعدها - النسخة العربية .



أن المهام المنوطة بنا « في العمل كلجنة فنية أى الاختصار على تعيين الحقائق والنظر مفصلا في امكان تطبيق أى مشروع من مشاريع التقسيم » وكذلك « تقديم اقتراحات لمشروع مفصل للتقسيم الى حكومة جلالته » وقد ورد في الكتاب المذكور ، بعد تعيين شروط اختصاصنا ، أن حكومة جلالته هي التي تقرر ما إذا كان مشروع التقسيم الذي سنعرضه كمنتهجة لأبحاثنا عادلا وعمليا ، على أنه لم يطلب اليها أن نقدم تقريرا عن عدالة التقسيم أو أو امكان تطبيقه بصورة عامة . وقد ذهب معظمنا في تأويل هذه التعليمات كما يلي :-

( ١ ) أن حكومة جلالته ترغب في أن نقدم لها على كل حال أفضل مشروع للتقسيم نستطيع تقديمه ، وإذا رأينا أن ذلك المشروع لا تتوفر فيه بعض الشروط أو أنه غير عملي فهي تريد منا أن نقول وأن نبين الأسباب التي تدعونا إلى ذلك الرأي .

( ٢ ) أنه لا يطلب منا وليس من حقنا أن نناقش مبدأ التقسيم بصورة عامة من حيث كونه مطابقا للعدالة أو الضمير ذلك أننا عينا كهيئة فنية ونرى أن خير ما نقدمه من المساعدة لحكومة جلالته هو أن نعلم بأن لا تتأثر آراؤنا في المسائل الفنية بأية آراء نكون قد كونها كأفراد بشأن المبدأ الذي ينطوى عليه التقسيم .

ثم إننا نود أيضا أن نبين بتأكيد أن مسألة « قابلية التطبيق » هي مسألة تحتاج إلى أخذ ورد ، ولا يمكن الاعراب عن رأى نهائى فيها دون أن تؤخذ بعين الاعتبار مسائل أخرى كالتأثيرات التي تنشأ عن رفض التقسيم وعدالة الحلول التي قد تقدم بدلا منه وقابليتها للتطبيق ، وقد أخرجت هذه المسائل من نطاق اختصاصنا .

لقد أتينا في الفصل الحادى عشر والرابع عشر تحت عنوان المشروع (ج) على وصف أفضل مشروع للتقسيم تمكنا من استنباطه . وسنلخص الآن فى عناوين مختلفة النقاط الرئيسية التى نرى لزاما على حكومة جلالاته أن تنظر اليها بعين الاعتبار لدى تقريرها فيما إذا كان هذا المشروع عادلا وعمليا أم لا ، وسنبين آراءنا بشأن كل نقطة من تلك النقاط .

#### حجم الدولة اليهودية

لقد أعربت لجنة الانتداب الدائمة عن الرأى التالى فى تقريرها الذى رفعته إلى مجلس عصبة الأمم فى دورته الثانية والثلاثين غير الاعتيادية :-  
« ولذلك يشترط فى أى حل كىما يكون مقبولا أن لا يؤدى إلى حرمان العرب إلا من أقل عدد ممكن من الامكنة التى يعلقون عليها أهمية خاصة ، أما لوجود منازلهم الحالية فيها أو لدواع دينية ، ويشترط فيه أيضا أن تكون المناطق المخصصة لليهود متسعة وخصبة وملائمة لمواصلات البحرية والبرية إلى درجة يتسنى معها تحسين تلك المناطق تحسينا اقتصاديا واسع النطاق وجعلها بالتالى قابلة للاستيطان المحتشد السريع » .

وتدل الحقائق التى أتينا عليها فى تقريرنا على أن هذه الغايات لا يمكن التوفيق بينها ، فإذا كان المراد أن ينتزع من العرب أقل عدد ممكن من منازلهم ، وأن تشمل الدولة اليهودية على أصغر عدد ممكن من العرب ، حسب ما جاء فى شروط اختصاصنا ، فإن الدولة اليهودية لا يمكن أن تكون دولة كبيرة ولا يمكنها أن تشمل على مناطق قابلة للتحسين والاستيطان بالمعنى الذى رمت اليه لجنة الانتداب الدائمة ، فهل يجعل هذا الامر وحده مشروع التقسيم الذى اقترحنه غير قابل للتطبيق ؟ واننا لا نرى هذا الرأى ، مادام فى الامكان تهئية السبيل لاستمرار هجرة خاضعة للمراقبة ، إلى معظم المناطق التى نقترح الاحتفاظ بها تحت الانتداب

البريطاني وتحسين تلك المناطق بغية افساح المجال لاستيطان اليهود فيها ، استيطاننا يكون خاضعا للرقابة أيضا . ولكن هذا الامر يتطلب ارضاء مصروفات وافرة من الخزينة العامة لتحسين المناطق المنتدب عليها وانشاء الخدمات الاخرى فيها ، وهذه المصروفات ( ونقترح أن لا تتجاوز مليون جنيه للخدمات غير المتكررة ، ومبلغا لا يزيد على ٧٥٠٠٠ جنيه سنويا للخدمات المتكررة لمدة عشر سنوات فقط ) لا يمكن الحصول عليها الا من حكومة المملكة المتحدة ، ذلك أن حكومة المناطق المنتدب عليها ستكون على كل حال عاجزة عن موازنة ميزانيتها ، وسنبحث في تأثير هذا الامر فيما يلي ، باعتباره جانبا من المشكلة المالية العامة التي ينطوي عليها التقسيم .

أما حجم الدولة اليهودية المقترحة ، من حيث كونه عاملا يتوقف عليه أمر الاسواق الاهلية المنتوخة لاصحاب المصانع من اليهود ، فسنبحث فيه على حدة .

#### موقف العرب واليهود

لقد ذكرنا فيما سبق أن السكان العرب في فلسطين سيقفون ، كما نعتقد ، موقف عدااء مستحكم من التقسيم مهما كان شكله ، واننا موقنون ان المشروع الذي أوصت به اللجنة الملكية من شأنه أن يؤدي إلى نشوب ثورة عامة لا يمكن اخمادها الا باجراءات عنيفة ، طويلة الامد . ولكن لاندري ماذا يكون موقف العرب من المشروع ( ج ) فقد كان من رأى أحد الشهود الرسميين الذين استطلعنا آراءهم بشأن المشروع ( ج ) قبيل مغادرتنا فلسطين في أوائل شهر آب ، ان العرب سيقاومون بالعنف كل مشروع للتقسيم مهما كان شكله ، ولم يكن في وسع أحد من هؤلاء أن يقول أن العرب سيقبلون المشروع بهدوء وطيبة خاطر . وقد أدّى هؤلاء الشهود شهادتهم في جلسات

سرية ، على شكل لاستحسن معه أن ننقل مقتضيات موجزة من آرائهم ، ولكن الفكرة العامة التي انطبعت في أذهاننا من شهادة الأشخاص الذين استطلعنا آراءهم بشأن المشروع ( ج ) كانت أن بعض الشهود على الأقل لا يستطيعون امكان التسوية على هذا الأساس ، في حين أنه لم يكن من بينهم من يتفهم بالخير ، بيد أننا موقنون انه لو عدنا إلى استشارة هؤلاء الأشخاص اليوم ، لرأيانهم أشد تشاؤما من ذي قبل . ومن سوء الحظ انه لم يواجهنا أحد من العرب ليطلعنا على وجهة النظر العربية بهذا الشأن . ونحن نرى أن أحكم استنتاج يمكن أن يتوصل اليه بهذا الصدد هو أنه تستحيل معرفة موقف العرب ازاء المشروع ( ج ) قبل أن تشر تفاهيله ، على الرغم من أن هذا المشروع يكلفهم تضحيات ثقل كثيرا عن التضحيات التي يقتضيها المشروعان الآخران اللذان تناولناهما بالبحث .

تشتمل مقررات المؤتمر الصهيوني العشرين المنعقد في زوريخ في شهر آب سنة ١٩٣٧ ، على الفقرات التالية :-

« ان المؤتمر يرفض ما أكدته اللجنة الملكية لفلسطين من ثبوت عدم قابلية الانتداب للتطبيق ، ويطلب انجازه ، كما يطلب إلى اللجنة التنفيذية أن تقاوم كل تجاوز يقع على حقوق الشعب اليهودي المضمونة دوليا بواسطة وعد بلفور وصك الانتداب .

وبصرح المؤتمر بأن مشروع التقسيم الذي عرضته اللجنة الملكية لا يمكن قبوله .

وينحول المؤتمر اللجنة التنفيذية صلاحية الدخول في مفاوضات للتأكد من حقيقة الشروط التي تفرضها حكومة جلالاته بشأن الدولة اليهودية المقترحة انشاؤها .

ولا يجوز للجنة التنفيذ ، لدى قيامها بهذه المفاوضات أن تربط نفسها أو تربط الجمعية الصهيونية بشيء ، ولكن إذا أسفرت المفاوضات عن مشروع معين لإنشاء دولة يهودية ، وجب عرض هذا المشروع على مؤتمر ينتخب من جديد لاتخاذ قرار بشأنه .

وقد ألحت علينا الوكالة اليهودية أكثر من مرة بوجوب اطلاعها على ما يدور بخلدنا لتضمن بذلك أن توصي المؤتمر الصهيوني بقبول مشروع التقسيم الذي قد تتقدم به إذا كان مما يمكنها قبوله ، وقالت في معرض البحث أن عبارة « بعد التشاور مع الجماعات المحلية » الواردة في رسالة سلفكم ، تشير إلى أن حكومة جلالته كانت ترمى إلى تلك الغاية ، ولكننا لم نستطع قبول هذا الرأي . فلو كان في الامكان التشاور مع ممثلين للعرب واليهود معا على أمل الوصول إلى مشروع يحتمل أن يرضى به الفريقان لامكن اعتبار التشاور الذي طلبته الوكالة اليهودية أمرا مرغوبا فيه . ولكن ذلك كان مستحيلا في تلك الظروف ولذلك رأينا أن التشاور على الوجه الذي ترغب فيه الوكالة اليهودية سيكون ضرره أكثر من نفعه . فقصرنا تشاورنا معها على توجيه الاسئلة اليها لاستطلاع رأيها ، شفويا وتحريريا ، في أي شأن من الشؤون التي اعتبرنا أن رأيها فيها قد يساعدنا في مهمتنا ، على أن هذه الشؤون لم تتناول المقترحات المفصلة التي يشملها المشروع (ب) أو المشروع (ج) فيما يتعلق بمحدود المناطق المختلفة أو بتحسين المناطق التي سيحتفظ بها تحت الانتداب ، بغية فسخ المجال لاستيطان اليهود فيها . ولقد قيل لنا في معرض البينة أن اليهود لن يقبلوا بأي مشروع يمكنهم من إنشاء دولة لانقي بحاجاتهم ، ولا سيما إذا كانت تلك الدولة لا تشمل حيفا والجليل وقسم من القدس ولكنه بلوح لنا أن قرارهم النهائي بهذا العهد لا بد من أن يتوقف على ما قد تعرضه

حكومة جلالته عليهم كبدل من التقسيم في حالة رفضهم للتقسيم ويبدو  
لاكثر بمتنا أن إبداء الرأى حول قرارهم النهائى المحتمل يكون سابقا لاوانه ،  
قبل أن نعرف ماهية ذلك البديل ، بيد أنه ليس من السهل علينا أن نبين كيف  
يمكن اعتبار انشاء دولة قائمة بنفسها في المنطقة العربية أو المنطقة اليهودية  
أمرا قابلا للتطبيق ، سواء من الوجهة الادارية أو السياسية ، إذا  
كانت الجماعة المختصة سترفض قبول الاستقلال المعروض عليها وفقا  
لهذه الشروط .

#### الاقلية العربية في الدولة اليهودية

لقد افترضت اللجنة الملكية ان الوسائل اللازمة ستتمخذ لنقل معظم السكان  
العرب الموجودين في الدولة اليهودية ، نقلا اجباريا إذا اقتضى الامر ،  
وبموجب مشروع توافق عليه كلتا الدولتين . ولكن سلفكم بين في كتابه  
المؤرخ في ٢٣ كانون الأول سنة ١٩٣٧ ، أن حكومة جلالته لم توافق على  
اقتراح النقل الاجبارى ، وقد رأينا نحن أنه يستحيل علينا أن نفترض أن  
مشكلة الاقلية يمكن حلها بنقل السكان نقلا اختياريا ، وأن حراجة الموقف  
التي يسفر عنها ذلك الامر هي السبب الاكبر في حملنا على رفض مشروع اللجنة  
الملكية الذى يكاد يكون بموجبه عدد العرب الذين يقطنون اراضى الدولة اليهودية  
مساويا لعدد اليهود فيها . غير أنه قد يقال ، إذا كان من الخطأ من حيث  
المبدأ وضع نحو من ٣٠٠٠٠٠ عربى ضد ارادتهم ، تحت سيطرة اليهود  
السياسية ، حسب مشروع اللجنة الملكية ، فكيف يكون صوابا وضع  
٥٠٠٠٠ عربى على هذه الصورة بمقتضى المشروع (ج) ؟ انه لمن الصعوبة  
يمكن كبير تقرير الناحية الادبية لهذه المسألة ، فلو توبع الجدل فيها إلى  
آخر حدود المنطق ، لتقضت هذه الحجة على التقسيم بالمرة إذ يستحيل

تخطيط حدود من شأنها أن لا تدخل أحدا من العرب في الدولة اليهودية .  
ولكن مما لا يمكن تصوره أن اللجنة الملكية لدى تمييزها التقسيم ، أو أن  
حكومة جلالته لدى قبولها به كأفضل حل يرجى لهذه المشكلة ، اعتبرت  
هذه الحتمية في نفسها كافية للقضاء على أى مشروع للتقسيم . وشروط اختصاصنا  
تنطوي في الواقع على أن حكومة جلالته كانت قابلة بادخال عدد من العرب  
في الدولة اليهودية وعدد من اليهود في الدولة العربية وان كانت تود أن  
يكون هذا العدد أقل ما يمكن في كلتا الحالتين . ولذلك يلوح أنه من المسلم  
به أن هذه المسألة هي مسألة أخذورد أكثر منها مسألة مبدأ ، ولذلك إذا نظرنا  
إلى الموقف من هذه الناحية نرى أنه ليس ثمة من داع يبرر لنا رفض المشروع  
(ج) - لكونه يحتمل اشتغال الدولة اليهودية على ٥٠٠٠٠ نسمة من العرب .

الدفاع

ان الدولة اليهودية ، حسب المشروع (ج) ، على الرغم من صغرها تؤلف مجموعة مترامية بسهل الدفاع عنها كأحسن ما تكون عليه أية دولة يسفر عنها تقسيم فلسطين ولكن السلطات العسكرية قد أقنعتنا بأنه لا يوجد غربي نهر الأردن حد يصلح لأن يكون خطا عسكريا مريضاً اذا أخذت أساليب الحروب الحديثة بعين الاعتبار ، فجل ما يمكن عمله بمقتضى أى مشروع للتقسيم ، هو تعيين خط يمكن الدفاع عنه عسكرياً ضد غارات الاشخاص المسلحين بالبنادق والمدافع الرشاشة ، ولا يمكن اعتبار الحدود المرسوم في المشروع (ج) صالحاً لضمان السلامة الكافية للمناطق المقترحة ، إلا من وجهة النظر هذه . والضمانة الحقيقية الوحيدة لأى جزء مقتطع من فلسطين ، هى أن يعيش مع الجزء المجاور له بسلام وصدقة . وقد كنا ، في بدء عهدنا بالتحقيق ، نعلق أملاً معقولاً على إمكان وضع مشروع للتقسيم يؤدى الى

هذه النتيجة ، ولكن الحوادث التي جرت في الأشهر الأخيرة ، لا بد أن يحسب حسابها لدى تقدير العواقب التي يحتمل أن يسفر عنها تنفيذ أى مشروع من مشاريع التقسيم بصورة فعلية .

### الإدارة

من البديهيات المسلم بها التي لا تحتاج الى جدل أن المصالح التي يمكن تقسيمها تقسيما تاما كالمعارف مثلا ستقل الفائدة منها بعد التقسيم بالنسبة للأموال التي تنفق عليها كما أن مصالح المواصلات التي تؤمن الاتصال بين المناطق الناتجة عن التقسيم أو داخل تلك المناطق كالسكك الحديدية والهبريد والبرق ، ستكون بمجموعها أقل كفاية وأكثر نفقة من ذي قبل . أما ما يتعلق بالحرية الشخصية للتنقل بين المناطق المختلفة فلا مفر من فرض بعض القيود على الأشخاص الذين يعتبرون الآن فلسطيني الجنسية حتى ولو عمل بالشروط التي أوصينا بها في الفصل الرابع عشر ، كما أن مقدار الازعاج والنفقة مما سيتحمله الفرد والدولة في سبيل مراقبة ذلك على أى شكل من الأشكال سيكون كبيرا ، وأخيرا سيكون قيام الدولتين العربية واليهودية كعاجز بين منطقة القدس الخاصة والمنطقتين الأخريين من الأراضي المنتدب عليهما مصدرنا للصعوبات الإدارية ولكن هذه الصعوبات ليست مما لا يمكن تذليله ، ولا يمكن إعتبارها بحد ذاتها كافية لجعل المشروع (ج) غير عملي .

### المالية

أما مسألة المالية فهي من المصاعب الرئيسية الكبرى . وقد أدى بنا البحث في الفصل الثامن عشر ، إلى أنه يستحيل انشاء دولة عربية تكون قادرة على سد نفقاتها بذاتها مهما كانت الحدود التي توصى بها . فالتخمين الذي أعده لنا مدير مالية فلسطين ورضينا به بعد أن أدخل عليه بعض



التعديلات ، وهو أقرب شيء يمكن الوصول اليه لتقدير ميزانية كل إدارة من الادارات المختلفة المنصوص عليها في المشروع (ج) ، يشير الى عجز سنوى في ميزانية الدولة العربية (بما فيها شرق الأردن) يبلغ مقداره ٦١٠٠٠٠ جنية تقريبا ، وعجز سنوى في ميزانية المناطق المنتدب عليها يبلغ مقداره ٤٦٠٠٠ جنية في السنة تقريبا ، ويشير في الوقت ذاته الى وفر سنوى في ميزانية الدولة اليهودية يبلغ ٦٠٠٠٠ جنية تقريبا ، باستثناء نفقات الدفاع لكل من تلك المناطق . وقد وجدنا أنه لا يمكن تكليف الدولة اليهودية بتقديم اعانة مباشرة الى الدولة العربية ، كما أنه ليس من الممكن ولا من الانصاف انشاء دولة عربية تقل ايراداتها عن مصروفاتها بمبلغ كبير كهذا ، ونستنتج من ذلك أنه اذا أريد تنفيذ التقسيم ، فلا يبقى مناص من تكليف البرلمان بتقديم اعانة للدولة العربية على وجه من الوجوه ، بحيث تكون تلك الاعانة كافية لتمكين الدولة العربية من موازنة ايراداتها بمصروفاتها .

وبالاضافة الى ذلك تكون حكومة المملكة المتحدة ، بحكم العرف المتفق عليه ، مضطرة لمساعدة المناطق المنتدب عليها على موازنة ميزانيتها ، وسيدخل في تلك المساعدة مبلغ قدره ١٧٥٠٠٠ جنية في السنة تقريبا للاتفاق على أعمال التحسين والعمران في المناطق المشار اليها في الفقرة ٢٨٨٨ . وهذا يعنى أن التقسيم سيكلف المكلف في المملكة المتحدة نفقة سنوية مقدارها ١٢٥٠٠٠٠ جنية فلسطيني على وجه التقريب . باستثناء نفقات الدفاع . ومن الجهة الأخرى سيتمكن الدولة اليهودية من توقع وفر في ميزانيتها يقرب من ٦٠٠٠٠٠ جنية في السنة ، بقطع النظر على نفقات الدفاع . ويمكننا أن نقول بصورة عامة أن هذه النتائج ستبقى على هذا الشكل تقريبا بموجب أى مشروع للتقسيم يمكن التفكير فيه .

وعنى عن البيان أن مثل هذه الحالة لا يمكن للخزينة البريطانية أن ترضى  
 بها ، ولكن قبل إصدار القرار في عدم صلاحية التقسيم بالمرّة بناء على هذا  
 الاستنتاج ، يجب أن ينظر في مقدار ما تكاف فلسطين المكلف البريطاني في  
 الأحوال الحاضرة . أن أكثرنا ترى أنه لا يمكن إجراء مقارنة صحيحة  
 بين نفقات التقسيم وبين ما يحتمل أن يكون عليه الوضع المالى في فلسطين  
 دون تقسيمها ، على فرض أن الأمن قد استرد فيها ، وأن الأحوال رجعت  
 إلى مجراها الطبيعي . ومما لا شك فيه أنه من الميسور إحلال السلم بفلسطين  
 في يوم واحد بناء على شروط معينة ، أما إذا كانت تلك الشروط لا تتطوى  
 على إحداث انقلاب تام في الكيان المالى والاقتصادى من شأنه أن يستلزم  
 تخفيض المستوى الحالى للخدمات تخفيضاً فعالاً لموازنة الدخل بالخرج ،  
 فتلك مسألة أخرى بالمرّة . ولذلك لا تصبح مقارنة نفقات التقسيم إلا بالنفقة  
 التى تدفعها المملكة المتحدة في الأحوال الحاضرة . وتقدر هذه النفقة بما  
 يتراوح بين مليونين ونصف مليون جنيه وبين ثلاثة ملايين جنيه في سنة  
 ١٩٣٨ ، وغنى عن البيان ، أنه على الرغم من استحالة التنبؤ بطول المدة التى  
 ستعمل فيه نفقاتنا بهذا المقدار ، فالاستعاضة عن الوضع الحاضر بمشروع  
 يكلف الخزينة البريطانية دفعات سنوية مستمرة قد تبلغ ١٢٥٠٠٠٠ جنيه  
 في السنة باستثناء نفقات الدفاع ، ليس من الضروري أن يخرج المشروع من  
 نطاق البحث بالمرّة لأسباب مالية ، إذا ظهر أن ذلك المشروع قابل للتطبيق  
 من نواح أخرى . ولكن إذا أجيّز دفع المبلغ على أن تفرض الرقابة المالية  
 التى تفرض عادة على كل بلاد تابعة للامبراطورية تنال إعانة مالية منها ،  
 يمكن اعتبار الدولة العربية دولة مستقلة ، وإننا لم نتمكن من استنباط وسيلة  
 من شأنها أن تذلل هذه الصعوبة لو قدمت الإعانة المذكورة مباشرة كمنحة .

## المصالح الاقتصادية (١) التعرفات وإدارة الجمارك

لقد تبين لنا ، لدى البحث في حدود المناطق المقترحة بمقتضى شروط اختصاصنا ، أن جعل المناطق المنتدب عليها وحدة سياسية منفصلة ، هو أمر أساسى لاي مشروع للتقسيم يمكننا التوصية به . ولكن جعل تلك المناطق وحدة منفصلة فيما يتعلق بالتعرفة الجمركية سيكون ضريبة قاضية على اقتصاديات الدولة اليهودية ، التى يجب عليها توسيع صناعاتها بغية إيجاد العمل لعدد عديد من المهاجرين الجدد ، ذلك أن الدولة اليهودية لا تستطيع أن تأمل تحقيق ذلك دون أن تضمن لمنتجاتها سوقا أوسع من السوق التى يؤلفها سكان الدولة وحدهم ، كما أن بقاء الدولة العربية من الناحية الاقتصادية يتوقف على إيجاد سوق خارج أراضيها لتصريف ما تستطيع تصديره من الحاصلات الزراعية التى تنتج منها كمية كبيرة تفيض عن حاجاتها ، وخاصة القمح . فنستنتج من ذلك أنه لا بد من وجود نوع من الاتفاق الجمركى ما بين المناطق المنتدب عليها وكل من تملك الدولتين ، وأنه لا يفى فى الحقيقة بحاجات الدولة اليهودية والمناطق المنتدب عليها الاتحاد جمركى تام وتجارة حرة متحدة فى التعرفة فى حين أن وجود ما يماثل هذه الترتيبات بين الدولة العربية والمناطق المنتدب عليها يعتبر أمرا مرغوبا فيه كثيرا ولو لم يكن أساسيا . أن مقتضيات الدولتين العربية واليهودية قد تختلف ، والحق يقال ، إختلافا جوهريا من حيث التعرفة ، اذ يحتمل أن تفضل الدولة العربية ، التى أغلب سكانها من المزارعين فرض تعرفة متوسطة من أجل الإيرادات ، مع حماية حبوبها وحاصلاتها الزراعية الأخرى إلى درجة لا تقل عن درجة الحماية الحالية ، فى حين أن اليهود يحتمل أن يأخذوا بسياسة التعرفات المرتفعة لحماية صناعاتهم وأن يعملوا على حفظ سعر القمح أو بالأحرى سعر الحاصلات الزراعية على وجه

العموم في أدنى درجة ممكنة، ولكننا على الرغم من ذلك نعتقد أن بين الدولتين والمناطق المنتدب عليها من الاسس المشتركة ما يكفي لتوحيد التعرفة ، وأن حاجة كلتا الدولتين إلى اتخاذ تعرفة موحدة هي حاجة ماسة إلى الدرجة القصوى، اذ أنه دون هذه التعرفة الموحدة لا يمكن تأمين البقاء الاقتصادي لحداتها أو التوسع الصناعي للآخرى بمقتضى المشروع ( ج ) .

ثم انه يبدو لنا ان انشاء اتحاد جمركي من شأنه أن يتيح الفرصة لتخفيف العبء المالى الذى سيلقى على عاتق حكومة جلالته بسبب التقسيم، ولو كان ذلك التخفيف جزئيا ، ونرى أن إيجاد سوق مضمونة لليهود في سائر أنحاء فلسطين، يبرر دفعهم مقابل ذلك ، اعانة خاصة للإيرادات لتقيد لحساب الدولة العربية ، مما يخفف العبء الذى تضعه هذه الدولة على عاتق المكلف البريطانى، وقد وجدنا أنه اذا طبقت القاعدة التى وضعناها فى الفصل الحادى والعشرين واستعملت الارقام التخمينية للميزانية التى قدمها لنا مدير المالية وأوردناها فى الفصل الثامن عشر ، فينتظر أن ينقص هذا الترتيب صا فى الكلفة التى يتحملها المكلف البريطانى نحو ١٧٥٠٠٠ جنيه فى السنة الاولى ، أى أنه ينقصها من ١٢٥٠٠٠٠ جنيه إلى نحو ١٠٧٥٠٠٠ جنيه ، وهذه الزيادة فى موارد الدولة العربية يرجع بعضها الى المناطق المنتدب عليها التى سيزداد العجز فى ميزانيتها من جراء ذلك بمبلغ يربو على ١٠٠٠٠٠ جنيه ( وهذا العجز ستغطيه الخزينة البريطانية ) ولكن يرجع القسم الاكبر منه الى الدولة اليهودية التى سيبقى فى ميزانيتها مع ذلك ، وفربلغ نحو ٤٠٠٠٠٠ جنيه، بقطع النظر عن نفقات الدفاع. وسيتمحسن وضع الدولة العربية المالى بهذا المقدار أيضا ، غير أن ميزانيتها سيظل فيها عجز مقداره ٣٤٣٠٠٠ جنيه ، والطريقة الوحيدة التى نستطيع اقراحها لتغطية هذا العجز هي إعادة توزيع حصة الدولة العربية والمناطق المنتدب

عليها المشتركة من واردات الجمارك توزيعها تحكيميا ، بحيث يغطي العجز على حساب مناطق الانتداب ، وهذا يعنى بالطبع زيادة الاعانة التى ستقدمها المملكة المتحدة إلى المناطق الواقعة تحت الانتداب بهذا المقدار ، غير أن القاعدة التى أقرتها فى الفصل الحادى والعشرين ( المادة ب - الفقرة ١٣ ) تنص على إمكان اجراء تخفيضات تدريجية فى هذا العبء الاضافى الذى سيقع على عاتق الحزينة البريطانية إذا ازداد الوفرة الصافى فى إيرادات الاتحاد البحرى . وتنص القاعدة نفسها أيضا على إمكان نيل الدولة العربية بعض النصيب من أية زيادة فى إيرادات الجمارك تنشأ عن توسع التجارة وازدياد الرخاء فى باقى فلسطين ، ومن رأينا ان احدى الحجج الرئيسية التى يمكن أن يدلى بها ضد التقسيم ، أن كل مشروع من مشاريع التقسيم يبنى على أساس ادخال أصغر عدد ممكن من اليهود والمشاريع اليهودية فى المملكة العربية والعكس بالعكس ، وعلى ايجاد منطقة القدس الخاصة وممرها ، يحتتم ترك القسم الأعظم من الثروة التى يملكها العرب فى فلسطين خارج الدولة العربية وبذلك تحرم بصورة خاصة من الموارد الطبيعية والممتلكات المصطنعة والثروة الموروثة ، ويحتتم أن تظل بلادا فقيرة كل الفقر ، وسيصبح تأخرها النسبى بوزا إذا أسفرت مشاريع التحسين والعمران المقترحة فى المشروع (ج) عن تحسن كبير فى أحوال العرب المادية فى المناطق المنتدب عليها ، ولذلك فإنه يرحب بأى ترتيب ينطوى على ادخال بعض الزيادة فى إيرادات تلك الدولة بحيث لا تكون تلك الزيادة على شكل مساعدة من دولة أجنبية ، ومع ما تتطلبه تلك المساعدة من الإشراف المالى ، ويلوح أن الحاجة لن تتطلب الإشراف المالى بموجب هذا الترتيب إذ أن حسابات الدولة العربية ستسوى نفسها بنفسها بموجب القاعدة (ب) المبسطة فى الفصل الحادى والعشرين ،

ولذلك يبدو لنا أن مثل هذا الترتيب يسير شوطا بعيدا في تذليل الصعوبات المالية اللازمة للتقسيم ، وبهيء في الوقت نفسه الاستقرار الاقتصادي اللازم لكلا الدولتين العربية واليهودية .

غير أننا لأسباب دستورية وجدنا أنفسنا أسوء الحظ عاجزين عن التوصية بإنشاء اتحاد جرمكي إلا على شروط تضمن الغلبة لرغبات الدولة المنتدبة في وضع سياسة التعرف ، وحيث أن هذا يتعارض مع منح الاستقلال المالي للدولتين العربية واليهودية ، فقد اضطررنا إلى التخلي عن فكرة إنشاء اتحاد جرمكي بين دولتين مستقلتين كحل للمشاكل المالية والاقتصادية الناشئة عن التقسيم .

(٢) التأثير الذي قد تحدثه سياسته الهجرة التي تتبعها الدولة اليهودية في أنحاء فلسطين الأخرى

أن هذه الناحية من نواحي المشروع (ج) ، التي نرى من الضروري لفت الانتظار إليها بوجه خاص ، لما يترتب عليها من نتائج اقتصادية ومالية . ان من الصعوبة بمكان عظيم أن يتنبأ الانسان بالمستقبل الاقتصادي للدولة اليهودية ، لأن ذلك المستقبل سيتوقف على مزيج من العوامل الاقتصادية والسياسية والعنصرية والعاطفية . وقد سلم الشهود اليهود بأن الدولة اليهودية يجب عليها أن تتوقع المصاعب واجتياز فترات من الضيق ، إذا اتبعت سياسة فعالة للهجرة ولكننا نرى أنهم كانوا يميلون إلى الانقاص من شدة التقلبات الاقتصادية التي يحتمل أن تتعرض لها الدولة اليهودية حين تأخذ على عاتقها كدولة مستقلة ، جميع المسؤولية المتعلقة بالهجرة وقد أكد لنا هؤلاء الشهود أنفسهم ، مدفوعين برغبتهم الشديدة في إيضاح سياسة الدولة اليهودية المستقبلية بهذا الشأن ، أن عدد العمال المهاجرين الذين يسمح بدخولهم في أى وقت معين

لابد من تقريره ، على أساس العدد الذى ينتظر ايجاد عمل له ، والموارد المتيسرة للاتفاق على هذا العمل . ونحن لا نشك فى أن تلك الخطة هى ما ينوى الزعماء انتهاجه ولكن يساورنا كثير من الشك فى مقدرتهم على المحافظة على هذه القاعدة الصارمة ازاء الضغط الشديد الذى يوجه إلى الدولة الحديثة لقبول مئات الالوف من اليهود المضطهدين الذين سيطلبون ملجأ فى الدولة اليهودية كحق من حقوقهم القومية .

وما لاشك فيه أنه حالما تنشأ الدولة اليهودية تصلح المسؤولية كلها فى هذه الأمور لمقاومة على عاتق اليهود ، وان من مغريات التقسيم الخاصة فى الواقع أن يتولى اليهود أنفسهم منذ ذلك الحين ، معالجة هذا الموضوع المتنازع فيه مع ما هو عليه من الأهمية العظمى . وهذه الحججة تنطوى على الافتراض بأن الدولة اليهودية هى وحدها التى ستتعرض للمخاطر المتصلة باتباع سياسة فعالة للهجرة ، كما أنها هى وحدها التى ستجنى فوائدها ، غير أنه ليس من المحقق أن يثبت الاختبار صحة هذا الافتراض مهما كانت الظروف التى ستقام فيها الدولة اليهودية . ثم أنه إذا نفذ المشروع (ج) الذى يتحتم معه عقد اتحاد جمركى بين المناطق الثلاث ، ومع كل ما يشتمل عليه ذلك من العلاقات المالية والاقتصادية ، فمن المؤكد أن حكومتى الدولة العربية والمناطق المنتدبة عليها لا يسمحان أن تنظرا دون مبالاة إلى حدوث انهيار اقتصادى فى الدولة اليهودية ، فإذا وقع شيء من ذلك فلا مفر من أن ينال النظام الاقتصادى والميزانية فى تيمك المنطقتين ضرر فادح مما يجره ذلك الانهيار من العواقب .

فالحالة اذن كما يلى : اذا أنشئت دولة يهودية واضطاعت تلك الدولة بالمسؤوليات المطلقة بشأن الهجرة ، فلا بد ، فى رأينا ، من التسليم باحتمال حدوث ضائقة اقتصادية فائقة الخطورة . وقد قال أولئك الشهود اليهود

أنفسهم في معرض الجدل أن الضمانات اذا حدثت لا تدوم الى الابد وان من المعقول توقع استرداد الدولة اليهودية رخاءها في النهاية ، كما حدث في بلاد أخرى ، ومما لا ريب فيه على كل حال ، أن الطائفة اليهودية ترى أن كفة الفوائد ترجح على كفة المخاطر مهما عظمت أما حكومة جلالته ، فالمسألة التي تعنيها في هذه القضية هي هذه : هل تكون الاخطار التي تصيب السكان العرب ، وحكومة المناطق المنتدب عليها ، ومن وراء ذلك الحكومة البريطانية ، من جراء التقسيم ، بالغة إلى درجة تجعل الشروع في التقسيم أمر غير حكيم وجواب ذلك فيما يتعلق بالعرب ، هو أنه اذا كان من المحتمل أن يتعرضوا لضرر من جراء حدوث ضائقة في الدولة اليهودية فانهم سيبتفعون أيضا حين تكون تلك الدولة في رخاء ، وفي الواقع أن هذا الأمر هو من أركان القاعدة التي افترضناها في الفصل الحادى والعشرين . ثم انه إذا رأى أن ميل الدولة اليهودية الاقتصادية قد يكون متيحاً في طريق يؤدي إلى زيادة الثروة والرخاء على مرور الزمن فمن المحتمل أن يؤدي اتصال العرب الاقتصادية بالدولة اليهودية ، في نهاية الأمر إلى نفهم أكثر من ضررهم وتنطبق الحجة نفسها إلى حد كبير على حكومة المناطق المنتدب عليها وعلى الحكومة البريطانية إذ أنها كليهما لا تستطيعان أن تتوقعا التمتع بالفوائد التي تأتي بها القواعد المقترحة ، دون أن تكونا مستعدين لقبول ما يلزمها من الأخطار . ولكن الخطر لا يتوقف بالكلية على قبول هذه القواعد ، ولو أن عواقبه ستكون أبلغ أثراً إذا قبلت تلك القواعد . فالخطر في رأينا ، ملازم للتقسيم مهما كان شكله وتختلف درجته باختلاف الشكل الذي يتخذه . وعلى حكومة جلالته ، قبل اتخاذ قرار في كون المشروع (ج) أو أى مشروع آخر للتقسيم عملياً ، ان تسأل نفسها عما إذا كانت مستعدة للدخول في ترتيب يحتمل بمقتضاه



أن تنضمر النظم الاقتصادية والمالية للجماعتين اللتين تتحمل مسؤولية مالية تامة تجاه أحدهما ومسؤولية جزئية تجاه الأخرى ، تضررا مؤقتا على كل حال ، من جراء سياسة تتبعها دولة مجاورة لأسباب عنصرية في جوهرها ، وليس لحكومة جلالته شيء من الرقابة عليها .

### (٣) الحاجة الى أعمال اضافية يعمل فيها مزارعو الدولة العربية بعض الوقت تكملة للدخل الذى يجنونونه من زراعتهم

لقد أشرنا فى الفصل العاشر إلى أهمية حيننا كمورد لأعمال إضافية يستخدم فيها الفلاحون الذين ليس لهم أراض أو الذين لا يستطيعون كسب الرزق الكافى من أراضيهم ، سواء أكانت إقامتهم العادية فى المناطق المنتدب عليها أم فى الدولة العربية أم اليهودية ، ولكن حيفا ليست المورد الوحيد لمثل هذا الاستخدام فى الوقت الحاضر . ففى جهات السهل الساحلى تنشأ الحاجة إلى العمل الاضافى ( بيارات ) بساتين الاثمار الحمضية خلال موسم القطاف الذى يبتدىء فى شهر تشرين الأول وينتهى فى شهر نيسان ، ويجذب من القرى العربية عمالا مؤقتين . وحتى فى أيامنا الحالية لا يزال الرخص النسبى فى الأجور العربية <sup>(١)</sup> يؤدى إلى اقبال أصحاب الاعمال اليهود اقبالا محسوسا على إستخدام العمال العرب ، بالرغم مما يحاوله المتحزبون من جعل العمل فى المزارع اليهودية مقصورا على العمال اليهود دون سواهم . ويجب

---

(١) كانت أجور العمال اليهود الدائمين الذين يعملون فى ( بيارات ) بساتين البرتقال فى شهر اذار سنة ١٩٣٧ ء تتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ مل فى اليوم • مقابل ذلك ما يتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ مل فى اليوم للعمال العرب ، وهذه الارقام هى وفق النشرة الاحصائية رقم ١٩٣٧/٣ التى أصدرتها الحكومة بشأن معدل الاجور •

أن لا ننسى أن العرب يملكون نحواً من ٥٠٠٠٠ دونم من مجموع الأراضي المغروسة بالأشجار الحمضية ، في الدولة اليهودية المقترحة . وقد قال لنا اليهود أن هجرة العمال العرب ، الوقتية إلى الدولة اليهودية ستحظر . وليس في وسعنا أن نعين عدد العمال العرب الذين يستخدمون إستخداماً وقتياً في بيارات البرتقال ، والذين ستقح أماكناً إقامتهم خارج الدولة اليهودية ، وليس لدينا إحصاءات بهذا الشأن . ولكننا نعتقد أننا لا نبالغ إذا قلنا أن كثيرين من سكان القرى العربية الواقعة خارج تلك الدولة سيحرمون بعد التقسيم هم وعائلاتهم من وسيلة هامة من الوسائل الإضافية لكسب الرزق ، وسيكون لفقد ذلك المورد من الرزق أثر خطير في حالتهم الاقتصادية .

#### (٤) ازدياد السكان

تبين لنا في الفصل الثالث أنه بالنظر لمعدل الزيادة الطبيعية الخارق للعادة الذي ازداد به عدد السكان العرب تحت حكم الانتداب ، يمكن منذ الآن القول بأن الحالة الاقتصادية لهؤلاء السكان ستعرض في المستقبل للخطر ما لم يحدث أحد التطورات التالية : كارتفاع مستوى الزراعة بحيث تصبح الأرض قادرة على أن تعمل عدداً أكبر من السكان ، أو ازدياد الأعمال الصناعية وبذلك تنفتح الفرصة للاستخدام الثانوي ، أو تحديد عدد العائلة ( تحديد المواليد ) ، أو الزواج عن البلاد . وإذا نفذ التقسيم تظل الحالة الاقتصادية في الدولة العربية مهددة بالخطر نفسها وبقل في الوقت نفسه احتمال وقوع أي تحسن في تلك الحالة لدى وقوع أي أمر من الأمرين الأولين المذكورين ، ويحرم العرب بعد التقسيم من فرصة إيجاد عمل إضافي في الدولة اليهودية ، كما أن وقوع تحسن في مستوى الزراعة سيكون بعيد

الاحتمال إذ لن يتيسر بعد التقسيم المال اللازم لمثل هذا التحسين . ثم أنه ليس من المحتمل أن يلجأ العرب إلى تحديد المواليد ، أو أن يقل معدل الزيادة الطبيعية في سكان الدولة العربية من جراء أى ارتفاع محسوس في معدل الوفيات ينشأ عن تخفيض مستوى الخدمات الادارية تخفيضاً كبيراً . وفي الواقع أنه إذا أرغمت الدولة العربية على الاعتماد على مواردها الخاصة اعتماداً كلياً ، ولم يقدم أحد من سكانها على المهاجرة فقد يتوقع حصول ارتفاع في معدل الوفيات ، مع مرور الزمن ، بسبب التزاحم على وسائل المعيشة . ولكنه يحتمل ، قبل ذلك ، أن يؤدي هذا التزاحم المتزايد إلى حمل نفالة السكان على الاعتماد أكثر فأكثر على مناطق الانتداب المجاورة في سبيل إيجاد عمل إضافي لهم ، وسيتوقف مقدار هذا العمل الإضافي من حين إلى آخر على مقدار رؤوس الأموال التي يأتي بها المهاجرون اليهود إلى تلك المناطق وبالتالي على التقلب بين الرخاء والضيق الناشئ عن سياسة الهجرة اليهودية بوجه عام .

نخرج من هذه الملاحظات بالاستنتاجات التالية :

( ا ) ليس هنالك من سبب يدعو إلى الافتراض بأن المعدل الحالي للزيادة الطبيعية في عدد السكان المسلمين في الدولة العربية سينخفض بعد التقسيم إلا إذا وقعت مجاعة حقيقية وأسفرت عن زيادة معدل الوفيات .

( ب ) وبسبب هذه الزيادة المستمرة في عدد السكان ستصبح الحالة الاقتصادية في الدولة العربية ، اذا تركت وليس لها سوى مواردها الخاصة ، على شفا الخطر ، ويزداد خطرهما بمرور الزمن .

( ج ) وذلك من شأنه أن يضاعف الحاجة إلى تهئية السبيل لإيجاد عمل إضافي للسكان العرب الزائدين في المناطق المنتدب عليها .

(د) ولكن هذا العمل لا يمكن تهيئته بمقدار كاف ، الا بواسطة رؤوس الأموال اليهودية التي يأتي بها المهاجرون اليهود إلى المناطق المنتدب عليها . ولذلك فإن من صالح العرب أنفسهم افساح المجال لهذه الهجرة ، بل والعمل على تشجيعها ، على أن تكون خاضعة للإشراف الذي اقترحناه في الفصلين الثالث عشر والرابع عشر ، وبلوح لنا أننا لا نخالف الواقع إذا قلنا أن العرب المقيمين خارج الدولة اليهودية سيجابون في حالة توقف اعمار المناطق المنتدب عليها من جراء إيقاف الهجرة ، مشاكل اقتصادية أشد هؤلاء من المشاكل التي يحتمل أن يجابهوها لو فسخ المجال لاستمرار الهجرة مقيدة بالشروط المقترحة في ذينك الفصلين .

(هـ) ومن المحتمل ، كما أشرنا في الفقرة (٥٠١) أن يؤدي تشابك العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدولة العربية والمناطق المنتدب عليها من الجهة الواحدة والدولة اليهودية من الجهة الأخرى - ذلك التشابك الذي لا مندوحة عنه بعد التقسيم - إلى رد فعل سيء في الدولة العربية ومناطق الانتداب عندما يحدث الضيق المحتوم في الدورة الاقتصادية للدولة اليهودية التي ستجابه حالة رخاء تعقبها أزمة . وكلما ازداد اعتماد الدولة العربية على المناطق المنتدب عليها من الناحية الاقتصادية ، ازداد خطر ذلك التأثير على حكومة المناطق المنتدب عليها وبالتالي على حكومة المملكة المتحدة نفسها .

وإذا نظرنا إلى جميع هذه الامور بغين الاعتبار لا نجد بدا من القول اننا غير قادرين على التوصية بحدود المناطق المقترحة من شأنها أن تنطوي على أمل معقول بانشاء دولة عربية وأخرى يهودية تكون كل منهما في النهاية قادرة على سد نفقاتها بذاتها ، ما دمنا ملزمين بعدم تجاوز شروط اختصاصنا . ولكننا لا نعتقد أن انهاء تحقيقنا بمجرد استنتاج سلمي يتفق

ورغباتكم أو الصالح العام . ولذلك رأينا أن نسير في طريقنا خطوة أخرى ،  
وان كنا نتجاوز بذلك شروط اختصاصنا من احدى نواحيها .

ولذلك ، فاننا نرى الآن أن حكومة جلالته قد ترى بدلا من اهمال  
فكرة التقسيم بالمرة ، على اعتبار أنه غير عملي ، أن من الملائم أن تسترط  
لتنالها عن الانتداب الحالي ، الذي لا يجوز ادخال تغيير عليه الا بموافقة  
عصبة الأمم ، ان تكلف الدولتان العربية واليهودية بالدخول في اتحاد  
جمركي مع المناطق المنتدب عليها وفقا للشروط التالية :

١ - تدير الحكومة المنتدبة مصلحة الجمارك لجميع فلسطين .

٢ - تقرر الحكومة المنتدبة السياسة المالية للجمارك حسبما تستصوب ، بعد  
النشاور مع ممثلي كل من الدولة العربية والدولة اليهودية ، وبعد النظر بعين  
الاعتبار إلى مصالح ( أ ) جميع المناطق المشمولة بهذا الاتحاد و ( ب ) خزينة  
المملكة المتحدة ، ما دامت حكومتها تدفع إعانة مالية لتسديد العجز في  
ميزانية حكومة أى قسم من فلسطين . ويجب أن ينطوى هذا الترتيب على  
أن الحكومة المنتدبة لن تدير السياسة المالية للاتحاد على وجه يميل للتجارة  
البريطانية معاملة ممتازة .

٣ - من النواحي الاخرى ، تكون الترتيبات المالية ما بين المناطق المختلفة  
مطابقة للقاعدتين ( أ ) و ( ب ) المقترحتين في الفصل الحادى والعشرين ، مع  
مراعاة التعديلات التى قد يقرر ادخالها فيهما عن طريق المفاوضة بين حكومة  
جلالته وممثلين عن العرب واليهود .

ومما لا ريب فيه أن الدول التى تنشأ خاضعة لمثل هذه الشروط وتكون  
عزومة من حق تقرير سياستها المالية ، لانكون بالطبع دولا ذات سيادة  
واستقلال بالمعنى الذى قصده اللجنة الملكية . وكذلك لا نستطيع أن نعتبر

حق الترتيب الذى يوضع على هذا الأساس موضعاً لرضاء خزينة حكومة جلالته رضاء تاماً ، لأن الحسابات التى أجريناها ليست على كل حال سوى حسابات تقديرية مبنية على الحدس ، واستمرار أية قاعدة تتفق عليها ينبغي أن يعتبر أمراً غير محقق ، كما أن المبلغ الذى لابد من مطالبة البرلمان بتخصيصه كإعانة لتسديد العجز فى ميزانية المناطق المنتدب عليها (بما فى ذلك ما دعواؤه « بالحصة الإضافية » للدولة العربية) سيزيد فى بادئ الأمر على مليون جنيه . وخير ما نرجوه هو التوصل إلى وضع ترتيب يمكن من تقديم هذه الإعانات على وجه يكون أقل ما يمكن تعرضاً للاعتراضات الدستورية ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك فى الفصل الحادى والعشرين . ومما لا شك فيه أن ترتيباً كهذا من شأنه أن يزيد فى احتمال وقوع الخطر الذى وضعناه فى الفقرة (٥٠٠) ، وهو أن كل أزمة اقتصادية تحمل فى الدولة اليهودية من جراء سياسة الهجرة اليهودية ، قد يمتد أثرها إلى الدولة العربية والمناطق المنتدب عليها ، ويؤدى إلى أحداث أسوأ تأثير فى أنظمتها المالية والاقتصادية . ولكن إذا أريد اللجوء إلى التقسيم لابد من قبول هذا الخطر عظيم أم صغر ، فهذا الخطر ليس بالامكان إزالته بالمرّة ، بيد أننا مع مراعاة هذه التحفظات ، نرى أنه يمكن أن يقال الآن بأن الاحتياجات المالية والاقتصادية للدولتين العربية واليهودية قد وفيت على وجه مرض ، ونرى أنفسنا مستعدين للقول مع اعتبار التحفظات الآتية الذكر ، أن الحدود التى أوصينا بها فى المشروع (ج) تنطوى على أمل معقول بأن تنشأ دولة عربية وأخرى يهودية تكون كل منهما فى النهاية قادرة على سد نفقاتها بذاتها . وعند ما يبقى على حكومة جلالته أن ترى رأيها ، إذا اعتبرت مشروع التقسيم الذى عرضناه عادلاً وعملية من النواحي الأخرى ، فى أفضلية قبول المسؤولية المالية التى يتحملها

أم رفض التقسيم بالمرّة واللجوء إلى طريقة أخرى بدلا منه .

وقبل ختام هذا الفصل من تقريرنا ، نضيف ملاحظتين وجيزتين :

( ١ ) إذا قررت حكومة جلالته أن ترتيبا كهذا من شأنه أن يهيء حلا مرضيا لمشاكل التقسيم المالية والاقتصادية ، كان في ذلك ما يغري على السير خطوة أخرى ووضع حل مشابه لهذا الحل بشأن بعض المشاكل الإدارية التي ألمعنا إليها في سياق بحثنا ، وإذا احتفظت الدولة المنتدبة بإدارة المواصلات بين المقاطعات - من سكك حديدية وبريد و تلغراف ( بما في ذلك التليفونات ) ، ولو كان ذلك خلال خمس سنوات في بادئ الأمر ، فاننا نرى أن هذا يكون بلاربب أنفع للجمهور من تقسيم تلك المصالح بين ثلاث إدارات . ولكننا ندرك أنه ليس من الممكن ، لأسباب سياسية ، أن تخص مصلحة الاداعة اللاسلكية بمنطقة واحدة ، إلا باتفاق الدول ذات الشأن .

( ٢ ) وإذا أريد وضع اصطلاح لوصف الاجراء الدستوري الذي اقترحناه ، فقد تكون عبارة « التحالف الاقتصادي » ، وافية بالمرام . وقد استعمل هذا الاصطلاح فعلا شاهد يهودي درس الموضوع دراسة خاصة ولما سئل ذلك الشاهد نفسه لماذا لا يرضى بأن تقام الدولتان طبقا لمشروع التقسيم ومن ثم يترك لهما أمر الدخول في تحالف إقتصادي إذا رغبتا في ذلك ، أجاب قائلا : « انني موقن بأن ذلك سيكون عبارة عن سياسة انتحار . فأول أمر لابد من وقوعه حتما هو أن تتجه الدولة العربية نحو دمشق وبغداد بدلا من اتجاهها نحو القدس و حيفا » . وهذا تعليق حافل بالمعاني . ونحن لانود مطلقا عرقلة حركة تؤدي إلى تقوية الاتحاد بين الدولة العربية والأقطار العربية الأخرى ، ولكننا موقنون بأنه إذا حدث شيء من ذلك كان في

## مقدمة

ضالِح الدولة اليهودية أن يفسح لها المجال للانضمام إلى تلك الحلقة السياسية والاقتصادية نفسها . ويبدو لنا أن من فوائد المشروع الذي اقترحنه قبل قليل ، أن تنفيذ مثل هذا الترتيب ، إذا سبقه ضم المناطق التي تتألف منها فلسطين وشرق الأردن ، في اتحاد جمركي ، يكون أسهل بكثير منه إذا كانت منفصلة اقتصاديا ، هذا إذا كانت الحالة السياسية تواتي مثل هذا التطور . على أن الفطنة تقضى بأن يسار في الأمر بتؤدة على سبيل التجربة وأن يشجع الفرقاء على التعاقد على اتفاق اقتصادي كخطوة أولى . أما الانتقاد الذي كثيرا ما وجهه ضد التقسيم ، من أنه سير إلى القهقري لدى اعتباره مجرد سياسة نظرية ، ففيه ما فيه من القوة . ولسنا نجرؤ على التنبؤ بأن التحالف الاقتصادي سيؤدي في النهاية إلى حلف سياسي ، ولكن ذلك أن وقع لن يكون موضعاً للدهشة والاستغراب ، وفي الوقت ذاته نعتقد أن كلا من اليهود والعرب قد يشعرون ، بعد ما حدث في العام الماضي من نزاع مضمّن مرير ، بالميل إلى تحييد مشروع يقضى ببقاء فلسطين ووحدة غير مجزأة في جهة واحدة على الأقل ، أي أن تظل مرتبطة باتحاد جمركي ونظام مشترك للمواصلات .

## الختاتمة

وفي وسعنا الآن أن نلخص الموقف فنقول أن مسألة كون التقسيم قابلاً للتطبيق تنطوي على اعتبارات عملية وسياسية ، فالاعتبارات العملية تتعلق بصورة خاصة بالمالية والاقتصاد . والصعوبات الإدارية كبيرة ، ولكن إذا توفرت الإرادة لايجاد حل ، لا يمكن أن يقال أنها لا تذلل . غير أن الصعوبات المالية والاقتصادية ، التي وصفناها في هذا الفصل ، وهي من نوع لا نستطيع معه أن نجد ضمن نطاق شروط اختصاصنا حلاً ممكناً لتذليلها ، ولكننا بدلاً من أن نقر بعجزنا عن استنباط أي مشروع عملي ، اقترحنا في



الفقرة ٥٠٦ ، شكلا معادلا للتقسيم على وجه يبدو لنا ، على الرغم من حرمانه الدولتين العربية واليهودية من الاستقلال في ادارة شؤونهما المالية ، أنه يصلح ، بعد مراعاة بعض التحفظات ، لأن يكون أساسا للتسوية ، إذا كانت حكومة جلالته مستعدة لتحمل ما ينطوى عليه من التبعة المالية الكبرى .

وبعد ذلك تبقى الصعوبات السياسية . اننا لانستطيع أن نتجاهل أن أحد الفريقين أو كليهما يمكن أن يرفض التقسيم مهما كان شكله . وليس من واجبننا باعتبارنا لجنة مهمتها البحث في الحقائق أن نشير بما يقتضى عمله في تلك الحال . ولكن احتمال قبول الفريقين بتسوية معقولة لا يزال قائما . ومع أنه لا يسعنا أن نعتمد على إمكان ذلك فقد أوردنا المقترحات التي أدرجناها في هذا الفصل آملين أن تكون أساسا لتسوية تأتي عن طريقة المفاوضة .

## ( ١٨ ) فلسطين

بيان من قبل حكومة جلالته في المملكة المتحدة

بلاغ رسمي رقم ٨ - ٣٨ - ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٨

كانت اللجنة الملكية ، التي ترأسها المرحوم الايرل بيسل ، قد نشرت تقريرها في شهر تموز سنة ١٩٣٧ ، واقترحت حلا لمعضلة فلسطين بواسطة مشروع للتقسيم تدرج بموجبه دولة عربية مستقلة وأخرى يهودية ، بينما يحتفظ بالمناطق الأخرى تحت إدارة الدولة المنتدبة . وقد أعلنت حكومة جلالته في المملكة المتحدة في بيان خطتها السياسية الذي أصدرته على أثر نشر تقرير اللجنة الملكية ، موافقتها العامة على الحجج التي أدلت بها اللجنة الملكية والاستنتاجات التي توصلت إليها وأعربت عن رأيها أن مشروعا للتقسيم يقوم على الأسس العامة التي أوصت بها اللجنة الملكية ، قد يكون فيه أفضل وأنجح حل للمأزق .

وقد وضع إقتراح اللجنة الملكية على ضوء المعلومات التي كانت متيسرة في ذلك الحين وما اعترف به بصورة عامة ، أن من الواجب إجراء تحقيق مفصل آخر قبل أن يتسنى إتخاذ قرار فيما إذا كان مثل هذا الحل سيثبت كونه عمليا . وقد كان هذا الإقتراح موضع البحث فيما بعد في البرلمان ، وفي إجتماعات لجنة الانتدابات الدائمة ومجلس عصبة الأمم وهيئة العصبة الكلية ، وتلقت حكومة جلالته عندئذ تفويضا بأن تبحث فيما إذا كان من الممكن تطبيق مبدأ التقسيم تطبيقا عمليا . ثم أعربت حكومة جلالته ، في رسالة وجهها وزير المستعمرات إلى المندوب السامي بتاريخ ٢٣ كانون الأول سنة ١٩٣٧ ، عن رغبتها في القيام بالتحقيقات الإضافية الضرورية لوضع مشروع آخر يكون أكثر دقة وأعم تفصيلا وذكر في تلك الرسالة أن القرار النهائي لا يمكن وضعه بعبارات عامة مجردة ، وأن القيام بتحقيق آخر قد يهيء المواد اللازمة للحكم ، عند وضع الاسس لأفضل مشروع ممكن للتقسيم ، فيما إذا كان ذلك المشروع هو عادل وعملي . وقد أوضحت تلك الرسالة أيضا مهام وإختصاص اللجنة الفنية التي إنتدبت لزيارة فلسطين وتقدير إقتراحات الحكومة جلالته ، بعد قيامها بالتحقيق المقتضى ، فيما يتعلق بهذا المشروع المفصل .

إن حكومة جلالته قد تلقت الآن تقرير لجنة تقسيم فلسطين ، بعد أن قامت هذه اللجنة بالتحقيقات التي إنتدبت لها بمنتهى الدقة والكفاءة ، وجمعت من المواد ما قد يكون عظيم القيمة لدى استزادة البحث في الخطة السياسية . وقد نشر تقرير اللجنة الآن ، خلاصة الاستنتاجات التي توصلت إليها . وما هو جدير بالذكر أن الأعضاء الأربعة قد أوصوا برفض مشروع التقسيم الذي رسمته اللجنة الملكية بإجماع الرأي . وقد تضمن التقرير ، بالإضافة إلى

مشروع اللجنة الملكية ، البحث في مشروعات آخرين ، أشير إليها بالمشروع ( ب ) والمشروع ( ج ) ، وقد حيز أحد أعضاء اللجنة المشروع ( ب ) بينما أن عضوين آخرين من أعضائها ، أحدهما الرئيس اعتبروا المشروع ( ج ) خير مشروع للتقسيم يمكن للجنة استنباطه بموجب شروط إختصاصها . أما العضو الرابع فقد وافق على المشروع ( ج ) باعتباره أفضل مشروع يمكن استنباطه بموجب شروط إختصاص اللجنة ولكنه اعتبر كلا المشروعين غير عمليين . ومما أوضحه التقرير أن ميزانية الدولة اليهودية قد تنجلي عن وفر ضيخم بموجب أى مشروع من المشروعات في حين أن ميزانية الدولة العربية ، ( بما فيها شرق الاردن ) ، وميزانية مناطق الانتداب قد تنجلي عن عجز كبير .

أما التوصية التي تقدمت بها اللجنة الملكية وقالت فيها - بموجب دفع الدولة اليهودية اعانة مالية إلى الدولة العربية مباشرة فقد ردتها لجنة التقسيم باعتبار أنها غير عملية . ومن رأى اللجنة أن انشاء اتحاد جركي بين الدولتين العربية واليهودية ومناطق الانتداب من الأمور التي لا مفر منها ، لأسباب إقتصادية .

وقد بحثت اللجنة في إمكان إيجاد حل للمشاكل المالية والاقتصادية التي ينطوى عليها التقسيم بواسطة مشروع يبنى على مثل هذا الاتحاد . ومن رأيها أن كل مشروع كهذا لا يتفق مع منح الإستقلال المالي للدولتين العربية واليهودية ، وتوصلت إلى الإستنتاج أنه لو كان من المترتب عليها أن تمسك بحرفية شروط إختصاصها لما وجدت مناصا من أن تقرر أنها لم تتمكن من الايصاء بحدود للمناطق المقترحة من شأنها أن تنطوى على أمل معقول بانشاء دولة عربية وأخرى يهودية تكون كل دولة منها قادرة في النهاية على سد نفقاتها بذاتها .

## ملحق ١٠

وقد قرأى حكومة جلالاته ، بعد إنعدام النظر والتدقيق في تقرير لجنة التقسيم أن هذا التحقيق الإضافي قد أظهر أن الصعاب السياسية والإدارية والمالية التي بنطوى عليها الاقتراح القمل بإنشاء دولة عربية مستقلة وأخرى يهودية مستقلة هي عظيمة لدرجة يكون معها هذا الحل المعضلة غير عملي .

ولذلك فإن حكومة جلالاته ستواصل الاضطلاع بمسؤولياتهم في حكم فلسطين بأجمعها وهي تواجه الآن مشكلة إيجاد وسائل أخرى تمكنها من تلافى ما تطلبه الحالة الشاقة التي أتت اللجنة الملكية على وصفها ، وتكون متفقة مع الالتزامات المترتبة عليها نحو العرب ونحو اليهود . وتعتقد حكومة جلالاته أن هذه الوسائل ليس من المتعذر إيجادها .

لقد تسنى لحكومة جلالاته أن تدرس المعضلة درساً وافياً على ضوء تقرير اللجنة الملكية وتقرير لجنة التقسيم ، ومن الجلى أن الوصول إلى تفاهم بين العرب واليهود هو من أثبت الاسس لإقامة دعائم السلام والتقدم في فلسطين . إن حكومة جلالاته مستعدة بادئ ذي بدء أن تبذل جهداً أكيداً لترويج مثل هذا التفاهم . وتحقيقاً لهذه الغاية تنوى أن توجه الدعوة في الحال إلى ممثلين عن عرب فلسطين والدول المجاورة من الجهة الواحدة ، وعن الوكالة اليهودية من الجهة الأخرى ، للتداول معهم في أقرب فرصة ممكنة في مدينة لندن حول السياسة المقبلة ، بما فيها مسألة الهجرة إلى فلسطين . أما فيما يتعلق بتمثيل عرب فلسطين في هذه المباحثات فإن حكومة جلالاته يجب أن تحتفظ لنفسها بحق رفض قبول الزعماء الذين تعتبرهم مسؤولين عن حملة الاغتيال والعنف .

وتأمل حكومة جلالاته أن تساعد هذه المباحثات التي ستجرى في لندن

إلى الوصول إلى إتفاق حول السياسة المقبلة المتعلقة بفلسطين ، غير أنها تعلق أهمية كبرى على الوصول إلى قرار بهذا الشأن في القريب العاجل ، فإذا لم تسفر مباحثات لندن عن الوصول إلى إتفاق خلال مدة معقولة من الزمن فإن حكومة جلالته تتخذ قرارها الخاص على ضوء درسيها المعضلة ومباحثات لندن ثم تعلن السياسة التي تنوي إتباعها .

ولن يغرب عن بال حكومة جلالته ، لدى النظر في سياستها ووضع أسسها ، الصفة الدوائية التي ينطوي عليها الانتداب الذي عهد به إليها ، والالتزامات المترتبة عليها في ذلك الصدد (١).

(١٩) بيان الخطة السياسية الصادر من حكومة جلالته (٢)

بلاغ رسمي رقم ٢ - ٣٩ - بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٣٩

### فلسطين

كانت حكومة جلالته قد أعربت في البيان الذي أصدرته عن فلسطين

(١) نقل نص هذه الوثيقة عن نسخة أصلية من البلاغ الرسمي الذي أصدرته حكومة الانتداب باللغة العربية .

(٢) نقلنا نص هذه الوثيقة عن البلاغ الرسمي الذي أصدرته حكومة الانتداب باللغة العربية في شكل كتيب يحمل الاسم والرقم المشار إليهما في صدر هذه الوثيقة . ونظرا لالتأثير البالغ الذي أحدثته عند صدورهما في الاوساط الدولية والبرلمانية في العالم كله وتراجع بريطانيا عن تنفيذها تحت ضغط الصهيونية وانصارها عندما أحست بزاول خطر الحرب العالمية الثانية وتنسبت ربح النصر على أعدائها ، فائنا نورد نص هذه الوثيقة باللغة الانكليزية ، وقد نقلنا عن البلاغ المذكور أعلاه والذي أصدرته حكومة الانتداب باللغة الانكليزية .

في اليوم التاسع من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٨<sup>(١)</sup> ، عن رغبتها في دعوة مندوبين عن عرب فلسطين وبعض البلاد العربية المجاورة ، وعن الوكالة اليهودية للتفاوض معهم في لندن بشأن السياسة المقبلة ، وكانت تأمل بإخلاص الوصول إلى شيء من التفاهم بنتيجة اجراء مباحثات وافية مقرونة بتمتة الحرية والصراحة . وقد عقدت في الاونة الاخيرة مؤتمرات مع وفود العرب واليهود استغرقت بضعة اسابيع وكانت هذه المؤتمرات وسيلة لتبادل الآراء بصورة مستكملة بين الوزراء البريطانيين ومندوبي العرب واليهود . وقد وضعت حكومة جلالاته ، على ضوء المباحثات المشار اليها والحالة السائدة في فلسطين وتقرير اللجنة الملكية<sup>(٢)</sup> ، وتقرير لجنة التقسيم<sup>(٣)</sup> ، بعض المقترحات وعرضت تلك المقترحات على وفود العرب واليهود كأساس لتسوية متفق عليها . غير أنه لم تر وفود العرب ولا وفود اليهود أن في استطاعتها قبول تلك المقترحات ، ولذلك لم تسفر المؤتمرات عن اتفاق . وبناء على ذلك ترى حكومة جلالاته نفسها حرة في وضع سياستها الخاصة . وقد قرر رأيها ، بعد انعام النظر الدقيق ، على التمسك بـ ورة عامة بالمقترحات التي عرضت نهائيا على وفود العرب واليهود وببحث معهم :

٢ - لقد كان صك الانتداب على فلسطين ، الذي أقر نصوبه بمجلس عصبة الامم في سنة ١٩٢٢ ، أساس السياسة التي انبعتها الحكومات البريطانية المتعاقبة زهاء عشرين عاما ، وهذا الصك ينطوي على تصريح بلفور ،

(١) الكتاب الابيض رقم ٥٨٩٣

(٢) الكتاب الابيض رقم ٧١٧٩

(٣) الكتاب الابيض رقم ٥٨٥٤

ويفرض على الدولة المنتدبة أربعة التزامات رئيسية ، وقد بسطت هذه الالتزامات في المواد الثانية والسادسة والثالثة عشرة من صك الانتداب ، ومن بين هذه الالتزامات التزام لم يرقم أى خلاف حول تفسيره وهو الالتزام الذى يبحث فى حماية الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية وتسهيل الوصول إليها . أمام الالتزامات الأخرى فهى اجمالاً كما يلي : -

(١) وضع البلاد فى أحوال سياسية وإدارية واقتصادية من شأنها أن تضمن انشاء وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين وتسهيل هجرة اليهود فى أحوال ملائمة وتشجيع حشد اليهود فى الاراضى ، بالتعاون مع الوكالة اليهودية .

(٢) صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين ، بقطع النظر عن العنصر والدين ، وضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالى الأخرى مع تسهيل الهجرة اليهودية واستيطان اليهود فى الأراضى .

(٣) وضع البلاد فى أحوال سياسية وإدارية واقتصادية من شأنها أن تضمن ترقية مؤسسات الحكم الذاتى .

٣ - وقد لفتت اللجنة الملكية ولجان التحقيق الأخرى التى سبقتها النظر إلى الغموض المحيط ببعض العبارات الواردة فى صك الانتداب كعبارة « وطن قومى للشعب اليهودى » ، ووجدت فى هذا الغموض وفى ما نشأ عنه من الريبة حول الأهداف التى ترمى إليها الخطة السياسية ، سبباً أساسياً للقلق والشحناء بين العرب واليهود . أن حكومة جلالته مقتنعة أن مصلحة السلام ورفاهة جميع أهالى فلسطين تحتم وضع تعريف صريح للخطة السياسية ولاهدافها . ولقد كان من شأن اقتراح التقسيم الذى أوصت به اللجنة الملكية أن يوفر مثل هذه الصراحة ، غير أنه وجد أن تشكيل دولتين مستقلةتين ضمن فلسطين

احداها عربية والاخرى يهودية ، يكون في استطاعتها سد نفقاتهما بذاتها ، ليس من الأمور العملية . ولذلك كان لزاما على حكومة جلالته أن تستنبط بدلا من التقسيم ، سياسة أخرى من شأنها أن تفي بما تتطلبه الحالة في فلسطين على وجه يتفق مع الالتزامات المترتبة عليها نحو العرب ونحو اليهود . وقد أدرجت آراء ومقترحات حكومة جلالته أدناه في ثلاثة أبواب هي :

(١) الدستور و (٢) المهاجرة و (٣) الاراضى .

#### ١ - الدستور

٤ - لقد قيل في معرض الجدل أن عبارة «وطن قومي للشعب اليهودي» تفسح المجال لعبورية فلسطين ، على مرور الزمن ، دولة أو مملكة يهودية . ان حكومة جلالته لا نود أن تقارع الرأي الذي أعربت عنه اللجنة الملكية وهو ان الزعماء الصهيونيين كانوا يدركون حين صدور تصريح بلفور أن نصوص ذلك التصريح لا تحول دون قيام دولة يهودية في النهاية . غير أن حكومة جلالته تشاطر اللجنة الملكية الاعتقاد بأن واضعى صيغة الانتداب الذى أدمج فيه تصريح بلفور لا يمكن أن يكونوا قد قصدوا تحويل فلسطين إلى دولة يهودية خلافا لارادة سكان البلاد العرب . أما أنه لم يكن المقصود تحويل فلسطين إلى دولة يهودية فيمكن استنتاجه ضمنا من الفقرة التالية المقتبسة عن الكتاب الأبيض الصادر سنة ١٩٢٢ (١) : -

« لقد قيلت أقوال غير مصرح بها مؤداها ان الغاية التي يرمى اليها هذا التصريح هي خلق فلسطين يهودية برمتها . واستعملت عبارات كمثل القول بأن فلسطين ستصبح يهودية كما أن انكلترا انكليزية ، وحكومة جلالته تعتبر



أن كل أمل كهذا غير ممكن التحقيق وهي لا ترمى إلى مثل هذا الهدف كما أنه لم يخطر في بالها في أي وقت من الأوقات . . أن يزول الشعب العربي أو اللغة أو الثقافة العربية في فلسطين ، أو أن تصبح مسيطر عليها . وهي تود أن تلقت النظر إلى أن نص التصريح المشار إليه (أي تصريح بلفور) لا يرمى إلى تحويل فلسطين بكليتها إلى وطن قومي يهودي ، بل إلى أن وطننا كهذا سيؤسس في فلسطين » .

غير أن هذا البيان لم يزل الشكوك ، ولذلك فإن حكومة جلالته تصرح الآن بعبارة لا لبس فيها ولا ابهام أنه ليس من سياستها أن تصبح فلسطين دولة يهودية . وهي تعتبر في الواقع أنه مما يخالف الالتزامات المترتبة عليها نحو العرب بموجب صك الانتداب ، والتأكدات التي أعطيت للشعب العربي فيما مضى أن يجعل ( يضم الياء ) سكان فلسطين العرب رعايا دولة يهودية بخلافًا لارادتهم .

هـ - وقد وصفت ماهية الوطن القومي اليهودي وصفًا أوفى في الكتاب الأبيض الصادر سنة ١٩٢٢ (١) على الوجه التالي : -

« لقد أعاد اليهود في القرنين أو الثلاثة قرون الأخيرة تكوين طائفة لهم في فلسطين يبلغ عددها الآن ثمانين ألفًا ، ربهم تقريبًا مزارعون أو عملة في الأرض . ولهذه الطائفة هيئاتها السياسية الخاصة ، ومجمع منتخب لإدارة شؤونها الداخلية ، ومجالس منتخبة في المدن ، وهيئة الاشراف على مدارسها ، ولها رئاسة ربانيين منتخبة ومجلس رباني منتخب لإدارة شؤونها الدينية . وتستعمل هذه الطائفة اللغة العبرية كلغة محلية ، ولها صحف عبرية تفي بحاجاتها وهي تتبع نمطًا تهدينيًا يميزها عن سواها ، وتبدي نشاطًا كبيرًا في الحركة

الاقتصادية. فهذه الطائفة، بسكان المستعمرات والمدن وبتشكيلاتها السياسية والدينية والاجتماعية ولغتها الخاصة وعاداتها وطرق معيشتها الخاصة، لها في الحقيقة مميزات قومية. ولو سأل سائل عن معنى تنمية الوطن القومي اليهودي في فلسطين لتمكن الرد عليه بأنها لا تعنى فرض الجنسية اليهودية على أهالي فلسطين اجمالا، بل زيادة نمو الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في أنحاء العالم حتى تصبح مركزا يكون فيه للشعب اليهودي برامته اهتمام ونفخ من الوجهتين الدينية والعنصرية. ولكي يكون لهذه الطائفة خير أمل في التقدم الحر، وينفخ للشعب اليهودي مجال واف يظهر فيه كفاياته، كان من الضروري أن يعلم أن وجوده في فلسطين هو كحق وليس كمنة. ذلك هو السبب الذي جعل من الضروري ضمان وجود وطن قومي لليهود في فلسطين ضمانا دوليا والاعتراف رسميا بأنه يستند إلى صلة تاريخية قديمة.

٦ - ان حكومة جلالته تملك بهذا التفسير لتصريح سنة ١٩١٧ وتعتبره وصفا معتمدا وشاملا لماهية الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وهذا التفسير ينطوي على اطراد نمو الطائفة اليهودية الموجودة في البلاد بمساعدة اليهود الموجودين في أنحاء العالم الاخرى. ومما يقيم الدليل على أن حكومة جلالته ما فتئت تقوم بالتزاماتها من هذه الناحية انه منذ صدور بيان الخطة السياسية سنة ١٩٢٢ هاجر إلى فلسطين ما يزيد على ٣٠٠٠٠٠ يهودي وأن عدد سكان الوطن القومي قد ارتفع حتى بلغ نحو ٤٥٠٠٠٠ نسمة، أو ما يقرب من ثلث سكان البلاد برمتهم، هذا وأن الطائفة اليهودية لم تقصر من جهتها في اغتنام الفرص التي أتت بها إليها إلى أقصى حد، فنمو الوطن القومي اليهودي، وما توصل إلى إثباته في كثير من الميادين هو مجهود إنشائي جدير

بالاعتبار وحرى بأن ينال اعجاب العالم وبأن يكون على الأخص مصدر  
نحر للشعب اليهودي .

٧ - لقد رددت الوفود العربية في سياق المباحثات الأخيرة الحجة القائلة  
بأن فلسطين مشمولة في المنطقة التي تعهد السير هنري مكماهون بالنيابة عن  
الحكومة البريطانية في شهر تشرين الأول سنة ١٩١٥ أن يعترف باستقلال  
العرب فيها ويؤيده . وقد بحث مندوبون من البريطانيين والعرب خلال  
المؤتمرات التي عقدت مؤخرا في لندن في صحة هذا الادعاء الذي يستند إلى  
المراسلات المتبادلة بين السير هنري مكماهون وشريف مكة بحثا مقرونا بالدقة  
والعناية . ويقول تقريرهم الذي تم نشره<sup>(١)</sup> أن المندوبين العرب والبريطانيين  
بدلوا جهودهم ليفهم كل فريق منهما وجهة نظر الفريق الآخر، ولكنهم لم يتمكنوا  
من الوصول إلى اتفاق حول تفسير هذه المراسلات . ولا حاجة هنا إلى تلخيص  
الحجج التي أوردتها كل من الفريقين . أن حكومة جلالته تأسف لسوء الفهم  
الذي نشأ حول بعض العبارات المستعملة في تلك المراسلات . وهي من جهةها،  
استنادا إلى الأسباب التي بسطها مندوبوها في التقرير، لا يسعها إلا أن تتمسك  
بالرأي القائل أن جميع فلسطين الواقعة غرب الأردن كانت قد استثنيت من  
العهد الذي قطعه السير هنري مكماهون ، وهي لذلك لا تستطيع أن توافق  
على أن مراسلات مكماهون تشكل أساسا عادلا للادعاء بوجود تحويل  
فلسطين إلى دولة عربية مستقلة .

٨ - ان حكومة جلالته ملزمة بصفتها الدولة المنتدبة « أن تضمن ترقية  
مؤسسات الحكم الذاتي » في فلسطين . وهي ، عدا عن هذا الالتزام المعين ،

(١) الكتاب الأبيض رقم ٥٩٧٤ .

معتبر أن إبقاء سكان فلسطين تحت تدريب الدولة المنتدبة إلى الأبد يخالف روح نظام الانتداب من أساسه. فمن الصواب أن يتمتع أهل البلاد بما أمكن من السرعة بحقوق الحكم الذاتي التي يمارسها أهالي البلاد المجاورة ان حكومة جلالاته لا تستطيع في الوقت الحاضر أن تتنبأ بشكل الحكم الدستوري الذي ستصطبغ به حكومة فلسطين في النهاية ، ولكن الهدف الذي ترمى إليه هو إقامة الحكم الذاتي، وهي ترغب في أن ترى قيام دولة فلسطينية مستقلة في النهاية. وينبغي أن تكون تلك الدولة ، دولة يساهم فيها الشعبان المقيمان في فلسطين ، العرب واليهود ، بممارسة سلطة الحكم على وجه يكمل ضمان المصالح الرئيسية لكل من الفريقين .

٩ - ان تشكيل دولة مستقلة في فلسطين ، والنخلى التام عن رقابة الانتداب فيها بتطليان نشوء علاقات ما بين العرب واليهود من شأنها أن تجعل حكم البلاد حكما صالحا في حيز الامكان. أضف إلى ذلك أن نمو مؤسسات الحكم الذاتي في فلسطين لا بد له أن يسير على قاعدة النشوء والارتقاء شأنه في البلاد الاخرى. فقبل الوصول إلى الاستقلال لا بد من فترة انتقال تحتفظ خلالها حكومة جلالاته بالمسؤولية النهائية بصفتها السلطة المنتدبة بينما يزداد في أنثائها نصيب أهالي البلاد من الاضطلاع بالحكم وتنمو فيهم روح التفاهم والتعاون . وستبذل حكومة جلالاته جهودها المتواصلة لترويج نمو العلاقات الطيبة بين العرب واليهود .

١٠ - وعلى ضوء هذه الاعتبارات ، تصدر حكومة جلالاته التصريح التالي معلنة فيه نواياها بشأن حكومة فلسطين المقبلة : -

(١) ان الهدف الذي ترمى إليه حكومة جلالاته هو أن تشكل خلال عشر

سنوات ، حكومة فلسطينية مستقلة ، ترتبط مع المملكة المتحدة بمعاهدة تضمن للبدين تطلباتهما التجارية والحربية في المستقبل ضمنا مرصيا . وهذا الاقتراح بتشكيل دولة مستقلة من شأنه أن ينطوى على التشاور مع مجلس عصبة الأمم بقصد انهاء الانتداب .

(٢) ان الدولة المستقلة يجب أن تكون دولة يساهم العرب واليهود في حكومتها على وجه يضمن صيانة المصالح الأساسية لكل من الفريقين .

(٣) يكون تشكيل الدولة المستقلة مسبقا بفترة انتقال تحفظ حكومة جلالته خلالها بمسؤولية حكم البلاد . وفي أثناء فترة الانتقال يعطى أهل فلسطين نصيبا متزايدا في حكومة بلادهم . وستتاح لكلا فريقى السكان فرصة للاشتراك في أداة الحكومة ، وسيشارك في هذه العملية سواء أغتتم كلا الفريقين هذه الفرصة أم لا .

(٤) حالما يتوطد الأمن والنظام في فلسطين توطيدا كافيا تتخذ التدابير لتنفيذ هذه السياسة الا وهى سياسة اعطاء أهل فلسطين نصيبا متزايدا في حكومة بلادهم ، والهدف الذى يرمى ( بضم الياء ) اليه هو تولية الفلسطينيين زمام جميع دوائر الحكومة بمساعدة مستشارين بريطانيين ، خاضعا ذلك لرقابة المندوب السامى . وتحقيقا لهذه الغاية ستكون حكومة جلالته مستعدة لاجراء الترتيبات اللازمة لتولية الفلسطينيين فورا زمام بعض الدوائر مع مستشارين بريطانيين . ويكون رؤساء الدوائر الفلسطينيين أعضاء في المجلس التنفيذي الذى يزود المندوب السامى بالمشورة . ويدعى مندوبون عن العرب واليهود لتولى مناصب رؤساء الدوائر ، بنسبة عدد السكان من كل من الفريقين على وجه التقريب ، ويزداد عدد الفلسطينيين الذين يتولون زمام الدوائر كلما سمحت الظروف بذلك إلى أن يصبح رؤساء جميع الدوائر فلسطينيين

يمارسون المهام الادارية والاستشارية التي يقوم بها الآن الموظفون البريطانيون. وعند بلوغ تلك المرحلة ينظر في أمر تحويل المجلس التنفيذي إلى مجلس وزراء مع اجراء ما يقترب على ذلك من التغيير في وضع ومهام رؤساء الدوائر الفلسطينية. (٥) ان حكومة جلالته لا تتقدم في هذه المرحلة بأية مقترحات حول تشكيل هيئة تشريعية منتخبة. ولكنها على الرغم من ذلك تعتبر هذا الامر تطوراً دستورياً في محله ، وإذا أعرب الرأي العام في فلسطين فيما بعد عن تحييده لمثل هذا التطور تكون حكومة جلالته مستعدة لتشكيل الاداة اللازمة بشرط أن تسمح الاحوال المحلية بذلك .

(٦) لدى انقضاء خمس سنوات على توطيد الامن والنظام، تشكل هيئة ملائمة من ممثلي أهل فلسطين وحكومة جلالته للنظر في كينمية سير القريبات الدستورية خلال فترة الانتقال وللبحث في وضع دستور لدولة فلسطينية مستقلة وتقديم التواصي بذلك الشأن .

(٧) وستطالب حكومة جلالته أن تقتنع بأن المعاهدة المنظور عقدها في البند (١) ، أو الدستور المنظور وضعه في البند (٦) أعلاه ، قد ضمن النصوص الوافية :-

(أ) لحماية الاماكن المقدسة وتسهيل الوصول اليها ، وحماية مصالح واملاك الهيئات الدينية المختلفة .

(ب) لحماية مختلف الطوائف في فلسطين وفقاً للالتزامات المترتبة على حكومة جلالته نحو العرب ونحو اليهود وفيما يتعلق بالوضع الخاص الذي للوطن القومي اليهودي في فلسطين .

(ج) بشأن الامور المطلوبة لملافاة الحالة الحربية مما قد تعتبره حكومة جلالته ضرورياً على ضوء الظروف التي تكون سائدة في ذلك الحين .

وستتطلب حكومة جلالته أيضا أن تقتنع بأن المصالح التي البعض البلاد الأجنبية في فلسطين ، والتي تضطلع حكومة جلالته الآن بمسؤولية المحافظة عليها ، هي مصنوعة صيانة وافية .

(٨) وستبذل حكومة جلالته كل ما في وسعها لايجاد ظروف تمكن الدولة الفلسطينية المستقلة من الخروج إلى حيز الوجود خلال عشر سنوات . وإذا ظهر لحكومة جلالته لدى انقضاء عشر سنوات أن الظروف تتطلب ارجاء تشكيل الدولة المستقلة ، خلافا لما تأمله ، فإنها تتشاور مع ممثلي أهالي فلسطين ، ومجلس عصبة الأمم والدول العربية المجاورة قبل اتخاذ قرار بشأن هذا الارجاء . فإذا قرأى حكومة جلالته أنه لا مناص من هذا الارجاء فإنها تدعو هؤلاء الفرقاء للتعاون معها في وضع خطط للمستقبل بقصد الوصول إلى الهدف المنشود في أقرب وقت ممكن .

١١ - وستتخذ التدابير أثناء فترة الانتقال لزيادة سلطات ومسؤوليات البلديات والمجالس المحلية .

## ٢ - المهاجرة

١٢ - أن إدارة فلسطين مكلفة ، بمقتضى المادة السادسة من صك الانتداب « بتسهيل هجرة اليهود في أحوال ملائمة مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق وضع جميع فئات الأهالي الأخرى » ، وبإستثناء ما تقدم ، لم يحدد مدى الهجرة اليهودية المسموح بها إلى فلسطين في أى موضع آخر من صك الانتداب ولكن ورد في الكتاب الأبيض الصادر سنة ١٩٢٢ ( رقم ١٧٠٠ ) أنه تنفيذا لسياسة إنشاء وطن قومي يهودي :

« من الضروري أن تتمكن الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها

عن طريق المهاجرة . وهذه المهاجرة لا يمكن أن يكون مقدارها بحيث تتجاوز قدرة البلاد الاقتصادية في حينه على استيعاب القادمين الجدد . ومن المحتمل أن عدم صيرورة المهاجرين عبئاً على أهالي فلسطين عموماً ، وأن لا يجرموا أية فئة من السكان الحاليين من عملهم » .

ومن الوجهة العملية ، أعتبرت قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب منذ ذلك التاريخ فصاعداً وحتى الآونة الأخيرة ، العامل الوحيد الذي تحدد الهجرة على أساسه . وورد في الكتاب الذي أرسله المستر رمزي مكدونلد بصفته رئيساً للوزارة إلى الدكتور وايزمن في شهر شباط سنة ١٩٣١<sup>(١)</sup> في معرض بسط الخطة السياسية ، أن قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب هي الأساس الوحيد لتحديد الهجرة . ثم أيد هذا التفسير بقرارات اتخذتها اللجنة الانتدابية الدائمة . لكن حكومة جلالته لا ترى في بيان الخطة السياسية الصادر سنة ١٩٢٢ ، ولا في كتاب رئيس الوزراء الصادر سنة ١٩٣١ ، ما يمكن تفسيره بأن صك الانتداب يقضى عليها في جميع الأوقات وفي كافة الظروف أن تسهل هجرة اليهود إلى فلسطين على أساس اعتبار قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب دون سواها . كما أنها لا تجد في صك الانتداب ولا في بيانات المخطط السياسية التي صدرت بعده ما يؤيد الرأي القائل بأن إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين لا يمكن تحقيقه إلا إذا سمح للهجرة بالاستمرار إلى ما لانهاية له . فإذا كانت الهجرة تؤثر في وضع البلاد الاقتصادي تأثيراً

(١) محضر جلسات مجلس النواب ( هنسرد ) المجلد ٢٤٨ بتاريخ ١٣ / ٢ / ٣١ ،

العدد ٧٥١ - ٧٥٧ .

( راجع الوثيقة ٣٢ من هذه الوثيقة ٣٢ من هذه المجموعة « لإدارة فلسطين » )



سيئاً فمن الواضح أنه يجب تقييدها . وكذلك الحال ، إذا كان للهجرة أثر يضر ضرراً خطيراً بوضع البلاد السياسى فإن ذلك عامل يجب أن لا يغفل . ومع أنه ليس من الصعب أن يقال ، فى معرض الجدل ، بأن ذلك العدد الكبير من المهاجرين اليهود الذين دخلوا البلاد حتى الآن قد استوعبتهم البلاد من الناحية الاقتصادية ، فإن المخاوف التى تساور العرب من أن هذه الهجرة المتدفقة ستستمر إلى ما لانهاية له حتى يصبح السكان اليهود فى وضع يمكنهم من السيطرة عليهم ، قد أسفرت عن نتائج عظيمة الخطورة لليهود وللعرب على السواء ولسلام ورفاهة فلسطين . فها هذه الاضطرابات المتجمعة التى وقعت خلال السنوات الثلاث الماضية إلا آخر وأثبت مظهر برزت فيه تلك المخاوف العظيمة التى تساور العرب . إن الأساليب التى سلكها الارهابيون العرب ضد مواطنيهم من العرب وضد اليهود على السواء يجب أن تقابل بالاستنكار المطلق غير أنه لا يمكن الإنكار أن الخوف من استمرار الهجرة اليهودية استمراراً لا نهاية له ، منتشر انتشاراً واسعاً بين السكان العرب وان هذا الخوف هو الذى هب السبل لوقوع الاضطرابات التى صدمت تقدم البلاد الاقتصادى صدمة عنيفة ، واستنزفت خزينة فلسطين ، وجعلت الناس غير مطمئنين على أرواحهم وأموالهم وخلقت بين السكان العرب واليهود مرارة يؤسف لحدوثها بين مواطني بلاد واحدة . ولو استمرت الهجرة فى هذه الظروف إلى الحد الأعلى الذى تسمح به قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، بقطع النظر عن سائر الاعتبارات الأخرى ، لأدى ذلك إلى تخليد عداوة قاتلة بين الشعبين ، ولأمكن أن تصبح الحالة فى فلسطين عندئذ مصدراً دائماً للاحتكاك بين جميع شعوب الشرق الأدنى والأوسط . وحكومة جلالته لا يسعها أن تأخذ بالرأى القائل أن الالتزامات المترتبة عليها بموجب صك الانتداب أو

أن العقل الراجح والعدالة ، تقضى عليها بتجاهل هذه الظروف لدى وضع سياستها بشأن الهجرة .

١٣ - لقد كان من رأى اللجنة الملكية أن إدماج سياسة تصريح بلفور بنظام الانتداب ينطوى على الاعتماد بامكان التغلب على موقف العرب العدائى من ذلك التصريح عاجلاً أم آجلاً. ولقد كانت الحكومات البريطانية، منذ صدور تصريح بلفور ، تأمل أن يرضى السكان العرب مع مرور الزمن عن اطراد نمو الوطن القومى اليهودى، بعد أن بدر كوا التوائد التى سييجنونها من الاستيطان والعمران اليهودى فى فلسطين . ولكن هذا الأمل لم يتحقق وأصبح على حكومة جلاليته الآن أن تختار بين سياستين : فهى ( ١ ) أما أن تعمل على توسيع الوطن القومى توسيعاً لانهاية له عن طريق الهجرة ضد رغبات سكان البلاد من العرب التى أعربوا عنها بكل شدة أو ( ٢ ) أن تسمح بزيادة توسع الوطن القومى عن طريق الهجرة إذا كان العرب على استعداد للقبول بتلك الهجرة ولكن ليس بدون ذلك . أما السياسة الأولى فتؤداها الحكم بالقوة ، وهى بقطع النظر عن الاعتبارات الأخرى ، تخالف فى رأى حكومة جلاليته ، روح المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم كل المخالفة ، كما أنها تناقض أيضاً الالتزامات الصريحة المترتبة عليها نحو العرب بموجب صك الانتداب على فلسطين . أضف إلى هذا أن العلاقات بين العرب واليهود فى فلسطين ، لا بد لها أن تبقى ، عاجلاً أم آجلاً ، على أساس تبادل التسامح والنيسة الطيبة ، فسلام الوطن القومى اليهودى نفسه وتقدمه تتطلب ذلك . ولذلك قررت حكومة جلاليته بعد انعام النظر والتدقيق ، وبعد اعتبار المدى الذى سهل فيه نمو الوطن القومى اليهودى خلال السنوات العشرين الماضية ، أنه قد

حان الوقت للاخذ من حيث المبدأ ، بالسياسة الثانية من السياستين المشار اليهما أعلاه .

١٤ - لقد طلب بالحاح وقف كل هجرة أخرى إلى فلسطين في الحال . ان حكومة جلالته لا تستطيع أن تقبل باقتراح كهذا إذ أن من شأنه أن يلحق الضرر بنظام فلسطين المالى والاقتصادى بأجمعه ، وبذلك يؤثر تأثيرا سيئا في مصالح العرب واليهود على السواء . ثم أن حكومة جلالته ترى أنه ليس من الانصاف للوطن القومى اليهودى وقف كل هجرة أخرى وقفا فجائيا . غير أن حكومة جلالته فضلا عن هذا كله ، تلم بالحنة القاسية التى يعانيتها الآن عدد كبير من اليهود الذين يلتمسون ملجأ يلجأون اليه من بعض البلاد الأوربية وهى تعتقد أن فى استطاعة فلسطين أن تساهم بنصيب آخر فى سبيل حل هذه المشكلة العالمية الملحة ، وأنه ينبغى لها أن تقوم بذلك . وفى جميع هذه الظروف ، تعتقد أنها باتخاذها المقترحات التالية بشأن الهجرة تكون قد سارت وفقا لالتزامات الانتداب الملقاة على عاتقها إزاء العرب واليهود معا ، وفى غير طريق يؤدى الى خدمة مصالح سكان فلسطين بأسرهم . وهذه المقترحات هى كما يلى :-

(١) تكون الهجرة اليهودية خلال السنوات الخمس التالية بمقدار من شأنه أن يزيد عدد السكان اليهود فى فلسطين الى ما يقرب من ثلث مجموع سكان البلاد ، بشرط أن تسمح قدرة الاستيعاب الاقتصادية بذلك . فاذا أخذت بعين الاعتبار الزيادة الطبيعية المتوقعة حصولها فى عدد السكان العرب واليهود ، وحسب حساب عدد المهاجرين اليهود غير الشرعيين الموجودين الآن فى البلاد فان ذلك يسمح بادخال نحو ٧٥٠٠٠ مهاجر يهودى خلال السنوات الخمس التالية اعتبارا من أول شهر نيسان من السنة الحالية وسينظم

## ٣٣٠ -

دخول هؤلاء المهاجرين ، مع مراعاة قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ،  
على أساس القاعدة التالية :-

(١) يسمح في كل سنة من السنوات الخمس التالية بدخول حصة من  
المهاجرين اليهود لا يتجاوز مقدارها ١٠.٠٠٠ شخص ، مع العلم أن كل  
نقص يقع في أية سنة يمكن أن يضاف إلى حصص المئين التالية خلال مدة  
السنوات الخمس ، بشرط أن تسمح بذلك قدرة البلاد الاقتصادية على  
الاستيعاب .

(ب) بالإضافة الى ذلك ، ومن قبيل المساهمة في حل مشكلة اللاجئين  
اليهود ، يسمح بدخول ٢٥.٠٠٠ لاجيء الى البلاد حالما يقتنع المندوب السامي  
بأن الوسائل الوافية لاعالتهم قد أصبحت مضمونة ، ويرجح من هؤلاء  
اللاجئون الاطفال والمعالون .

(٢) يحتفظ بالاداة الحالية لتقرير قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ،  
ويضطلع المندوب السامي بالمسؤولية النهائية في تقرير حدود قدرة الاستيعاب  
الاقتصادية . ويستشير برأى مندوبين من اليهود والعرب قبل اتخاذ قراره  
بشأن كل فترة .

(٣) لدى انقضاء السنوات الخمس المشار إليها لا يسمح بهجرة يهودية  
أخرى إلا إذا كان عرب فلسطين على استعداد للقبول بها .

(٤) أن حكومة جلالته مصممة على قمع الهجرة غير المشروعة وتتخذ  
الآن إجراءات أخرى للحيلولة دونها . وإذا أفلح عدد من المهاجرين اليهود  
غير الشرعيين في دخول البلاد على الرغم من تلك الاجراءات وكان هؤلاء  
ممن لا يمكن ابعادهم ينزل عددهم من الحصص السنوية .

١٥ - أن حكومة جلالتة مقتنعة أنه متى تمت الهجرة التي يفكر فيها الآن على مدار السنوات الخمس المشار إليها ، لن يكون لها مبرر، كما أنها لن تكون تحت طائلة أى التزام ، لتسهيل انشاء الوطن القومى اليهودى عن طريق السماح بهجرة أخرى بقطع النظر عن رغبات السكان العرب .

### ٣ - الاراضى

١٦ - ان المادة السادسة من صك اللانته اب تقضى على إدارة فلسطين « بتسهيل حشد اليهود فى الاراضى ، مع ضمان عدم الحاق الضرر بحقوق ووضع جميع فئات الأهالى الأخرى » ، ولم يفرض لغاية الآن أى قيد على انتقال الاراضى من العرب إلى اليهود . وقد دلت التقارير التى وضعتها مختلف لجان الخبراء ، على أنه بالنظر لنمو عدد السكان العرب الطبيعى واستمرار بيع الاراضى من العرب إلى اليهود فى السنوات الأخيرة ، لا يوجد الآن فى بعض المناطق أى مجال لانتقال الاراضى من العرب إلى اليهود ، فى حين أنه لا بد من وضع القيود على انتقال الاراضى من العرب إلى اليهود فى بعض المناطق الأخرى ، إذا كان يراد احتفاظ المزارعين العرب بمستوى معيشتهم الحالى والحيلولة دون تكوين جماعة كبيرة من العرب ممن لا أرض لهم . وبالنظر لهذه الظروف سيتمنح المندوب السامى سلطات عامة تخوله منع وتنظيم انتقال الاراضى . وسيبدأ العمل بهذه السلطات من تاريخ نشر هذا البيان ويحتفظ المندوب السامى بها طيلة فترة الانتقال .

١٧ - وستنصرف سياسة الحكومة إلى اعمار الاراضى ، وتحسين الاساليب الزراعية حينما يكون ذلك ممكنا . وعلى ضوء هذا العمران سيباح للمندوب السامى ، لدى اقتناعه بأن حقوق ووضع السكان العرب قد حفظت حفظا تاما ،

بأن يعيد النظر في أبة أوامر أصدرها بمنع انتقال الاراضى أو تقييده ، وتعديل تلك الأوامر .

١٨ - لقد بذلت حكومة جلالته لدى وضعها هذه المقترحات ، جهدها باخلاص للتقيد بالالتزامات المترتبة عليها بموجب صك الانتداب ، نحو العرب واليهود معا . فان غموض العبارات التى استعملت فى بعض الحالات لوصف هذه الالتزامات قد أدى إلى المشادة وجعل مهمة تفسير تلك العبارات شاقة . ان حكومة جلالته لا يمكنها أن تأمل بارضاء الذين يتحيزون إلى هذا الطريق أو ذاك فى هذه المشادة التى نشأت عن صك الانتداب . والغاية التى ترمى إليها هى أن تقف موقف الانصاف بين الشعبين المقيمين فى فلسطين اللذين تناولت الحوادث العظمى التى وقعت فى السنوات الأخيرة مقدراتهما فى تلك البلاد ، والذين يتحتم عليهما أن يتدبرا على تبادل التسامح والنية الحسنة والتعاون ما داما سيعيشان جنبا إلى جنب فى فلسطين . وحكومة جلالته إذ تنظر إلى المستقبل لا يغرب عن بالها أن بعض الحوادث التى وقعت فى الماضى ستجعل أنشاء هذه العلاقات مهمة شاقة غير أنه مما يشجعها على هذا الأمل أن العرب واليهود كثيرا ما عاشوا معا فى السنوات الأخيرة بهفاء فى أماكن عديدة فى فلسطين . ان على كل طائفة من هاتين الطائفتين أن تساهم بنصيب وافر فى سبيل رفاهة بلادهما المشتركة ولا بد لكل منهما أن تخرج إلى السلم بنية صادقة كى يتاح لها أن تساهم فى العمل على أطراد رفاهة أهل البلاد بأجمعهم . ومما يزيد فى خطورة التبعة الملقاة على عاتقهم وعلى عاتق حكومة جلالته من حيث التعاون معا فى سبيل تأمين السلام ، أن البلاد يقدرها فى كافة أنحاء العالم ملايين عديدة من المسلمين واليهود والمسيحيين الذين يتهلون إلى الله تعالى أن ينحيم السلام فى ربوعها وأن يوفر أسباب السعادة لاهليها .

— ٣٣٣ —

( ٢٠ ) نص الكتاب الذى وجهه جلالة الملك عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية إلى الرئيس روزفلت

بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٤٥

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود - ملك المملكة العربية

السعودية إلى حضرة صاحب الفخامة المستر روزفلت - رئيس الولايات المتحدة  
الأمريكية الافخم :

يا صاحب الفخامة :

انها الفرصة سعيدة انتهزها لأشاركم السرور في أنتصار المبادئ التى  
أعلنت الحرب من أجل نصرتها . ولأذكر الشخصيات العظيمة التى يبدوا  
بعد الله - تصريف مقاليد نظام العالم . بحق صريح قائم عند عرف التاريخ .  
ويراد الآن القضاء على هذا الحق بظلم لم يسجل له التاريخ مثيلاً ولا نظيراً .  
ذلك هو حق العرب في فلسطين . الذى يريد دعاة اليهودية الصهيونية  
غمطه وازالته بشقى وسائلهم التى اخترعوها وبيتوها ، وعملوا لها في أنحاء  
العالم من الدعايات الكاذبة ، وعملوا في فلسطين من المظالم ، وأعدوا للعدوان  
على العرب ما أعدوا ، مما علم بعضه الناس ، وبقي الكثير منه تحت طوى الخفاء .  
وهم يعدرون العدة لخلق شكل نازى فاشسى بين سمع الديمقراطية وبصرها ،  
في وسط بلاد العرب ، بل في قلب بلاد العرب وفي قلب الشرق الذى أخلص  
العمل لقضية الحلفاء في هذه الظروف الحرجة .

أن حق الحياة لكل شعب في موطنه الذى يعيش فيه ، حق طبيعى ضمنتها  
الحقوق الطبيعية ، وأقرتها مبادئ الانسانية ، وأعلنها الحلفاء في ميثاق  
الاطلنطى ، وفي مناسبات متعددة . والحق الطبيعى للعرب في فلسطين لا يحتاج  
لبينات ، فقد ذكرت غير مرة لفخامة الرئيس روزفلت ، وللحكومة  
البريطانية في عدة مناسبات ، ان العرب هم سكان فلسطين منذ أقدم عصور

التاريخ ، وكانوا ساداتها والاكثرية الساحقة فيها في كل العصور ، وأننا نشير إشارة مرجزة إلى هذا التاريخ القديم والحديث لفلسطين حتى اليوم ، ليتبين أن دعوى الصهيونية في فلسطين لا تقوم على أساس تاريخي صحيح . . . . .

ذلك تاريخ فلسطين العربية يدل على أن العرب أول سكانها سكنوها منذ ثلاثة آلاف سنة وخمسائه قبل الميلاد واستمر سكناهم فيها بعد الميلاد إلى اليوم حكموها وحدهم ومع الانزاك ألفا وثلثمائة سنة تقريبا . أما اليهود فلم تتجاوز مدة حكمهم المتقطع فيها ٢٨٠ سنة وكلها اقامات متفرقة مشوشة ، ومن سنة ٣٣٢ قبل الميلاد لم يكن لليهود في فلسطين أى وجود أو حكم إلى أن دخلت القوات البريطانية فلسطين سنة ١٩١٨ . ومعنى ذلك أن اليهود منذ الفين ومائتى سنة لم يكن لهم في فلسطين عدد ولا نفوذ ولما دخل البريطانيون في فلسطين لم يكن عدد اليهود يزيد على ثمانين ألفا ، كانوا يعيشون في رغد وهناء ورخاء مع سكان البلاد الاصليين من العرب ولذلك فاليهود لم يكونوا الا دخلاء على فلسطين في حقبة متفرقة من الزمن ثم أخرجوا منها منذ أكثر من ألفى سنة .

أما الحقوق الثابتة للعرب في فلسطين فتستند :

- ١ - على حق الاستيطان الذى استمرت مدته منذ سنة ٣٥٠٠ قبل الميلاد ولم يخرجوا عنها في يوم من الأيام .
- ٢ - وعلى الحق الطبيعي في الحياة .
- ٣ - ولوجود بلادهم المقدسة فيها .
- ٤ - ليس العرب دخلاء على فلسطين ولا يراد جلب أحد منهم من أطراف المعمورة لاسكانهم فيها .



أما اليهود فإن دعواهم التاريخية هي مغالطة . ثم أن حكمهم القصير في فترات متقطعة كما ذكرنا لا يعطيهم أى حق في ادعائهم أنهم أصحاب البلاد ، لأن احتلال بلد ما ثم الخروج منه لا يخلو أى شعب ادعاءه ملكية تلك البلاد والمطالبة بذلك . وتاريخ العالم مملوء بمثل هذه الأمثال .

أن حل قضية اليهود المضطهدين في العالم تختلف عن قضية الصهيونية الحائرة فإن إيجاد أما كن لليهود المشتتين يمكن أن يتعاون عليها جميع العالم وفلسطين قد تحملت قسما فوق طاقتها . وأما نقل هؤلاء المشتتين ووضعهم في بلاد آلهـ بسكانها والقضاء على أهلها الاصليين فأمر لا يمثل له في التاريخ البشرى .

وإننا نوضح بصراحة ووضوح أن مساعدة الصهيونية في فلسطين لا يعنى خطرا يهدد فلسطين وحدها فحسب بل أنه خطر يهدد سائر البلاد العربية ، وقد أقام الصهيوينيون الحججة الناصعة على ما ينوونه في فلسطين وفي سائر البلاد المجاورة . فقاموا بتشكيلات عسكرية سرية خطيرة ومن خطأ القول أن يقال أن هذا عمل شرذمة متطرفة منهم وأن ذلك قوبل باستنكار من جمعياتهم وهيئاتهم . وانا نقول أن أعمال الصهيوينيين في فلسطين وفي خارجها صادرة عن برنامج متفق عليه ومرضى عنه من سائر اليهودية الصهيونية . وقد بدأ هؤلاء أعمالهم المنكرة في الاساءة للحكومة التي أحسن اليهم وآوتهم - وهى الحكومة البريطانية - فأعلنت جمعياتهم الحرب على بريطانيا وأسست لذلك تشكيلات عسكرية خطيرة تملك في فلسطين في الوقت الحاضر كل ماتحتاجه من الأسلحة والمعدات الحربية . ثم قام أفراد بشق الأعتداءات وكان من أفظعها الأعتداء على الرجل الفذ الذى كان ممثلا بالحب والخير لصالح المجتمع وكان من أشد من يعطف على اليهودية المضطهدة وهو

اللورد موبين . ومما يدل على أن فعلتهم المنكرة كانت مؤيدة من مجموع اليهود هي المظاهر والمساعدى التى قام بها رجال الصهيونية فى كل مكان فى طلب تخفيف العقوبة عن المجرمين ليجرأوا على امثالها .

فهذه أفعالهم مع الحكومة التى أحسنت اليهم كل الاحسان فكيف يكون الحال لو مكنتوا من أغراضهم وأصبحت فلسطين بلدا خالصة لهم يفعلون فيها وفي جوارها ما يريدون ؟ .

لو ترك الأمر بين العرب وبين هؤلاء المعتدين ربما هان الأمر ، ولكنهم محميون من قبل الحكومة البريطانية صديقة العرب . فاليهودية الصهيونية لم تراع حرمة هذه الحماية ، بل قامت بتدبير حبال الشر وبدأتها ببريطانيا . وأذرت العرب بعد بريطانيا بمثلها وأشد منها . فإذا كانت الحكومات المتحالفة التى تشعر العرب بصداقتها تريد أن تشعل نار الحرب والدماء بين العرب واليهودية ، فان تأييد الصهيونية سيوصل إلى هذه النتائج .

وان أخشى ماتخشاه البلاد العربية من الصهيونية هو : -

١ - انهم سيقومون بسلسلة من المذابح بينهم وبين العرب .

٢ - ستكون اليهودية الصهيونية من أكبر العوامل فى افساد ما بين العرب والخلفاء وأقرب دليل على ذلك قضية اليهوديين فى مقتل اللورد موبين فى مصر ، فقد قدر اليهود أن يخفى فاعلو الجريمة فيقع الخلاف بين الحكومة البريطانية ومصر .

٣ - ان مطاعم اليهود ليست فى فلسطين وحدها فان ما أعدوه من العدة يدل على أنهم ينوون العدوان على ما جاورها من البلدان العربية .

٤ - لو تصورنا استقلال اليهود فى مكان ما فى فلسطين ، فما الذى يمنعهم عن الاتفاق مع أى جهة قد تكون معادية للخلفاء ومعادية للعرب ، هم قد بدءوا بهوانهم على بريطانيا بينما هم تحت حمايتها ورحمتها .

لا شك أن هذه أمور ينبغي أخذها بعين الاعتبار في اقرار السلم في العالم عندما ينظر في قضية فلسطين . فضلا على أن حشد اليهود في فلسطين لا يستند إلى حجة تاريخية ولا إلى حق طبيعي وأنه ظلم مطلق ، فهو في نفس الوقت يشكل خطرا على السلم وعلى العرب وعلى الشرق الاوسط .

وصفوه القول ، أن تكون دولة يهودية بفلسطين سيكون ضربة قاضية لكيان العرب ومهدد للسلم باستمرار ، لأنه لا بد وأن يسود الاضطراب بين اليهود والعرب . فإذا نفذ صبر العرب يوما من الايام ويئسوا من مستقبلهم ، فإنهم يضطرون للدفاع عن أنفسهم وعن أجيالهم المقبلة ازاء هذا العدوان . وهذا بلا شك لم يخطر على بال الحلفاء العاملين على سيادة السلم واحترام الحقوق ، ولا نشك بأنهم لا يرضون هذه الحالة المقلقة لسلم الشرق الاوسط .

ما كنت أريد في هذا المعترك العظيم أن أشغل فحوا متكم ورجال حكومتكم العاملين في هذه الحرب العظمى في هذا الموضوع . وكنت أفضل - وأنا واثق من انصاف العرب من قبل دول الحلفاء - أن يستمر سكوت العرب إلى نهاية الحرب ، لولا ما نراه من قيام هذه الفئة الصهيونية اليهودية بكل عمل مثير مزعج غير مقدرين الظروف الحربية ومشاكل الحلفاء حق قدرها ، عاملين للتأثير على الحلفاء بكل أنواع الضغط ليحملهم على اتخاذ خطوة ضد العرب تختلف عما أعلنه الحلفاء من مبادئ الحق والعدل . لذلك أردت بيان حق العرب في فلسطين على حقيقته لدحض الحجة الواهية التي تدعيها هذه الشذمة من اليهودية الصهيونية دفعا لعدوانهم ، وبياننا للحقائق حتى يكون الحلفاء على علم كامل بحق العرب في بلادهم وبلاد آبائهم وأجدادهم ، فلا يسمح لليهود أن يتهموا فرصة سكوت العرب ورغبتهم في عدم التشويش على الحلفاء في الظروف الحاضرة في أخذوا من الحلفاء ما لا يحق لهم فيه .

وكل ما نرجوه هو أن يكون الحلفاء على علم بحق العرب لينع ذلك  
تقدم اليهود في أى أمر جديد يعتبر خطرا على العرب وعلى مستقبلهم في  
سائر أوطانهم ويكون العرب مطمئنين من العدل والانصاف في أوطانهم .

وتفضلوا بقبول فائق احتراماتى .  
( الخاتم الملكى )

٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٦٤ - الموافق ١٠ مارس سنة ١٩٤٥ .

(٢١) نص الرد الذى بعث به الرئيس روزفلت

إلى الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية

العميدى الطيب العظيم

لقد تلقيت الرسالة التى بعثتموها لجلالتكم فى ١٠ مارس سنة  
١٩٤٥ والى أشرت فيها إلى قضية فلسطين واهتمام العرب المستمر بسير التطورات  
التي تؤثر في تلك البلاد .

اننى ممن أن جلالتم انتهمزتم هذه الفرصة لألفت انتباهي لأرائكم في  
هذه القضية وقد أعطيت أدق الانتباه للبيانات التى ادرجتموها فى كتابكم  
وأنى أيضا ملئ الخاطر بالمحادثات التى لاتسمى التى جرت بيننا منذ أمد غير  
بعيد ، والى فى أثناءها نهأت لى الفرصة لادرك أى أثر حى لاراء جلالتم  
فى هذه القضية .

تذكرون جلالتم أنه فى مناسبات سابقة أبلغتكم موقف الحكومة  
الامريكية تجاه فلسطين وأوضحت رغبتنا بأن لا يتخذ قرار فيما يخص بالوضع  
الاساسى فى تلك البلاد بدون استشارة تامة مع كلا العرب واليهود . ولاشك  
أن جلالتم تذكرون أيضا أنه خلال محادثتنا الاخيرة أكدت لكم أنى

سوف لاأخذ أى عمل بصفتى رئيسا للفرع التنفيذى لهذه الحكومة يبرهن أنه  
عدائى للشعب العربى .

وانه لما يسرنى أن أجدد لجلالتكم التأكيدات التى تلقىتموها بجلالتكم  
بخصوص موقف حكومتى وموقفى كرئيس للسلطة التنفيذية فيما يتعلق بقضية  
فلسطين ، وأن أعملكم بأن سياسة هذه الحكومة فى هذا الخصوص غير متغيرة .  
وانى أرغب فى هذا الوقت لابعث لكم أحسن تمنياتى بدوام صحة بجلالتكم  
ورفاء شعبكم .

صديقكم الطيب ،

التوقيع - ( فرانكلين د . روزفلت )

البيت الابيض - واشنطن ٥ ابريل ١٩٤٥

(٢٢) بيان وزير الخارجية البريطانية عن لجنة التحقيق

الانكليزية الامريكية لفلسطين فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥

وزير الخارجية ( مستر أرنست بينن ) : أود ، باذن المجلس ، أن ألقى

البيان التالى : -

ما فتئت حكومة جلالتى تعنى عناية متواصلة بمشكلة الشعب اليهودى من  
جميع نواحيها ، تلك المشكلة التى كان مبعثها الاضطهاد النازى فى المانيا ،  
والاحوال التى نجمت عنها .

وانه لمن سوء الحظ حقا ، الايستطاع البت نهائيا فى مصير عدد كبير من  
الناس ، من شتى العناصر ، ممن كانوا هدفا لهذا الاضطهاد ، الا بعد أن تستقر  
الاحوال فى أوروبا . ان مصيرية ضحايا الاضطهاد النازى ، الذين كان بينهم  
عدد كبير من اليهود ، وليس لها نظير فى تاريخ العالم . وتمتخذ حكومة جلالتى

كافة التدابير التي يتسنى لها اتخاذها، محاولة في ذلك تحسين حالة هؤلاء الناس السيمىء الحظ، المذكورى الطالع. فالمشكلة اليهودية مشكلة انسانية عظمى، ولا يسعنا أن نقبل النظرية القائلة بوجوب اجلاء اليهود عن أوروبا، وعدم السماح لهم بالعيش ثانية في تلك البلدان، دون ما تميز، وتمكينهم من المساهمة بما يملكونه من قدرة ومواهب في سبيل استعادة رفاه أوروبا وازدهارها. حتى أننا بعد أن نكون قد قمنا بكل ما في وسعنا في هذا الصدد لن نكون قد أتينا بحل للمشكلة برمتها.

لقد تقدمت الينا في الآونة الاخيرة طلبات للسماح بهجرة واسعة النطاق إلى فلسطين، وفلسطين وان كانت تستطيع المساهمة في ذلك، ليس بوسعها، بحذ ذاتها، أن تهيب الفرصة الوافية لمجابهة المشكلة بكاملها. وحكومة جلالته شديدة الرغبة في استجلاء جميع امکانات التي تؤدي إلى تهئية فرصة موالية لليهود يستطيعون معها النهوض والانتعاش.

ان مشكلة فلسطين لمشكلة شاقة عسيرة، في صميمها. فعصك الانتداب على فلسطين، يتطلب من الدولة المنتدبة تسهيل الهجرة اليهودية، وتشجيع اليهود على الاحتشاد في الارض، مع ضمان عدم الحاق ضرر بحقوق ووضع الطوائف الأخرى من جراء ذلك، وعلى هذا، فان حكومة جلالته تضطلع بالتزام مزدوج، ازاء اليهود من الناحية الواحدة، وازاء العرب من الناحية الأخرى.

ولقد كان الافتقار إلى تفسير جلى صريح لهذا الالتزام المزدوج السبب الرئيسى لما قاسته فلسطين من عناء خلال الست وعشرين سنة الماضية. فقد بذلت حكومة جلالته كل جهد للتوصل إلى تدبير يتمكن العرب واليهود معاً من العيش معاً بسلام ووثام، والتعاون على ما فيه خير البلاد ورفاهها، بيد

أن جميع هذه الجهود باءت بالفشل . فكل تدبير قبل به فريق رفضه الفريق الآخر . وتاريخ فلسطين حافل ، منذ الانتداب ، بالاختلاف المتواصل بين العنصرين ، وقد انتهى هذا الاختلاف بين فترة وأخرى باضطرابات خطيرة .

ولا مندوحة من مواجهة الامر الواقع ، وهو أنه منذ أن عمل بنظام الانتداب ، استحال إيجاد أسس مشتركة للتفاهم بين العرب واليهود ، ذلك أنه كان من الصعب التوفيق بين الفروق القائمة بين الفئتين من ناحية الدين ، واللغة ، والمناخ الثقافية ، والاجتماعية ، وطرق التفكير والسلوك . ومن الناحية الاخرى ، فان كلا من الشعبين يدعى بفلسطين ، فأحدهما يبنى دعواه على احتلالها حقبة من الزمن تبلغ ألف عام ، بينما يستند الآخر في دعواه إلى صلات تاريخية ، مقرونة بتعهد لتأسيس وطن يهودى أعطى في الحرب العالمية الأولى . والواجب الذى ينبغى الاضطلاع به الآن هو إيجاد وسيلة للتوفيق بين وجوه هذا التباين .

ولقد تجاوزت أصداء هذا النزاع خارج حدود البلاد الصغيرة التى نشب فيها ، فلقضية الصهيونية انصار أقوياء فى الولايات المتحدة ، وفى بريطانيا العظمى ، وفى الممتلكات المستقلة وغيرها ، وقد راع العالم المتمدن تلك الآلام التى تعرض لها فى السنوات الاخيرة ، يهود اوربا المضطهدون . ثم اننا إذا نظرنا إلى الناحية الاخرى من الصورة نجد أن قضية عرب فلسطين قد احتضنها العالم العربى بأسره ، كما أنها أصبحت ، فى الآونة الاخيرة ، مثار اهتمام تسعين مليوناً من اخوانهم فى الدين فى الهند . وفى فلسطين ذاتها يحتم ، على الدوام ، خطر نشوب اضطرابات من قبل هذا الشعب أو ذاك . ومثل هذه الاضطرابات لا بد وأن يتردد صداها فى أفق أوسع مدى .

فاعتبارات العدل والأصاف ، الإنسانية ليست الاعتبارات الوحيدة التي  
تكتنف الاستقصاء عن حل لهذه المشكلة ، بل أن مثل هذا الاستقصاء  
ينطوي أيضا على اعتبارات الوئام الدولي والسلام العالمي .

وقد ارتبطت جميع الأحزاب بالالتزامات في معالجتها قضية فلسطين ، فهناك  
الالتزامات التي فرضها صك الانتداب ذاته ، أضف إليها التصريحات السياسية  
العديدة التي صدرت عن حكومة جلالته خلال الخمس وعشرين سنة الماضية .  
ثم أن حكومة الولايات المتحدة ذاتها قد تسهلت بأن لا يتخذ قرار من شأنه ،  
في رأيها ، أن يؤثر في الحالة الاساسية بفلسطين ، الا بعد التشاور التام مع  
العرب واليهود .

وبعد النظر بعين الاعتبار إلى الحالة من جميع نواحيها ، وإلى ما أثارته من  
هذا الاهتمام العالمي الذي يمس كلا من العرب واليهود ، قرر رأي حكومة  
جلالته أن تدعو حكومة الولايات المتحدة للتعاون معها في تأليف لجنة تحقيق  
انكليزية - أمريكية مشتركة ، تكون الرئاسة فيها دورية ، لبحث مسألة  
يهود أوروبا ، والقيام باستعراض آخر لمشكلة فلسطين - على ضوء ذلك  
البحث . ويسرني أن يكون في رسمي أن أنهي إلى المجلس أن حكومة  
الولايات المتحدة قد لبثت هذه الدعوة .

أما شروط اختصاص لجنة التحقيق هذه ، التي اتفق عليها بين حكومة  
الولايات المتحدة وحكومة جلالته فهي كما يلي :

(١) فحص الأحوال السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، بفلسطين  
بالنسبة لتأثيرها في مشكلة هجرة اليهود إليها واستيطانها ، وفي رفاهية الالهالي  
المقيمين فيها الآن .



(٢) فحوص حالة اليهود في الاقطار الاوربية حيث كانوا ضحية للاضطهاد النازي والفاشستي ، والتدابير العملية التي اتخذت ، أو التي ينوي اتخاذها في تلك الاقطار ، لتمكينهم من العيش في نـجـوة من التمييز والعسف ، وتقدير عدد أولئك الذين يودون ، أو الذين تضطروهم أحوالهم ، أن يهاجروا الى فلسطين أو الى بلدان أخرى خارج أوروبا .

(٣) سماع آراء شهود من ذوى اللياقة ، والاستئثار بآراء ممثلى العرب واليهود بشأن مشاكل فلسطين ، بالنسبة لما تتأثر فيه تلك المشاكل بالاحوال التي يشملها التحقيق بمقتضى البندين (١) و (٢) أعلاه وبغيرها من الأمور الواقعية والظروف التي لها صلة بالموضوع ، وتقديم التواصى إلى حكومة جلالته وحكومة الولايات المتحدة لمعالجة هذه المشاكل معالجة مؤقتة، وإيجاد حل دائمى لها .

(٤) تقديم أية تواصى أخرى لحكومة جلالته وحكومة الولايات المتحدة، قد تكون ضرورية لتلافي الاحتياجات العاجلة الناجمة عن الأحوال المشار إليها ، أو تسهيل الهجرة الى بلاد خارج أوروبا واستيطانها .

هذه هى شروط اختصاص اللجنة ، وستقرر اللجنة نفسها الأصول التي ستتبناها في سياق اضطلاعها بمهامها ، وبإباح لها ، إذا راق لها ، أن تعالج في آن واحد ، مختلف المهام المنوطة بها بموجب شروط اختصاصها بواسطة لجان فرعية .

وستدعى اللجنة إلى معالجة المسائل الواردة في شروط اختصاصها ، بمنتهى السرعة ، ولاريب أن اللجنة ستتخذ التدابير التي تراها ضرورية في سياق مراعاتها للبندين الثانى والثالث من شروط اختصاصها ، كي تحتسب علما ويكون على بيئة من صفة واتساع نطاق المشكلة التي نجمت عن الحرب .

كما أنها ستنظر بعين الاعتبار الى مشكلة الاستيطان في أوروبا ، وفي أية بلاد قابلة للاستيعاب ، وستقدم اللجنة توصيها ، على ضوء هذه التحقيقات ، الى الحكومتين لمعالجة المشكلة معالجة مؤقتة ، إلى أن يصبح بالامكان عرض الحل الدائم على الهيئة المختصة للأمم المتحدة .

أن التواصى التي تقدمها أية لجنة للتحقيق ، كاللجنة التي تؤلف الآن ، ستكون أيضا ذات عون عظيم في سبيل التوصل إلى حل لمشكلة فلسطين . وستقوم اللجنة وفقا للبند الأول والثالث من شروط اختصاصها ، بتحقيق موضوعي ، في الأحوال السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، التي يفتقد الآن انها تحد من الهجرة إلى فلسطين ، وبعد الاستئارة بأراء ممثلي العرب واليهود ، تتقدم باقتراحاتها لمعالجة هذه المشاكل . وسيكون لزاما على حكومة جلالاته أن تتخذ الاجراءات بغية تأمين وضع نوع من الترتيب المؤقت المرضى ، واستنباط سياسة لتطبيقها بصورة دائمة فيما بعد .

وسيسهل هذا التحقيق إيجاد حل ييسر ، بدوره ، اتخاذ الترتيبات لوضع فلسطين تحت الوصاية .

أما ما يتعلق بفلسطين ، فان من الواضح أن حكومة جلالاته لا يمكنها أن تتخلى عن الواجبات والالتزامات المقررة عليها بنقطة صك الانتداب ، مادام الانتداب قائما ، وهي تنوى وفقا لعهوداتها ، أن تعالج المشكلة على ثلاث مراحل :

(١) ستستشير العرب بغية وضع ترتيب يؤمن عدم تعطيل الهجرة اليهودية حسب المعدل الشهري الحالي ، ريثما تقدم لجنة التحقيق توصيها المؤقتة في هذا الشأن .

(٢) وبعد النظر في التواصى المؤقتة التي ستقدم بها لجنة التحقيق ،

ستستقصى ، مع الفرقاء ذوي الشأن ، إمكان استنباط ترتيبات مؤقتة أخرى لمعالجة مشكلة فلسطين ، إلى أن يتسنى الوصول إلى حل دائم لها .  
(٣) ستعد حلا دائما لعرضه على الأمم المتحدة ، وسيكون هذا الحل متفقا عليه ، إن أمكن .

أن المجلس ليدرك أننا قد ورثنا في فلسطين ثراشا شاقا عسيرا ، ومما يزيد الواجب الملقى على عواتقنا تعقيدا التعهدات التي أعطيت في مختلف الاوقات إلى سائر الفرقاء ، تلك التعهدات التي نشعر إننا مرتبطون بشرفنا لتنفيذها .  
فأى انحراف عنيف ، دون التشاور المنطوي على الحكمة وسداد الرأي ، لا يمهّد السبيل إلى اتهام حكومة جلالته بنقض العهد والمواثيق فحسب ، بل يحتمل أن يؤدي إلى رد فعل خطير في جميع أنحاء الشرق الاوسط ، وأن يثير قلقا واسع المدى في الهند .

أن حكومة جلالته مقتنعة بأن السبيل الذي تنوى انتهاجه في القريب العاجل لا ينطبق على التزاماتها فحسب ، بل سيكون ، في نهاية الامر ، أفضل ما يكون لمصلحة كلا الفريقين ، ولن يضير ، على أي وجه من الوجوه ، بالاجراءات التي ستتخذ بناء على توصي لجنة التحقيق ، ولا بأحكام ميثاق الوصاية التي ستحل محل ذلك الانتداب الحالي ، وتسيطر على السياسة النهائية المتعلقة بفلسطين .

أن حكومة جلالته في انتهاجها هذا المنهج الجديد ، ترغب في أن توضح بجلاء أن مشكلة فلسطين ليست من المشاكل التي يمكن حلها عن طريق القوة ، وأن كل محاولة يقوم بها أي فريق لحلها على هذا الوجه ستعالج بالحزم .  
فينبغي أن يسكون وليد البحث والتوافق ، ولن يسمح ، بأي حال من الاحوال ، بفرض حل قسرا .

## ١٩٤٥

واننا لو ائقون بأنه لو تقدم العرب واليهود من هذه المشكلة بالروح التي ينبغي أن تعالج بها ، فلن يؤدي ذلك إلى إيجاد حل لمشكلة فلسطين يكون عادلا لكلا الفريقين فيحسب ، بل يكون بمثابة مساهمة عظيمة في سبيل رفع لواء الاستقرار والسلام في ربوع الشرق الاوسط .

وأخيرا ، ان اقدام حكومة جلالاته ، وموافقة حكومة الولايات المتحدة ، على معالجة جميع المشكلة التي ولدها الاضطهاد النازي ، لدليل قاطع على تعميمها على معالجة المشكلة معالجة إنشائية ، وبروح إنسانية بيد أنه ينبغي أن تؤكد أن هذه المشكلة لا يمكن معالجتها فيما يتعلق بفلسطين وحدها فيحسب ، بل انها تتطلب توحيد الجهود ونضام القوى لتفريغ كربة هذه الشعوب المتألمة .

وأود في الختام ، أن أضيف إلى ما تقدم ، انني كنت طيلة هذه المدة في مشاور وثيق مع صديقي النزيل وزير المستعمرات حول هذا الموضوع الذي يهمه أمره ، إذ أن وضع فلسطين الانتدابي يجعل تلك البلاد ضمن نطاق مسؤولية وزارة المستعمرات ، ولكنه أيضا على جانب كبير من الأهمية لي ، ذلك أن المشكلة هي ، كما يظهر بجلاء ، مشكلة دولية . وتنوي حكومة جلالاته أن تواصل معالجة هذا الموضوع بالتعاون الوثيق بين وزارتيها كي يتاح التوفيق بين مشكلة فلسطين الخاصة والمسائل الدولية الاوسع مدى التي تنطوي عليها هذه المشكلة ، ومعالجتها جميعا كمشكلة إنسانية عظيمة (١) .

---

(١) نقل نص هذه الوثيقة من البيان الاسلي رقم ٩ لسنة ١٩٤٥ المطبوع في مطبعة حكومة الانتداب في فلسطين باللغات الثلاث العربية والانكليزية والعبرية .

## (٣٣) توصيات وتعليقات لجنة التحقيق الانجليزية - الأمريكية

بشأن مشاكل اليهود في أوروبا وقضية فلسطين

### تقديم

عينتنا حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة كهيئة مشتركة مؤلفة من أعضاء أمريكيين وبريطانيين لتقوم بالمهام التالية :

١ - للتحقيق في أحوال فلسطين السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وفي علاقتها بمشكلة الهجرة اليهودية وبخير السكان الموجودين هناك حالياً .

٢ - للتحقيق في وضع اليهود في البلدان الأوروبية التي كانوا فيها ضحايا الاضطهاد النازي والفاشي ، وفي التدابير التي اتخذت أو ستتخذ في تلك البلدان لتمكينهم من التمتع بالحياة بحريين من الجور والتفريق الجنسي ، وفي تقدير عدد الذين يرغبون في المهاجرة إلى فلسطين أو البلدان الأخرى في أوروبا ، أو يجبرون على ذلك تحت ضغط ظروفهم الخاصة .

٣ - للاستماع إلى آراء اليهود ذوي العلاقة ، ولاستشارة ممثلي العرب واليهود في مشاكل فلسطين ، تلك المشاكل التي تتأثر بحالات هي عرضة للتحقيق وفاقاً لأحكام المقرتين ١ و ٢ الآتيتين ، وبظروف وحقائق أخرى متعلقة بها ، ولعمل توصيات لحكومتى صاحب الجلالة البريطانى والولايات المتحدة الأمريكية تعلن بواسطتها هذه المشاكل مع حلها النهائي الدائم .

٤ - ولعمل أية توصيات أخرى ضرورية إلى حكومتى صاحب الجلالة البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية ، لا مندوحة من عملها ، لمجابهة حاجات فورية ملحة ، تنشأ عن أحوال تنطبق عليها مضامين الفقرة الثانية المذكورة أعلاه ، وذلك بعمل اصلاحى في الدول الأوروبية الآتية الذكر بجميعة

التسهيلات الممكنة للهجرة إلى البلدان في خارج البلاد الأوروبية والاستيطان فيها .  
وقد ألحت علينا الحكومتان معاً بوجوب الاسراع الشديد في انهاء  
المواضيع التي عهد إلينا بدرسها وتقديم تقريرنا لها في خلال مئة وعشرين  
يوماً من تاريخ مباشرتنا للتحقيق .

وهكذا فقد اجتمعنا في مدينة وشنطن في يوم الجمعة الواقع في ٤ كانون  
الثاني سنة ١٩٤٦ وباشرنا عقد جلسائنا العامة في يوم الاثنين التالي ، وأبحرنا  
من الولايات المتحدة الأمريكية في ١٨ كانون الثاني، واستأنفنا عقد جلسائنا  
العامة في لندن في ٢٥ منه .

ثم برحنا لندن إلى أوروبا في ٤ وه شباط وقسمنا لجتتنا إلى لجان فرعية  
وشرعنا بتحقيقاتنا على الترتيب التالي :

في ألمانيا فيولونيا فتشيكوسلوفاكيا فالتسا فإيطاليا فاليونان . وفي ٢٨  
شباط امتطينا غارب الجو إلى القاهرة حيث عقدنا عدداً من الجلسات ، ثم  
برحنا إلى القدس فوصلنا إليها في ٦ آذار . وقد تخلل الجلسات التي عقدناها  
في فلسطين زيارات شخصية إلى أقسام البلاد المتعددة . وقد كانت الغاية من  
هذه الزيارات الشخصية الاطلاع في الدرجة الأولى على أوصافها ومميزاتها  
المختلفة وعلى أساليب معيشة سكانها . وزارات اللجان الفرعية عواصم سورية  
والعراق والمملكة العربية السعودية وشرق الأردن لتطلع على آراء الحكومات  
العربية وممثلي الهيئات التي لها علاقة بالمواضيع التي أمامنا . وتركتنا فلسطين  
في ٢٨ آذار ، وختمنا مذكراتنا في سويسرا . وقد أسهبتنا في بيسان سفرتنا  
هذه في الملحق رقم ١ ، وها نحن الآن نقدم تقريرنا فيما يلي :

## الفصل الأول

### توصيات وتعليقات

#### ( المعضلة الأوربية )

#### التوصية الاولى :

يتوجب علينا أن نعلن أن المعلومات التي حصلنا عليها تجعلنا على يقين من أن جميع البلدان ، ما عدا فلسطين ، لا يمكن الاعتماد عليها في إعداد مساكن لليهود الذين يرغبون في ترك أوروبا أو أنهم يرغبون على تركها .

ولكن فلسطين وحدها لا تستطيع استيعاب جميع اليهود وضحايا الاضطهاد النازي والفاشي ، الأمر الذي يجعل العالم بأسره مسئولاً عنهم وعن جميع الاشخاص المشردين .

ولذا فاننا نوصي حكومتينا معا بأن تشرعا فوراً بالتعاون مع البلدان الأخرى ، بالسعى الحثيث لاجاد مساكن جديدة لجميع الاشخاص المشردين ، بقطع النظر عن عقيدتهم أو جنسيتهم ، أولئك المشردين الذين انقصمت عرى روابطهم بجماعاتهم السابقة ولم يبق أمل باعادتها .

وعلى الرغم من أن الهجرة ستحل مشاكل بعض ضحايا الاضطهاد فان الاكثية الساحقة ، بما فيها عدد غير قليل من اليهود ، ستبقى مقيمة في أوروبا ولهذا فاننا نوصي حكومتينا بأن تسعيا لضمان تنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى « تشجيع الاحترام الشامل لحقوق الانسان مع المحافظة على الحريات الأساسية للبشر أجمع دون تمييز في العرق أو اللغة أو الدين » .

#### التعليق :

اننا بتوصية حكومتينا بأن تسعيا ، بالتعاون مع البلدان الأخرى ، لاجاد مساكن جديدة للاشخاص المشردين عن أوطانهم ، فاننا لا نقترح على أية

بلاد أن تجعل تبديلاً دائماً في سياسة الهجرة التي تسير عليها . فالاحوال التي شاهدناها في أوروبا لم يسبق لها مثيل، ولا يحتمل أن يظهر مثلها مرة أخرى ولهذا فاننا مقتنعون بأن أحكاماً خاصة يمكن لا بل يجب أن تدخل على قوانين الهجرة المعمول بها حالياً لمجابهة هذه الحالة المحزنة والفريدة في بابها والداعية الى اليأس .

وفضلاً عن ذلك فاننا نعتقد أنه بالإمكان القيام بأمر كثيرة ، لا سيما بما يتعلق « بالاشخاص المشردين » ومن ضمنهم اليهود الذين لهم انسابا في البلدان الكائنة في خارج أوروبا ، وذلك بتسهيل القوانين الادارية المعمول بها في هذه البلدان .

لقد قادتنا تحرياتنا إلى الاعتقاد بأن عدداً كبيراً من اليهود سيواصلون السكنى في معظم البلدان الأوربية. وفي رأينا أن هجرة جميع اليهود الأوربيين جماعات جماعات لن تكون ذات نفع لليهود أنفسهم ولا لأوروبا . ولذا يجب أن تبذل الجهود لتمكين اليهود من إعادة بناء جماعاتهم المشتتة ، وذلك بالسماح بهجرة الذي يرغبون منهم في تحقيق هذا الأمر ، وتحقيقاً لهذه الرغبة يجب أن ينفذ حالاً أمر ارجاع أموال اليهود المسلوقة اليهم في أقرب وقت ممكن ، وقد تبين لنا من التحريات التي قمنا بها أن الحكومات المختصة قد سنت في أكثر الأماكن قوانين بهذا الصدد . غير أن العقبة في سبيل ذلك هي أن تنفيذ هذه القوانين ، وعلى الأخص ما يتعلق منها في الملكيات الفردية يثير من جديد العداء الشديد للساميين. ولذا فاننا نقترح لأجل إعادة بناء المجتمعات اليهودية أن تكون المساعدة في إرجاع ممتلكات اليهود الشائعة إما عن طريق دفعات مالية على سبيل تعويض أو بطرق أخرى ، وهذه القضية هي من الأهمية في المكان الأول .



وقد ترك الاحتلال النازي وراءه روح العداء للساميين . هذا العداء الذي لا يمكن مقاومته بالتشريع فقط ، بل أيضا بتشديد الحكومات في ضمان الحريات الدينية والمساواة في الحقوق ، وبوضع منهاج تعليمي فعلى يقوم على الأسس الديمقراطية الصحيحة التي يدعمها الرأي العام العالمي القوي ويقترن بالنهضة الاقتصادية والاستقرار .

### هجرة اللاجئين الى فلسطين

#### القوصية الثانية :

أولا - أن يصدر في الحال اجازة تخول دخول فلسطين لليهود الذين كانوا ضحية اضطهاد النازية وعسف العاشية .

ثانيا - وأن تمنح هذه الاجازات ان امكن خلال العام الحالي ، وأن تتم هجرة هذا العدد الفعلية بأسرع وقت تسمح به الظروف .

#### التعليق :

وترى اللجنة بأن الاحياء الباقين من الاضطهاد النازي والفاسى الذين اتصلنا بهم يزيد عددهم على مئة ألف شخص . وفي الواقع يوجد أكثر من هذا العدد في ألمانيا والنمسا وإيطاليا فقط . وعلى الرغم من مرور عام كامل على تحرير اليهود فما تزال الأغلبية منهم التي تقطن في ألمانيا والنمسا تعيش في مراكز تجمع تعرف بمعسكرات التجمع ، وهي أشبه بالجزر بين الاقوام الذين لاقت على أيديهم أصناف العذاب والعسف . وترى اللجنة أنه لصالح هؤلاء اليهود ولصالح أوروبا نفسها يجب أن تخلق هذه المعسكرات ويوضع حد لبقائهم فيها ، أن معظم هؤلاء اليهود على حق في طلبهم الرحيل عن أوروبا لأن أكثرهم هم الأفراد الوحيدون الباقون على قيد الحياة بعد فناء عائلاتهم وقتيلون هم الذين ما زال لهم ارتباط في البلاد التي كانوا يسكنون فيها .

ومنذ نهاية الحرب لم يعمل سوى القليل في سبيل ترحيلهم إلى بلدان أخرى واسكانهم فيها . فتوانين الهجرة وقيودها تقف حائلا دون دخولهم إلى أكثر البلدان ، ولا بد من مرور وقت طويل قبل امكان تعديل هذه القوانين وهذه القيود ، وقبل أن توضع هذه التعديلات موضع التنفيذ ، على أن في وسع بعضهم أن يذهبوا إلى البلدان حيث يوجد لهم أنساب ، وفي وسع البعض الآخر أن يدخلوا بموجب نظام الكوتا ، وانما هؤلاء عددهم صغير نسبيا .

ولا نعرف بلادا أخرى يمكن للاكثية الساحقة من هؤلاء اليهود أن تهاجر اليها في المستقبل القريب غير فلسطين ، وفضلا عن هذا فكلهم تقريبا يرغبون في الذهاب إلى فلسطين . وذلك لانهم على ثقة من أنهم سيستقبلون هناك بالترحاب الذي لا يحلون بالحصول عليه في أى بلد آخر ، وأنهم هناك يأملون أن يعيشوا بأمان ويحددوا أمانهم في الحياة .

ونعتقد أن من الضروري تسهيل ذلك لهم في أقرب وقت ممكن . وفضلا عن ذلك فقد أكد لنا زعماء الوكالة اليهودية أن هؤلاء المهاجرين سيجدون كل عناية ومساعدة وعطية ف .

ولذا فاننا نوصى باعطاء مائة الف رخصة لدخول فلسطين تحقيقا لهذه الغاية ونشعر بأن التنفيذ العاجل لهذا الامر يكون له أعظم تأثير على الموقف برمته .

ويجب أن تعطى الاولوية في منح هذه الرخص بقدر المستطاع إلى الأشخاص الموجودين حاليا في المعسكرات ، وإلى الذين حرروا في المانيا والنمسا وخرجوا من المعسكرات ولكنهم باقون في هذين البلدين . ولا نرغب في أن يستثنى من هذا العدد الضحايا الآخرون من اليهود الذين يريدون أن يتركوا البلاد

الموجودين فيها حالياً ، أو الذين تضطربهم ظروفهم إلى تركها ، أو الذين هربوا خوفاً من الاضطهاد قبل اندلاع نار الحرب . ونحن نعترف بأن هناك صعوبة في تقرير قضايا الاولوية . ولكننا مع هذا نلج بتطبيق هذه الطريقة بقدر المستطاع ، ولدى تطبيقها أن ينظر بمنح الاولوية قبل أى شئ آخر إلى العجزة والمشوهين والاطفال والصناعيين الذين يحتاج إلى خدماتهم مدة أشهر عديدة في العمل الذي أصبح القيام به ضرورياً بسبب هذا السيل الجارف من المهاجرين .

ومن الضروري أن يعلن ان لافائدة ترجى بعد الحصول على شهادة الهجرة من التنقل من قطر إلى آخر ومن الدخول إلى فلسطين بصورة غير مشروعة . وما لا ريب فيه أن هذا العدد الوافر من المهاجرين سيكون عبئاً ثقيلاً على فلسطين . ولكننا على ثقة من أن السلطات المختصة ستتحمل ذلك على عاتقها ، وأنها ستحصل على معاونة الوكالة اليهودية النامية في حمل هذا العبء .

وسيوافقه المسؤولون عن تنظيم هذه الهجرة والقائمون بها مشاكل عسيرة ، غير أنه مما لا ريب فيه أن المنظمات الأوروبية العديدة ، الخاصة والعامة ، ولا سيما مؤسسة الانعاش والتعمير التابعة لمنظمة الامم المتحدة ، ستمد يد المعاونة الممكنة ،

ذلك لأن التعاون الاجتماعي ضروري جداً في كل شئ وفي جميع المراحل .

ونحن متأكدون بأن حكومة الولايات المتحدة الامريكية التي أبدت

اهتماماً كبيراً في هذا الامر ستساهم بقوة وبسخاء مع حكومة بريطانيا

العظمى في العمل على تحقيقه ، وهناك طرق أخرى شتى يمكن تقديم المساعدة بها .

وعلى أولئك الذين يعارضون في السماح لهذا الشعب التاعس بالدخول إلى

فلسطين أن يعرفوا بأننا أخذنا بعين الاعتبار جميع ماعرضوه علينا من بيانات

ووثائق ، ولنا كل الرجاء أنهم سيعيدون النظر في هذه الوضعية ، وأنهم سيقدر

الاعتبارات التي أدت بنا إلى هذه النتيجة حق قدرها ، وأنهم علاوة على ذلك كله ، إذا لم يكن نوا مستعدين لم يد المساعدة فعلى الأقل يجب ألا يكونوا سببا في زيادة آلام ومصاعب هؤلاء المعذبين .

### مبادئ الحكم

لا دولة عربية ولا دولة يهودية

### التوصية الثالثة :

لأجل البت نهائيا في مطالب العرب واليهود بشأن الاستثناء بفلسطين نرى من الضروري التصريح عن المبادئ التالية :

- ١ - أن لسيادة على العرب ، ولا للعرب على اليهود في فلسطين .
- ٢ - أن لا تكون فلسطين دولة يهودية ولا دولة عربية .
- ٣ - أن الشكل النهائي للحكم الذي سينشأ في فلسطين يجب أن يضمن - بضمانات دولية - حماية ورعاية مصالح المسيحية والاسلامية واليهودية على السواء في الاراضي المتحدمة ، وهكذا يجب أن تصبح فلسطين في النهاية دولة ترمي وتحمي حقوق ومصالح المسلمين واليهود والمسيحيين على السواء ، وتمنح السكان بمجموعهم أكبر نصيب من الحكم الذاتي الذي يتفق وأحكام المبادئ الثلاثة الاساسية الآتية الذكر .

### النتائج :

أن المصلحة العظيمة التي للعالم المسيحي في فلسطين قد أهملت اعمالا تاما أو تنوسيت أو تركت جانبا في جميع أدوار النزاع الدموى الطويل بين اليهود والعرب للسيطرة على تلك البلاد ، حيث يهتف كل فريق منها بأعلى صوته قائلا :

### ان هذه الارض هي ملكنا

باستثناء الاشارة القصيرة المقتضبة الواردة في تقرير اللجنة الملكية والمدة بعدئذ بتقرير بيل « والشهادات الصغيرة التي تلقيناها تحريرا وشفاها حول هذه النقطة .

ولذلك فاننا نصرح بقوة بأن فلسطين أرض مقدسة في نظر المسيحي والمسلم واليهودي على السواء وبالنظر لكونها كذلك فهي ليست ولا يمكن أن تكون في يوم من الايام أرضا يستطيع أى شعب أو أى دين ان يدعى ادعاء عادلا بأنها ملك له .

ونصرح بنفس القوة أن فلسطين بكونها أرضا مقدسة تختلف كل الاختلاف عن غيرها من البلدان الاخرى ، ولذا يجب أن تكرر للمبادئ والتعاليم التي تقتضيها الاخوة البشرية لا التي تستلزمها القومية الضيقة .

وعدا ذلك فبالنظر لتاريخ فلسطين الطويل ، ولا سيما خلال الثلاثين سنة الماضية لا يمكن اعتبارها أرضا عربية صرفة ولا أرضا يهودية صرفة . لليهود صلة تاريخية بالبلاد والوطن القومي اليهودي ، وان كان يتضمن أقلية من السكان ، فقد غدا حقيقة واقعية بضمانة دولية ، وأصبح له الحق في الاستمرار والحماية والتطور باضطراد .

ومع ذلك فليست فلسطين أرضا يهودية صرفة ، ولا يمكن أن تكون كذلك في المستقبل . فهي في مفترق طرق العالم العربي ، وسكانها العرب الذين استوطن أسلافهم هذه المنطقة منذ أقدم الازمنة ينظرون بحق إلى فلسطين كوطن لهم .

ولذلك ليس من العدل في شيء ، ولا بالامكان من الناحية العملية ، أن تصبح فلسطين دولة عربية تهيم فيها أكترية عربية على مقدرات أقلية يهودية ،

أو دولة يهودية تهيمن فيها أكترية يهودية على مقدرات أقلية عربية . وفي كلتا الحالتين لن يكون لضمانات الأقلية القوة الكافية لحماية الجماعة التي تحت حكمها .

وقد أوضح أحد الفلاسطينيين الموقف بالعبارة التالية .

« لقد كان الخوف يساور قلوبنا نحن معشر اليهود من أن تصبح هذه البلاد يوماً ما دولة عربية ، وأن نصبح نحن تحت حكم العرب . وقد كان هذا الخوف يبلغ فينا أحياناً درجة الرعب . والآن بدأ هذا الشعور بالخوف نفسه بخارج أفئدة العرب وهو الخوف من ازدياد ونفوذ اليهود وتقديمهم عليهم وحكمهم لهم » .

فينبغي إذن جعل فلسطين بلداً يمكن فيها التوفيق بين الاماني الوطنية المشروعة لليهود والعرب كليهما معا دون أن يخشى أى فريق تسلط الفريق الآخر عليه . وفي رأينا انه لا يمكن تحقيق هذه الغاية في ظل أى شكل من أشكال الدسائير التي يكون فيها للأكترية العديدة الرأي الحاسم . ذلك لأن نضال الفريقين في سبيل الحصول على الغالبية العديدة هو الذي يعكس العلاقات بين العرب واليهود . ولضمان حكم ذاتي صحيح لكلتا الجماعتين العربية واليهودية لابد من جعل هذا النضال عديم الجدوى بحكم الدستور نفسه .

#### الانتداب ووصاية الامم المتحدة

الموصية الرابعة :

لقد توصلنا الى النتيجة التالية وهي أن العداء بين العرب واليهود ، ولا سيما استمرار كل فريق منهما على السيطرة على الفريق الآخر عن طريق العنف اذا اقتضى الأمر ، يجعل في حكم المؤكد أن كل محاولة لتأسيس دولة أو دول مستقلة في فلسطين في الوقت الحاضر ، أو بعد فترة من الزمن ، تودى إلى نزاع داخلي قديهدد

السلام العالمى . ولذا فإننا نوصى ريثما يتلاشى هذا العداء باستمرار الحكم  
فى فلسطين على ما هو عليه تحت الانتداب إلى أن يتم الاتفاق على تنفيذ وصاية  
الأمم المتحدة عليها .

#### التعليق :

نحن نعرف أن مهمة بريطانية كدولة منتدبة على فلسطين لم تكن بالهامة  
الهيئة بالنظر إلى القوات العظيمة - العربية اليهودية - العاملة فى خارج  
فلسطين . وقد صرحت لجنة بيل فى سنة ١٩٣٧ بأن الانتداب غير قابل للتطبيق .  
واستنادا إلى ذلك أوضحت لجنة الانتدابات الدائمة فى عصبة الأمم أن نظام  
الانتداب يكاد يكون غير قابل للتطبيق ( بعد أن صرحت لجنة بيل بمثل هذا  
التصريح ) وبعد سنتين من هذا التاريخ أعلنت الحكومة البريطانية عن عزمها  
على اتخاذ الخطوات اللازمة لانتهاء الانتداب بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ،  
وذلك بعد أن وجدت أن حل المشكلة على أساس التقسيم الذى اقترحه  
لجنة بيل غير قابل للتطبيق أيضا . ان توصياتنا هذه مؤسسة على ما نعتقد أنه  
فى هذه المرحلة أعدل حل ممكن للجميع وذلك بالنظر إلى ما حصل فى  
السابق وإلى جميع ما تم اجراؤه حتى الآن ، ونحن نعرف بأن هذه التوصيات  
لا تتفق مع مطالب أى من الفريقين ، هذا فضلا عن خروجها على سياسة  
الدولة المنتدبة فى الآونة الأخيرة . ونحن نعرف بأن الأخذ بهذه التوصيات  
يقرب عليه فترة وصاية طويلة الامل . الامر الذى يتضمن عبئا ثقيلا جدا  
يصعب على أية حكومة الاضطلاع به لوحدها . غير انه بالامكان تخفيف  
هذا العبء عن كاهل الوصى فيما لو قدر الاعضاء الآخرون فى هيئة الأمم  
المتحدة الصعوبات حق قدرها وآزروا الوصى فى القيام بأعباء مهمته .

## المساواة بمستوى المعيشة

### التوصية الخامسة :

اننا نوصى ، ونحن نتجه بأ نظارنا الى شكل من الحكم الذاتى يتفق والمبادئ الثلاثة المبسوطة فى التوصية الثالثة ، بلزوم قيام الدولة - سواء أكانت منتدبة أو وصية - باعطاء التصريح التالى وهو أن تقدم العرب الاقتصادى والعلمى والسياسى فى فلسطين يجب أن يكون مساويا لتقدم اليهود فى هذا المضمار . كما ينبغى على الحكومة أن تقوم بالخطوات اللازمة التى تستهدف سد الثغرة القائمة الآن بين المستويين ورفع مستوى معيشة العرب . وبهذا يتسنى لكلا الشعبين تفهم مصالحهما المشتركة ومصيرهما المشترك فى الارض التى يعود كلاهما اليها .

### التعليق :

أن دراستنا للاحوال فى فلسطين ساقتنا إلى النتيجة التالية ، وهى أن أحد الأسباب الرئيسية للتصادم والنزاع هو التفاوت العظيم والفرق الشاسع بين مستوى معيشة العرب وبين مستوى معيشة اليهود ، حتى أن ظروف الحرب التى عادت على العرب بمنافع مالية كبيرة لم تقرب شقة التباعد بينها بصورة محسوسة ، ولا يمكن رفع مستوى معيشة العرب ليصل إلى مستوى معيشة اليهود الا إذا اتبعت الدولة المنتدبة سياسة رسمت بعناية ودقة لتحقيق هذا الغرض . ولدى التشديد على ضرورة انتهاج سياسة كهذه يجدر بنا أن نشير بنوع خاص إلى التفاوت فى الخدمات الاجتماعية - بما فيها المستشفيات الميسورة لليهود والعرب فى فلسطين .

أننا نعتز اعترافا تاما بأن الخدمات الاجتماعية اليهودية تم ول إلى حد بعيد من قبل الطائفة اليهودية فى فلسطين بمساعدة المنظمات اليهودية فى الخارج ،



وتشدد على أنه يجب أن لا يعمل أى شئ بقصد خفض مستوى هذه الخدمات الاجتماعية إلى مستوى الخدمات الاجتماعية عند العرب ، أو وقف الخدمات المستمرة التى تجرى فيها الآن .

أننا نقترح أن ينظر فيما إذا كان من المستحسن تشجيع العرب على تأسيس جماعة عربية على غرار الجماعة اليهودية التى تهيمن الآن على الخدمات الاجتماعية اليهودية وتمولها إلى حد بعيد ، ولا بد للعرب من أن يهتموا أكبر من اليهود بمراحل على مساعدات الحكومة المالية . ولكن يجب على يهود فلسطين أن يساهموا بضرورة إنفاق الجزء الأكبر من الضرائب التى تجبى منهم ومن العرب على العرب لتلافي البون الشاسع الموجود حاليا بين مستوى المعيشة لدى الشعبين .

#### سياسة الهجرة المستقبلية

##### التوصية السادسة :

ربما تحال قضية فلسطين قريبا إلى منظمة الأمم المتحدة ، وينفذ فيها نظام الوصاية ، فاننا نوصى بوجوب إدارة فلسطين من قبل الدولة المنتدبة بموجب أحكام نظام الانتداب الذى يصرح بشأن الهجرة « بأن ادارة فلسطين مكلفة بتمهيد الهجرة اليهودية فى أحوال ملائمة مع مراعاة عدم الاضرار بحقوق الطوائف الأخرى ومركزها » .

##### التعليق :

لقد أوصينا بقبول ١٠.٠٠٠ مهاجر من ضحايا الاضطهاد النازى بالسرعة الممكنة ، وتتمددى الآن إلى الموقف بعد دخول ذلك العدد . اننا لانستطيع أن نتطلع إلى المستقبل البعيد ، كما أنه لايسهنا أن نضع قياسا للهجرة السنوية . وإلى أن تنفذ اتفاقية الوصاية فان رأينا الصريح أن تدار فلسطين حسب نصوص نظام الانتداب الآنف ذكرها ولا نستطيع

الذهاب إلى أبعد من هذا الحد في معرض الترسية . فقد يكون من المجازفة التكهن في هذا العالم المضطرب بما سيكون عليه الوضع الاقتصادي لأي بلاد بعد سنوات قليلة . ومن العسير نوع خاص التنبؤ بمستقبل فلسطين الاقتصادي والسياسي بعد مضي بضع سنوات . فارجو والحالة هذه أن تضمحل وشيكا الخصومة والاضطراب السائدان حاليا ، وأن يحل محلها عهد سلم لم تعرفه الأرض المقدسة منذ زمن بعيد . وأن يتحقق اليهود والعرب معا قريبا بأن التعاون من مصالحتهما المشتركة بيد أنه لا يستطيع أحد أن يتكهن كم من الوقت يحتاج هذا الأمر لكي يتم .

وتتوقف امكانية احتمال البلاد زيادة كبيرة في السكان ، مع الاحتفاظ بمستوى معيشة ملائم ، على مستقبلها الاقتصادي . وهذا بدوره يتوقف إلى درجة كبيرة على امكان أو عدم امكان تنفيذ الخطط الوارد ذكرها في التوصية الثامنة واقتطاف ثمارها .

ذكرت لجنة بيل بأن هناك عوامل سياسية واقتصادية تتعلق بالهجرة يجب أخذها بعين الاعتبار . وأوصت اللجنة المذكورة بإدخال ١٢٠٠٠ في السنة « كحد سياسي أعلى » أما نحن فلا نسمنا تحديد حد أعلى أو أدنى للهجرة السنوية في المستقبل ، إذ أن هناك عدة عوامل غير واضحة مازالت قائمة .

على أننا نرغب في بيان بعض العوامل التي نوافق على وجوب أخذها بعين الاعتبار لدى تعيين عدد المهاجرين من الذين ينبغي قبولهم في أي فترة من الزمن . من البديهي أن من حق كل أمة مستقلة ، رعاية لمصالح أبنائها ، أن تعين عدد المهاجرين الواجب قبولهم في أراضيها ، وعلى هذا القياس فإن من حق حكومة فلسطين فيما نعتقد ، أسوة بالحكومات الاخرى ، أن تقرر ،

بالنظر إلى مصالحة جميع سكان فلسطين وغيرهم ، عدد المهاجرين الواجب ادخالهم في أية فترة في المستقبل .

إن في فلسطين يوجد الوطن القومي لليهود الذي أحدث بنتيجة تصريح بلقور ، فقد يرى البعض أن ذلك التصريح كان خاطئا وما كان يجب اعطاؤه ، وقد يرى البعض الآخر أنها فكرة عظيمة جدا . وأن بالإمكان تنفيذ أجراً وأهم برنامج استعماري عرفه التاريخ . ومن البت الجدل في أي الرأيين أقرب إلى الصواب . فالوطن القومي قائم في فلسطين ، وجذوره عميقة في تربتها ، ولا يمكن محوه من سجل الوجود بالجدل ، كما أنه لا يمكن بأي وجه من الوجوه وقف والغاء اقدام المرتادين اليهود عن تنفيذ رغبتهم .

وحكومة فلسطين بصنفة كونها مكلفة برعاية مصالح جميع السكان وتوفير الرفاه لهم لا يسعها أن تتجاهل مصالح هذا الجزء المهم من سكانها . ولا يسعها أيضا أن تتجاهل ما تم تحقيقه في غضون ربع القرن الأخير . ولا يمكن لأية حكومة في فلسطين تؤدي واجبتها نحو شعبها أن تعجز عن بذل قصاراها لا للمحافظة على الوطن القومي فحسب بل لتشجيع تطوره أيضا تطورا صحيحا وكما يبدو لنا ، لا بد لهذا التطور من أن يشمل الهجرة .

ويجب أن تكون مصالحة الشعب بجموعه ، بما فيه اليهود والعرب وسواهم ، الهدف الاساسي في فلسطين ، اننا نرفض الرأي القائل بعدم جواز قبول هجرة يهودية أخرى إلى فلسطين دون موافقة العرب ، الأمر الذي سيؤدي الى سيطرة العرب على اليهود ، ونرفض كذلك طاب اليهود المالح بتقرير هجرة يهودية اجبارية بأسرع ما يمكن بغية ايجاد أكترية يهودية ، ومن ثم تأسيس وانشاء دولة يهودية في فلسطين . أن سعادة اليهود يجب ألا تكون خاضعة لسعادة العرب ، ولا سعادة هؤلاء خاضعة لسعادة أولئك . ان رفاه

الفريقين ، والحالة الاقتصادية في فلسطين كمجموع ، ودرجة تنفيذ المشاريع للزيادة في تحسينها وتقديمها ، أن كل هذا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تقرير عدد المهاجرين الممكن قبولهم في أية فترة خاصة .

أن فلسطين أرض مقدسة للاديان الثلاثة ، ويجب ألا تصبح أرض أى واحد منها دون الآخرين . والهجرة لانماء الوطن القومى يجب ألا تصبح سياسة تحيز ضد المهاجرين الآخرين . وعليه فكل شخص يرغب في دخول فلسطين ، ويكون أهلا لذلك بموجب القوانين المرعية ، يجب ألا يرفض قبوله بدعى أنه ليس يهوديا . وكل تشريع يتعلق بالهجرة يجب أن يوضع ويطبق على هذا المبدأ دائما .

وفضلا عن ذلك فاننا ، مع اعترافنا بأن كل يهودى يدخل فلسطين وفقا بقوانينها يكتسب حق الإقامة فيها ، نشجب بشدة وجهة نظر بعض المحافل اليهودية في أن فلسطين قد منحت أو قد تنزل عنها بطريقة مالتكون دولة لليهود العالم قاطبة وأن كل يهودى اينما وجد هو مواطن فلسطينى لمجرد كونه يهوديا ، وفي وسعه اذن دخول فلسطين كحق مكتسب من حقوقه دون الالتفات إلى الشروط التى تفرضها الحكومة على المهاجرين ، وأن ليس هناك هجرة يهودية غير مشروعة إلى فلسطين . « إننا نصرح ونؤكد أن كل مهاجر يهودى يدخل فلسطين خلافا لقوانينها إنما هو مهاجر غير شرعى » .

### سياسة الأراضي

اقتوصية السابعة :

إننا نوصى بما يلى :

- ١ - إلغاء القوانين المتعلقة بانتقال ملكية الأراضي المصادرة في سنة ١٩٤٠ واستبدالها بقوانين تستند إلى سياسة حرة في بيع الأراضي وإيجارها

والانتفاع منها بقطع النظر عن الجنس أو الملة أو العقيدة مع حماية صغار الملاك والزراع المستأجرين .

٢ - وعدا ذلك اتخاذ التدابير اللازمة لابطال ومنع الاحكام المتعلقة بنقل الملكية والايجارات والاتفاقيات المتعلقة بالأراضى التى تنص على جواز استخدام أفراد عنصر أو طائفة أو دين واحد دون غيرهم فى تلك الأراضى وحواليها أو فيما له صلة بها .

٣ - وجوب ممارسة الحكومة رقابة دقيقة على الاماكن والمواقع المقدسة كبحر الجليل ( بحيرة طبرية ) وما جاوره مما يضمن عدم انتهاك حرمتها واستعمالها فى أوجه لا يرتاح اليها ذمير أهل الدين وأن تسن فوراً القوانين اللازمة لتحقيق هذا الغرض .

#### التعليق

كانت قوانين انتقال ملكية الاراضى الصادرة فى سنة ١٩٤٠ تستهدف حماية المستأجر العربى والمالك الصغير بمنع بيع الارض إلا للعربى الفلسطينى فى إحدى المناطق ، وتقييد هذه البيوع فى منطقة أخرى ، والسماح ببيعها بصورة حرة فى منطقة ثالثة ، مما أدى إلى التمييز ضد اليهود . وهكذا نجد أن هذه القوانين ترمى إلى فصل العرب عن اليهود وابقائهم منعزلين بعضهم عن بعض . وفى المناطق التى منعت فيها البيوع ، أو قيدت ، فقد حيل بين العربى وبين ما يغريه على بيع أرضه ، التى غالبا ما تتوقف عليها معيشته ومعيشة أفراد أسرته ، نظير مبلغ لا يتناسب مطلقا وقيمتها الحقيقية . ومع أن تلك القوانين وضعت بغية المحافظة على مستوى معيشة الزراع العرب الراهن ، وتلافى خلق مجموعة كبيرة من السكان العرب الذين لا أرض لهم ، فانها لاتنفى العربى المقيم فى المنطقة الحرة ، ذلك لانه بإمكانه بيع أرضه بسعر خيالى والانتقال إلى

إحدى المنطقتين الآخرين ، وبذلك يزيد في ازدهارهما ، وكذلك العربى الذى يقيم على قيد مسافة قصيرة من حدود المنطقة الحرة ، أو عبرها مباشرة ، لا يستطيع الحصول على مبلغ يقرب مما يحصل عليه فى المنطقة الحرة ثمنا لأرض مساوية لأرضه فى جودتها .

إننا نعارض أى تشريع أو أية قيود يظهر فيها تحيز ضد اليهود أو العرب . ونعترف بالحاجة إلى حماية الملاك والمستأجر العربى الصغير ، واتخاذ ما يلزم من التدابير لتلافي نشوء مجموعة كبيرة من السكان العرب الذين لا أرض لهم وأيضاً لرفع مستوى معيشة العرب . وقد اعترفت لجنة بيل بهذه الضرورة فى تقريرها ( الفقرة ١٠ من الفصل التاسع ) الذى أيد المبدأين التالين الموجودين فى تقارير سابقة وهما :

- ١ - أن أراضى فلسطين ، ما لم يطرأ تبدل ملحوظ فى أساليب الزراعة المتبعة فيها فإنها لا تقوى على احتمال زيادة كبيرة فى السكان .
  - ٢ - أن أراضى المناطق الجبلية مزدحمة بسكانها منذ الآن .
- ولا يزال هذان المبدأان صحيحين ، ان لم يكونا قد أصبحا أكثر صحة اليوم .

إننا لا نعتقد بعدم امكان ضمان الحماية الضرورية للعرب إلا عن طريق حصر اليهود فى أجزاء خاصة من فلسطين . أن هذه السياسة التى اقترحتها لجنة بيل تتفق مع الحل الذى تقدمت به هى ، ونعنى به التقسيم . ولكنها لا تتفق مع الحل الذى عرضناه نحن .

ان عقود الايجار التى يجرىها « الصندوق الوطنى اليهودى » تتضمن نصاً مآله أن لا يستخدم المستأجر عمالاً غير يهود فى الأرض المستأجرة أو حولها

أو فيما له صلة بها ، ونصا آخر بأن كل عقد إيجار فرعى يجب أن يتضمن شروطا مماثلة .

إننا نعارض هذا التحيز كما ذكرنا آنفا . ونعتقد أن أحد الأسباب التي لاجلها وضعت مثل هذه الأحكام إنما هو ضمان استخدام المهاجرين اليهود في الأراضي ، ولكننا لانرى أن هذا الغرض يبرر الاجتفاظ بتلك النصوص والأحكام التي تعرقل التآزر والتفاهم بين العربى واليهودى .

ان الأراضي التي يملكها « الصندوق الوطنى اليهودى » أو التي يحولها المجلس الاسلامى الاعلى إلى وقف ، تصبح غير قابلة للانتقال . وقد أعربت لجنة بيل عن رأيها (فى الفقرة ٨٠ من الفصل التاسع من تقريرها) بأن من المستحسن أن تترث الحكومة فى بيع الأراضي الاميرية لمثل هاتين الهيئتين . فالوضع والحالة هذه يتطلب المراقبة ، ذلك لأنه ليس من مصلحة سكان فلسطين أن يصبح قسم كبير من أراضى بلادهم غير قابل للانتقال سواء أكان المالك هذه المؤسسة أو تلك .

انه لمن مصلحة اليهود والعرب معا فى بلاد صغيرة كثيفة السكان كفلسطين التي يزداد عدد سكانها بسرعة ، أن تستثمر جميع الأراضى وتستعمل على أكمل وجه ممكن ، كما أنه يجب العمل على تسوية حقوق الأراضى بالسرعة المستطاعة وتسهيل استثمار أراضى الدولة الصالحة للاستعمال والتي لا تطلب لأغراض عامة .

وتضم أراضى فلسطين المقدسة ضمن حدودها وفى جميع أنحاءها أماكن مقدسة فى اتباع الديانات العظمى الثلاثة ، ولذا فان وجود الليدو برقصه وموسيقاه ، على ضفة بحر الجليل (بحيرة طبريا) لما يجرح احساس الكثيرين

من المسيحيين . وقد علمنا بوجود مشاريع أخرى ، ان تمت ، فلن تقل عن مشروع الليدو سوء مغبة .

ولذلك فقد رأينا من الصواب أن نشدد في توصيتنا بلزوم ممارسة رقابة شديدة ودقيقة وتعزيز القوانين المعمول بها إذا اقتضى الأمر .

### التطور الاقتصادي

التوصية الثامنة :

لقد عرضت علينا تصاميم مختلفة لتطور فلسطين الزراعى والصناعى على نطاق واسع . وهذه التصاميم إذا ما نفذت بنجاح تزيد فى قابلية البلاد على استيعاب واعاشة عدد أكبر من السكان وترفع مستوى معيشة اليهود والعرب على السواء .

ولسنا فى وضع يؤهلنا لتقدير مدى صحة هذه التصاميم الخاصة . وإنما لا يسعنا إلا أن نؤكد أنها مهما كانت عملية من الوجهة الفنية فستنتهى بالإخفاق ، ما لم يكن ثمة سلم مستتب فى فلسطين . وفضلا عن ذلك فإن نجاحها التام يستلزم مؤازرة الدول العربية المجاورة لها لأنها ليست مشاريع فلسطينية صرفة . ولذا فإننا نوصى بأن تدقق هذه المشاريع كلها تدقيقا كاملا وتبحث وتنفذ منذ البداية وباستمرار التشاور التام والتآزر ، ليس مع الوكالة اليهودية فحسب ، بل أيضا مع حكومات الدول العربية المجاورة التى يعينها الأمر مباشرة .

التعليق :

لقد أتيح للاقتصاد اليهودى فى مرحلته الإنشائية ، مزية وقوة رؤوس الأموال التى قدمت وفق شروط جملة الربح المادى فى درجة ثانوية ، أما العرب فلم تتح لهم مثل هذه المزية . أما نحن ، مبدئيا ، فلا نعتقد بأن من



الحكمة في شيء أو من المناسب أن تضطلع أية مؤسسة خصوصية بمشاريع كمشروع وادى الاردن مثلا ، إذ ارتوى أنها سليمة من الوجهة الفنية ، حتى ولو كانت تلك المؤسسة مستعدة لتقديم الضمانات بالمنافع التي سيجنيها العرب ، وبأن لهم أن يشتركوها في إدارتها على نحو ما اقترحت الوكالة اليهودية .

إن مثل هذه المشاريع ، بالنظر لحساباتها ، وما تنطوي عليه من آثار بعيدة المدى ، يجب أن ينظر إليها كمشاريع عامة تقع ضمن نطاق أعمال الحكومة . فلا تنفذ إلا على أساس كونها نافعة لجميع طبقات السكان . غير أن الاضطلاع بأي مشروع نافع يجب ألا يتأخر بسبب عقبات مالية محضة يمكن التغلب عليها بمساعدة مؤسسات شبه خيرية . ولا نرى أنه يتعذر الوصول إلى حل وسط يجمع بين التمويل اليهودي والمسئولية والمراقبة الحكوميتين .

اننا نرحب بما أعدته حكومة فلسطين نفسها من برامج للتعمير في فترة ما بعد الحرب . وحبذا لو تيسر وجود الوسائل للقيام بمشاريع أوسع مدى وأضخم مقياسا . ولكننا نعترف بأنه من الخير جدا إيجاد الأموال اللازمة سواء عن طريق الموارد العامة أو القروض حتى يستتب الهدوء السياسي .

ونقترح في الوقت نفسه أن تحصل الحكومة على الصلاحيات التي تمارسها في الوقت الحاضر بشأن القيام بتحريرات واسعة وكاملة عن مدى الموارد المالية المتيسرة في البلاد ، والسيطرة على استعمال المياه التي تحت الأرض وتقرير الحقوق المتعلقة بالمياه التي فوق الأرض .

اننا نشك في امكانية توسيع مدى الناحية الاقتصادية في فلسطين توسيعا كاملا بالنظر إلى مرافقها الطبيعية المحدودة دون اجراء تبادل في البضائع والخدمات مع الاقطار المجاورة تبادلا حرا كاملا . والواقع أن مؤازرة

تلك الاقطار بصورة فعالة في بعض النواحي ، كالمشاريع التي تتضمن تجهيزات مياه ، لا يمكن الاستغناء عنها لضمان التطور الكامل المبني على أسس إقتصادية .  
ان ازالة المادة الثامنة عشرة من صك الانتداب تمهد السبيل لعقد اتفاقيات جبركية وتجارية شاملة ، لانتعارض مع الالتزامات الدولية ، التي قد يمكن للدولة المنتدبة أو الوصية أن تقبل بها ، الأمر الذي يمكن في النهاية أن يؤدي إلى شيء من قبيل الانحداد الجبركي . وهذا الهدف هو ما ترمى اليه دول الجامعة العربية التي تحيط بفلسطين .

#### التعليق

##### التوصية التاسعة :

تعريزا للتفاهم بين الشعبين ، وسعيا وراء تحسين مستوى معيشة العرب بصورة عامة فاننا نوصي باصلاح نظام التعليم لليهود والعرب كايهما ، على أن يشمل هذا الاصلاح ادخال التعليم الاجباري خلال فترة معقولة من الوقت .

##### التعليق :

لقد أشارت لجنة بيل في الفصل السادس عشر من تقريرها إلى مساواة نظام التعليم المعمول به في فلسطين وإلى التفاوت الكبير بين المبالغ التي تنفق على تعليم العرب واليهود . وقد أكد التقرير المذكور أيضا أن نظام التعليم في فلسطين لدى اليهود والعرب معا قائم على أسس قومية ، واسترعى الانتباه بصورة خاصة إلى الدعايات القومية المنتشرة في المدارس العربية .

لقد تبين لنا من التحريرات التي قمنا بها أن المدارس اليهودية أيضا - وهي تحت إشراف الطائفة اليهودية وتدار بأموالها - قد أصبحت مشبعة بروح قومية ملتزمة ، وغدت وسائل فعالة ، باللغة الأثر ، لبث الروح القومية

العبرية الاعتدائية . ولذا فاننا نوصي بشدة بوجود سيطرة الحكومة النامة على نظام التعليم اليهودي والعربي ، للقضاء على هذا التشبث المشيع بروح العنصرية ومسخ التعليم لأغراض الدعاية . كما أن من واجب الحكومة العمل على جعل التعليم أداة للتفاهم بين الشعبين وذلك بالأشراف على الكتب المدرسية ومناهج التعليم وتفتيش المدارس اشرفا دقيقا .

ولعل من المستحسن فيما نعتقد أن تتولى جزءا كبيرا من مسؤولية التعليم العربي طائفة عربية على غرار الطائفة اليهودية التي سبق تأسيسها في فلسطين ، ولكن إذا استهدفت الطائفتان اليهودية والعربية التعليم الاجباري فلا بد والحالة هذه من تخصيص نسبة أعظم بمراحل مما خصص حتى الآن من ميزانية فلسطين السنوية للتعليم . وسوف تنفق أكثر هذه الاعتمادات على تعليم العرب . ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا إذا خفضت بصورة محسوسة النسبة المخصصة الآن للأمن العام من الميزانية العامة .

ونشدد بنوع خاص على ضرورة زيادة التسهيلات المهيأة للعرب في الوقت الحاضر للتعليم المهني والثانوي والجامعي بصورة عاجلة . ان التفاوت في مستوى معيشة الشعبين الذي سبق لنا أن استرعينا اليه الانتباه ، يعزى إلى حد كبير إلى كون عدد أفراد الطبقة المهنية والوسطى اليهودية يزيد كثيرا عما هو عليه لدى العرب . ولا يمكن ازالة هذا الفرق الا بزيادة التسهيلات المتيسرة للعرب للتعليم العالي زيادة كبيرة جدا .

#### الحاجة الى استتباب السلام في فلسطين

##### التوصية العاشرة :

اننا نوصي في حالة العمل بما ورد في هذا التقرير ، بأن يوضح لكل من العرب واليهود معا بصورة لا تقبل الشك ، بأن كل محاولة من أي فريق ترمي

عن طريق التهديد باستعمال العنف أو عن طريق الارهاب أو عن طريق تنظيم جيوش غير قانونية ، واستخدامها للتحيلولة دون تنفيذه ، سوف تقمع بحزم .  
 و إضافة إلى ذلك من رأينا أن تستأنف الوكالة اليهودية في الحال التعاون الفعال مع السلطة المنتدبة لقطع دابر الارهاب والهجرة غير المشروعة ، ولصيانة الأمن والنظام في جميع أنحاء فلسطين . لان ذلك ضرورى لمصلحة الجميع بما فيهم المهاجرون الجدد <sup>(١)</sup> .

(١) على أثر بحث تقرير هذه اللجنة أقر مجلس جامعة الدول العربية القرارين

التاليين :

#### أ - مقاومة تسلح الصهيونية :

بالنظر لما أعلنته الحكومة البريطانية وما ظهر من تقرير لجنة التحقيق أن الصهيونية قد شكلت جيوشا مسلحة في فلسطين وأن بريطانيا العظمى لم تستطع الى الآن أن تحل هذه الجيوش وتزع سلاحها ، فاللجنة ترى أن هذا من شأنه أن يؤدي الى اضطراب الشعوب العربية للدفاع عن نفسها ومقاومة القبة بالقوة ولا تستطيع حكومات الجامعة العربية أن تمنع هذه الشعوب من أن تأخذ عديتها للدفع الشرعى عن نفسها وهى لهذا ترى أن تلفت الجامعة نظر الحكومة البريطانية الى خطورة هذا الموقف .

١٢ - ٦ - ١٩٤٦

#### ب - اعتبار بيع العقار للصهيونيين جرما جنائيا :

بالنظر لما جاء في تقرير اللجنة الانجليزية الامريكية المشتركة من توصيات باتخاذ تدابير ترمى الى تسهيل بيع أراضي العرب من الصهيونيين في فلسطين ولتسهيل ادخال مهاجرين صهيونيين الى فلسطين ، وبما أن العرب يعتبرون الامرين سبيلا للقضاء على كيانهم في عقر دارهم ، فاللجنة ترى أن يوصى مجلس جامعة الدول العربية بوضع تشريع في كل دولة من دول الجامعة العربية يعتبر بموجبه بيع العتار في فلسطين للصهيونيين وتهريب اليهود اليها أو المساعدة عليهم بطريقى السمسرة أو غيرها جرما جنائيا .

١٢ - ٦ - ١٩٤٦

(٢٤) المذكرة التي ارسلتها الامانة العامة (١)  
إلى الحكومة الامريكية عملاً بقرار مجلس إجامعة الدول العربية  
بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٤٦

تشرفت باستلام مذكرة تم المؤرخة ٢٠ مايو سنة ١٩٤٦ وعرضتها على  
مجلس جامعة الدول العربية المنعقد بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٩٤٦ في بلودان  
بسوريا ، وقد سر مجلس جامعة الدول العربية أن حكومة الولايات المتحدة  
قد أبدت في مذكرتها أن التوصيات التي تقدمت بها اللجنة الانجليزية الامريكية  
هي ذات صفة استشارية غير ملزمة ، ولقد سبق لجامعة الدول العربية أن بينت  
عند تشكيل هذه اللجنة أنها لا تعترف بقانونيتها ولا اختصاصها ، وكان  
لديها من المعلومات ، بعد تشكيلها ، ما يجعلها تشك في حيده بعض من أعضائها.  
ورغم ذلك ومجاملة الحكومة الولايات المتحدة ورغبة في تمكينها من الاطلاع  
على رأى العرب ملوكا ورؤساء وحكومات وشعوبا ، قررت عدم مقاطعةها ،  
فتقدمت إلى هذه اللجنة بشق البيانات والمعلومات ، وجل مقصدها ، هو  
ظهور الحقيقة كاملة للحكومة الولايات المتحدة وشعبها تفاديا للتصادم بين  
حقوق العرب ومصالحهم وسياسة دولة صديقة يعقد عليها العرب أكبر الآمال  
وخشية أن تتأثر هذه السياسة بدعاوى فئة صاخبة من اليهود في الولايات  
المتحدة لهم من الوسائل ما ليس للعرب لتوجيه الرأى العام الامريكى وجهة  
ضارة بالعرب ، وهى فى الحقيقة بعيدة كل البعد عن مصالح الامريكين فى  
الشرق العربى والاسلامى ، ومعرضة للخطر ما بين الولايات المتحدة والشعوب  
العربية من الثقة والمودة .

(١) نقل نص هذه المذكرة من مضابط جلسات دورة الاجتماع الرابعة غير العادية لمجلس

بجامعة الدول العربية ص ١٠٧ و ١٠٨

عامل العرب هذه اللجنة بكل أنواع المجاملة للأسباب التي ذكرت مع علمهم أن حكومته الولايات المتحدة ليس لها شأن خاص في فلسطين أكثر مما توحيه رغبتها في السلم وبث روح الاخاء بين العناصر والطوائف وكثيرا مايحجب من هذه الحقيقة نشاط اليهود في الولايات المتحدة الذين يجمعون الاموال لانفاقها في فلسطين لأغراض سياسية تهدف لإقامة وطن قومي ودولة يهودية رغم حقوق سكان البلاد الاصليين .

ومن ثم فتدخل طائفة من رعايا الحكومة الأمريكية في شئون أمة أخرى بما يعارض حقوق تلك الأمة يجر الولايات المتحدة إلى النزاع مع ملايين البشر الذين يضمعون في شعب الولايات المتحدة وحكومتها ثقتهم وآمالهم الكبيرة ، تلك الحكومة التي ضحّت أكبر التضحيات لسيادة مبادئ ميثاق الاطلنطي ، والتي أعلنت الحريات الأربع ، والتي وضح في الخطوط الرئيسية لسياستها العالمية رغبتها الأكيدة في إقامة عالم جديد غايته العدل والرخاء . هذا التدخل وبذل الأموال من طائفة من مواطني الدولة الأمريكية لايصح أن يكون سببا للعطف عليهم من دولتهم ، وحماية دعواهم ، بل في الحقيقة أدعى إلى غضبها ، ولو كانت المسألة الفلسطينية وليدة الاضطهاد النازي والمظالم التي أصابت اليهود ، لكان هناك مجال للقول ، ولكنها كما يعلم الناس جميعا ، وليدة سياسة بريطانية خاطئة منذ الحرب العالمية الأولى ، وابتدأت بوعد بلفور قبل ظهور النازية والفاشية التي اتخذ اضطهادها لليهود في أوروبا ذريعة لتحقيق الأغراض السياسية الصهيونية العالمية ، وفضلا عن أنه لن يكون في فلسطين حل المشكلة اليهودية ، فإنه قد نتج عن هذه المدعوة السياسية التي تحاط بسمياج من العاطفة والرحمة اضطهاد جديد لقوم آخرين من العرب في وطنهم ولو اقتصر عمل الولايات المتحدة على حماية اليهود المضطهدين في

أوروبا لكان عملا مرضيا انسانيا ، ولكن الخلط بين مشكلة اليهود العالمية وبين آمال الصهيونية السياسية في إقامة وطن قومي لهم ودولة في بلاد الغير وضد ارادة العرب قد زاد الأمور تعقيدا ولم يتقدم بها في اتجاه الصواب ، فلو أن الولايات المتحدة عمدت إلى حل مشكلة الاضطهاد العنصري على أساس عالمي وانساني لكان خير أعوانها في ذلك هم العرب .

وقد ترتب مع شديد الأسف على المعاونات التي ترد من الولايات المتحدة على الصهيونيين سواء كانت مادية أو أدبية أن تفاقم الأمروطن الصهيونيون انهم يستطيعون الاعتماد على أكبر دول العالم لاملأه ارادتهم على شعب فلسطين الاعزل فنظموا قوات مسلحة هي نواة الجيش اليهودي الجديد وجمعيات ارايية هي أداة القتل والتدمير لتحقيق أغراضهم بالقوة وليس مما يساعد على التهديم هذا العطف الذي تبديه جماعة من مواطني الولايات المتحدة على أغراض الصهيونية السياسية ، ومع أنه ليس من شأننا أن نعرض لما يقال من ضغط اليهودية الصاخبة في أمريكا واثره على سياسة الولايات المتحدة ، تلك الدولة المحبة للسلام والعاملة على اقامة نظام الأمم المتحدة على أحسن مبادئ العدل ، فاننا نشعر بأن السياسة الصهيونية توشك أن تنجح في احداث صدام عنيف بين مصالح شعوب الشرق العربي وسياسة الولايات المتحدة ومصالحها .

وإذا استمر التسليح الصهيوني والارهاب واتخاذ القوة وسيلة لاملأه ارادتهم في فلسطين فاننا نخشى ألا يقف العرب وهم قوم فيخورون بتاريخهم مكتوفي الأيدي أمام تحدى القوة ، وهم الذين قبلوا في كل زمن من الازمان النضال عن حقوقهم بقطع النظر عن عدة خصومهم أو عددهم وأشد مانخشاه كذلك الا تستطيع الحكومات العربية حصر النزاع في نطاق ضيق وقد اخذ بتجسم

٢٢٨

في نظر الشعوب العربية خطر التسليح الصهيوني وعجز الحكومة البريطانية المسؤولة ، واستمر كذلك تدخل اليهود الامريكان وأنصارهم في شئون فلسطين ووجود النازيين الكائن في الولايات المتحدة ، فان الأمور ستطور قطعاً في اتجاه مخالف تماماً لما نعلمه عن سياسة الولايات المتحدة ، وإرادة شعبها التي ترمي إلى سيادة الحق لا القوة ، وإننا نود أن نلفت نظر حكومة الولايات المتحدة إلى خطر آخر أبغض إلينا من التسليح الصهيوني ذلك أن الدعوة القاسية في فلسطين المؤيدة بفريق من مواطني الولايات المتحدة قد أخذت تسمم أفكار أهل الشرق ضد اليهود فتعلمهم العداء لليهود « اللاسامية » التي لا عهد لهم بها وذلك مصدر انزعاج كبير للحكومات العربية التي تحرص كل الحرص على دوام الاخاء بين رعاياها مسلمين ومسيحيين ويهود ويؤسفنا أن يكون صيخب اليهود المتعالي في الولايات المتحدة له في ذلك آثاره البعيدة السيئة ، ولو أن هذا الصيخب والنشاط والاموال والمجهودات وجهت في الطريق الصواب لانحو تغيير الوضع الطبيعي في فلسطين ، بل نحول حل المشكلة اليهودية باسكان اليهود في أوطانهم الأصلية آمنين متساوين مع اخوانهم ومواطنيهم لوجدت تأييداً عاماً ولا نتجت أحسن الثمار لخير اليهود وخير الإنسانية .

واننا نود أن نؤكد لحكومة الولايات المتحدة رغبة البلاد العربية الصادقة في ألا تعكر هذه الدعوة السياسية الصهيونية صفو العلاقات الطيبة المتينة بين بلادنا سواء أكانت في ميدان السياسة أو الاقتصاد أو الثقافة التي نحترس عليها كل الحرص والتي تفضلت الحكومة فأشارت في مذكرتها إلى رغبتها في تنشيطها ودوامها ونرجو كل الرجاء أن نتجنب جميعا الوقوع رغم إرادتنا في حالة ليس للشعوب العربية أية مصلحة فيها وتجبرها إليها ضرورة الدفاع عن الكيان العربي في فلسطين .



أما ما ورد في تقرير اللجنة من توصيات مغرضة بعيدة كل البعد عن أن تأتي بالسلام لفلسطين أو الشرق فقد أرسلنا عنها بياناً مسهباً للدولة البريطانية المسؤولة عن الحكم في فلسطين والتي يجب أن تعلم تمام العلم أنها لا بالجيش اليهودي ولا بتقواها المادية تستطيع أن تتخلص من تعهداتها السابقة أو السياسة الانشائية التي رسمتها كحل وسط في الكتاب الأبيض الصادر في سنة ١٩٣٩ الذي ارتبط به شرفها ، وها نحن نلتشف بايداع نسخة من ذلك مع هذه المذكرة .

وأخيراً فمع علمنا بأن تحقيق اللجنة ليس الاستشارة الموعودة بها فإننا نؤكد أن هذه المذكرة ليست رداً يخلى الحكومة الأمريكية تعهداتها باستشارة العرب ، فإن ذلك يقضى تبادل الرأي بطريقة أضمن للحاجة والتفاهم ، كما نود أن نذكرها بوعدها رئيسها السابق المرحوم روزفالت في خطابه المؤرخ في ٥ أبريل سنة ١٩٤٥ لجلالة الملك عبد العزيز والذي يقول فيه :

« تتذكرون جلالتهكم أنه في مناسبات سابقة أبلغتكم موقف الحكومة الأمريكية تجاه فلسطين وأوضحت رغبتنا بأن لا نتخذ قراراً فيما يختص بالوضع الاساسي في تلك البلاد بدون استشارة تامة مع كلا العرب واليهود ولا شك أن جلالتهكم تذكرون أيضاً أنه خلال محادثتنا الأخيرة أكدت لكم أنني سوف لا أنتخذ أى عمل بصفتي رئيساً للفرع التنفيذي لهذه الحكومة يبرهن أنه عدائي للشعب العربي » وهنا يشير إلى تأكيداتنا السابقة بالاعمال شيئاً يساعد فيه اليهود على العرب .

(٢٥) مؤتمر فلسطين - لندن سنة ١٩٤٦

المقترحات

المقدمة على أثر المناقشات بين مندوبي حكومة جلالة الملك

في المملكة المتحدة وحكومة الولايات المتحدة ( يولية سنة ١٩٤٦ )

مذكرة مندوبي المملكة المتحدة

مرفق بهذا مستخرج من الخطاب الذي ألقاه رئيس مجالس اللوردات  
روبرت موريسون عضو مجلس العموم البريطاني في المجالس في ٣١ يولية  
سنة ١٩٤٦ .

قهر لانكستر ٩ سبتمبر سنة ١٩٤٦ .

مستخرج من هانسارد ٣١ يولية سنة ١٩٤٦

أتم مندوبو حكومة جلالة الملك ومندوبو حكومة الولايات المتحدة ،  
الذين سألهم بالمندوبين الخبراء ، فحص التوصيات الواردة في تقرير اللجنة  
الانجليزية الأمريكية للبحث في مشاكل اليهود في أوروبا ومشاكل فلسطين ،  
وقد وضع الخبراء توصيات اجماعية عن السياسة التي يجب أن تتبع بخصوص  
كل المسائل التي عالجها تقرير اللجنة الانجليزية الأمريكية ، وأرى لزاما  
على أن أوضح ببعض الاسباب الالوجه الرئيسية لمقترحاتهم :

ابتدأ المندوبون الخبراء بمعالجة توصيات اللجنة الانجليزية الأمريكية  
بالنسبة لمركز اليهود في أوروبا ، فان حوادث السنوات الأخيرة التي تلت  
اعتلاء هتلر لمنصة الحكم أعطت أهمية خاصة لمعنى الوطن القوي لليهود  
كما وى لمن يتمكن من الالتجاء اليه من البقية الباقية من يهود أوروبا ،  
وما زاد صعوبات المشكلة الفلسطينية استحكاكا وتعقيدا الاضغط المهاجرة  
من أوروبا .

وقد أدركت اللجئة الانجليزية الأمريكية أن فلسطين وحدها لا تتمكن من القيام بحاجيات هجرة الضحايا اليهود للاضطهاد النازي والفاشي فأوصت حكومتنا بالتعاون مع البلاد الأخرى ، حيث أن العالم أجمع يشترك في المسؤولية ، أن يسعيا في الحال لايجاد مواطن جديدة لجميع الأشخاص الذين لا مأوى لهم بدون تفرقة بين العقيدة أو الجنسية .

وقد اقترح المندوبون الخبراء أن تتخذ الحكومتان الوسائل الآتية لتمكينهما من القيام في الحال بنصيهما في حل هذه المشكلة :

أولا .. تحاول الحكومتان أن تهيئا أحوالا مناسبة لاستيطان عدد وافر من الأشخاص الذين لا مأوى لهم في أوروبا حيث قد اتضح أن الأغلبية الساحقة ستستمر في المعيشة هناك ، وتبذل الحكومتان الآن أقصى جهديهما في المنطقة البريطانية والأمريكية في ألمانيا والنمسا في المساعدة على استيطان هؤلاء الأشخاص وعلى استئصال جذور المبادئ المضادة للسامية ، وفي إيطاليا والدول التي كانت موالية للعدو ستطالب السلطات بموجب معاهدات الصلح بأن تضمن لجميع الأشخاص الذين تحت حكمهم الحقوق البشرية والحريات الأساسية وعلاوة على ذلك يتحتم علينا في مساعيها لاستعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي في أوروبا أن نستمر في القيام بنصيينا في ارجاع تلك الحالات الأساسية التي تمكن من لم شعث عدد وافر من الأشخاص الذين لا مأوى لهم بما فيهم يهود أوروبا .

وبعد الانتهاء من انجاز كل ما يمكن عمله في أوروبا يتحتم علينا أيضا ايجاد مواطن جديدة فيما وراء البحار لكثيرين من أولئك الذين انقسمت عرى علاقاتهم بجالياتهم السابقة بشكل لا يمكن اصلاحه .

وقد وضع المندوبون الخبراء التدابير الآتية - وبعضها في دور التنفيذ الآن - بقصد تنشيط هذا المشروع :

أولا - بتجتم علينا البحث في انشاء هيئة دولية للاجئين مهمتها معالجة مشكلة اللاجئين والأشخاص الذين لا مأوى لهم عموما بشكل فعال .  
ثانيا - بتجتم علينا في مجلس الجمعية العمومية للأمم المتحدة أن نعتمد ونحث بقوة جميع الحكومات الاعضاء لقبول نسبة معينة من الأشخاص الذين لا مأوى لهم في أوروبا - بما فيهم اليهود - في الأراضي التي تحت إدارتهم ، وأود أن أذكر في هذا الصدد أن حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة قد سبقت فشقت الطريق بقبولها نهم -دا بتشجيع استيطان نحو ٢٣٥٠٠٠ من الجنود البولنديين وتوابعهم ، وهذا بالطبع بالإضافة إلى اللاجئين السابق قبولهم أثناء الاضطهاد البازي ويقرب ما هو باق منهم في المملكة المتحدة من ٧٠٠٠٠ يهودي .

وقد سبق أن أخطرت حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة سائر حكومات الدومينيون عما قامت به من أعمال ، وتأمل أن تعضد هذه الحكومات النداء الذي ستوجهه حكومة جلالة الملك إلى الحكومات الاعضاء في جمعية الأمم المتحدة وهو نداء اليهم ليقبلوا عددا من الأشخاص المعبدن في الأراضي التابعة لحكمهم . واني أعلم أيضا أن الولايات المتحدة - حيث استوطن في نفس الوقت بشكل دائم نحو ٢٧٥٠٠٠ لاجيء، منهم ١٨٠٠٠٠ يهودي - قد عادت إلى قبول المهاجرة العادية وينتظر أن تقبل نحو ٥٣٠٠٠ مهاجر سنويا من البلاد الأوروبية التي يؤخذ منها الأشخاص الذين بدون مأوى ، وسنستمر ريثما يتم تأسيس هيئة دولية للاجئين في التعاون مع حكومة الولايات المتحدة على تنشيط استيطان اللاجئين والأشخاص الذين

لا مأوى لهم ، وذلك بمساعدة اللجنة الحكومية المختصة بتحضير المخطط لاستيطان عدد كبير من الذين لا مأوى لهم في البرازيل وغيرها من بلاد أمريكا الجنوبية .

فيتضح مما تقدم أن الأوجه الرئيسية لمشكلة اللاجئين والأشخاص الذين لا مأوى لهم لم تغفل ، وكذا اصلاح الاحوال في أوروبا بشكل يسمح باعادة استيطان أكبر عدد ممكن من الأشخاص الذين لا مأوى لهم ، ممن أرادوا البقاء في تلك القارة ، بما فيهم اليهود ، فان هناك احتياجا إلى الانتفاع بمقدرة ومواهب اليهود وغيرهم في القيام بأعمال التعمير الجسيمة التي تواجهنا . ونحن في نفس الوقت قائمون بدون توان في اتخاذ خطوات عملية لضمان مساهمة بلاد أخرى بما فيها فلسطين في استيطان أولئك الأشخاص المبعدين ، ومنهم اليهود ، المضطرين إلى التطلع إلى بلاد غير الاقطار الأوروبية للتوطن فيها بشكل دائم

وعندما صاغ المندوبون الخبراء سياسة جديدة لفلسطين قبلوا كأساس المبادئ الواردة في التوصية الثالثة للجنة الانجازية الأمريكية وهي أن فلسطين في مجموعها لا يمكن أن تكون دولة يهودية ولا دولة عربية وأن لاحق لاحدى الجانبين في فلسطين أن تسيطر على الأخرى ، كما يجب أن تشكل الحكومة بحيث تضمن مصالح المسيحية والديانتين الاسلاميه واليهودية في البلاد المقدسة .

والمندوبون الخبراء يبنون حجتهم على ما يأتي :

لا يمكن بأى وجه من الوجوه التوفيق بين المطامح السياسية للفريقين في فلسطين فالنزاع الذي أثارته هذه المطامح إحاد لدرجة ترك قليلا من الامل في الوصول في وقت معقول إلى ذلك الحد من التعاون بين العرب واليهود الذي

يساعد على تكوين حكومة موحدة في فلسطين تتفق مع هذه المبادئ الأساسية التي لعب فيها كل من شعبيها دوره .

ويظهر أن الأمل الوحيد في السلام وفي اتجاه سريع نحو أنظمة الحكم الذاتي ينحصر في صياغة دستور البلاد بشكل يعطي كلا من الفريقين أعظم قسط ممكن من السلطة لإدارة شؤونه الخاصة .

ويعتقد المندوبون الخبراء أن الطريقة المثلى في الظروف الحالية لتحقيق ذلك هي إنشاء مناطق عربية ويهودية تتمتع بقسط وافر من الحكم الذاتي تحت إشراف حكومة مركزية ، ويقترحون لهذا الغرض تقسيم فلسطين إلى أربعة مناطق :

منطقة عربية ، ومنطقة يهودية ، ومقاطعة للقدس وأخرى في النقب . وتشمل المنطقة اليهودية الجزء الأعظم من مساحة الأراضي التي استقر فيها اليهود ومساحة كبيرة حول و بين المستعمرات .

وتشمل مقاطعة القدس مدينة أورشليم وبيت لحم وضواحيهما المباشرة . وتؤلف مقاطعة النقب من مثلث الأرض الفضاء غير المسكونة للكائن جنوبي فلسطين عبر الحدود الحالية للأرض المزروعة ، أما المنطقة العربية فتشمل باقي فلسطين وتكون بذلك في الغالب عربية محضة من ناحيتي الأرض والسكان .

أما حدود هذه المناطق فتكون حدوداً إدارية بحجة تعيين المنطقة التي يقع في داخلها مجلس نيابي محلي يخول له سن القوانين في أمور معينة ، وهيئة تنفيذية تقوم بتطبيق هذه القوانين ، وإن يكون لهذه الحدود أية أهمية من ناحية الدفاع أو الجمارك أو المواصلات ، وإنما لأعطائها صبغة نهائية فإنها بمجرد تقريرها تصبح غير قابلة لأي تغيير إلا باتفاق بين المنطقتين المختصتين ، وبدمج

نص بهذا المعنى في صلب اتفاقات الوصاية وكذا في الوثيقة التنفيذية لهذا المشروع وتحويل الحكومات الاقليمية سلطة التشريع والادارة داخل مقاطعاتها في نطاق واسع من المسائل ذات الصبغة الاقليمية المحضة، وتحويل هذه الحكومات أيضا السلطة لتحديد عدد الاشخاص الراغبين في الاقامة الدائمة في أراضيها وتقرير مؤهلاتهم لهذه الاقامة بعد عرض هذا المشروع، ويطلب من هذه الحكومة بواسطة الهيئات التي تسن القانون الاساسي أن تتخذ الطرق اللازمة لضمان الحقوق المدنية والمساواة لجميع السكان أمام القانون وكذلك لضمان حرية الانتقال والتجارة بين المناطق، وتحويل هذه الحكومة أيضا السلطة لجمع الاموال اللازمة للقيام بوظائفها .

وتنفرد الحكومة المركزية بالسلطة في وسائل الدفاع والعلاقات الخارجية والجمارك والضرائب ، وكذا يحتفظ لها في البداية بنفس السلطة في تطبيق القوانين والمحافظة على النظام بما فيه البوليس والمحاكم وعدد معين من الامور التي تهم فلسطين بأجمعها .

وتستأثر الحكومة المركزية أيضا بالسلطات التي لم ينص على منحها للمناطق في ادارة الحكم فينتخب مجلس نيابي لكل منطقة وكذا يعين المندوب السامي من بين أعضاء المجلس النيابي هيئة تنفيذية مؤلفة من وزير رئيسي ومجلس وزراء بعد استشارة الزعماء . وتتطلب القوانين التي تقرها المجالس النيابية مصادقة المندوب السامي وهذه المصادقة لا تمنع الا في حالة تنافي القانون المختص مع أداة الحكم وهو شرط يؤدي لضمان السلام في فلسطين وحفظ حقوق الاقليات .

كما أنه من الضروري أن يحتفظ للمندوب السامي في حالة الطوارئ بحق التدخل عند عجز أي حكومة اقليمية عن القيام بتأدية وظائفها الاصلية أو في

حالة تجاوزها هذه الوظائف . ويقوم المندوب السامي في البداية يعاونه في ذلك مجلس تنفيذي معين من قبله ، بممارسة الوظائف التنفيذية والتشريعية للحكومة المركزية وقد يرأس الفلسطينيون بعض أقسام الحكومة المركزية اذا اعتبر المندوب السامي أن ذلك أصبح في حيز الامكان .

وينتسب المندوب السامي مجلسا للمشروعات التقدم والعمران ومجلسا لتحديد الاسعار مؤلفين من مندوبي الحكومة المركزية وممثل المناطق ، وكذلك ينشأ في منطقة القدس مجلس يتمتع بسلطات المجالس البلدية ويجرى انتخاب أعضاء هذا المجلس ما عدا عددا معلوما يعينه المندوب السامي أما منطقة النقب فتكون تحت ادارة الحكومة المركزية في الوقت الحاضر .

هذا المشروع لمنح الحكم الذاتي للاقاليم يحفظ إلى حد كبير من تعقيد مشكلة الهجرة اليهودية إلى فلسطين ومع أن الرقابة اليهودية على الهجرة تبقى من خصائص الحكومة المركزية غير أنها يجب أن تمارس على أساس توصيات الحكومات الإقليمية وطالما لا يحدث تجاوز لطاقة التشعب الاقتصادي لاية منطقة فالحكومة المركزية ترخص بالمهاجرة التي ترغب فيها الحكومة الإقليمية لتلك المنطقة غير أنها لا تملك حق الترخيص بالمهاجرة بشكل يتجاوز الحد الذي تقترحه الحكومة الإقليمية . بناء على ذلك سيكون لحكومة المنطقة العربية حق التمتع بدورها بالسلطة التامة لمنع مهاجرة اليهود إلى منطقتها غير أن المنطقة اليهودية تتمتع بدورها بحق قبول أى عدد من المهاجرين ترغب فيه حكومتها .

ويقترح الخبراء ، كجزء من هذا المشروع ، أن يصبح في حيز الامكان قبول توصيات اللجنة الانجليزية - الامريكية القائلة بادخال ١٠٠.٠٠٠ مهاجر يهودي في الجبال إلى فلسطين ويستمر ارحاب كة المهاجرة بعد ذلك . وقد جهز الخبراء



مشروعاً بنقل ١٠٠.٠٠٠ يهودى من أوروبا إلى المنطقة اليهودية في فلسطين ،  
وسيدأ بهذا المشروع إذا تقرر تنفيذه بأكمله . فتمنح شهادات المهاجرة  
بأسرع ما يمكن ويبدل كل مجهود لاستكمال عملية الانتقال فى مدة اثنى  
عشر شهرا من تاريخ المهاجرة .

ويختار المهاجرون بادئ ذي بدء من بين اليهود في ألمانيا والنمسا وإيطاليا  
وتمنح الأولوية لمن سبق وصرف ردحا من الزمن فى مراكز الإقامة فى تلك  
البلاد ولمن أطلق سراحهم من هذه المراكز ولا يزالون فى ألمانيا والنمسا .  
وتمنح الأولوية من بين هذه الجماعات للصناع الماهرين فى البناء والزراع  
والاطفال وذرى العاهات والطاعنين فى السن ، ويسحب السواد الأعظم من  
المائة ألف مهاجر من ألمانيا والنمسا وإيطاليا ، ولا تصرف الشهادات الممكن  
الحصول عليها لمهاجرة اليهود الموجودين فى أى بلد آخر من بلاد شرق  
وجنوب شرق أوروبا الا الاطفال الايتام فقط . ويسرع فى نقل المهاجرين  
بأقصى درجة تتناسب مع سرعة اخلاء معسكرات الاعتقال فى فلسطين  
المعدة لافاتهم مؤقنا حتى يمكن استيعابهم .

وينص هذا المشروع على دعوة حكومة الولايات المتحدة لتتحمل  
وحدها مسؤولية نقل المهاجرين الذين نوهت عنهم من أوروبا إلى فلسطين  
فتقدم البواخر اللازمة لذلك . تقوم بدفع مصاريف الانتقال وتقوم أيضا  
بتقديم الطعام لهؤلاء المهاجرين لمدة الشهرين الاولين من وقت وصولهم إلى فلسطين .  
ولا شك أن مصاريف نقل واسكان هذا العدد فى فلسطين ستكون  
جسيمة . ولما كانت الهيئات اليهودية قد أخذت على نفسها المسؤولية المالية  
فلا يرى الخبراء أى مبرر لعدم الحصول على الاموال المطلوبة من التبرعات  
واكتسابات اليهود فى انحاء العالم وبواسطة الاقتراض .

وقد قبل الخبراء توصيات اللجنة الانجليزية - الامريكية بأن اصلاح شئون العرب الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين هو من الامور المرغوب فيها وتشمل اقتراحاتهم في فلسطين في هذا الصدد انشاء مصالحة للصحة تضارح ما هو موجود الآن لليهود ، وتوسيع نطاق وسائل التعليم ، وتسهيل قروض بفائدة بسيطة للعرب المزارعين واتخاذ طرق أخرى تؤدي إلى زيادة انتاج الارض ، بتنشيط الحركة التعاونية والصناعات الخفيفة وتحسين طرق المعيشة في المدن والريف .

ولقد لفت المندوبون الخبراء النظر إلى انجاز هذه المشروعات وغـيرها لتحسين القروض الاقتصادية ومستوى المعيشة في فلسطين سيتطلب في ابان السنين القليلة الأولى رؤوس أموال جسيمة لا يمكن الحصول عليها عن طريق القروض مما يجعل منها عبئا ثقيلا على مالية البلاد . كما أن تكوين النظام الإقليمي سيؤدي إلى عجز في ميزانية المنطقة العربية تتطلب تغطيته اعانة من قبل الحكومة المركزية . وعلاوة على ذلك ستحتاج فلسطين إلى مساعدة مالية أخرى في حالة تنفيذ المشروع في مجموعه .

وقد رأى الخبراء لمواجهة هذه الحالة أن يطلب إلى الولايات المتحدة أن تقدم منحة وافرة إلى حكومة فلسطين للاستعانة بها خصيصا لتمويل مشاريع التحسين التي لاتصلح لنظام قروض الاستهلاك وللمساعدة في تغطية المصروفات الاستثنائية أثناء فترة الانتقال ، وأن تطالب الحكومة البريطانية بأن تأخذ على عاتقها المسؤولية النهائية لمقابلة العجز السنوي في ميزانية فلسطين إلى ذلك الوقت الذي تصل فيه إيرادات البلاد إلى درجة تجعل ذلك أمرا غير ضروري . ويعتقد الخبراء أن احتياج فلسطين إلى التقدم الاقتصادي يجب أن يعالج على ضوء احتياجات الشرق الاوسط على العموم من هذه الناحية .

فهم يعلمون أن حكومات الدول الممثلة في الجامعة العربية تدرس الآن وسائل التقدم الإقتصادي في بلادهم فلذلك يقترحون في حالة ملاقاتهم أية صعوبة في سبيل حصولهم على فروض دولية لهذا الغرض أن ترخص الولايات المتحدة بعقد قروض على نطاق واسع للمساعدة على تنفيذ هذه المشاريع وتعقد هذه القروض بواسطة هيئة لائقة للقيام بتقديم شؤون الشرق الأوسط بما فيه فلسطين . ومن الضروري معاونة شرق الاردن ، وإذا أمكن سوريا ولبنان ، في القيام بأغلب المشروعات الكبيرة التي يمكن استعادة فلسطين منها .

ويقترح الخبراء في هذا الصدد ، بشرط موافقة شرق الاردن ، أن يقوم مهندسون خبراء بأسرع ما يمكن بمعاينة موارد المياه المشتركة بين فلسطين وشرق الاردن تحت اشراف الحكومة .

وهنا أكون قد أنتمت فحوى توصيات المندوبين الخبراء . وبما أن حكومة جلالة الملك تعتقد بأن هذه التوصيات هي الوسيلة المثلى للوصول إلى حل هذه المشكلة فقد أخطرنا حكومة الولايات المتحدة باستعدادنا لقبول هذه التوصيات كأساس للمفاوضات وكان أملنا أن تصلنا موافقة الرئيس ترومان قبل البدء في المناقشة ولكن علمنا بأنه قرر نظر لتعقد هذه المسألة أن يناقش المندوبون الخبراء الأمريكيين بالتفصيل فيها وهم الآن في طريقهم إلى واشنطن لهذا الغرض . فيتضح من هذا أن الرئيس ترومان ينوي أن يستوفي البحث في هذه المسألة وأملنا أن يصل إلينا رد منه بالتالي في الوقت المناسب .

وفي نفس الوقت حيث أن الحالة في فلسطين لا تحتل أي تأخير فقد دعونا مندوبي اليهود والعرب لمقابلتنا لبحث هذه المسائل ونأمل أن نضع أمامهم مشروع المندوبين الخبراء كأساس لهذه المفاوضات .

فاذا صادف منهم قبولا فاننا ننوى أن ندججه في أية اتفاقية وصاية على فلسطين وعلى كل حال أود أن أوضح بجلاء أننا نقصد الاستمرار في مباحنة العرب واليهود في مشروع دستوري على هذا الاساس لاننا نعتقد أنه يحتوى على مزايا عديدة لسكلا الفريقين في فلسطين .

وسيمكون اليهود أحرارا في ممارسة قسط وافر من مراقبة الهجرة إلى منطقتهم الخاصة وكذلك في السعي لتقدم مشروع الوطن القومى اليهودى في تلك المنطقة فتلقى قوانين نقل الأراضى وتصبح في نفس حكومة المنطقة العربية حرة في السماح أو الرضى لليهود في شراء الأراضى في منطقتها إلا أن مساحة المنطقة اليهودية ستكون أوسع من التى لهم الحرية أن يبتاعوا منها الآن . وربع العرب هنا ينحصر في تخلص الأغلبية العظمى منهم نهائيا من شبح السيطرة اليهودية وتمتعهم في الحال بقسط وافر من الحكم الذاتى مصحوبا بضمانات قوية لصيانة حقوق الأقلية العربية في المنطقة اليهودية .

وينفسح هذا المشروع الأمل لسكلا الفريقين في رقى يكاد ألا يكون لهم أمل فيه إذا أصبحت فلسطين دولة موحدة .

ولو أن الامر لا يظهر جليا الآن ، فلا شك أن المشروع يترك الطريق مفتوحا للوصول إلى تقدم سلمى وتطور دستورى اما نحو التقسيم أو نحو وحدة اتحادية ( فدرالية ) بمعنى أن يشترك ممثلو الطرفين في إدارة الشؤون المركزية فهناك احتمال أن هذا يؤدي في النهاية إلى دستور اتحادى ناضج كل النضوج وان انضج أن عوامل التباعد أشد من أن تقهر فالطريق مفتوح إلى التقسيم .

ومقرحاتنا لا تمس في كلتا الحالتين هذه النتيجة بأى وجه من الوجوه لاننا نعتقد أن هذا المشروع أعدل وأصوب تسوية بين مطالب العرب واليهود

يمكن الوصول إليها وأنه أمثل وسيلة للتوفيق بين مصالح الفريقين المتضاربة وإنما يتحتم علينا جلاء هذا الأمر ويتوقف التنفيذ الكامل لمشروع الخبراء في مجموعه على تعاون الولايات المتحدة وآمل أن يكون ذلك قريب التحقيق فإن لم يتم فلا مندوحة لنا من إعادة النظر في الحالة ، وبالأخص فيما يتعلق بالتعقيدات المالية والاقتصادية مما من شأنه التأثير على سير وقف الممـاجرة ومداها وتقدم البلاد .

(٢٦) خطاب عبد الرازق السنهورى باشا

( المملكة المصرية )

فى مؤتمر فلسطين بلندن فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦

أتشرف أن أقدم اليكم وجهة نظر الوفد المصرى فيما يختص بتقرير لجنة الخبراء ولقد رأتى أنه من الأفضل تحضير هذا الخطاب قبل القائه نظرا لمعرفة المحدودة باللغة الانجليزية وحتى تظهر وجهة نظر الوفد المصرى فى هذه المسألة الدقيقة الخطيرة من الموضوع بدرجة لا لبس فيها ولا غموض . وقبل أن أخوض فى الموضوع أحب أن أعرب أولا عن تقديرى لحسن النية التى بدت فى الخطاب الرائعة التى ألقاها مستر أنلى ومستر بيغن ومستر هول فى الاجتماعات الافتتاحية لهذا المؤتمر ، ولقد كنت استشعر أثناء استماعى لكم أن سر نبوغ هؤلاء الساسة القادرين انما هو ميلهم الطبيعى إلى الاخلاص والصراحة وقد أوضح مستر بيغن رغبته فى أن يقدم كل وفد بمفرده وجهة نظره الخاصة وليس أن نقدم بمانا منا كجبهة متحدة واستجابة لهذه الرغبة ألقى بمانى هذا .

يمكن تلخيص مقترحات لجنة الخبراء فى ثلاث نقاط :

## ١ - تقسيم فلسطين إلى أربعة مناطق :

منطقة عربية ، ومنطقة يهودية ، ومنطقة القدس ، ومنطقة النقب ، ويكون لكل قسم هيئة تشريعية لها الحق في سن التشريعات الخاصة بالمسائل المحلية وهيئة تنفيذية لتنفيذ قوانينها . ولا يبقى تحت سلطان الحكومة المركزية إلا ما يختص بالدفاع والعلاقات الخارجية والجمارك والمكوس وتنفيذ القوانين والنظم التي تشمل البوليس والمحاكم ، وعدد محدود من المسائل الهامة التي تهم فلسطين عموماً ، أما الاختصاصات التنفيذية والتشريعية للحكومة المركزية فيأمرسها أساساً المندوب السامي يساعده مجلس تنفيذي معين .

٢ - يكون للحكومات الإقليمية الحق في التحديد العددي والتعيين الوصفي للأشخاص الذين يستوطنون أراضيها ، وبصير ممكناً أن يقبل في الحال دخول مائة ألف يهودي مهاجر إلى فلسطين كما يسمح من ثم باستمرار الهجرة ، كذلك تلغى النظم الخاصة بانتقال الأراضى ويكون من حق حكومة العرب الإقليمية أن تقبل أو ترفض الأراضى داخل حدودها لليهود — ود أما المساحة الخاصة بأقاليم اليهود فستكون أكثر من المساحة التي يسمح لليهود الآن بابتياح الأراضى فيها .

٣ - ويترك هذا المشروع المجال مفتوحاً في المستقبل لأطراف التقدم السامى والتطور الدستوري نحو التجزئة أو النظام الاتحادي . وأن اشراك ممثلي المقاطعتين في إدارة الحكومة المركزية قد ينتهى إلى نظام إتحادي على درجة عالية من الرقى . ومن الناحية الأخرى فإذا اتضح أن عوامل التفرقة على غاية من الشدة فإن السبيل سيكون مهيئاً للتقسيم .

فإذا تركنا جانبا المقاطعتين الأخريتين في هذا المشروع المقترح وهما

القدس والنقب ( وأنا لأفهم تمام الفهم لماذا اقتطعت هاتين المنطقتين من الاراضى العربية ) وقصرت بحثى على المنطقتين العربية واليهودية أرى أنه من الجلى أنه ستقام منطقة يهودية تتمتع بالحكم الذاتى وبصمغ فيها بهجرة لا رابط لها تبدأ بادخال ١٠٠.٠٠٠ مهاجر من الآن. وفى هذه المنطقة أيضا ستباع الأراضى لليهود بدون قيد ولا شرط وأنه فى مثل هذا النظام من الادارة غير المركزة سيصير سبيل التطور اما بلوغ لنظام اتحادى أو للتقسيم. ومثل هذا الوضع سينتهى - وفى وقت ليس ببعيد إلى نتيجتين حتميتين :

أولا - تقسيم البلاد وليس اقامة دولة إتحادية إذ أن اليهود قد أعلنوا صراحة أن الهدف الرئيسى الذى يسعون اليه هو اقامة دولة يهودية مستقلة ولقد أوضحوا مرارا أن هذا هو المثل الاعلى الذى يقوم عليه برنامجهم الرسمى الذى أطلق عليه اسم « برنامج بلطيمور » ولقد رفضوا حضور هذا المؤتمر لأنهم طالبوا أن يكون أساس البحث اقامة دولة يهودية مستقلة .

ثانيا - سيسمح اليهود بهجرة لا حدود معقولة لها فتزدحم منطقتهم بالسكان ازدهاما كبيرا لا يمكنها معه أن تسع المهاجرين جميعا . وسيعينهم فى هذا السبيل أن المنطقة المقترحة أكبر كثيرا من المناطق التى يسكنونها الآن. فستضم هذه الجزء الأكبر من الأراضى التى استقر فيها اليهود فعلا ومنطقة غير صغيرة من مناطق سكنهم وما حولها . الا أنهم سيشكون حتما بعد قبولهم هذه الاعداد الضخمة من المهاجرين من أن منطقتهم أصغر من أن تتسع للسكان وأنهم فى حاجة الى توسيعها . ومن هنا يبدأون فى الوثوب على المنطقة العربية المجاورة وربما على البلاد العربية المجاورة .

وسيعنى هذا أمرين :

(١) أننا قد قبلنا تقسيم فلسطين ورضينا باقامة حكومة يهودية مستقلة ،  
وبهذا تحقق البرنامج الصهيونى .

(٢) أن مثل هذه الدولة اليهودية ستهدد البلاد العربية المجاورة تهديدا  
خطيرا وستكون بمثابة قاعدة تمكن اليهود من اجتياح كل العالم العربى  
فى الشرق .

ولا يمكننا أن نقر بشكل ما تقسيم فلسطين أو اقامة دولة يهودية فى هذا  
الجزء من العالم . كما ان نقف موقفا سلبيا حتى يصير الخطر اليهودى للعالم العربى  
خطرا واقعا . ان مخاوفنا مخاوف حقيقية وليست مخاوف وهمية ولقد أثبتت  
هذه النقطة فى مجلس العموم حينما عرضت اقتراحات وفود الخبراء للمناقشة .  
ولقد قال المستر مانينجهام بولر فى هذا الصدد « أنى اعتقد حتى يصير التقسيم  
ناجزا - أنه يجب أن ينعقد عليه الاتفاق بين العرب واليهود أولا » . فالتقسيم  
ليس حلا يمكن فرضه الا اذا كنا على استعداد لأن نبقى عليه بالقوة . فاذا  
وافقنا على التقسيم فان اليهود كما يبدو سيتمنحون السيطرة على الهجرة الى  
الدولة اليهودية وبهذا تكون أوجه اعتراضاتنا كلها على دولة يهودية لانزال  
قائمة بالنسبة للدولة التى أنشئت عن طريق التقسيم . وانى اعتقد أن العرب  
سيقابلون مثل هذا الأمر مقابلة أسوأ من المقابلة التى تلقوا بها التوصية بادخال  
٢٠٠.٠٠٠ مهاجر فسيقول العرب ان اليهود سيحصلون عن طريق التقسيم  
على عدد غير محدود من المهاجرين يضاف الى ذلك قطعة من الأرض . وانى  
اقدر تماما - بالنسبة لليهود - أن التقسيم سيعمّن السلام لبضع سنين ولكن  
أرى أنه من الواضح أن يؤدى الى مشكلة أعسر وأدق بعد هذا فسيطالب  
اليهود اذ ذاك بمجال حيوى وربما نظموا قوات مسلحة سيكون علينا أن



نواجهها . فمن الواضح أن التقسيم سيؤدي الى حدود مصطنعة لا يمكن التحكم فيها والى أوضاع نرى فيها بعض العرب يحكمهم اليهود وبعض اليهود يحكمهم العرب .

وما فرضته اللجنة الانجليزية - الأمريكية من أن تكون فلسطين دولة لاهى باليهودية ولا بالعربية أمر لا يمكن ادراكه . كما لا يمكن ادراك ما اقترحه بعض الخبراء من أن تصير فلسطين دولة اتحادية أو دولة عربية فى ناحية ودولة يهودية فى ناحية أخرى . وهى لا يمكن الا أن تكون دولة عربية فيها أقلية يهودية أو دولة يهودية فيها أقلية عربية . وقد صمم اليهود دلي تحقيق الشطر الثانى مستخدمين فى سبيل تحقيق هدفهم هذا ثلاث طرق : الهجرة ، شراء الاراضى ، التقسيم . وهذه هى نفس النقاط الثلاث التى بنيت عليها توصيات الخبراء .

وبالنسبة للنقطة الأولى أى الهجرة فيكفى أن نعرض الارقام التالية . كان عدد اليهود فى مطلع الانتداب أقل من ٦٠ ألفا وهم يربون الآن على ( ٦٠٠.٠٠٠ ) ألف فتكون النسبة قد ازدادت من أقل من العشر إلى أكثر من الثلث .

وبالنسبة للنقطة الثانية أى شراء الاراضى فمن الملاحظ أن الاراضى الصالحة للزراعة فى فلسطين تبلغ ٦ مليون دونم اشترى منها اليهود حتى الآن ما لا يقل عن مليونين دونم أى ما يبلغ ثلث الاراضى المزروعة . ويلاحظ أيضا أن السكان اليهود الذين يشتغلون بزراعة الأراضى يبلغون ١٠.٠٠٠ بينما الفلاحون العرب يبلغون نحو ٦٠٠.٠٠٠ .

ولهذا كان متوسط ما يملكه اليهودى من الارض ٢٠٠ دونم بينما متوسط ما يملكه العربى ثمانية دونمات فقط . ومعنى هذا أن ملكية اليهود للاراضى

تزيد على ملكية العرب لها بمقدار خمسة وعشرين مرة . ويقول هوب ممسون في تقريره أن نحو ثلث الذين يشتغلون في الزراعة في فلسطين لا يملكون أى أرض على الاطلاق . كما انتهت لجنة شو في بحثها إلى أن فلسطين لا يوجد بها أرض فتسع لاستقرار يهود جدد . والحل الوحيد هو أن يستقروا في الأرض التي يسكنها أهالي البلاد . وبالنسبة إلى مشروع التقسيم فقد اتضح أنه حل غير عملي من النواحي الاقتصادية والمالية والإدارية . وقد أصدرت حكومة فلسطين بياناً عن سياستها في نفس الوقت الذي أذيع فيه تقرير لجنة التقسيم جاء فيه أن الحكومة البريطانية قد انتهت إلى الرأي أنه بعد بحث اللجنة اتضح أن الصعوبات السياسية والإدارية والمالية التي ستنتج عن الاقتراح الذي يرمى إلى إقامة دولتين واحدة عربية وأخرى يهودية في داخل أراضي فلسطين تبلغ من الضخامة حداً يتعذر معها حل المشكلة حلاً عملياً .

لذلك فإن التقسيم المقترح والمعروف باسم مشروع C يجب أن يرفض رفضاً قاطعاً . وقد أورد مستر ماننجهام بولر الملاحظة الآتية في مجلس العموم البريطاني بخصوص هذا المشروع : « أن المشروع المعروف أمامنا ينصب على ٣٠١٠٠٠ عربي و ٤٥١٠٠٠ يهودي وذلك في المقاطعة اليهودية . وهو يدخل في المقاطعة اليهودية ٦٨ ٪ من مزارع الموالح العربية و ٧٠ ٪ من الأراضي المنبسطة التي يمكن زراعتها إذا توفر الماء . وسيكون دخل المقاطعة اليهودية ٦٣ ٪ من الدخل الإجمالي بينما يدخل المقاطعة العربية سيببلغ ١٢ ٪ وما تبقى يذهب للحكومة المركزية » :

لكل هذا لا يسعنا إلا أن نرفض بكل قوة هذه الوسائل التي سبق ذكرها والتي يستخدمها اليهود لإقامة حكومة يهودية مستقلة كما نرفض دون أقل تردد اقتراحات لجنة الخبراء .

ومن الواضح أن علينا الآن أن نقوم بتقديم حل انشائي لمشكلة فلسطين. على أن المجلس لم يبلغ بعد المرحلة التي يمكن له فيها أن يعرض مثل هذا الحل. على أن ما يجب أن نذكره الآن هو أنه لا يجب أن نحرم فلسطين من الحقوق الممنوحة لبقية العالم حسب نصوص ميثاق الأمم المتحدة وميثاق الاطنطى وحق تقرير المصير . وقد قال المستر ماننجهام بولرفي هذا الصدد في خطاب القاه في مجلس العموم « ان العرب يرغبون في أن يواصلوا الحياة في هذه الأرض الكثيفة السكان التي سكنها أجدادهم من قبلهم وقاموا على زراعتها مئات السنين وهم يحسون كما يحس كل ويلزى أو اسكتلندى أو انجليزى أو امريكى حين يقال له أن مئات الآلاف من المنتهين إلى جنسية أخرى سيقومون بالاستقرار فيما يعتبره بلاده وأنهم ينوون إحالتها إلى دولة غريبة عنه » .

أن فلسطين دولة عربية خرجت عن الحكم العثمانى ووضعت تحت الانتداب كما حدث مع العراق وشرق الأردن وسوريا ولبنان . وبنفس الطريقة التي اتى بها الانتداب في هذه البلاد وأعلن استقلالها فان نفس الطريقة يمكن أن تتبع مع فلسطين حتى تتمكن من الاشتراك في الجامعة العربية ومن التمتع بحكومة ديمقراطية وبرلمان تمثيلى .

ويمكن القول بأن قضية فلسطين تختلف عن قضايا هذه الدول وذلك لارتباطها بالمشكلة اليهودية التي نشأت عن تصريح بلفور الذي تضمنه ذلك الانتداب نفسه والذي يقول بأن لليهود الحق في إقامة وطن قومى خاص بهم في فلسطين . ورأينا في هذا الصدد هو أنه ليس لليهود مثل هذا الحق الشرعى الذي يخول لهم إقامة وطن قومى . وبغض النظر عما في تصريح بلفور من مناقضة لتصريحات مماثلة في صالح العرب وبغض النظر عن أن

فلسطين لم تقبل الانتداب بل لقد احتجت عليه فان التصريح ونص الانتداب على السواء لا يشيران إلا إلى سياسة معينة ولا يقرران حقاً شرعياً . وحق لو فرضنا أن السلطة المنتدبة نفسها قد أرتبطت بوعدها إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين فان عبارة « وطن قومي » لاتزال في حاجة إلى التحديد . ومهما يكن هذا التعريف فانه لا يتضمن قطعا اقامة « دولة يهودية » كما لا ينفي قيام شيء آخر في فلسطين بجانب هذا « الوطن القومي » وقد فسر المستر تشرشل تصريح بلفور في سنة ١٩٢٢ بقوله « أنه ليس معناه احواله فلسطين كلها إلى وطن قومي لليهود ولكن أن يقام مثل هذا الوطن في فلسطين » .

ودعوني أوضح مرة ثانية أنه إذا فرضنا اضطرار السلطة المنتدبة لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين فانها قد حققت هذا الالتزام فعلا على أوسع نطاق ممكن .

بل لقد حققت وعداها فعلا منذ مدة بعيدة حينما بلغ عدد اليهود عشرة أمثال ما كان عليه عندما بدأ الاحتلال البريطاني لفلسطين وحينما كانت نسبة اليهود لمجموع السكان لا تزيد على العشر فبلغت الآن الثلث بينما بلغت الأراضي المنزرعة التي يمتلكها اليهود الثلث أيضا .

والواقع أنه إذا كان للسلطة المنتدبة التزامات شرعية فهذه الالتزامات هي التي نص عليها الكتاب الأبيض الذي صدر في سنة ١٩٣٩ والذي تعهدت بموجبه أن تعمل على عدم رفع نسبة اليهود للعرب بأكثر من الثلث . وفيما يلي اقتباس عن الكتاب الأبيض :

« ان حكومة صاحب الجلالة مقتنعة أنه بعد اتمام الهجرة التي ترى أن

تستمر خمس سنوات لن تجد ما يبرر تسهيل اضطراد نمو الوطن القومى اليهودى  
عن طريق الهجرة غاضبة الطرف عن رغبات السكان العرب كما لن يكون هناك  
عليها أى التزام لهذا التسهيل .

لذلك كان الموقف الحقيقى هو أن السلطة المنتدبة مرتبطة شرعيا بانتهاء  
الهجرة فى اللحظة التى تبلغ فيها نسبة اليهود ثلث مجموع السكان . والآن وقد  
تجاوزت هذا الحد فان من حقنا أن نطالب وقف الهجرة وقفا نهائيا عاجلا .  
ومسألة الهجرة هذه هى أهم جانب فى مشكلة فلسطين كلها . وطالما لم تحل  
هذه المشكلة حلا عادلا يتفق مع الالتزامات ومع المبادئ العالمية المتواضع  
عليها فان الامل عظيم فى تسوية مرضية لكل الصعوبات الأخرى . حققوا  
هذا العمل حتى يعود السلام مرة ثانية إلى ربوع فلسطين وتعود البلاد العربية  
فى الشرق الأوسط إلى إيمانها بالعدالة العالمية وتصبح العلاقة بين هذا الجزء  
من العالم وبين الامبراطورية البريطانية علاقة مودة تساعد على إقرار السلم فى  
العالم واضطراد تقدم الحضارة .

### (٢٧) نص مقترحات الوفود العربية

فى مؤتمر فلسطين بلندن سنة ١٩٤٦

(أولا) الخطوة الأولى هى أن يقوم المندوب السامى بعد استشارة  
العناصر الرئيسية الفلسطينية بتعيين حكومة مؤقتة مؤلفة من ٧ وزراء  
عرب وثلاثة من اليهود الفلسطينيين الجنسية وتحويل السلطات التشريعية  
والتنفيذية التى تمارسها الادارة الفلسطينية الحالية إلى الحكومة المؤقتة بمجرد  
تعيينها ، ويحتفظ المندوب السامى بحق الاعتراض «الفيتو» على قرارات هذه  
الحكومة أثناء فترة الانتقال .

٣٩٩

(ثانيا) وفي ذات الوقت يبدأ المندوب السامي بمساعدة الحكومة المؤقتة في تحضير سجل انتخابي أساسه الانتخاب على درجة واحدة للذكور البالغين وبمجرد الانتهاء من تجهيز هذا السجل تبدأ الحكومة بانتخاب أعضاء جمعية تأسيسية بموجب قانون انتخاب تصدره الحكومة ، وتولف هذه الجمعية التأسيسية من ٦٠ عضوا ويتحتم أن ينص قانون الانتخاب على ضرورة تمثيل واف في هذه الجمعية للعناصر الرئيسية من المواطنين بنسبة تعدادها كما هو مبين بالفقرة الرابعة (٦ أ) أدناه .

(ثالثا) تعد الحكومة المؤقتة ونعرض على الجمعية التأسيسية مشروع دستور لفلسطين وفي حالة عدم تمكن الجمعية التأسيسية من التوصل إلى اقرار أحكام هذا الدستور أثناء ستة شهور من تاريخ اجتماعها تعيد الحكومة المؤقتة النظر على ضوء مداوات الجمعية وتعده إذا اقتضى الامر ثم تصدره .

(رابعا) ترتبط الحكومة المؤقتة عند اعداد مشروع الدستور أو إصداره وكذلك الجمعية التأسيسية عند مناقشته والتصويت عليه بالارشادات التي يقدمها المندوب السامي وفيما عدا هذه الارشادات الملزمة لا يخضع القانون الدستوري كما نقرره الجمعية التأسيسية لحق الاعتراض الذي يمارسه المندوب السامي وتقضى هذه الارشادات بأن ينص في صلب الدستور على المبادئ الآتية :

- ١ - تكون فلسطين دولة موحدة .
- ٢ - وتكون ذات دستور ديمقراطي ومجلس نيابي منتخب .
- ٣ - ينص الدستور على ضمانات لغداسة الاماكن المقدسة تتناول حرمتها والمحافظة عليها وحرية زيارتها وحرية العبادة طبقا للحالة الراهنة .

٤ - يتضمن الدستور في حدود الضمانات المناسبة حرية ممارسة العبادات طبقا للحالة الراهنة في فلسطين ( بما في ذلك اقامة محاكم دينية مستقلة لفضاء الأحوال الشخصية ) .

٥ - ينص قانون التجنس - ضمن الشروط التي يجب على الطالب استيفائها أن يكون قد أقام في فلسطين اقامة شرعية متصلة لمدة عشر سنوات سابقة على تقديم طلبه .

٦ - يجب أن ينص الدستور على الضمانات الآتية :

( ١ ) يتمتع بكافة حقوق المواطن :

١ - كل شخص يقع تحت التعريف الوارد في القسم الأول من قانون الجنسية الفلسطينية لسنة ١٩٢٥ - ١٩٤١ وكل شخص يقع تحت التعريف الوارد في القسم الثاني بشرط مراعاة القيد الوارد في الفقرة ٣ أدناه .

٢ - كل شخص اكتسب الجنسية الفلسطينية عن التجنس قبل مايو سنة ١٩٣٩ .

٣ - كل شخص اكتسب الجنسية الفلسطينية بحكم قانون الجنسية الفلسطينية ( ١٩٢٥ - ١٩٤١ ) يعد مايو سنة ١٩٣٩ وأقام في فلسطين إقامة دائمة لمدة عشر سنوات .

٤ - كل شخص يكتسب الجنسية الفلسطينية في المستقبل بحكم قانون الجنسية الجديد المنوه عنه في الفقرة الخامسة عليه .

(ب) حق كل شخص مقيم في فلسطين في أن يطلب التجنس بالجنسية الفلسطينية بنفس النصوص والشروط وبغير أى تمييز بسبب الجنس أو الدين أو اللغة .

(ج) حق الهيئات الدينية وغيرها من الجمعيات أو الافراد في أن يكون

لهم - فضلا عن المؤسسات التعليمية التي تديرها السلطات العامة - مدارس خاصة وجامعات بشرط تعليم اللغة العربية في هذه المدارس بصفة اجبارية وخضوعها لرقابة الحكومة لحفظ مستوى التعليم ومنع التعاليم المثيرة وذلك بقصد إيجاد ولاء مشترك .

(د) حق اليهود في استعمال اللغة العبرية كلغة رسمية ثانية في الاقسام التي لهم فيها الأغلبية المطلقة .

(هـ) ١ - النص في قانون انتخاب المجلس النيابي على تمثيل جميع الاقسام المهمة للمواطنين تمثيلا ملائما بشرط ألا يزيد عدد الممثلين اليهود في أية حال من الأحوال عن ثلث أعضاء المجلس كما هو موضح بفقرة (ا) السابقة .

٢ - النص في الدستور على أن يلاحظ حفظ نسبة التمثيل في المجلس النيابي عند تكوين السلطات التنفيذية أو الادارية .

٧ - مالم وإلى أن يصدر تشريع ينص على خلاف ذلك تحرم الهجرة اليهودية إلى فلسطين بتاتا وتبقى القيود المفروضة في الوقت الحاضر على نقل الاراضى بغير تغيير وينص في الدستور على أن كل تغيير في هاتين المسألتين يقتضى إصدار قانون يتطلب موافقة العرب في فلسطين بأغلبية تمثيلهم في المجلس النيابي .

٨ - يصدر بالضممانات الخاصة بالأماكن المقدسة تصريح للجمعية العمومية للأمم المتحدة من دولة فلسطين المستقلة تتعهد فيه بعدم تغيير هذه الضمانات بغير موافقة الجمعية المذكورة .

٩ - أى تعديل للضممانات الخاصة بحقوق المواطنين اليهود المنصوص عنهم في الاحكام السابقة يتطلب موافقة مواطنيهم في فلسطين بأغلبية الاعضاء اليهود في المجلس النيابي .



١٠ - تنشأ الادارة اللازمة لتأسيس محكمة عليا للنظر في دستورية القوانين ويجوز لأي مواطن فلسطيني أن يلجأ إلى هذه الهيئة في هذا الخصوص .

( خامسا ) بعد أن يصدر الدستور تتخذ الحكومة المؤقتة التدابير اللازمة لاجراء أو انتخابات برلمانية ويعين بعد ذلك أول رئيس للدولة الفلسطينية المستقلة بأية طريقة ينص عليها الدستور لهذا الغرض وحينئذ يتمتع رئيس الدولة بكافة السلطات المخولة له في الدستور وتنهى الدولة المنتدبة الانتداب وتعترف باستقلال فلسطين وتعقد مهادنة تحالف لتحديد العلاقات المستقبلة بين حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة وحكومة فلسطين المستقلة .

( سادسا ) يراعى باستمرار درج عدد واف من الفلسطينيين في سلمك الادارة أثناء فترة الانتقال .

( سابعا ) يبذل كل مجهود لاتمام المراحل الموضحة بالفقرات السابقة في أقرب وقت ممكن بصرف النظر عن عدم تعاون أى عنصر من العناصر الفلسطينية في هذا العمل ويجب ألا يتأخر تسلم رئيس الدولة الفلسطينية

لمقاليد منصبه عن ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ .

## المجموعة الرابعة

### الفترة المعاصرة

( ١ ) - المعاهدة اليمنية الإيطالية سنة ١٩٢٦

المادة الاولى : تعترف حكومة جلالته ملك إيطاليا باستقلال حكومة اليمن وملكها جلالة الأمام يحى الاستقلال الكامل المطلق ، ومع هذا فلا تتدخل حكومة إيطاليا المشار اليها في مملكة جلالة ملك اليمن الأمام بأى أمر من الأمور .

المادة الثانية : تعهد الدولتان بتسهيل التبادل التجارى بين بلديهما .

المادة الثالثة : حكومة صاحب الجلالة ملك اليمن تصرح بأنها ترغب في استجلاب طلباتها من إيطاليا وذلك فى الاشياء والآلات الفنية التى تساعد على جاب الفائدة فى نمو الاقتصاد باليمن ونفعه وكذلك الاشخاص والفنيين ، والحكومة الإيطالية تصرح بأنها نبذل جهودها حتى يصير ارسال الأشخاص والآلات الفنية والاشياء بأنسب وجه فى الأنواع والأثمان والرواتب .

المادة الرابعة : ما ذكر فى المادتين ٢ ، ٣ لا يمنع حرية الطرفين فى التجارة والمطلوبات .

المادة الخامسة : ليس لأحد من تجار المملكتين أن يجلب أو يتاجر فى شىء مما تمنعه إحدى الدولتين فى بلادها ولكل من الدولتين أن تصادر ما جلب إلى بلادها مما تمنع جلبه والتجارة فيه بعد الاشعار .

المادة السادسة : هذه المعاهدة لا يكون معمولاً بها الا بعد أن تحصل إلى جلالة ملك اليمن الأمام يحى مصدقة من جلالة ملك إيطاليا .

المادة السابعة : تكون هذه المعاهدة جارية ومعمولا بها لمدة عشر سنوات

من بعد تصديقها كما في المادة السادسة ، وقبل انقضاء هذه المعاهدة بستة أشهر إذا اراد الطرفان تعديلها بغيرها أو تجديدها كانت المذاكرة بذلك .

**المادة الثامنة:** ولما حرر في المواد فجلالة ملك اليمن الامام يحيى وسعادة الكوالمير فاسبريني بالوكالة عن جلالة ملك ايطاليا قد أمضيا على هذه المعاهدة المحررة من نسختين متطابقتين باللغة العربية والايطالية ، ولعدم وجود من يعرف الترجمة عن اللغة الايطالية معرفة تامة لدى جلالة الامام باليمن ، ولأن المفاوضة التي تمت بين الطرفين بعقد المعاهدة الودية التجارية كان التفاهم فيها باللغة العربية ، ولأن سعادة الكوالمير فاسبريني قد تأكد تماما أن النص العربي هو مطابق للنص الايطالي تماما ، لذلك اتفقا بأنه إذا نشأت شكوك أو خلاف في تفسير النصين فالطرفان يعتمدان النص العربي وتفسيره بأصول اللغة العربية واعتبار هذا شرطا ، وحرر بصنعاء يوم الخميس ٢٤ صفر سنة ١٣٤٥ هـ ( ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦ م )

### (٢) معاهدة مكة بشأن العسير سنة ١٩٢٦

« رغبة في توحيد الكلمة ، وحفظا لكيان البلاد العربية ، وتقوية للرابطة بين أمراء جزيرة العرب ، قد اتفق صاحب الجلالة ملك الحجاز وساطان نجد وملاحقاتها عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود وصاحب السيادة إمام عسير السيد الحسن بن علي الادريسي على عقد المعاهدة الآتية :

**المادة الاولى :** يعترف سيادة الأمام الحسن بن علي الادريسي بأن الحدود القديمة الموضحة في اتفاقية ١٠ صفر عام ١٣٣٩ المنعقدة بين سلطان نجد وبين الامام السيد محمد بن علي الادريسي والتي كانت خاضعة للإدارة في

ذلك التاريخ ، هي تحت سيادة جلالة ملك الحجاز وسultan نجد وملحقاتها بموجب هذه المعاهدة .

المادة الثانية : لايجوز لإمام عسير أن يدخل في مفاوضات سياسية مع أى حكومة ، كذا لايجوز أن يمنع أى امتياز اقتصادى الا بعد الموافقة على ذلك من صاحب الجلالة ملك الحجاز وسultan نجد وملحقاتها .

المادة الثالثة : لايجوز لامام عسيرا شهر الحرب وإبرام الصلح الا بموافقة صاحب الجلالة ملك الحجاز وسultan نجد وملحقاتها .

المادة الرابعة : لايجوز لامام عسير التنازل عن أى جزء من اراضى عسير المبينة فى المادة الاولى .

المادة الخامسة : يعترف ملك الحجاز وسultan نجد وملحقاتها بحاكمية إمام عسير الحالى على الاراضى المبينة فى المادة الاولى مدة حياته ومن بعده لمن يتفق عليه الادارة واهل الحل والعقد التابعين لامامته ؛

المادة السادسة : يعترف ملك الحجاز وسultan نجد وملحقاتها بأن ادارة بلاد عسير الداخلية والنظر فى شئون عشائرها من نصيب وعزل وغير ذلك من الشئون الداخلية من حقوق إمام عسير على أن تكون الاحكام وفق الشرع والعدل كما هى فى الحكومتين .

المادة السابعة : يتعهد ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بدفع كل تعدد داخلى أو خارجى يقع على اراضى عسير المبينة فى المادة الأولى ، وذلك بالاتفاق بين الطرفين حسب مقتضيات الاحوال ودواعى المصلحة .

المادة الثامنة : يتعهد الطرفان بالمحافظة على هذه المعاهدة والقيام بها .

المادة التاسعة : تكرر هذه المعاهدة معمولاً بها في التصديق عليها من الطرفين الساميين .

المادة العاشرة : دونت هذه المعاهدة باللغة العربية من صورتين تحفظ كل صورة لدى فريق من الحكومتين المتعاقبتين .

المادة الحادية عشرة : تعرف هذه المعاهدة بمعاهدة ( مكة ) المكرمة . وقعت هذه المعاهدة في تاريخ ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٣٤٥ هـ الموافق ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٦ م »

إمام عسير  
الحسن بن علي الادريسي  
ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها  
عبد العزيز عبد الرحمن الفيصل السعود  
احمد الشريف السنوسي

تم ذلك بحضور راقم هذه الاحرف خادماً الاسلام

(٣) المعاهدة اليمنية البريطانية سنة ١٩٣٤

« بما أن لحضرة الامام يحيى بن محمد حميد الدين ملك المملكة المتوكلية اليمنية وملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند من الجهة الأخرى رغبة في الوصول إلى معاهدة تعطي أساس الصداقة والتعاون لمنفعة الفريقين ، فقد قررا عقد المعاهدة وعينا المنذوبين المفوضين .

عن جلالة ملك اليمن حضرة الامام صاحب السعادة القاضي محمد راغب رفيق ، عن جلالة ملك بريطانيا وايرلندا والممالك البريطانية خلف البحار ، وقيصر الهند وايرلندا الشمالية حضره صاحب السعادة اللفتنت كولو نيل برنارد راودون رايلي . س . ي المحترم ، اللذين أوفدا لتبليغ أوراق تفويضهما وتحقيق صحتها على شكل حسن اتفاقاً علي ما يأتي :

**المادة الاولى :** يعترف جلالة ملك بريطانيا وايرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند باستقلال ملك اليمين حضرة الأمام ومملكته استقلالا كاملا مطلقا في جميع الأمور مهما كان نوعها .

**المادة الثانية :** يسود السلم والصداقة بين الفريقين المتعاهدين الساميين الذين يتعهدان بالمحافظة على حسن العلائق بينا من جميع الوجوه .

**المادة الثالثة :** يؤجل البت في مسألة الحدود اليمنية إلى أن تتم مفاوضات تجرى بينهما قبل إنتهاء مدة هذه المعاهدة كما يتراضى الفريقان المتعاهدان الساميان عليه بصورة وباتفاق كامل بدون أحداث أى منازعة أو مخالفة ، وإلى أن تتم المفاوضات المشار إليها في الفقرة السابقة الذكر فالفريقان المتعاهدان الساميان بقبول أن تبقى الحالة الحاضرة فيما يتعلق بالحدود في تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة، ويتعهد الفريقان المتعاهدان الساميان أن يمنعا بكل مألديهما من الوسائل أى تعد من قوتها في الحدود المذكورة وأى تدخل بين اتباعها أو من جانبها في تلك الحدود في شؤون الأهالي القاطنين في الجانب الآخر من الحدود المذكورة .

**المادة الرابعة :** سيعقد الفريقان المتعاهدان بعد العمل بالمعاهدة الحاضرة ما يلزم من المعاهدات لتنظيم الأمور الإقتصادية والتجارية على أساس المبادئ الدولية العامة مع التراضى والموافقة بينها .

**المادة الخامسة :** ١ - رعايا كل من الفريقين الساميين الذين يقصدون التجارة في بلاد الفريق الآخر يكونون تابعين للقوانين والأحكام المحلية ويتمتعون بنفس المعاملة التى يتمتع بها رعايا الدولة الأكثر رعاية .

٢ - كذلك سفن كل من الفريقين المتعاهدين الساميين وشحناتها تتمتع

في موانئ الفريق الآخر بنفس المعاملة التي تتمتع بها سفن الدولة الأكثر رعاية ، وتعامل ركاب تلك السفن وشحناتها في موانئ بلاد الفريق الآخر بنفس ما يعامل به من كان تابعا لسفن الدولة الأكثر رعاية. وتعامل ركاب تلك السفن وشحناتها في موانئ بلاد الفريق الآخر بنفس ما يعامل به من كان تابعا لسفن الدولة الأكثر رعاية.

٣ - الغرض بهذه المادة يتعلق بجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والمالك البريطانية وراء البحار وقيصر الهند .

( ا ) لفظة « بلاد » ينبغي أن يعد معناها مملكة بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والهند وجميع مستعمرات جلالته بالبلاد المحمية وجميع البلاد المنتدب عليها من قبل حكومة جلالته في المملكة المتحدة .

( ب ) لفظة « رعايا » ينبغي أن يعد معناها جميع رعايا جلالته ابنا سكنوا وجميع أهالي البلاد التي تحت حماية جلالته ، وكذلك جميع الشركات المؤسسة في أي بلد من جلالته تعتبر من رعايا جلالته .

( ح ) لفظة « سفن » ينبغي أن يعد معناها جميع السفن التجارية مسجلة من أي بلد من اتحاد الشعوب البريطانية .

المادة السادسة : هذه المعاهدة تكون أساسا لكلمها يكون الاتفاق عليه من المعاهدات المتتابعة بين الفريقين الساميين حالا واستقبالا في معنى تقوية الوداد والصداقة ويتعهد الفريقان الساميان المتعاهدان بعدم إعطاء المساعدة والمسامحة لأي حركة ضد الوداد والاتفاق القائم الصحيح بينها .

المادة السابعة : يصادق على هذه المعاهدة بأسرع وقت ممكن بعد التوقيع ، وتبادل حجب التصديق في صنعاء ، ويصل بها من تاريخ تبادل حجب

## ١٠٩

التصديق وفيما بعد يبقى معمولاً بها لمدة أربعين سنة ، وتقريرا لذلك وقع  
 المندوبان المفوضان المشار إليها امضاءهما على المعاهدة الحاضرة ووضعها  
 ختومها عليها ، وقد تضمنت هذه المعاهدة نسختين باللغة الانكليزية  
 والعربية وإذا نشأت شكوك في تفسير شيء من هذه المواد فالفريقان  
 الساميان المتعاهدان يعتمدان النص العربي ، وحررت في صنعاء اليمن في  
 يوم ٢٦ من شهر شوال سنة ١٣٥٢ للهجرة يقابله يوم ١١ فبراير سنة  
 ١٩٣٤ للميلاد .



## (٤) - بيان إعلان الثورة في مصر

٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

« اجتازت مصر فترة عصبية في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش ، وتسبب المرتشون والمغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين ، وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضاعفت فيها عوامل الفساد ، وتأمر الخونة على الجيش ، وتولى أمره إما جاهل أو فاسد حتى أصبح مصر بلا جيش يحميها ، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا ، وتولى أمرنا في داخل الجيش رجال نشق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم ، ولا بد أن مصر كلها ستلتقي هذا الخبر بالاحتياج والتعريب .

« أما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين فهو لاء لن ينالهم ضرر ، وسيطلق صراحهم في الوقت المناسب ، وإنني أؤكد للشعب المصري أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور مجرداً من أية غاية ، وانتهاز هذه الفرصة فاطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة بأن يلجأ لأعمال التخريب أو العنف ، لأن هذا ليس في صالح مصر ، وأن أي عمل من هذا القبيل سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل وسيلقى فاعله جزاء الخائن في الحال ، وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاوناً مع البوليس ، وإنني أطمئن اخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم ، ويعتبر الجيش نفسه مسؤولاً عنهم ، والله ولي التوفيق » .

وفي الساعة الثامنة والنصف صباحاً أذيع البيان التالي من دار الإذاعة عن القوائم العام للقوات المسلحة موجهاً إلى ضباطها :

« تعلمون جميعاً الفترة العصبية التي تجتازها البلاد ورأيتكم أصبح الخونة تتلاعب بمصالح البلاد في كل فرع من فروعها وتجرات حتى تدخلت في داخل الجيش وتغلغت فيه وهي تظن أن الجيش قد خلا من الرجال الوطنيين . « وإننا في هذا اليوم التاريخي نطهر أنفسنا من الخونة والمستضعفين ونبدأ عهداً جديداً في تاريخ بلدنا . وسيسجل لكم التاريخ هذه النهضة المباركة أبد الدهر . ولا أظن أن في الجيش من يتخلف عن ركب النهضة والرجولة والتضحية التي هي واجب كل ضابط منا والسلام » .

(٥) - خلع فاروق - ٢٦ يولية سنة ١٩٥٢

#### صيغة الإنذار

« من الفريق « أركان حرب » محمد نجيب باسم ضباط الجيش ورجاله إلى جلالة الملك فاروق الأول .

« إنه نظراً لما لاقته البلاد في العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تعمر فكم وعشكم بالدمستور وامتهانكم لإرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من افراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته .

« ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم في هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون في ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والاسراف المماجن على حساب الشعب الجائر الفقير .

« ولقد تجلت آية ذلك في حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليهما من محامكات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة في العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى فأثرى من أثرى وفجر من فاجر وكيف لا والناس على دين ملوكهم .

« لذلك قد فوضني الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتهكم

التنازل عن العرش لاسمو ولي عهدكم الأمير أحمد فؤاد على ان يتم ذلك في موعد غايته الساعة الثانية عشر من ظهر اليوم ( السبت الموافق ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٢ والرابع من ذى القعدة سنة ١٣٧١ ) ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه والجيش يحمل جلالته كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج .

الاسكندرية في يوم السبت ٤ ذو القعدة سنة ١٣٧١ هـ  
يوليو سنة ١٩٥٢

محمد نجيب  
فريق أركان حرب

(٣) - وثيقة التنازل عن العرش

أمر ملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢

« نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

« لما كنا نطالب الخير دائماً لأمتنا ونبتغي سعادتها ورفقها

« ولما كنا نرغب رغبة أكيدة في تجنب البلاد المصاعب التي تواجهها

في هذه الظروف الدقيقة . ونزولاً على إرادة الشعب .

« قررنا النزول عن العرش لولي عهدنا الأمير أحمد فؤاد وأصدرنا أمراً

بهذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء

للعمل بمقتضاه .

« صدر بقصر رأس التين في ٤ ذى القعدة سنة ١٣٧١ - ٢٦ يوليو سنة

١٩٥٢ فاروق »

## (٧) - إعلان الجمهورية سقوط أسرة محمد علي

١٨ يونيو سنة ١٩٥٣

« لما كانت الثورة عند قيامها تستهدف القضاء على الاستعمار وأعوانه ، فقد بادرت في ٢٦ يولية سنة ١٩٥٢ إلى مطالبة الملك السابق فاروق بالتنازل عن العرش لأنه كان يمثل حجر الزواية الذي يستند اليه الاستعمار ، ولكن منذ هذا التاريخ ومنذ إلغاء الاحزاب وجدت بعض العناصر الرجعية فرصة حياتها ووجودها مستمدة من النظام الملكي الذي أجمت الأمة على المطالبة بالقضاء عليه قضاءً لا رجعة فيه .

« وإن تاريخ أسرة محمد علي في مصر ، كان سلسلة من الخيانات التي ارتكبت في حقوق الشعب ، وكان من أولى هذه الخيانات إغراق إسماعيل في ملذاته وأغراق البلاد بالتالي في ديون عرضت سمعتها وماليتها للخراب ، حتى كان ذلك سببا تعللت به الدول الاستعمارية للنفوذ إلى أرض هذا الوادى الأمين . ثم جاء توفيق ، فأتى هذه الصورة من الخيانة السافرة في سبيل محافظته على عرشه . فدخلت جيوش الاحتلال أرض مصر لتحمي الغريب الجالس على العرش ، الذى إستنجد بأعداء البلاد على أهلها ، وبذا أصبح المستعمر والعرش فى شركة تبادل النفع ، فهذا يعطى القوة لذلك فى نظير هذه المنفعة المتبادلة ، فاستذل كل منهما باسم الآخر هذا الشعب ، وأصبح العرش هو الستار الذى يعمل من وراءه المستعمر ليستنزف أقوات الشعب ومقدارته وبقضى على كيانه ومعنوياته وحرياته .

« وقد فاق فاروق كل من سبقوه من هذه الشجرة فأثرى وفجر ،

وطغى وتجر وكفر ، فخط بنفسه نهايته ومصيره . فان للبسلاد أن تتحرر  
من كل أثر من آثار العبودية التي فرضت عليها نتيجة لهذه الأوضاع ، فنعلن  
اليوم باسم الشعب :

أولاً - إلغاء النظام الملكي وانهاء حكم أسرة محمد علي مع إلغاء اللقب  
من أفراد هذه الأسرة .

ثانياً - إعلان الجمهورية يتولى الرئيس اللواء « أركان الحرب » محمد  
نجيب قائد الثورة رئاسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطانه الحالية في ظل  
الدستور المؤقت .

ثالثاً - يستمر هذا النظام طول فترة الانتقال ويكون للشعب الكلمة  
الأخيرة في نوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس عند الاقرار على  
الدستور الجديد .

« فيجب علينا أن نثق بالله وبأنفسنا وأن نحس العزة التي اختص الله  
بها عباده المؤمنين ، والله ولي التوفيق .

حسن ابراهيم	محمد نجيب
كمال الدين حسين	جمال عبد الناصر
جمال سالم	صلاح سالم
حسين الشافعي	عبد الحكيم عامر
عبد اللطيف البغدادى	أنور السادات
خالد محي الدين	زكريا محي الدين

١٨ يونية ١٩٥٣

## (٨) قرارات مؤتمر باندونج

٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥<sup>(١)</sup>

### ١ - التعاون الاقتصادي

« وبحث المؤتمر وضع آسيا وإفريقية . وناقش السبل والوسائل التي تستطيع بها الشعوب تحقيق أكل تعاون اقتصادي وثقافي وسياسي . فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي :

١ - اعترف المؤتمر بالصفة العاجلة لتنمية التطور الاقتصادي في المنطقة الآسيوية - الإفريقية ، وهناك رغبة عامة في التعاون بين البلاد المشتركة على أساس المصلحة المتبادلة واحترام السيادة القومية .

والمقترحات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي داخل نطاق الدول المشتركة ، لاثحول دون الرغبة أو الحاجة إلى التعاون مع بلاد خارج المنطقة ، بما في ذلك استثمار رأس المال الأجنبي .

واعترف المؤتمر كذلك بأن المساعدة التي تتلقاها بلاد معينة من البلاد المشتركة ، من خارج المنطقة ، عن طريق ترتيبات دولية أو ثنائية ، قد ساهمت مساهمة قيمة في تنفيذ برامجها للتطور .

---

(١) اجتمع المؤتمر الآسيوي الإفريقي - الذي دعت الى عقده حكومات بورما وسيلان والهند وأندونيسيا وباكستان - في باندونج من ١٨ الى ٢٤ ابريل سنة ١٩٥٥ وبالإضافة الى البلاد الداعية اشتركت في المؤتمر البلاد الاربعة والعشرون التالية : أفغانستان . كمبوديا . جمهورية الصين الشعبية . مصر . اثيوبيا . ساحل الذهب . ايران . العراق . اليابان . الأردن . لاووس . لبنان . ليبيا . نيبال . الفلبين . المملكة العربية السعودية . السودان . سورية . تايلاند . تركيا . جمهورية فيتنام الشمالية الشعبية . دولة فيتنام الجنوبية . اليمن .

٢ - توافق البلاد المشتركة في المؤتمر على تقديم المعونة لبعضها بعضا ، إلى أقصى حد عملي ، وبشكل : خ-براء ومدربين ، ومشروعات تجريبية ومعدات لأغراض العرض التجريبي ، وتبادل المعرفة والتطبيقية ، وإقامة مراكز للتدريب القومي أى الإقليمي ، حيث يستطاع ، ومعاهد الأبحاث لتبادل المعرفة والمهارة التطبيقية .

٣ - أوصى المؤتمر بسرعة إنشاء صندوق خاص للأمم المتحدة للتقدم الاقتصادي وبرصد البنك الدولي للإنشاء والتعمير جزءا أكبر من موارده للبلاد الآسيوية - الأفريقية .

وبسرعة إقامة هيئة مالية دولية ، يكون من نواحي نشاطها القيام بالاستثمارات الرهينة وبتشجيع تنمية الجهود المشتركة بين البلاد الآسيوية - الأفريقية إلى المدى الذي يكفل تنمية مصالحها العامة .

٤ - اعترف المؤتمر بالضرورة الحيوية لإقرار التجارة في المنطقة . وقبل مبدأ توسيع نطاق التبادل التجاري والدفع المتعدد الجوانب ، ومع هذا فقد اعترف بأن لبعض البلاد أن تلجأ إلى الترتيبات التجارية الثنائية ، نظرا إلى ظروفها الاقتصادية السائدة .

٥ - أوصى المؤتمر باتخاذ عمل تضامني من جانب البلاد المشتركة ، بغية إقرار الاسعار الدولية والطلب على السلع الأولية ، بواسطة ترتيبات ثنائية متعددة الجوانب ، وأن عليها أن تتخذ موقفا موحدا - إلى مدى ما هو ممكن وما هو مرغوب فيه - تجاه موضوع اللجنة الاستشارية الدائمة المختصة بالتجارة الدولية للسلع ، التابعة للأمم المتحدة ، وتجاه الهيئات الدولية المماثلة .

٦ - وأوصى المؤتمر كذلك :

بوجوب قيام البلاد الآسيوية - الأفريقية بتنوع تجارة المصادر عن

طريق تحويل موادها الأولية إلى مواد نصف مصنوعة كلما كان ذلك ممكنا من الناحية الاقتصادية ، وذلك قبل التصدير ، وعن طريق تنمية المعارض المتبادلة الإقليمية ، وعن طريق تشجيع تبادل الوفود التجارية ومجموعات رجال الأعمال ، وعن طريق تشجيع تبادل المعلومات والعينات بغية تنمية التبادل التجاري داخل المنطقة ، وعن طريق تقديم التسهيلات الطبيعية للتجارة العابرة للبلاد التي لا منافذ بحرية بها .

٧ - اهتم المؤتمر اهتماما كبيرا بالملاحة البحرية ، وأعرب عن اهتمامه بأن تعدل خطوط الملاحة البحرية - من وقت إلى آخر - أسعار الشحن التي أساءت دائما إلى البلاد المشوكة .

وأوصى المؤتمر بدراسة هذه المشكلة والقيام بعمل تضامني بعد ذلك ، بغية الزام خطوط الملاحة البحرية بأن تتخذ موقفا معقولا .

٨ - وافق المؤتمر على وجوب التشجيع لاقامة بنوك قومية وإقليمية وشركات تأمين .

٩ - قرر المؤتمر بأن تبادل المعلومات بشأن المسائل المتعلقة بالبتروول مثل توزيع الأرباح والضرائب ، قد يؤدي في النهاية إلى رسم سياسة عامة .

١٠ - نوه المؤتمر بالمغزى لتطور الطاقة النووية للاغراض السلمية بالنسبة

للبلاد الآسيوية - الافريقية .

ورحب المؤتمر بمبادأة الدول ذات الشأن بعرض تقديم المعلومات الخاصة باستخدام الطاقة الذرية للاغراض السلمية .

واستحث سرعة إقامة وكالة الطاقة الذرية الدولية ، حيث يجب أن تمثل البلاد الآسيوية - الافريقية تمثيلا مناسبيا في الهيئة التنفيذية لتلك الوكالة



وأوصى الحكومات الآسيوية والافريقية بالاستفادة على أكمل وجه من تسهيلات التدريب وغيرها في الاستخدامات السلمية للذرة ، والى تقديمها البلاد المشرفة على مثل تلك البرامج .

١١ - وافق المؤتمر على تعيين موظف اتصال في البلاد المشتركة ترشحهم حكوماتهم الوطنية وذلك لتبادل المعلومات والمسائل ذات الاهمية المشتركة .

وأوصى بالاستخدام الأكمل للمنظمات الدولية القائمة . وبأن تعمل البلاد المشتركة في المؤتمر والى ليست أعضاء في مثل تلك المنظمات الدولية على الانضمام اليها .

١٢ - أوصى المؤتمر بوجوب التشاور مقدما بين البلاد المشتركة إلى أبعد حد ممكن ، ومع هذا ، فليس هناك نية لتأليف كتلة اقليمية .

#### ب - التعاون الثقافى .

وفىما يتعلق بالتعاون الثقافى :

١ - اقتنع المؤتمر بأن من أقوى وسائل التفاهم المثمر بين الامم ، تنمية التعاون الثقافى .

ولقد كانت آسيا و افريقية مهد الاديان والحضارات العظيمة التى أغنت الثقافات والحضارات الأخرى ، فى الوقت الذى أغنت فيه نفسها . وهكذا قامت ثقافات آسيا و افريقية على أسس روحية وعالمية ، واسوء الحظ توقفت الاتصالات الثقافيه بين البلاد الآسيوية والافريقية خلال القرون الماضية .

وإن شعوب آسيا و افريقية تشعر الآن شعورا عميقا بالرغبة القوية

المخصصة في تحديد الصلوات الثقافية القديمة ، وتنمية صلوات جديدة في نطاق العالم الحديث .

وقد أكدت جميع الحكومات المشتركة في المؤتمر ما اعلنته عن أن تعمل في سبيل تعاون ثقافي أوثق .

٢ - ولاحظ المؤتمر أن وجود الاستعمار في أجزاء كثيرة من آسيا وإفريقية ، أيا كان شكله ، لا يحول دون التعاون الثقافي فحسب ، بل ويضطهد الثقافات القومية للشعوب .

لقد أنكرت بعض الدول الاستعمارية على شعوبها التابعة حقوقها الأساسية في حق التعليم والثقافة ، مما يعرقل تطور شخصيتها ، ويمنع التبادل الثقافي مع الشعوب الآسيوية والأفريقية الأخرى .

وهذا صحيح - بصفة خاصة - في تونس والجزائر ومراكش ، حيث ينكر حق الشعب الأساسي في دراسة لغته وثقافته .

وعمة تفرقة مماثلة تجرى ممارستها ضد الشعب الأفريقي والمولدين في بعض أجزاء قارة أفريقية .

وشعر المؤتمر بأن هذه السياسات تبلغ مبلغ إنكار الحقوق الأساسية للإنسان وتعرقل التقدم الثقافي في هذه المنطقة كما تعرقل التعاون الثقافي في الحقل الدولي الأوسع .

وقد استنكر المؤتمر مثل هذا الإنكار للحقوق الأساسية في حق التعليم والثقافة في بعض أجزاء آسيا وأفريقية ، بهذا الشكل أو ذاك من أشكال الاضطهاد .

واستنكر المؤتمر - بصفة خاصة - العنصرية كوسيلة للاضطهاد الثقافي .

٣ - إن نظرة المؤتمر لتطور التعاون الثقافي بين البلاد الآسيوية والأفريقية. لم تصدر - بأى معنى من المعانى - استبعاد أو منافسة مجموعات أخرى من الأمم . وحضارات وثقافات أخرى .

والمؤتمر - وهو مخلص للتقاليد القديمة قدم الزمن فى التسامح والعالمية - يؤمن بأن التعاون الثقافى الآسيوى الأفريقى . يجب أن ينمو فى النطاق الأوسع للتعاون العالمى .

وجنبنا إلى جنب مع تنمية التعاون الثقافى الآسيوى - الأفريقى نرغب بلاد آسيا وأفريقية فى تنمية صلاتها الثقافية مع الآخرين . ومن شأن ذلك أن ينمى ثقافتهم . وأن يساعد أيضا على تنمية السلم والتفاهم العالمى .

٤ - هناك بلاد كثيرة فى آسيا وأفريقية لم تستطع بعد أن تنمى معاهدها التعليمية والعلمية والفنية .

وقد أوصى المؤتمر بأن على بلاد آسيا وأفريقية التى تحتل مكانة أحسن فى ذلك المجال ، أن تقدم التسهيلات لالتحاق الطلبة والراغبين فى التدريب القادمين من بلاد أخرى .

ويجب تقديم مثل تلك التسهيلات للجاعات الآسيوية والأفريقية المقيمة فى أفريقية والتى لا تتمتع فى الوقت الحاضر بفرص الحصول على تعليم عال .

٥ - شعر المؤتمر بأنه يجب توجيه تنمية التعاون الثقافى بين بلاد آسيا وأفريقية نحو :

« ا » الحصول على معرفة البلاد بعضها بعضا .

« ب » التبادل الثقافى المشترك .

« ج » تبادل المعلومات .

٦ - من رأى المؤتمر أنه فى المرحلة الحالية ، يمكن تحقيق أحسن النتائج

في حقل التعاون الثقافي ، عن طريق ترتيبات ثنائية بغية تنفيذ توصياته .  
وعن طريق قيام كل بلد بالعمل في ذلك السبيل كلما كان الأمر مستظاء أو  
مرغوبا فيه .

### (ج) الشئون السياسية

#### حقوق الإنسان وتقرير المصير

فيما يتعلق بحقوق الإنسان وتقرير المصير :

١ - أعلن المؤتمر تأييده الكامل للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان ، كما  
هي واردة في ميثاق الأمم المتحدة ، ولا حظ البيان العالمي لحقوق الإنسان  
باعتباره مقياسا لجميع الشعوب ولجميع الأمم .

وأعلن المؤتمر تأييده الكامل لمبدأ تقرير المصير للشعوب والأمم ، كما  
هو وارد في ميثاق الأمم المتحدة ، ولا حظ قرارات الأمم المتحدة الصادرة  
بشأن حقوق الشعوب والأمم في تقرير المصير وهو أمر لازم مقدما للتمتع  
الكامل بالحقوق الإنسانية الكاملة .

٢ - واستنكر المؤتمر السياسات والمعاملات الخاصة بالتفرقة والتمييز  
العنصري ، والتي تؤلف الأساس للحكومة والعلاقات الإنسانية في مناطق  
شاسعة من أفريقية ، وفي أجزاء أخرى من العالم ، وأن مثل ذلك السلوك  
لا يعتبر خرقا خطيرا لحقوق الإنسان فيحسب ، بل وهو انكار للقيم الأساسية  
للحضارة والكرامة الإنسان .

وأعرب المؤتمر عن عطفه الحار وتأييده للموقف الشجاع الذي يقفه  
ضحايا التمييز العنصري وخاصة الشعوب الأفريقية التي من أصل هندي  
وباكستاني في أفريقية الجنوبية، ويحيي أولئك الذين يدافعون عن قضيتهم،  
واكد إصرار الشعوب الآسيوية .. الأفريقية على اجتهادات جذور كل أثر

للعنصرية ، مما قد يكون متخلفا في بلادها ، وتعمد باستخدام نفوذه المعنوي الكامل ، الاحتواء ضد خطر السقوط كضحايا للشر نفسه ، في وقت نضال الشعوب في سبيل إجتثاثه .

### (د) مشاكل الشعوب التابعة

#### تصفية الاستعمار

فما يتعلق بمشاكل الشعوب التابعة :

١ - ناقش المؤتمر مشاكل الشعوب التابعة للاستعمار ، والشروع الى تفتيح عن إخضاع الشعوب للاستعباد الأجنبي ، والسيطرة والاستغلال الأجنبي ، واتفق المؤتمر على ما يلي :

أ - إعلان أن الاستعمار في جميع مظاهره شر يجب وضع نهاية عاجلة له .

ب - تأكيد أن خضوع الشعوب للاستعباد الأجنبي والسيطرة والاستغلال الأجنبي ، إنكار لحقوق الإنسان الأساسية ومناقض لميثاق الأمم المتحدة ، ومعرقل لتنمية السلم والتعاون العالمي .

ج - إعلان تأييده لقضية الحرية والاستقلال لجميع تلك الشعوب .

د - دعوته الدول المعنية إلى منح الحرية والاستقلال لمثل تلك الشعوب .

٢ - بالنظر إلى الموقف غير المستقر في شمال افريقية ، وللإمعان في إنكار حق شعوب شمال افريقية في تقرير مصيرها يعلن المؤتمر تأييده لحقوق شعوب الجزائر وتونس والمغرب في تقرير المصير ، والاستقلال ، وبتمجيد الحكومة الفرنسية في أن تحقق التسوية السلمية للقضية دون تأخير .

### (هـ) المشاكل الأخرى

فلسطين - إيربان الغربية - اليمن

فيما يتعلق بالمشاكل الأخرى :

١ - بالنظر إلى التوتر القائم في الشرق الأوسط بسبب الموقف في فلسطين ، وخطر ذلك التوتر على السلم العالمي ، أعلن المؤتمر - تأييده لحقوق شعب فلسطين العربي ، ودعا إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ، وتحقيق التسوية السلمية لمشكله فلسطين .

٢ - أيد المؤتمر في نطاق موقفه الذي عبر عنه للقضاء على الاستعمار - موقف أندونيسيا في قضية إيربان الغربية القائم على الاتفاقات الخاصة بذلك والمبرمة بين أندونيسيا وهولاندا .

وتعجل المؤتمر حكومة هولاندا لتعيد فتح المفاوضات بأسرع ما يمكن لتنفيذ التزاماتها وفقا للاتفاقات السابقة ذكرها ، وأعرب عن أمله الوطني - د في أن تساعد الأمم المتحدة الطرفين المعنيين في إيجاد حل سلمي للنزاع .

٣ - أيد المؤتمر موقف اليمن في قضية عدن والمناطق الجنوبية من اليمن المعروفة باسم « المحميات » وتعجل الطرفين المعنيين للوصول إلى تسوية سلمية للنزاع .

### (و) دعم السلام والتعاون الدولي

فيما يتعلق بدعم السلام والتعاون العالمي :

١ - رأى المؤتمر - وقد لاحظ أن عدة دول لم تدخل بعد الأمم المتحدة - أن التعاون الفعال في سبيل السلام العالمي يقتضى أن تكون عضوية الأمم المتحدة عامة ، ودعا مجلس الأمن إلى تأييد إدخال جميع تلك الدول ذات الكفاءة للعضوية وفقا للميثاق .

ومن رأى المؤتمر أن من الدول المشتركة فيه ذات الكفاءة لعضوية الأمم المتحدة ، دول : كمبوديا . سيلان . اليابان . الاردن . لاوس . ليبيا . نيبال . فييتنام الموحدة .

واعتبر المؤتمر تمثيل بلاد المنطقة الآسيوية - الافريقية في مجلس الأمن ، وفقا لمبدأ التقسيم الجغرافي العادل ، غير مناسب ، ويعرب المؤتمر عن وجهة نظره بأنه من الضروري فيما يتعلق بتوزيع مقاعد الاعضاء غير الدائمين للبلاد الآسيوية - الافريقية المستبعدة من الانتخابات وفقا للترتيبات التي اتفق عليها في لندن عام ١٩٤٦ ، أن تمكن من الاشتراك في مجلس الأمن ، حتى تستطيع أن تساهم مساهمة فعالة أكبر في صيانة السلام الدولي والأمن .

٢ - رأى المؤتمر أن نزع السلاح وتحريم إنتاج وتجربة واستخدام الأسلحة الذرية والهيدروجينية ، ضروري لانقاذ الجنس البشرى والحضارة من مخاوف ونتائج الدمار الاجمالى الشامل في حرب عالمية .

وإلى أن يتم التحريم الكامل لصناعة الأسلحة الذرية والهيدروجينية ، أهاب المؤتمر بجميع الدول المعنية أن تصل إلى إتفاق لوقف تجارب مثل تلك الأسلحة .

٣ - أعلن المؤتمر ن نزع السلاح العام ضرورة مطلقة لصيانة السلام ، وطالب الولايات المتحدة بمواصلة جهودها ، وأهاب بجميع الذين يعنيه الامر أن يصلوا سريعا إلى تنظيم وتحديد ومراقبة وخفض جميع القوات المسلحة والأسلحة ، بما في ذلك إنتاج وتحريم وإستخدام أسلحة الدمار الجماعى ، وأن تنشأ رقابة دولية فعالة لهذه الغاية .

٤ - أعلن المؤتمر في نطاق موضوع السلام والتعاون العالمى ، أنه يجب

أن يكون لجميع الأمم الحق في أن تختار - بحرية - نظمها السياسية والاقتصادية ، وطريقة حياتها ، وفقا لأغراض ومبادئ الأمم المتحدة .

#### (ز) التعايش السلمى

وللتحرر من الخوف وفقدان الثقة ، وبالثقة وحمس النية تجاه بعضها بعضا يجب على الأمم أن تمارس التسامح ، وأن تعيش معا في سلام جيرانا صالحين يعملون لتمكين التعاون الصادق على الأسس التالية .  
وأعلن المؤتمر إيمانه بأن التعاون الصادق وفق هذه المبادئ يؤدي حقا إلى كفالة السلام والأمن العالميين . ونوطيدأركانها كما أن التعاون في الميادين الاقتصادية يؤدي إلى الازدهار العام والخير الشامل .  
وأوصى المؤتمر بأن تتولى الدول الخمس الداعية لهذا المؤتمر العمل لعقد المؤتمر المقبل بالتشاور مع الدول المشتركة في المؤتمر .

#### ( ٩ ) قرار الأمم المتحدة المتعلق بالمغرب

الصادر بتاريخ ١٩ كانون الأول ( ديسمبر ) سنة ١٩٥٢

« نظرا لمناقشة الجمعية العمومية مسألة المغرب المقترحة من قبل الدول الأعضاء الثلاث عشرة في المستند A/2175  
« ومراعاة لضرورة تنشئة العلاقات الودية بين الدول المرتكزة على مبدأى تساوى الحقوق وحق تقرير مصير الشعوب .

« وباعتبار أنه من واجب الأمم المتحدة ، لكونها مركزا لتنسيق أعمال الدول للوصول إلى الغايات المشتركة ضمن ميثاقها ، السعى لازالة جميع أسباب وعوامل عدم التفاهم بين الدول الاعضاء مثبتته بذلك مبادئ التعاون العامة لحفظ السلام الدولى واستقرار الأمن .



١٩٥٢

« تعبر عن ثقتهما بأن الحكومة الفرنسية ، تنفيذاً لسياساتها المعلنة ، ستسعى جاهدة لتأمين حريات الشعب المغربي الأساسية وفقاً لأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه .

« وتعبر عن أملها بأن يتابع الفريقان مفاوضاتهما بصورة مستعجلة نحو تطوير مؤسسات الشعب المغربي السياسية الحرة آخذين بعين الاعتبار الحقوق والمصالح الشرعية المقررة ضمن قوانين الأمم وأعرافها .

« ونناشد الفريقين معالجة علاقاتهما في جو ودي يسوده احترام وثقة متبادلة لتسوية خلافاتهما وفقاً لروح ميثاق الأمم المتحدة متجنبين بذلك القيام بأية أعمال وأية تدابير من شأنها زيادة حدة التوتر الحالي »

( الجمعية العمومية ) الاجتماع الأربعمئة والسابع ، كانون الأول - ديسمبر ( ١٩٥٢ ) .

( ١٠ ) قرار الأمم المتحدة المتعلق بالمغرب

المصادر بتاريخ ٣ تشرين الثاني ( نوفمبر ) سنة ١٩٥٣

« نظراً لمناقشة الجمعية العمومية مسألة المغرب المقترحة من قبل الدول الأعضاء الخمس عشرة في المستند A/2406

« وباستعادة تذكّر قرار الجمعية العمومية رقم ٦١٢ ( الملحق السابع )

المصادر بتاريخ ١٩ كانون الأول ( ديسمبر ) سنة ١٩٥٢ ،

« وباعتبار أنه كان ولا يزال لدوافع ذلك القرار وأهدافه فضل الاعتراف بضرورة تطوير مؤسسات الشعب المغربي السياسية ،

« وباعتبار أن إضافة هذه الفقرة على محضر جلسة الجمعية العمومية الثامنة

تشير بأن تلك الأهداف لم تحقق بعد ،

## ٢٢٤ -

« واعترافا بحق تقرير مصير الشعب المغربي وفقا لميثاق الأمم المتحدة،  
 « يحدد الجمعية العمومية مناشدتها لتخفيف حدة التوتر في المغرب وتحت  
 على تأمين حق الشعب المغربي بأن ينال مؤسسات ديمقراطية سياسية حرة »

(١١) - بيان سيل - سان - كلود المشترك

المعلن بتاريخ ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٥٥

لقد اجتمع جلالة سلطات مراكش ، سيدى محمد بن يوسف ، والسيد  
 أنطوان بينيه ، وزير الشؤون الخارجية الفرنسية ، في السادس من شهر تشرين  
 الثاني سنة ١٩٥٥ في قصر سيل - سان - كلود .

أوجز السيد بينيه المبادئ العمومية لسياسة الحكومة الفرنسية ، كما  
 أشار إليها البلاغ الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ ٥ تشرين الثاني سنة ١٩٥٥ .  
 لقد وافق جلالة سلطان مراكش على هذه المبادئ وابلغ ، بالاتفاق  
 مع الحكومة الفرنسية ، مجلس العرش ، الذى أنشئ بتاريخ ١٧ تشرين الأول  
 سنة ١٩٥٥ ، وقدمت استقالته بتاريخ ٣ تشرين الثاني سنة ١٩٥٥ ، أن يثابر  
 على إدارة شؤون المملكة حتى عودته إلى الرباط .

أكد جلالة سلطان مراكش رغبته في تأليف حكومة مغربية ، تمثل  
 مختلف تيارات الرأي العام المغربي ، لإدارة شؤون البلاد ولإجراء مفاوضات .  
 ستكلف هذه الحكومة ، من بين الأشياء الأخرى ، بتقديم إصلاحات قانونية  
 تجعل من المغرب دولة ديمقراطية يحكمها ملك دستوري ، وستجرى  
 مفاوضات مع فرنسا غايتها تمكين المغرب من تحقيق مركزه كدولة مستقلة  
 مرتبطه مع فرنسا بروابط دائمة محددة ومقبولة بحرية .

وافق جلالة سلطان مراكش والسيد بينيه على التأكيد بأن على فرنسا  
 والمغرب معا بناء ، و يرون تدخل فريق ثالث ، مستقبلا معتمدين لبعضهما

على البعض الآخر بدون انقاص سيادتها وضامنين حقوقها وحقوق مواطنيها  
ومتمسكين باحترام الالتزامات الممنوحة للدول الاجنبية بواسطة المعاهدات  
المعمول بها حاليا .

## (١٢) - خطاب العرش

ألقى بالرباط بمناسبة الذكرى الثامنة والعشرين لجلوس محمد الخامس  
على عرش أسلافه

الجمعة ٣ ربيع الثاني ١٣٧٥ - ١٨ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٥٥

الحمد لله وحده والعصاة والسلام على مولانا رسول الله

شعبنا الوفي العزيز

في هذا اليوم الوفي السعيد الذي من الله علينا بنعمتين ، نعمة العود إلى  
أعز الأوطان بعد طول غيبة وشدة وحنين ، ونعمة الاجتماع بشعب طالما  
اشتقنا اليه واشتاق اليه ، ووفينا له ووفى لنا بغير حساب . امتحننا وأباه  
بالشدائد ، فلم نل من عزيمتنا بل خرجنا منها ونحن أقوى إيماناً بحسن مصيرنا ،  
وأكثر وعياً لحقوقنا وواجباتنا .

وفي هذا العيد الميمون ، عيد الذكرى الثامنة والعشرون لجلوسنا على  
العرش المغربي الأصيل ، نوجه اليك - أيها الشعب النبيل - جرياً على عادتنا  
المسنونة ، خطاب العرش مشيرين فيه إلى بعض مساعيها فيما مضى ، بأسطين  
أهدافنا فيما يستقبل .

انكم على بصيرة من جهودنا المتوالية ، للنهوض بالبلاد إلى المستوى اللائق  
بماضيها المجيد وموقعها الهام خصوصاً في العصر الجديد ، فازعزعتنا العراقيل .  
ولا صدتنا الحوائل ، ولا نتردد في المجاهرة بالحق والدعوة إلى تغيير

## الخطبة

النظام القائم ليتأتى ارضاء المطامح وتلبية الرغائب ثم عاقبتنا عواصف ولا قينا  
خطوباً وأهوالاً ، ولكن أبى الله إلا أن تنفجر الأزمة بعد الامتحان وترتفع  
الموانع وتعود المآذن بذكر الله وحده تملأ الآفاق ، والمساجد بالمؤمنين  
غاصمة والمنابر بالدعاء لنا ولك صاعدة .

وهكذا انقلب السحر الذي صاحبتنا يوم الفراق ، إلى صفاء واغتراب  
يوم التلاق ، الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن إن ربنا لغفور شكور .  
فلم نلبث أن استأنفنا عملنا تأدية للمهمة الملقاة على عاتقنا مستنيرين  
بسد يد الآراء ، سالكين نهج الحكمة والرشاد .

وقد جرت ونحن في ضيافة فرنسا مذكرات بيننا وبين حكومتها حول  
القضية المغربية في جو من الود والتفاهم وحسن الاستعداد أفضت إلى اتفاق  
على المبادئ العليا .

وإلى الحكومة المغربية المقبلة سند مهممة التفاوض مع الحكومة الفرنسية ،  
وتلك بشرى يطيب لنا أن نرفها إليك في هذا اليوم الميمون ، بشرى انتهاء عهد  
الحجر والحماية ، وبزوغ فجر الاستقلال والحرية .

فهذا أوان تضافر الجهود ، لبناء صرح العهد الجديد الذي نحن عليه  
مقبولون ، عهد يتطلب التجديد في العوائد والمؤسسات والحكم وأساليبه كما  
يتطلب تحرير الفرد ليتمكن من التعبير عن آرائه آمنًا مطمئنًا .

وبذلك كله ترتقى البلاد إلى درجة الاستقلال الذي نشرناه لا لكونه  
فحسب حقاً طبيعياً للشعوب صغيرها وكبيرها ، ضعيفها وقويها ، بل أيضاً  
لأنه الوسيلة التي تمكن الشعب من التمتع باطيب الثمرات التي أنتجت الحضارة  
العصرية والتطورات العالمية من تحرير قومي ، وتعميم الحريات الديمقراطية ،

واعتراف بحقوقي الانسان طبقا للتصريح العالمى الشهير وقضاء على كل  
ميز عنصري .

وينبغى ألا يفهم من الاستقلال الذى ينشده شعبنا اننا نقصد الانفصال  
عن فرنسا ، فالصداقة بين بلدينا متأصلة قديمة العهد ، ولم يعب عن ذهننا أنه  
يفضل تلك الصداقة والمنجزات الفرنسية فى مختلف الميادين أمكن المغرب أن  
يقطع مراحل مهمة فى طريق التقدم .

ونحن نعتد على معونة فرنسا لبناء عهد جديد يكون الارتباط معها  
عنصراً من عناصره الأساسية وستكون الخطوة الأولى بحول الله تأسيس  
حكومة عصرية مسؤولة تعبر تعبيراً حقيقياً عن إرادة الشعب سنقلدها ثلاث  
مهمات تباشرها فى آن واحد .

مهمة تدبير شئون البلاد :

ومهمة وضع أنظمة ديمقراطية على أساس الانتخاب وفصل السلطة فى  
أطار ملكية دستورية قوامها الاعتراف لجميع المغاربة على اختلاف عقائدهم  
بحقوق المواطن وبالحرريات العامة والنقابية .

ومن البديهي أن يهود المغرب هم كجميع المواطنين المغاربة متساوون فى  
الحقوق والواجبات وهذا النظام الديمقراطى ينبغى أن يحقق للجميع حياة  
رفاهية وسعادة ، وبقي المواطنين غائلة الخوف وعادية الظلم حتى يشعر الجميع  
بنعمة الاستقلال .

والمهمة الثالثة للحكومة المغربية اجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية  
على ضوء الاعتبارات الآتية :

لقد انتشرت فكرة الحرية والديموقراطية فى عالم ما بعد الحرب وتطور  
الرأى العام الدولى لدرجة أنه أصبح لا يطبق بقاء حياة الكرامة والحرية

وفقا على طائفة من الأمم دون أخرى فظل يناضل من أجل تحرير الجماعات من ربه تبعية مفروضة، ثم أن مشاكل العصر الحاضر واشتباك المصالح أخذت تفرض على الدول مهما كان شأنها أن تتكامل وتتعاون للتعاون للتغلب على الصعاب وصدد غارات العوادي وحفظ الكيان

ولذلك يتعين على الحكومة المغربية أثناء المفاوضات أن تحدد نظام الاستقلال وعلائقي ارتباط جديد بين البلدين أساسه احترام سيادتهما والمساواة وتبعية متبادلة .

وهذا النوع من الارتباط لا يتنافى مع احتفاظ بلادنا براوطينها الدينية والثقافية مع الشرق العربي، ورجاؤنا أن يتفهم المغرب حاجياته ومطامحه فسيتعاوننا على ما فيه خيرها وهناء الانسانية جمعاء .

وبهذه المفوضية ينتهى عهد الحماية ويدخل المغرب فى عهد جديد، يتمتع فيه طبق الأوفاق الجديدة بسيادته فى دائرة التفاهم والتعاون المجدى مع الأمة الفرنسية .

تلك هى مبادئ السياسة العامة ستتنفق حكومتنا على تفاصيلها ووسائل تطبيقها مع الحكومة الفرنسية .

وما ينبغى تسجيله أن من بين سكان بلادنا عددا لا يستهان به من الفرنسيين ساهموا فى تطور المغرب على وجه العموم وفى تنمية اقتصاده على وجه الخصوص الذى يتعين اعتباره .

ويسرنا ما لاحظنا فى جملهم من حسن التفهم لما أحدثته تطورات العالم فيما بعد الحرب، فاقنعوا بضرورة تلبية رغبة شعبنا فى التمتع بالحرية والاستقلال، ونريد أن يطمئنوا جميعا على مستقبلهم بهذه الديار، فقد كنا

ومازلنا نؤكد استعدادنا لضمانه ضمانا يطمئنون به على حقوقهم ومصالحهم وأحوالهم الشخصية دون أن يكون في ذلك مساس بالسيادة المغربية . ولنا الأمل في أن يسيروا يدأ بيد مع رعايانا لتتبع نهضة المغرب على وجهها الأكمل في صالح الجميع ، وبذلك ستتوثق أواصر الود بين المغاربة والفرنسيين وتتمكن الصداقة بين البلدين .

والآن وقد تجلت أهدافنا ، يجب عليكم أن تتمسكون بحبل الاخاء ، وتجنبوا ما يؤدي إلى التفرقة والبغضاء ، إذ لا نجاح يرجى إلا بصفاء القلوب ، وتوحيد الصفوف حتى نكون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا .

وليمكن رائدكم خدمة الصالح العام ، والزود عن المبادئ الوطنية العليا ، وإننا ننتهز فرصة هذا الحفل العظيم لنشيد بذكر كل من أمدنا بعطفه وحسن مؤازرته فله منا جزيل الشكر وجميل الثناء .

ابقانا الله لشمل الأمة جامعين ، ومصالحها حافظين ولخيرها ساعين .

(١٣) - إعلان استقلال المغرب

نص التصريح المشترك

بتاريخ ٢ آذار ( مارس ) سنة ١٩٥٩

أن حكومة الجمهورية الفرنسية ، وصاحب الجلالة محمد الخامس سلطان المغرب ، يؤكدان عزمهما على تنفيذ تصريح سيل - سان - كلود الصادر بتاريخ ٦ تشرين الثاني ( نوفمبر ) سنة ١٩٥٥ . انها يلاحظان ، بالنظر للتقدم الذي أحرزه المغرب في طريق التطور ، أن معاهدة « فاس » الموقعة بتاريخ ٣٠ آذار ( مارس ) سنة ١٩١٢ ، لم تعد ملائمة بضرورات الحياة العصرية وغير كافية لتجديد العلاقات الفرنسية المغربية . ومن ثم فإن حكومة الجمهورية

الفرنسية تؤكد علنا اعترافها باستقلال المغرب الذي يقتضى إيجاد جيش  
وسلك دبلوماسي ، كما تؤكد عزمها على احترام ، والسعى لجعل الغير يحترم ،  
سلامة الأراضي المغربية التي تضمها الاتفاقات الدولية .

ان حكومة الجمهورية الفرنسية ، وصاحب الجلالة محمد الخامس سلطان  
المغرب ، الدولتين المستقلتين المتساويتين ، تهدف إلى اتفاقات جديدة تحدد  
علاقات البلدين المتشابكة في ميادين مصالحهما المشتركة ، وستنظم هكذا  
تعاونهما على أساس من الحرية والمساواة ، وخاصة فيما يتعلق بشؤون الدفاع  
والعلاقات الخارجية والمسائل الاقتصادية والثقافية ، وستضمن . حقوق  
وحريات الفرنسيين المقيمين في مراكش والمراكشيين المقيمين في فرنسا ،  
مع احترام سيادة الدولتين في هذا الشأن .

ان حكومة الجمهورية الفرنسية وصاحب الجلالة محمد الخامس سلطان  
المغرب يوافقان على أن العلاقات الجديدة بين فرنسا والمغرب ، حتى وضع  
هذه الاتفاقية قيد التنفيذ ، ستعتمد على تدابير البروتوكول المرفق لهذه  
الاتفاقية الحالية .

وضع هذا التصريح في باريس من نسختين أصليتين في الثاني من  
آذار سنة ١٩٥٦ .

الأمضاء

كريستيان بينيه

المبارك بكاي



## البروتوكول المرفق

- ١ - ان السلطة التشريعية يمارسها كاملة ، صاحب الجلالة السلطان . وبأخذ ممثل فرنسة في مراکش علما بالقرارات والمراسيم . ثم يبدى ملاحظات عندما تكون هذه القرارات والمراسيم ذات علاقة بمصالح فرنسة والفرنسيين والأجانب أثناء المرحلة الانتقالية .
- ٢ - لصاحب الجلالة محمد الخامس سلطان المغرب أن يثبى جيشا وطنيا وتقدم فرنسة مساعدتها للمغرب لانشاء هذا الجيش . يبقى وضع الجيش الفرنسي في المغرب على حاله أثناء المرحلة الانتقالية .
- ٣ - أن السلطات المحتفظ بها حتى الآن ستكون موضوع انتقال تشر تفصيله في بيان مشترك . تمثل الحكومة المغربية بصوت نافذ في لجنة منطقة الفرنك ، الهيئة الادارية المركزية للسياسة المالية في منطقة الفرنك ، ومن جهة ثانية ، أبقي على الضمانات التي يتمتع بها الموظفون والوكلاء الفرنسيون العاملون في المغرب .
- ٤ - أن ممثل الجمهورية الفرنسية في المغرب يحمل لقب « المفوض السامي » وضع هذا البروتوكول في باريس في نسختين أصليتين في الثاني من آذار سنة ١٩٥٦

الأمضاء

كريستيان بينيه

المبارك بكاي

## (١٤) - الاتفاق على

التمثيل الدبلوماسي الفرنسي المغرب

المعقود بتاريخ ٢٨ أيار ( مايو ) سنة ١٩٥٦

أن رئيس الجمهورية الفرنسية وصاحب الجلالة محمد الخامس سلطان المغرب  
 رغبة منها بوضع مبادئ ، تنوى الدولتان ، بالتساوى التام وباحترامهما  
 لاستقلالهما ، تنظيم روابط الصداقة والتعاون التي تخدم مصالح فرنسا والمغرب  
 المشتركة بواسطتها .

ورغبة منها في تحديد شروط تعاونهما المتبادل المعقود بحرية بين البلدين  
 في ميدان العلاقات الخارجية وفقا لبيان الثاني من آذار سنة ١٩٥٦ ، ورغبة  
 منهما على توطيد وتقوية التضامن الذي يوحدهما :

عين رئيس الجمهورية الفرنسية معالي وزير شؤون خارجية حكومة الجمهورية  
 الفرنسية ، السيد كريستيان بينيه ، مندوبا مفوضا فوق العادة ، وعين  
 صاحب الجلالة محمد الخامس سلطان معالي وزير شؤون خارجية حكومة  
 جلالته ، السيد أحمد بلقريج ، مندوبا مفوضا فوق العادة .

وقد وجد أن أوراق الاعتماد ، بعد تبادلها ، شرعية وحسب الأصول ،  
 ولذلك ، وافق الطرفان على التدابير التالية :

**المادة الاولى :** الطرفان المتعاقدان إقامة علاقات صداقة دائمة بينهما  
 وتبادل المساعدات ، وسيحرصان على اعلام بعضهما البعض بجميع المسائل  
 المتعلقة بمصلحتها المشتركة وسيعقدان استشارات منظمة للمسائل المتعلقة  
 بالمصالح العامة .

**المادة الثانية :** إذا ما هددت مصالح الطرفين المعنيين المشتركة ، بأية

طريقة ما ، فانهما سيتشاوران بعضهما مع بعض لمواجهة هذا التهديد إذا ما اقتضت الضرورة .

**المادة الثالثة :** أن وزيرى خارجية الدولتين سيجتمعان دوريا ، أو حسب طلب أحد الفرقاء ، لتنسيق وحدة أعمالهما في ميدان السياسة الخارجية .

**المادة الرابعة :** يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان ، في كل ما يتعلق بهما ، الاتبعا سياسة لا تتفق مع مصالح أحدهما بعد تدقيق مشترك .

**المادة الخامسة :** يتعهد كل من الفريقين ألا يوقع اتفاقات دولية من شأنها إبطال مفعول الحقوق التي اعترف بها ، بالاتفاق ، بأنها تخص الفريق الآخر .

**المادة السادسة :** لا يمكن تأويل أى من التدابير الحالية بأنها تبطل الالتزامات الناشئة إما عن شرعة الأمم المتحدة أو التعهدات والمعاهدات والاتفاقيات المعمول بها بين أحد الطرفين المتعاقدين وبين دولة ثالثة . يجب ألا يؤول أى من التدابير الحالية بأنه يحدد من سلطة أحد الطرفين المتعاقدين ليقاوض ويوقع معاهدات واتفاقيات وصكوك دولية أخرى .

**المادة السابعة :** يوافق الطرفان المتعاقدان أن يتفاوضا مباشرة فيما بينهما على أى اختلاف في تطبيق أو تأويل المعاهدة الحالية . وفي حال عجزهما عن حله بالتفاوض يرسل هذا الاختلاف ، بناء على اقتراح أحد الطرفين ، لينظر فيه أمام محكمة العدل الدولية في لاهاى .

**المادة الثامنة :** توافق فرنسا على عضوية المغرب في منظمة الأمم المتحدة . إن مندوبى كلا البلدين في منظمة الأمم المتحدة سيحرصان على اعلام بعضهما البعض بشأن نشاطهما وسيتشاوران ويناقشان قراراتهما على ضوء هذه الاتفاقية الحالية .

المادة التاسعة : ترغب حكومة الجمهورية الفرنسية في تمثيل وحماية المواطنين المغاربة ومصالحهم ، إذا ما طلبت حكومة المغرب ذلك ، في البلدان التي لم تقرر حكومة المغرب ارسال بعثات سياسية اليها بعد .  
ستمعمل ، في هذه الحال ، البعثات الدبلوماسية والقنصلية الفرنسية بتوجيهات حكومة المغرب .

المادة العاشرة : سيحمل الممثلون الدبلوماسيون المزودون بأوراق اعتماد من الطرفين المتعاقدين الالقب التالية : سفيراً فوق العادة ومندوب الجمهورية الفرنسية الخاص إلى جلالة السلطان : وسفيراً فوق العادة ومندوب جلالة السلطان الخاص إلى الجمهورية الفرنسية .

المادة الحادية عشرة : تلتزم حكومة المغرب احترام التزاماتها الناشئة عن المعاهدات الدولية التي عقدها فرنسه باسم المغرب كما تحترم الالتزامات الناشئة عن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بها التي لم تبد اعتراضات عليها .

وعليه وقع ممثلا الدولتين على هذه الاتفاقية وختمها كل منها بخاتمه .  
وضعت في مدينة الرباط في ٢٠ أيار سنة ١٩٥٦ في نسختين أصليتين .  
وقع عليها في باريس في ٢٨ أيار سنة ١٩٥٦ .

التوقيع

عن فرنسا

كريستيان بيزيه

عن المغرب

أحمد بلفريج

## (١٥) - إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة

أول فبراير سنة ١٩٥٨

جلسة تاريخية عقدت في قصر القبة بالقاهرة يوم السبت أول فبراير سنة ١٩٥٨ قبل الظهر ، اجتمعوا بالرئيس جمال عبد الناصر وبعض الوزراء ، وتداول المجتمعون في الاجراءات النهائية .....

« لتحقيق إرادة الشعب العربى ، ولتنفيذ ما نص عليه دستور الجمهوريتين ، من أن شعب كل منهما ، جزء من الأمة العربية ، لذلك تذاكروا ما قرره كل من مجلس الأمة المصرى ، ومجلس النواب السورى ، من الموافقة الاجتماعية ، على قيام الوحدة بين البلدين ، كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة ، كما تذاكروا ما توالى فى السنين الأخيرة ، من الدلائل القاطعة على أن القومية العربية كانت روحا لتاريخ طويل ، ساد العرب فى مختلف أقطارهم ، ولحاضر مشترك بينهم ، ومستقبل مأمول من كل فرد من أفرادهم .

» وانتهوا إلى أن هذه الوحدة التى هى ثمرة القومية العربية هى طريق العرب إلى الحرية والسيادة ، وسبيل من سبل الانسانية للتعاون والسلام ، ولذلك فإن واجبهم أن يخرجوا بهذه الوحدة من نطاق الأمانى ، إلى حيز التنفيذ ، فى عزم ثابت واصرار قوى ، ثم خلص المجتمعون من هذا كله إلى أن عناصر قيام الوحدة بين الجمهوريتين السورية والمصرية ، وأسباب نجاحها ، قد توافرت بعد أن جمع بينهما فى الحقبه الأخيرة كفاح مشترك ، زاد معنى القومية وضوحا ، وأكد أنها حركة بناء وتحرير ، وعقيدة تعاون وسلام .

» لذلك يعلن المجتمعون إتفاقهم التام ، وإيمانهم الكامل ، وثقتهم العميقة فى وجوب توحيد سورية ومصر ، فى دولة واحدة اسمها « الجمهورية العربية المتحدة » .

« كما يعلنون اتفاقهم الاجماعى على أن يكون نظام الحكم فى الجمهورية العربية ديموقراطيا راسيا ، يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة ، يعاونه وزراء معينهم ، ويكونون مسئولين أمامه ، كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعى واحد ، ويكون لهذه الجمهورية علم واحد ، يظل شعبا واحدا ، وجيشا واحدا ، فى وحدة يتساوى فيها أبنائها فى الحقوق والواجبات ، ويدعون جميعا لحمايتها بالانفس والمهج والارواح ، ويتسابقون لتثبيت عزتها وتأكيد منعتها ، وسيتقدم كل من فخامة الرئيسين شكرى القوتلى وجمال عبد الناصر ببيان إلى الشعب يلقى أمام مجلس النواب السورى ومجلس الأمة المصرى ، فى يوم الاربعاء ١٦ من رجب سنة ١٣٧٧ الموافق ٥ من فبراير سنة ١٩٥٨ بدسطان فيه ما انتهى اليه هذا الاجتماع من قرارات ، ويشرحان أسس الوحدة التى تقوم عليها دولة العرب الفتية .

« كما سيدعى الشعب فى مصر وسورية إلى استفتاء خلال ثلاثين يوما ، على أسس الوحدة وشخص رئيس الجمهورية .

« والمجتمعون إذ يعلنون قراراتهم هذه ، يحسون بأعمق السعادة وأجل الوان الفخر ، إذ شاركوا فى الخطوة الايجابية ، فى طريق وحدة العرب حقبة بعد حقبة وجيلا بعد جيل ، والمجتمعون إذ يقررون وحدة البلدين يعلنون أن وحدتهم تتوخى جمع شمل العرب ويؤكدون أن باب الوحدة مفتوح لكل بلد عربى يريد أن يشترك معها فى وحدة أو اتحاد يدفع عن العرب الاذى والسوء ، ويعزز سيادة العروبة ويحفظ كيانها ، والله نسأل أن يكلا هذه الخطوة ، وما يتلوها من خطوات بعين رعايته الساهرة ، وبفضل عنايته السابغة ، وأن يكتب للعرب فى ظل الوحدة العزة والسلام .

القاهرة فى ١٢ من رجب سنة ١٣٧٧ هـ - الموافق أول فبراير سنة ١٩٥٨ م .

## (١٦) - ميثاق الاتحاد العربي

ميثاق الاتحاد :

### الباب الاول ( الاتحاد )

مادة ( ١ ) : ينشأ اتحاد يسمى الدول العربية المتحدة يتكون من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية والدول العربية التي تقبل الانضمام إلى هذا الاتحاد .

مادة ( ٢ ) : تحتفظ كل دولة بشخصيتها الدولية وبنظام الحكم الخاص بها .

مادة ( ٣ ) : مواطنوا الاتحاد متساوون في الحقوق والواجبات العامة .

مادة ( ٤ ) : لكل مواطن في الاتحاد حق العمل وتولى الوظائف العامة

في البلاد المتحدة دون تفرقة في حدود القانون .

مادة ( ٥ ) : حرية التنقل في الاتحاد مكفولة في حدود القانون .

مادة ( ٦ ) تتبع الدول الأعضاء السياسة الخارجية الموحدة التي يضعها الاتحاد .

مادة ( ٧ ) : يتولى التمثيل السياسي والقنصلي للاتحاد في الخارج هيئة واحدة في الأحوال التي يقرر فيها الاتحاد ذلك .

مادة ( ٨ ) : يكون للاتحاد قوات مسلحة موحدة .

مادة ( ٩ ) : تنظم الشؤون الاقتصادية للاتحاد وفقاً لخطط مرسومة تهدف إلى تنمية الإنتاج واستغلال موارد الثروة الطبيعية وتنسيق النشاط الاقتصادي .

مادة ( ١٠ ) : ينظم القانون شؤون النقد في الاتحاد .

مادة ( ١١ ) : ينشأ بين البلاد المتحدة اتحاد جمركي وذلك بالشروط والاضاع التي يحددها القانون .

مادة (١٢) : ينظم القانون مراحل ووسائل تنسيق التعليم والثقافة  
في الاتحاد :

### الباب الثاني ( السلطات )

مادة (١٣) : يشرف على شؤون الاتحاد مجلس يسمى المجلس الأعلى  
ويشكل من رؤساء الدول الاعضاء .

مادة (١٤) : يعاون المجلس الأعلى في مباشرة سلطاته مجلس يسمى  
مجلس الاتحاد .

مادة (١٥) : تشكيل مجلس الاتحاد من عدد متساو من ممثلي الدول  
الاعضاء وبين القانون عدد أعضاء المجلس ومدة عضويتهم والأحكام  
الخاصة بهم .

مادة (١٦) : تكون رئاسة مجلس الاتحاد سنوياً بالتناوب بين الدول  
الاعضاء وترشح الدولة التي تحل نوبتها من يتولى الرئاسة على أن يكون  
للرئاسة نائب أو نواب من الدولة أو الدول الاعضاء في الاتحاد .

مادة (١٧) : يختص المجلس الأعلى برسم السياسة العليا للاتحاد في  
المسائل السياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية وإصدار القوانين اللازمة  
في هذا الشأن وهو المرجع الأعلى في تحديد الاختصاصات ، تصدر  
قرارات المجلس بالاجماع .

مادة (١٨) : يصدر المجلس الأعلى القوانين الاتحادية التي يختص  
باصدارها وفقاً لأحكام هذا الميثاق وذلك بعد موافقة السلطات المختصة  
في كل دولة .

مادة (١٩) : يعين المجلس الأعلى القاعد العام للقوات المسلحة للاتحاد .

مادة (٢٠) : تصدر الميزانية العامة للاتحاد بقرار من المجلس الأعلى ويعين



القانون موادها والخصمة التي تؤديها كل دولة من الدول الاعضاء .

مادة (٢١) : مجلس الاتحاد هو الهيئة الدائمة للاتحاد . ويتولى النظر في الشؤون السياسية ويضع البرنامج السنوي المتضمن النظم والتدابير المؤدية إلى تحقيق الوحدة .

مادة (٢٢) : تعرض قرارات مجلس الاتحاد والبرنامج السنوي الذي يضعه على المجلس الأعلى للاتحاد للتصديق عليها ، ويبت المجلس الأعلى في القرارات التي أصدرها مجلس الاتحاد أو اعترضت عليها إحدى الدولتين أو الدول .

مادة (٢٣) : تتبع مجلس الاتحاد الهيئات الآتية .

( أ ) مجلس الدفاع . ( ب ) المجلس الاقتصادي . ( ج ) المجلس الثقافي ، وتعرض قرارات هذه الهيئات على مجلس الاتحاد للتصديق عليها .  
مادة (٢٤) : يبين القانون طريقة تشكيل الهيئات التابعة لمجلس الاتحاد وإختصاصها .

### الباب الثالث ( أحكام عامة واقتصادية )

مادة (٢٥) : يصدر تعيين المقر الدائم لاتحاد الدول العربية وحدوده حسب قرار من المجلس الأعلى للاتحاد ، ويعقد مجلس الاتحاد والهيئات التابعة له جلساته في المدينة التي تحدد بصفة دورية .  
مادة (٢٦) : يبين القانون القواعد التي تسري على إقليم المقر الدائم للاتحاد .

مادة (٢٧) : تكون للقوانين الاتحادية قوة الزامية في البلاد المتحدة ويعمل بها بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية للاتحاد ما لم ينص القانون على غير ذلك .

- مادة (٢٨) : يعين رئيس كل دولة وزيراً لدى الدول العربية المتحدة ويختص بالاشراف على تنفيذ قرارات الاتحاد في الاقليم الذى يتبعه .
- مادة (٢٩) : يعين رئيس كل دولة وزيراً نائباً عنه لدى رئيس أو رؤساء الدول الأخرى ويكون له صفة الوزراء المحليين .
- مادة (٣٠) : يلغى التمثيل السياسى بين الدول أعضاء الاتحاد .
- مادة (٣١) : تسرى القواعد الجبركية المعمول بها في الدول أعضاء الاتحاد إلى أن ينظم الاتحاد الجبركى بينها ، وفي خلال ذلك يجوز أن يضع نظاماً جبركياً خاصاً للعمل به بين الدول الاعضاء .
- مادة (٣٢) : يعمل بهذا الميثاق من تاريخ الموافقة عليه وذلك إلى حين وضع النظام الدائم للاتحاد .

دمشق في ١٦ شعبان سنة ١٣٧٧ الموافق ٨ مارس ( آذار ) ١٩٥٨

عن ملك المملكة المتوكلية اليمنية      رئيس الجمهورية العربية المتحدة  
ولى العهد محمد البدر      جمال عبد الناصر

وقد تبع هذا الميثاق قراراتين آخرين أصدرهما المجلس الاعلى لاتحاد الدول العربية مع ستة قوانين ونص الجميع كما يلى :

#### مجلس الاتحاد :

- مادة (١) : يشكل مجلس الاتحاد من إثني عشر عضواً ويمثل كلا من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية ستة أعضاء يختارون وفقاً للقواعد المعمول بها في كل من الدولتين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .
- مادة (٢) : يكون لوزير كل دولة لدى الاتحاد حق حضور جلسات مجلس الاتحاد دون أن يكون له صوت معدود في المداولات .

- مادة (٣) : يتمتع أعضاء مجلس الاتحاد بالحصانات والضمانات التي يتمتع بها الممثلون السياسيون وفقا لقواعد القوانين الدولية .
- مادة (٤) : يتقاضى كل من أعضاء مجلس الاتحاد من ميزانية الاتحاد مرتبا مساويا لمرتب الوزير .
- مادة (٥) : تسرى على أعضاء المجلس الأحكام الخاصة بالوزراء .
- مادة (٦) : يعمل بهذا القانون من تاريخ العمل بالميثاق .

#### ميزانية عامة :

- مادة (١) : يكون للدول العربية المتحدة ميزانية عامة تتضمن الإيرادات والمصروفات .
- مادة (٢) : تتكون إيرادات الميزانية من الحصص التي تلتزم الدول الاعضاء بأدائها للاتحاد .
- مادة (٣) : تؤدي المملكة المتوكلية اليمنية ٣٪ من إيرادات الميزانية العامة للاتحاد ، وتؤدي الباقي للجمهورية العربية المتحدة .
- مادة (٤) : يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

#### مؤسسة يمنية للنقد :

- مادة (١) يقوم البنك المركزي للجمهورية العربية المتحدة بإنشاء مؤسسة يمنية للنقد في المملكة المتوكلية اليمنية تسمى ( المؤسسة النقدية المركزية ) ويكون لها وحدها امتياز إصدار أوراق النقد اليمني ، وذلك وفقا للأسس وبالطريقة التي يضعها المجلس الاقتصادي .

- مادة (٢) : تتولى المؤسسة النقدية تنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية للمملكة اليمنية والاشراف على تنفيذها وفقا للخطة العامة التي يرسمها الاتحاد

وبما يساعد على دعم الاقتصاد واستقرار النقد اليمني وعلى تنفيذ الوحدة الاقتصادية بين الدولتين واستكمالها .

مادة (٣) : المؤسسة النقدية - في سبيل أداء أغراضها - أن تتخذ الوسائل الآتية :-

(١) : توجيه الائتمان بما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقية لنواحي النشاط التجارى والزراعى والصناعى فى المملكة المتوكلية اليمنية .

(ب) : مراقبة المؤسسات النقدية الأخرى بما يكفل الاهداف السابقة وسلامة المركز المالى لهذه المؤسسة .

(ج) : إدارة احتياجات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية .

(د) : إتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة الاضطرابات الاقتصادية والمالية والمحلية .

(هـ) : الإشراف على عمليات الاستيراد والتصدير وعلى عمليات الصرف .

عملة يمنية جديدة :

مادة (١) : تقوم المؤسسة النقدية فى المملكة اليمنية باصدار أوراق النقد اليمنى وسك عملة فضية يمنية جديدة تسمى الريال اليمنى تكون لها نفس القيمة الاسمية التى للريال ماريا تريزا ، وتحدد المؤسسة موعد التعامل بالعملة الجديدة .

مادة (٢) : يكون لأوراق النقد التى تصدرها المؤسسة النقدية قوة إبراء غير محدودة .

مادة (٣) : الوحدة القياسية للعملة فى المملكة المتوكلية اليمنية هى الجنيه اليمنى ، ويثبت صرف الجنيه اليمنى بالجنيه المصرى على أساس التساوى .

مادة (٤) : تحدد العلاقة بين الريال اليمني والجنيه اليمني على أن يكون الريال جزءاً صحيحاً للعملة الورقية وفقاً للأساس الذي تضعه المؤسسة .

مادة (٥) : يحدد غطاء النقد اليمني ، بما يضمن تقوية العلاقات بينه وبين نقد الجمهورية العربية المتحدة ، وفي سبيل ذلك يتكون الغطاء في جزء كبير منه ، من أذونات على خزانة الجمهورية العربية المتحدة .

مادة (٦) : يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

#### النظام الدفاعي :

مادة (١) : يتكون جهاز النظام الدفاعي لاتحاد الدول العربية من الهيئات الآتية :-

١ - المجلس الأعلى للاتحاد .

٢ - مجلس الدفاع .

٣ - القيادة العامة للقوات المسلحة .

مادة (٢) : المجلس الأعلى للاتحاد هو الهيئات العليا للدفاع .

ماده (٣) . يتكون مجلس الدفاع من وزراء الدفاع في بلدى الاتحاد وعضوين من مجلس الاتحاد ، ويحضر الاجتماعات مندوب عن القيادة العامة لقوات الاتحاد ، للاستشارة وتولى أعمال السكرتارية .

مادة (٤) : يختص مجلس الدفاع بالنظر في التوصيات التي تقدمها له القيادة العامة لقوات الاتحاد بشأن الموضوعات الآتية :-

(١) : السياسة الدفاعية بما يحقق أمن وسلامة الدول أعضاء الاتحاد وتأمين مصالحها المشتركة .

(ب) : السياسة التي تتبع في إعداد قوات الاتحاد من حيث تنظيمها وتسليحها وتدريبها وإنشاء صناعاتها وقواعدها .

(ج) : تعيين الحالات التي تستخدم فيها قوات الاتحاد بأوامر مباشرة من القائد العام للقوات المسلحة .

(د) : السياسة التي تتبع بشأن التعبئة العامة والدفاع المدنى عند نشوب الحرب .

اختصاصات القائد العام :

مادة (٥) : يختص القائد العام للقوات المسلحة بما يأتى :

(١) : وضع وإصدار العمليات لتنفيذ السياسة الدفاعية المقررة من المجلس الاعلى للاتحاد وإدارة عمليات قوات الاتحاد عند نشوب الحرب .

(ب) : تقدير حجم قوات الاتحاد برية وبحرية وجوية وما يلزمها من منشآت وقواعد ومواصلات ووضع البرامج اللازمة لتنفيذ ذلك .

(ج) : توزيع قوات الاتحاد على ضوء خطط العمليات الموضوعة .

(د) : إصدار الأوامر والتعليمات التي يراها لازمة لامداد قوات الاتحاد للقيام بمسؤولياتها بكفاءة تامة فى نواحى التنظيم والتسلح والتدريب والتجهيز، لتوحيد النظم والمنشآت التدريبية .

(هـ) : تقديم المقترحات التي يراها بشأن توحيد النظم الادارية والمالية لقوات الاتحاد وبشأن القوانين المنظمة لخدمة أفرادها .

وتصدر القيادة العامة للقوات المسلحة التوجيهات الخاصة بالموضوعات السابقة الذكر إلى هيئة أركان الحرب لتنفيذها بعد موافقة مجلس الدفاع عليها .

مادة (٦) : تندب القيادة العامة من يمثلها لدى رئاسة أركان حرب جيش الاتحاد وتوفر له وسائل الاتصال بكافة أنواعها مع القيادة العامة .

### رؤساء هيئته أركان الحرب :

مادة (٧) : يتولى رؤساء هيئته أركان حرب جيوش الدول الاعضاء تنفيذ العمليات التي تصدرها القيادة العامة في شأن تنظيم وتسليح وتوجيه وتدريب قوات الاتحاد والاشراف على تنفيذ القواعد وخطوط المواصلات اللازمة لهذه القوات والتي يتقرر إنشاؤها ، ويتولون كذلك إعداد قوات الاتحاد باحتياجاتها من المعدات والافراد، وتنظيم الخدمات بما يحقق السياسة المشتركة التي وضعها المجلس الاعلى للاتحاد .

مادة (٨) : تتألف قوات الاتحاد في الدول الاعضاء مما يخصص لها من القوات المسلحة وقواعد عملياتها ووحدات الانذار عن هذه القواعد ووحدات المواصلات والمبشآت والمخازن وورش الاصلاح .

مادة (٩) : تنتقل قوات الاتحاد بين أراضى الدول الاعضاء حسب ما يتطلبه الموقف العسكرى وضرورة العمليات الدفاعية وفقا لما يقرره القاعد العام لقوات الاتحاد على أن تكون القيادة للقائد المحلى .

مادة (١٠) . يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

### المجلسان الثقافى والاقتصادى :

مادة (١) : يشكل كل من المجلس الثقافى والمجلس الاقتصادى التابعين لمجلس الاتحاد من عدد متساو من ممثلى كل دولة من الدول أعضاء الاتحاد يختارهم رئيس كل دولة لمدة ٣ سنوات .

مادة (٢) : يتولى رئاسة كل من المجلسين سنويا أحد ممثلى كل دولة يختاره أعضاء المجلس بالتناوب بين الدول أعضاء الاتحاد .

مادة (٣) : يختص المجلس الثقافى بالآتى :

-- ٤٤٦ --

(١) : رسم السياسة العامة للتعليم بما يكفل تحقيق أهداف الاتحاد وما يستتبع ذلك من تحديد المراحل ووضع الخطوط العامة للمناهج والكتب المدرسية.

(ب) : وضع نظام يكفل وحدة التعليم الثنى والمهني في الدول أعضاء الاتحاد .

(ج) : وضع نظم لتنقل الاساتذة والطلاب بين الدول أعضاء الاتحاد ووضع نظم الاختبارات .

(د) : دراسة التراث الثقافى في الدول أعضاء الاتحاد والعمل على تنمية وتقوية هذا التراث الثقافى وتنسيقه .

(هـ) : وضع نظم لكيفية إعداد المعلمين بما يكفل أن يؤدوا رسالتهم بما يحقق الغاية ، ويكون المجلس الثقافى حلقة الاتصال بين مجالس الاتحاد وهيئات الادارة الثقافية في الدول أعضاء الاتحاد .

مادة (٤) : يختص المجلس الاقتصادى بما يأتى :

(١) : رسم السياسة العامة للشؤون الاقتصادية بما يكفل تحقيق أهداف الاتحاد وتنسيق أوجه النشاط الاقتصادى في الدول أعضاء الاتحاد .

(ب) : وضع الخطط لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وانهاش التجارة وتنظيم انتقال رؤوس الأموال بين الدول أعضاء الاتحاد .

(ج) : تنظيم التجارة الخارجية للاتحاد ويكون المجلس الاقتصادى حلقة الاتصال بين مجالس الاتحاد وهيئة الادارة الاقتصادية في الدول أعضاء الاتحاد .



القسم الثاني

مصر الحديثة والمعاصرة



## المجموعة الأولى .

### مصر العربية إبان الحكم العثماني

(١) قادة جيش الاحتلال العثماني يتفقون

على إبطال المظالم في مصر<sup>(١)</sup>

فبراير ١٧٠٩

« ... ثم أن أهل الوجاقات الست<sup>(٢)</sup> اجتمعوا وانفقوا على إبطال المظالم المتجددة بمصر وضواحيها وكتبوا ذلك في قائمة وانفقوا أيضا أن من كان له وظيفة بدار الضرب<sup>(٣)</sup> والأنبار<sup>(٤)</sup> والتعريف بالبحر بن أو المذبح لا يكون له جامكية<sup>(٥)</sup> في الديوان ولا ينتسب لوجاق من الوجاقات وأن لا يحتسب أحد من أهل الأسواق في الوجاقات وأن ينظر المحتسب في أمورهم ويحرر موازينهم على العادة وأن يركب معه نائب من باب القاضي مباشرة معه وأن لا يتعرض أحد للمراكب التي بببحر النيل التي تحمل غلال الأنبار وأن يحمل الغلال المذكورة جميع المراكب التي بببحر النيل ولا تختص مراكب منها بباب

(١) الجبرتي ج ١ ص ٣٤ - ٣٥ حوادث ذى الحجة ١١٢٠ (١١ فبراير ١٧٠٩

- ١٢ مارس ١٧٠٩ )

(٢) كان الجيش العثماني في مصر يتكون من سبع فرق ( اوجاقات ) وقد خرج اوجاق الاكتشارية عن هذا الإجماع ووقف في جانب والفرق الست الأخرى في جانب آخر كما يتضح من السياق .

(٣) دار الضرب هي دار سك العملة

(٤) الأنبار يقصد بها مستودعات الغلال الحكومية .

(٥) جامكية جمعها جوامك أو جاكيد أو جاكيات كلمة فارسية معناها بدل تعيين أو

بدل جارية .

من أبواب الوجاقات وأن كل ما يدخل مصر من بلاد الأمراء باسم الأكل لا يؤخذ عليه عشر وأن لا يباع شيء من قسم الحيوانات والقهوة إلى جنس الافرنج، وأن لا يباع الرطل البن بأزيد من سبعة عشر نصفاً فضة وأرسلوا القائمة المكتوبة إلى الباشا ليأخذوا عليها بيورلدى<sup>(١)</sup> وينادى به في الأسواق، فتوقف الباشا في إعطاء البيورلدى، ولما بلغ الانكشارية ما فعل هؤلاء اجتمعوا بياهم وكتبوا قائمة فظير تلك القائمة بمظالم الخردة<sup>(٢)</sup> ومظالم إسبانية الولايات وغيرها وأرسلوها إلى الباشا، فعرضها على أهل الوجاقات فلم يعتبروها وقالوا لابد من إجراء قائمتنا وإبطال ما يجب إبطالة منها من المظالم. (وفي يوم الأحد حادى عشرى الحجة) اجتمع أهل الوجاقات، ومعهم الصمناجق بباب العزب وقاضى العسكر ونقيب الاشراف بالديوان عند الباشا، وأرسلوا إلى الباشا أن يكتب لهم بيورلدى بإبطال ماسألوه فيه والمناداة به، وأن لم يفعل ذلك أنزلوه ونصبوا موضعه حاكماً منهم وعرضوا ذلك على الدولة فلما تحقق الباشا منهم ذلك كتب لهم ماسألوه وكتب لهم القاضى أيضاً حجة على موجبته ونزل بهما المحتسب وصاحب الشرطة ونائب القاضى وأغا من أتباع الباشا ونادوا بذلك في الشوارع ... »

---

(١) بيورلدى جمعها بيلوردييات أو بيلوردييات كلمة تركية معناها أمر أو قرار يصدر من الصدر الاعظم أو الباشا في إحدى الولايات العثمانية .  
(٢) الخردة : مبالغ صغيرة يدفعها الشعب للحكومة في بعض المناسبات .

## (٢) تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية

في مصر على عهد ابراهيم بك ومراد بك (١)

وفي يوم السبت خامس عشر ذى الحجة ١١٩٨ (٢) أرسل مراد بك إلى الباشا وأمره بالنزول، فأنزله إلى قصر العيني معزولا وتولى مراد بك قائم مقام وعلق المعتور على باب فكانت ولاية هذا الباشا (محمد باشا) أحد عشر شهرا سوى الخمسة أشهر التي أقامها بنصر اسكندرية وكانت أيامه كلها محنا وغلاء .

وفي أواخر شهر الحجة شرع مراد بك في إجراء الإصلاح بينه وبين ابراهيم بك فأرسل له سليمان بك الأغا والشيخ أحمد الدردير ومرزوق بك ولده، فتهيئوا وسافروا في يوم السبت ثامن عشر من شهر. وانقضت هذه السنة كاتى قبلها في الشدة والغلاء وقصور النيل والفتن المستمرة وتواتر المصادرات والمظالم من الأمراء وانتشار أتباعهم في النواحي لجبى الأموال من القرى والبلدان وإحداث أنواع المظالم ويسمونهم مال الجهات ودفع المظالم والفردة حتى أهلكتهم الفلاحين وضاق ذرعهم واشتد كربهم وطفشوا من بلادهم فحولوا الطلب على المتزمن وبعثوا لهم المعينين (٣) في يوتهم فاحتاج مسانير الناس لبيع أمعتهم ودورهم ومواشيهم بسبب ذلك مع ما هم فيه من المصادرات الخارجة عن ذلك وتتبع من يشم فيه رائحة الغنى فيؤخذ ويحبس ويكلف بطلب أضعاف ما يقدر عليه، وتوالى طلب السلف من تجار البن والبهار عن المكوسات المستقبلية، ولما تحقق التجار عدم الرد استعوضوا خساراتهم من

(١) الجبرتي ج ٢ ص ٨٣ - ٨٤

(٢) ٣٠ أكتوبر ١٧٨٤ .

(٣) عمال الحكومة المنوط بهم جمع الضرائب .

زيادة الاسعار ثم مدوا أيديهم إلى الموارث، فإذا مات الميت أبطوا بموجوده سواء كان له وارث أو لا، وصار بيت المال من جملة المناصب التي يتولاها شرار الناس بجملة من المال يقوم بدفعه في كل شهر، ولا يعارض فيما يفعل في الجزئيات، وأما الكليات فيختص بها الأمير، فيحل بالناس ما لا يوصف من أنواع البلاء إلا من تداركة الله برحمته أو اختلس شيئاً من حقه فإن اشتهروا عليه عوقب على استخراجه وفسدت النيات وتغيرت القلوب ونفرت الطباع، وكثر الحسد والحقد في الناس لبعضهم البعض، فبعتبع الشخص عورات أخيه وبدلى به إلى الظالم حتى خرب الاقليم وانقطعت الطرق وعربدت أولاد الحرام وفقد الأمن ومنعت السبل إلا بالخفارة وركب الغرر ووجلت الفلاحون من بلادهم من الشراقي والظلم وانتشروا في المدينة بنساءهم وأولادهم يصيحون من الجوع وبأكلون ما يتساقط في الطرقات من قشور البطيخ وغيره فلا يجد الزبال شيئاً يكسبه من ذلك، واشتد بهم الحال حتى أكلوا الميتات من الخيل والحبر والجمال، فإذا خرج حمار ميت تزاخروا عليه وقطعوه وأخذوه ومنهم من يأكله نياماً من شدة الجوع، ومات الكثير من الفقراء بالجوع، هذا والغلاء مستمر والأسعار في الشدة وعز الدرهم والدينار من أيدي الناس وقل التعامل إلا فيما يؤكل، وصار ممر الناس وحديثهم في المجالس ذكر المأكل والتمتع والسمن، ونحو ذلك لا غير، ولولا لطف الله تعالى ومجيء الغلال من نواحي الشام والروم لهلكت أهل مصر من الجوع.

### (٣٠) رسالة من روسيا إلى الأمراء المماليك

لعمد تحالف معهم ورفع العلم الروسى في مصر (١)

وفي يوم الاربعاء سادس عشر من شهر ذى الحجة ١٢٠٢ (٢) عمل الباشا ديوانا بقصر العينى جمع به سائر الامراء والوجاقلية (٣) والمشايخ بسبب شخص الجى (٤) حضر بمكاتبات من قرال الموسقو (٥) ولخضوره نبأ ينبغى ذكره كما نقل اليناء وهو أن قرال الموسقو لما بلغه حركة العثماني في ابتداء الأمر على مصر أرسل مكاتبة إلى أمراء مصر على يد القنصل المقيم بشعر اسكندرية يحذرهم من ذلك ويحضرهم على تحصين الثغر ومنع حسن باشا من العبور، فحضر القنصل إلى مصر واختلى بهم وأطلعهم على ذلك، فأهملوه ولم يلتفتوا إليه، ورجع من غير رد جواب. وورد حسن باشا فعند ذلك انتبهوا وطلبوا القنصل فلم يجدوه وجرى ماجرى وخرجوا إلى قبلى وكاتبوا القنصل فاعاد الرسالة إلى قراله وركب هجانا واجتمع بهم ورجع، وصادف وقوع الواقعة بالمنشية في السنة الماضية وكانت الهزيمة على المصريين وشاع الخبر في الجهات بعودهم، وقد كان أرسل لتجديدهم عسكريا من قبله ومراكب ومكاتبات صحبة هذا الجى فحضر إلى دمياط في أواخر رمضان فرأى إنعكاس الأمر فعربد بالثغر وأخذ عدة نقاير (٦) كما ذكر ورجع إلى مرساه أقام بها وكاتب قراله وعرفه صورة الحال وأن من بمصر الآن من جنسهم أيضا وأن العثماني لم يزل مقهوراً معهم، فأجمع رأيهم على مكاتبة المستقرين

(١) الجبرتي ج ٢ ص ١٦٣ - ١٦٤

(٢) يقابل ١٧ من سبتمبر ١٧٨٨

(٣) ضباط الواجهات أى الفرق العسكرية

(٤) الجى بالجيم المعطشة وتكتب أحيانا الجى بالجيم المعطشة أيضا ومعناها سفير

(٥) ملك موسكو ويقصد بها روسيا

(٦) نقاير معناها سفن ومفردها نقيرة

وإمنا أدهم ، فكتب إليهم وأرسلها صحبة هذا الالجي وحضر إلى دمياط وأنفذ  
الخبر سرّاً بوصوله وطاب الحضور بنفسه ، فأعلموا الباشا بذلك سرّاً وأرسلوا  
إليه بالحضور فلما وصل إلى شلقان<sup>(١)</sup> خرج إليه اسمعيل بيك في تطريدة كأن  
لم يشعر به أحد وأعد له منزلاً ببولاق وحضر به ليلاً وانزله بذلك القناق<sup>(٢)</sup> ثم  
اجتمع به صحبة على بيك وحسن بيك ورضوان بيك وقرأوا المكاتبات بينهم  
فوصل إليهم عند ذلك جماعة من أتباع الباشا وطلبوا ذلك الالجي عند الباشا  
وذلك بإشارة خفية بينهم وبين الباشا فركبوا معه إلى قصر العيني وأرسل  
الباشا في تلك الليلة الننايه<sup>(٣)</sup> لحضور الديوان في صبحها فلما تكاملوا أخرج  
الباشا تلك المراسلات وقرئت في المجلس والترجمان يفسرها بالعربي وملخصها  
خطاباً إلى الأمراء المصرية أنه بلغنا صنع ابن عثمان الخائن الغدار معكم  
ووقوع الفتن فيكم وقصده أن يعضكم يقتل بعضاً ثم لا يبقى على من يبقى  
منكم ويملك بلادكم ويفعل بها عوائده من الظلم والجور والخراب فانه لا يضع  
قدمه في قطر إلا ويعمه الدمار والخراب فتيقظوا لأنفسكم واطردوا من حل  
ببلادكم من العثمانية وإرفعوا بنديرتنا<sup>(٤)</sup> واختاروا لكم رؤساء منكم وحصنوا  
ثغوركم وامنعوا من يصل إليكم منهم الأمن كان بسبب التجارة ولا تخشوه  
في شيء فنحن نكفيكم مؤنته وانصبوا من طرفكم حكماً بالبلاد الشامية كما  
كانت في السابق ، ويكون لنا أمر بلاد الساحل والواصل لكم كذا وكذا  
مركباً وبها كذا من العسكر والمقاتلين وعندنا من المال والرجال ما تطلبون  
وزيادة على ما تظنون ، فلما قرئ ذلك انفقوا على إرسالها إلى الدولة فأرسلت في ذلك  
اليوم صحبة مكاتبه من الباشا والأمراء وأنزلوا ذلك الالجي في مكان بالقلعة مكرماً.

(١) شلقان بلدة تابعة لمركز قليوب بالقرب من القاهرة

(٢) المنزل

(٣) أوامر تحمل معنى التنبيه بالحضور

(٤) البنديرة معناها العلم



( ٤ ) انتفاضة شعبية على ظلم

الامراء المماليك<sup>(١)</sup>

وفي شهر ذى الحجة سنة ١٢٠٩<sup>(٢)</sup> وقع به من الحوادث أن الشيخ الشرقاوى<sup>(٣)</sup> له حصّة في قرية بشرقية بلبيس حضر إليه أهلها وشكوا من محمد بيك الالفي وذكروا أن اتباعه حضروا إليهم وظلموهم وطلبوا منهم ما لا قدرة لهم عليه واستغاثوا بالشيخ فاغته اظ وحضر إلى الأزهر وجمع المشايخ وقفوا أبواب الجامع وذلك بعدما خاطب مراد بيك وإبراهيم بيك فلم يبدوا شيئاً، ففعل ذلك في ثاني يوم وقفوا الجامع وأمروا الناس بغلاق الاسواق والحوانيت ثم ركبوا في ثاني يوم واجتمع عليهم خلق كثير من العامة وتبعوهم وذهبوا إلى بيت الشيخ السادات وازدحم الناس على بيت الشيخ من جهة الباب والبركة بحيث يراهم إبراهيم بك وقد بلغه اجتماعهم، فبعث من قبله أيوب بيك الدفتردار فحضر إليهم وسلم عليهم ووقف بين يديهم وسألهم عن مرادهم. فقالوا له نريد العدل ورفع الظلم والجور وإقامة الشرع وإبطال الحوادث والمكوسات التي ابتدئتموها وأحدثتموها . فقال لا يمكن الاجابة إلى هذا كله، فاننا ان فعلنا ذلك ضاقت علينا المعاش والنفقات . فقليل له هذا ليس بعذر عند الله ولا عند الناس، وما الباعث على الاكثار من النفقات وشراء المماليك والأمير يكون أميراً بالإعطاء لا بالأخذ فقال حتى أبلغ وانصرف، ولم يعد لهم بجواب، وانفض المجلس وركب المشايخ إلى الجامع الأزهر واجتمع أهل

---

(١) الجبرتي ج ٢ ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٢) كان هذا الشهر يقع في الفترة من ١٩ يونيو ١٧٩٥ إلى ١٨ يوليو ١٧٩٥ .

(٣) هو الشيخ عبد الله الشرقاوى شيخ الجامع الأزهر .

الاطراف من العامة والرعية وباتوا بالمسجد وأرسل ابراهيم بيك إلى المشايخ  
بعضهم ويقول لهم أنا معكم وهذه الأمور على غير خاطري ومرادى وأرسل  
إلى مراد بيك يخفيه عاقبة ذلك فبعث مراد بيك يقول أجيءكم إلى جميع  
ما ذكرتموه الاشياء: ديوان بولاق وطلبكم المنكسر من الجامكية ونبتل  
ما عدا ذلك من الحوادث والظلم وندفع لكم بجامكية سنة تاريخه اثلاثا  
ثم طلب أربعة من المشايخ عينهم باسمائهم فذهبوا إليه بالجيزة فلاحظهم والتس  
منهم السعى في الصلح على ما ذكر ورجعوا من عنده وباتوا على ذلك تلك  
الليلة وفي اليوم الثالث حضر الباشا إلى منزل ابراهيم بيك واجتمع الامراء  
هناك وأرسلوا إلى المشايخ فحضر الشيخ السادات والسيد النقيب<sup>(١)</sup> والشيخ  
الشرقاوى والشيخ البكرى والشيخ الأمير وكان المرسل اليهم رضوان كيتخدا  
ابراهيم بيك فذهبوا معه وتمعوا العامة من السعى خلفهم ودار الكلام بينهم  
وطال الحديث وانحط الأمر على أنهم تابوا ورجعوا والتزموا بما شرطه  
العلماء عليهم وانهقد الصلح على أن يدفعوا سبعة وخمسين كيسا موزعة على أن  
يرسلوا غلال الحرمين ويصرفوا غلات الشون وأموال الرزق ويبطلوا رفع  
المظالم المحدث والكشوفيات والتفاريذ<sup>(٢)</sup> والمكوس ماعدا ديوان بولاق وأن  
يكفوا أتباعهم عن امتداد أيديهم إلى أموال الناس ويرسلوا صرة الحرمين  
والعوائد المقررة من قديم الزمان ويسيروا في الناس سيرة حسنة وكان  
القاضى حاضراً بالمجلس فكتب حجة عليهم بذلك وفر من<sup>(٣)</sup> عليها الباشا

(١) السيد النقيب عمر مكرم .

(٢) معناها ضرائب أو اتاوات .

(٣) من فعل ماض مشتقة من الكلمة التركية فرمان ومعناها وقع على فرمان أو

وختم عليها ابراهيم بيك وأرسلها إلى مراد بيك فيختم عليها أيضا. وانجأت الفتنة ورجع المشايخ وحول كل واحد منهم وأمامه وخلفه جملة عظيمة من العامة، وهم ينادون بحسب ما رسم ساداتنا العلماء بأن جميع المظالم والحوادث والمكوس بطلاله من مملكة الديار المصرية، وفرح الناس وظنوا صحته وفتحت الأسواق وسكن الحال على ذلك نحو شهر، ثم عاد كل ما كان مما ذكر وزبادة. ونزل عقيب ذلك مراد بيك إلى دمياط وضرب عليها الضرائب العظيمة وغير ذلك.

#### ( ٥ ) رأى العثمانيين في زعامة مصر العلمية

حديث بين الباشا العثماني وشيخ الجامع الازهر<sup>(١)</sup>

وصل إلى مصر في أواخر سنة احدى وستين ومائة والف<sup>(٢)</sup> الجناب الأفيخم أحمد باشا المعروف بكور وزير وسبب تلقيه بذلك أنه كان بعينه بعض حول .. واستقر بالقلعة وقابله صدور العلماء في ذلك الوقت وهم الشيخ عبدالله الشبراوى شيخ الجامع الازهر والشيخ سالم النبراوى والشيخ سليمان المنصورى. فتكلم معهم وناقشهم وباحثهم ثم تكلم معهم في الرياضيات فأحجموا وقالوا لا نعرف هذه العلوم، فنهجب وسكت، وكان الشيخ عبدالله الشبراوى له وظيفة الخطابة بجامع المراية ويطلع في كل يوم جمعة ويدخل عند الباشا ويتحدث معه ساعة وربما تغدى معه ثم يخرج إلى المسجد ويأتى إلى الباشا في خواصه فيخطب الشيخ ويدعو للسلطان وللباشا ويصلى بهم ويرجع الباشا إلى محاسنه ويترك الشيخ إلى داره، فطلع الشيخ على عادته في يوم الجمعة واستأذن ودخل

(١) الجيرتى ج ١ ص ١٨٦ - ١٨٧ .

(٢) كانت سنة ١١٦١ هـ تقع في الفترة من ٢ يناير ١٧٤٨ إلى ٢١ ديسمبر ١٧٤٨

عند الباشا يحدّثه، فقال له الباشا « المسموع عندنا بالديار الرومية أن مصر منبع الفضائل والعلوم وكنت في غاية الشوق إلى الحجى إليها فلما جئتها وجدت كما قيل تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » فقال له الشيخ « هي يا مولانا كما سمعتم معدن العلوم والمعارف » فقال « وأين هي وأنتم أعظم علمائها وقد سألتكم عن مطلوبين من العلوم فلم أجد عندكم منها شيئاً، وغاية تحصيلكم الفقه والمعقول والوسائل ونبذتم المقاصد » فقال له « نحن لسنا أعظم علمائها وإنما نحن المتصدرون لخدمتهم وقضاء حوائجهم عند أرباب الدولة والحكام وغالب أهل الأزهر لا يشتغلون بشيء من العلوم الرياضية الا بقدر الحاجة الموصلة إلى علم الفرائض والموارث كعلم الحساب والعيار<sup>(١)</sup> » فقال له « وعلم الوقت كذلك من العلوم الشرعية بل هو من شرط صحة العبادة كالعلم بدخول الوقت واستقبال القبلة وأوقات الصوم والأهلة وغير ذلك » فقال « نعم معرفة ذلك من فروض الكفاية، إذا قام به البعض سقط عن الباقي، وهذه العلوم تحتاج إلى لوازم وشروط وآلات وصناعات وأمور ذوقية كرفة الطبيعة وحسن الوضع والخط والرسم والتشكيل والأمور المطاردية وأهل الأزهر بخلاف ذلك غالبهم فقراء وأخلط بمجتمعة من القرى والآفاق فيندر فيهم القابلية لذلك » فقال « وأين البعض » فقال « موجودون وفي بيوتهم يسمى اليهم » ثم أخبره عن الشيخ الوالد<sup>(٢)</sup> وعرفه عنه وأطنب في ذكره فقال « الشمس منكم ارسله عندي » فقال « يا مولانا انه عظيم القدر وليس هو تحت أمرى » فقال « وكيف الطريق إلى حضوره » قال « تكتبون له إرسالية مع بعض خواكم فلا يسعه الامتناع » ففعل ذلك وطلع إليه وأبى دعوته وسر برؤياه اغتبط به كثيراً وكان يردد إليه يوهين في الجمعة وهما السبت والاربعاء وادراك منه مأموله وواصله بالبر والإكرام الزائد الكثير ولازم المطالعة عليه مدة ولايته وكان يقول « لو لم أغنم من مصر إلا إجماعى بهذا الاستاذ لكفانى. »

(١) العيار هو المكييل والموازين .

(٢) هو حسن الجبرتي .

(٦) المجتمع المصري إبان الحكم العثماني

واعظ تركي يحمل على المصريين بسبب

ما يفعلوه بضرائح الأولياء (١)

وفي شهر رمضان ١١٢٣ (٢) جلس رجل رومى (٣) واعظ يعظ الناس  
بجامع المؤيد فكثر عليه الجمع وازدحم المسجد وأكثروا أتراك ثم انتقل من  
الوعظ وذكر ما يفعله أهل مصر بضرائح الأولياء وإيقاد الشموع والقناديل  
على قبور الأولياء وتقيل أعتابهم، وفعل ذلك كفر يجب على الناس تركه،  
وطى ولاية الأمور السعى في إبطال ذلك وذكر أيضا قول الشعراني في طبقاته  
أن بعض الأولياء أطلع على اللوح المحفوظ وأنه لا يجوز ذلك ولا تطالع  
الأنبياء فضلا عن الأولياء على اللوح المحفوظ وأنه لا يجوز بناء القباب على  
ضرائح الأولياء والتكايح ويجب هدم ذلك وذكر أيضا وقوف الفقراء بباب  
زويلة في ليالى رمضان . فلما سمع حزبه ذلك خرجوا بعد صلاة التراويح  
ووقفوا بالنبايت والأسلحة فهرب الذين يقفون بالباب فقطعوا الجوخ  
والأكرا المعلقة وهم يقولون أين الأولياء . فذهب بعض الناس إلى العلماء  
بالأزهر وأخبرهم بقول ذلك الواعظ وكتبوا فتوى وأجاب عليها الشيخ  
أحمد النفاوى والشيخ أحمد الخليف بأن كرامات الأولياء لا تنقطع بالموت،  
وأن إنكاره على اطلاع الأولياء على اللوح المحفوظ لا يجوز ويجب على  
الحاكم زجره عن ذلك . وأخذ بعض الناس تلك الفتوى ودفعها للواعظ وهو  
فى مجلس وعظه، فلما قرأها غضب وقال يا أيها الناس إن علماء بلدكم أفتوا

(١) الجبرتي ج ١ ص ٤٨ - ٤٩ .

(٢) حل شهر رمضان ١١٢٣ فى الفترة من ١٣ أكتوبر ١٧١١ إلى ١١ نوفمبر ١٧١١

(٣) استخدم الجبرتي كلمة رومى بمعنى تركى أو عثمانى .

بجلاى ما ذكرت لكم وانى أريد أن أتكلّم معهم وأباحثهم فى مجلس قاضى  
 العسكر<sup>(١)</sup> فهل منكم من يساعدى على ذلك وينصر الحق فقال له الجماعة نحن  
 معك لا نفارقك فنزل عن الكرسي واجتمع عليه من العامة زيادة عن ألف نفس  
 ومر بهم من وسط القاهرة إلى أن دخل بيت القاضى قريب العصر فانزعج  
 القاضى وسألهم عن مرادهم فقدموا له الفتوى وطلب منه احضار المفتين  
 والبحث معها فقال القاضى اصرفوا هؤلاء الجموع ثم نحضرهم ونسمع دعواكم  
 فقالوا ما تقول فى هذه الفتوى قال هى باطلة فطلبوا منه أن يكتب لهم حجة  
 يطلونها فقال أن الوقت قد ضاق والشهود ذهبوا إلى منازلهم وخرج الترجمان  
 فقال لهم ذلك فضرّبوه واختفى القاضى بحريمه فما وسع النائب إلا أنه كتب  
 لهم حجة حسب مرادهم ثم اجتمع الناس فى يوم الثلاثاء عشريته وقت الظهر  
 بالمؤبد لسباع الوعظ على عادتهم فلم يحضر لهم الواعظ فأخذوا يسألون عن  
 المانع من حضوره فقال بعضهم أظن أن القاضى منعه من الوعظ فقام رجل  
 منهم وقال أيها الناس من أراد أن ينصر الحق فليقم معى فتبعه الجم الغفير  
 فمضى بهم إلى مجلس القاضى فلما رأهم القاضى ومن فى المحكمة طارت عقولهم  
 من الخوف وفر من بها من الشهود ولم يبق إلا القاضى فدخلوا عليه وقالوا  
 له أين شيخنا فقال لا أدري فقالوا له قم واركب معنا إلى الديوان ونكلم  
 الباشا فى هذا الأمر ونسأله أن يحضر لنا أخيهامنا الذين أفتوا بقتل شيخنا  
 ونتباحث معهم فان ائبتوا دعواهم نجوا من أيدينا وإلا قتلناهم فركب القاضى  
 معهم مكرها وتبعوه من خلقه وأما ما به إلى أن طلّعوا إلى الديوان فسأله  
 الباشا عن سبب حضوره فى غير وقته فقال أنظر هؤلاء الذين  
 ملأوا الديوان والخوش فهم الذين أتوا بنى وعرفه عن قصتهم  
 وما وقع منهم بالأمس واليوم، وأنهم ضربوا الترجمان وأخذوا منى حجة

(١) قاضى عسكر أى قاضى القضاة.

قهرها وأتوا اليوم وأركبوني قهراً ، فأرسل الباشا إلى كنيخدا اليينكجورية (١) وكنيخدا العرب وقال لهما اسألوا عن هؤلاء ، مرادهم فقالوا نريد احضار النمر اوى والخليف ليبحثا مع شيخنا فيما افتيا به عليه فاعطاهم الباشا بيورلدا (٢) على مرادهم ونزلوا إلى المؤبد وأنوا بالو اعظ وأصعدوه إلى الكرسي فصار بعضهم ويحرضهم على اجتماعهم في غد بالمؤبد وبذنبون بجمعيتهم إلى القاضى وحضهم على الانتصار للدين وقمع الدجالين وافترقوا على ذلك وأما الباشا فانه لما أعطاهم البيورلدى أرسل بيورلدا إلى ابراهيم بيك وقيطاس بيك يعرفهم ما حصل وما فعله العامة من سوء الأدب وقصدهم تحريك الفتن وتحقيرنا نحن والقاضى ، وقد عزمت أنا والقاضى على السفر من البلد فلما قرأ الأمراء ذلك لم يقر لهم قرار وجمعوا الصناجق والأغوات ببنت الدفتردار وجمعوا رابعهم على أن ينظروا هذه العصبة من أى وجاق ويخرجوا من حقهم وينفى ذلك الواعظ من البلد وأمرؤا الأغا أن يركب ومن رآه منهم قبض عليه وأن يدخل جامع المؤبد ويطرد من يسكنه من السقط (٣) فلما كان صبيحة ذلك اليوم ركب الأغا وأرسل الجاوشية إلى جامع المؤبد فلم يجدوا منهم أحداً وجعل ينحصر ويفتش على أفراد المتعصبين فمن ظفر به أرسله إلى باب أغاتنه فضربوا بعضهم ونفوا بعضهم وسكتت الفتنة .

(١) وكيل فرقة الانكشارية .

(٢) أمرا .

(٣) عامة الشعب الذين لا وزن لهم في نظر الحاكم وهي تحمل معنى الاستعلاء على

الشعب والازدراء به .

## (٧) المجتمع في مصر ابان الحكم العثماني

### حفلة ختان<sup>(١)</sup>

في سنة ١١٠٨ هـ<sup>(٢)</sup> عمل الامير عبد الرحمن بك عرسا عظيما لختان اولاده وهادته الاعيان والامراء والتجار بالهدايا والتقدم<sup>(٣)</sup> وكان مهما<sup>(٤)</sup> عظيما استمر عدة أيام لم يتفق نظيرة لأحد من ولادة مصر نصبوا في ديوان للغورى وقايتباى الأحوال والقناديل وفر شوها بالفرش الفاخرة والوسائد والطنافس وأنواع الزينة ونصبوا الخيام على حوش الديوان وحوش السراية وعلقوا التعاليق بها وخيام تركية واتصل ذلك بابواب القلعة المحتانية الى الرميطة والمهجر ووقف أبواب العكاكيز وكتبخدا الجاشية وأغات المنتفحة والامراء وباشجاويش الينكجيرية والعزب والأغا والوالى والمحتسب الجميع ملازمون للخدمة وملاقة المدعوين، وفي أوساطهم المحازم الزردخان وأبواليسر الجنكى ملازم بديوان الغورى ليلا ونهاراً وجنك اليهود بديوان قايتباى وأرباب الملاعب والبهلوانيين والخيالة بالحيشان وأبواب القلعة مفتوحة ليلا ونهاراً وأصناف الناس على اختلاف طبقاتهم وأجناسهم أمراء وأعيان وتجار وأولاد بلد طالعين نازلين للفرجة ليلا ونهاراً وختن مع أولاده عند انقضاء المهم مائى غلام من أولاد الفقراء ورسم لكل غلام بكسوة ودرهم، ودعوا في أول يوم المشايخ والعلماء، وثانى يوم أرباب السجاجيد والخرق، وثالث يوم

(١) الجبرتنى ج ١ ص ١٠٠

(٢) سنة ١١٠٨ تقابل الفترة من ٣١ يوليو ١٦٩٦ حتى ١٩ يوليو ١٦٩٧

(٣) هدايا تقدم بمناسبة القدوم

(٤) مهم معناها حفل



الأمراء والصناديق ثم الاغوات والوجاقلية والاختيارية والجريجية وواجب  
رعايات الابواب كل طائفة يوم مخصوص بهم ثم التجار وخواتم الشرب<sup>(١)</sup>  
والغورية ثم القاقجية والعقادين والقوافين ومغاربة طيلون وأرباب الحرف  
ومجاورى الازهر والعميان بوسط حوش الديوان غدوا وعشيا، ثم خلع  
الحلج والفرأوى وأنعم بمخصص وعامة على أرباب الديوان والخدم وكذلك  
كساوى للجنك وأرباب الملاهي والبهلوانيين والطباخين والمزينين  
وانعامات وبقاشيش .

### (٨) المجتمع المصرى إبان الحكم العثمانى

#### هـدية

من شجاذى مصر لأمير عرف بالعطف عليهم<sup>(٢)</sup>

وفي سنة ثلاثين ومائة والى مات الامير الكبير ابراهيم بك المعروف بابى شنب  
تقلد الإمارة والصدقية وكان من الامراء الكبار المعدودين ، تولى إمارة  
الحج سنة تسع وتسعين والى وطلع بالحج مرتين ، ثم عزل عنها استغفائه  
لامور وقعت له مع العرب باغراء بعض امراء مصر ، وسافر اميرا على  
العسكر المعين فى فتح كريد فى غرة المحرم سنة اربع ومائة والى . ولما ركب  
بالموكب خرج امامه شيخ الشحاتين وجملة من طوائفه لانه كان محسنهم  
ويعرفهم بالواحد ، وكان اذا اعطى بعضهم نهضا<sup>(٣)</sup> فى جهة ولاقاء فى  
طريقه من جهة أخرى يقول له اخذت نصيبك فى المحل الفلانى . ثم رجع  
الى مصر فى شهر ذى الحجة وطلع الى اسكندرية ووصل خبر قدومه الى

(١) الذين يعدون الشراب .

(٢) الجبرتنى ج ١ ص ١٠٥

(٣) أى نصب فضه وهى عملة .

مصر فجمع الشخاتون من بعضهم دراهم واشتروا حصانا ازرق وعملوا  
سرجا منرقا ورختا وركابا مطليا وعباء مزرکش ورشمة ، كلفة ذلك  
اثنان وعشرون الف فضة . ولما وصل الى (قصر) الحلى قدموه له فقبله منهم  
وركبه الى داره . وذهبت اليه الامراء والاعيان وسلموا عليه وهنوه بالسلامه .  
وخلع على شيخ الشحاتين ونقيبهم كل واحد جوخة ولكل فقير جبة وطاقيـة  
وشملة . ولكل امير قميص وملاية فيومي ، واغدى عليهم إغداقا زائدا  
وعمل لهم سماطا .

#### (٩) المجتمع المصرى إبان الحكم العثمانى

##### المجون والفسق فى

##### موالد الاولياء (١)

لما توفى الشيخ عبد الوهاب العنـفى أحد كبار مشايخ الطرق الصوفية فى  
ثانى عشر صفر سنة اثنتين وسبعين ومائة وألف (٢) دفن بجوار سيدي عبد الله  
المتوفى ونزل سيل عظيم وذلك فى سنة ثمان وسبعين ومائة وألف (٣) فهدم  
القبور وعامت الاموات فانهدم قبره وامتلاء بالماء فاجتمع أولاده ومريدوه  
ونوا له قبرا فى العلوة على اليمين تربة الشيخ المتوفى ونقلوه اليه قريبا من  
عمارـه السلطان قايتباى وبنوا على قبره قبه معقودة وعملوا له مقصورة ومقاما  
من داخلها وعليه عمامة كبيرة وصبروه مزارا عظيما يقصد الزيارة ويختلط به  
الرجال والنساء ، ثم أنشأوا بجانبه قصرا عاليا عمره محمد كـتخدا أباطه

(١) الجبرتي ج ١ ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٢) ١٥ من أكتوبر ١٧٥٨ .

(٣) كانت ١١٧٨ تقم فى الفترة من أول يوليو ١٧٦٤ إلى ١٩ يونيو ١٧٦٥ .

وسور له رحبة متسعه مثل الحوش لموقف الدواب من الخيل والحير  
وتبروا بها قبوراً كثيرة بها كثير من أكابر الأولياء والعلماء والمحدثين وغيرهم  
من المسلمين والمسلمات، ثم أنهم ابتدعوا له موسماً وعيداً في كل سنة يدعون  
إليه الناس من البلاد القبلية والبحرية فينصبون خياماً كثيرة وصواوين  
ومطابخ وقهاوى ويجتمع العالم الأكبر من أخلاط الناس وخواصهم وعوامهم  
وفلاحين الأرياف وأرباب الملاهي والملاعب والغوازي والبغايا والقرادين  
والخواة فيملأون الصحراء والبستان فيطؤون القبور ويوقدون عليها النيران  
ويصبون عليها اللقازورات ويبولون ويتغوطون ويزنون ويلوطون ويلعبون  
ويرقصون ويضربون بالطبول والزمر ليلاً ونهاراً ويستمر ذلك نحو  
عشرة أيام أو أكثر ويجتمع لذلك أيضاً الفقهاء والعلماء وينصبون لهم خياماً  
أيضاً ويقتدى بهم الأكابر من الأمراء والتجار والعامة من غير انكار بل  
ويعتقدون أن ذلك قرينة وعبادة ولو لم يكن كذلك لأنكره العلماء فضلاً عن  
كونهم يفعلوه فالله يتولى هدايتنا أجمعين .

(١٠) صور من المجتمع في مصر

إبان الحكم العثماني

المجاذيب<sup>(١)</sup>

وفي شهر رجب ١٢٠٠<sup>(٢)</sup> من الحوادث المستهجنة أن امرأة تعلق  
برجل من المجاذيب يقال له الشيخ على البكري<sup>(٣)</sup> ومعتقد عند العوام وهو

(١) الجبرتي ج ٢ ص ١٠٦ - ١٠٧ .

(٢) كان هذا الشهر يقع في الفترة من ٣٠ أبريل ١٧٨٦ حتى ٢٩ مايو ١٧٨٦ .

(٣) كان هذا الرجل يسكن سوية البكري فاطلق عليه اسم البكري وهو لا ينتمي إلى

أمية البكري . أنظر الجبرتي ج ٢ ص ٢٤٨ .

رجل طويل حليق اللحية يمشى عريانا وأحيانا يلبس قميصا وطاقيية ويمشى حافيا نصارت هذه المرأة تمشى خلفه أينما توجه ، وهى بازارها وتخلط فى ألفاظها وتدخل معه إلى البيوت وتطلع الحريمات واعتقدتها النساء وهادوها بالدراهم والملابس وأشاعوا أن الشيخ لحظها وجذبها وصارت من الأولياء ثم ارتقت فى درجات الجذب وثقلت عليها الشربة فكشفت وجهها ولبست ملابس كالرجال ولازمته أينما توجه وبثبتهما الأطفال والصغار وهوام العوام ومنهم من اقتدى بهما أيضا ونزع ثيابه وتحنجل فى مشيته وقالوا إنه اعترض على الشيخ والمرأة فجذبه الشيخ أيضا أو أن الشيخ لمسه فصار من الأولياء وزاد الحال وكثر خلفهم أو باش الناس والصغار وصار يخطفون أشياء من الأسواق ويصيرهم فى مرورهم ضحية عظيمة وإذا جلس الشيخ فى مكان وقف الجميع وازدحم الناس للفرحة عليه وتصعد المرأة على دكان أو علوة وتكلم بفاحش القول ساعة بالعربى ومرة بالتركى والناس تنصت لها ويقبلون يدها ويتبركون بها وبعضهم يضحك ومنهم من يقول الله الله وبعضهم يقول دستور يا أسيادى وبعضهم يقول لا تعترض بشئ فمر الشيخ فى بعض الأوقات على مثل هذه الصورة والضجة ودخلوا من باب بيت القاضى الذى من ناحية بين القصرين وبذلك العظيمة سكن بعض الأحناف يقال له جعفر كاشف، فقبض على الشيخ وادخله داره ومعه المرأة وباقي المجاذيب فاجلسه وأحضر له شياً يأكله وطرده الناس عنه وادخل المرأة والمجاذيب إلى الحبس وأطلق الشيخ لـ حال سبيله وأخرج المرأة والمجاذيب فضر بهم وعزرهم ثم أرسل المرأة إلى المارستان وربطها عند المجانين واطلق باقي المجاذيب بعد أن استغاثوا وتابوا ولبسوا ثيابهم وطاردت الشربة من رؤسهم وأصبح الناس يتحدثون بقصصهم، واستمرت المرأة محبوسة بالمارستان حتى

حدثت الحوادث فخرجت وصارت شيخة على انفرادها، ويعتقدها الناس والنساء وجمعت عليها الجمعيات وموالد وأشباه ذلك .

(١١) شخصيات ظهرت في الحياة السياسية المصرية إبان الحكم العثماني  
ترجمة همام بن يوسف الهواري  
عظيم بلاد الصعيد<sup>(١)</sup>

الجناب الأجل والكهف الأطل الجليل المعظم والملاذ المنعزم الاصيلي المملوك  
مليحاً الفقراء والأمراء ومحط رجال الفضلاء والكبراء شيخ العرب الأمير  
شرف الدولة همام بن يوسف بن أحمد بن محمد بن همام بن صبيح بن سيدييه  
الهواري عظيم بلاد الصعيد ومن كان خير وبره نعم القريب والبعيد، وقد  
جمع فيه من الكمال ما ليس فيه غيره مثال، تنزل بحرم سعاده قوافل الأسفار،  
وتلقى عنده عصى التسيار، وأخباره غنية عن البيان، مسطرة في صحف الإمكان  
منها أنه إذا نزل بساحته الوفود والضيفان تلقاهم الخدم وأنزلوهم في أماكن  
معدة لأمثالهم وأحضر وأهم الاحتياجات والاوزان من السكر وشمع الأسفل  
والاواني وغير ذلك، ثم مرتب الأطعمة في الغداء والعشاء والنظور في الصباح  
والمربات والحلوى مدة أقامتهم لمع يعرف ومن لا يعرف، فإن أقاموا على  
ذلك شهوراً لا يختل نظامهم ولا ينقص راتبهم والاقتضى وأشفاهم على أنهم  
مرداهم وزادهم إكراماً وانصرفوا شاكرين، وأن كان الوافد ممن يرتجى  
البر والاحسان أكرمه وأعطاه وبلغه أضعاف ما يترجاه، ومن الناس من كان  
يذهب إليه في كل سنة ويرجع بكفاية عامة وهذا شأنه من كل من كان من  
الناس، وأما إذا كان الوافد عليه من أهل الفضائل أو ذوي البيوت قابله  
بمزيد الاحترام وحياء بجزيل الإناعام وكان ينعم بالجواري والعبيد والسكر

والغلال والتمر والسمن والعمل، وإذا ورد عليه انسان ورآه مرة وغاب عنه سنين ثم نظره وخاطبة عرفه وتذكره، ولا ينسأه وحاله فيما ذكر من الضيفان والوافدين والمستوفدين أمر مستمر على الدوام لا يتقطع أبداً، وكان الفراشون والخدم يهيئون أمر الفطور من طلوع الفجر فلا يفرغون من ذلك الا ضحوة النهار، ثم يشرعون في أمر الغداء من الضحوة الكبرى إلى قريب العصر، ثم يتدئون في أمر العشاء فلا يفرغون من ذلك الا بعد العشاء وهكذا، وعنده من الجوارى والسرارى والممالك والعبيد شىء كثيرة ويطلب في كل سنة دفتر الارقاء ويسأل عن مقدار من مات منهم فان وجدهم خمسمائة أو أربعمائة استبشر وانشرح وان وجد ثلثمائة أو أقل أو نحو ذلك اغتم وانقبض خاطره، ورأى أن ربما كانت في أعظم من ذلك وكان له برسم زراعة قصب السكر وشركه فقط إثنا عشر ألف ثور وهذا بخلاف المعد للحرث. ودراس الغلال والسواقي والطواحين والجواميس والأبقار الحلابة وغير ذلك، وأما شون الغلال وحواصل السكر والتمر بأنواعه والعجوة شىء لا بعد ولا يحمد، وكان الانسان الغريب إذا رأى شون الغلال من البعد ظنها مزارع مرتفعة لطول مكث الغلال وكثرتها فينزل عليها ماء المطر ويختلط بالتراب فتنبت وتصير خصرء كأنها مزرعة، وكان عنده من الأجناد والقواسمة وأكثرهم من بقايا القاسمية انضموا اليه وانقسموا له وهم عدة وافرة وتزوجوا وتوالدوا وتخلقوا باخلاق تلك البلاد ولغاتهم، وله دواوين وعده كتبة من الاقباط والمستوفيين والمحاسبين لا يبطل شغلهم ولا حسابهم ولا كتابتهم ليلاً ونهاراً، يجلس معهم حصية من الليل الى الثالث الأخير بمجاسة الداخل يحاسب ويملى وبأمر بكتابة مراسيم ومكاتبات لا يعزب عن فكره شىء قل ولا جلي، ثم يدخل إلى الحرم فينام حصية لطيفة

ثم يقوم إلى الصلاة وإذا جلس مجلسا عاما وضع بجانبه فية قطنه وماء ورد فاذا قرب منه بعض الأجلاف وتحادثوا معه وانصرفوا مسح ب تلك القطنه عينية وشمها بأنفة حذار من رانحتهم وصنناهم، وكان لة صلوات واغداقات وغلل يرسلها للعلماء وأرباب المظاهر بمصر في كل سنة وكان ظلا ظليلا بأرض مصر ولما ارتحل لزيارته شيخنا السيد محمد مرتضى وعرف فضله أكرمه اكراما كثيرا وأنعم عليه بغلال وسكر وجوار وعبيد وكذلك كان فعله مع أمثاله من أهل العلم والمزايا، ولم يزل هذا شأنه حتى ظهر أمر على بيك وحصل ما تقدم شرحه من وقائع مع خشداشينه وذهابه إلى الصعيد وصالحة مع صالح بيك وانضمامه اليه وكان المترجم صديقا لصالح بيك وعشيرته فأمدهما بالمال والرجال مراعاة لسعي صالح بيك حتى تم لهما الأمر وغدر على بيك بصالح بيك وخرجت رجاله وأتباعه إلى الصعيد وأعلموه بما اوقعه بهم على بيك فاغتم على فقد صالح بيك غما شديدا وحمله ذلك على أن أشار عليهم بذهابهم إلى أسيوط وتملكهم أياها فانها باب الصعيد فذهبوا إليها مع جملة المنافي من مصر والمطرودين كما تقدم وأمدهم شيخ العرب المترجم حتى مذكوها وأخرجوا من كان بها واستوحش منه على بيك بسبب ذلك وتابع إرسال التجاريد وقدر الله بخذلان القبالي ورجوعهم إلى قبلي على تلك الصورة، فعند ذلك علم همام أنه لم يبق مطلوبوا لهم سواء وخصوصا مع ما وقع من فشل كبار الهوارة وأقاربه وتناقهم عليه فلم يسعه إلا الارتحال من فرشوط وتركها بما فيها من الخيرات وذهب إلى اسنا فمات في ثامن شعبان من السنة ودفن في بلدة تسمى قوله<sup>(١)</sup> ففضى عليه بهارحه الله، وخلف من الأولاد المذكور ثلاثة وهم درويش وشاهين وعبد الكريم، ولما مات انكسرت نفوس الأمراء، ثم إن أكابر الهوارة قدموا ابنه درويشا لكونه اكبر إخوته وأشاروا عليه

(١) قرية تابعة لمرسى الأقصر في محافظة قنا

بمقابلة محمد بيك ففعل ، وأما الأمراء فمنهم من أخذ أمـانا من محمد بيك وقبـاله وانضم اليه ، ومنهم من ذهب إلى ناحية درنة ونزل البحر وسافر إلى الشام والروم ، ومنهم من انزوى إلى الهوارة بالصعيد وحضر درويش صـحبة محمد بيك إلى مصر وقابل على بيك وأعطاه بلاد فرشوط ورجع مكرما إلى بلاده فلم يحسن السير ولم يفلح وأول ما بدأ في أحكامه أنه صار يقبض على خدم أبيه وأتباعه ويعاقبهم ويسلب أموالهم وقبض على رجل يسمى زعيتز وكيل البصل المرتب لمطابخ أبيه فأخذ منه أموالا عظيمة في عدة أيام على مرار ، أخذ منه في دفعة من الدفعات من جنس الذهب البندقى أربعين ألفا ، وكذلك من يصنع البرد للجوارى السود والعبيد وذلك خلاف وكلاء الغلال والأقصاب والسكر والسمن والعسل والتمر والشمع والزيت والبن والشركاء في المزارع ، ووصلت أخباره بذلك إلى على بيك فعين عليه أحد كتبخدا وسافر اليه بعدة من الأجناد والمماليك وطالبه بالأموال حتى قبض منه مقادير عظيمة ورجع بها إلى مخدومه ، واقتدى به بعد ذلك محمد بيك في أيام إمارته وأخذ منه جملة وكذلك أتباعه من بعده حتى أخرجوا ما في دورهم من المناع والوانى والنحاس قناطير مقنطرة ثم تدبوا الخفر لأجل استخراج الخبايا حتى هدموا الدور والحجاس ونهبوها وأخربوها ، وحضر درويش المذكور باخرة عن مصر جاليا عن وطنه، ولم يزل بها حتى مات كآحاد الناس ، واستمر شاهين وعبد الكريم بزرعان بأرض الوقف أسوة المزارعين ويتعيشون حتى ماتا ، فأما شاهين فقتله مراد بيك في سنة أربع عشرة ومائتين والـف أيام الفرنسيـس لأمر نـقمها عليه ، وخلف ولدا يدعى محمدا وأما عبد الكريم فإنه مات على فراشة قريبا من ذلك التاريخ وترك ولدا يدعى هـاما دون البلوغ بوصف بالنجابة حسبما نقل إلينا من



السفار<sup>(١)</sup>، وكان نبى وكانته في بعض المقتضيات، ورايت ابن عمه محمد المذكور حين أتى إلى مصر بعد ذهاب الفرنسيين، وتردد عندى مراراً، وسبحان من يرث الارض ومن عليها وهو خير الوارثين .

( ١٢ ) شيخصيات ظهرت في الحياة السياسة المصرية.

ترجمة سويلم بن حبيب<sup>(٢)</sup>

أحد كبار مشايخ العرب في القليوبية

الجناب الكبير والمقدام الشهير من سمرت بذكرة الركبان، وطار صيته بكل مكان، الفارس الضرمم النجيب، شيخ العرب سويلم بن حبيب، من أكابر عظام مشايخ العرب بالقليوبية، ومسكنهم دجوة على شاطئ البحر، وهو كبير نصف سعد مثل أبيه حبيب بن أحمد، وليس لهم أصل مذكور في قبائل العرب وإنما اشتهروا بالفروسية والشجاعة، وحبيب هذا أصله من شطب قرية قريبة من أسوط، لما مات حبيب خلف ولديه سالما وسويلما وكن، سالم أكبر من أخيه وهو الذى تولى الرئاسة بعد أبيه واشتهر بالفروسية وعظم أمره وطار صيته وكثرت جنوده وفروسانه ورجاله وخيوله وأطاعته جميع المقادى وكبار القبائل، ونفذت كلمته فيهم وعظمت صولته عليهم وامتثلوا أمره ونهيه ولا يفعلون شيئاً بدون إشارته ومشورته، وصار له خفارة البر بن الشرقى والغربى من ابتداء بولاق إلى رشيد ودمياط، وكان هو وفرسه مقوما على انفراد به ألف خيال، وكان ظهور حبيب هذا فى أوائل القرن، وانفق له ولأبنته سالم هذا وقائع وأمر مع اسمعيل بك ابواظ وغيره لا بأس بذكر بعضها

(١) السفار أى المسافرين .

(٢) الجبرتى ج ا ص ص ٣٤٥ - ٣٤٩

في ثرجته منها، أن في سنة خمس وعشرين ومائة الف أرسل حبيب ولده سالما إلى خيول الأمير اسمعيل بيك ابن ايواض وهجم عليها بالمربع وجمّ معارفها وأذناها وتركها وذهب ولم يأخذ منها شيئا ، وذلك باغراء بعض الناس مثل قيطاس بيك وخلافه ، وكانت الخيول بالغيط جهة القليوبية ، وحضر أمير أخور وأخبر بخبره فاعتاظه لذلك وعزم على الركوب عليه ، فلاتفة يوسف بيك الجزار حتى سكن غيظه ، ثم أحضر حسنا أبا دفية زعيم مصر سابقا من القاسمية مشهور بالشجاعة وجعلوه قائما للأمانة ، فسافر بجبانة ومدفعين وصحبته طوائف ورجال ، وأمره بأن يطلب شر حبيب ، وإن قدر على قتله فليعمل وكسب مكائبات للنواحي بأن يكونوا مطيعين للمذكور ، فلم يزل حتى نزل في غيط برسيم عند ساقية خراب ، وعمل هناك متراسا ، ووضع المدفعين وغطاهما بلباد ، وأقام رصد خيالة بالطرق ، وإذا بسالم بن حبيب ركب في عبدة ورجاله متوجهين إلى الجزيرة ، فنزل بطريقه بغيط الاوسيه فيحضر الخيالة الرصد إلى الأمير حسن أبي دفية وأخبروه فركب برحاله وابقى عند المدافع عشرة من السجانية وأوصاهم بأنهم إذا انهزموا من القوم فأنهم يرمون بالمدفعين سواء ففعلوا ذلك بعدما لا قاهم ورمى منهم رجالا ، وقع منهم أيضا عند رمى المدافع والرصاص ثلاثة عشر خيالا وأخذوا منهم نحو سنة قلائع ورجع سالم بن حبيب بمن بقى من طائفته إلى أبيه وعرفه بما وقع له مع الأمير حسن أبي دفية ، فأرسل إلى عرب الجزيرة فأحضر منهم فرسانا كثيرة وكذلك من اقليم المنوفية وركب الجميع قاصدين مناوشته ووصلته أخبار ذلك فركب بمن معه وفعل كالاول وركب مبحراً وانعطف عليهم وحاربهم فرمى منهم فرسانا فانهزموا أمامه فوقف مكانه فرجعت عليه العرب والعبيد فانهزم أمامهم فرحوا خلفه طمعا منهم حتى وصل المدافع فرموا بهم واتبعوهم

بطلق الرصاص فولوا هاربين، وسقط من عرب الجزيرة وغيرها عدة فرسان  
واخذوا منهم خيولا وسلاحا، وحضرت نساؤهم ورفعوا القتلى، ورجع سالم  
إلى أبيه وعرفه بما جرى عليهم من حرقهم وقتل، فرسانهم، فأرسل حبيب إلى  
غيطاس بك يقول له إنك اغريتنا بابن ابواظ. وتولد من ذلك أنه وجه  
علينا قائمقامه وحرقتنا بالنار، وقتل منا أجويد، فأرسل اليه مكاتبة خطا  
للقهصاصين بمعاونة ومساعدته، فحضر اليه منهم عدة فرسان ضاربين نار وجمع  
اليه عربان الجزيرة وخياله كثيرة من المنوفية، وركب حبيب واولاده وجوعه  
إلى جسر الناحية، ونزل هناك وأرسل أولاده ليحول يطلبون شر أبي دفية،  
وإذا ركب عليهم انهزموا أمامه حتى يصلوا إلى محل رباطهم بالجسر ففعلوا  
ذلك إلى أن وصلوا إلى الجسر، فضربت القصاصة بنادقهم طلقا واحدا فرموا  
نحو ثلاثين جنديا من الكبار والذي ما أصيب في بدنة أصيب حصانه، وردت  
عليهم الخيول وانهزم الأمير حسن أبو دفية بمن بقى معه إلى دار الاوسية  
فأخذت العرب الخيول الشاردة وغزوا الغزورهم في مقطع من الجسر  
وأرسل العبيد أتوا بالجراريف وجرفوا عليهم القرباب من غير غسل  
ولانكفين ورجع إلى بلده وخلص ثأره وزيادة، وحضرت الاجناد إلى مصر  
وأخبروا المصنق بما وقع لهم مع حبيب وأولاده فعزل الأمير حسن أبا  
دفية من قائمقامية وولى خلافة، وأخذ فرما يضر حبيب واولاده، وركب  
عليهم من البر والبحر ووصلت النذيرة إلى حبيب، فرمى مدافع أبي دفية  
البحر ووضع النحاس في أشناف والقاها أيضا في البحر، وقيل إن حبيب  
قبل هذه الواقعة بأيام أحضر ستة قناديل وعمرها بعدما عاير فتائلها ووزنها  
بالميزان عياراً واحداً وكتب على كل قنديل ورقة باسمه واسم أخيه  
وأولاده واسم ابن ابواظ وأسرجها دفعة واحدة فانطلقا الذي باسمه

أولاً ثم انطفأ قنديل ابن ابواظ ثم قنديل أخيه وأولاده شيئاً بعد شيء ، فقال أنا أموت في دولة ابن ابواظ ، ولما وصل إليه الخبر بحركة ابن ابواظ وركوبه عليه ، فركب بأخيه وأولاده وخرجوا هاربين ووصل ابن ابواظ إلى دجوة ورمحوا على دواويرهم ورموا الرصاص وكانت المراكب وصلت إلى البر الغربي تجاه دجوة ورسوا هناك وموعدهم سماع البنادق ، فعند ذلك عدوا إلى البر الشرقي وطلعوا إليه ، فأمر ابن ابواظ بهدم دواوير الحبايبة فهدموها بالقزم والفؤس وأنشأ كفوفاً بعيداً عن البحر بساقية وحوض دواب وجامع وميضأة وطاحونين وجعل أهل البلد فعمروا مساكينهم في الكفر وسموه كافر الغلبة ، ورجع الأمير اسمعيل بيك إلى مصر وأخذ الغز والاجناد أبقاراً وعجلاً ولا وغانماً وجواميس وامتعة وفرشا وأخشاباً شيئاً كثيراً ووسقوه في المراكب وحضروا به من البر أيضاً إلى مصر ، وكتب مكاتبات إلى سائر القبائل من العربان بتخذيرهم من قبولهم حبيبا وأولاده وأن لا يتجمع عليه أحد ولا يؤويه فلم يسمعهم إلا أنهم ذهبوا عند عرب غزه فأكرمهم ولم يزل بها حتى مات وحضر سالم ابنه بعد ذلك إلى قليوب بيت الشواربي شيخ الناحية سرا وأخذ له مكانه من إبراهيم بيك أبي شنب خطاباً إلى ابن وافي المغربي بأن يوطن أولاد حبيب عنده حتى يأخذ لهم أجازة من استأذنهم فأرسل أحضر عمه وأخاه سويلما وعدوا إلى الجبل الغربي وساروا عند ابن وافي شيخ المغاربة فرحب بهم وضرب لهم بيوت شعر وأقاموا بها إلى سنة ثلاثين ومائة وألف فمات إبراهيم بك أبو شنب وكان يواسي أولاد حبيب ويرسل لهم وصولات بغلال يأخذونها من بلاده القبلية فلما مات في الفصل (١) ضاقت معيشتهم فحضر سالم بن حبيب من عند ابن وافي خفية وذلك قبل طلوع ابن ابواظ بالحج سنة إحدى

---

(١) أي في وقت انتشار وباء الطاعون

وثلاثين ودخل بيت السيد محمد دمر داش وسلم عليه وعرفه بنفسه فرحب به وشكاه حال غربته وبات عنده تلك الليلة وأخذه في الصباح إلى ابن أيواظ فدخل عايه وقبل يده ووقف فقال السيد محمد للصنمجي عرف هذا الذي قبل يدك قال لا قال هذا الذي جم أذنا ب خيولك قال: سالم قال لبيك قال أتيت بيتي ولم تخف، قال له نعم أتيت بكفني، أما أن تلتقم وأما أن تعفو، فاننا ضيقنا من الغربة، وها أنا بين يديك، فقال له مرحبا بك أحضر أهلك وعيالك وعمر في الكفر واتق الله تعالى، وعليكم الأمان، وأمر له بكسوة وشال، وكتب له أمانا وارسل به عبده، وركب سالم وذهب عند إبراهيم الشواربي بقلوب، فاقام عنده حتى وصل العبد بالأمان إلى عمه وأخيه في بني سويف فحملوا وركبوا وساروا إلى قلوب ونزلوا بدار أوسية الكفر حتى بنو الهم دواوير وأماكن ومساكن وأنتهم العربية ومشايخ البلاد ومقادما للسلام والهدايا والتقدم فاقام على ذلك حتى تولى محمد بيك ابن اسمعيل بيك أمير الحاج فأخذ منه إجازة بعمار البلد الذي على البحر وشرع في تعمير الدور العظيمة والبساتين والسواقي والمعاصر والجوامع وذلك سنة أربع وثلاثين ومائة وألف واستقام حال سالم واشتهر ذكره وعظم صيته واستولى على خفارة البرين ونفذت كلمته بالبلاد للبحرية من بولاق إلى البغازين وصارت المراكب والرؤساء تحت حكمه وضرب عليها الضرائب والعوائد الشهرية والسنوية وأنشأ الدواوير الواسعة والبستان الكبير بشاطئ النيل وكان عظيما جدا وعليه عدة سواقي وغرس به أصناف النخيل والأشجار المتنوعة فكانت ثمارة وفاكهة وعنبه تجتنى بطول السنة وأحضر لها الخولة من الشام ورشيد وغير ذلك ولما وقعت الوقائع بين ذي الفقار بيك ومحمد بيك جر كس المتقدم ذكرها وحضر جر جس بمن معه من

للموم إلى قرب المنشية وخرجت إليه عساكر مصر وأرسلوا إلى سالم بن حبيب  
فجمع العربان وحضر بنجرسانه وعبيده إلى ناحية الشيمى وحارب مع الاجناد  
المصرية حتى قتل سليمان بيك في المعركة وولى جر كس ورجعت التجريدة  
وتبعه سالم بن حبيب والاسباهية وذهبوا خلفه فعدى الشرق فعدوا خلفه  
وطلعت تجريدة أخرى من مصر فتلاقوا معهم ونحاروا مع محمد بيك  
جر كس فكانت بينهم وقعة عظيمة فكانت الهزيمة على جر كس وحصل  
ماحصل من وقوع جر كس في الروبة وموته ودفنوه بناحية شرونة كما  
نقد دم ورجع سالم بن حبيب بما غنمه في تلك الوقائع إلى بلده واشتهر أمره  
واشترى الممرارى البيض ولم يزل حتى توفي سنة احدى وخمسين ومائة والف  
وخلف ولداً يسمى عليا اشتهر أيضا بالفروسية والنجابة والشجاعة ولما  
مات سالم ترأس عوضه أخوه سويلم في مشيخة نصف سعد فصار بشهادة  
واشتهر ذكره وعظم صيته في الاقليم المصرى زيادة عن أخيه سالم ووسع  
الدواوير والمجالس ولما سافر الأمير عثمان بيك الفقارى بالحج ورجع سنة  
احدى وخمسين المذكورة فارسل هدية إلى سويلم المذكور وأرسل له الآخر  
التقادم ثم أن الأمير عثمان بيك تغير خاطره على سويلم لسبب من الأسباب  
فركب عليه على حين غفلة ليلا وتعالى به الدليل ونزل على دجوة طلوع  
الشمس وكان الجاسوس سبق اليهم وعرفهم بركوب الصنجق عليهم فخرجوا  
من الدور ووقفوا على ظهور خيولهم بالغيظ بعيدا عن البلد فلما حضر الصنجق  
ورمى على دورهم ورمى الطوائف بالرصاص فلم يجدوا أحدا فلم يتعرض  
لنهب شيء ومنع الغز والطوائف عن أخذ شيء وباع خبر ركوب الصنجق  
عمر بيك رضوان وابراهيم بيك فركبا خلفه حتى وصلوا إليه وساموا عليه  
نعرها أنه لم يجدهم بالبلد فركب عمر بيك وأخذ صحبته مملوكين فقط وسار

نحو الغيط فرآهم واقفين على ظهور الخيل فلما عاينوه وعرفوه نزلوا عن الخيل وسلموا عليه فتمال لهم لاي شيء تهربون من استاذكم وعرفهم أنه أنى بقصد الزهة وأحضر صحبته على بن سالم فتمال به الأمير وقبل يده ورجم إلى دواره وأحضر أشياء كثيرة من أنواع المأك كل حتى اكتفى الجميع وعزموا عليهم تلك الليلة فبات الصنجق وباقي الأمراء وذبح لهم أغناما كثيرة وعجابين جاموس وتعشى الجميع وأخرجوا لهم في الصباح شيئا كثيرا من أنواع الفطورات ثم قدم لهم خيولا صافيات وركبوا ورجعوا إلى منازلهم ولما هرب ابراهيم بك قطامش في أيام راغب محمد باشا وكان سويلم مراكونا عليه فجمع سقيلم عرب إلى وضرب ناحية شبرا المعدنية فوصل الخبر إلى ابراهيم جاویش القازدغلي فأخذ فرمانا بضرب ناحية دجوة والخروج من حق أولاد حبيب فعين عليهم ثلاثة صناديق وهم عثمان بك أبو سيف وأحمد بك كشك وآخر ووصلتهم النذيرة بذلك فوزعوا دبشهم وحريمهم في البلاد وركبوا خيولهم ونزلوا في الغيط ونزلت لهم التجريدة ومعهم الجببخانة والمحاربون وهجموا على البلد فوجدوها خالية ولما رأى الجببخانة كثرة التجريدة فوسعوا وذهبوا إلى ناحية الجبل الشرقي وأرسل ابراهيم جاویش إلى عثمان بك أبي سيف أمير التجريدة بأنه ينادى في البلاد عليهم ولم يدع أحدا منهم ينزل الريف فركب عثمان بك وطاف بالبلاد يتجسس عليهم وظفر لهم بمقومات وذخيرة ذاهبة اليهم من الريف على الجبال فحجزها وأخذها وذلك مرتين ورجع عثمان بك ومن معه إلى مصر وصحبهم ما وجدوه للحيابة في البلاد من مواش وسكر وعسل واخشاب وهدموا جانبها من بيوتهم وكان على بن سالم لم يذهب مع سويلم إلى الجبل بل أخذ عياله وذهب عند أولاد فودة فلما سمع بالانقريط على أصحاب الدرك فأتى إلى

مصر ودخل إلى بيت إبراهيم جاويز وعرفه بنفسه وطلب منة الامان فعفا عنه بشرط أن لا يقرب دجوة ويسكن في أى بلد شاء يزرع مثل الناس ثم أن سويلما ومن معه أرسلوا إلى حسين بيك الخشاب بأن ياخذ لهم أمانا من ابراهيم جاويز ففعل وقبل شفاعة حسين بيك بشرط ابطال حماية المراكب وأذية بلاد الناس ويكفيهم الخفارة التي اخذوها بالقوة واستخاض لهم المواشى التي كان جمعها عثمان بيك أبو سيف واستقر سويلم كما كان بدجوة وبني له دوار اعظيا ومقاعد مرتفعة شاهقة في العلو يحمل سقوفها عدة أعمدة وعليها بوابات مقصورة ترى من مسافة بعيدة في البر والبحر وبها عدة مجاس ونخادع ولواوين وفسحات علوية وسفلية وجميعه مفروش بالبلاط الكدان وبني بداخل ذلك الدوار مسجدا ومصلى وبداخل حوش الدوار مصاطب ومضاييف لأجناس الناس الآفاقية وغيرهم وبني تحت ذلك الدوار بشاطئ النيل رصيفا مبيتا ومصاطب يجاس عليها في بعض الأوقات وأنشأ عدة مراكب تسمى الخراجات ولها شرافات وقلوع عظيمة وعليها رجال غلاظ شداد فاذا مرت بهم سفينة صاعدة أو حادرة صرخ عليها أولئك الرجال قائلين البر فان امتثلوا وحضروا أخذوا منهم ما أحبوه من حمل السفينة وبضائع التجار وأن تلكؤا في الحضور قاطعوا عليهم بالخراجات في أسرع وقت وأحضروهم صاغرين وأخذوا منهم أضعاف ما كان يؤخذ منهم لو حضروا طائعين من أول الأمر وكان له قواعد وأغراض وركائز وأناس من الأمراء وأعوانهم بمصر يرأسهم ويهداهم فيذبون عنه ولا يسمعون فيه سكوى وله عدة من العبيد السود النجارية الفرسان ملازمين له مع كل واحد حرمدان مقلد به ملان بالدنانير الذهب وكان لا يبيت في داره ويأتى في الغالب بعد الثلث الأخير فيدخل إلى حريمه حصية ثم يخرج بعد الفجر فيعمل ديوانا ويحضر بين يديه عدة من الكتبة



ويتقدم اليه أرباب الحاجات ما بين مشايخ بلاد وأجناس ملتزمين وعرب وفلاحين وغير ذلك والجميع رةقوف بين يديه والكتاب يكتبون الأوراق والمراسلات إلى الواحى وغالب بلاد القليوبية والشرقية تحت حمايته وحماية أقاربه وأولاده ولهم فيها الشركاء والزروع والدواوير الواسعة المعروفة بهم والمميزة عن غيرها بالعظم والضيخامة ولا يقدر ملتزم ولا قائم مقام على تنفيذ أمر مع فلاحيه إلا بإشارته أو بإشارة من البلد في حمايته من أقاربه وكذلك مشايخ البلاد مع استاذيهم وكان لهم طرائق وأوضاع في الملابس والمطاعم فيقول الناس سرج حبابي وشال حبابي ومر كوب حبابي إلى غير ذلك وكان مع شدة مراعاة وقوة بأسه يكرم الضيفان ويحب العلماء وأرباب الفضائل ويأنس بهم ويتكلم معهم في المسائل ويواسيهم ويهاديهم وخصوصا أرباب المظاهر واتفق أن الشيخ عبد الله الشبراوى أيضا فقه فقدم له جملا ولم يزل على ما ذكرنا حتى جرد عليهم على بيك وهرب سويلم إلى البحيرة في السنة الماضية ثم جرد عليه في هذه السنة وعلى الهنادى وقتل شيخ العرب سويلم وخمسة وأربعون شخصا من الحبابية واتوا برأسة وعلقت بالرماية ثلاثة أيام وبقي من أولادهم خمسة وهم سيد أحمد وسالم ومحمد وأخو أحمد فنزلوا على حكم اسمعيل بيك فأرسل إلى على بيل ليأمنهم فامتنع وقال لا بد من قتل الجميع فأرسل اسمعيل بيك إلى محمد بيك فكلم على بيك في ذلك وترضى خاطره فأمنهم بشرط أن لا يسكنوا محلهم ولا يكون لهم ذكر وشئت قبيلتهم إلى أن عمرهم مراد بيك تابع محمد بيك أبى الذهب وترأس عليهم شيخ العرب أحمد بن على بن سويلم ولكن دون الحالة الأولى بكثير من غير صوله ولا مقارشة ولا تعد ولا خفارة وكان إنسانا حسنا وجيها محتثا مقتصر على حالة شأنه ملازما على قراءة الاوراد والمذاكرة ويحب أهل الفضل والصالح

ويترك بهم ويدعائهم وترددنا عليه وتردد إلينا بمصر كثيرا وبلونا منه خيرا وحسن عشرة وكان منه أخوه شيخ العرب محمد على مثل حالة يزيد عنه الانجماع عن الناس لغير ما يعنيه وبهانيه في خاصة نفسه وكان أبوهما على نزل بقلوب بدار فيحاء وكان حسن الخلق والخلق وله حشم وإتباع كثيرة وله هيبة عندهم وكان طيب السيرة فصيحاً مفوهاً في حفظه أشعار ونوادر ولديه معرفة وكان يفهم المعنى ويحقق اللفاظ وبطالع الكتب ومقامات الحريرى ونحو ذلك.

### (١٣) شخصيات تاريخية في مصر

#### إبان الحكم العثماني

#### ترجمة على بك الكبير<sup>(١)</sup>

الأمير الكبير على بك الشهير صاحب الوقائع المذكورة والحوادث المشهورة وهو مملوك إبراهيم كتيخدا تابع سليمان جاويش تابع مصطفى كتيخدا القازغلى تقلد الامارة والصبغة بعد موت استاذة في سنة ثمان وستين ومائة والف وكان قوى المراس شديد الشكيمة عظيم الهمة لا يرضى لنفسه بدون السلطنة العظمى والرياسة الكبرى لا يميل لسوى الجد ولا يحب اللهو ولا المزح ولا الهرل ويحب معالى الأمور من صغره وانفق أن بعض ولاية الأمور تشاوروا في تقليده الامارة فنقل إليه مجاسهم وذكر له مساعدته فلان وممانعة فلان فقال أنا لا أتقلد الامارة الا بسيفي لا بمعونة أحد ولم يزل يرقى في مدارج الصعود حتى عظم شأنه وانتشر صيته ونما ذكره وكان يلقب بجن على ولقب أيضا بلوط قبان وانضم إلى عبيد الرحمن كتيخدا وأظهر له خلوص

المحبة واغتر هو أيضا به وظن صيحة خلوصه فركن اليه وعضده وساعده ونوة بشأنه ليقوى به على نظرائه من الاختيارية والمتكلمين، وانفق انه وقع بين أحمد جاويز المجنون تابعه وبين أهل وجاقه حادثة نقموا عليه فيها وأوجبوا عليه النفي بحسب قوانينهم واصطلاحهم وعرضوا الامر على عبد الرحمن كتيخدا أستاذة، فعارض في ذلك ولم يسلم لهم في نفي أحمد جاويز، ورأى أن ذلك نقصا في حقه فتلطف به بعضهم وترجوا في اخراجه ولو إلى ناحية ترسا بالجيزة أياما قليلة مراعاة وحرمة للوحاق، فلم يرض وحقق واحتد، فلما كان في اليوم الثاني واجتمع عليه الامراء والاعيان على عادتهم قال لهم، أيها الأمراء من أنا أجا به الجميع بقولهم: أنت أستاذنا وابن أستاذنا وصاحب ولائنا قال، اذا امرت فيكم بأمر تنفذوه وأطيعوه قالوا نعم قال على بيك هذا يكون أميرنا وشيخ بلدنا ومن بعد هذا اليوم يكون الديوان والجمعية بداره وأنا أول من أطاعه وآخر من عصى عليه فلم يسعهم الا قبول ذلك بالسمع والطاعة وأصبح راكبا إلى بيت على بيك وتحول الديوان والجمعية إليه من ذلك اليوم واستفحل أمره ولم يمض على ذلك الا مدة يسيرة حتى اخرج احمد جاويز المذكور وحسن كتيخدا الشعراوى وسليمان بيك الشاورى كما تقدم ثم غدر به ايضا واخرجه الى الحجاز من طريق السويس وارسل معه صالح بيك ليوصله إلى ساحل القلزم فلما شيعه هناك أرسل بنى صالح : انا الى غزة ثم رد إلى رشيد ومنها ذهب إلى منية ابن خصيب وتحصن ؛ المترجم التجاريد ولم يزل متمتعا بها حتى تعصب على الما وأخرجوه متفيا إلى النوسات ثم وجهوه إلى السويس بعد الإنزى بكارى ثم منها الى الجهة القبلية بعد قتل عثمان بيك الجر.

صالح بيك وتعاقد معه وحضر معه الى مصر وقتل الرؤساء من أقرانه ثم غدر بصالح بيك أيضا كما تقدم مجمل ذلك ثم نفى باقي الاعيان وفرق جمعهم في القرى والبلدان وتبعهم خنقا وقتلا، وأبادهم فرعا وأصلا، وأفنى باقيهم بالشرية، وجلوا عن أوطانهم الى كل مكان بعيد، واستأصل كبار خشداشيته وقبيلته، وأقصى صغارهم عن ساحته وسدنه، وأخرب البيوت القديمة وأخرم القوانين الجسيمة والعوائد المرتبة، والرواتب التي من سالف الدهر كانت منظمة، وقتل الرجال، واستصفى الأموال، وحارب كبار العربان والبادي، وعرب الجزيرة والهادي، واعاظم الشجعان، ومقدام البلدان، وشنتت شملهم، وفرق جمعهم، واستكثر من شراء الممالك وجمع العسكر من سائر الاجتناس واستخلص بلاد الصعيد، وقهر رجالها الصناديد، ولم يرل يمهده لنفسه حتى خلع له ولا تبعه الاقليم المصري من الإسكندرية إلى اسوان، ثم جرد عساكره إلى البلاد الحجازية، ونفذ أغراضه بها، ثم التفت إلى البلاد الشامية وتابع إرسال البعث والمرايا والتجاريد اليها، وقتل عظماءها وكبراءها وولاتها، واستوات أتباعه على البلاد الشامية حتى أنهم أقاموا في حصار يافا أربعة أشهر حتى ملكوها، وعمر قلاع الاسكندرية ودمياط وحصنها بعساكره، ومنع ورود الولاة العثمانيين، وكان يطالع كتب الأخبار والتواريخ وسير الملوك المصرية، ويقول لبعض خاصته «إن ملوك مصر كانوا مثلنا ممالك الأكراد مثل السلطان بيبرس والسلطان قلاوون وأولادهم وكذلك ملوك الجراكسة وهم ممالك بني قلاوون الى آخرهم كانوا كذلك وهؤلاء العثمانية أخذوها بالتغلب ونفاق أهلها» ويتوه ويشير بمثل هذا القول بما في ضميره وسريته، ولولم يخنه بموكة محمد بيك لرد الأمير الى أصولها، وكان لا يحاسي إلا أهل الوقار والحشمة

والسنيين ، مثل محمد أفندي كاتب كبير الينكجيرية ، ومصطفى أفندي توسكى ،  
وعبد الله كيتخدا محمد باشا الراقم ، ومرتضى أغا وأحمد أفندي ، بجاسونه  
بالنوبة فى أوقات مخصوصة مع غابة النحرز فى الخطاب والمسامرة . ويجوز  
القول ، و كاتب إنشاءه العربى الشيخ محمد الهلباوى الدمهورى ، و كاتبه الرومى  
مصطفى أفندي الاشقر ، ونعمان أفندي وهو منجمه أيضا ، ويجل من العلماء  
للمرحوم الوالد<sup>(١)</sup> والشيخ أحمد الدمهورى والشيخ على العدوى والشيخ أحمد  
الحامى ، و كاتبه القبطى المعلم رزق بلغ فى أيامه من العظمة ما لم يبلغه قبطى  
فيا رأينا ومن مسقانه كرع المعلم ابراهيم الجوهري وأدرك ما أدركه بعده  
فى أيام محمد بيك وأتباعه من بعده ، وتبع المفسدين والذين يتدخلون فى  
القضايا والدعاوى ويتحيلون على إبطال الحقوق بأخذ الرشوات والجهالات ،  
وعاقبهم بالضرب الشديد والإهانة والقتل والنفى إلى البلاد البعيدة ولم يراع  
فى ذلك أحدا سواء كان متعما أو فقيها أو قاضيا أو كاتبيا أو غير ذلك  
بعضر أو غيرها من البنادر والقرى ، وكذلك المفسدون وقطاع الطرق من  
العرب وأهل الحوف وألزم أرباب الأدراك والمقادم بحفظ نواحيهم وهافى  
حوزم وحدودهم ، وعاقب الكبار بجناية الصغار فأمنت السبل وانكثت أولاد  
الحرام وانكشوا عن قبائحهم وايدانهم بحيث أن الشخص كان يسافر بمفرده  
ليلا راكبا أو ماشيا ومعه حل الدراهم والدنانير إلى أى جهة وببيت فى الغيط  
أو البرية آمننا مطمئنا لا يرى مكروها أبدا ، وكان دظيم الحبيبة اتفق لأناس  
ما توا فرقا<sup>(٢)</sup> من هيئته ، وكثيرا من كان يأخذه الرعدة بمجرد المثل بين يديه ،  
فيقول له «هون عليك» ويلاطفه حتى ترجع له نفسه ، ثم يخاطبه فيما طلبه بهدده ،  
وكان صحيح الفراسة شديد الحـذق ، يفهم ماخص الدعوى الطويلة بين  
المتخاصمين ولا يحتاج فى التفهيم إلى ترجمان أو من يقرأ له المصكوك والوثائق

(٢) أي خوفا وفزعاً .

(١) أي والد الشيخ المبرتي

بل يقرأها بنفسه كالماء الجاري ولو كان خطها سقيماً ، ولا يختم ورقة حتى يقرأها ويفهم مضمونها ثم يعضيها أو يمزقها ، وألبس سراجينه قواويق فتلى بالقاء من جوخ أصفر تميزاً لهم عن غيرهم من سراجين أمرائه ، ولم يزل منفرداً في سلطنة مصر لا يشار كـه مشارك في رأيه ولا في أحكامه ، وأمراؤها وحكامها بما اليكـه أنبأه ، فلم يقنع بما أعطاه مولاه ، وخوله من ملك مصر بحريها وقبليها الذي افتخرت به الملوك والفراعنة على غيرها من الملوك ، وشرهت نفسه وغرته أمانية وتطلبت نفسه الزيادة وسعة المملكة ، وكلف أمراءه الأسفار وفتح البلاد حتى ضاقت أنفسهم وسئموا الحروب والغربة والبعد عن الوطن فخالف عليه كبير أمرائه محمد بيك ورجع بعد فتح البلاد الشامية بدون استئذان منه واستوحش كل من الآخر فوثب عليه وفر منه إلى الصعيد ، وكان ما كان من رجوعه بمن انضم إليه وخامر معه ، وكانت الغلبة له على مخدومه وفر منه إلى الشام وجند الجنود وقصد العود لمملكته ومحل سيادته ، فوصل إلى الصالحية وخرج إليه محمد بيك وتلاقيا ، واصيب المترجم بجراحة في وجهه ، وأخذ أسيراً وقتل من قتل من أمرائه ، ورجع محمد بيك وصحبته مخدومه المذكور محمولاً في تخت فأنزله في داره بدرب عبد الحق ، فأقام سبعة أيام ومات والله اعلم بكيفية موته ، وكان ذلك في منتصف شهر صفر من السنة ، فغسل وكفون وخرجوا بجنائزه وصلى عليه بمصلى المؤمنين في مشهد خافل ، ودفن بقرية استأذه إبراهيم كبتخذ بالقرافة الصغرى بجوار الامام الشافعي ، ومدفنهم مشهور هناك وبواجهته سبيل يعلوه قصر مفتوح الجوانب ، ومن آثاره العمارة العظيمة بطندتا<sup>(١)</sup> وهي المسجد الجامع والقبعة على مقام سيدي احمد البدوي رضى الله عنه والمكانب لولاميضأة الكبيرة والخنفيات وكراسى الراحة المتسعة والمئارتان العظيمتان والسبيل المواجه للقبعة والقيسارية العظيمة النافذة من

(١) أى بطنطا .

الجهتين وما بها من الحوانيت للتجار وسميت هناك بالغورية لئزول تجار أهل الغورية بمصر في حوانيتها أيام مواسم الموالد المعتادة لبيع الأقمشة والطرايش والعصائب وكان المشد على تلك العمارة المعلم حسن عبد المعطى وكان من الرجال اصحاب الهمم وولاه سدانة الضريح عوضاً عن أولاد سعد الخدام لسوء سيرتهم وظلمهم فنكبتهم المترجم وأخذ ما أمكنه أخذه من مالهم وهو شيء كثير وأنفق في هذه العمارة ووقف عليها اوقافاً ورتب بالمسجد عدة من الفقهاء والمدرسين والطلبة والمجاورين وجعل لهم خبزاً وجرايات وشورية في كل يوم ، وجدد ايضا قبة الإمام الشافعى رضى الله عنه وكشف ما عليها من الرصاص القديم من أيام الملك الكامل الايوبى فى القرن الخامس ، وقد نشمت وصدىء لطول الزمان فجدد ماتحته من خشب القبة البالى بغيره من الخشب النقى الحديث ثم جعلوا عليه صفائح الرصاص المسبوك الجديد المنبت بالمسامير العظيمة وهو عمل كثير وجدد نقوش القبة من داخل بالذهب والالازورد والأصباغ وكتب بافريزها تاريخاً منظوماً بخط صالح أفندى ، وهدم أيضاً الميضاة التى كانت من عمارة عبد الرحمن كتنخدا وكانت صغيرة مئمنة الاركان ووسعها وعمل عوضها هذه الميضاة الكبيرة ، وهى مربعة مستطيلة متسعة وبجانبيها خنفية وبزايى يصب منها الماء ، وحول الميضاة كراسى راحة بحيطان متسعة تجرى مياهها إلى بعضها وماؤها شديد الملوحة. ومن إنشائه أيضاً العمارة العظيمة التى أنشأها بشاطىء النيل ببولاق حيث ذلك الحطب تحت ربع الخرنوب وهى عبارة عن قيسارية عظيمة بياين يسلك منها من بحرى إلى قبلى وبالعكس ، وخاناً عظيماً يعلوه مساكن من الجهتين وبخارجه حوانيت وشونة غلال حيث مجرى النيل ، ومسجد متوسط فحفروا أساس جميع هذه العمارة حتى بلغوا الماء ، ثم بنوا لها خنازير مثل المنارات من الأحجار

والدبش والمؤن وغاصوا بها في ذلك الخندق حتى استقرت على الارض  
المعجبة ثم ردموا ذلك الخندق المحتوى على تلك الخنازير بالمؤن والاحجار  
واستعملوا عليه بعد ذلك بالبناء المحكم بالحجر النحيت وعقدوا العقود والقواصر  
والاعمدة والاشخاب المتينة وكان العمل في ذلك سنة خمس وثمانين ومات  
المرجم قبل اتمامها وبناء اعاليها وكانت هذه العماره من أشأم العمار لأن النيل  
انحسر بسببها عن ساحل بولاق وبطل تياره واندفع إلى ناحية انبابة ولم  
تزل الارض تعلو والانربة تزيد فيما بين زاوية تلك العماره إلى شون الغلال  
ويزيد نموها في كل سنة حتى صار لا يركبها الماء الا في سنين الفرق ثم فحش  
الأمر وبني الناس دوراً وقهاوى في بحرى العماره وسبحوا إلى جهة قرب الماء  
مفر بين والقوا أتربة العمار وما يخفرونه حول ذلك واقتدى بهم للترابة  
وغيرهم ولم يحدوا مانعا ولا رادعا وكلما فعلوا ذلك هرب الماء وضعف جريانه  
وربت الأرض وعلت وزادت حتى صارت كيما تنقبض النفوس من رؤيتها  
وتتملى المنافس من عجاجها وخصوصا في وقت الهجير بعد أن كانت نزهة  
للناظرين ولقد ادر كننا فيما قبل ذلك تيار النيل يندفع من ناحية بولاق التكرور  
الى تلك الجهة ويمر بقوته تحت جدران الدور والوكائل القبلية وساحل  
الشون ووكلالة الابزار وخضرة البصل وجامع السنانية وربع الخرنوب إلى  
الجميعانية وينعطف إلى قصر الحللى والشيخ فرج صيفا وشتاء ولا يعوقه عائق  
ولا يقدر أحد أن يرمى بساحل النيل شيئا من التراب فان اطلع الحاكم  
على ذلك نكل به أو بخفير تلك الناحية وهذا شئ قد تودع منه ومن أمثاله  
وآخر من ادر كننا فيه هذا الالتفات والتفقد للأموال الجزئية التى يترتب  
بزيادتها الضرر العام عبد الرحمن أغا مستحفظان فانه كان يحدو طريق الحكام  
السالفين إلى أن ضمنت شوكته بتأمر الأصاغر وقيد حكمه بعد الاطلاق



وترك هذا الأمر ونسى بموته وتقليد الأغاشم وتضاعف الحال حتى أن بعض الطرق الموصلة إلى بولاق استندت بتراكم الأتربة التي يلقونها أهل الأطراف خارج الدروب ولا يجدون من يمنعهم أو يردهم، وقد رت علو الأرض بسبب هذه العمار زيادة عن أربع قامات، فأننا كنا نعد درج وكالة الإزار بين من ناحية البحر عندما كنا ساكنين بها قبل هذه العماره أيضاً وعشرين درجة وكذلك سلم قيطون بيت الشيخ عبد الله القمري وقد غابت جميعها تحت الأرض وغطتها الأتربة ولله عاقبة الأمور ومن إنشاء المترجم داره المظلة على بركة المازبكية بدرب عبد الحق التي مات بها والحوض والساقية والطاحون بجوارها وهي الآن مسكن الست نفيسة وبالجملة فأخبار المترجم ووقائعه وسيرته لو جمعت من مبدأ أمره إلى آخره لكانت مجلدات وقد ذكرنا فيما تقدم لها من ذلك بحسب الاقتضاء مما استحضره الذهن القاصر والفكر المشوش العاتر بتراكم المحموم وكثرة الغيوم وتزايد الحزن واختلاط الفتن واختلال الدول وارتفاع السفلى ولعل العود يخضر بعد الذبول وبطلع النجم بعد الأفول أو يبسم الدهر بعد كساره أنياه أو ياحظنا من نظره المتغابي في آياه (شعر) .

زمن كالأحلام تقضى بعده      زمن نهل فيه بالأحلام

ولله في خلقه من قديم الزمان عادة وانتظار الفرج عبادة، نسأله انقشاع  
المصائب وحسن العواقب .

## (١٤) شخصيات تاريخية في مصر

إبان الحكم العثماني

محمد بك أبو الذهب<sup>(١)</sup>

الأمير الكبير محمد بك أبو الذهب تابع على بك الشهير اشتراه أستاذه في سنة خمس وسبعين فأقام مع أولاد الخزنة أياماً قليلة وكان إذا ذاك اسمعيل بك خازن داراً فلما أمر اسمعيل بك قلده الخازندارية مكانه وطلع مع مخدومه إلى الحج ورجع أوائل سنة ثمان وسبعين وتأمر في تلك السنة وتقلد الصنحية وعرف بأبي الذهب وسبب تلقبه بذلك أنه لما لبس الخلاء بالقلعة صار يفرق البقاشيش ذهباً وفي حال ركوبه ومروره جعل ينثر المذهب على الفقراء والجهيدة حتى دخل إلى منزله فعرف بذلك لأنه لم يتقدم نظيره لغيره من تقلد الامريات واشتهر عنه هذا اللقب وشاع وسمع عن نفسه شهرته لذلك فكان لا يضع في جيبه إلا الذهب ولا يعطى إلا الذهب ويقول «أنا أبو الذهب فلا أملك إلا الذهب» وعظم شأنه في زمن قبايل ونوه مخدومه بذكره وعينه في المهمات الكبيرة والوقائع الشهيرة وكان سعيد الحركات مؤيد العزمات لم يعهد عليه الخذلان في مصاف قط وقد تقدمت أخباره ووقائعه في أيام على بك وبعده واستكثر من شراء المماليك والعبيد حتى اجتمع عنده في الزمن القليل ما لا يتفق لغيره في الزمن الكثير وتكاملوا المناصب والامريات فلما تمتدت البلاد بسعده المقرون بهأس أستاذه ثم خالف عليه وضم المشردين وغمرهم بالإحسان واستمال بواقى أركان الدولة واستلمين الجميع جانبه وجنحوا إليه واحبوه واعانوه وتبعوه وقاتلوا بين

(١) الجبرتي ج ١ ص ٤١٧ - ٤٢٠ .

يديه حتى أراحوا على بيك وخرج هاربا من مصر إلى الشام واستقر المترجم بمصر وساس الأمور وقلد المناصب وجبى الأموال والغلال وراسل الدولة العثمانية وأظهر لهم الطاعة وقلد مملوكه إبراهيم بيك إمارة الحج تلك السنة وصرف العلائف وعوائد العربان وأرسل الغلال للحرمين والمصر وتحرك على بيك للرجوع إلى مصر وجيش الجيوش فلم يهتم المترجم لذلك وكاد له كيداً بأن جمع القرائنعة والذين يظن فيهم النفاق وأسر اليهم أن يرسلوا على بيك ويستعملوه في الحضور وينمقوا مساوى للمترجم ومنقرات ويعدهو بالخامرة معه والقيام بنصرتهم حتى حضر وأرسلوها إليه بالشرطة السرية فراج عليه ذلك واعتقد صحتته وأرسل إليه بالجوابات وأعادوا له الرسالة كذلك باطلاع مخدمهم وإشارته فعند ذلك قوى عزم على بيك على الحضور وأقبل بجنوده إلى جهة الديار المصرية فخرج إليه المترجم ولقاءه بالعالية وأحضره أسيرا كما تقدم ومات بعد أيام قليلة وانقضى أمره وارتاح المترجم من قبله وجمع باقى الأمراء المطرودين والمشردين وأكرمهم واستخدمهم وأواساهم واستوزرهم وقلدهم المناصب ورد اليهم بلادهم وعوائدهم واستعملهم بالاحسان والعطايا واستبدلهم العز بعد الذل والهوان وراحة الاوطان بعد الغربة والتشريد والهجرة أج في البلدان فثبتت دولته وارتاحت النواحي من الشرور والتجارات وهابته العربان وقطاع الطريق وأولاد الحرام وامنت السبل وسلكت الطرق بالقوافل والبضائع ووصات الجلوبات من الجهات القبليه والبحرية بالتجارات والمبيعات وحضر وإلى مصر خليل باشا وطلع إلى القلعة على العادة القديمة وحضر المترجم من الدولة المرسومات والخطابات ووصل إليه سيف وخلعة فلبس ذلك في الديوان ونزل في أبهة عظيمة وعظم شأنه وانفرد بامارة مصر واستقام

أمره وأهمل أمر اتباع أستاذه على بيك وأقام أكثرهم بمصر بطلا وحضر  
الى مصر مصطفى باشا النابلسى من أولاد العظم والتجأ اليه فاكرم نزله ورتب  
له الرواتب وكاتب الدولة وصالح عليه وطلب له ولاية مصر فأجيب الى  
ذلك ووصلت اليه التقاليد والداقم في ربيع الثانى سنة ثمان وثمانين ووجه  
خليل باشا الى ولاية جدة وسافر من القلزم في جمادى الثانية وتوفى هنالك  
وفى أواخر سنة سبع وثمانين شرع فى بناء مدرسته التى تجاه الجامع الأزهر  
وكان محلها رباع متخربة فاشتراها من أربابها وهدمها وأمر ببنائها على هذه  
الصفة وهى على أنىك جامع السنانية الكائن بشاطيء النيل ببولاق فرتب  
لنقل الاتربة وحمل الجير والرماد والطين عدة كبيرة من قطارات البغال  
وكذلك الجمل لشغل الاحجار العظيمة كل حجر واحد على جمل واطحنوا  
لها الجبس الحلوانى المصيص ورموا أساسها فى أوائل شهر الحجة ختام السنة  
المذكورة ولما تم عقد قبتها العظيمة وحولها من القباب المعقودة على الموازين  
ويصفوها ونقشوا داخل القبة بالالوان والأصباغ وعمل لها شبابيك عظيمة  
كلها من النحاس الأصفر المصنوع وعمل بظاهرها فسحة مفروشة بالرخام المرمر  
وبوسطها حنفية وحولها مساكن لمتصوفة الاتراك وبداخلها عدة كراسى راحة  
وكذلك بدورها العلوى وبأسفل من ذلك ميضأة عظيمة تمتلئ بالماء من نوفرة  
بوسطها تصب فى صحن كبير من الرخام المصنوع نقلوه اليها من بعض  
الاماكن القديمة ويفيض منه فيملا الميضأة وحول الميضأة عدة كراسى  
راحة وانشأ ساقية لذلك فحفرها وخرج ماؤها حلواً فهد ذلك أيضا من  
سعدة مع أن جميع الآبار والسواقي التى بتلك الخطة ماؤها فى غاية الملوحة  
وانشأ أسفل ذلك صهريجاً عظيماً يملأ فى كل سنة من ماء النيل وحوضاً عظيماً  
لسقى النواب وعمل بأعلى الميضأة ثلاثة أماكن يرسم جاوس المفتين الثلاثة

يجلسون بها حصّة من النهار لإفادة الناس بعد إملاء الدروس وقرر فيها  
 الشيخ أحمد الدردير مفتي المالكية والشيخ عبد الرحمن العريشى مفتي الحنفية  
 والشيخ حسن الكفراوى مفتي الشافعية ولما تم البناء فرشت جميعها بالحصر  
 ومن فوقها الأبسطه الرومى من داخل وخارج حتى فرجات الشبابيك  
 ومساكن الطباقي ولما استقر جلوس المفتين المذكورين بالثلاثة أما كن القى  
 أعدت لهم أضرت بهم الرائحة الصاعدة إليهم من المراحيض القى من أسفل وأعلموا  
 الأمير بذلك فأمر بإبطالها وبنوا خلافا بعيدا عنها وتقرر في خطابتها الشيخ  
 أحمد الراشدى وغالب المدرسين بالازهر مثل الشيخ على الصعيدى مدرس  
 البخارى والشيخ أحمد الدردير والشيخ محمد الأنير والشيخ عبد الرحمن العريشى  
 والشيخ حسن الكفراوى والشيخ أحمد يونس والشيخ أحمد السمنودى  
 والشيخ على الشنوبى والشيخ عبد الله اللبان والشيخ محمد الحفناوى والشيخ  
 محمد الطحلاوى والشيخ حسن الجداوى والشيخ أبى الحسن القلمى والشيخ  
 الببلى والشيخ الحريرى والشيخ منصف ور المنصورى والشيخ أحمد جاد الله  
 والشيخ محمد المصباحى ودرسوا ليحيى افندى شيخ الانزال والتو تقرر السيد عباس  
 أما ما رانبا بها وفي وظيفة التوقيت الشيخ محمد العبدان وجعل بها خزانه  
 كتب عظيمه وجعل خازنها محمد أفندى حافظ وينوب عنه الشيخ محمد الشافعى  
 الجناحى ورتب للمدرسين الكبار فى كل يوم مائة وخمسين نصفه فضة ومن  
 دونهم خمسون نصفه وكذلك للطلبة منهم من له عشرة أنصاف فى كل يوم  
 ومنهم من له أكثر وأقل وبقدر عدد الدراهم أراد من البر فى كل سنة  
 ولما انتهى أمرها وصلى بها الجمعة فى شهر شعبان سنة ثمان وثمانين فحضر  
 الأمير المذكور واجتمع المشايخ والطلبة وأرباب الوظائف وصلوا بها الجمعة  
 وبعد انقضاء الصلاة جلس الشيخ الصعيدى على الكرسي وأملى حديث (من

بنى لله مسجداً ولو كمنه حص قطة بنى الله له بيتاً في الجنة) فلما انقضى ذلك  
أحضرت الخلع والفراوى فألبس الشيخ الصميدى والشيخ الراشدى الخطيب  
والفتين الثلاثة فراوى سمور وباقي المدرسين فراوى نافا بيضاء وانعم في  
ذلك اليوم على الخدمة والمؤذنين وفرق عليهم الذهب والبقاشيش وتنافس  
الفقهاء والاشياخ والطلبة وتحاسدوا وتقاتلوا ووقف على ذلك أمانة قويسنا  
وغيرها والخوانيت التي أسفل المدرسة ولم يصرف ذلك الا سنة واحدة فان  
المرجم سافر في أوائل سنة تسع وثمانين إلى البلاد الشامية كما تقدم ومات  
هناك ورجعوا برمته وتأمروا باتباعه وتقاسموا البلاد فيما بينهم ومن جملتها  
أمانة قويسنا الموقوفة فسيرد أمر المدرسة وعوضوا عن ذلك الوكالة التي  
أنشأها على بيك بيولاقي لمصرف أجر الخدمة وعليق الانوار بعدما أضعفوا  
المعاليق ونقصوها ووزعوا عليهم ذلك الايراد القليل ولم يزل الحال يتناقص  
ويضعف حتى بطل منها غالب الوظائف والخدم إلى أن بطل التوقيت والأذان  
بل والصلاة في أكثر الاوقات واخلق فرشها وبسطها وعتقت وبلت وسرق  
بعضها وأغلق أحد أبوابها المواجه للقبوة الموصل للمشهد الحسيني بل أغلقت  
جميعها شهوراً مع كون الأمراء أصحاب الحل والعقد اتباع الواقف ومماليكه  
لكن لما فقدت منهم القابلية واستولى عليهم الطمع والتفاخر والتنافس والتعاضى  
خوف الفشل وتفرق الكلمة مع الانحراف عن الأوضاع ظهر الخلل في كل  
شئ حتى في الأمور الموجبة لنظام دولتهم واقامه ناموسهم كما يتضح ذلك  
فيما بعد وبالجملة فان المترجم كان آخر من أدر كنا من الأمراء المصريين شهامة  
وصرامة وسعداً وحزماً وعزماً وحكماً ومماحة وحلماً وكان قريباً للخير  
يحب العلماء والصلحاء ويميل بطبعه إليهم ويعتقد فيهم ويعظمهم وينصت  
لكلامهم ويعطيهم العطايا الجزيلة ويكره المخالفين للدين ولم يشتهر عنه شئ

من الموبقات والمحرمات ولا ما يشينه في دينه أو يخل بمروءته بهي الطلعة جميل  
 الصورة أبيض اللون معتدل القامة والبدن مستوئلاً للحيمة مهيب الشكل وقورا  
 محتشما قليل الكلام والالتفات ليس بمهذار ولا خوار ولا عجول مبعجلا في  
 ركوبه وجلوسه مباشر الأحكام بنفسه ولولا ما فعله آخره من الإسراف في  
 قتل أهل بافا بأشارة وزرائه لكانت حسناته أكثر من سيئاته ولم يتفق لأمر  
 مثله في كثرة الممالك وظهور شأنهم في المدة اليسيرة وعظم أمرهم بعده  
 وانحرفت طباعهم عن قبول العدالة ومالوا إلى طرق الجهالة واشتروا الممالك  
 فنشؤا على طرائقهم وزادوا عن سوابقهم وألفوا المظالم وظنوها مغنم وتمادوا  
 على الجور وتلاحقوا في البغي على الفوران حصه لي ما حصل ونزل بهم  
 وبالناس منازل وسيتلى عليك من ذلك أنباء وأخبار وما حل بالآقليم بسببهم  
 من الخراب والدمار .

## المجموعة الثانية مصر العربية إبان الحكم الفرنسي

(١) رسالة بوناپرت إلى أبي بكر باشا الوالي العثماني على مصر

قبيل رسو الأسطول الفرنسي في مياه الإسكندرية<sup>(١)</sup>

البارجة أوريان في ١٢ من مسيدور من السنة السادسة (٣٠ من يونيو ١٧٩٨)  
إن حكومة الجمهورية الفرنسية طالما طلبت من الباب العالي معاينة البكوات  
الماليك الذين كانوا يرهقون التجار الفرنسيين بمختلف أنواع الإيذاء  
والاعتداء . وصرح الباب العالي بأن أولئك البكوات قد تهادوا في أطعامهم  
وأهوانهم وتنكبوا سبيل العدالة والاستقامة ، وأنه لا يقرهم على اساءة معاملة  
اصدقائه الفرنسيين الأوفياء ، ولا يراهم جدبرين بعظمه وحمايته .  
وعلى ذلك قد اعترفت الجمهورية تجريد جيش جرار للقضاء على مظالم  
البكوات الماليك في مصر كما اضطرت أن تجرد حملات في خلال القرن الحالي  
على بكوات تونس والجزائر ، وبقي أنك وأنت الذي يجب أن يكون  
حاكم البلاد ومع ذلك قد سلب منك البكوات كل جاه ونفوذ وجهلوك  
في القاهرة رهن إرادتهم ، لا بد أن تتلحق نبأ قدومي بالمرور والارتياح .  
ولعله قد وصل إلى علمك أنني ما حضرت بمقاصد عدائية نحو الدين والشرع  
أو للقيام بعمل ضد السلطان . وكذلك لا بد أنك تعلم أن الأمة الفرنسية هي  
الحليفة الوحيدة للسلطان في أوروبا .

فهلهم إذا إلى مقابلي واشترك معي في استئزال اللعنات على طائفة الماليك  
وعنصرهم الخبيث<sup>(١)</sup> .

(١) Correspondances de Napoleon t IV , doc, no, 2794 ,



(٢) رسالة بونا برت

إلى ادريس بك قومندان السفينة « التركية عقاب بحرى  
الراسية فى الاسكندرية مع اثنتين آخرين  
البارجة اوريان فى ١٣ من مسيدور من السنة السادسة ( أول يوليو  
سنة ١٧٩٨ ) .

أن البكوات قد أمعنوا فى سوء معاملتهم لتجارنا . وقد جئت لأطالب  
منهم حسابا عما فعلوا .

وسأكون غدا فى الاسكندرية ، فلا يكون ذلك باعنا على أى قلق  
لأنك تنتمى إلى صديقنا العظيم سلطان تركيا ، ولتكن خطتك تبعاً لمقتضيات  
هذه السياسة . أما إذا بدر منك عمل عدائى ضد الجيش الفرنسى فانى  
اعاملك معاملة الأعداء . وتقع التبعة عليك وحدك الأمر الذى هو أبعد  
ما يكون عن رغبتى وعواطفى <sup>(١)</sup> .

(1) Correspondance de Napoleon , t IV , doc, no .2724.

### (٣) أول منشور وجهه بونا برت

#### إلى الشعب المصرى

بسم الله الرحمن الرحيم ، لا اله إلا الله ، لا ولد له ولا شريك له فى ملكه <sup>(١)</sup> .  
 من طرف فرنساوية المبني على أساس الحرية والتسوية <sup>(٢)</sup>  
 السر عسكر الكبير <sup>(٣)</sup> أمير الجيوس فرنساوية بونا برت  
 يعرف أهالى مصر جميعهم أن من زمن مديد الصنائج <sup>(٤)</sup> الذين يتسلطون  
 فى البلاد المصرية يتعاملون بالذل والاحتقار فى حق الملة فرنساوية ويظلمون  
 تجارها بأنواع الايذاء والتعدي فحضر الآن ساعة عقوبتهم ، وأخرنا من  
 مدة عصر وطويلة هذه المرة الممالك المجلوبين من بلاد الابازة <sup>(٥)</sup> والجراكسة  
 يفسدون فى الافليم الحسن الأحسن الذى لا يوجد فى كرة الأرض كلها . فأما  
 رب العالمين القادر على كل شئ فإنه قد حكم على انقضاء دولتهم .  
 يا أيها المصريون

قد قيل لكم إننى ما نزلت بهذا الطرف إلا بقصد إزالة دينكم فذلك كذب

(١) لم ترد كل هذه العبارات الدينية فى الأصل الفرنسى . وإنما استهل هذا الأصل  
 الفرنسى على النحو الآتى : المعسكر العام فى الاسكندرية فى ١٤ من مسيدور من السنة  
 السادسة الموافق ١٨ من محرم سنة ١٢١٣ هجرية ، بونا برت عضو الجمع العلمى الأهلى  
 والقائد العام . وكان بونا برت يفخر بعضويته فى الجمع العلمى ويقدمها على رتبته العسكرية .

(٢) التسوية يقصد بها المساواة .

(٣) السر عسكر معناها القائد العام .

(٤) الصنائج جمع صنيجق وهو مدير المديرية وكان الامراء الممالك هم الذين يتولون

هذه المناصب .

(٥) الابازة هم شعوب القوقاز . وفى الأصل الفرنسى «المجلوبين من جورجيا والقوتاز» .

صريح ، فلانصدقوه وقولوا للمفترين إننى ما قدمت إليكم إلا لأخلص حقكم من يد الظالمين . وإننى أكثر من الممالك أعبد الله سبحانه وتعالى ، واحترم نبيه والقرآن العظيم . وقولوا أيضا لهم إن جميع الناس متساوون عند الله وإن الشيء الذى يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم فقط . وبين الممالك والعقل والفضائل تضارب . فماذا يميزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يتملكوا مصر وحدهم ويختصوا بكل شيء أحسن فيها من الجوارى الحسان والخيل العتاق والمساكن المفرحة ؟ فإن كانت الأرض المصرية التزاما للممالك فليرونا الحجة التى كتبها الله لهم . ولكن رب العالمين رؤوف وعادل وحليم . ولكن بهونه تعالى من الآن فصاعدا لا يئأس أحد من أهالى مصر عن الدخول فى المناصب السامية وعن اكتساب المراتب العالية . فالعلماء والفضلاء والعقلاء بينهم سيد برون الأمور ، وبذلك يصلح حال الأمة كلها . وسابقا كان فى الأرض المصرية المدن العظيمة والخارجان <sup>(١)</sup> الواسعة والمتجر المتكاثر ، وما أزال ذلك كله إلا الظلم والطمع من الممالك .

أيها المشايخ والقضاة والأئمة والشوربجية وأعيان البلد ، قولوا لأمتكم أن الفرنساوية هم أيضا مسلمون مخلصون <sup>(٢)</sup> ، وإثبات ذلك أنهم قد نزلوا فى رومية <sup>(٣)</sup> الكبرى وخربوا فيها كرسى البابا الذى كان دائما يمتحن النصارى على محاربة الإسلام ، ثم قصدوا جزيرة مالطة وطردها منها الكوللرية <sup>(٤)</sup>

(١) الخارجان يقصد بها الترع أو القنوات .

(٢) فى الأصل الفرنسى « أصدقاء للمسلمين المخلصين .

Que nous sommes amis des vrais musulmans .

(٣) يقصد بها روما .

(٤) تسكتب أحيانا كوالبرية ، كوالبرية ، كوالبرية كفا البرية . وكأها . أخوذة من السكاه =

الذين كانوا يزعمون أن الله تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين ومع ذلك فالفرنساوية في كل وقت من الأوقات صاروا محبين مخلصين لحضرة السلطان العثماني وأعداء أعدائه أدام الله ملكه . ومع ذلك أن المماليك امتنعوا من إطاعة السلطان غير ممثلين لأمره ، فما أطاعوا أصلا إلا لطمع أنفسهم .

طوبى ثم طوبى لأهالى مصر الذين يتفقون معنا بلا تأخير في إصلاح حالهم وتعلو مراتبهم . طوبى أيضا للذين يقعدون في مساكنهم غير مائلين لأحد من الفريقين المتحاربين ، فاذا عرفونا بالأكثر تسارعوا إلينا بكل قلب لكن الويل ثم الويل للذين يعتمدون على المماليك في محاربتنا فلا يجدون بعد ذلك طريقا إلى الخلاص ولا يبق منهم أثر .

المادة الأولى : جميع القرى الواقعة في دائرة قريبة بثلاث ساعات عن

المواضع التي يمر بها عسكر فرنساوية فواجب عليها أن ترسل لاسر عسكر من عندها وكلاء كما يعرف المشار إليه أنهم أطاعوا وأنهم نصبوا علم فرنساوية الذى هو أبيض وكحلى وأحمر .

المادة الثانية : كل قرية تقوم على العسكر فرنساوى تحرق بالنار .

المادة الثالثة : كل قرية تطيح العسكر فرنساوى أيضا تنصب

صنجاك السلطان العثماني محبنا دام بقاءه .

== الإيطالية cavaliere ومعناها فارس ، وهم فرسان القديس يوحنا في مالطة وكانوا أقاموا صلاة على روح الملك لويس السادس عشر عند ما أعدته الثورة كما كانوا يقدمون له الأموال قبل اعدامه . وردت حكومة الثورة عليهم بـ «عنة» المقيمين منهم في فرنسا وصارت أملاكهم وأعدمت بعضها منهم . واعتقدت حكومة الثورة أيضا أن مالطة غدت وكرا للدعاس يبيكها عملاء إنجلترا وروسيا والنمسا وخشيت أن تبادر إحدى هذه الدول إلى احتلال الجزيرة . فالمشهور على بانما لطات وصور التفاق والتضامن .

المادة الرابعة : المشايخ في كل بلد يختصون حلالا جميع الأرزاق والبيوت والأموال التي تتبع المالك وعليهم الاجتهاد التام لئلا يضيع أدنى شيء منها .

المادة الخامسة : الواجب على المشايخ والعلماء والقضاة والأئمة أنهم يلزمون وظائفهم . وعلى كل أحد من أهالي البلد أن يبقى في مسكنه مطمئنا وكذلك تكون الصلاة قائمة في الجوامع على العادة . والمصريون بأجمعهم ينبغي أن يشكروا الله سبحانه وتعالى لانقضاء دولة المماليك قائلين بصوت عالٍ أدام الله إجلال السلطان العثماني ، أدام الله إجلال العسكر الفرنسي لعن الله المماليك وأصلح حال الأمة المصرية .

تحريرا بمعسكر اسكندرية في ١٣ شهر سيدور سنة ١٢١٣ من إقامة الجمهور الفرنسي يعني في آخر شهر محرم سنة هجرية إنتهى بحروفه (١) .

(٤) رحيل اهل القاهرة عقب معركة أمبابة (٢)

٢١ يوليو ١٧٩٨

« وخرج أعيان الناس وأفندية الوجعاقات وأكابرهم ونقيب الأشراف وبعض المشايخ القادرين فلما عاين العامة والرعية ذلك اشتد خبجهم وخوفهم وتحركت عزائمهم للهروب والمحاق بهم والحال أن الجميع لا يدرون أى جهة يسلكون وأى طريق يذهبون وأى محل يستقرون فتلاحقوا وتسابقوا

(١) الجبرتى ج ٣ ص ٤ - ٥

(٢) الجبرتى ج ٣ ص ٩ - ١٠

وخرجوا من كل حذب ينسلون، وبيع الجمار الأعرج أو البغل الضعيف بأضعاف  
ثمنه، وخرج أكثرهم ماشيا أو حاملا متاعه على رأسه وزوجته حاملة طفلهما .  
ومن قدر على ركوب أركب زوجته أو ابنته ومشى هو على أقدامه وخرج  
غالب النساء ماشيات حاسرات وأطفالهن على أكتافهن يبيكين في ظلمة الليل  
واستمروا على ذلك بطول ليلة الأحد وصبحها وأخذ كل إنسان ما قدر على  
حمله من مال ومتاع فلما خرجوا من أبواب البلد وتوسطوا الفلاة تلقتهم  
العربان والفلاحون فأخذوا متاعهم ولباسهم وأحمالهم بحيث لم يبق كوا من  
صادقوه ما يستقر به عورته أو يسد جوعته فكان مأخذته العرب شيئا كثيرا  
يفوق الحصر بحيث أن الأموال والذخائر التي خرجت من مصر في تلك الليلة  
أضعاف ما بقي فيها بلا شك، لأن معظم الأموال عند الأمراء والأعيان وحريمهم  
وقد أخذوه صحتهم وغالب مسائير الناس وأصحاب المقدرة أخرجوا أيضا  
مأندهم والذي أقعده العجز وكان عنده ما يعز عليه من مال أو مصاغ أعطاه  
لجاره أو صديقه الراحل ومثل ذلك أمانات وودائع الحجاج من المغاربة  
والمسافرين فذهب ذلك جميعه وربما قتلوا من قدروا عليه أو دافع عن نفسه  
ومتاعه وسلموا ثياب النساء وفضحوهن وهتكوهن وفيهم الخوندات والأعيان  
فمنهم من رجع من قريب وهم الذين تأخروا في الخروج وبلغهم ما حصل  
للسابقين ومنهم من جازف متكلا على كثرة وعزوته وخفارتة فسلم أو عطب  
وكانت ليلة صباحها في غاية الشناعة جرى فيها ما لم يتفق مثله في مصر ولا  
سمعا بما شابه بعضه في تواريخ المتقدمين فما راء كمن سمعا .

## (٥) الشعب وزعمائوه يرفضون حمل شعار

الثورة الفرنسية<sup>(١)</sup>

في عشرين ربيع أول سنة ١٢١٣<sup>(٢)</sup> طلب صاري عسكري بونا بارتنة المشايخ فلما استقروا عنده نهض بونا بارتنة من المجلس ورجع ويده طيلسانات ملونة بثلاثة ألوان كل طيلسان ثلاثة عروض أبيض وأحمر وكحلي فوضع منها واحداً على كتف الشيخ الشرقاوي فرمى به إلى الأرض واستغنى وتغير مزاجه وانتفع لونه وإحتد طبعه فقال للترجمان يا مشايخ أنتم صرتم أجبابا لصاري عسكري وهو يقصد تعظيمكم ونشر يشكم بزيه وعلامته فان تميزتم بذلك عظمتكم العساكر والناس وصار لكم منزلة في قلوبهم فقالوا له لكن قدرنا بضيع عند الله وعند إخواننا من المسلمين فاغناظ لذلك وتكلم بلسانه وبلغ عنه بعض المترجمين أنه قال عن الشيخ الشرقاوي إنه لا يصلح للرياسة ونحو ذلك فلاطفه بقية الجماعة واستغفوه من ذلك فقال إن لم يكن ذلك فلازم من وضعكم الجوكر في صدوركم وهي العلامة التي يقال لها الوردية فقالوا أمهلونا حتى نروى في ذلك وانفقوا على إثني عشر يوماً (وفي ذلك الوقت) حضر الشيخ السادات باستدعاء فهادتهم منصرفين فلما استقر به الجلوس بش له وضاحكه صاري عسكري ولاطفه في القول الذي يعر به الترجمان وأهدى له خاتم ألماس وكافه الحضور في القند عنده وأحضر له جوكر أوثقه بفراجه فسكت وسأيره وقام وانصرف فلما خرج من عنده رفعه على أن ذلك لا يخل بالدين (وفي ذلك اليوم) نادى جماعة القلقات على الناس بوضع العلامات المذكورة المعروفة بالوردية وهي إشارة الطاعة والمحبة

(١) الجبرتي ح ٣ ص ١٦-١٧

(٢) كان هذا اليوموافق أول سبتمبر ١٧٩٨

فأنف غالب الناس من وضعها وبمضهم رأى أن ذلك لا يخل بالدين إذ هو مكروه وربما ترتب على عدم الامتنال الضرر فوضعها ثم في عصر ذلك اليوم نادوا بإبطالها من العامة وألزموا بعض الأعيان ومن يريد الدخول عندهم الحاجة من الحاجات بوضعها، فكانوا يضعونها إذا حضروا عندهم، ويرفعونها إذا انفصلوا عنهم، وذلك أيام قليلة وحصل ما يأتى ذكره فتركت .

### (٣) خطبة إفتتاح الديوان العام<sup>(١)</sup>

٦ من أكتوبر ١٧٩٨

في يوم الجمعة رابع وعشرين من شهر ربيع آخر سنة ١٢١٣ نبهوا على المشايخ والأعيان والتجار ومن حضر من الأقطار بالحضور إلى الديوان العام ومحكمة

(١) أراد بونابرت أن يعقد في القاهرة اجتماعا يغم ذوى رأى من العلماء والأعيان والتجار ومن اليهم سواء ممن يعملون في القاهرة والأقاليم وذلك ليستبين آرائهم في أنظمة الحكم الإدارية والمالية والقضائية التي يروم تطبيقها في مصر وتوخى في اختاره لهم أن يكونوا من « الأفراد ذوى النوذ بين الأهالى ومن الذين يتميزون بمركز علمى وكفاية وأسلوب استقباهم للفرنسين » وقد ضم هذا الاجتماع الذى عقد في السادس من أكتوبر ١٧٩٨ وفودا من القاهرة والاسكندرية ورشيد ودمياط والبحيرة والغربية والمنصورة والشرقية والمنوفية والقليوبية والحيزة واطفيح وبنى سويف والفيوم والمنيا واسيوط وجرجا . وكان كل وفد يتكون من تسعة أفراد : ثلاثة من العلماء ، وثلاثة من التجار ، وثلاثة من الأهالى . وكان عدد أعضاء وفد القاهرة ثلاثة أمثال وفد كل مديرية كما كان وفد الشرقية وفود المنوفية والضنف وكان الأعضاء من المسلمين والأقباط والشوام واشترك في هذا الديوان العام موضح وبرتوليه عضوا المجمع العلمى بصفتهما مندوبين عن القيادة العامة وعرض مشروعات الحكومة على الأعضاء . وقد حددها بونابرت في أربعة مشروعات هي :

أولا : وضع أفضل نظام لتكوين الدواوين في المديرىات واقترح المكافاة التي تقتدر لكل عضو .



النظام بكرة تاريخه وذلك ببيت مرزوق بك بحارة عابدين فلما أصبح يوم السبت أعادوا التذية بحضورهم بالدبوان لتقديم بيت قائم أغا بالأزبكية فتوجه المشايخ المصرية والذين حضروا من الثغور والبلاط وحضر الوجاقات وأعيان التجار ونصارى القبط والشوام ومدبرو الديوان من الفرنسيين وغيرهم جمعا موفورا. فلما استقر بهم الجلوس شرع ملطى القبطى الذى عملوه قاضى فى قراءة فرمان الشروط فى المناقشة فابتدر كبير المدبرين فى إخراج طومار<sup>(١)</sup> آخر وناوله للترجمان فنشره وقرأه ولملخصه ومضمونه الإخبار بأن قطر مصر هو المركز الوحيد وأنه أخصب البلاد وكان يجلب إليه المتاجر من البلاد البعيدة وأن العلوم والفنائ والقراءة والكتابة التى يعرفها الناس فى الدنيا أخذت عن أجداد أهل مصر الأول. ولكون قطر مصر بهذه الصفات طمعت الأمم فى تملكه فملكه أهل بابل وملكه اليونانيون والعرب والترك الآن ، إلا أن دولة الترك شددت فى خرابه لأنها إذا حصلت الثمرة قطعت عروقها فلذلك لم يبقوا بآيدى الناس إلا القدر اليسير وصار الناس لأجل ذلك مخمفين تحت حجاب الفقر وقاية لأنفسهم من سوء ظلمهم ، ثم إن طائفة الفرنساوية بعد ما تمهد أمرهم وبعد ههيتهم بقيامهم بأموال الحروب اشتاقت أنفسهم لاستخلاص مصر مما هى فيه وإراحة أهلها من تغلب هذه

---

== ثانيا : وضع نظام للقضاء بين المدنى والجنائى .

ثالثا : وضع تشريع يكفل ضبط المواريت والقضاء على انواع الشكاوى والظلم الموجود فى النظام الحالى .

رابعا : وضع نظام لإثبات ملكية العقارات وفرض الضرائب .

والنص المذكور مأخوذ من الجبرقى ج ٣ ص ٢٢ - ٢٣ .

(١) طومار : ورقة كبيرة يكتب عليها بلاغ أو معاهدة أو إعلان حكومى .

الدولة المفعمة جهلا وغباوة فتقدموا وحصل لهم النصرة، ومع ذلك لم يتعرضوا لأحد من الناس ولم يهاملوا الناس بقسوة، وإن غرضهم تنظيم أمور مصر وإجراء خلعائها التي دثرت وبصير لها طريقان طريق إلى البحر الأسود وطريق إلى البحر الأحمر فزاد خصبها وريعتها ومنع القوى من ظلم الضعيف وغير ذلك استجلابا لخواطر أهلها وابقاء للذكر الحسن، فالمناسب من أهلها ترك الشعب وإخلاص المودة وإن هذه الطوائف المحضرة من الأقاليم يترتب على حضورها أمور جلية لأنهم أهل خبرة وعقل فيسألون عن أمور ضرورية ويحيون عنها فينتج لهمارى عسكر من ذلك ما يليق صنعته إلى آخر ما سطروه من الكلام. قلت ولم يعجبني في هذا التركيب إلا قوله المفعمة جهلا وغباوة بعد قوله اشتاقت أنفسهم ومنها قوله بعد ذلك ومع ذلك لم يتعرضوا لأحد إلى آخر العبارة ثم قال الترجمان نريد منكم يا مشايخ أن تختاروا شخصا منكم يكون كبيراً ورئيساً عليكم ممثلين أمره وإشارته فقال بعض الحاضرين الشيخ الشرقاوى فقال نو نو<sup>(١)</sup> وإنما ذلك يكون بالقرعة فعملوا قرعة بأوراق فطلع الأكثر على الشيخ الشرقاوى فقال حينئذ يكون الشيخ عبدالله الشرقاوى هو الرئيس . فها تم هذا الأمر حتى زالت الشمس فأذنوا لهم في الذهاب وألزموهم بالحضور في كل يوم .

---

(١) نو نو أى Non Non أى كلا ، كلا .

## (٧) ثورة القاهرة الأولى (١)

٢١ من أكتوبر ١٧٩٨ (٢)

« وأصبحوا ( أهل القاهرة ) يوم الأحد متعزبين وعلى الجهاد عازمين وأبرزوا ما كانوا أخفوه من السلاح وآلات الحرب والسكفاح ، وحضر السيد بدر وصديقه حشرات الحسينية وزعر الخارات البرانية ، ولهم صياح عظيم وهول جسيم ويقولون بصياح في الكلام : نصر الله دين الإسلام فذهبوا إلى بيت قاضى العسكر وتجمعوا وتبعهم ممن على شاكلتهم نحو الألف والاکر ، فخاف القاضى العاقبة وأغلق أبوابه وأوقف حجاجه فرجوه بالحجارة والطوب وطلب الهرب فلم يمكنه الهروب وكذلك إجتمع بالأزهر العالم الأكبر ، وفي ذلك الوقت حشد بوى (٣) بطائفه من فرسانه وعساكره وشجعاه فمر بشارع الغورية وعطف على خط الصنادقية وذهب إلى بيت القاضى فوجد ذلك الزحام فخاف وخرج من بين القصرين وباب الزهومة وتلك الأخطاط بالخلائق مزحومة فبادروا إليه وضربوه وأثخنوا جراحاته وقتل الكثير من فرسانه وأبطاله وشجعاه ، فعند ذلك أخذ المسلمون حذرهم وخرجوا يهرعون ومن كل حدب ينسلون ومسكوا الأطراف الدائرة بمعظم أخطاط القاهرة كباب المفتوح وباب النصر والبرقية إلى باب زويلة وباب الشرية وجهة

---

(١) الجبرتي ج ٣ ص ٢٥ - ٢٧ .

(٢) كان هذا اليوم هو الحادى عشر من جمادى الاولى سنة ١٢١٣ ويوافق ٢١ من أكتوبر ١٧٩٨ .

(٣) هو الجنرال Dupuy حاكم القاهرة وهو من قواد الجيش الفرنسى وحارب فى شبه جزيرة ايطاليا مع بوناپرت ثم عينه حاكما لميلانو .

البندقانيين وما حذاها ولم يتعدوا جهة سواها، وهدموا مساطب الخوانيت وجعلوا أحجارها متاريس للكرنكة<sup>(١)</sup> لتعوق هجوم العدو في وقت المعركة، ووقف دون كل متراس جمع عظيم من الناس، وأما الجهات البرانية والنواحي الفوقانية فلم يفرع منهم فازع ولم يتحرك منهم أحد ولم يسارع، وكذلك شذ عن الوفاق مصر العتيقة وبولاق، وعذرهم الأكبر قربهم من مساكن العسكر، ولم تزل طائفة المحاربين في الأزقة مترسين فوصل جماعة من الفرنسيين وظهروا من ناحية المناخلية وبنقدوا<sup>(٢)</sup> على متراس الشوائين وبه جماعة من مغاربة الفحاميين فقاتلوهم حتى أجلوهم وعن المناخلية أزالوهم، وعند ذلك زاد الحال وكثر الرجف والزلازل، وخرجت العامة عن الحد وبلغوا في القضية بالعكس والطرد، وإمهدت أيديهم إلى النهب والخطف والسلب، فهجموا على حارة الجوانية ونهبوا دور النصارى والشوام والأروام وما جاورهم من بيوت المسلمين على التمام، وأخذوا الودائع والأمانات وسبوا النساء والبنات وكذلك نهبوا خان الملايات وما به من الأمتعة والموجودات وأكثروا من المعاييب ولم يفكروا في العواقب وباتوا تلك الليلة سهرانين وعلى هذا الحال مستمرين، وأما الأفرنج فأنهم أصبحوا مستعدين وعلى تلال البرقية والقلعة واقفين، وأحضروا جميع الآلات من المدافع والقنابر<sup>(٣)</sup> والبنات<sup>(٤)</sup> ووقفوا مستحضرين ولأمر كبيرهم منتظرين. وكان كبير الفرنسيين أرسل إلى المشايخ مراسلة فلم يجيبوه عنها، ومل من المطاولة، هذا والرمي متتابع من الجهتين

(١) الكر نكة كلمة يذكرها الجبرتي معناها مرابطة ويجعل فعلها كرك أي رابط.

(٢) أي ضربوا بالبندق.

(٣) أي القنابل.

(٤) يقصد بها الجبرتي القنابل أيضا.

ونضاعف الحال ضعفين حتى مضى وقت العصر وزاد القهر والحصر، فعند ذلك ضربوا بالمدافع وبالبنبات على البيوت والحارات وتعمدوا بالنصوص الجاهل الأضر وجروا عليه المدافع والقنبر وكذلك ما جاوره من أماكن المحاربين كسوق الغورية والفجامين، فلما سقط عليهم ذلك ورأوه ولم يكونوا في عمرهم عاينوه نادوا يا سلام من هذه الآلام يا خفي الألفاظ نجنا مما نخاف وهربوا من كل سوق ودخلوا في الشقوق وتتابع الرمي من القلعة والكيمان حتى تزعزعت الأركان وهدمت في مرورها حيطان الدور وسقطت في بعض القصور، ونزلت في كل البيوت والوكائل، وأصمت الأذان بصوتها الهائل؛ فلما عظم هذا الخطب، وزاد الحال والكرب، ركب المشايخ إلى كبير الفرنسيين ليرفع عنهم هذا النازل، ويمنع عسكرهم من الرمي المتواصل، ويكفهم كما تكف 'المسلمون' عن القتال، والحرب خدعة وسجعال، فلما ذهبوا إليه واجتمعوا عليه عاتبهم في التأخير واتهمهم في التقصير فاعتذروا إليه فقبل عذرهم وأمر برفع الرمي عنهم، وقاموا من عنده وهم ينادون بالأمان في المسالك، وتسامع الناس بذلك فردت فيهم الحرارة وتسابقوا لبعضهم بالإشارة، وأطمأنت منهم القلوب وكان الوقت قبل الغروب وانقضى النهار وأقبل الليل وغلب على الظن أن القضية لها ذيل. وأما أهل الحسينية والعطوف البرانية فانهم لم يزالوا مستمرين وعلى الرمي والقتال ملازمين ولكن خانهم المقصود وفرغ منهم البارود والإفرنج أنخنوهم بالرمي المتتابع بالقنابر والمدافع إلى أن مضى من الليل نحو ثلاث ساعات وفرغت من عندهم الأدوات فعجزوا عن ذلك وإنصرفوا وكف عنهم القوم وانحرفوا، وبعد هجعة من الليل دخل الإفرنج المدينة كالسيل، ومروا في الأزقة والشوارع لا يجدون لهم مانع كانهم الشياطين أو جند إبليس وهدموا ما وجدوه من المتاريس ودخلت طائفة من باب البرقية

ومشوا إلى الغورية وكروا ورجعوا وترددوا وهاجموا وعلموا باليقين أن  
لادافع لهم ولا كمين وتراسلوا أرسالا ركبانا ورجالا، ثم دخلوا إلى الجامع  
الأزهر وهم راكبون الخيول وبينهم المشاة كالوعول، وتفرقوا بصحنه  
ومقصورته وربطوا خيولهم بقبلته، وعاثوا بالأروقة والحارات وكسروا  
القناديل والسهارات وحشروا خزائن الطلبة والمجاورين والكتبة، ونهبوا  
ما وجدوه من المتاع والأواني والقصاع والودائع والمخبآت والدواليب  
والخزانات، ودثتوا الكتب والمصاحف، وعلى الأرض طرحوها، وبأرجلهم  
ونعالهم داسوها، وأحدثوا فيه تغوطوا، وبالوا وتمخطوا، وشربوا الشراب  
وكسروا أوانيهم وألقوها بصحنه ونواحيه وكل من صادفوه به عروه ومن  
ثيابه أخرجه. وأصبح يوم الثلاثاء فاصطف منهم حزب يباب الجامع فكل  
من حضر للصلاة يراهم فيكر راجعا ويسارع، وتفرقت طوائفهم بتلك النواحي،  
أفواجا واتخذوا السعي والطواف بها منهاجاء، وأحاطوا بها إحاطة السوار،  
ونهبوا بعض المديار بحجة التفتيش عن النهب وآلة السلاح والضرب، وخرجت  
سكان تلك الجهة يهرعون وللنجاة بأنفسهم طالبون وانتهكت حرمة تلك  
البقعة بعد أن كانت أشرف البقاع ويرغب الناس في سكناها، ويودعون عند  
أهلها ما يخافون عليه الغيباع، والفرنساوية لا يمرون بها إلا في النادر ويحرقوها  
عن غيرها في الباطن والظاهر، فانقلب بهذه الحركة منها الموضوع وانخفض  
على غير القياس المرفوع ثم ترددوا في الاسواق ووقفوا صفوفا مئينا وألوا  
فان مر بهم أحد فتشوه وأخذوا ما معه وربما قتلوه ورفعوا القتلى والمطروحين  
من الافرنج والمسلمين، ووقف جماعة من الفرنسيين ونظفوا مراكز المتاريس  
وأزالوا ما بها من الأتربة والأحجار المتراكمة ووضعوها في ناحية لتصير  
طرق المرور خالية. وتحزبت نصارى الشوام وجماعة أيضا من الأروام الذين

انتهبت دورهم بالخارة الجوانية ليشكوا لكبيره الفرنسيس مالحقهم من الرزية  
واغتنموا الفرصة في المسلمين وأظهروا ما هو بقلوبهم كمين ، وضربوا فيهم  
المضارب وكأ' أنهم شاركوا الافرنج في النوائب ، وما قصدهم المسلمون ونهبوا  
مالديهم إلا لكونهم منسوبين اليهم مع أن المسلمين الذين جاؤروهم نهبهم  
الزهر أيضا وسلبوهم وكذلك خان الملايات المعلوم الذي عند باب حارة  
الروم وفيه بضائع المسلمين وودائع الغائبين فسكت المصايب على غصته  
واستمعوا لله في قضيته لأنه إن تكلم لا تسمع دعواه ولا يلتفت إلى شكواه  
وانتدب برطلمين<sup>(١)</sup> للعسس على من حمل السلاح أو اختلس وبث أعوانه في  
الجهات يتجسسون في الطرقات فيقبضون على الناس بحسب أغراضهم وما  
ينهبه النصارى من أبغاضهم فيحكم فيهم بمراده ويعمل برأيه واجتهاده ويأخذ  
منهم الكثير ، ويركب في موكبه ويسير ، وهم موثقون بين يديه بالحبال ويستحبهم  
الأعوان بالقهر والنكال ، فيودعونهم السجون ويغالبونهم بالمنوبات ويقرنونهم  
بالعقاب والضرب ويسألونهم عن السلاح وآلات الحرب ويدل بعضهم على  
بعض فيضعمون على المدلول عليهم أيضا القبض وكذلك فعل مثل ما فعله  
اللعين الأغا وتجبر في أفعاله وطفى وكثير من الناس ذبحوهم وفي بحر النيل  
قذفوهم ومات في هذين اليومين وما بعدهما أمم كثيرة لا يحصى عددها إلا  
الله وطال بالكفرة بغيرهم وعنادهم ونالوا من المسلمين قصدهم ومرادهم

---

(١) برطلمين هو رجل يوناني كان له محل في شارع الموسكى يبيع فيه الزجاج ولكنه  
كان يحترف اعمال الضرب والعنف والبلطجة . ولما جاء الفرنسيون عرض عليهم خدماته  
فهيته بونايرت في منصب كتيخذا مستحفظان أى وكيل محافظة القاهرة . وكان تعينه في هذا  
المنصب من ماسى الاحتلال الفرنسى اذ كان سوط عذاب على المصريين اشتغل جلادا لحساب  
الفرنسيين وعلى يديه أعدم رميا بالرصاص معظم زعماء ثورة القاهرة . وقد نظم فرقة من  
شبان اليونانيين انضمت الى الجيش الفرنسى لمحاربة المصريين . ويسميه العامة حب الزمان .

وأصبح يوم الأربعاء فركب فيه المشايخ أجمع وذهبوا لبيت صاري عسكر  
وقابلوه وخاطبوه في العفو ولا طموه والتسوا منه أمانا كافيا وعفوا بنادون  
به باللغتين شافيا لتطمئن بذلك قلوب الرعية ويسكن روعهم من هذه الرزية  
فوعدهم وعدا مشوبا بالتسويق وطالبهم بالتميين والتعريف عن تسبب من  
المنعمين في إثارة العوام وحرصهم على الخلاف والقيام فغالطوه عن تلك  
المقاصد فقال على لسان الترجمان نحن نعرفهم بالواحد فترجوا عنده في إخراج  
العسكر من الجامع الأزهر فأجابهم لذلك السؤال وأمر بإخراجهم في الحال  
وابقوا منهم السبعين واكسبوهم في الخطة كالأضباطين ليكونوا الامور  
كاراصدين وبالأحكام متقيدين »

#### (٨) بواذر انحلال المجتمع في مصر

##### تبرج النساء (١)

ومن حوادث هذه السنة ١٢١٥ هـ (٢) تبرج النساء وخروج غالبن عن  
الحشمة والحياء، وهـ وانه لما حضر الفرنسيين إلى مصر ومع البعض منهم  
نساءهم كانوا يمشون في الشوارع مع نسائهم وهن حاسرات الوجوه لابسات  
الفساتين والمناديل الحرير الملونة ويسدن على مناكهن الطرح الكشميري  
والمزركشات المصبوغة ويركبن الخيول والحمير ويسوقونها سوقا عنيفا مع  
الضحك والفحمة ومداعبة المكارية معهم وحرافيش العامة فمات إليهم نفوس  
أهل الأهواء من النساء الأسافل والنواحش فتداخن معهم فخصوهم بالنساء  
وبذل الأموال لهن، وكان ذلك التداخل أولاً مع بعض إحتشام وخشية عار

(١) الجبرتي ج ٣ ص ١٦١ - ١٦٢.

(٢) وقعت سنة ١٢١٥ في الفترة التي بدأت في ٢٥ من مايو ١٨٠٠ وانتهت في ١٣

من مايو ١٨٠١.



ومبالغة في إخوانهم، فلما وقعت الفتنة الأخيرة بمصر وحاربت الفرنسيين بولاق  
وفتكروا في أهلها وغنموا أموالها وأخذوا ما يستحسنوه من النساء والبنات  
صرن مأسورات عندهم فزيرهن بزى نسائهم وأجروهن على طريقتهن في  
كامل الأحوال فيخلق أكثرهن نقاب الحياء بالكلية وتداخل مع أولئك  
المأسورات غيرهن من النساء الفواجر. ولما حل بأهل البلاد من الذل والهوان  
وسلب الأموال واجتماع الخيرات في حوز الفرنسيين ومن والاهم وشدة  
رغبتهم في النساء وخضوعهم لهن وموافقة مرادهن وعدم مخالفة هواهن ولو  
شتمته. أو ضربته بناسومتها فطرحن الحشمة والوقار والمبالاة والاعتبار  
وإستملن نظراءهن واختلسن عقولهن لميل النفوس إلى الشهوات وخصوصا  
عقول القاصرات وخطب الكثير منهم بنات الأعيان وتزوجوهن رغبة في  
سلطانهم ونوالهم فيظهر حالة لعقد الاسلام وينطق بالشهادتين لأنه ليس له  
عقيدة يخشى فسادها وصار مع حكام الأخطاط منهم النساء المسلمات متزييات  
بزيمهم ومشوا معهم في الأخطاط للنظر في أمور الرعية والأحكام العادية  
والأمر والنهي والمناداة وتمشى المرأة بنفسها أو معها بعض أنسابها  
وأضياها على مثل شكلها وأمامها القواسة والخدم وبأيديهم العصي يفرقون  
لهن الناس مثل مايمر الحاكم وبأمرن وينهين في الأحكام. ومنها أنه لما أوفى  
النيل أذرعه ودخل الماء إلى الخليج وجرت فيه السفن وقع عند ذلك من تبرج  
النساء وإختلاطهن بالفرنسيين ومصاحبتهم لهن في المراكب والرقص والغناء  
والشرب في النهار والليل في الفوانيس والشموع الموقدة وعليهن الملابس  
الفاخرة والحلى والجواهر المرصعة وصحبتهن آلات الطرب وملاحو السفن  
يكرزون من الهزل والمجون ويتجاوبون برفع الصوت في تحريك المقاديف إستخيف  
موضوعاتهم وكثائف مطبوعاتهم وخصوصا إذا دب الحشيشة في رؤوسهم  
وتحكمت في عقولهم فيصرخون ويطلبون ويرقصون ويزمرون ويتجاوبون  
بمحاكاة ألفاظ الفرنسيين في غنائهم وتقليد كلامهم شيء كثير. وأما

الجواري السود فانهن لما علمن رغبة القوم في مطلق الأنثى ذهبن إليهم أفواجا فراندى وأزواجا فنظطن الحيطان وتسلقن إليهم من الطيقان ودلوهم على مخبات أسيادهن وخبايا أموالهم ومتاعهم وغير ذلك »

(٩) انضمام فرق من شباب الأقباط إلى الجيش الفرنسى (١)

ومن حوادث هذه السنة ١٢١٥ هـ. (٢) أن بعقوب القبطى لما تظاهر مع الفرنساوية وجعلوه سارى عسكر (٣) القبطية جمع شبان القبط وحلق لحام وزياهم بزى مشابه لعسكر الفرنساوية يميزين عنهم بقبع يلبسونه على رؤوسهم مشابه لشكل البرنيطة وعليها قطعة فروة سوداء من جلد الغنم في غاية البشاعة مع ما يضاف إليها من قبح صورهم وسواد أجسامهم وزفارة أبدانهم وصيرهم عسكره وعزوته، وجمعهم من أقصى الصعيد وهدم الأماكن المجاورة لحارة النصارى التى هو ساكن بها خلف الجامع الأحمر وبني له قلعة وسورها بسور عظيم وأبراج وباب كبير يحيط به بدنان عظام وكذلك بنى أبراجا في ظاهر الحارة جهة بركة الأزبكية وفي جميع السور المحيط بالأبراج طيقانا المدافع وبنادق الرصاص على هيئة سور مصر الذى رمه الفرنساوية ورتب على باب القلعة الخارج والداخل عدة من العسكر الملائمين للوقوف ليسلا ونهارا وبأيديهم البنادق على الطريقة الفرنساوية (٤).

(١) الج ٣ ج ٣ ص ١٦٢ .

(٢) وقعت سنة ١٢١٥ في الفترة التى بدأت في ٢٥ من مايو ١٨٠٠ وانتهت في ١٣

من مايو ١٨٠١ .

(٣) سارى عسكر معناها قائد عام .

(٤) اسرقت بعض الطوائف غير الإسلامية في مصر في تأييد الفرنسيين لمراغا وصل الى حد تكزين فرق عسكرية من أبناء هذه الطوائف ، وقام الضباط والجنود الفرنسيون بتدريبهم على النظم العسكرية الأوروبية وتزويدهم بالأسلحة الحديثة ، ثم ضمت هذه الفرق إلى جيش الاحتلال الفرنسى اسد النقص في عدده ، لمدكان عدد القوات الفرنسية قد هبط هبوطا ملحوظا نتيجة المعارك التى دارت رحاها في مصر والشام ، والمقاومة الشعبية =

==

الباسلة التي لقيتها هذه القوات من الشعب المصري ، وعجز فرنسا عن ارسال مسدد الى الحملة ، وفك الطاعون بالجنود الفرنسيين . وقد تكونت فرق عسكرية من الأقباط واليونانيين والدوريين المسيحيين .

وقد نظر الشعب المصري في مجموعة الى هذه الفرق على أنها أدوات لتثبيت الاحتلال الفرنسي في مصر ، وأنه لولا هذا الهدف لما أذنت السلطات الفرنسية في إنشائها ولما قامت بتدريبها وتسلحها . وتزعم هذه الحركة بين الأقباط المعلم يعقوب حنا . ولقد قلده كبير قيادة الفرق العسكرية التي كونها من شباب الأقباط ومنحه رتبة أغا ثم رقى على عهد مينو الى رتبة لواء General وأسند اليه رسميا لقب « القائد العام للقبائل القبطية بالجيش الفرنسي » .

وكان المعلم يعقوب الساعد الايمن للجبرال ديزيه في حملة الصعيد ضد مراد بك وعرب الحجاز والمصريين ورفض أن تكون مهمته مقصورة على تدبير المال والاشراف على شئون تموين الجيش الفرنسي بل اشترك اشراكا فعليا في الحرب الى جانب الفرنسيين . ولما انتهت يعقوب في واقعة « عين القوصية » قلده الجنرال ديزيه في مساء ذلك اليوم في حفل رهيب سيفيا كتب على نصله اسم الواقعة . وكان يعقوب يدل الفرنسيين على المواضع الهامة في حملة الصعيد .

ولما ثارت القاهرة ثورتها الثانية على عهد كبير كان كبار الأقباط ودلى رأسهم المعلم جرجس جوهرى يعدون الثوار من أبناء الشعب المصري بالمال والذخيرة ولما كان المعلم يعقوب ورفاقه يصلون الثوار نارا حامية . ولما فرض كبير غرامة حربية فادحة بعد اخذ ثروة القاهرة الثانية عهد الى المعلم يعقوب أن « يفعل بالمسلمين ما يشاء » الأمر الذي زاد من غروره ونقوده . ولم يكن بطريك الأقباط يقر المعلم يعقوب دلى تصرفاته وكثيرا ما بذل له النصيح بالعدول عن خطئه ولما كان يعقوب يفاط له القول .

ولما تقرر جلاء الفرنسيين عن مصر صمم يعقوب على الرحيل مع بقول الجيوش الفرنسي وحاول أن يصطحب معه عددا كبيرا من شباب الأقباط الذين كانوا تحت قيادته فرأوا ولم يخرج معه الا بعض أهله وعشيرته وهم زوجته مريم نعمة الله وأبنته مريم وأخوه حنين وابنا أخيه ولقبهما سيداروس . وحمل يعقوب معه ثوبا صا درا من جرجس ويعقوب جوهرى وأنطون أبو طاقية والمتايس ملطى لمطالبة الحكومة الفرنسية ببرد قروض ما لا يساوي

## (١٠) إتفاقية العريش

٢٤ من يناير . ١٨<sup>(١)</sup>

اتفاقية للجلاء عن مصر مبرمة بين المواطن ديزيه قائد فرقة ، والمواطن بوسيلج مدير عام الشؤون المالية ، المفوضين عن الجنرال كليبر القائد العام للجيش الفرنسي ، وبين مصطفى رشيد أفندي الدفتردار ومصطفى راسخ أفندي رئيس الكتاب ، المفوضين عن حضرة صاحب السمو الصدر الأعظم . إن الجيش الفرنسي في مصر رغبة منه في الإعراب عن مقاصده في حقن الدماء ووضع حد للمنازعات الضارة التي قامت بين الجمهورية الفرنسية والباب العالي

= قدموها للجنرال مينو في أواخر عهد الحملة الفرنسية حين نصبت الموارد المالية للفرنسيين . وبينما كانت السفينة تشق طريقها أصيب يعقوب بمرض لم يمهله طويلا فواتته المنية في عرض البحر في ١٦ من أغسطس ١٨ واستجاب ريان السفينة لرجاء أهله فلم يبق بجثته في البحر بل وضعها في دن من الحديد حفظها حتى بلغت السفينة مقر مارسيليا ودفنت هناك .

(1) Convention pour l'évacuation de l'Egypte , passéé entre les citoyens Désaix, Général de division, et Poussielgue, Administrateur - général des finances , plenipotentiaires du Général en chef

Et Leurs Excellences Moustafa - Rachyd Effendy , defterdâr , et Mustafa Rasychch Effendy , reys êl Kottab , Ministres plenipotentiaires de S.A Le Suprême Vizir :

Voir Reybaud et Scutres ; Histoire Scientifique et Militaire de l'Expédition française en Egypte. ( Paris 18٤0 - 1836 ) t. VII, pp. 85 - 97,

قد قبل أن يجلو عن مصر طبقا لشروط. هذه المعاهدة آملا أن يكون ذلك تمهيدا للمصالح العام في اوربا .

#### المادة الأولى

ينسحب الجيش الفرنسى بأسلحته وأمتعته ومنقولاته إلى الاسكندرية ورشيد وأبو قير ومن هناك ينتقل إلى فرنسا على سفنه او السفن التي يقتضى أن يقدمها الباب العالي لهذا الغرض ويرسل الباب العالي إلى قلعة الاسكندرية بعد شهر من التصديق على هذه المعاهدة مندوبا يهيجه خمسون شخصا لتجهيل تهمة هذه السفن للنقل .

#### المادة الثانية

تعد هدنة مدتها ثلاثة اشهر في مصر تبدئ من يوم التوقيع على الاتفاقية ، وإذا انقضت هذه المدة قبل أن يعد الباب العالي السفن فتتم الهدنة إلى أن يتم نقل الجنود بحرا ويلاحظ الطرفان أن يبدلا كل الوسائل لعدم الإخلال بطمأنينة الجيش والأهالي وراحتهم خلال الهدنة .

#### المادة الثالثة

يتبع في نقل الجيش الفرنسى النظام الذى يضعه مندوبون يختارهم الباب العالي والجنرال كليبر لهذا الغرض . وإذا حدث خلاف بين المندوبين أثناء انتقال الجنود إلى السفن فيختار سهر سدى سميت مندوبا من قبله ليفصل في الخلاف طبقا للوائح البحرية البريطانية .

#### المادة الرابعة

تجلو القوات الفرنسية عن موقعى قطية والصالحية في اليوم الثامن وعلى الأكثر في اليوم العاشر بعد التصديق على المعاهدة، ومدينة المنصورة في اليوم الخامس عشر ، ودمياط وبليسي في اليوم العشرين ، والسويس قبل إخلاء

القاهرة بستة أيام ، والبلاد الأخرى الواقعة على الضفة الشرقية للنيل في اليوم العاشر وتخلي بلاد الدلتا بعد خمسة عشر يوما من إخلاء القاهرة ، وتبقى الضفة الغربية للنيل وملاحقاتها في يد الفرنسيين إلى حين الجلاء عن القاهرة . وبما أن هذه الجهات يحتلها الجيش الفرنسي إلى أن يجيء الجنود الفرنسيون من الوجه القبلي فيجوز أن تبقى إلى تمام الهدنة إذا لم يتيسر إخلاؤها قبل ذلك . وتسلم الجهات التي يصير الجلاء عنها إلى الباب العالي بالحالة التي هي عليها الآن .

#### المادة الخامسة

يعتبر إخلاء القاهرة بعد أربعين يوما أو على الأكثر خمسة وأربعين يوما من تاريخ التصديق على الاتفاقية .

#### المادة السادسة

يتعهد الباب العالي بأن يبذل كل عنايته لكي يضمن لقوات الفرنسيين التي تخلى مواقعها بالبر الغربى وتنسحب بأسلحتها وأمتعتها نحو معسكر الجيش العام الانتصار ولا تؤذى في أشخاصها أو أموالها أو كرامتها سواء من أهالي مصر أو من الجنود العثمانيين .

#### المادة السابعة

تنفيذا للمادة السابعة ومنعها لكل خلاف أو خصومة تتخذ الوسائل اللازمة ليكون الجنود العثمانيون بعيدين البعد الكافي عن الجنود الفرنسيين .

#### المادة الثامنة

بمجرد التصديق على الاتفاقية يطلق سراح الأتراك والرعايا العثمانيين على اختلاف أجناسهم المحجوزين أو المحبوسين في فرنسا أو الذين اعتقلتهم السلطات الفرنسية في مصر ، وكذلك يطلق سراح الفرنسيين المحجوزين .

والمحبوسين في مدن السلطنة العثمانية وثغورها والأشخاص التابعين للوكالات والقنصليات الفرنسية على اختلاف أجناسهم .

#### المادة التاسعة

الأشخاص الذي صودرت أموالهم وأملأهم من الجائزين يستردون هذه الاملاك والأموال أو ترد لهم قيمتها . ويبدأ بذلك فوراً بعد الجلاء عن مصر . وتتم تسوية ذلك في الآستانة بواسطة لجأت تؤلف لهذا الغرض من الجائزين .

#### المادة العاشرة

لا يضار أحد من سكان مصر من أى دين كان ولا يؤذى في أملاكه ولا في شخصه بسبب اتصاله أو ارتباطه بالفرنسيين مدة احتلالهم مصر .

#### المادة الحادية عشرة

تعطى للجيش الفرنسي جوازات سفر وعهود بعدم التعرض لأفراده في الطريق من الدولة العثمانية وحلفائها أى بريطانيا وروسيا وكذلك تقدم له السفن اللازمة لرجوعه إلى فرنسا .

#### المادة الثانية عشرة

عندما ينزل الجيش الفرنسي في السفن يتعهد الباب العالي وحلفاؤه ألا يحصل له أى تعرض حتى يصل إلى فرنسا، ويتعهد الجنرال كليبر والجيش الفرنسي من ناحيتهما ألا يقع منهما خلال هذه المدة أى استفزاز أو عمل عدائى ضد أساطيل الدولة العثمانية أو حلفائها أو أى بلد من البلدان التابعة لها وألاترسو السفن المقلية للجيش في أية جهة ماعدا الشواطئ الفرنسية مالم تقضى بذلك الضرورة القصوى .

### المادة الثالثة عشرة

يُنتج عن الهدنة التي تقرر عقدها لمدة ثلاثة أشهر لجلاء الجيش الفرنسي عن مصر أنه إذا وصلت خلال هذه المدة بعض السفن الفرنسية إلى الاسكندرية بغير علم قواد أساطيل الحلفاء فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن تقلع هذه السفن من الاسكندرية بعد أن تتزود بما يكفيها من الماء والمؤن وتعود إلى فرنسا مزودة بجوازات مرور من الحكومات المتحالفة، وفي حالة احتياج بعض هذه السفن إلى الترميم فلها دون سواها الحق في أن تبقى إلى أن يتم ترميمها ومن ثم تقلع فوراً إلى فرنسا حين تطيب لها الريح .

### المادة الرابعة عشرة

للجنرال كليبر أن يرسل من فوره نبأ اتفاقية الجلاء عن مصر إلى الحكومة الفرنسية ويعطى للسفينة المقلّة للرسالة جواز المرور اللازم للوصول إلى فرنسا .

### المادة الخامسة عشرة

نظراً لما اتضح من حاجة الجيش الفرنسي إلى المؤنة اليومية مدة الثلاثة أشهر التي يجب أن يتم فيها جلاؤه عن مصر وثلاثة أشهر أخرى ابتداء من يوم نزوله السفن فقد تم الاتفاق على أن يقدم الباب العالي الكميات اللازمة من القمح واللحم والأرز والشعير والتبن وذلك بموجب القوائم التي تقدم من المفاوضين الفرنسيين بما يكفي لمدة إقامة الجيش في مصر ومدة سفره ويخصم من ذلك ما يأخذه الجيش من الخزن بعد التصديق على الاتفاقية .

### المادة السادسة عشرة

لا يجوز للجيش الفرنسي اعتباراً من يوم التصديق على الاتفاقية أن يجمع أية ضريبة في مصر وعليه بالعكس أن يترك للباب العالي قيمة الضرائب



العادية التي يحل موعد سدادها لغاية تاريخ رحيله ، وكذلك الجبال والمجن والذخائر والمدافع وغير ذلك من المهمات التي يملكها ولا يرى أن يأخذها معه ، وكذلك مستودعات الغلال التي جئيت نوعا من ضرائب الأطنان ومخازن الماء كولات فجميع هذه المستودعات يصير حصرها وتقدير قيمتها بمعرفة مندوبين يرسلهم الباب العالي لهذا الغرض على يد قائد القوات البريطانية بالانفاق مع وكلاء الجنرال كليبر القائد العام ، ويتسلمها المندوبون المذكورون بتميمتها لغاية ثلاثة آلاف كيس وهو المبلغ المتفق على أدائه للجيش الفرنسي بمائة نفقات لازمة لتعجيل الجلاء والرحيل ، فإذا لم تف تلك الأشياء بهذه القيمة فعلى الباب العالي أداء الفرق بصفة قرض ترده الحكومة الفرنسية طبقا لسندات الاستلام التي تحرر بقيمتها من وكلاء الجنرال كليبر.

#### المادة السابعة عشرة

بما أن الجيش الفرنسي يلزمه انفاق المصاريف اللازمة للجلاء فيتسلم بعد التصديق على الاتفاقية المبالغ المتفق عليها لهذا الغرض على النحو الآتي :  
خمسة كيس في اليوم الخامس عشر بعد التصديق على الاتفاقية ، وخمسمائة أخرى في اليوم الثلاثين ، وثلثمائة كيس في اليوم الأربعين ، وثلثمائة أخرى في اليوم الخمسين ، وثلثمائة أخرى في اليوم الستين ، وثلثمائة أخرى في اليوم السبعين وثلثمائة أخرى في الثمانين ، وخمسمائة في اليوم التسعين ، وواقع الكيس خمسمائة قرش عثمانى .

وتؤدي هذه المبالغ بصفة قروض بواسطة مندوبين يوفدهم الباب العالي لهذا الغرض وتسهيلا لتنفيذ هذه العمود يرسل الباب العالي بعد تبادل التصديق على الاتفاقية فوراً مندوبين عنه الى القاهرة والمدن الأخرى التي يحتلها الجيش الفرنسي .

### المادة الثامنة عشرة

الضرائب التي يمكن أن يجبيها الفرنسيون بعد التصديق على الاتفاقية وقبل إذاعة هذه الاتفاقية في أنحاء القطر المصري تخصم قيمتها من الثلاثة آلاف كيس المنصوص عنها آنفا .

### المادة التاسعة عشرة

تسهيلا وتعييلا لإخلاء المدن والمواقع تخول لسفن النقل الفرنسية التي توجد بالموانئ المصرية حرية الانتقال والملاحة من دمياط ورشيد إلى الاسكندرية ومن الاسكندرية إلى رشيد ودمياط خلال الثلاثة أشهر المتفق على جعلها مهلة للجلاء .

### المادة العشرون

بما أن سلامة أوروبا من الأوبئة تستلزم اتخاذ الاحتياطات التامة لمنع انتشار عدوى الوباء إليها فلا يسمح لأى فرد مصاب بالطاعون أو مشتببه في إصابته به النزول إلى السفن ، والجنود الموبوءون أو المصابون بأى مرض آخر يحول دون إمكان نقلهم في الموعد المحدد للجلاء يبقون بالمستشفيات التي يعالجون بها في أمان الصدر الأعظم وحمايته ويتولى علاجهم أطباء من الجيش الفرنسي يبقون له هذا الغرض بجانبهم إلى أن يتم شفاؤهم ويتسنى لهم السفر بحيث يتم ذلك في أقرب وقت ممكن ، وتسرى عليهم أحكام المادتين الحادية عشرة والثانية عشرة من هذه الاتفاقية كما تطبق بالنسبة لباقي الجنود ويتعهد القائد العام للجيش الفرنسي بأن يصدر تعليماته المشددة ، إلى ضباط الفرق التي تنزل بالسفن ألا يسمح لسفن النقل بالرسو في غير المنور التي يعينها أطباء الجيش ويتوخون في اختيارها أن تتوافر فيها الوسائل الضرورية للحجر الصحي .

## المادة الحادية والعشرون

كل ما يحدث من المشاكل مما لا تتناوله أحكام هذه الاتفاقية يسوى بالطرق  
أثودية بمعرفة مندوبين يعينهم لهذه الغاية الصدر الأعظم والقائد العام الجنرال  
كلير بالطريقة التي تؤدي الى تسهيل وتعجيل الجلاء .

## المادة الثانية والعشرون

لا تسرى أحكام هذه الاتفاقية إلا بعد التصديق عليها من الجانبين ، ويتم  
تبادل التصديق في خلال ثمانية أيام وعندئذ يتجهتم على الطرفين المتعاقدين  
مراعاة تنفيذ أحكامها بتمام الدقة .

تحررت هذه الاتفاقية ووقع عليها بأختامنا الخاصة بنا ، في المعسكر الذي  
وقعت به المفاوضات بالقرب من العريش في اليوم الرابع من بلوفوز من  
السنة الثامنة للجمهورية الفرنسية الموافق ٢٤ من يناير سنة ١٨٠٠ ميلادية و ٢٧  
من شهر شعبان سنة ١٢١٤ هجرية .

امضاءات (ديزبه) قائد فرقة ، (بوسليج) المفوضين عن الجنرال كلير .  
(مصطفى رشيد) الدفتردار و (مصطفى راسخ) رئيس الكتاب المفوضين  
من الصدر الأعظم .

## تصديق كلير

أنا الموقع أدناه القائد العام للجيش الفرنسي في مصر أوافق وأصدق  
على أحكام الاتفاقية المذكورة أعلاه لتنفذ بنحوها ومعناها ، وللتحقق من  
مطابقة الصياغة التركيبية المدون فيها الاثنان والعشرون شرطا للترجمة الفرنسية  
الموقع عليها من مفوض الصدر الأعظم والمصدق عليها من سموه فسوف يصير  
الرجوع إلى صياغة الترجمة الفرنسية في حالة وجود أى خلاف .

المعسكر العام بالصالحية يوم ٨ بلوفوز من السنة الثامنة (٢٨ من يناير سنة ١٨٠٠)  
امضاء كلير

## (١١) اتفاقية الصلح

بين الجنرال كليبر ومراد بك<sup>(١)</sup>

٥ من أبريل سنة ١٨٠٠

باسم الله القدير

نظرا لما أبداه الأمير سامي المقام الحائز لكمال الشرف والاعتبار مراد بك  
مجد من الرغبة في أن يعيش في سلام ووفاق مع الجيش الفرنسي بمصر ،  
ولما يرغبه الفائد العام كليبر من الاعراب عماله في نفوس الفرنسيين من  
الاحترام الذي استوجبه شجاعته واقتضاه مسلكه حيالهم ، فقد تم الاتفاق  
على ما يأتي :

Reybaud. Histoire Scientifique et Militaire de l'Expédition (1)

francaise en Egypte (Paris 1830-1836) t VII, pp.428-432.

وبدراسة نصوص هذه الاتفاقية والملازمات التي صاحبت إبرامها والنتائج التي ترتبت

عليها نرى أنها قامت على أساس تبادل المصالح بين الفرنسيين ومراد بك على حساب مصر  
فقد أمن كليبر بعقد هذه الاتفاقية قيام أية ثورة في الوجه القبلي وهو إقليم مترامي الأطراف  
لم تستقر فيه دعائم الحكم الفرنسي . وأصبح في مقدور كليبر أن يوجه اهتمامه إلى القاهرة  
والدلتا ، بل كان له أن يلقى النجيدات من مراد بك ، كما أتاحت له هذه الاتفاقية الانصراف  
لي صد أي غزو خارجي تقوم به الدولة العثمانية أو بريطانيا . يضاف إلى ذلك أن كليبر  
ضمن تموين القاهرة بالغلل والأقوات من الصعيد .

أما مراد بك فقد حققت له الاتفاقية نفعا شخصيا على حساب المصلحة العليا لمصر التي  
آوتها وجعلت منه أميرا مليشيا ضمن لنفسه حكم النصف الجنوبي من الصعيد تحت حماية فرنسا  
ولم يكدهم التوقيع على الاتفاقية حتى أرسل إلى الفرنسيين الغلال والمؤن وسامهم بعض العثمانيين  
الذين كانوا قد لجأوا إليه ، وبعد أن تم لإخماد ثورة القاهرة الثانية أقام مراد ولية فخرية في  
جزيرة الذهب بالجيزة - كليبر وقواده . وقدم لهم بعد الوليعة أربعة آلاف رأس من الأغنام  
بمثابة هدية وقد ظل مراد مخلصا لهذه الاتفاقية حتى وفاته في أبريل ١٨٠١ . وما أروع  
الجبرنى وهو يترجم له اذ يقول إنه كان من أعظم الاسباب في خراب الاقليم المصرى بما تجدد  
منه ومن مما ليس به وأتباعه من الجور والتهور ومساعدته لهم فلعل لهم بزلول بزواله ( أنظر  
ترجمة حياته في ج ٣ ص ١٦٧ - ١٧١ )

### المادة الأولى

يترتب القائد العام للجيش الفرنسي بالنيابة عن الحكومة بمراد بك محمد أميراً وحاكماً للوجه القبلى ويخوله به هذه الصفة سلطة الحكم والانتفاع في البلاد الكائنه بالبر الشرقى وألبر الغربى للنيل ابتداء من ناحية بلصفورة بمديرية جرجا إلى أسوان فى مقابل أن يؤدى للجمهورية الفرنسية المخرج الواجب دفعه عن تلك الجهات لمصاحب الولاية على مصر .

### المادة الثانية

يحدد هذا المخرج السنوى بمبلغ ٢٥٠ كىس بواقع الكيس ٢٠٠٠٠ باره علاوة على ١٥٠٠٠ أردب قمح و ٢٠٠٠٠ أردب شعير وغلل أخرى .

### المادة الثالثة

المخرج الذى يدفع نقدا يؤدى على أربعة أقساط متساوية كل ثلاثة أشهر قسط ، وتبدأ السنة بحساب التقويم الفرنسى ، اما المخرج الذى يؤدى نوعا فيورد فى شون القاهرة من أول فلورال إلى ٣٠ فركتييدور، ويحاسب مراد بك على مصاريف نقل الغلال بواقع الأردب أربعين باره وتخضم من المخرج الذى يدفع نقدا .

### المادة الرابعة

يكون لمراد بك دخل جمر ك القصير وجمر ك إسنا ، وتحتل ميناء القصير حامية فرنسية لا نقل عن مائى جندى، وعلى مراد بك أن يؤدى نفقات هذه الحامية، ويصرف لها ضعف ما يدفع عادة للجنود ، وعليه أن يخصص كتية من المماليك ترابط فى القصير لمساعدة الحامية الفرنسية ، وما يدفعه لنفقات الحامية يخصم له من المخرج المذكور فى المادة الثانية .

### المادة الخامسة

بما أن أمير الوجه القبلى ليس له إلا الدخل الناتج من الضرائب فليس له أن يتصرف فى ملكية أى بلد إلى حاشيته المتصلين به ، ولكن له إدارة هذه البلاد بالطريقة التى يراها مرضية ، والحكومة الفرنسية تضمن للأهالى ملكية الأراضى التى يملكونها بالطرق المشروعة وتمنع وقوع أى اعتداء عليها .

### المادة السادسة

على كل طرف أن يرد إلى الطرف الآخر الجنود اللاجئين اليه من جيش الطرف الآخر ، وليس لمزارعى القرى التابعة لأى من الفريقين أن يلجأوا إلى البلاد التابعة للفريق الآخر بقصد التخلّص من أداء الضرائب أو لأى سبب آخر من هذا النوع .

### المادة السابعة

يجعل الأمير حاكم الصعيد مدينة ( جرجا ) مقرا له ، وعليه أن يرسل للقائد العام حرسا من خمسة وعشرين مملوكا ، وعليه أن يوفد أحد البكوات من أتباعه مندوبا مفوضا عنه يقيم باستمرار فى القاهرة .

### المادة الثامنة

يضمن قائد الجيش الفرنسى لمрад بك الانتفاع بدخل حكومته وبتعهد بحمايته فى حالة مهاجمته . وإذا استهدفت الجهات التى تحتلها الجنود الفرنسية لهجوم عدائى أيا كان نوعه فعلى مراد بك أن ينفذ عددا من جنوده يبلغ على الأكثر نصف قواته لمعاونة القوات الفرنسية ، وعليه أن يقدم بالثمن المعتاد أدوات النقل المطلوبة ، ومؤونة الجنود التى يتفدونها تكون على نفقة الحكومة الفرنسية .

### المادة التاسعة

بعد القاء العام كليبر بأن لا يوافق على أى اقتراح أو اتفاق يحرم مراد بك من المزايا المبيته أعلاه وعليه أن يبلغ المعاهدة الحالية إلى الحكومة الفرنسية لقرعى مصلح مراد بك فى المعاهدات التى قد تبرم بشأن مصر .

### المادة العاشرة

إن الشروط الواردة فى المعاهدة الحالية والتى تقررت بمعرفة كل من الخرنال داماس قائد فرقة ورئيس أركان الحرب العام والمواطن جلونيه قوميسير الحكومة ( لدى الديوان ) ومدير الشؤون المالية المفوضين عن القاء العام كليبر ، وعثمان بك البرديسى المفوض عن مراد بك بصير التوقيع عليها من القاء العام كليبر ومن الأمير المعظم والملاذ الأفخم مراد بك محمد .

### (١٢) الجبرتى يسجل

التقاليد العسكرية فى تشييع جنازة كليبر<sup>(١)</sup>

« ونادوا ليلة الرابع من قتله وهى ليلة الثلاثاء خامس عشرين المحرم ١٢١٥<sup>(٢)</sup> فى المدينة بالكنس والرش فى جهات حكام الشرطة فلما أصبحوا اجتمع عساكرهم وأكابرهم وطائفة عيناها القبط والشوام وخرجوا بموكب مشهده ركباناً ومشاة وقد وضعوه فى صندوق من رصاص مستم الفطاء ووضعوا ذلك الصندوق على عربة، وعليه برنيطته وسيفه والخنجر الذى قتل به وهو مغموس بدمه، وعملوا على العربة أربعة ييارق صفار فى أركانها معمولة بشعر أسود ، ويضربون بطبولهم بغير الطريقة المعتادة ، وعلى الطبول خرق

(١) الجبرتى ج ٣ ص ١٣٣ - ١٣٤ .

(٢) كان ٢٥ محرم ١٢١٥ يوافق ١٨ يونيو ١٨٠٠ :

سود، والعسكر بأيديهم البنادق وهي منكسة إلى أسفل ، وكل شخص منهم معصب ذراعة بخرقة سوداء، ولبسوا ذلك الصندوق بالقطيفة السوداء وعليها قصب نخيش، وضربوا عند خروج الجنائز مدافع وبنادق كثيرة وخرجوا من بيت الأوبكية على باب الخلق إلى درب الجميز إلى جهة الناصرية ، فلما وصلوا إلى تل العقارب حيث القلعة التي بنوها هناك ضربوا عدة مدافع وكانوا أحضروا سليمان الحلبي والثلاثة المذكورين فأمضوا فيهم ما قدر عليهم ثم ساروا بالجنائز إلى أن وصلوا باب قصر العيني فرفعوا ذلك الصندوق ووضعوه على علوة من التراب بوسط نخشبة صنعوها وأعدوها لذلك وعملوا حولها درابزين وفوقه كساء أبيض وزرعوا حولها أعواد سرو ، ووقف عند بابها شخصان من العسكر ببنادقهما ملازمان ليلا ونهارا يتناوبان الملازمة على الدوام ، وانقضى أمره .

### (١٣) معاهدة الجلاء عن منطقة القاهرة والجيزة

أبرمها الجنرال بليارد Bélliard

٢٧ يونيو ١٨٠١

معاهدة لجلاء الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال بليارد عن مصر أبرمت بين كل من البريجاديير جنرال هوب Hope بالنيابة عن القائد العام للجيش الانجليزى في مصر ، وعثمان بك بالنيابة عن الصدر الاعظم ، واسحق بك بالنيابة عن قبطان باشا ، والجنرال دنزلو Donzelot والجنرال موران Morand والكونوليل تارير Tarayre بالنيابة عن الجنرال بليارد قائد فيالق الجنود الفرنسية ومن يتبعه ، اجتمع المندوبون المذكورون أعلاه في مكان المفاوضات وبعد تبادل الصفات والسلطات المخولة لهم اتفقا على الشروط الآتية :-



### المادة الأولى

أن الجنود الفرنسية من كافة الأسلحة والمحققين بهم بقيادة الجنرال بليار يحملون عن القاهرة والقلعة وحصون بولاق والجزيرة وعن كل الجهات التي يحملونها الآن في القطر المصري .

### المادة الثانية

يُنقل الجنود الفرنسيون والمحققون بهم بأسلحتهم وأمتعتهم ومدافعهم وذخائرهم إلى رشيد بطريق البر الغربي للنيل ومن هناك يبحرون إلى الثغور الفرنسية بالبحر المتوسط ومعهم أسلحتهم ومدافعهم ومنقولاتهم على نفقة الدول المتحالفة ، ويتم إقلاعهم في أقرب ما يمكن من الوقت بحيث لا يتأخر عن الخمسين يوما التالية لتاريخ التصديق على هذه المعاهدة ، ومن المتفق عليه أن ينقل الجنود المذكورون إلى الثغور الفرنسية بأقرب وأسرع طريق .

### المادة الثالثة

تقف الأعمال العدائية من الجانبين بمجرد التوقيع والتصديق على هذه المعاهدة وتسلم قلعه سلكوسكى<sup>(١)</sup> وباب مدينة العجزة المسمى باب الأهرام إلى جيش الحلفاء ويحدد خط المخافر الأمامية لجيوش الطرفين بمعرفة مندوبين يعينون لهذا الغرض وتعطى الأوامر المشددة للجنود ألا يجتازوا هذا الخط وذلك منعا لكل اصطدام بين جنود الطرفين وإذا وقع أى اصطدام فيحسم بالطرق الودية .

### المادة الرابعة

يُنحى الجنود الفرنسيون والمحققون بهم مدن القاهرة والقلعة وبولاق

(١) جامع الظاهر ببيرس وقد حوله الفرنسيون إلى قلعة وأودعوا فيها ذخائرهم وأسلحتهم .

وقلاعها في اليوم الثاني عشر بعد التصديق على هذه المعاهدة ، وينسحبون إلى قصر العيني والروضة والجيزة ، ومن هناك يرحلون إلى الثغور المعدة لاقلاعهم ويكون هذا الرحيل في أقرب وقت ممكن بحيث لا يزيد عن خمسة أيام ، ويتكفل قواد الجيوش البريطانية والتركية بنفقات نقل الجنود الفرنسيين بطريق النيل من الجيزة .

#### المادة الخامسة

تنظم طريقة رحيل الجنود الفرنسيين باشتراك قواد جيوش الطرفين أو ضباط أركان الحرب الذين ينتدبون لهذا الغرض من الجانبين ، ولكن من المتفق عليه أنه طبقاً لهذه المادة يكون لقواد جيوش الحلفاء تحديد عدد الأيام التي يقتضيها احتشاد الجيش الفرنسي ورحيله وبناء على ذلك يصحب الجيش الفرنسي في رحيله مندوبون من الإنجليز والترك يكلفون تقديم المؤن اللازمة له أثناء الرحيل .

#### المادة السادسة

تعهد حراسة الأمثلة والأثقال والذخائر وسائر المهمات التي ينقلها الجنود الفرنسيون بطريق النيل إلى شرازم من الجيش الفرنسي وإلى السفن المساحة التابعة لدول الحلفاء .

#### المادة السابعة

تقدم المؤن الكافية للجنود الفرنسيين والمحققين بهم من يوم رحيلهم من الجيزة إلى حين وصولهم إلى فرنسا ، وتتبع في هذا العدد لواحق الجيش الفرنسي في المسافة بين الجيزة والنهر الذي يقلعون منه ، واللواحق البحرية البريطانية في طريقهم بحراً لغاية وصولهم إلى فرنسا .

### المادة الثامنة

يقدم قواد القوات البرية والبحرية الإنجليزية والتركية مراكب النقل اللازمة لنقل الجنود الفرنسية إلى نفور فرنسا الواقعة على البحر المتوسط وكذلك لجميع الفرنسيين والأشخاص الآخرين الملتحقين بالجيش الفرنسي، ويهدف في هذه المهمة وفي تدبير المؤن الكافية إلى مندوبين معينهم لهذا الغرض الجنرال بليار وقواد الحلفاء البريين والبحريين بعد التصديق على هذه المعاهدة مباشرة، ويتوجه هؤلاء المندوبون إلى رشيد وأبو قير لتدبير الوسائل اللازمة للنقل.

### المادة التاسعة

يقدم الحلفاء أربع سفن (أو أكثر من هذا العدد عند الإمكان) خاصة لنقل الجياد والمياه والعلف الكافي لمدة السفر

### المادة العاشرة

يعود الجنود الفرنسيون والملاحقون بهم إلى فرنسا في حراسة سفن الحلفاء، وتضمن الدول المتحالفة للذين يركبون السفن منهم ان لا يصابوا بأذى إلى أن يبلغوا الشواطئ الفرنسية ويتمهد الجنرال بليار هو والجنود الذين تحت قيادته بأن لا يصدر عنهم أثناء رحلتهم أى عمل عدائى ضد السفن أو البلاد التابعة لصاحب الجلالة البريطانية أو الباب العالى أو حلفائهم.

ولا يجوز للسفن المقلّة للجنود أو للرعايا الفرنسيين أن ترسو في أى نغر آخر غير النفور الفرنسية ما لم تقضى بذلك الضرورة القصوى.

ويعهد قواد القوات البريطانية والتركية والفرنسية بالاهود المهيئة أعلاء مدة إقامة الجيش الفرنسي في مصر من يوم التصديق على المعاهدة الى حين نزوله الى السفن، ويتكفل الجنرال بليار قواد القوات الفرنسية بالنيابة عن حكومته

بأن السفن التي تحمل الجنود الفرنسية أو تتولى حراستها في البحر لا تحجز ولا تضبط في موانئ فرنسا بعد نزول الجنود منها وأن يكون لقباطيتها الحق في أن يشترطوا على حسابهم حاجتهم من الزاد والمؤونة بما يكفيهم للعودة ، ويتكامل الجزال بليار أيضا بالنياحة عن حكومتهم أن لانضار هذه السفن في عودتها إلى ثغور الحلفاء مادامت لاتحاول القيام بحركات حربية عدائية أو المشاركة فيها بأى وسيلة ما .

#### المادة الحادية عشرة

جميع الرجال الإداريين وأعضاء لجنة العلوم والفنون وبالجملة كل الأشخاص الملتحقين بالجيش الفرنسي يتمتعون بالمزايا المخولة في هذه المعاهدة لأفراد الجيش ؛ ولرجال الإدارة وأعضاء لجنة العلوم والفنون أن يأخذوا معهم الأوراق المتعلقة بوظائفهم وأعمالهم وأوراقهم الخاصة والأشياء الأخرى التي تتعلق بهم .

#### المادة الثانية عشرة

يحق لأي من سكان مصر على اختلاف اجناسهم إذا رغب اللحاق بالجيش الفرنسي في رحيله أن يرحل معه ولا يجوز بعد رحيله أن تؤذى عائلته أو تصادر أملاكه .

#### المادة الثالثة عشرة

لا يضار أحد من سكان مصر من أى دين كان ولا يؤذى في شخصه ولا في ماله بسبب علاقة أثناء الاحتلال الفرنسي بالسلطات الفرنسية مادام يخضع من الآن لقوانين البلاد (١)

(١) في النص المنشور في مجموعة دي مارتانس أن هذه المادة تنصرف الى الأشخاص الذين يرحلون مع الجيش الفرنسي ، ولكن هذه الإضافة لم ترد في النص الوارد في ريبو ، وقد اعتمدنا على الصيغة التي في ريبو لأن الإضافة لاتستقيم مع المعنى المستفاد من ختام المادة .

### المادة الرابعة عشرة

المرضى الذين لا يستطيعون السفر يبقون في مستشفى حيث يتولى علاجهم أطباء من الفرنسيين أو أشخاص من مواطنيهم إلى أن يتم شفاؤهم وعندئذ يرسلون إلى فرنسا طبقاً للأحكام التي تسرى على الجنود ، وعلى قواد الحلفاء أن يقدموا لهم حاجاتهم في ذلك المستشفى وعلى الحكومة الفرنسية أن تود قيمة هذه الحاجات .

### المادة الخامسة عشرة

عند تسليم المواقع والقلاع المقتضى تسليمها طبقاً لهذه المعاهدة يعين مندوبون لتسلم المدافع والذخائر والأوراق والمحفوظات والرسوم وغير ذلك من الأشياء والمنقولات التي لا يجب على الفرنسيين تركها للحلفاء .

### المادة السادسة عشرة

يرسل قائد القوات البحرية للحلفاء سفينة تبصر في أقرب فرصة إلى طولون وعليها ضابط ومندوب من الجيش الفرنسي يعهد إليهما إبلاغ الحكومة الفرنسية نص هذه المعاهدة .

### المادة السابعة عشرة

جميع ما ينشأ من الخلاف في شأن تنفيذ هذه المعاهدة يحسم بالطرق الودية على يد مندوبين يعينون لهذا الغرض من الجانبين .

### المادة الثامنة عشرة

بعد التصديق على هذه المعاهدة يصير الإفراج قوفاً عن الأسرى الانجليز والعثمانيين المحبوسين في القاهرة وعلى قواد الحلفاء أن يفرجوا من ناحيةهم عن الأسرى الفرنسيين الذين في معتكراتهم .

### المادة التاسعة عشرة

يتبادل الحلفاء والفرنسيون الرهائن لضممان تنعيز هذه المعاهدة من الجانبين وتكون الرهائن من ضباط من الطرفين متساوين في الرتبة ويطلق سراح الرهائن بمجرد وصول الجنود الفرنسية إلى موانئ فرنسا .

### المادة العشرون

يبلغ احد الضباط الفرنسيين هذه المعاهدة الى الجنرال منو بالاسكندرية، ولهذا الأخير أن يتقبلها بالنسبة للجنود الفرنسيين ومن يلحق بهم من تحت إمرته برا وبحرا في تلك المدينة وعليه في حالة القبول أن يبلغ ذلك الى قائد القوات البريطانية المرابطة أمام الاسكندرية في مدة اليومين التاليين لتبليغه نص المعاهدة .

### المادة الحادية والعشرون

يهدر تبادل التصديق على هذه المعاهدة من قواد الطرفين في مدة أربع وعشرين ساعة بعد التوقيع عليها . حرر من هذه المعاهدة أربع نسخ بالمكان الذي حصلت فيه المفاوضات بين مندوبي الطرفين ظهر يوم ٢٧ يونيو سنة ١٨٠٩ الموافق ١٦ صفر سنة ١٢١٦ هجرية أى ٨ مسيدور من السنة التاسعة للجمهورية الفرنسية .  
إمضاءات : هوب Hope بريجاديه جنرال . عثمان بك وكيل الصدر الأعظم اسحق بك وكيل حسين قبطان باشا . دنزلوا Danzelot قائد لواء . موران قائد لواء . تارير Tarayre كولونل . نوافق ونصديق على هذه المعاهدة ، سيدور (٢٨ يونيو سنة ١٨٠٩) : بليار قائد فرقة . نوافق : هلى هتشنسون القائد العام ( للجيش الانجليزى ) - نوافق بالنيابة عن اللورد كيث : ستفنسن قبطان بالبحرية الملكية -

صدقنا على مواد هذه المعاهدة : (الحاج يوسف ضيا) - (حسين باشا قبطان) .

## ملحق اضافى وتفسيرى للمعاهدة

١ - ان مدافع الميدان التى يسوغ للجيش الفرنسى تحت إمرة الجنرال بليار أن ينقلها معه فى انسحابه من القاهرة وبأخذها لفرنسا هى : مدفعان من مدافع الميدان عن كل طاوور ومدفع عن كل سرية وما يتبعها من العربات والذخيرة .

٢ - ومن المتفق عليه أيضا أن الجنود الفرنسيين الذين يركبون سفنا حربية من سفن الحلفاء يودعون أسلحتهم وذخيرتهم فى الأمكنة المخصصة لها على ظهر تلك السفن تحت رقابة قباطينها ثم تسلم للجنود الفرنسيين عند نزولهم من السفن فى الموانئ الفرنسية ، أما الجنود الذين يركبون سفنا غير حربية وغير مسلحة فيستبقون أسلحتهم وذخيرتهم مدة رحلتهم ويكونون تحت رقابة ضباطهم .

٣ - تنتقل زوجة الجنرال منو وإبنه وياوره من القاهرة إلى الاسكندرية بطريق النيل على سفينة يهداها الحلفاء لهذه الغاية وترسل معهم منقولات الجنرال منو .

٤ - بما أنه يوجد بالقاهرة الآن بعض زوجات الضباط والجنود وباقي الفرنسيين المرابطين فى الاسكندرية فلمن كامل الحرية فى الانتقال إلى تلك المدينة ، وتعد لهم وسائل الانتقال اللازمة لهذا الغرض وفى حالة عدم قبولهن فى الاسكندرية ينتقلن إلى فرنسا عند إقلاع الجيش الفرنسى الذى تحت قيادة الجنرال بليار أو فى أى وقت ممكن ، ويخوان جميع المزايا المنصوص عنها فى هذه المعاهدة .

٥ - الفرنسيات من نساء ضباط الجيش الفرنسى وجنوده أو نساء الموظفين الفرنسيين الملحقين بهذا الجيش ينتقلن مع أزواجهن إلى فرنسا ويعطين

المؤونة الكافية ويخولان المزايا المبينة في هذه المعاهدة ويتبع في ذلك اللوائح البحرية البريطانية .

إذا وجد بالقاهرة منقولات وأمتعة تابعة لأفراد الحماية الفرنسية المربط في الاسكندرية تنقل وتودع في رشيد أو ترسل إلى فرنسا إذا أمكن ذلك .

٧ - يجوز لمدير الادارات العامة للجيش الفرنسي أن ينتقل إلى الاسكندرية أو يرسل إليها مندوبا عنه ويعطى كل التسهيلات الممكنة لهذا الغرض .

٨ - إذا كان من بين الرهائن التي تعطى من الجانبين ضباط من الجيش البري فلقواد الجيوش الثلاثة أن يستبدلوا بهم عند نزول الجيش الفرنسي إلى السفن ضباطا بحريين من مرتبتهم .

٩ - الخيول والجمال التي يتركها جيش الجنرال بليار في مصر تسلم عند الجلاء إلى مندوبين يعينهم قواد جيوش الحلفاء .

١٠ - من المتفق عليه أن المحصورون التي يعبر تسليمها تسلم بحالها دون أن يمسها أى هدم أو تخريب ويلفت نظر الضباط والمهندسين إلى الأوامر التي بها .  
حرر في معسكر المفاوضات يوم ٨ مسيودور من السنة التاسعة (٢٧ يونية سنة ١٨٠١ - ١٦ صفر سنة ١٢١٦ )  
(الامضاءات السابقة)



## (١٤) إتفاقية الجلاء عن الاسكندرية

شروط التسليم المعروضة يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٨٠١ من عبد الله جاك فرنسوا منو القاعد العام للجيش الفرنسي بالاسكندرية على قواد القوات البرية والبحرية التابعة لصاحب الجلالة البريطانية وللباب العالي .

### الشرط الأول

ابتداء من اليوم لـ غاية ٣٠ فركتيدور (١٧ سبتمبر سنة ١٨٠١) تمتد الهدنة بين الجيش الفرنسي والجيش الانجليزية والتركى بالشروط المتبعة الآن وتحدد خطوط المخافر الامامية بين الجيشين تحديدا جديدا بمقتضى إتفاق ودى يبرم بين قواد الجانبين منعاً لوقوع أى تصادم بين الجنود .  
( الجواب ) - مرفوض .

### الشرط الثانى

إذا لم يصل المدد الكافى للجيش الفرنسى قبل الميعاد المحدد فى المادة السابقة ينسحب من الاسكندرية وقلاعها واستحكاماتها بالشروط الآتية .  
( الجواب ) - مرفوض .

### الشرط الثالث

ترتد الجنود الفرنسية يوم ١٨ سبتمبر إلى داخل الاسكندرية والقلاع المجاورة لها وتسلم إلى الحلءاء المعاقل والاستحكامات الواقعة أمام سور المدينة وكذلك قلعتى لتورك وديفييه وما فيها من المدافع والذخائر .  
( الجواب ) تسلم جميع الاستحكامات وقلعتا لتورك وديفييه إلى قوات الحلءاء بعد التوقيع على معاهدة التسليم بثمان وأربعين ساعة أى ظهر يوم ٢ سبتمبر وكذلك تسلم ما بها من المدافع والذخائر وينسحب الجنود الفرنسيون من الاسكندرية وباقي قلاعها وملحقاتها بعد التوقيع على المعاهدة بعشرة أيام

بحيث ينزل الجنود الفرنسيون في هذا الموعد إلى السفن المعدة لرحيلهم .

#### الشرط الرابع

كل فرد من أفراد الجيش الفرنسي أو الملاحقين به من العسكريين والملكيين وكذلك أفراد الجنود على اختلاف أجناسهم وبلدانهم وأديانهم ممن كانوا بمصر قبل مجيء الحملة الفرنسية يستبقون ممتلكاتهم وأمتعتهم وأوراقهم بحيث لا يسوغ فحصها وتفتيشها .

( الجواب ) - مقبول ، بشرط أن لا يأخذوا شيئاً من أملاك حكومة الجمهورية الفرنسية عدا المنقولات والأمتعة والأشياء الأخرى ملك الفرنسيين والتابعين لهم ممن اشتغلوا في خدمة الجيش الفرنسي مدة ستة أشهر وكذلك الأشخاص الملاحقين بخدمة الجيش الفرنسي في الوظائف الملكية أو العسكرية على اختلاف أجناسهم وبلدانهم وأديانهم .

#### الشرط الخامس

تنزل القوات الفرنسية ومن يتبعها من الأشخاص المشار إليهم في البند السابق إلى السفن في نهر الاسكندرية بين ٥ و ١٠ من شهر فاندميير من السنة العاشرة للجمهورية ( من ٢٧ سبتمبر إلى ٢ أكتوبر سنة ١٨٠١ ) على الأكثر بأسلحتهم وذخائهم وأمتعتهم ومنقولاتهم وجميع ما يمتلكونه من الأوراق الرسمية والودائع ، ويلحق بكل طابور وسرية مدفع من مدافع الميدان وذخيرته ، وتقلع السفن بكل ذلك إلى ميناء فرنسية بالبحر الأبيض المتوسط يعينها قائد الجيش الفرنسي .

( الجواب ) - ينزل الجنود الفرنسيون ومن يتبعهم من الجنود والأشخاص المشار إليهم في البند الرابع إلى السفن في نهر الاسكندرية إلا إذا تم الاتفاق الودي على إقلاع جزء منهم من أبو قير ، ويكون نزولهم إلى السفن عقب

إعداد السفن لهم، وتتمهد دول الحلفاء بنقل الجنود في عشرة أيام بعد توقيع على معاهدة التسليم إذا أمكن ذلك. وؤدي إلى الجيش الفرنسي الاحترام العسكري، ويأخذ معه أسلحته وأمتعته ولا يعتبر أفراده أسرى حرب، ويأخذ معه كذلك عشرة مدافع من عيار ١٠ بوصات ومن الذخيرة ثمانى طلقات أو عشرة لكل مدفع إلى أحد الثغور الفرنسية بالبحر الأبيض المتوسط.

#### الشرط السادس

تقلع السفن الحربية الفرنسية كاملة الأسلحة مع الجيش الفرنسي وكذلك السفن التجارية منها اختلفت جنسية أصحابها ولو كانوا من رعايا الدول المعادية للحلفاء أو كانوا من التجار أو البحارة التابعين لدول الحلفاء قبل مجيء الحملة الفرنسية بحيث تعاد السفن الحربية إلى الحكومة الفرنسية وتعاد السفن التجارية لأصحابها.

(الجواب) - مرفوض، وتسلم جميع السفن إلى الحلفاء بالحالة التي هي عليها.

#### الشرط السابع

كل سفينة فرنسية تصل الاسكندرية ابتداء من اليوم لغاية ٣٠ فركتيدور (١٧ سبتمبر) قادمة من ثغور فرنسا أو حلفائها تسرى عليها أحكام هذه المعاهدة، والسفن الحربية أو التجارية التابعة لفرنسا أو حلفائها التي تصل في مدة العشرين يوما التالية للجلاء عن المدينة لا تعتبر غنيمة حربية بل يطاق سراحها هي وركابها وحولتها وتعطى جواز مرور من الحلفاء.

(الجواب) - مرفوض.

### الشرط الثامن

الجنود الفرنسيون والموظفون العسكريون والملكيون التابعون للجيش وجميع الأشخاص المنوء عنهم في البنود السابقة يبحرون على ظهر السفن الفرنسية الراسية في نهر الاسكندرية إذا كانت صالحة للسفر أو على ظهر السفن الانجليزية أو التركية في المواعيد المحددة بالبند الخامس .  
( الجواب ) - يختار الاميرال الانجليزي ما يشاء من هذه السفن .

### الشرط التاسع

يعين مندوبون من الجانبين لوضع نظام النقل من جهة عدد السفن اللازمة ومقدار حمولتها من الرجال وبالجملة تسوية كل ما يمكن أن ينشأ من الصعوبات في تنفيذ هذه المعاهدة ويعهد إلى هؤلاء المندوبين تحديد مواقع السفن الموجودة في الميناء والسفن التي يقدمها الحلفاء بحيث تكون الوسائل التي تتبع كافية لمنع وقوع أى نزاع بين البحارة المختلفة اجناسهم .  
( الجواب ) - كل هذه التفاصيل تعهد تسويتها إلى الاميرال الانجليزي وإلى ضابط بحرى فرنسى .

### الشرط العاشر

التجار وأصحاب السفن على اختلاف اجناسهم وأديانهم وكل من يرغب من سكان مصر أو من رعايا البلاد الأخرى المقيمين الآن في الاسكندرية كالسوريين والأقباط والأروام والعرب واليهود الخ في مصاحبة الجيش الفرنسى في رحيله يركبون السفن مع الجنود الفرنسية وتسرى عليهم المزايا المقررة للجيش الفرنسى ولهم الحق في أن يأخذوا معهم ما شاءوا من أموالهم من أى نوع كانت وأن يوكلوا من شاءوا في التصرف فيما لا يستطيعون نقله وتحترم تصرفاتهم ومعاملاتهم والعقود الصادرة منهم بشأن ممتلكاتهم ويضمن

## — ٥٣٩ —

قواد الحلفاء نفاذا ، والذين يفضلون متهم البقاء في مصر فترة من الزمن لتسوية معاملاتهم يسمح لهم بذلك ويكونون مشمولين بحماية الحلفاء أما الذين يؤثرون الإقامة في مصر إلى ما شاء الله فيتمتعون بكافة الحقوق والمزايا التي كانت لهم قبل الحملة الفرنسية .

( الجواب ) - جميع المتاجر التي توجد في الاسكندرية أو على ظهر السفن الراسية في الميناء تسلم مؤقتا إلى الحلفاء إلى أن يبت في شأنها طبقا للقواعد المرعية ولأحكام القوانين المتبعة بين الدول ولين يشاء من الافراد أن يهذبوا الجيش الفرنسي أو يبقوا في مصر في أمن وطمأنينة .

### الشرط الحادي عشر

لا يضار أحد من سكان مصر أو من رعايا أمة أخرى مهما كان مذهبه بسبب مسلكه مدة الاحتلال الفرنسي وخاصة لمحاربته في صفوفهم أو استخدامهم اياه .  
( الجواب ) - مقبول .

### الشرط الثاني عشر

مؤونة الجنود والملحقين بهم في البحر لغاية الوصول إلى فرنسا تكون على نفقة الحلفاء وطبقا للوائح البحرية الفرنسية وعلى الحلفاء أن يقدموا كل ما يلزم لتسهيل النزول إلى السفن .

( الجواب ) - مؤونة الجنود ومن يركب السفن معهم تكون على حساب الحلفاء لغاية بلوغهم فرنسا وتتبع في ذلك القواعد المرعية في البحرية البريطانية .

### الشرط الثالث عشر

القناصل والممثلون للدول المتحالفة مع فرنسا وكذلك الموظفون القنصليون التابعون لتلك الدول يستمر تمتعهم بالمزايا والحقوق المخولة لموظفي السلك السياسي طبقا للقواعد المتبعة بين الدول المتعدنة وتكون أملاكهم ومنقولاتهم و أوراقهم موضع الرعاية والاحترام في كفالة دول الحلفاء ولهم الحرية في

أن يرحلوا أو يبقوا في البلاد كما يشاءون .  
 ( الجواب ) - للقناصل وللباقى الموظفين القنصليين التابعين لحلفاء الجمهورية  
 أن يرحلوا أو يبقوا في البلاد حسب ما يرغبون وتحفظ لهم أملاكهم ومنقولاتهم  
 على إختلاف أنواعها ، وكذلك أوراقهم ماداموا يسرون سيرة صادقة ويتبعون  
 القواعد المقررة في القانون الدولي .

#### الشرط الرابع عشر

المرضى الذين تقرر اللجان الصحية للجيش أن في استطاعتهم السفر يركبون  
 السفن مع باقى الجنود ، وتخصص لهم سفن مستشفيات تتوافر فيها الادوية  
 الكافية والاغذية وكل ما يلزم للمرضى ويتبعهم صيدليون فرنسيون ، أما  
 المرضى الذين لا تسمح حالتهم بالسفر فيبقون في رعاية دول الحلفاء وعنايتهم  
 ويبقى معهم بعض الأطباء الفرنسيين ، وتخصص لهم وسائل العناية الكافية  
 وتكون نفقاتهم على حساب دول الحلفاء وعلى هذه الدول أن تبعث بهم إلى  
 فرنسا عندما تسمح لهم صحتهم بالسفر ، ولهم أن يأخذوا معهم كل ما يملكون  
 من المنقولات طبقا للقواعد المتبعة بالنسبة لباقى الجنود .

( الجواب ) - مقبول وتعد بعض السفن لتكون مستشفيات ينتقل اليها  
 الجنود الذين يطرأ عليهم المرض في مدة السفر وعلى اللجان الصحية للجيش  
 الطرفين أن تتفق على الوسائل الواجب اتخاذها بالنسبة للمرضى المصابين  
 بأمراض معدية بحيث يمنع إتصالهم بباقى الجنود .

#### الشرط الخامس عشر

تخصص بعض سفن النقل لحمل الخيول بحيث تسع كل سفينة ستين جواد  
 والعلف الكافى لهذه الجياد مدة السفر . ( الجواب ) مقبول .

### الشرط السادس عشر

يحق لأعضاء المجمع العلمى المصرى ولجنة العلوم والفنون أن يأخذوا معهم جميع الاوراق والرسوم والمذكرات ومجاميع التاريخ الطبيعى وجميع آثار الفنون والعاديات القديمة التى جمعوها فى مصر .

( الجواب ) - أعضاء المجمع لهم أن يأخذوا معهم جميع الآلات الفنية والعلمية التى جاءوا بها من فرنسا ولكن المخطوطات العربية والتماثيل وباقى المجاميع التى جمعت للجمهورية الفرنسية تعتبر من الاملاك العامة ومن ثم تسلم لقواد الحلفاء .

( وقد إعرض الجنرال منو على هذا التعديل ولكن الجنرال هوب صرح أنه لا يمكن العدول عنه واتفق القائدان على عرض الأمر على القائد العام للجيش الانجليزى )

### الشرط السابع عشر

مراكب النقل التى ستخصص لنقل الجيش الفرنسى ومن يتبعه تسير بحراسة السفن الحربية التابعة للحلفاء وتعهده هذه الدول أن لا تضار هذه المراكب مدة سفرها ، أما المراكب التى قد تنفصل عن عمارة النقل بفعل العواصف أو لآى حادثه ما فعلى قواد الحلفاء أن يضممنوا سلامتها ، وعلى المراكب التى تنقل الجيش الفرنسى أن لا ترسو بأى شاطئ غير شواطئ فرنسا ما لم تقضى بذلك الضرورة القصوى .

( الجواب ) - مقبول ، وعلى القائد العام للجيش الفرنسى أن يتعهد من ناحيته أن لا تضار أى سفينة من سفن الحلفاء أثناء إقامتها فى فرنسا أو فى عودتها وأن تزود فى فرنسا بكل ما يلزمها طبقا للعرف الجارى بين الدول الأوربية .

عندما تسلم القلاع والاستحكامات طبقا لنص الشرط الثالث يصير إطلاق  
سراح الاسرى من الجانبين .  
( الجواب ) - مقبول .

يعين مندوبون لتسليم المواقع الموجودة في المدينة والقلاع وكذلك الذخائر والمخازن والمدافع والأشياء الأخرى التي تترك للحلفاء وتحرر قواتهم بكل ذلك يوقع عليها مندوبون من الطرفين كما يجري تسليم القلاع والمخازن للحلفاء .

(الجواب) - مقبول ، وعلى الفرنسيين تسليم الخـمـط المحتوية على تخطيط مواقع الاسكندرية وقلاعها وتخطيط مدن القطر المصري إلى المندوبين الانجليز ، وتسلم البطاريات والشحنات والمباني العامة الأخرى بالحالة التي هي عليها الآن .

يعطى جواز سفر لسفينة حربية فرنسية تبحر إلى طولون بعد تسليم المدينة وقلاعها نقل الضباط الذين يعهد اليهم القائد العام للجيش الفرنسي إبلاغ نبأ هذه المعاهدة إلى الحكومة الفرنسية .

( الجواب ) - مقبول ولكن إذا كانت السفينة فرنسية فلا تكون مساحة .

عند تسليم القلاع والاستحكامات المنوّه عنها في المواد السابقة يجرى تبادل الرهائن من الجانبين لضمان تنفيذ هذه المعاهدة ويختارون من بين ضباط الجيش من مرتبة واحدة بحيث يكون عددهم أربعة من ضباط الجيش الفرنسي وإثنين من ضباط الجيش الإنجليزي وإثنين من الجيش التركي وينزل الضباط



الفرنسيون الأربعة بهارجة الأدميرال قومندان عمارة الحلفاء والضباط الانجليز والترك باحدى السفن المقلدة للقائد العام للجيش الفرنسى ، ويجرى تبادل أولئك الضباط عند وصولهم إلى فرنسا .

( الجواب ) - يسلم للقائد العام للجيش الفرنسى أربعة ضباط كرهائن أحدهم من ضباط البحرية الانجليزية والثمانى من الجيش الانجليزى والثالث والرابع من الجيش التركى وعلى القائد العام للجيش الفرنسى أن يسلم قائد الجيش الانجليزى أربعة ضباط من مرتبة الضباط المذكورين وتسلم الرهائن وقت نزول الجنود إلى السفن .

الشرط الثانى والعشرون

إذا قام أى خلاف أثناء تنفيذ هذه الاتفاقية فيحسم بالطرق الودية على يد مندوبين من الطرفين .

( الجواب ) - مقبول

توقيعات : هابى هيتشنسون لفتنانت جنرال قائد عام .

حسين قبطان باشا .

عبد الله جاك فرانسوا منو القائد العام للجيش الفرنسى .

جيمس كمت Kempt لفتنانت كولونل وسكرتير .



## المجموعة الثالثة

### مصر في القرن التاسع عشر

(١) الحملة البريطانية على مصر سنة ١٨٠٧  
مؤكـب الأسرى البريطانيين في القاهرة بعد هزيمتهم  
في معركة رشيد ( ٣١ مارس ١٨٠٧ )<sup>(١)</sup>

وأرسلوا السعاة إلى مصر بالبشارة فضربوا مدافع وعملوا شنكا وخلع  
كتبخدا بك<sup>(٢)</sup> على السعاة الواصلين وأسرعوا المبشرون من اتباع العثمانيين وهم  
القواسمة الأتراك بالسعى إلى بيوت الأعيان يبشرونهم ويأخذون منهم البقاشيش  
والخلع وصار الناس ما بين مصدق ومكذب فلما كان يوم الأحد سادس  
عشرينه أشيع وصول رؤس القتلى ومن معهم من الأسرى إلى بولاق فهرع  
الناس بالذهاب للفرجة ووصل الكثير منهم إلى ساحل بولاق وركب أيضا  
كبار العسكر ومعهم طرائفهم للاقائهم فطلعوا بهم إلى البر وصحبهم جماعة  
العسكر المتسافرين معهم فأتوا بهم من خارج مصر ودخلوا بهم من باب النصر  
وشقوا بهم من وسط المدينة وفيهم فسيال<sup>(٣)</sup> كبير وآخر كبير في السن وهما

---

(١) الجبرتي ج ٤ ص ٤٧ - ٤٨ .  
(٢) كتبخدا بك هو نائب الباشا في حكم مصر أثناء غيابه . وكان محمد علي وقتذاك  
في الصعيد يحارب المماليك وعاد متباطئا في طريقه الى القاهرة ظنا منه أن الانجليز سوف  
يسبقونه اليها فيسير مشرقا الى الشام ويستطيع تحرير تعمره أمام الباب العالي .  
(٣) فسيال فأخوذة من الكلمة الإيطالية uffiziale وتطلق على ضابط في جيش  
أوربي . وكانت تجمع فسياليه وفسيالات واويسيالية .

راكبان على حمارين والبقية مشاة في وسط العسكر ورؤس القتلى معهم على نبايت وقد تغيرت وأننت رانحتها وعدتهم أربعة عشر رأسا والأحياء خمسة وعشرون ولم يزالوا سائرين بهم إلى بركة الأزبكيسة وضربوا عند وصولهم شنكا ومدافع وطلعوا بالأحياء مع فسيالهم إلى القلعة ( وفيه ) نبه السيد عمر النقيب على الناس وأمرهم بحمل السلاح والتأهب للجهاد في الإنكيز حتى مجاري الأهر وأمرهم بترك حضرة الدروس وكذلك أمر المشايخ المدرسين بترك إلقاء الدروس . ( وفيه ) وصل عابدين بك وعمر بك وأحمد أغالاظ أوغلي من ناحية قبلي وأشيع وصول الباشا بعد يومين . وفي ( يوم الاثنين ) وصل أيضا جملة من الرؤس والأسرى إلى بولاق فطلعوا بهم على الرسم المذكور وعدتهم مائة رأس وإحدى وعشرون رأسا وثلاثة عشر أسيرا وفيهم جرحى ومات أحدهم على بولاق ففقطعوا رأسه ورشقوها مع الرؤس وشقوا بهم من وسط المدينة آخر النهار .

(٢) الحكومة تحتكر صناعة النشوق ونوزعه بالأكراه على الأهالي

وتطبق نفس النظام على شراب العرقى (١)

ومن حوادث هذه السنة ( ١٢٣٤ ) (٢) إحداء بدعة المكس على النشوق وذلك أن بعض المتصدرين من نصارى الاروام أنهى إلى كتيخذا بك أمر

(١) الجبرتي ج ٤ ص ص ١٠٣ - ١٠٤ .

(٢) وقعت هذه السنة الهجرية في الفترة التي بدأت في ١٦ يناير ١٨٠٩ حتى ٥ فبراير

١٨١٠ وكان الغرض من هذا النظام هو الحصول على فروق الاسعار وليس تصنيع البلاد .

النشوق وكثرة المستعملين له والدقاقين والباعة وأنه إذا جمعت دقاؤه وصنائه في مكان واحد ويجعل عليهم مقادير ويلتزم به ويضبط رجاله وجمع ماله وإيصاله إلى الخزينة من يكون ناظرا وقيا عليه كغيرة من أقلام المكوس التي يعبرون عنها بالجراركة فإنه يتحصل من ذلك مال له صورة فلما سمع كتيخذا بيك ذلك أنهاء إلى مخدمه فأمر في الحال بكتابة فرمان بذلك واختار الذي جعلوه ناظرا على ذلك خانا بخطة بين الصوريين ونادوا على جميع صناع النشوق وجمعهم بذلك الخان ومنعهم من جلوسهم بالأسواق والخطط المتفرقة والمقيم على ذلك يشترى الدخان المعد لذلك من تجاره بثمان معلوم حدده لا يزيد على ذلك ولا يشتريه سواه وهو يبيعه على صناع النشوق بثمان حدده ولا ينقص عنه ومن وجدته باع شيئا من الدخان أو اشتراه أو سحق نشوقا خارجا عن ذلك الخان ولو لخاصة نفسه قبضوا عليه وعاقبوه وغرموه مالا وعينوا معينين لجميع القرى والبلدان القبلية والبحرية ومعهم من ذلك الدخان فيأتون إلى القرية ويطلبون مشايخها ويعطونهم قدرا موزونا ويلزمونهم بالتقن المعين بالمرسوم الذي يسدهم فيقول أهل القرية نحن لا نستعمل النشوق ولا نعرفه ولا يوجد عندنا من يصنعه وليس لنا به حاجة ولا نشتريه ولا نأخذه فيقال لهم إن لم تأخذوه فما أتوا ثمنه فإن أخذوه أو لم يأخذوه فهم ملزمون بدفع القدر المعين المرسوم ثم كراء طريق المعينين وكلفتهم وعليق دوابهم (ومنها) أيضا النطرون فرقوه وفرضوه على القرى محتجين أيضا باحتياج الحياة والقزازين إليه لغسل غزل الكتان وبياض قماشه ونحو ذلك وأشنع من ذلك كله أنهم أرادوا فعل مثل هذا في الشراب المسكر المعروف بالعرقي وإلزام أهل القرى بأخذه ودفع ثمنه إن أخذوه أو لم يأخذوه فقبل لهم في ذلك فقالوا إن شربه بقوى أبدانهم على أعمال الزرع والزراعة

والحرث والكد في القطوة (١) والنظالة (٢) والشادوف ثم بطل ذلك .

(٣) مظاهرات النساء احتجاجا على إلغاء نظام الالتزام كلبية (٣)

في أول ربيع أول ١٢٢٩ (٤) أبرز كتيخدا بيك (٥) فرمانا وصل إليه من الباشا يتضمن ضبط جميع الالتزام لطرف الباشا ورفع أيدي الملتزمين عن التصرف بل الملتزم يأخذ فائظه من الخزينة فلما أشيع ذلك ضج للناس وكثر فيهم اللغظ وإجتمعوا على المشايخ فطلعوا إلى كتيخدا بيك وسألوه فقال نعم ورد من أفندينا أمر بذلك ولا يمكن مخالفته فقالوا له كيف تقطعون معاش الناس وأرزاقهم وفيهم أرامل وعواجز وللواحدة قهراط أو نصف قهراط يعيشن من إيراده فينقطع عنهن فقال يأخذن الفائض من الخزينة العامة فرادوه وناقشوه وهو يهون ويقرب ويبعد إلى أن قالوا له نكتب للباشا عرضحالا وننتظر الجواب فاجابهم إلى ذلك من باب المسايرة وفك المجلس وشرع الشيخ المهدي في ترصيف العرضحال فكتبوه وختموا عليه بعد إمتناع البعض الذي ليس له إلتزام وكثر اللغظ فيهم بسبب ذلك (وفي خامسة) حضر نجع كثير من النساء الملتزمات إلى الجامع الأزهر وصرخوا في وجوه الفقهاء وأبطلو الدروس وبددوا محافظهم وأوراقهم فتفرقوا وذهبوا إلى دورهم وكان قد إجتمع معهم الكثير من العامة واستمروا في هرج إلى بعد

(١) النظوة تشبه الشادوف .

(٢) للنظالة أخذ الماء بالطل وهو الدلو .

(٣) الجبرتي ج ٤ ص ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

(٤) كان هذا التاريخ يوافق ٢١ من فبراير ١٨١٤ .

(٥) كتيخدا بك هو نائب الباشا وكان عمدا على متغيا عن مصر يحارب الوهابيين في

بنياد العرب .

العصر ثم جاءهم من يقول لهم كلاما كذبا سكن به حديثهم فانفض الجمع  
 وذهب النساء وهن يقلن نأتى فى كل يوم على هذا المنوال حتى يفرجوا لنا  
 عن حصصنا ومعايشنا وازراقنا وفى ظن الناس وغفلتهم أن فى الإناء بقية  
 أو أنهم يدفعون الرزية وماءلهم أن البساط قد إنطوى وكل قد ضل  
 وأضل وغوى ومال عن الصراط وإتبع الهوى وكلب الجور قد كشر  
 أنيا به وعوى ولم يجد له طاردا ولا معارضا ولا معاندا ولما وصل الخبر إلى  
 كتيخدا بيك طلب بعض المشايخ وقال له ما خبر هذه الجمعية بالأزهر فقال له  
 بسبب ما بلغهم عن قطع معاشهم قال ومن قطع معاشهم وإنما أنتم الذين  
 تسلطونهم على هذه الفعال لأغراضكم ولا بد أنى استخبر على من أغراهم  
 وأخرج من حقه وطلب على أغا الوالى وقال له أخبرنى عن هؤلاء النساء  
 من أى البيوت فقال وماءلهم ومن يميزهن وغالبهن وأكثرن نساء العساكر  
 ولا قدرة لى على منعهن وانفض المجلس وبردت همتهن وانكشوا وشرعوا فى  
 تنفيذ ما أمروا به وترتيبه وتنظيمه .

#### (٤) التجريس (١)

وفى ثامن ذى القعدة ١٢٢٩ جرسوا شخصا وأركبوه على حمار  
 بالمقلوب وهو قابض بيده على ذنب الحمار ، وعمموه بمصارين ذبيحة ، وعلى  
 كتفه كرش ، بعد أن حلقوا نصف لحيته وشواربه . قيل أن سبب ذلك  
 أنه زور حجة تقرير على أما كن تتعلق بامرأة أجنبية وباع بعض الأماكن .  
 وكانت تلك المرأة غائبة من مصر فلما حضرت وجدت مكانها مسكونا

(١) الجبترى ج ٤ ص ٢١٥ .

بالذى اشتراه ، فرفعت قصبتها إلى كتفها برك ، ففعل به ذلك بعد وضوح القضية .

(٥) « اعتقد المغفلون أن محمد على قد تاب عن ظلم الشعب »<sup>(١)</sup>

وفي ليلة الجمعة خامس عشر رجب ١٢٣٠<sup>(٢)</sup> وصل البابا إلى الجيزة ليلا<sup>(٣)</sup> فأقام بها إلى آخر الليل ثم حضر إلى داره بالأزبكية فأقام بها يومين وحضر كتفها بك وأكابر دولته للسلام عليه فلم يأذن لأحد وكذلك مشايخ الوقت<sup>(٤)</sup> ذهبوا ورجعوا ولم يجتمع به أحد سوى ثانى يوم وترادفت عليه التقدام<sup>(٥)</sup> والهدايا من كل نوع من أكابر الدولة والنصارى بأجناسهم خصوصاً الأرمن وخلافهم بكل صنف من التحف حتى السرارى البيض بالحلى والجواهر وغير ذلك وأشيع في الناس في المصر وفي القرى بأنه قد تاب عن الظلم وعزم على إقامة العدل وأنه نذر على نفسه أنه إذا رجع منصوراً وإستولى على أرض الحجاز أفرج للناس عن حصصهم ورد الارزاق الاحباسية إلى أهلها<sup>(٦)</sup> وزادوا على هذه الاشاعة أنه فعل ذلك في البلاد القبلية ورد كل شيء إلى أصله وتناقلوا ذلك في جميع النواحي

(١) الجبرتي ج ٤ ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٢) كان هذا التاريخ يوافق ٢٣ من يونيو ١٨١٥ .

(٣) عاد محمد على من بلاد العرب عن طريق قنا .

(٤) مشايخ الوقت تعبير تهكمى من الجبرتي أطلقه على المشايخ علماء الازهر الذين اساءوا الى أنفسهم بتصرفاتهم اذا ما تورنوا بالمشايخ الزعماء الذين كانوا يتصدرون الحياة العامة في مصر أبان الحكم الفرنسى ومستهل حكم محمد على .

(٥) التقدام هدايا تقدم منه قدوم شخصية كبيرة . !

(٦) أى أعاد نظام الالتزام .



وباتوا يتخيلونه في أحلامهم ولما مضى من وقت حضوره ثلاثة أيام  
كتبوا أوراقا مشاهير الملتزمين مضمونها أنه بلغ حضرة أفندينا ما فعله  
الأقباط من ظلم الملتزمين والجور عليهم في فائظهم فلم يرض بذلك والحال  
أنكم تحضرون بعد أربعة أيام وتحاسبوا على فائظكم وتقضونه فإن أفندينا  
لا يرضى بالظلم وعلى الأوراق إمضاء الدفتر دار فترجأ أن يستر المغفلين بهذا الكلام  
واعتقدوا صحتهم وأشاعوا أيضا أنه نصب تجاه قصر شبرا خوازيق للمعلم غالى  
وأكا بالقبط (وفي رابع عشر ربه) حضر كثير من أصحاب الارزاق الكائنين بالقري  
والبلاد مشايخ وأشرافا وفلاحين ومعهم بيارق وأعلام مستبشرين وفرحين  
بما سمعوه وأشاعوه وذهبوا إلى الباشا وهو يعمل راحة بناحية القبة برى  
بنادق كثيرة وميخان تعليم فلما رأهم وأخبروه عن سبب مجيئهم  
فأمر بضر بهم وطردهم ففعلوا بهم ذلك ورجعوا خائبين (وفيه) حضر محمود  
بيك والمعلم غالى من سرحتهم وقابلوا الباشا وخلع عليهما وكساهما والبسمما  
فراوى سمور فركب المعلم غالى وعليه الخلع وشق من وسط المدينة وخلفه عدة  
كثيرة من الأقباط ليراه الناس ويكبد الأعداء ويبطل ما قبله من النقولات .

(٦) منتطقات من تقرير جون باورنج<sup>(١)</sup> John Bowring

آراء متناقضة عن مصر وحكومتها :

وفي الحق أن ما ذاع في العالم عن آراء شديدة التناقض عن مصر  
وحكومة الباشا أمر لا يكاد يوجد فيه ما يدعو إلى العجب فمجال القول  
ذو سعة المدح والقدح على السواء وكل من ينعم النظر في محاسن مصر من  
دخل وفير ومحصولات جديدة ومضى في سياسة التسامح وانتشار التعليم

(١) دكتور محمد فؤاد شكرى وعبد المنصود العنانى وسيد محمد خليل : بناء دولة مصر

وإدخال فنون الحرب البرية والبحرية وتحسن المواصلات والعمل على تأمين السائحين وإحترام السلطات ومساك الباشا نفسه يستطيع أن يجانب في مزايا هذا الجانب المضيء .

أما من يربد أن يقصر همه على الجانب المظلم وهو جانب لا أمل في إصلاحه فيجد ما يقوم به الحكام من أعمال العنف وما عليه المحكومون من ضنك وإجهاد وفيما يرتكبه القليلون من مظالم ويقاسية الكثيرون من آلام ، موردا لا ينضب ومعينا لا يفيض . ولو حكمتنا على أحوال الشعب بمقياس حضارتنا وطبقة لنوازع الخير التي يدعو إليها الدين المسيحي ، لوجدناها جديرة بالأسى غير أننا إذا وازنا بين ماتم في مصر بعد كنزاح في سبيل الإصلاح ، وماتم في أى بلد إسلامي آخر انتهينا إلى نتائج على أكبر جانب من الفائدة والأهمية .

#### الموقع الجغرافي :

ولابد أن يكون للموقع الجغرافي كذلك أثر في حكومة كل بلد وأحواله في نهايته الأمر ولما كانت مصر واقعة على حدود إفريقية وآسيا ، مع قربها من أوروبا وسهولة اتصالها بها ، وكانت بطبيعتها حديقة غناء ومستودعا للخيرات ، فسوف تصبح بحكم الظروف من أعظم الأسواق في العالم القديم . ولابد من أن تكون مركزا من مراكز النفوذ تكفي نفسها بنفسها أو قففت عند حد الاعتماد على ما ينشأ بينها وبين غيرها من علاقات تجارية على مر الأيام .

#### عدد السكان :

تختلف الآراء إختلافا كبيرا بشأن عدد سكان مصر في الماضي والحاضر على السواء فهذا العدد غير معروف على وجه التحديد ، منذ ذكر هيرودوت أن مصر كانت تضم عشرين ألف مدينة أهلة بالسكان في العصور الأولى من

تاريخها ، غير أن هذا النوع من الكتابة فيه غموض وإبهام . ويظن مع هذا أن سكان مصر لم يقل عددهم عن ٨٠٠٠٠٠٠ نفس في عهدورها السحيقة وكانوا ٣٠٠٠٠٠٠ حسب ديودور الصقلي وعندما كتب ( فاني ) Volney قدرهم بمليونين وثلاثمائة ألف وهو عدد قد لا يعد كثيرا عن تعدادهم في الوقت الحاضر ، إذ تقدر الحكومة عددهم بثلاثة ملايين ومائتي ألف ، غير أنه يستحال على أن انتهى إلى تقدير صحيح . ويرى الواقفون على أصبح المعلومات أن عدد السكان يتراوح بين ٢٠٠٠٠٠٠٠ ، ٢٥٠٠٠٠٠٠ وقد يكون عدد الأقباط بين ١٥٠٠٠٠٠ ، ٢٠٠٠٠٠٠ منهم نحو ٦٠٠٠٠ يتبعون كنيسة روما تحت رعاية أسقف يعينه البابا ويتراوح عدد الأتراك بين ١٨٠٠٠٠ ، ٢٠٠٠٠٠ كما أن هناك نحو ٣٠٠٠٠ يهودي وأقل قليلا من ٢٠٠٠٠ أرمني ، ٢٠٠٠ يوناني ، ٦٠٠٠٠ من الافرنج الكاثوليك .

#### التقاليد الاسلامية تقف في سبيل تعداد السكان :

إن قوانين المسلمين وتقاليدهم تمنع الشرطة من الاشراف على نصف المجتمع ، وهى بذلك تزيد كثيرا من أثر الصعوبات التي تقف حجرة عثرة في سبيل اعداد ما يمكن اعتباره تقديرا صحيحا لعدد السكان فبكل منزل حرمة لا سبيل اليه ، ولذلك كان من الضرورة لقيد المواليد معرفة ما يجري في داخل الأسرة ، أو ايجاد وسيلة من الوسائل لارغام أربابها على الابلاغ عن يولد لهم من الأطفال غير أنه ليست هناك أية قوة تستطيع أن تنفذ اجراء يخالف التقاليد الاسلامية إلى هذا الحد ونضلا عن ذلك فإن كل محاولة لإحصاء السكان تعتبر تمهيدا لفرض ضرائب جديدة ومن ثم يجرى العمل لمقاومتها أو احباطها . ولن يصدق أحد أن التعداد لا ضرر منه . بل قد ينطوى على غرض بعيد ، مهما أكد ذلك حاكم من الحكام أو هيئته من الهيئات . ولهذا يعاون

كل فرد أخاه في التخلّص من الأدلاء بالبيانات المطلوبة أو تزيفها .

#### محاولات الباشا لعمل إحصاء :

وقد حاول محمد علي منذ سنوات قليلة أن يعرف عدد سكان عاصمته القاهرة على وجه التحقيق ولكنه فشل في محاولته ، إذ أن التضامن في مقاومة السلطات لم يكن مقصورا على الطبقات الدنيا وحدها بل إن أفرادا من ذوي المكانة ، حتى من أولئك الذين تربطهم بالبلط صلة مباشرة ، كان لهم ضلع في مقاومة التعداد . وعلى ذلك فقد عجز عن الوصول إلى أية نتيجة يصبح الاطمئنان إليها ، فكف عن متابعة هذا العمل غير أنه ليس هناك ما هو أدهى إلى أن تنعم مصر بحكومة تفضل حكومتها في الوقت الحاضر من معرفة عدد سكانها على وجه التقريب . فنظام الضرائب باجمعه في البلاد مع ما يقرن به من مخالفات ، ونظام التجنيد مع ما ينطوي عليه من آلام ، يعتمدان في إحصاء سكان البلاد على مجرد الحدس والتخمين ، وقد اتضح لي عدة مرات أن أبحاث الباشا في هذا الموضوع ، واقترحت عليه أن يسير قدما نحو غايته ، ولكن في خطأ وثيدة ، وحتى لا يصدم الناس في مشاعرهم ، كما أشرت عليه بالبده في عمل إحصاء صحيح لعدد المنازل في مختلف الجهات ، وذكرت له أن هناك أما كن كثيرة لا يتعذر فيها معرفة عدد القطن في كل منزل على وجه التحقيق . وأن كل ذلك من شأنه أن يساعد الحكومة على أن تعرف عدد سكان البلاد جميعا بطريق الحدس والتخمين معرفة تقارب الحقيقة . ولما كان من المستطاع كذلك الوقوف على عدد الوفيات فإن معالجة البحث من أسهل نواحيه قد تؤدي في النهاية إلى تذليل أصعبها .

#### ما يعترض عمال الإحصاء من صعوبات :

إن مهمة تعداد السكان في الشرق ستظل على الدوام مبعث حيرة وارتباك ،

ذلك لأن لدى الشرقيين عادة فكرة عن الأرقام يشوبها الاضطراب والغموض .  
 فقد حدث أن ذهبت إلى إحدى القرى أسأل شيخها عن عدد ماتحويه من  
 منازل ، فقال إنها عشرة ، مع أنى كنت قد أحصيتها من قبل فوجدتها مائة  
 وفضلا عما هناك من غموض شديد فيما لديهم من فكرة عن الأرقام فإن  
 هناك عزوفا من جانبهم عن إعطاء بيانات صحيحة عن عدد السكان خوفا  
 من أن يؤدي ذلك إلى مضايقات مالية . ومن المحقق أن التجنيد باستنزافه على  
 الدوام موارد مصر من الرجال قد أدى إلى نقص مخيف في عدد سكان  
 البلاد كما هو الحال في جميع أنحاء الامبراطورية العثمانية .

#### كثرة النسل عند المصريين :

لا شك في أن قدرة سكان وادى النيل على التناسل عظيمة ، فكما سادت  
 فترة هدوء قهيرة وامتنعت مطالب الجيش ، زاد عدد السكان وعدد المواليد  
 من الأطفال في سرعة فائقة . وقد لاحظت ذلك في الفيوم بنوع خاص ،  
 حيث مضت عدة سنوات دون أن يطلب أحد للتجنيد ، فاحتلت المدن  
 والقرى بالأطفال . وفي بلد كمصر ، تتفاوت فيه نسبة الإناث إلى الذكور  
 تفاوتاً جديداً ، يساعد تعدد الزوجات دون شك على زيادة الاسراع في  
 سد الفراغ الناشئ عن الحاجة الدائمة إلى الشبان . ولو عاشت البلاد في  
 هدوء وسلام ، لتضاعف عدد سكانها في سنوات قليلة جداً كيف لا وسبل  
 الرزق ميسرة ، والاقبال على الأيدي العاملة لا ينقطع ، وقد بلغ من شيوع  
 الزواج المبكر وقدرة المصريين على التوالد أن صار من النادر أن ترى شابة  
 لا تحمل طفلها على كفها ، غير أن تفاوت النسبة بين الجنسين تفوق حد التصور ،  
 إذ يتضح من بيان الحكومة في هذا الشأن أن نسبة النساء إلى الرجال هي  
 ١٣٥ إلى ١٠٠ ، ولكني أظنها أعلى من ذلك بكثير .

### التجنيد :

وقد نشطت حركة التجنيد هذا العام نشاطا عظيما. ونقص عدد الذكور مرة ثانية نفعها كبيرا وأخذ الناس يلجئون من جديد إلى تشويه أبدانهم حماية لأنفسهم من الالتحاق « بالنظام » بعد أن بطل ذلك بضع سنوات . والتجنيد ، كما ينفذ بالطريقة المختلة التي جرى عليها العمل حتى الآن والى أعتقد أنها في سبيل الإصلاح ، ينتزع من الأيدي العاملة عددا عظيما من الرجال يفوق إلى حد كبير ما تتطلبه خدمة الجيش . فكثيرون هم الذين يجبرون أراضيمهم ، وكثيرون هم الذين يبترون أعضاء من أطرافهم هربا من التجنيد ، أما من يجمعون قسرا فيزيد عددهم زيادة كبيرة على العدد المطلوب ، وكان من أثر ذلك أن تعطلت أعمال الزراعة وشاعت بين الموظفين الرشوة ومراعاة الخواطر ، وهي مساوئ شنعاء ، فعلى الفلاح إذا كان أيسر حالا من جيرانه ، أن يفدى نفسه بالمال المرة تلو الأخرى .

### الزواج :

يتزوج النساء عادة من سن الثانية عشرة فما فوقها ، وقلم يتزوجن بعد العشرين ويندر أن تنجب المرأة من الطبقات الراقية عددا كبيرا من الأطفال ، ولكن وفيات الأطفال كثيرة جدا حتى بين هذه الطبقات وفي الحق أن عدد من يموت منهم في كل طبقة من طبقات المجتمع ، وبخاصة بين الفقراء ، كبير يفوق حد التصور والتصديق ، ويمكن أن يقال إن نصف المواليد يموتون خلال العام الأول بعد ولادتهم . هذا إلى أن حوادث سقط الجنين كثيرة الوقوع وكذلك الشأن في حالات الاجهاض المقصود ، إذ أن القيام بهذه العملية لا يكاد يعتبر أمرا يؤاخذ عليه في نظر المجتمع ، بل إن القانون لاكثر تساميا في هذا الصدد ، وكثيرا ما يحتاج الجدرى قري بأكملها ،

فانتكا بالجملة العظمى من شبابها ، إلا أن إدخال طريقة التطعيم وضع حدا لفتكاته في كثير من الجهات . ومنذ عهد قريب اتخذ الباشا من الوسائل ما يكفل الحصول على مقادير كافية من الطعام . وتبدو معارضة الملاحين للتطعيم واضحة في بعض الأقاليم غير أنه من الممكن التغلب على هذا النفور من جانبهم إلى حد ما . والبدو أقل ممانعة في التطعيم وكثيرا ما يقصدون إلى المدن ليحصلوا على الطعام ثم لا يترددون في أن يطعموا به .

#### الوفيات :

ومهما بدا عدد والوفيات في مصر كبيرا فإن المستنيرين من الأهالي يرون أن هذا العدد قد نقص في السنوات الأخيرة نقصا ظاهرا فاقامه الأوروبيون في البلاد وإنشاء مدارس للطب وإيجاد أقسام طبية في الجيش ، وذويع بعض المبادئ الأولية لعلم الطب بين طبقات الشعب ، كل ذلك زاد كثيرا فيما أتيج للناس من فرص الحياة . ومع أن المعلومات الطبية كانت حتى الآن عاجزة كل العجز عن أداء ما يرجى من وراءها ومع أن بضاعة المنتظمين من العلم قليلة فإن استخدام الرقى والتأثير أصبح الآن أقل منه فيما مضى ، وبدأ الناس يعتقدون أن الالتجاء إلى العقاقير الطبية أكثر فائدة وأعظم جدوى . ويرتضى أبناء العرب الآن بملى اختيارهم أن تجرى لهم عمليات جراحية وقد زاد في ثقتهم ما حالف بعض الأطباء الأوروبيين من نجاح وتوفيق وإذا استثنينا كبريات المدن فإن المرء لا يكاد يعثر حتى في وقتنا هذا على متطبب يفضل حلاق القرية ، بل إن شدة الحاجة إلى الأطباء والجراحين تؤدي إلى التضحية بصحة الكثيرين وأرواحهم حتى في القاهرة نفسها وغيرها من المدن الكبيرة . ومرض الزهري واسع الانتشار بين أبناء العرب في العاصمة ، ولم يتخذ أى تدبير لمعالجه أو للحيلولة دون تفشيه . وقد علمت أن جميع إقاييم

الفيوم وهو اقليم آهل بالسكان ليس به متطبيب واحد على بجانب من القنطرة والذكاوة. وقلما يعيش من نسل الأتراك من يكفل بقاء سلالتهم في مصر ، اذ يكاد الأطفال جميعا يموتون ، وإنما يبقى على الأتراك ما يستوردون من الممالك ، فقد نبئت أن أحد الكشاف الترك أنجب مالا يقل عن ثمانين طفلا ، ولكن لم يبلغ منهم سن الرجولة غير واحد فيحسب ، ولا يكاد يوجد أحد من ذرية الجيل الماضي من الممالك ، بل إنه لا يمكن العثور على غير القليلين جدا من الأطفال الذين يولدون من أب تركي وأم عربية ( ويطلق عليه اسم شلي ) .

#### ( ٧ ) معاهدة لندن

١٥ يوليو سنة ١٨٤٠

لما طلب صاحب العظمة السلطان من أصحاب الجلالة ملكة بريطانيا العظمى وامبراطور النمسا وملك روسيا وقيصر روسيا تقديم المساعدة له في المحنة التي وقع فيها على أثر سلوك محمد علي العدائي نحوه ، تلك المحنة التي عرضت سلامة الدولة العثمانية وعرش الخلافة للخطر ، رأى أصحاب الجلالة مراعاة للود الذي يربط بينهم وبين السلطان ورغبة في السلم وفي صيانة الدولة واتباعا لنص المذكرة المشتركة التي قدمت للبواب العالي في ٢٧ يولية سنة ١٨٣٩ ومنعاً لاهراق الدماء التي تسيل في سوريا بين موظفي الباشا ورعية السلطان ...

إتفق أصحاب الجلالة وعظمة السلطان على عقد المعاهدة الآتية :-

١ - أن تعمل الدول المتفقة بالتضامن على إرغام محمد علي على قبول

الشروط التي إتفق عليها .



٢ - إذا رفض محمد على قبول الشروط التي سيعرضها عليه السلطان فعلى الدول ، بالاتفاق مع السلطان ، أن تأخذ التدابير الفعالة لتنفيذ شروط الاتفاق بواسطة قطع طريق الاتصال بين مصر وسوريا ومنع إرسال الأدوات والمؤن الحربية من البلدان . وتنفيذا لذلك تصدر ملكة بريطانيا وامبراطور النمسا الأوامر اللازمة لاسطوليهما بالبحر المتوسط لمساعدة رعايا السلطان الذين يظهرون ولاءهم وطاعتهم .

٣ - إذا حاول محمد على بعد اصراره على رفض الشروط المقدمة إرسال قواته البرية أو البحرية نحو القسطنطينية فإن الدول بواسطة سفرائها بالقسطنطينية تعمل ، بناء على طلب السلطان ، كل ما يصحون البوغازات والآستانة . وتعود القوات التي تستخدم لهذا الغرض إلى بلادها عندما يأمر السلطان .

٤ - يجب ألا تعتبر هذه المساعدة المذكورة في المادة السابقة بمثابة خرق للقاعدة القديمة القائلة بإغلاق البوغازات أمام جميع السفن الحربية الخاصة بأية دولة وتصرح الدول والسلطان باحترام هذه القاعدة .

بالممرستون . نيومان . بولوف . برنوف . شكيب  
( إنجلترا ) ( النمسا ) ( بروسيا ) ( روسيا ) ( تركيا )

## قانون خاص

( ملحق بمعاهدة لندن ١٥ يولية سنة ١٨٤٠ )

يعان عظمة السلطان عزمه على منح محمد على الشروط الآتية :-

١ - بعد السلطان بمنح محمد على وذريته من أولاده من بعده حكومة مصر . وزيادة على ذلك بعد السلطان بمنح محمد على مدة حياته حكومة جنوب الشام حسب الحدود المعينة بعد ، ومع اعطائه لقب والى عكا وحكومة الحصن . ويشترط السلطان لهذه المنح قبول محمد على لها فى مدى عشرة أيام بعد إعلانها إليه بواسطة مندوب عثمانى يرسله السلطان إلى الاسكندرية وبشرط اصدار التعليمات اللازمة باخلاء شبه جزيرة العرب وجزيرة كريد وإقليم أطنة .

٢ - إذا رفض محمد على الشروط المقدمة بعد عشرة أيام فيسحب السلطان منحه حكومة عكا لمدة حياته وبوافق على ابقاء منحه الحق الورائى فى حكومة مصر بشرط قبولها فى مدى عشرة أيام أخرى بالشروط المذكورة فى المادة السابقة .

٣ - تعين الجزية حسب الشروط التى سينتهى محمد على بقبولها .

٤ - وعلى كل حال يجب أن يرد محمد على الأسطول العثمانى بكل أدواته ويسلم للمندوب العثمانى الذى سيعرض عليه الشروط دون يكون لمحمد على حق فى أى طلب من الباب العالى بخصوص تكاليف الأسطول مدة وجوده بمصر .

٥ - جميع القوانين والمعاهدات النافذة فى الدولة تطبق على مصر وعكا كغيرها من أجزاء الدولة .

- ٥٦١ -

٦ - القوات البرية والبحرية التي تكون لباشا مصر وعكا تعتبر جزء  
من قوات الدولة .

٧ - يعتبر هذا القانون كإنه متمم للمعاهدة وداخل فيها حرفا بحرف .  
بالمرستون . نيومان . بولوف . برنوف . شكيب .

### قرار خاص

#### تابع للمعاهدة

انجازا للمهمة التي أخذ مندوبو الدول على عاتقهم القيام بها ونظرا لبعد  
المسافة التي تفصل العواصم عن بعضها وما يتطلبه ذلك من مرور الوقت الطويل  
قبل المصادقة النهائية على الاتفاق يرى المندوبون ضرورة التعميل بالموافقة  
نظراً للحالة الواقعة في سوريا وخدمة للإنسانية ومراعاة اللازمة الواقعة في  
السياسة الأوروبية .

ويرون أيضا ضرورة تنفيذ المادة الثانية من المعاهدة دون إنتظار  
للمصادقة النهائية فيقدم الباب العالي نص الشروط لمحمد علي من غير تأخير  
ويشترك قناصل الدول في مصر مع مندوب السلطان في عرض الشروط  
وإستخدام كل نفوذهم في حض محمد علي على قبول الشروط . وسترسل  
التعليمات للأساطيل الواقعة في البحر الأبيض للاتصال مع القناصل .

بالمرستون . نيومان . بولوف . برنوف . شكيب .

(٨) فرمان سلطاني إلى محمد علي بتقليده حكم السودان  
بغير حق التوارث

١٣ فبراير ١٨٤١ الموافق ٢١ ذى القعدة ١٢٥٦

لوزيرى محمد علي باشا وإلى مصر المعهودة إليه مجددا ولاية مقاطعات  
نوبيا والدارفور وكردفان وسنار .

إن سدتنا الملكية كما توضح في فرماننا السلطاني السابق قد ثبتتكم على  
ولاية مصر بطريق التوارث بشروط معلومة وحدود معينة وقد قلدتكم فضلا  
على ولاية مصر ولاية مقاطعات النوبة والدارفور وكردفان وسنار وجميع  
توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر ولكن بغير حق التوارث بقوة  
الاختيار والحكمة التي إمتزمت بها تقومون بإدارة هاته المقاطعات وترتيب  
شؤونها بما يوافق عدالتنا وتوفير الأسباب الآيلة لسعادة الأهالي وترسلون في  
كل سنة قائمة إلى بابنا العالى حاويه بيانات الإيرادات السنوية جميعها .

(٩) فرمان حق الوراثة لمحمد علي في حكومة مصر

بتاريخ يونيه سنة ١٨٤١

« رأينا بسرور ما عرضتموه من البراهين على خضوعكم وتأكيده أمانتكم  
وصدق عهوديتكم لذاتنا الشاهانية والمصاحبة بابنا العالى . فطول اختباركم  
وما لكم من الدراية بأحوال البلاد المسلمة إدارتها لكم من مدة مديدة  
لا يتركان لنا ريبا بأنكم قادرون بما تبدونه من الغيرة والحكمة في إدارة  
شؤون ولايتكم على الحصول من لدنا الشاهاني على حقوق جديدة من  
تعطفتنا الملكية وثقتنا بكم . فتقدرون في الوقت نفسه إحساناتنا إليكم

قدرها وتجتهدون ببت هذه المزايا التي إمتزتم بها في أولادكم . ولذلك صممنا على تثبيتكم في الحكومة المصرية المبينة حدودها في الخريطة المرسومة لكم من لدن صدرنا الأعظم ومنحناكم فضلا عن ذلك ولاية مصر بطريق التوارث بالشروط الآتية بياناها .

« متى خلا منصب الولاية المصرية تنتقل الولاية بالارث منكم إلى أولادكم فأولاد أولادكم عن الذكور من ذريبتكم ثم يصدر الأمر بالتعيين من لدنا . وإذا انقرض نسل الذكور من أولادكم فيعين الباب العالي شخصا آخر في الحكم ولا يكون لأولاد النساء من ذريبتكم حق أيا كان في الوراثة .

« على أن حق التوارث الممنوح لوالى مصر لا يمنحه رتبة ولا لقباً أعلى من رتبة سائر الوزراء ولقبهم ولا حقاً في التقدم عليهم بل يعامل بذات معاملة زملائه . وجميع أحكام خطنا الشريف الهايونى الصادر في « كلغانة » وجميع العهود المعقودة أو التي ستعقد في مستقبل الأيام بين الساب العالي والدول المتحابة بتبع الاجراء على مقتضاها جميعها في ولاية مصر أيضا . وكلما هو مفروض على المصريين من الأموال والضرائب يجرى تحصيله باسمنا الموكى . ولكن لا يكون أهالى مصر وهم من رعايا بابنا العالي معرضين للمضار والأموال والضرائب غير القانونية يجب أن تنظم تلك الأموال والضرائب المذكورة حسب ترتيبها في سائر الممالك العثمانية ويرسل إلى خزانة السلطانية المبلغ الذى سيقدر في فرمان خاص مع بيان كيفية تحصيله بما يناسب إيرادات البلاد <sup>(١)</sup> هذا فضلا عن إرسال الغلال والخضر المعتاد إرسالها إلى المدن المقدسة .

« ولما كان من المقرر أن يعين بابنا العالي ترتيبا لسك النقود لما في ذلك

(١) تقرر أن يكون هذا المبلغ ٨٠٠٠٠٠ كس أى ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه .

من الأهمية بحيث لا يعود يحدث فيها خلاف لا من جهة العيار ولا من جهة القيمة إقتضت إرادتي السنية أن أصرح بسك النقود في مصر ولكن النقود الذهبية والفضية الجائز للحكومة مصر ضربها باسمنا الشاهاني هي يجب أن تكون معادلة للنقود المضروبة في الآستانة سواء كان من قبيل عيارها أو من قبيل هيئتها وطرزها .

« ويكفي أن يكون لمصر ثمانية عشر ألف نفر من الجند المحافظة في داخلية مصر ولا يجوز أن تتعدوا هذا العدد لأى سبب ما . ولكن حيث أن قوات مصر البرية والبحرية معدة لخدمة الباب العالي كسائر قوات المملكة العثمانية فيسوغ أن يزداد هذا العدد في زمن الحرب بما يرى موافقا في ذلك الحين . على أنه بحسب القاعدة الجديدة المتبعة في كافة ممالكنا بشأن الخدمة العسكرية بعد أن يخدم الجند مدة خمس سنوات يستبدل بهم سواهم من العساكر الجديدة .

« فهذه القاعدة يجب اتباعها أيضا في مصر بشرط أن تستعمل في جمع الجنود ما تقتضيه واجبات الانسانية والنزاهة والسرعة اللازمة ويرسل إلى الآستانة سنويا اربعمائة جندي . ويجب أن لا تختلف هيئة الملابس والعلامات ورايات الجنود المصرية عن مثلها من ملابس ورايات باقى الجنود العثمانية . وكذا ملابس الضباط . وعلامات إمتيازهم وملابس الملاحين وضباط البحرية المصرية ورايات سفنها يجب أن تكون مماثلة للملابس ورايات وعلامات رجالنا وسفننا . وللحكومة المصرية أن تعين وترقى الضباط البرين والبحريين حتى رتبة قائممقام أما ما كان أعلى من هذه الرتبة فالنعمين إليها راجع لإرادتنا الشاهانية . ولا يسوغ لوالى مصر أن ينشئ من الآن فصاعداً سفناً حربية إلا باذننا الخصوصى ، وحيث أن الإمتياز المعطى بورائه ولاية مصر خاضع

للشروط الموضحة أعلاه في عدم تنفيذ أحد هذه الشروط موجب لإبطال هذا الامتياز والغائه . وبناء على ذلك أصدرنا خطنا هذا الشريف الملوكي كي تقدروا أنتم وأولادكم وذريعتكم قدر منحتنا الشاهانية فتعتنوا كل الاعناء باتمام الشروط المقررة فيه وتحملوا أهالي مصر من كل ظلم وتكفلوا أمنيتهم وسعادتهم مع إخبار بابنا العالى عن كل المسائل المهمة المتعلقة بالبلاد المعهودة ولايتها اليكم » .

(١٠) فرمان سنة ١٨٧٣ .

من المعلوم لديكم أنكم استدعيتم منا جميع المخطوط الهايونية والأوامر الشريفة السلطانية التي صدرت من منذ توجيه الخديوية الجليلة بطريق التوارث إلى عهدة والى مصر السابق محمد على باشا المرحوم إلى يومنا هذا سواء كانت بخصوص تعديل توارث الخديوية المصرية أو إعطاء بعض إمتيازات حسبما استوجبتها. موضع الخديوية وأمزجة الالهالى وطبائعها الخصوصية وجعلها فرمانا واحداً مع التعديلات اللازمة فى احكامها والتفصيلات المقتضية فى عباراتها بشرط أن يكون هذا فرمان الجديد قائماً مقام فرمانات السابقة وأن تكون الاحكام المندرجة فيها معمولاً بها ومرعية الاجراء على الدوام والاستمرار فقد قورن استدعاؤكم هذا بمساعدتنا الجليلة الملوكية . وهانحن نذكر ونبين لكم احكامها على الوجه الآتى :

لما تحقق لدينا أن تعديل أصول توارث الخديوية المصرية التى صار تعيينها بالفرمان العالى الصادر فى اليوم الثانى من شهر ربيع الأول من شهور سنة ١٢٥٧ الموضح أعلاه بالمخطوط الهايونى وتبديلها بأصول حصر الوراثية الخديوية فى أكبر أولاد خديو مصر بطريق سلسلة النسب المستقيم بأن يصير تخصيص مسند الخديوية الجليل وتوجيهه إلى أكبر أولاد الخديو المذكور وبعده إلى

أكبر أولاد هذا الأكبر المذكور وهكذا على النسب المستقيم المذكور على الدوام يكون مستلزمًا لحسن إدارة الخديوية المصرية وجالها لاستكمال سعادة أحوال أهلها وسكانها . هذا ، مع ما حصل لدينا من استحسان مساعيكم الجميلة المصروفة في استحصال معمورية الاقطار المصرية المهمة الجسيمة ورفاهية أهلها وحصول وثوقنا بكم واعتمادنا الكامل عليكم فلاجل أن يكون دليلًا باهرًا على ذلك فقد أجرينا تعديل توارث الخديوية المصرية وتعيين وصايتها على الطريق الآتي بيانها وهي أن خديوية مصر الجليلية وملحقاتها وجناتها المعروفة الجارية إدارتها بمعرفتها مع ماصار الحاقه بها أخيرًا من قائممقامي سواكن ومصروع وملحقاتها يصير توجيهاها بعدكم على الطريق المار ذكرها إلى أكبر أولادكم المذكور وبعده إلى أكبر أولاد من يكون خديويًا على الاقطار المصرية من أولادكم وإذا انحلت الخديوية المصرية بألا يكون للخديوي ولد ذكر يصير توجيهاها إلى أكبر اخواته المذكور وإذا لم يوجد له اخ بقيد الحياة فإلى أكبر أولاد الاخ الأكبر وهكذا تتخذ هذه الاصول قانونًا مستمرًا وقاعدة مرعية أبدية في توارث الخديوية المصرية ولا يصير انتقال الوراثة الخديوية إلى الأولاد الذكور المتولدة من أولادكم الاناث أصلاً .

ولاجل تأمين أصول توارث الخديوية المصرية سنذكر صورة تشكيل الوصاية المقتضية في إدارة الأمور الخديوية فيما إذا انحلت الخديوية وكان الوارث الذي هو أكبر أولادكم المذكور صغيرًا صبيًا وهي أن الخديوية المصرية إذا انحلت وكان أكبر أولادكم المذكور أغنى الوارث صغيرًا وصبيًا بأن يكون عمره أقل من ثمانى عشرة سنة ولو أنه يصير خديو بالفعل حسب استحقاق الوراثة ففي الحال يصدر فرمانًا من طرف السلطنة السنية بتوليته على الخديوية لكن إذا كان الخديو السالف عين ونصب وصيًا ورتب هيئة



وصاية لأجل إدارة أمور الخديوية لحين بلوغ الخديو اللاحق العرش إلى سن الثماني عشرة سنة وكتب منه وصاية بذلك وختم عليها هو وختم أيضا إثنان من الأمراء المصريين المأمورين بإحدى المأموريات المصرية على طريق الأشهار وأجرى الوصاية هكذا فالوصى مع هيئة الوصاية المذكورة يأخذ بزمام الإدارة في الحال وبعد ذلك تعرض بالكيفية إلى الباب العالي ويصير التصديق على الوصى وهيئة الوصاية من طرف الدولة العلية بفرمان عال فيبقى الوصى وهيئة الوصاية على ما هم عليه لحين البلوغ وأما إذا انحلت الخديوية ولم يعين الخديوى السالف وصيا ولا رتب هيئة الوصاية على الوجه المذكور فتتشكل هيئة الوصاية من الذوات المأمورين على الداخلية والجهادية والمالية والخارجية ومجلس الأحكام المصرية وسرارية العساكر المصرية وتفتيش الأقاليم ويصير إنتخاب وصى في الحال من هؤلاء المأمورين على الوجه الآتى ذكره وهو أنه في تلك الساعة تصير المذاكرة والمداولة ما بين هؤلاء الذوات في حق إنتخاب وصى منهم فاذا حصل اتفاقهم أو اتفاق أكثرية أرائهم على تسمية وجعل ذات منهم وصيا يتعين ذلك بالذات وصيا على الخديوية وإذا اختلفت الآراء بأن رغب نصفهم في تعيين ذات والنصف الآخر في تعيين ذات آخر يكون إجراء وصاية الذات المأمور على المأمورية المهمة والمقدمة في الذكر من تلك المأموريات أعنى المأمور على المأمورية المقدم ذكرها على الترتيب المحرر آنفا من الداخلية إلى آخره وتشكل هيئة الوصاية من الذوات الباقية بعده ويباشرون إدارة الامور الخديوية مع الوصى وتعرض الكيفية بمضبطة من طرفهم إلى طرف سلطتنا السنية ويصير التصديق عليها بالفرمان الشريف وكما أنه لا يجوز تعديل الوصى وتغيير هيئة الوصاية قبل ختام مدتها في الصورة الأولى أعنى فيما إذا كان تعيين الوصى وترتيب الوصاية وتركيب

أعضائها بمعرفة الخديو السالف فكذلك في العبورة الثانية أعنى فيما إذا كان انتخاب الوصى بمعرفة المأمورين المذكورين لا يجوز تبديل الوصى ولا تغيير هيئة الوصاية ولا أعضائها في تلك المدة وإذا توفى أحد من أعضاء هيئة الوصاية في ظرف تلك المدة يصير انتخاب واحد من المأمورين المصرية بمعرفة الباقين وتعيينه بدل المتوفى وإذا توفى الوصى في تلك المدة يصير انتخاب واحد من أعضاء هيئة الوصاية بمعرفةهم على الوجه السابق وجعله وصيا وانتخاب واحد من المأمورين المصرية والحاقه بأعضاء هيئة الوصاية بدل الذى نصب وصيا. وبمجرد بلوغ الخديو العيسى إلى سن الثمانى عشرة سنة صار رشيدا وفاعلا مختارا فيما شئ هو بنفسه إدارة أمور الخديوية المصرية مثل سلفه وهذا حسب ما تقرر لدينا واقضتتنا ادارتنا الملوكية .

ولما كان تزايد عمارة الخديوية المصرية وسعادة حالها وتأمين رفاهية الاهالى والسكان وراحتهم من اهم المواد الملزمة المرغوبة لدينا وإدارة المملكة المالكية والمالية ومنافعها المادية وغيرها المتوقف عليها تأسيس واستكمال وسائل الرفاهية واسبابها عائدة على الحكومة المصرية فنذكر بيان كيفية تعديل الامتيازات وتوضيحها بشرط بقاء كافة الامتيازات المعطاة قديما وحديثا من طرف الدولة العلية الى الحكومة المصرية واستمرار جريانها خلفا عن سلف وتلك الكيفية هى أنه لما كانت ادارة المملكة بكل الصور والحالات سواء كانت ادارتها المالكية أو المالية أو كافة منافعها المادية وغيرها هى من المواد العائدة على الحكومة المصرية والمتعلقة بها ومن العلوم أن أمر إدارة أى مملكة كانت وحسن نظامها وتزايد معموريتهما وثروة أهاليها وسكانها لا يتيسر

الابتوفيق معاملاتها ونطبق اجراءاتها العمومية بالاخوال والمواقع وأمزجة  
الاهالى وطبائعها فقد أعطينا لكم الرخصة الكاملة فى اعمال قوانين ونظامات  
داخلية على حسب لزوم المملكة وكذا لاجل تسهيل تمشية ونسوية كافة  
المعاملات سواء كانت من طرف الحكومة أو من طرف الاهالى مع الاجانب  
وترقى وتوسع الصنائع والحرف وأموال التجارة وأموال الضبطية مع الاجانب  
قد اعطينا لكم الرخصة الكاملة فى عقد وتجديد المقاولات مع مأمورى الدول  
الاجنبية فى حق الكمرل وأموال التجارة وكافة المعاملات الجارية مع الاجانب  
فى أمور المملكة الداخلية وغيرها بصورة لا تستلزم إخلال معاهدات الدولة  
العليا البوليتيكية وكذا يكون خديو مصر جازم التصرفات الكاملة فى الأمور  
المالية وقد صار اعطاء المأذونية التامة فى عقد استقراض من الخارج بلا  
استئذان من الدولة العلية فى أى وقت يرى فيه لزوما للاستقراض بشرط أن  
يكون باسم الحكومة وكذا لكون أمر المحافظة وصيانة المملكة الذى هو  
الأمر المهم المعنى به زيادة عن كل شيء من أقدم الوظائف المختصة بخديو مصر  
فقد أعطينا له الرخصة الكاملة فى تدارك كافة اسباب المحافظة وتأسيسها وتنظيمها  
وكذا فى تكثير أو تقليل مقدار العساكر المصرية الشاهانية بلا تحديد على  
حسب اللزوم وكذا أبقينا لخديو مصر الامتياز القديم فى حق اعطاء رتبة  
اميرالاي من الرتب العسكرية واعطاء رتبة ثانية من الرتب الديوانية بشرط  
أن المسكوكات الجارية ضربها بمصر تكون باسمها الملوكى وأن تكون اعلام  
وصنائجق العساكر البرية والبحرية الموجودة فى الخطة المصرية كاعلام وصنائجق  
سائر عساكرنا الشاهانية بلا فرق وبشرط عدم إنشاء سفن مدرعة بالحديد  
فقط بدون استئذان أما غيرها من السفن الحربية فانها جازم لإنشاؤها بلا  
استئذان ولأجل اعلان المواد المشروحة أعلاه وتأييدها أصدرنا لكم أمرا

هذا الجليل القدر من ديواننا الهايوى بمقتضى ارادتنا الملوكية وصار نوضح  
اعلاه بخططنا الهايوى واعطاؤه لكم متما ومكملا ومعدلا ومصححا للخطوط  
الهايونية والاوامر الشريفة الصادرة لحد هذا التاريخ سواء كان فى تأسيس  
وترتيب ورائة الحكومة المصرية أو فى تشكيل هيئة الوصاية أو فى ادارة  
الاوامر الملوكية والعسكرية والمالية والمنافع المادية والمواد السائرة بشرط  
تكون الاحكام المندرجة بهذا فرمان الجديد نافذة وباقية ومرعية الاجراء  
على ممر الزمان وقائمة مقام احكام الفرمانات السالفة على ما اقتضته ادارتنا  
الملوكية فيلزم أن تعملوا قدر لطف عنايتنا الملوكية واداء شكرها لصرف جل  
هممكم فى حسن ادارة أمور الخطة المصرية واستكمال اسباب وقاية أمنية  
الاهالى المنوطة بها واستحصال راحتهم على حسب ما جلبتم عليه من الشيم  
المرغوبة والغيرة والاستقامة وما اكتسبتموه من الوقوف والمعلومات فى احوال  
تلك الاقطار وأن تراعوا اجراء الشروط المقررة فى هذا فرمان الجديد  
وأداء المائة والخمسين الف كيس التى هى وبركومصر المقطوع سنويا بأوقاتها  
وزمانها إلى خزناتنا الجلييلة الشاهانية على الترتيب والقاعدة المرعية فى ذلك  
(اه عن كتاب حقائق الاخبار)

تحريرا فى سنة ١٢٩٠ .

## المجموعة الرابعة

### الوثائق الخاصة بتاريخ قناة السويس

(١) عقد الامتياز الأول الصادر من محمد سعيد باشا والى مصر  
إلى فرديناند دي ليسبس فى ٣٠ من نوفمبر ١٨٥٤ لإنشاء شركة  
تقوم بحفر واستغلال قناة السويس

وجه صدقنا المسيو فرديناند ديلبس نظرنا إلى الفوائد التى تعود على  
مصر من وصل ما بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر بإنشاء طريق  
للملاحة صالح لمرور السفن الكبرى وأبان أن فى الامكان تأسيس شركة  
لهذا الغرض تؤلف من أصحاب رؤوس الأموال المنتمين إلى جميع الدول  
وارتفعينا التدابير التى عرضها علينا ورخصنا له بموجب هذا ترخيصها مطلقا  
فى تأسيس وإدارة شركة عالمية لشق برزخ السويس وإستغلال قناة بين  
البحرين مع الاذن له فى القيام بجميع الأعمال من مبان وغيرها أو العهد بها  
إلى الغير على أن تتكفل الشركة بتعويض الأفراد مقدما إن دعت الحال  
إلى نزع ملكيتهم للمنفعة العامة . كل ذلك مع مراعاة الحدود والشروط  
والالتزامات المبينة فى المواد الآتية .

#### المادة الأولى

يؤسس المسيو فرديناند ديلبس شركة تعهد إليه بإدارتها تسمى  
« الشركة العالمية لقناة السويس البحرية » لشق برزخ السويس وإستغلال  
طريق صالح للملاحة الكبرى وإنشاء أو إعداد مدخلين كافيين أحدهما على  
البحر الأبيض المتوسط والآخر على البحر الأحمر وبناء مرفأ أو مرفأين .

#### المادة الثانية

يعين مدير الشركة دائماً من قبل الحكومة ويختار ما أمكن من بين أكبر المساهمين في الشركة .

#### المادة الثالثة

مدة الامتياز تسع وتسعون سنة تبدأ من التاريخ الذي نفتح فيه قناة البحرين .

#### المادة الرابعة

تجرى الأعمال على نفقة الشركة وحدها وتمنح بدون مقابل جميع مايلزمها من الأراضي التي ليست ملكاً للأفراد ولا تكون التجهيزات التي ترى الحكومة القيام بها على نفقة الشركة .

#### المادة الخامسة

تجبي الحكومة سنوياً من الشركة ١٥ ٪ من صافي الأرباح المستخلصة من ميزانية الشركة عدا الفوائد والخصص الخاصة بالاسهم التي تحتفظ الحكومة بحق الاكتتاب فيها لدى إصدارها وذلك دون أى ضمان من جانبها لتنفيذ الأعمال أو لقيام الشركة بمهمتها . ويوزع الباقي من صافي الأرباح على الوجه الآتى :

٧٥ ٪ للشركة .

١٠ ٪ للأعضاء المؤسسين .

#### المادة السادسة

يتم الاتفاق على تعريفات رسوم المرور بقناة السويس ما بين الشركة وبخديو مصر ويجبى عمال الشركة هذه الرسوم وتكون التعريفات متساوية

دائما لجميع الدول ، ولا يجوز مطلقا إشتراط إمتياز خاص لاحدى الدول دون سواها .

#### المادة السابعة

إدارات الشركة ضرورة وصل ما بين النيل وممر البرزخ بإنشاء طريق صالح للملاحة أو إذا سلكت القناة البحرية طريقا متعرجا يرويه ماء النيل تنازلت الحكومة المصرية للشركة عن الأراضى الداخلة فى الأملاك العامة مما لا يزرع اليوم وقد بقى ويزرع على نفقة الشركة أو بأشرفها .  
وتنتفع الشركة بالأراضى المذكورة مع إعفائها من الضرائب عشر سنوات ابتداء من يوم افتتاح القناة . وتدفع ضريبة العشر للحكومة المصرية فى مدة الـ ٨٩ سنة الباقية لانقضاء مدة الإمتياز وبعد ذلك لا يجوز لها المضى فى الانتفاع بالأراضى المذكورة إلا إذا دفعت للحكومة ضريبة تعادل ما سوف يفرض على الأراضى المائلة لها .

#### المادة الثامنة

تلافيا لكل صعوبة تتصل بالأراضى التى ستتنازل عنها الحكومة للشركة صاحبة الإمتياز يضع المسيو لينان بك المهندس المنتدب من قبلنا لدى الشركة رسما يبين الأراضى الممنوحة سواء لإنشاء القناة البحرية وقناة التغذية المتفرعة من النيل ومؤسساتهما أو للاستغلال الزراعى وفقا لأحكام المادة ٧ .  
هذا ومن المتفق عليه أن كل مضاربة تتعلق بالأراضى الداخلة فى الأملاك العامة التى ستمنح للشركة محظورة من الآن وأن الأراضى التى كانت تخص الأفراد وبرغوبون فى المستقبل سقيها من مياه قناة التغذية المنشأة على نفقة الشركة يدفعون اتاوة قدرها ٠٠٠ عن كل فدان مزروع ( أو إتاوة تحدد بالاتفاق الودى بين الحكومة المصرية والشركة ) .

## المادة التاسعة

وأخيرا تمنح الشركة صاحبة الامتياز الحق في أن تستخرج من المناجم والمحاجر الداخلة في الأملاك العامة جميع المواد اللازمة لأعمال القناة والمباني التابعة لها مع إعفاؤها من الرسوم كما أنها تنتفع بهذا الاعفاء فيما يتعلق بالآلات والمواد التي تستوردها من الخارج لاستغلال امتيازها .

## المادة العاشرة

عند إنتهاء الامتياز تحمل الحكومة المصرية محل الشركة وتنتفع بكافة حقوقها دون تحفظ وتستولى على قناة البحرين وجميع المنشآت التابعة لها . ويحدد مقدار التعويض الذي يمنح إلى الشركة في مقابل تنازلها عن المهمات والأشياء المنقولة باتفاق ودى أو بطريق التحكيم .

## المادة الحادية عشرة

يعرض نظام الشركة علينا فيما بعد بواسطة مديرها ويجب أن يجوز موافقتنا . ولابد من إقرارنا مقدما أى تعديل قد يدخل عليه في المستقبل . ويجب أن يذكر نظام الشركة أسماء المؤسسين على أن تحتفظ بحق اعتماد قائمتهم . وستتضمن هذه القائمة أسماء الاشخاص الذين سبق أن إشتروا في تنفيذ مشروع قناة السويس الكبير سواء بأعمالهم أو بأبحاثهم أو بجهدهم أو بأموالهم .

## المادة الثانية عشرة

وفي الختام فتسهيلا للعمل بهذا الترخيص وإستغلاله تود الشركة بمساعدتنا الطيبة الخاصة وبتعريض جميع الموظفين في القطر المصرى لها .

القاهرة في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٤



— ٥٢٥ —

إلى صديق المخلص الكريم المحند الرفيع المقام

المسيو فردينان ديلسبس

بما أنه تلزم موافقة عظمة السلطان على الامتياز الممنوح إلى الشركة العالمية لقناة السويس البحرية فاني أبعث اليكم بهذه النسخة لحفظها لديكم .  
أما الأعمال الخاصة بحفر قناة السويس فلن يبدأ فيها إلا بعد الحصول على ترخيص الباب العالي .

( خاتم الوالي )

في ٣ من رمضان سنة ١٢٧١

ترجمة طبق الأصل المحرر باللغة التركية

السكرتير الأول لسمو الوالي

إمضاء ( كنج بك ) Koenig - Bey

الاسكندرية في ١٠ من مايو سنة ١٨٥٥

(٢) عقد الامتياز الثاني الصادر من محمد سعيد باشا

والى مصر إلى فرديناند دى لسبس في ٥ من يناير ١٨٥٦

لإنشاء شركة تقوم بحفر وإستغلال قناة السويس وملحقاتها

نحن محمد سعيد باشا والى مصر

بعد الاطلاع على فرمان الصادر منا بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤

الذى رخصنا به إلى صديقتنا المسيو فردينان ديلسبس ترخيصها مطلقا في تأسيس وإدارة شركة عالمية لشق برزخ السويس وإستغلال طريق صالح للملاحة الكبرى وإنشاء أو إعداد مدخلين كافيين أحدهما على البحر الأبيض المتوسط والآخر على البحر الأحمر وبناء مرفأ أو مرفأين .

وقد أبدى لنا المسيو فردينان ديلسبس أن تأسيس الشركة المذكورة وفقا للاوضاع والشروط التى تتبع بوجه عام فى تأسيس شركات من هذا النوع بحسن أن يسبقه عقد أشمل وأوفى ينص مقدما من جانب على التكاليف والالتزامات والالتاوات التى تفرض على هذه الشركة ومن جانب آخر على الامتيازات والاعفاءات والميزات التى تخص بها الشركة وعلى التسهيلات التى تمنح لإدارتها .

لذلك قررنا أن تكون شروط الامتياز المشار إليه بهذا فرمان كما إلى

### الباب الاول

#### الالتزامات

#### المادة الأولى

على الشركة التى أسسها صديقتنا المسيو فردينان ديلسبس وفقا للفرمان الصادر منا بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ أن تقوم على نفقتها ومسئوليتها بجميع ما يلزم من الأشغال وأعمال البناء لإنشاء .

(١) قناة صالحة للملاحة البحرية الكبرى بين السويس على البحر الأحمر وخليج الطينة ( بورسعيد ) على البحر الأبيض المتوسط .

(٢) قناة للرعى صالحة للملاحة النهرية فى النيل تصل هذا النهر بالقناة البحرية المذكورة .

(٣) فرعين للرعى والشرب مستقيمين من القناة الأخيرة لجلب المياه إلى السويس والطينة .

وتجرى الأعمال بحيث تنتهى فى ميعاد ست سنوات إلا إذا طرأت موانع وأسباب تأخير ناشئة عن قوة القاهرة .

### المادة الثانية

للمشاركة الحق في أن تنفذ بذاتها وعلى نظام «الربحي» الأعمال المكلفة بها. أو أن تعهد بها إلى مقاولين بطريق المناقصه أو الممارسة ويجب في جميع الأحوال أن يكون على الأقل أربعة أخماس العمال المستخدمين في هذه الأعمال من المصريين .

### المادة الثالثة

تحفر القناة المعدة للملاحة البحرية الكبرى بالعمق والاتساع المقررين في برنامج اللجنة العلمية الدولية .

وتبتدى القناة من ميناء السويس ذاتها وفقا لهذا البرنامج وتجتاز الحوض المعروف باسم البحيرات المرة وبحيرة التمساح وتنتهى إلى البحر الأبيض المتوسط في نقطة من خليج الطينة تحددها المشروعات النهائية التي سيضعها مهندسو الشركة .

### المادة الرابعة

تبتدى قناة الري المعدة للملاحة النهرية وفقا لشروط البرنامج المذكور بالقرب من مدينة القاهرة وتسير في وادى الطميلات ( أرض جسان قديما ) وتنتهى إلى القناة البحرية الكبرى عند بحيرة التمساح .

### المادة الخامسة

تتفرع القناة السابق ذكرها قبيل مصبها في بحيرة التمساح فيتجه فرع من هذه النقطة إلى السويس وفرع آخر إلى الطينة بمحاذاة القناة البحرية الكبرى .

### المادة السادسة

تحول بحيرة التمساح إلى مرفأ داخلى صالح لدخول أكبر البواخر حولة . ويجب على الشركة فوق ذلك عند الاقتضاء (١) بناء مرفأ ثانوى إليه

السفن عند مدخل القناة البحرية في خليج الطينة (٢) تحسين مرفأ وبوغاز  
السويس بحيث تأوى إليها السفن كذلك .

#### المادة السابعة

توالى الشركة القيام على نفقتها بصيانة القناة البحرية والمرافق التابعة لها  
والقناة المتصلة بالنيل والقناة المتفرعة عنها .

#### المادة الثامنة

لمن يرغب من ملاك الأراضي الواقعة على ضفاف الاقنية التى تنشئها الشركة  
فى رى أرضه بالمياه المستمدة من هذه الاقنية أن يحصل على هذا الامتياز  
فى مقابل دفعه تعويضا أو أتاوة تحدد قيمتها وفقا للشروط المبينة بعد فى  
المادة السابعة عشرة .

#### المادة التاسعة

تحتفظ بحق إنتداب مندوب خاص فى مركز إدارة الشركة يتقاضى منها  
مرتبه ويمثل لدى إدارتها حقوق الحكومة المصرية ومصالحها فيما يتصل  
بتنفيذ أحكام هذا القانون .

وعلى الشركة إذا كان مركز إدارتها خارج القطر المصرى أن تعين  
وكيلا أعلى يمثلها بمدينة الاسكندرية مزودا بكافة السانطات اللازمة لضمان  
حسن سير العمل وعلاقات الشركة بحكومتنا .

#### الباب الثانى

#### الإمتياز

#### المادة العاشرة

لإنشاء الأقنية وملحقاتها المشار إليها فى المواد السابقة تترك الحكومة

المصرية للشركة الانتفاع بلا ضريبة أو أتاوة بما قد يلزمها من الأراضي غير المملوكة للأفراد .

كذلك تخول للشركة حق الانتفاع بجميع ما تقرر الشركة بربيه وزرعه على نفقتها من الأراضي التي لا تزال بورا حتى اليوم وليست ملكا للأفراد وذلك مع التحفظات الآتية (١) تعفى الأراضي الداخلة في هذه الفئة الأخيرة من كل ضريبة لعشر سنوات فقط ابتداء من تاريخ استغلالها . (٢) بعد إنتهاء المدة المذكورة تصبح هذه الأراضي طيلة الباقي من مدة الامتياز خاضعة للالتزامات والضرائب التي تخضع لها في الظروف نفسها سائر أراضي القطر المصري (٣) يمكن الشركة فيما بعد أما بنفسها وأما بالمستحقين عنها موالاة الانتفاع بهذه الأراضي واستمداد المياه اللازمة لاستثمارها وذلك في مقابل توفيه الحكومة المصرية الضرائب المفروضة على الأراضي المأثلة لها .

#### المادة الحادية عشرة

يرجع إلى الرسوم الملاحقة بهذا في تعيين مساحة الأراضي الممنوحة للشركة وحدودها طبقا للفقرتين ٢١ و ٢٢ من المادة العاشرة السابقة. والأراضي الممنوحة لإنشاء الأقنية ومامحقاتها مع إعفائها من الضريبة والاتاوة وفقا للفقرة الأولى قد صبغت في الرسوم المذكورة باللون الأسود أما الأراضي الممنوحة للزراعة على أن يدفع عنها بعض الرسوم وفقا للفقرة الثانية فقد صبغت باللون الأزرق .

تعتبر باطلة كل وثيقة لاحقة لفرماننا الصادر في الثلاثين من شهر نوفمبر سنة ألف وثمانمائة وأربع وخمسين تنشىء للأفراد قبل الشركة أما حقا في المطالبة بتعويض لم يكن قائما إذ ذاك على الأراضي وأما حقا في المطالبة بتعويضات تفوق القدر الذي كان يجوز لهم المطالبة به في ذاك الحين .

#### المادة الثانية عشرة

تقوم الحكومة المصرية عند الاقتضاء بتسليم الأراضى التى يملكها الأفراد وتلزم الشركة حيازتها لتنفيذ الأعمال واستغلال الامتياز على أن تدفع الشركة التعويضات العادلة لمستحقيها .

تسوى التعويضات عن الاستيلاء المؤقت أو نزع الملكية النهائى تعسوبة ودية على قدر الإمكان . وفى حالة الاختلاف تحدد التعويضات هيئة تحكيم تباشر عملها بإجراءات مختصرة وتؤلف من (١) محكم تختاره الشركة (٢) محكم يختاره أصحاب الشأن (٣) محكم ثالث ومعين منا . وتكون قرارات هذه الهيئة التحكيمية نافذة فورا وغير قابلة للاستئناف .

#### المادة الثالثة عشرة

تمنح الحكومة المصرية الشركة صاحبة الامتياز طويلة مدة الامتياز الحق فى أن تستخرج من المناجم والمحاجر الداخلة فى الأملاك العامة جمع المواد اللازمة لأعمال البناء والصيانة المتعلقة بالمنشآت والمباني التابعة لها دون أن تدفع عن ذلك أى رسم أو ضريبة أو تعويض . وتعفى الشركة فوق ذلك من جميع الرسوم الجمركية ورسوم الدخولية وغيرها على الآلات والمواد التى تستوردها الشركة من الخارج سداً لحاجة مختلف أقسامها مدة الانشاء أو الاستغلال .

#### المادة الرابعة عشرة

نعلن رسمياً باسمنا وباسم خلفائنا أن القناة البحرية الكبرى من السويس إلى الطينة والمرافىء التابعة لها مفتوحة على الدوام بوصفها ممرًا محايداً لكل سفينة تجارية عابرة من بحر إلى آخر دون تمييز أو حرمان أو تفضيل بين الأشخاص أو الجنسيات فى مقابل دفع الرسوم ومع مراعاة الأنظمة التى

تفرضها الشركة العالمية صاحبة الامتياز فيما يتعلق باستخدام القناة المذكورة وملحقاتها وذلك بشرط إقرار الباب العالى .

#### المادة الخامسة عشرة

يعترب على المبدأ المقرر فى المادة السابقة أنه لا يجوز للشركة العالمية صاحبة الامتياز فى أى حال من الأحوال أن تمنح سفينة أو شركة أو فرداً أية فوائد أو امتيازات لا تمنح لغيرها من السفن أو الشركات أو الأفراد فى نفس الأحوال .

#### المادة السادسة عشرة

مدة الشركة محددة بتسع وتسعين سنة تبدأ من إنجاز الأعمال وإفتتاح القناة البحرية الملاحة الكبرى .

تستولى الحكومة المصرية لدى إنقضاء هذه المدة على القناة البحرية التى أنشأتها الشركة . على أن تسام فى هذه الحالة جميع الآلات والمؤن المخصصة للخدمة البحرية للمشروع مع توفيق الشركة قيمتها محددة وديا أو بواسطة خبراء .

على أنه إذا احتفظت الشركة بالامتياز لمدة متتالية كل منها تسع وتسعون سنة رفع الاستقطاع المشروط عليه لصالح الحكومة المصرية فى المادة الثامنة عشرة المذكورة بعد إلى عشرين فى المائة للمدة الثانية وخمسة وعشرين فى المائة للمدة الثالثة وهكذا على التوالى بزيادة خمسة فى المائة لكل مدة دون أن يتجاوز هذا الاستقطاع بحال من الأحوال خمسة وثلاثين فى المائة من صافى أرباح المشروع .

#### المادة السابعة عشرة

تعويض الشركة عن نفقات البناء والصيانة والاستغلال التى تتكلفتها بمقتضى

هذا الفرمان ترخص لها من الآن وطيلة المدة التي تتمتع فيها بالامتياز وهي المدة المبينة في الفقرتين الاولى والثالثة من المادة السابقة في أن تفرض وتتقاضى عن المرور في الاقنية والمرافىء التابعة لها رسوما الملاحاة والارشاد والقطر والسحب والرسو وفقا لتعريفات لها أن تعدلها في كل وقت مع مراعاة الشروط الصريحة الآتية :

- (١) تحصل هذه الرسوم دون استثناء أو تمييز على جميع السفن بشروط مماثلة ،
  - (٢) تنشر التعريفات قبل ثلاثة أشهر من العمل بها في عواصم البلدان التي يعينها الأمر وفي مرافئها التجارية الرئيسية .
  - (٣) لا يزيد رسم الملاحاة الخاص على حد أقصى قدره عشرة فرنكات عن كل طن من حمولة السفن . وعن كل فرد من المسافرين .
- للشركة أيضا أن تتقاضى عما تمنحه للأفراد من الحق في استمداد المياه بموجب المادة الثامنة المتقدم ذكرها رسوما متناسبا مع قدر المياه المستهلكة ومساحة الأرض المروية وذلك وفقا لتعريفات تضعها .

#### المادة الثامنة عشرة

على أنه نظرا للاراضى المتنازل عنها والامتيازات الآخري الممنوحة للشركة بمقتضى المواد السابقة تحتفظ لصالح الحكومة المصرية بحق استقطاع ١٥ في المائة من صافي الارباح السنوية التي تحددها وتوزعها الجمعية العمومية للمساهمين .

#### المادة التاسعة عشرة

يجب أن تعتمد منساقائمة الاعضاء المؤسسين الذين إشتروا باعمالهم وبحوثهم وأموالهم في تحقيق المشروع قبل تأسيس الشركة .

ويعد إستقطاع الحصصة المتفق عليها لصالح الحكومة المصرية طبقا



المادة ١٨ المتقدم ذكرها يخصص جزء من صافي ارباح المشروع السنوية قدره ١٠ في المائة للاعضاء المؤسسين أولورثتهم أو لمن يحل محلهم في حقهم.

#### المادة العشرون

بغض النظر عن الوقت اللازم لتنفيذ الأعمال برأس صديقنا ووكيلنا المسيو فردينان ديلسبس الشركة ويديرها بوصفه مؤسساً أول لها وذلك لعشر سنوات تجرى من اليوم الذي تبدأ فيه مدة التمتع بالامتياز وقدرها تسع وتسعون سنة وفقاً للمادة ١٦ .

#### المادة الحادية والعشرون

وتقر نظام الشركة المؤسسة باسم الشركة العالمية لفناء السويس البحرية » ويعتبر ذلك الاقرار ترخيصاً في تأسيس الشركة في شكل الشركات المساهمة ابتداء من اليوم الذي يكتب فيه برأس مالها أجمع .

#### المادة الثانية والعشرون

وإظهاراً لاهتمامنا بنجاح المشروع نعد الشركة بتعويض الحكومة المصرية لها تعويضاً خالصاً ونحث صراحة بمقتضى هذا جميع الموظفين والمأمورين والعمال التابعين لأقسام مصالحنا على إمدادها بالمساعدة وحمايتها في كل فرصة سانحة .

ونضع مهندسينا لينان بك وموجل بك تحت تصرف الشركة فيما يتعلق بإدارة وتسيير الأعمال التي تآمر بها ويكون لها الاشراف الأعلى على العمال وعليها تنفيذ اللوائح الخاصة بمباشرة الأعمال .

#### المادة الثالثة والعشرون

تلغى جميع احكام فرمان الصادر منا في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وغيرها من الاحكام التي تتعارض مع شروط الامتياز هذه وتعتبر وحدها نافذة فيما

— ٥٨٤ —

يختص بالامتياز الذى تتعلق به .

صدر بالإسكندرية فى ٦ يناير سنة ١٨٥٦ .

إلى صديق المخلص الكريم المحيى والرفيع المقام

المسيو فردينان دياسبس

بما أنه يجب تصديق عظمة السلطان على الامتياز الممنوح للشركة العالمية  
لقناة السويس فاني مرسل لكم هذه الصورة الرسمية لتتمكنوا من تأسيس  
الشركة المذكورة ما ليا .

أما أعمال حفر البرزخ فتستطيع الشركة مباشرةا حالما يصدر ترخيص  
الباب العالى لنا .

القاهرة فى ٢٦ ربيع الثانى ١٢٧٢

( خاتم الوالى )

ترجمة طبق الاصل المحرر باللغة التركية والمودع محفوظات الديوان .

السكرتير الأول لسمو الوالى

(امضاء) كينج بك Koenig

أنا الموقع هذا السكرتير الأول لسمو والى مصر أقرب بأن هذه  
النسخة من فرمان الامتياز وشروط الالتزام ترجمة صحيحة للنص التركى  
المودع أصله بمحفوظات الديوان . والاصل المذكور مصدق عليه من سموه  
ومندبل بخاتمه .

(امضاء) كينج بك Koenig

(٣) لائحته إستخدام العمال المصريين فى أشغال قناة السويس

( ٢٠ من يوليو ١٨٥٦ )

نحن محمد سعيد باشا والى مصر

رغبة منا فى ضمان تنفيذ الأعمال الخاصة بقناة السويس البحرية

ولضمان حسن معاملة العمال المصريين الذين سيستخدمون هناك

وفى نفس الوقت لمراعاة مصالح المزارعين والملاك والمقاولين الوطنيين

نقرر ، بموافقة سير فرديناند دى لسيبس بصفتيه رئيسا مؤسسا للشركة

العالمية لتلك القناة ما يأتى:

#### المادة الأولى

تقدم الحكومة المصرية العمال الذين سيعملون فى أعمال الشركة تبعا لطلبات

كبرى مهندسى الشركة وطبقا لاحتياجات العمل .

#### المادة الثانية

تقرر أجور العمال بمثل متوسط الأجور التى تدفع فى أعمال الغير ، أى

بمبلغ يتراوح بين قرشين ونصف قرش وبين ثلاثة قروش فى اليوم ، بخلاف

الجراية التى تصرف له من قبل الشركة ويقدر ثمنها بقرش صاغ واحد .

العمال الذين يقل عمر كل منهم عن اثنى عشر عاما نكون أجورهم قرشا

صاغا واحدا للفرد ، ولكن تصرف لكل منهم جراية كاملة .

تصرف الجراية يوميا أو كل يومين أو ثلاثة أيام مقدما ، وإذا طلب

عمال أن تصرف لهم قيمة الجراية نقدا فإن الشركة تدفع لهم قيمة الجراية

إذا تأكدت أنه فى إستطاعتهم تدبير غذائهم بأنفسهم .

تصرف أجور العمال نقدا فى نهاية كل أسبوع . ومع ذلك فالشركة

لا تصرف خلال الشهر الأول إلا نصف الأجر حتى يتجمع لكل عامل مبلغ

إحتياطى قدرة أجر خمسة عشر يوما .  
ويبقى هذا الاحتياطى بخزانة الشركة كضمان لعدم ترك العمل ، وبعد ذلك تصرف الأجور كاملة للعمال .  
وعلى الشركة أن تقدم للعمال المياه الصالحة للشرب بكميات وافرة لسكافة استعمالهم .

#### المادة الثالثة

لا تزيد المقطوعية المفروضة على العامل فى الحفر عن المقطوعية المحددة له بمصلحة الطرق والكبارى بمصر والى سبى تطبيقها فى تنفيذ المشروعات الضخمة لسق الترع فى السنوات الأخيرة .

ويحدد عدد العمال المستخدمين مع مراعاة مواسم الأعمال الزراعية .

#### المادة الرابعة

أعمال الشرطة فى ساحات الحفر يقوم بها ضباط الحكومة ورجالها تحت أوامر وطبقا لتعليمات رؤساء المهندسين بالشركة وطبقا للأنحة خاصة تعرض علينا لاعتمادها .

#### المادة الخامسة

كل عامل لا يقوم بانجاز نصيبه يخصم جزء من أجره ، على ألا يتجاوز الخصم ثلث أجره اليومى . ويكون الخصم مناسبا للجزء الناقص من عمله .  
كل عامل يهرب يفقد لهذا السبب وحده أجر خمسة عشر يوما المحفوظ له لدى الشركة . وتدفع المبالغ المتجمدة لدى الشركة بهذا السبب لحساب المستشفى الذى ستمتلكم عنه فى المادة التالية .

كل عامل يخل بالنظام فى ساحة الحفر يخصم منه كذلك أجر خمسة عشر يوما ، كما يجوز فضلا عن ذلك الحكم عليه بغرامة تضاف لحساب المستشفى أيضا .

### المادة السادسة

تأزم الشركة باسكان العمال سواء تحت خيام أو في عنابر أو في بيوت ملائمة . ويجب عليها إنشاء مستشفى ومراكز إسعاف للعمال وتزود بالموظفين والأدوات اللازمة لعلاج المرضى على حساب الشركة .

### المادة السابعة

مصاريق إنتقال العمال وعائلاتهم من مكان سفرهم حتى وصولهم إلى ساحات العمل تكون على حساب الشركة .  
ويُدفع لكل عامل مريض سواء كان بالمستشفى أو في مراكز الإسعاف أجر قدره قرش ونصف قرش طوال المدة التي يكون فيها غير قادر على العمل ، وذلك فضلا عن العناية الطبية التي تتطلبها حالته .

### المادة الثامنة

الصناع الفنيون مثل البنائين والنجارين ونحاتي الأحجار والحديديين ومن إليهم تحدد أجورهم على أساس الأجر الذي تدفعه لهم الحكومة عادة عن مثل هذه الأعمال في أشغالها وذلك خلاف الجراية أو ثمنها .

### المادة التاسعة

إذا إستخدم العسكريون الذين في الخدمة في تنفيذ الأعمال تدفع لهم الشركة مكافأة ممتدة : مرتبا عاديا مضافا إليه بدل إقامة مساو لأجر العمال المدنيين .

### المادة العاشرة

على الحكومة أن تقدم للشركة بسعر التكلفة جميع المقاطف اللازمة لنقل الأنربة والأدوات ، وكذا البارود اللازم لعمل الألغام لاستغلال المحاجر .  
ويشروط أن يقدم الطلاب قبل الموعد بثلاثة أشهر على الأقل .

### المادة الحادية عشرة

يقوم مهندسانا لينان بك وموجـل بك اللذان نضمهما تحت تصرف الشركة لإدارة وتنفيذ الأعمال بالمراقبة العليا على العمال . ويتفقان مع مدير الشركة المنتدب لتذليل الصعوبات التي قد تظهر أثناء تنفيذ ما جاء بهذا المرسوم .

حرر في الاسكندرية بتاريخ  
 ١٧ من ذي القعدة ١٢٧٢ }  
 ٢٠ من يوليـو ١٨٥٦ }

ختم الوالى  
 محمد سعيد

للسكرتير المكلف بالمحافظة على الأوامر الصادرة من سمو الوالى

(إمضاء) كونيغ Koenig

### (٤) إتفاق

بين الحكومة المصرية وبين الشركة العالمية لقناة السويس

لأنشاء ترعة الماء للعذب من القاهرة إلى الوادى

(١٨ من مارس سنة ١٨٦٣) (١)

### بيان

بموجب عقدى الامتياز الصادرين من الحكومة المصرية بتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ الخاصين بمنح الامتياز وقائمة الشروط لأنشاء قناة بحرية بموانئها وترع الرى والتغذية التابعة لها فى بورس السويس ، على الشركة فيما يتعلق بترعة الماء العذب الآخذة من النيل

(١) يلاحظ أن الاتفاق كان بمثابة أول تعديل -جوهري لعقد الامتياز الثانى .

بوجه خاص ، وطبقا للمواد ١ و ٤ و ٧ من العقد المؤرخ في ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ أن تحفر هذه التربة من القاهرة حتى التماسح للملاحة النهرية مع وصلة للرئى والتغذية من التماسح إلى بور سعيد ومن التماسح إلى السويس وأن تراعى صيانة هذه القنوات فى حالة جيدة .

وعلاوة على ذلك يحق للشركة بموجب المادة ١٠ والمادة ١٢ من العقد المذكور أن تطلب من الحكومة المصرية :

(١) أن تترك بدون رسم أو ضريبة أو قيمة كافة الأراضى التى لا يملكها الأفراد والتي تلزم لإنشاء هذه الترع .

(٢) إستعمال كافة الأراضى غير المنزرعة التى لا يملكها الأفراد والتي تروى وتزرع بمعرفة الشركة وتعنى من دفع الضرائب لمدة عشر سنوات ، وتكون الأراضى المذكورة بعد هذا الميعاد خاضعة للالتزامات والضرائب التى تخضع لها فى نفس الظروف أراضى مديريات مصر الأخرى .

(٣) تسليم الأراضى المملوكة للأفراد والتي تعتبر لازمة لتنفيذ الأعمال واستغلال الامتيازين على أن تدفع الشركة إلى أصحاب الحق تعويضات عادلة يحددها التحكيم عند الاقتضاء .

وأخيرا طبقا للمادة (٨) والمادة (١٧) من عقد الامتياز المذكور يصرح للشركة بأن تحصل رسوما على الملاحة وجسر المراكب أو وقوفها وعلى المرور فى هذه الترع ، ويصرح لها أيضا بتحصيل رسوم نسبية على كمية الماء ومساحة الأراضى التى تروى بطلب الأفراد حسب تعريفه لتحدها الشركة .

المسيو فرديناند دى ليسبس الرئيس المؤسس للشركة صاحبة الامتياز

عرض على سموه أن مأخذ الماء المؤقت الموجود على ترعة الزقازيق ان يكاد يكفي لضبان تغذية ترعة المياه العذبة لغاية السويس وأن الشركة في هذا الصدد مضطرة إلى سد مطالب الامتياز بتنفيذ الأعمال الخاصة بجزء ترعتها الآتية من النيل في الظروف المشار إليها ، إبتداء من النهر حتى وادي طميلات بمأخذ ماء خاص مباشر ومستمر حتى القاهرة أو بقربها ، وقرر سموه والمسئودى ليسبس أن وسائل إنشاء هذا الجزء من الترععة بمعرفة الشركة ولحسابها خصوصا فيما يتعلق بنزع الملكية ووضع اليد على الأراضي ملك الأفراد ستؤدى إلى مسائل إدارية داخلية معقدة وخطيرة جدا ولا يحكومة المصرية حقها المطلق في حلها طبقا لقوانين وعادات البلاد .

ونتيجة لهذا البيان والمذبح أية صعوبة في استعمال حقوق ومصالح الشركة وفي نفس الوقت لاحترام حقوق الحكومة المصرية قد إنفق على ما يأتى :

يعين سعادة نوبار بك عن الحكومة المصرية بموجب السلطة المخولة له من سموه والى بمقتضى أمر سموه المؤرخ فى ١٦ من الشهر الجارى .

طرف أول

والمسئود فرديناند دى ليسبس الرئيس المؤسس للشركة العالمية لقناة السويس البحرية بموجب السلطة الخاصة المخولة له من الشركة المذكورة .

طرف ثان

إنفاق

البند ( ١ )

تتنازل الشركة عن حقها الناتج عن عقود الامتياز وهو أن تنشئ بنفسها في القاهرة عملية أخذ الماء من ترعتها الآتية من النيل ، وعن وضع يدها على



الأراضى اللازمة لإنشاء هذه القرعة من القاهرة حتى وصلتها في النقطة التي يحددها مهندسو الشركة في الوادى مع ترعة الوادى التي سبق إفتتاحها للملاحة .  
وعلاوة على ذلك تتعهد الشركة بأن تعطى للوصلة التي تقدم حاليا بنائها من نفيسة إلى السويس مقاسات كافية حتى لا تكون هذه الوصلة صالحة فقط للرى وللتغذية كما هو مبين بقائمة الشروط ، بل لتكون أيضا وفي نفس الوقت صالحة للملاحة النهرية .

#### البند ( ٢ )

وبصفة تعويض عن المخالفات المبينة في البند السابق والتي قبلتها الشركة متخلفة عن حقوقها في عقد الامتياز تتعهد الحكومة المصرية وتلتزم بأن تؤسس وصلة النيل بترعة الشركة للمياه العذبة مع مأخذ الماء المباشر والخاص والمستمر بالقاهرة وبعملية الوصل بترعة الوادى على أن يتم ذلك حسب الشروط المبينة في عقد الامتياز المؤرخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦ وبوجه خاص حسب الشروط الآتية :

(١) ستؤسسا الرعة وستؤسس مأخذ الماء بالقاهرة حسب برنامج اللجنة الدولية بالمقاسات وطبقا للرسومات والتصميمات التي تتم بمعرفة المدير العام لأعمال الشركة وتتمتعها حكومة سموه .

(٢) يتم تنفيذ الأعمال بملاحظة ومراقبة مهندسى الشركة الملكية بملاحظة تنفيذ كافة الاعمال على وجه مرض .

(٣) يجب أن تبدأ الاعمال بمجرد تسليم الرسومات بمعرفة الشركة إلى مصالح سمو والى . وتنفيذ الاعمال بحيث تتم بقدر المستطاع في موسم واحد أى حسب نظام يضمن تغذية ترعه الشركة ابتداء من الوادى على وجه تام ومستمر وعلى أن يتم ذلك قبل شهر مارس سنة ١٨٦٤ .

(٤) التربة الموصلة من النيل إلى ترعة الوادى والمنشأة بمعرفة الحكومة المصرية بدلا من أن تقوم شركة قناة السويس بإنشائها تخضع لكافة الاتفاقات الخاصة بهذه التربة لو تم بناؤها بمعرفة الشركة نفسها ومعنى ذلك أنه يجب صيانة التربة في حالة جيدة وبطريقة تسمح لتوريد كمية كافية ولازمة من الماء في كل فصول السنة، مع مراعاة حالة النيل غير المستقرة وأن أخذ الماء سيخصص رأسا وبوجه خاص لتغذية ترع الشركة .

### البند ( ٣ )

والحكومة المصرية بصفتها مالكة لمأخذ الماء من النيل ولجرى ترعة الماء العذب للتغذية المحاذية لأراضي مصر المنزرعة حتى الوادى، تتعهد بالآتى تحصل بوجه خاص عن هذه التربة رسوم ملاحية عن البواخر والمراكب التى تسير فى النزع النهرية من الوادى لغاية السويس وبالعكس .

### البند ( ٤ )

فى حالة عدم تنفيذ أحد الطرفين المتعاقدين للشروط السابقة فيما عدا حالة القوة القاهرة ، تشكل لجنة من أربعة أعضاء ، يختار كل من الطرفين عضوين منهم - ويختار الأعضاء الأربعة رئيسا (عضوا خامسا) - وتقرر اللجنة المذكورة ما إذا كانت هناك أضرار وتحدد فى هذه الحالة مبلغ التعويض الواجب دفعه أو الاجراءات التى يجب إتخاذها بصفة مستعجلة .

تحريرا بالقاهرة من نسختين فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ .

(إمضاء) ن. نوبار

فرد بناند دى لمبس

### (٥) مذكرة الباب العالى

الخاصة بشروط التصديق على عقد الامتياز (٦ من ابريل سنة ١٨٦٣)  
أرسلت ببرقية من وزير خارجية تركيا على باشا ،  
إلى ممثلى الباب العالى فى باريس ولندن . كما أرسلت  
نسخة منها إلى اسماعيل باشا وإلى مصر

السيد السفير

منذ بضع سنوات ، عندما أخطر الباب العالى بمسألة قناة السويس ،  
إحتفظ بحقه فى فرض شروط عن باقى أجزاء مشروع العقد المطروح  
عليه ، كما أبدى رغبته فى أن تتفق القوتان البحرىتان العظيمتان مقدما على  
الضمانات الخارجية التى يتطلبها إفتتاح طريق له هذه الأهمية . إلا أن هذا  
الاتفاق لم يتم حتى الآن . ولما كان الحاكم العام الجديد لمصر ، صاحب  
السمو اسماعيل باشا ، قد وجه إلى حكومة صاحب الجلالة الامبراطورية  
السلطان ، طلبا رسميا فى خطاب إلى رئيس الوزراء ، لتصحيح موقفها فى  
هذا الصدد وإصدار التعليمات الواضحة الدقيقة بما يجب قوله وعمله ،  
لذلك وجدنا لزاما علينا أن نخطره بكل الشروط التى كانت إجازة الباب  
العالى متوقفه عليها دائما - وهى الشروط التى نظرحها بأمر مولانا  
المعظم ، لتكون محل التقدير العادل الكريم من الخلفين المعظمين لصاحب  
الجلالة الامبراطورية .

وإننا لنبادر مضطرين إلى إبداء ما نشعر به من الأسف لتقدم الأعمال  
المطرود دون أن تحل مقدما المسائل الهامة المتعلقة بها . الأمر الذى ياجئنا إلى  
أن نقرر صراحة أنه مراعاة لمصالح الامبراطورية بنهين أن يجيز سيد البلاد  
هذا العمل ليصبح من الممكن تحقيقه .

ولا يدور في خلد الباب العالى منع مشروع يمكن أن يكون ذا نفع عام، إلا أنه لا قبل له بالموافقة عليه :

(١) بغير التثبت من عقد اتفاقات دولية تضمن حياده التام ، على غرار الشروط الخاصة بالدرديل والبوسفور .

(٢) وبشروط كفيلة بصون وحماية المصالح الهامة التى قصد المشروع حمايتها .  
يبد أن المشروع الحالى لا يشمل أيا من الضمانات الضرورية . فتوجد بوجه خاص واقعتان إسترعنا منذ البداية إنتباهنا الشديد - وهما :

(١) برغم إلغاء السخرة فى الامبراطورية، وبرغم صدور المرسوم الأخير من الوالى بالنص على هذا الخطر ، فان الأعمال التحضيرية لاتتم إلا عن طريق الاستعانة بهذا النظام . فإدارة المصرية تكره ٢ الف رجل شهرياً على ترك أعمالهم وعائلاتهم كى يؤدوا العمل فى القناة . ويلزم هؤلاء الناس بتحمل نفقات عودتهم إلى منازلهم ، على الرغم من أن أغلبهم يقطع مسافة طويلة جداً، دون تقدير الخسائر التى تحقيق بهم من إكراههم على ترك أعمالهم . ولا يقتصر عدد الأيدي التى تجتاز من الزراعة والتجارة على ٢٠ ألفاً . فبينما يؤدى العمل ٢٠ ألف عامل ، يكون ٤٠ ألفاً إما فى الطريق إليه أو مشغولين بالتأهب للعودة ، مما يؤدى إلى أن ٦٠ الف رجل ينتزعون دواماً من منازلهم ومن أعمالهم .

ولسنا بحاجة إلى ذكر الآثار المحزنة لمثل هذا النظام . فهذه المساوئ ظاهرة للعيان . وبستجيل على الباب العالى أن يؤيد تطبيق مثل هذا الاجراء عملياً فى مصر ، بينما هو يحرمه فى الأجزاء الأخرى من الامبراطورية .  
(٢) أما الواقعة الأخرى فهى التى تتضمن أن منح الامتياز للشركة يشمل ترع المياه العذبة وكل الأراضى المحيطة بها . ففى مشروع العقد - أنه حيثما

امتدت هذه الترخيص بحق للشركة الاستيلاء على الأراضي المحاذية لها وتملكها ملكية كاملة . وبهذه الكيفية ستؤول طبعها مدن السويس والتمساح وبوسعيد وكل حدود سوريا إلى أيدي شركة مساهمة يتكون جزء كبير منها - من الأجانب الخاضعين لقضاء وسلطات بلد كل منهم . وما على الشركة إذن إلا أن تنشئ مستعمرات تكاد تكون مستقلة ، على مراكز هامة ، من أراضي الامبراطورية العثمانية .

ولانظن أن حكومة تشعرباستقلالها وبواجباتها، تستطيع قبول اتفاق هذه طبيعته .

وبناء عليه فإن الباب العالي يخل بواجباته كلها وسيفقده تقدير جميع أصدقائه وسينشئ حالة مؤدية إلى منازعات مستمرة ، إذا لم يقرر أن هذا الشرط لن ينال أبدا موافقته عليه .

ومجمل القول ، إن موافقة الباب العالي هي - كما يجب أن تكون - مرتبطة حتما بأن تحل مقدما المسائل الآتية : إشتراط حياد القناة ، وإلغاء العمل الجبري ، وتنازل الشركة عن الشرط الخاص برفع الماء العذب وبامتياز الأراضي المحيطة بها ، حتى إذا ما استقر الرأي على هذه النقاط الثلاث ، فإن حكومة صاحب الجلالة السلطان بالاتفاق مع صاحب السمو اسماعيل باشا ، ستبادر إلى بحث كل من المواد الأخرى في مشروع العقد بحثا جديا .

أما عن مجموع العقد الذي نحن بصددده ، فهو ما يزال مجرد مشروع . وتعرفون أنه لم يسبق للباب العالي أبدا أن أقره . وليس للشركة نفسها أن تدعى جملها بضرورة الحصول مقدما على موافقة الباب العالي ، طالما أن هذه المادة وردت في مشروع العقد كشرط من الشروط الجوهرية لامتيازها . ومن المعلوم فوق ذلك ، أن المسمودى ليس بس طلب فيما بعد ميزات جديدة

للمشاركة من المرحوم الوالى، وتعمد بتمتضى عقد بأن ينال هذه الموافقة خلال مدة اثنان عشر شهرا، وهو تعهد لم يتم الوفاء به إطلاقا .  
وإن الباب العالى ليتجه بصنفه خاصة ومع أكبر الثقة، إلى حليفه المخلصين للتعرف على ما يمكن أن يفعله في ظرف مماثل. هل يتعين علينا أن نترك شركة مساهمة تنشأ على أراضى الامبراطورية، فتدعى لنفسها حقوقا على تلك الأراضى لا يستطيع الباب العالى أن يقرها - نتيجة لامتنياز وعد به حاكم الإقليم، تحت سيادة السلطان، وبشرط صريح يقضى بالحصول على موافقة صاحب السيادة على الإقليم ؟ .

ولا يبقى أمامنا بعد ذلك إلا أن نقدم دليلا جديدا على الرغبة الطيبة لدى مولانا المعظم بأن نكرر مرة أخرى أنه بالرغم من المخالفات التى تحقق لنا الشكوى منها، فنحن على استعداد لبحث النصوص الأخرى فى العقد دون إبداء أى رأى عنها مقدما . وإن العدالة الجاسمة لتقضى بأن الشركة لا يحق لها الاستناد إلى أنها قد تكلفت بالفعل بعض النفقات .

ففى تعلم أن شرطا من الشروط الأساسية فى العقد لم يتم تنفيذه، وأنها تتحمل التبعة كاملة عن هذه النفقات . ومع ذلك سنراعى المصالح الخاصة فى هذا المشروع، وسيحاول الباب العالى بالاتحاد مع سمو اسماعيل باشا، تدبير الوسائل اللازمة لرد ما أنفقته الشركة من مال، فى حالة ما إذا رغبت عن الاستمرار فى أعمالها بغير المزايا التى لا يمكن منحها لها. وعندئذ يتعين على تلك الشركة بطبيعة الحال أن تسلم العمليات التى بدأت فيها وكل الأراضى التى تملكها .

ونضيف أيضا أنه فى حالة وقوع الغرض السالف ذكره وتنازل الشركة عن إستئناف الأعمال التى شرعت فيها، فإن الباب العالى، بالارتفاق مع الوالى

دائماً ، يرغب مخلصنا في عمل كل ما من شأنه تيسير المواصلات وسهولة أسلم  
الاجراءات الموصلة لتنفيذ ذلك .

وإننا لوائقون ، بإسمدى السفير ، من أن ما سبق من تفسيرات صريحة قانونية  
سيتمشى موافقة تامة من مجلس وزراء صاحب الجلالة لإمبرطور . وبناء عليه  
أرجو قراءة هذه البرقية للسيد وزير الخارجية وتسليمه بصورة منها .

### (٦) قرار تحكيم

صادر عن نابليون الثالث إمبراطور فرنسا بشأن المسائل المتنازع  
عليها بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس

( ٦ من يولييه سنة ١٨٦٤ )

نابليون ، باسم الله وباراده الشعب ، إمبراطور الفرنسيين .  
السلام على كل من يطالع هذه الكلمات .

بعد الاطلاع على عقد الصلاح الموقع في ٢١ أبريل سنة ١٨٦٤ من :  
حضرة صاحب السعادة نوبار باشا بصفتة وكيلًا خاصًا عن صاحب  
السمو والى مصر ،

والمسيو فرديناند دى إيسبس بصفتة نائبًا ورئيسًا مؤسسًا للشركة  
العالمية لقناة السويس البحرية ،

والذى تنص المادة (٢) منه على ما يأتى :

يلتمس من صاحب الجلالة الفصل فى المسائل الآتية :-

- ١ - ما هى طبيعة لائحة ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ بشأن استخدام العمال الوطنيين  
وقيمتها إذا إتفق من حيث المبدأ على إلغاء السخرة ؟
- ٢ - ما هو التعويض الذى يمكن أن يترتب على الغاء هذه اللائحة ؟ ويقرر  
النائب المفوض قانونا من الوالى أنه نخول فى الوعد بالغاء أو تعديل المادة

الثانية من عقد الامتياز الثانى وقائمة الشروط المؤرخة فى ٥ من يناير ١٨٥٦ .  
٣ - هل يجب أن يبقى للشركة خلال المدة المحددة بعقد الامتياز  
كالحق ضرورى للقناة البحرية الجزء الذى لم يرد إلى الوالى باتفاق ١٨ مارس  
سنة ١٨٦٣ من ترعة الماء العذب؟ وإن كان العكس فما هى الشروط والأحوال  
التي تمكن من إجراء الرد والتي يلتزم الطرفان من الآن بقبولها ؟

٤ - أوجبت المادة (٨) من عقد الامتياز المؤرخ ٣٠ من نوفمبر سنة  
١٨٥٤ والمادة (١١) من عقد الامتياز المؤرخ فى ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ -  
عمل خرائط وتصميمات ولكنها لم تعمل . فما هى الأراضى اللازمة لإنشاء  
وإستغلال القناة البحرية ( وترعة الماء العذب إن احتفظ بها للشركة ) لضمان  
نجاح المشروع ؟

٥ - ماهو التعويض المستحق للشركة بسبب ما إتفق عليه من حيث المبدأ  
من رد الأراضى المشار اليها فى المادتين ٧ و ٨ من عقد الامتياز سنة ١٨٥٤  
وفى المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من عقد الامتياز سنة ١٨٥٦ ؟

بعد الاطلاع على تقرير اللجنة المشكلة بقرارنا فى ٣ من مارس ١٨٦٤ .  
بما أنه بالنسبة للمسألة الأولى لتقدير الحكمة من وضع لأئحة ٢٠ يوليو  
سنة ١٨٥٦ وماهيتهما يجدر التوفيق بين أحكامها وبين أحكام عقدي الامتياز  
المؤرخين ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٦٤ و ٥ يناير سنة ١٨٥٦ .

وبما أن هذه الأحكام بعد أن رخصت بإنشاء الشركة حددت الغرض  
من تأسيسها والأعباء والالتزامات المفروضة عليها كما بينت المزايا التي لها  
التمتع بها .

وبما أن هذه الشروط أنشأت للشركة ولحكومة الوالى التزامات متبادلة  
فى التنفيذ ليسوا فى حل منها .



وبما أن المادة (٢) من عقد الامتياز الثانى على وجه خاص مع تركها  
الخيار للشركة فى تنفيذ الأعمال المكلفة بها إما بنفسها أو بمقاولين حتمت  
أن يكون أربعة أخصاس العمال المستخدمين فى هذه الأعمال على الأقل  
من المصريين .

وبما أنه عندما فرض الوالى هذا الشرط وقبلته الشركة كان مفهوما  
بالضرورة من الطرفين أن العمال المصريين اللزمين لتكوين الأربعة الأخصاس  
للمستخدمين فى العمل سيوضعون بمعرفة الوالى تحت تصرف الشركة .  
بما أن الشركة ما كانت لتقبل شرطا مماثل لولم يضمن لها الوالى الوسائل  
للفاء به .

وبما أن هذا النص الذى تضمنه عقد الامتياز الثانى ورد صراحة فى  
المادة الأولى من لائحة ٢٠ يوليه سنة ١٨٥٦ ونصها « تقدم الحكومة المصرية  
العمال الذين سيعملون فى أعمال الشركة تبعا لطلبات كبيرى مهندسى لشركة  
وطبقا لاحتياجات العمل » .

وبما أن هذه المادة بذاتها معناه بالغ الوضوح وفوق ذلك فإن التوفيق  
بينها وبين شروط الفرمانين يظهر الرابطة الوثيقة التى تجمع بينهما كلها كما  
يوضح أن أحكام اللائحة إن هى إلا النتيجة المباشرة لما سبقها ولأحكامها  
نفس الخاصية ونفس قوة الالتزام .

وبما أن جميع الأقسام الأخرى للائحة على تمام الانساق مع المادة الأولى  
وتؤيد التفسير السابق ذكره .

وبما أنه فى الواقع فور وعد الحكومة المصرية بتوريد العمال قرر العقد  
الزام الشركة المقتضى أن تؤدى إليهم أجور عملهم وتزويد هم بالمواد  
الغذائية الضرورية وبأسكانهم فى مساكن مناسبة وبإنشاء مستشفى ووحدات

علاجية منتقلة وبالعلاج المرضى على حسابها وبأن تؤدي نفقات السفر من مكان الرحيل إلى محل العمل وكذلك باعطاء الحكومة المصرية بسعر المصنع القفف اللازمة لنقل الأتربة والمواد النافذة المعدة لاستغلال المحاجر وهو ما كان يجب على الحكومة تقديمه .

وبما أن الالتزامات المختلفة المبينة بتفصيل دقيق في اللائحة لم تكن بالنسبة للشركة إلا نظيرة لتلك التي تتم بها الحكومة المصرية ومن ثم تكون هذه الالتزامات في مجموعها عناصر عقد حقيقية .

وبما أن دياجة العقد تنفق أبدأ مع الطبيعة الاتفاقية التي تضاف عليه بحكم الشروط التي يتضمنها ، ففي الواقع صدرت اللائحة من الوالي وحده ولكن عقدي الامتياز صدر بالشكل عينه ومع ذلك فطبيعتهما التعاقدية لم تكن ولن تكون محل خلاف جدي وأخيرا فان الوالي يقرر صراحة في مقدمة العقد (Pacte) أنه بالاتفاق مع المسيو دي ليسبس قد أنشأ أحكامه وهذا التعبير لا يعني فقط أنه طلب من مدير الشركة إبداء رأيه وإنما يعني أنه كان من الضروري « توافق إرادته » الذي تم الحصول عليه وواضح أنه بغير هذا التوافق كان مستحيلا إخضاع الشركة للالتزامات المتعددة التي فرضت عليها ونفذتها فيما بعد .

وبما أنه يبين مما تقدم أن لائحة ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ وخاصة في حكم المادة الاولى لها خصائص العقد وقوته .

وبما أنه بالنسبة للسؤال الثانية إذا كانت الاتفاقات قد أبرمت برضاء حر من متعاقدين كاملي الأهلية فيتعين تنفيذها بأمانة ويقع على عاتق أي المتعاقدين التعويض عن الضرر الناتج عن إخلاله بالقانون الذي فرضه على نفسه طواعية وببوجه عام وبصرف النظر عن ظروف وبواعث المخالفة يشمل

التعويض مالحق الطرف الآخر من الخسارة وما فاتته من الكسب . ومع عدم جحد هذه المبادئ وقوتها فقد قبل باسم الحكومة المصرية أن تحفظا صريحا ورد في كل من عقدى الامتياز عن بداية الأعمال بمعنى أن تنفيذ الاتفاقات كان مرهونا باذن الباب العالى وفي الواقع لم يمنح هذا الاذن أبداً فلامسئولية على والى مصر فى عدم تنفيذ الاتفاقات ومن ثم فلا سند لطلب التعويض الموجه إليه .

وبما أنه لا جدال فى أن الشرط الموقوف فى الاتفاق كان ينتج أثره المبين باسم والى لو بقيت الأمور على حالها ولكن الوقائع التى حدثت منذ تاريخ العقدین والى ساهم فيها والى مع الشركة بنفس النشاط والإصرار على الأقل فقد عدت كثيرا من مركز كل من الطرفين .

وبما أن الشركة قامت بتنفيذ الأعمال لا بموافقة من والى فقط وإنما إنصاعت إليه لما دفعها إلى ذلك دفعا .

وبما أنه من الظلم المطلق تحميل أى الطرفين وزر النتائج السيئة لما قاما به باتفاقهما معا .

وبما أنه فوق ذلك فإن الشروط المنظمة للعلاقات بين الحكومة المصرية والشركة فى مجموعها تنشئ امتيازاً عن عمل ضخم للخدمة العامة من أجله تم منح مزايا وإعانة لولاها لما وجد المشروع .

وبما أنه عند ما وقع حادث كان يتعين أن يتنبأ به الطرفان المتعاقدان وقد سبق لهما أن إرتضيا باتفاقهما المشترك تحمل نتائج إعتبرت الحكومة نفسها فى حل من أن توفر للشركة المزايا التى ضمنتها لها وبرغم ذلك إستمرت الشركة فى الأعمال الهامة التى تستفيد منها البلاد جميعها فمن العدل أن تقوم الحكومة المصرية بتعويض الشركة عن المزايا اللاصقة بالامتياز .

وبما أنه متى كان ذلك فيتمتعين لتحديد مقدار التعويض المستحق بسبب استبدال الآلات أو العمال الأوربيين بالعمال المصريين إجراء المقارنة بين تكاليف الأعمال لو قام بها عمال مصريون وفق الشروط الواردة في لائحة ٢٠ بوليه سنة ١٨٥٦ وبين تكاليف الأعمال التي يجب على الشركة تنفيذهـا بوسائل اضطرت لاستعمالها من الآن فصاعدا .

وبما أن تكعيب أنربة الحفر يمكن تحديده بصفة تقريبية جدا حسب هيئتها على الطبيعة كما هي مبينة على الخرائط وطبقا للاحجام المبلغة إلى الشركة .

وبما أنه بنحسب الأعمال التي نفذت فعلا يبقى ٢٣٧٠٠٠٠٠٠٠ مترا مكعبا ستحفر من الأرض الجافة ٣٢ مليوناً من الأمتار المكعبة ستحفر تحت الماء . وبما أنه من ناحية أخرى فإن تغيير وسائل التنفيذ سيجر إلى زيادة سعر المتر في الحفر في الأرض الجافة بمقدار فرنك واحد و ١٩ سنتيما وفي الحفر تحت الماء بمقدار ١٥ سنتيما .

وبضرب ٢٣٧٠٠٠٠٠٠٠٠ مترا في ١ فرنك و ١٩ سنتيما و ٣٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠ في ١٥ سنتيما نجد أن الزيادة في التكاليف تبلغ ٢٨٢٠٠٠٠٠٠٠ فرنكا في الحفر على الجاف كما تبلغ ٤٨٠٠٠٠٠٠٠ فرنكا في الحفر تحت الماء وجملة المبالغين ٣٣٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنكا على النحو الآتي :

الزيادة في التكاليف لأعمال الحفر على الجاف ٢٨٢٠٠٠٠٠٠

» » » » تحت الماء ٤٨٠٠٠٠٠٠٠

المجموع ٣٣٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنك

وبما أن حساب الزيادة في تكاليف الأعمال الفنية بطريقة مماثلة ينتج منه أن الشركة ستتحمل زيادة تبلغ ٥٠٠٠٠٠ فرنكا .

-- ٩٠٣ --

وبما أن المبلغ الاجمالي إذن هو ٣٨٨.٠٠٠.٠٠٠ فرنكا عبارة عن قيمة هذا الجزء من التعويض .

وبما أنه أثناء المناقشة قيل بحق أن الشركة لا سند لها في الادعاء بالألا تحدث في الأجور وفي أسعار المواد الغذائية أى زيادة خلال مدة العمل أو أنها على الأقل لن تتحمل نتائج الارتفاع التي قد نظراً عملاً بنص اللائحة .

وبما أنه لتبرير إدعاء مماثل كان يتعين وجود شرط صريح في اللائحة ولكنها خلت منه .

وبما أنه إذا أخذنا في الحسبان الزيادة التي حدثت فعلاً وإذا قدرنا الاحتمالات المستقبلية نجد أن الأجر اليومي الذي كان ٨٦ سنتيماً وفق نص اللائحة يجب أن يقدر بفرنك واحد وخمسة سنتيمات ولكن هذا الأجر اليومي كان أحد عناصر الحساب التي أنتجت الرقم ٣٨٨.٠٠٠.٠٠٠ فرنكا ومن ثم يتعين إبقاء هذا الرقم على حاله .

وبما أنه في المحل الثاني قد إحتجت الحكومة المصرية بأنه منذ بداية الأعمال لم تدفع للعمال الأجور ولم يمنحوا مقررات التموين دائماً بالكميات المحددة في اللائحة ولهذا يجب أن تخصم من التعويض المبالغ التي أفادتها الشركة نتيجة لعدم وفائها الجزئي باتفاقها حتى ولو كان ذلك نتيجة غلط على ما يبين من الظروف .

وبما أن هذا الطلب بني على أساس سليم وأن الشركة لا يمكن أن تطلب كتعويض سوى ما ستتحمله فعلاً من نفقات تجاوز ما قضت لائحة ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ وأنه في صدد طلب تعويض الخسائر التي يمكن أن تترتب على

عدم تنفيذ العقد من جانب الوالى يجب أن تؤخذ فى الحسبان المزايا التى يمكن أن تنتج للشركة من مخالفتها الشخصية .

وبما أن مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ فرنكا قد إنتقص من الأجور ومن توريد مقررات التموين ومن ثم يتعين خصمه من جملة التعويض فيصبح مخفضا إلى ٣٣٥.٠٠٠.٠٠٠ فرنكا .

وبما أن الشركة طالبت بمبلغ ٩٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنكا باعتباره فوائد مدة سنة لرأس المال المستغل فى العملية وهى المدة التى سيستطيل اليها للعمل .  
وبما أن هذه المطالبة كان يتعين قبولها بحالتها إذا كانت استطالة المدة تسأل عنها الحكومة المصرية ولكن الواقع أن الشروط التى فرضها الباسب العالى هى واقعة لا دخل لإرادة الوالى فيها وأن استطالة مدة العمل إلى أبعد من المدة المحددة سببها قوة القاهرة ومن ثم فانها ، إما بسبب طبيعة الحادث وإما بسبب العلاقات التى ستستمر بين الوالى وبين الشركة . يكون عدلا تحملهما متناصفة مبلغ ٩ مليون أى ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنكا لكل منهما وأنه باضافة مبلغ ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنكا إلى ٣٣٥.٠٠٠.٠٠٠ فرنكا تكون جملة التعويض فى خصوص الموضوع السابق بحشه ٣٨٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك (ثمانية وثلاثون مليون فرنك) .

وبما أنه بالنسبة للمسألة الثالثة فإن عقدى الامتياز المؤرخين فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ بمنحها امتياز ترعة الماء العذب إلى الشركة قد أعطياها ميزات وضمانات إعتبرتها ضرورية حتما لنجاح المشروع .  
وبما أنه فى الأصل وفى نصوص العقدين كان يجب حفر ترعة الماء العذب إلى جوار مدينة القاهرة بحيث تصل بين النيل وبين القنطرة البحرية وتنفرع

إلى فروع للتغذية بالرى وحتى الملاحة فى إتجاهى بلوس (Péluse) والسويس ولكن باتفاق مؤرخ فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ عدات شروط الامتياز تعديلا كبيرا وعلى الأخص تنازات الشركة عن الحق المخول لها من تنفيذ جزء بين القاهرة وقناة الوادى المفتوحة للملاحة من قبل .

وبما أنه فوق ذلك فقد إدعى الباب العالمى أن رد ترعة الماء العذب كان النتيجة اللازمة لرد الأراضى .

وبما أنه فى هذه الظروف ومع الاقرار بحقوق الطرفين يجدر البحث لتوفيق بين مصالحهما .

وبما أن إمتياز ترعة الماء العذب فى وقت عمله جعل للشركة ميزات من ثلاثة وجوه فهو يضمن لها حرية التصرف فى المياه اللازمة لحركة الآلات المستعملة فى حفر القناة البحرية وفى تغذية العمال ويزودها بوسيلة الرى للأراضى محل الامتياز كما أنه فى النهاية يوفر لها أرباحا ناتجة من الرسوم التى تقرر على الملاحة ومن الضرائب ذات الطبيعة المماثلة .

وبما أن الاحتفاظ بالامتياز فى نطاقه وبكل آثاره لم يكن ليخول للشركة إلا إذا وافق الباب العالمى .

وبما أن الشركة فى المركز الذى وضعت فيه اليوم لها مصلحة كبرى فى الانتهاء من القناة سريعا وفى ظروف تمكنها من أن توفر لها دائما كل المياه اللازمة لتنفيذ الأعمال ولتغذية العمال .

وبما أنه للوصول إلى هذا الهدف ليس لازما إطلاقا الاحتفاظ بالامتياز وفق النصوص والمدة المحددة فى عقدى الامتياز فيكفى أن يعهد للشركة بانجاز القناة وبأن يترك لها إستغلالها وصيانتها .

وبما أنه حسب طبيعة الأمور المستحدثة تكون على عاتق الحكومة

-- ٦٠٦ --

المصرية الأعمال التي قامت بها الشركة والتي ستنفذها فيما بعد لانجاز القناة .  
وبما أنه ترتيبا على ذلك يتعين على الحكومة المصرية أن تدفع قيمة هذه  
الأعمال جميعها مضافة إليها نفقات الصيانة .

وبما أنه قد إنتهى البحث في هذه المصلحة الأولى فلا تبقى إلا تسوية  
التعويضات المستحقة بسبب حرمان الشركة من المزايا الأخرى التي كان  
يتمتع بها الامتياز .

وبما أنه قبل البحث في هذا التحديد يحسن تحديد مبالغ الديون المستحقة  
للشركة من اليوم عن الأعمال التي قامت بها والمبالغ التي ستطالب بها فيما بعد  
عن الأعمال الباقية .

وبما أنه يبين من المستندات المقدمة من الطرفين ومن شرحهما الذي  
أبدياه حضوريا أن تكاليف الأعمال التي نفذت فعلا بلغت ٣٥٠٠٠٠٠ فرنكا.  
وبما أن هذا المبلغ يشمل ٣٥٠٠٠٠٠ فرنكا عبارة عن:

(١) حصة المصاريف العامة للمشروع التي يجب أن تتحملها ترعة  
الماء العذب .

(٢) فائدة رأس المال المستغل في العملية عن المدة التي ستمتد إليها .  
وبما أن هذين السببين مجتمعين يبرران مطالبة الشركة بمبلغ ٣٥٠٠٠٠٠ فرنكا  
فرنكا السالف الذكر .

وبما أنه عن الأعمال التي لم تتم ستبلغ النفقات ٣٥٠٠٠٠٠ فرنكا  
وبإضافتها إلى ٣٥٠٠٠٠٠ فرنكا تكون الجمة ١٠ مليون فرنك .

وبما أن رسوم المصلحة ورسوم المرور على إختلاف طبيعتها التي كان  
إستغلالها ممنوحا للشركة بعقدى الامتياز ثم حرمت منهما يتعين تقديرها  
لإعطاء التعويض المستحق عنها .



وبما أنه بعد إستبعاد مصهاريف الصيانة وهى على عاتق من إستغل القناة تكون قيمة هذا الاستغلال ستة ملايين فرنك .

وبما أنه بالنسبة للمسألة الرابعة فإنه يجب على الشركة كما سبق القول أن تبقى مكلفة بانجاز ترعة الماء العذب وبصيانتها وإن إنتهى إمتيازها فى صيدها ونتيجة لذلك يجب أن يحدد لترعة الماء للعذب كما للقناة البحرية نطاق الأراضى اللازمة للإنشاء والاستغلال ونصوص عقد التحكيم ذاتها تشير بوضوح إلى الروح التى يجب أن تعالج بها هذه المسألة . وبما أنه قد نص فيه على أن نطاق الأراضى يجب تحديده « فى ظروف كفييلة بضمان نجاح المشروع »

وبما أنه يجب إذن ألا يقتصر هذا النطاق على المساحات التى ستشغل ماديا بالقنوات نفسها وضمها وطرق سحب السفن .

وبما أنه كى يمكن الوصول إلى جميع الحاجات اللازمة للاستغلال كاملة يتعين أن تتمكن الشركة من إنشاء مستودعات ومخازن وورش وموانىء لجوار القنوات فى الأماكن التى يلزم وجودها فيها وأخيرا مساكن مناسبة للحراس والمراقبين والعمال المكلفين بأعمال الصيانة وكل موظفى الإدارة . وبما أنه من المناسب فوق ذلك منح أراضى ملحقة بالمساكن تستطيع زراعتها حدائق لتوفير بعض المواد الغذائية فى الأمكنة الخاصة التى من هذا النوع .

وبما أنه فى النهاية من الضرورى أن تتمكن الشركة من التصرف فى الأراضى الكافية للزراعة وللأعمال اللازمة لصيانة القنوات ولحمايتها من طغيان الرمال .

ولكن بما أنه يجب ألا يتجاوز ما يمنح للأغراض المشار اليها ما تقتضيه

الضرورة لتحقيقها كاملة وأنه لا حق للشركة في المطالبة بأية مساحة من الاراضى بنية المضاربة سواء بتخصيصها للزراعة أو باقامة منشآت عليها أو بيعها عند زيادة عدد السكان .

وبما أنه في داخل هذا النطاق يتعين تحديد الاراضى اللازمة لاستعمالها في إنشاء مجرى القنوات وإستغلالها وصيانتها خلال مدة الامتياز .

وبما أنه بالنسبة للمسألة الخامسة فإن رد الشركة للأراضى السابق منح إمتيازها لم يقبل إلا نظير غرض متبادل هو إقتضاء ومنح تعويض .

وبما أن الشركة لم تقبل التنازل عن مزايا الامتياز الا لإعتمادها على تعويضها عنها وأن الحكومة المصرية لم تفكر إلا في الاستفادة من قيمة الاراضى التى أخصبها الرى دون الوفاء بالمقابل .

وبما أنه لا يغيب عن النظر أن إمتياز الاراضى كان أحد الشروط الجوهرية للمشروع وقسمها ما من الجزاء على الاعمال ،

وبما أنه ترتيبا على ذلك يكون للشركة الحق في تعويضها عن التنازل عن تلك الاراضى .

وبما أنه سواء رجعنا إلى نصوص عقدى الامتياز أو إلى مختلف المطبوعات الصادرة خلال مدة العمل فلا مناص من الاقرار بأن الحكومة المصرية لم تفكر في منح الشركة إمتيازاً عن مساحة غير محددة من الاراضى كما أنه لم يدبر بخلد الشركة ذلك .

وبما أن النية المشتركة والمعلنة بوضوح هى تحديد نطاق الامتياز بالاراضى التى يستطاع رباها من ترعة الماء العذب .

وبما أنه بناء على ذلك يصبح هذا التحديد ميسورا ودقيقا .

وبما أنه ، من جهة ، فكمية المياه التى يمكن إرعة توفيقها لرى الاراضى

معروفة بالنسبة إلى حجم القرعة وما تتطلبه من سد حاجات الملاحاة .  
وبما أنه من جهة أخرى فإن كمية المياه اللازمة لرى كل هكتار  
معلومة كذلك .

وبما أنه تأسيسا على ذلك يجب أن يشمل الامتياز ٦٣.٠٠٠ هكتار  
يتمين أن يخص منهم ٣.٠٠٠ هكتار هي مساحة الجزء المخصص للحاجات  
إستغلال القناة البحرية .

وبما أن هذا التحقيق يتفق مع ما قرره ممثلوا الشركة والوالى فى الخرائط  
المساحية التى عملت تنفيذا للمادة (٨) من عقد الامتياز المؤرخ فى ٣٠ نوفمبر  
سنة ١٨٥٤ والمادة (١١) من عقد الامتياز المؤرخ فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ وإن  
كانت هذه الخرائط ألغيت بالاتفاق المشترك فى ١٨٥٨ فإن الصعوبة التى  
الحأت إلى هذا الإلغاء لا تمس نطاق الأراضى التى كان يجب أن يشملها  
الامتياز باعتبارها قابلة للرى .

وبما أن تقرير ما يجب رده نهائيا إلى الحكومة المصرية بمساحة ٦٠.٠٠٠  
هكتار يشير بلا شك صعوبات جديدة طالما أن التقدير ان يكون طبقا للحالة  
الراهنة للأراضى وأن فى محاولة تقدير قيمتها فى المستقبل مجلبة لختلف  
الخطوط ولاحتمالات عديدة ومع ذلك فتوجد بعض عناصر الحساب التى يمكن  
الاعتماد عليها خاصة وأن ربط الضريبة على الأراضى المزروعة يمكن  
إستخدامه لتحديد ريعها ومن ثم تقوم الأرض نقدا مع مراعاة المركز  
الاقتصادى والمالى لمصر .

وبما أنه بعمل الحساب على هذه الأسس يكون المكتار بمبلغ ٥٠٠ فرانك .  
وبما أنه وإن كان هذا التقدير مطعوننا عليه إلا أنه مع ذلك لا يبعد  
كثيرا عن الحقيقة فى نظر الطرفين ذوى الشأن نفسيهما .

وبما أنه فضلا على ذلك لم يقرر إلا بعد الاعتداد جديدا من جهة بالمبالغ التي كان يجب صرفها لاستثمار الأرض ومن جهة أخرى بزيادة السعر التي ستحدث بفضل إستغلال القناة البحرية وكذلك بالزيادة التي يمكن أن تنتج من إدخال زراعات جديدة .

وبما أن قصارى القول أن التعويض المستحق قبل الحكومة المصرية عن رد الأراضي إليها يبلغ قدره ٣٠ مليوناً فرنكاً .

وبما أنه بعد تقدير مختلف العناصر المكونة للتعويض يتعين إعتبار أنه لا يمكن أن تكون متماثلة فيما يختص بمواعيد إستحقاقها .

وبما أن بعضها يمثل مبالغ صرفت فعلاً وبعضها سيدفع مقدماً في أوقات متقاربة كما أن بعض التعويضات الممنوحة عدلاً إلى الشركة هو في مقابل المزايا أو الأرباح التي لم تكن لتتحقق إلا بعد زمن بعيد عقب تنفيذ الأعمال الباهظة التكاليف .

وبما أنه على سبيل المثال يشمل النوع الأول مبلغ ٧٥٠.٠٠٠ فرنك صرفت على الجزء الذي نفذ فعلاً من ترعة الماء العذب .

وبما أنه في النوع الأخير على العكس واضح أن الثلاثين مليوناً تمثل للقيمة المستقبلية للأراضي التي سترد .

وبما أنه إعتداداً بهذه الفوارق حددت قيمة الأقساط ومواعيد إستحقاقها بحيث تكون في مجموعها تعويضاً إجمالياً قدره ٨٤ مليوناً من الفرنكات قبل الحكومة المصرية .

فلهذه الأسباب قررنا ونقرر ما يأتي :

عن المسألة الأولى

لأنحة ٢٠ يوليو سنة ١٨٥٦ لها خصائص العقد وتتضمن التزامات متبادلة

يجب على الوالى وعلى الشركة تنفيذها .

### عن المسألة الثانية

إلغاء لائحة ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ يرتب تعويضاً قدره ٣٨ مليوناً من الفرنكات .

### عن المسألة الثالثة

رد ترعة الماء العذب على أسس الشروط والضمانات الآتية :

١ - جزء التربة بين الوادى والتمساح والسويس يرد كجزء أول إلى الحكومة المصرية ولكن إستعماله يقتصر على الشركة وحدها حتى إنجاز القناة البحرية بحيث لا يمكن أخذ المياه منه بأية وسيلة بغير موافقة الشركة .  
٢ - تحافظ الحكومة المصرية على تغذية هذه التربة من ترعة الزقازيق كما تنفذ الأعمال فى الجزء الذى رد إليها فعلاً طبقاً لاتفاق ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ وتصل الجزء الأول بالثانى عند وصوله الوادى لضمان التغذية فى أى وقت .

٣ - يجب على الشركة أن تنجز أعمالها الباقية لجعل التربة من الوادى إلى السويس معدة بالأحجام المتفق عليها .

٤ - فى خلال مدة إمتياز القناة البحرية جميعها يجب على الشركة صيانة ترعة الماء العذب على أتم وجهه ومن الوادى حتى السويس ولكن تتحمل الحكومة المصرية نفقات الصيانة التى يجب أن تعوض الشركة بدفع مبلغ سنوى قدره ٣٠.٠٠٠ فرنك إن لم تر الأوفى دفع مصاريف الصيانة الفعلية المبينة بكشوف الحساب وعليها إخطار الشركة بما تختاره فى خلال السنة التى تبدأ من يوم تسليمها القناة والشركة ملزمة بأعداد الحواجز النباتية لدرء تعرب المياه وما يترتب على سهولة حركة الرمال ومبلغ الاشتراك وقيمته ٣٠.٠٠٠ فرنك يطبق على التوالى بعد تقدم الأعمال وحسب مقررات

الأطوال للاجزاء التي تم العمل فيها وإبراج كل ست سنوات .

٥ - يحتفظ بارتفاع الماء في القناة

عند إرتفاع مياه النيل إلى ٢٢٥٠م

في المنسوب المتوسط إلى ٢٢م

في المنسوب الأكثر إنخفاضاً بحد أدنى ٢١م

٦ - تستولى الشركة مقدماً من مياه القنطرة على سبعين ألف متر مكعب في اليوم لتغذية السكان على مجرى القنوات ولرى الحدائق ولتشغيل الآلات المصنوعة لمبانيه القنوات وآلات المؤسسات الصناعية المتعلقة باستغلالها ولرى المزروعات على الكشبان الرملية والأراضي الأخرى التي لا تروى بطبيعتها والواقعة في المناطق المحتفظ بها بطول القنوات ولتغذية السفن التي تعبر القناة البحرية .

وللشركة حق إرتفاق المرور على الأراضي التي تتخللها المساقى ومراوى المياه اللازمة لتوفير مقدار الـ ٧٠.٠٠٠ متراً .

٧ - ابتداء من تاريخ الانتهاء من إتمام القناة البحرية ليس للشركة على ترعة الماء العذب إلا حق الاستعمال المقرر للرعايا المصريين وبشرط ألا تفرض أبداً على سفنها ومنشأتها أى رسوم للملاحة وتغذية بورسعيد بالماء العذب بطريق مباشر تتولاها الشركة على نفقتها بالوسائل التي ترى ملائمتها .

٨ - تتوقف الشركة عن إقتضاء الرسوم على الماء والملاحة والارشاد والجور والوقوف وهي الممنوحة لها على ترعة الماء العذب بالمادتين ٨ و ١٧ من عقد الامتياز المؤرخ في ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ .

٩ - فيما عدا الأهوسة التي يجري بناؤها بالاسماعيلية والسويس والثلاثة

-- ٩١٣ --

الأهوسة الأخرى عند انحوليته السويس يحظر إقامة أى عمل ثابت أو متحرك على ترعة الماء العذب وملحقاتها إلا باتفاق مشترك بين الحكومة المصرية والشركة .

١٠ - تدفع الحكومة المصرية إلى الشركة مبلغ عشرة ملايين من الفرنكات عبارة عن :

سبعة ملايين ونصف مليون فرنك عن الأعمال المنفذة حصبة التكاليف العامة وفوائد المبالغ المدفوعة مقدما ومليونين ونصف مليون من الفرنكات عن الأعمال الباقية تحت التنفيذ .

١١ - تدفع الحكومة المصرية إلى الشركة مبلغ ستة ملايين من الفرنكات تعريضا عن رسوم الملاحة وغيرها من الإيرادات التي حرمت منها الشركة.

عن المسألة الرابعة

مساحة الأراضي اللازمة لإنشاء واستغلال وصيانة ترعة الماء العذب والقناة البحرية محددة بمقدار عشرة آلاف ومائتين وأربعة وستين هكتارا ( ١٠٢٦٤ هكتارا ) للقناة البحرية ، وبمقدار تسعة آلاف وستمائة هكتار ( ٩٦٠٠ هكتار ) لترعة الماء العذب حسب التقسيم الآتي :

## القناة البحرية

أفريقيا	آسيا	هكتار	هكتار	
٤٠٠	—			١ بور سعيد
١١٥٢	١١٥٢			٢ من بور سعيد إلى الفردان
٣٠	٣٠			٣ رأس العش
١٠٠	١٠٠			٤ القنطرة
١٣٥٠	٢٧٠			٥ من الفردان إلى التمساح
٢٠٠	—			٦ قناة الانهال بترعة الماء العذب
٤٥٠	—			٧ مدينة الاسماعيلية
٤٥٠	١٢٠			٨ ميناء الاسماعيلية في بحيرة التمساح (قناة في آسيا)
٨٥٠	٣٤٠			٩ من بحيرة التمساح إلى البحيرات المرة
٢٠٠	٧٠٠			١٠ عبر البحيرات المرة
				١١ من البحيرات المرة إلى مستنقعات السويس
١٢٠٠	٤٠٠			المالحة القريبة من البحر
٦٠	٦٠			١٢ عبر مستنقعات السويس
١٥٠	٢٠٠			١٣ السمكة البحرية إلى ميناء السويس
٦٨٩٢	٣٣٧٢			الجملة



— ٦١٥ —

### ترعة الماء العذب

شمالا	جنوبا	
هكتار	هكتار	
٥٠٠	—	١ من نهاية الترعة التي تنشأها الحكومة المصرية حتى رأس الوادي
٢٠٠	٣٠٠٠	٢ من رأس الوادي إلى نهاية بحيرة المحسمة
٤٢٠	٢١٠٠	٣ من بحيرة المحسمة إلى نفيسة
٣٠٠	—	٤ من نفيسة إلى الاسماعيلية
١٤٢٠	٥١٠٠	الجملة

### بقية ترعة الماء العذب

شرقا	غربا	
هكتار	هكتار	
—	٢٥٠٠	٥ من نفيشه إلى البحيرات المرة
٣٠٠	٢٠٠	٦ و ٧ حدود البحيرات المرة
٠٣٠	٠٥٠	٨ محطة السويس
٣٣٠	٢٧٥٠	

### عن المسألة الخامسة

تستحق الشركة من رد الأراضى تعويضا قدره ثلاثون ( ٣ ) مليوناً من الفرنكات .

### الخلاصة

١ - التعويض الإجمالي المستحق للشركة والذي يصل إلى مبلغ أربعة وثمانين مليوناً من الفرنكات ( ٠٠ ر ٨٤٠٠٠٠٠٠ فرانك ) تدفعها الحكومة المصرية على أقساط على النحو التالي :

مبلغ التعويض الأول وقدره ٣٨ مليوناً يدفع على ست سنوات ، ويقسم على أقساط نصف سنوية. كل من الثمانية الأولى منها تباع قيمته ثلاثة ملايين ومائتين وخمسين ألف فرانك ، وقيمة كل من الأربعة الأخيرة ثلاثة مليون فرانك ويستحق أول قسط منها في أول نوفمبر سنة ١٨٦٤ وتستمر الدفوعات كل نصف سنة إلى أن يتم الوفاء بمبلغ ٣٨ مليون فرانك .

مبلغ ٣٠ مليون فرانك تعويض رد الأراضي يقسم على عشرة أقساط سنوية كل منها بثلاثة ملايين ويستحق القسط الأول منها بعد تمام الوفاء بمبلغ ٣٨ مليوناً السابق ذكره أي في أول نوفمبر سنة ١٨٧٢ وتستمر الدفوعات سنوياً حتى تمام الوفاء بمبلغ ٣٠ مليون فرانك .

ومبلغ ستة ملايين فرانك التعويض عن رسوم ترعة الماء العذب . يقسم على عشرة أقساط سنوية كل منها ٠٠ ر ٦٠٠٠ تدفع في نفس مواعيد إستحقاق الاقساط الخاصة بالتعويض ٣ مليوناً السابق ذكره .

وأخيراً مبلغ عشرة ملايين فرانك التعويض عن الأعمال المنفذة والباقية تحت التنفيذ في قناة ترعة الماء العذب يدفع في سنة تسليم تلك التركة . وكل ذلك طبقاً للجدول الآتي :

- ٩١٢ -

السنوات	٣٨ مليون فرنك تعويض استبدال الآلات والعمال الأوربيين بالعمال المصريين	٣٠ مليون فرنك تعويض رد الأراضي	٦ مليون فرنك تعويض الرسوم التي تحصل على ترعة الماء العذب	١٠ مليون فرنك تكاليف صرفت في أعمال تمت وتحت التميز لترعة الماء العذب	٨٤ مليون فرنك مواعيد الدفع
السنة الأولى	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	أول نوفمبر ١٨٦٤ وأول مايو ١٨٦٥
٢-	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	أول نوفمبر ١٨٦٥ وأول مايو ١٨٦٦
٣-	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	أول نوفمبر ١٨٦٦ وأول مايو ١٨٦٧
٤-	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	أول نوفمبر ١٨٦٧ وأول مايو ١٨٦٨
٥-	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	أول نوفمبر ١٨٦٨ وأول مايو ١٨٦٩
٦-	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	أول نوفمبر ١٨٦٩ وأول مايو ١٨٧٠
٧-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	أول نوفمبر ١٨٧٠
٨-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	» » ١٨٧١
٩-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	» » ١٨٧٢
١٠-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	» » ١٨٧٣
١١-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	» » ١٨٧٤
١٢-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	» » ١٨٧٥
١٣-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	» » ١٨٧٦
١٤-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	» » ١٨٧٧
١٥-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	» » ١٨٧٨
١٦-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	» » ١٨٧٩
	٣٨٠٠٠٠٠٠٠ يضاف اليه	٣٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠	ترعة الماء العذب في سنة تسليم القناة
الجملة العامة ٨٤٠٠٠٠٠٠٠					

حدر في فونتينبلو (Fontainebleau) يوم ٦ من يوليو ١٨٦٤

(توقيع) نابليون

(٧) إتفاقية ٣٠ من يناير ١٨٩٦

بين الحكومة المصرية ويمثلها نوبار باشا وبين شركة قناة السويس  
ويمثلها فردينان دليسمبس

فيما بين : دولة نوبار باشا وزير الخارجية بصفته نائبا ومفوضا عن  
صاحب السمو والى مصر .

(طرف أول)

والسيد فردينان دليسمبس رئيس ومؤسس شركة السويس بصفته ممثلا  
ومفوضا من مجلس إدارة الشركة المذكورة .

(طرف ثانى)

تم الاتفاق على ما يأتى :

#### المادة الأولى

تحتل الحكومة المصرية فى دائرة الأراضى المخصصة للمحطات القناة البحرية  
أى مركز أو نقطة عسكرية تعتبرها لازمة للدفاع عن البلاد ، على ألا يكون  
هذا الاحتلال مانعا للملاحة ، وذلك مع المحافظة على حقوق إستخدام  
الشواطىء الحرة فى القناة .

#### المادة الثانية

للحكومة المصرية أيضا وببنفس التحفظات أن تشغل أى مكان خال  
تراه مناسبا لمصالحها الإدارية ( كالبريد والجمارك والتكناات وغيرها ) على  
أن تراعى إحتياجات إستغلال مرافق الشركة .  
وتدفع الحكومة للشركة عند اللزوم المبالغ التى تكون قد صرفتها لإنشاء  
أو تملك الاراضى التى تريد الحكومة الانتفاع بها .

### المادة الثالثة

رعاية المصالح التجارية والصناعة ولرفاهية إستغلال القناة ، يكون لكل فرد الحق في الإقامة سواء بمحاذاة القناة البحرية أو في المدن القائمة على مجرى القناة فيما عدا أراضي الشواطئ وخصفات القناة وطرق جرد المراكب التي يجب أن تظل حرة لسهولة المواصلات طبقا للوائح التي تحدد إستعمالها وذلك بعد الحصول على تصريح سابق من الحكومة مع الخضوع للوائح الادارية والبلدية الخاصة بالسلطة المحلية وكذلك للقوانين والعرف وضرائب الدولة .

على أن لا تقوم هذه المنشآت إلا على الاماكن التي يقر مهندسو الشركة عدم إحتياج مرافق الاستغلال إليها وعلى أنه على المنتفعين أن يسددوا للشركة المبالغ التي صرفتها في إنشاء أو تملك هذه الاماكن .

### المادة الرابعة

تسليم الحكومة المصرية ترعة المياه العذبة والاعمال الفنية والاراضى التابعة لها بمجرد أن ترى الشركة إمكانية تسليم التركة طبقا للشروط السابق النص عليها .

ويكون هذا التسليم إقرارا من الحكومة المصرية بالاستلام ويتم بحضور مهندسى الحكومة ومهندسى الشركة ويثبت في محضر يبين فيه تفصيلا للمواقع التي تكون فيها حالة التركة مخالفة للشروط الواجب تحقيقها .  
وتقوم الحكومة المصرية بإبتداء من هذا الوقت بصيانة التركة المذكورة  
أى أنها :

١ - تقوم في الوقت المناسب بالغرس والزرع والحماية اللازمة لمنع إنبهار الجسور وإجتياحها بالرمال .

٢ - تؤمن الملاحة في جميع فصول السنة بالاحتفاظ بمنسوب الماء في الترعَة بقدر ٢ متر في أيام الفيضان و ٢ متر في النهرول العادية و بتر واحد ندى الأقل في أيام التجاريق .

٣ - تمد الشركة فوق ذلك بمقدار ٧٠.٠٠٠ سبعين ألف متر مكعب من الماء يوميا لتموين السكان المقيمين على طول القناة والسعى الحدائق وتشغيل الماكينات المخصصة لصيانة القناة والمنشآت الصناعية اللازمة لاستغلالها ولرى المشاتل والمزروعات القائمة على كشتبان الشاطئ وغيرها من الأراضى التى لاتصلها مياه الرى ، والتى توجد ضمن ملحقات القناة ، أو لتموين البواخر المارة بهذه القناة .

٤ - وأخيرا تقوم بالتطهير والأعمال اللازمة للاحتفاظ بترعة الماء العذب وأعمالها الفنية فى حالة جيدة .

وبذلك تحمل الحكومة المصرية محل الشركة فى جميع الأعباء والالتزامات التى تترتب على كل نقص فى الصيانة ، بما أنها على علم بالحالة التى عليها التركة عند تسلمها ومع مراعاة المدة اللازمة لانجاز الأعمال المطلوبة .

#### المادة الخامسة

تفتتح الحكومة المصرية بالترعة بمجرد تسليمها إليها ويكون لها حق إنشاء مأخذ المياه كما يكون للشركة حق إستعمال رفاصات وجارات على التركة ، طول مدة إنشاء القناة البحرية والغاية آخر سنة ١٨٦٩ عند اللزوم ، لحاجات النقل الخاصة بها وبمقاوليها وحققها وحدها فى إستعمال التركة لمرور البضائع من بورسعيد إلى السويس وبالعكس .

وبعد سنة ١٨٦٩ تستعمل الشركة التركة مثل باقى المنتفعين بها بالشروط السابق الاتفاق عليها .

وتتنازل الشركة للحكومة المصرية عن المبانى التى أقامتها لمصالحها على طول الترعـة من الزقازيق إلى السويس بـثمن التكلفة وتؤجر الحكومة للشركة من بين هذه المبانى وملحقاتها ما يلزمها منها فى الفترة المبينة أعلاه بفائدة ٥ ٪ فى السنة من الثمن المدفوع .

#### المادة السادسة

تبيع الشركة للحكومة المصرية أملاك الوادى حسب حالتها الراهنة بمبانيها وملحقاتها بـثمن قدره ١٠ مليون فرنك .

#### المادة السابعة

إذا سلمت الشركة التركة إلى الحكومة المصرية فى بحر هذه السنة تقوم الحكومة بسداد المبالغ الملزمة بم. ا. للشركة مقابل التركة وملكية الوادى ومجموعها ٢٠ مليون فرنك إبتداء من أول يولييه إلى أول ديسمبر ١٨٦٦ سنة فرنك

على ستة دفعات شهرية متساوية قدرها ٣٣٣٣٣٣٣٣ فرنك فى أول كل شهر .

وفى حالة طلب الشركة باقى ثمن الأسهم فى بحر هذه السنة فإن مقدار المبالغ التى تلتزم بها الحكومة المصرية عن ذلك وهى حوالى ١٧٥٠٠٠٠٠ فرنك تحت تسوية الحساب، تدفع للشركة إبتداء من أول يناير لغاية أول ديسمبر ١٨٦٧ على ١٢ قسط متساوى شهريا بواقع ١٤٥٣٣٣٣ فرنك تقريبا فى أول كل شهر .

أما المبالغ المكونة لـبـاقي التعويض الذى أقرت به الحكومة لصالح الشركة ، والمستحق بعد أول نوفمبر سنة ١٨٦٦ وقدرها ٥٧٧٥٠٠٠ فرنك فتدفع للشركة إبتداء من أول يناير سنة ١٨٦٧ لغاية أول ديسمبر سنة

١٨٦٩ على ٢٦ قسط متساوى شهريا بواقع ١٦٦ر١٦٠٤ فرنك أول كل شهر، ويكون الدفع للشركة بالفرنك نقدا .

تحرر من نسختين بالقاهرة في ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦

(إمضاء) فردينان ديلسبس

ن . نوبار

(٨) الاتفاق الصادر في ٢٢ من فبراير ١٨٦٦

فيا بن سمو اسماعيل باشا والى مصر من جانب  
والشركة العالمية لقناة السويس البحرية يمثلها مسميو فردينان ديلسبس  
رئيسها المؤسس المرخص له في هذا التعاقد بموجب قرارى الجمعية العمومية  
للمساهمين الصادرين في أول مارس ١٨٦٤ أغسطس سنة ١٨٦٤ والقرار الخاص  
الصادر من مجلس إدارة الشركة المذكورة بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٨٦٤  
من جانب آخر .

قد بسط الفريقان واشترطا ما يأتى .

بموجب عقد الامتياز الاول الموقت الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤  
قد رخص للمسميو فردينان ديلسبس في إنشاء شركة مالية لحفر قناة  
السويس البحرية .

وبتاريخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦ صدر عقد امتياز ثان حدد شروط الامتياز  
الخاصة بإنشاء الشركة المالية المكلفة بتنفيذ الأعمال المتعلقة بالقناة ورخص  
في مباشرة الأعمال المتصلة بشق برزخ السويس عند الحصول على تصديق  
الباب العالى . وقد ألحق بالعقد المذكور النظام الاساسى للشركة العالمية . وهذا  
عليه من سمو الوالى .

وبتاريخ ٢٠ يوليو سنة ١٨٥٦ صدر ذكر يتو بشروط استخدام العمال



الفلاحين في أعمال قناة السويس .

وبتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ أبرم اتفاق بين الوالى والشركة رد إلى الحكومة المصرية القسم الاول من قناة المياه العذبة بين القاهرة والوادى .  
وابرم بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٨٦٣ اتفاق آخر نظم اشتراك الحكومة المصرية فى المشروع من الوجهة المالية .

وأخيرا صدر اتفاق بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٨٨٦ نظم .

(١) الانتفاع بالاراضى المحتفظ بها للشركة كملحقات للقناة البحرية .  
(٢) النزاع عن قناة المياه العذبة والاراضى والمنشآت الفنية والمباني الملحقة بها وقيام الحكومة بصيانة القناة المذكورة .

(٣) بيع نفطيش الوادى بمبلغ عشرة ملايين فرنكا .

(٤) المواعيد الخاصة باقساط المبالغ المستحقة للشركة .

وقد التمس من الباب العالى التصديق على امتياز مشروع القنال تنفيذيا لعقد الامتياز الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ فوضع الباب العالى بمذكرة مؤرخة ٦ ابريل سنة ١٨٦٣ الشروط التى علق التصديق المطلوب على تنفيذها .

فارضاء لرغبات الباب العالى فى هذا الصدد كل الارضاء تم بين سمو الوالى والشركة تفاهم سجلاه فى الاتفاق المبينة شروطه واحكامه فى ما يلى :

#### المادة الاولى

يلغى جميع ما جاء باللائحة الصادرة فى ٢٠ يوليو سنة ١٨٥٦ ، الخاصة باستخدام الفلاحين فى أعمال قناة السويس .

وبالتالى لايقام أى إعتبار لأحكام المادة الثانية من عقد الامتياز الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ونصها كالاتى « ويجب فى جميع الاحوال أن يكون على الأقل أربعة أخماس العمال المستخدمين فى هذه الاعمال من المصريين » .

وتدفع الحكومة المصرية للشركة ٣٨ مليون فرنك تعويضا عن الغاء  
لائحة ٢٠ يوليو سنة ١٨٥٦ والمزايا التي تضمنتها .  
ومن الآن فصاعدا تستخدم الشركة العمال اللازمين لأعمال المشروع وفقا  
لشروط القانون العام دون اختصاصها في ذلك لا بامتياز ولا بقيود .

#### المادة الثانية

تتنازل الشركة عن الانتفاع باحكام المادتين ٧ و ٨ من عقد الامتياز الصادر  
في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ والمراد ١٠ و ١١ و ١٢ من العقد الصادر في ٥  
يناير سنة ١٨٥٦ .

وقد تحدت باتفاق الطرفين مساحة الأراضي القابلة للرئ المتنازل عنها  
لشركة بموجب العقدين المذكورين الصادرين في سنق ١٨٥٤ و ١٨٥٦  
والتردت للحكومة بمقدار ٣٣ ألف هكتار يستنزل منها ٣ آلاف هكتار تدخل  
ضمن الاماكن المخصصة لمقتضيات استغلال القناة البحرية .

#### المادة الثالثة

بما أن المادتين ٧ و ٨ من عقد الامتياز الصادر في سنة ١٨٥٤ والمواد  
١٠ و ١١ و ١٢ من العقد الصادر في سنة ١٨٥٦ قد الغيت وفقا لما جاء بالمادة  
٢ فان التعويض المستحق للشركة قبل الحكومة عن رد هذه الأراضي يبلغ  
٣٠ مليون فرنكا باعتبار ثمن الهكتار ٥٠٠ فرنك .

#### المادة الرابعة

بما أنه يلزم تحديد مساحة الأراضي اللازمة لانشاء القناة البحرية  
واستغلالها بشروط تضمن نجاح المشروع . وبما أن هذه المساحة يجب الا  
تقتصر على القدر الذي تشغله القناة فعلا وعلى الطرق المخصصة لسحب السفن  
وعلى الشقة المحتفظ بها فيما وراء هذه الطرق وبما أن الوفاء بحاجة الاستغلال

على أكمل وجه يستلزم تمكين الشركة من أن تنشئ على مقربة من القناة البحرية مستودعات ومخازن وورش وموانئ حيثما تتحقق فائدها وان نقيم أخيرا المساكن الملائمة للحراس والملاحظين والعمال المكلفين بأعمال الصيانة ولجميع مستخدمي الإدارة .

وبما أنه من المناسب أيضا أن تلحق بالمساكن المذكورة أراض تنشأ فيها بساتين وتمون إلى حد ما أما كن محرومة تماما من المنتجات الزراعية . وأخيرا بما أنه لا مندوحة للشركة من أن تستطيع التصرف في أراض كافية لزراعتها وتنشئ فيها أعمالا كفيلة بصيانة القناة البحرية وحمايتها من تراكم الرمال دون أن تضر شيئا أكثر من القدر الوافي للالزام للقيام بمختلف الاعمال السابق بيانها وبما أنه لا يسوغ للشركة ان تدعى في الحصول على مساحات من الاراضى ايا كانت قصدا المضاربه عليها سواء بتخفيضها للزراعة أو باقامة المباني عليها او بيعها للغير عند زيادة عدد السكان .

لذلك انزم الطرفان المتعاقدان هذه الاعتبارات في تحديد الاراضى الواقعة على مجرى القناة البحرية والى يكون الانتفاع بها طول مدة الامتياز لازما لانشاء القناة واستغلالها وصيانتها .

وقد إتفقا على تحديد مساحة الاراضى اللازمة لانشاء القناة وإستغلالها وصيانتها وفقا لما تم تحريره وتوقيعه وتقريره من الرسومات والكشوف المرفقة بهذا الاتفاق للغرض المتقدم .

#### المادة الخامسة

ترد الشركة للحكومة المصرية الجزء الثانى من قناة المياة العذبة الواقع بين الوادى والاسماعيلية والسويس كما ردت لها بموجب اتفاق ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ الجزء الاول من القناة المذكورة الواقع بين القاهرة وتفتيش الوادى .

ورد الجزء الثانى من هذه القناة مرهين بالشروط الاتى بيانها :

(١) على الشركة إنجاز الاعمال الباقية لتكون قناة الوادى - الامماعيلية - السويس بالمقاييس المتفق عليها وصالحه لتسليمها .

(٢) وتسليم الحكومة المصرية عناية المباشرة العذبة والمنشآت الفنية والاراضى التابعة لها حالما تقدر الشركة أن فى إمكانها تسليم القناة بالشروط المتقدم ذكرها . ويترتب على هذا التسليم تسلم من جانب الحكومة المصرية ويتم فى مواجهة مهندسى الحكومة والشركة وبشبه بمحض يوضح بالتفصيل المواضع التى تخالف فيها حالة القنال ما كان يجب ان تستوفيه من الشروط .

(٣) تكلف الحكومة المصرية ابتداء من تاريخ التسليم صيانة القناة المذكورة أى :

( أ ) القيام فى الميعاد المناسب بكافة اعمال الفرس والزرع مع اعمال التقوية للزمرة لحفظ الجسور من التلف ومنع تدفق الرمال وبقاء تموين القناة من قناة الزقازيق الى أن يكتمل تمويلها مباشرة من ماخذ المياه فى القاهرة .

(ب) تنفيذ الاعمال الخاصة بالجزء الذى رد لها باتفاق ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ وربط الجزء الاول المذكور بالجزء الثانى عند نقطة الاتصال بالوادى .

(ج) كفالة الملاحه فى جميع الفصول بتوفير عمق لمياة القنال قدره ٢٥٠ متر فى اوقات إرتفاع منسوب النيل وبتران فى فصل المنسوب المتوسط ومتى واحد على الاقل فى اوقات التجارىق .

(د) تموين الشركة فوق ما تقدم بمقدار ٧٠ ألف متر مكعب من الماء يوميا سدا لحاجة الاهالى القاطنين على مجرى القناة البحرية ولرى البساتين ولادارة الآلات المخصصة لهيئة القناة البحرية وآلات المنشآت الصناعية المرتبطة باستغلال القناة ولرى الفرس والزرع على الكتبان وغيرها من الاراضى

التابعة للقناة والتي لا يمكن ربا طبيعيا .

وأخيرا لعموين السفن التي تمر في القناة المذكورة .

(هـ) القيام بجميع ما يلزم من أعمال التطهير وغيرها لصيانة قناة المياه العذبة ومنشآتها الفنية وحفظها في حالة جيدة . لذلك تحمل الحكومة المصرية مهمل الشركة في تحملها جميع المصاريف والالتزامات التي تقع عليها لسبب تقصير في الصيانة مع مراعاة الحالة التي ستكون عليها القناة عند تسليمها والمهمل اللازمة للقيام بالأعمال التي تكون هذه الحالة قد اقتضتها .

#### المادة السادسة

يكون للشركة حق إرتفاق المرور على الاراضى التي يجب أن تمر فيها الافنية وأنايب المياه اللازمة لتوفير ٧٠ ألف متر مكعب من الماء على ما تقدم .

#### المادة السابعة

تنتفع الحكومة بقناة المياه العذبة حال تسليمها وبحق لها إقامة ماخذ المياه عليها ويكون للشركة من جانبها في ان تسيير على قناة المياه العذبة رفاصات أو قاطرات ذات مراوح لأعمال النقل الخاصة بها أو بمقاوليها كما يكون لها وحدها الحق في استغلال نقل بضائع من بور سعيد الى السويس وبالعكس وذلك طول المدة التي تستغرقها الاعمال الخاصة بإنشاء القناة البحرية وعند الاقتضاء الى آخر سنة ١٨٦٩ .

وتخضع الشركة للمقانون العام بعد سنة ١٨٦٩ فيما يتعلق بالانتفاع بقناة المياه العذبة فلا يكون لها على هذه القناة الا حق الانتفاع الذي يملكه جميع المصريين دون أن يفرض مع ذلك على المراكب والسفن التابعة لها أى رسم من رسوم الملاحة بحال من الاحوال .

تتولى الشركة نموين بور سعيد بالمياه العذبة نموينا مباشر بالوسائل التي

ترى إستخدامها على أن تتحمل دائماً نفقاته .  
 يبطل حق الشركة في منح المياه وأخذها كما تبطل حقوقها في الملاحة  
 وإرشاد السفن وقطرها وسحبها ورسوها . وهى الحقوق المخولة لها على  
 قناة المياه العذبة بموجب المادتين ١٧ و ١٨ من عقد الامتياز الصادر في ٥ يناير  
 سنة ١٨٥٦ .

وتتنازل الشركة للحكومة عن المباني التى أقامتها لمرافقها على قناة المياه  
 العذبة من الرقازيق إلى السويس وذلك بقيمة تكاليفها أما المباني والمحطات  
 التى تحتاج اليها الشركة فى خلال المدة السابق ذكرها فتستأجرها من الحكومة  
 بأجرة سنوية توازى ٥ ٪ من رأس المال المردود .

وبما أن قناة المياه العذبة قد ردت تماما إلى الحكومة المصرية على ما تقدم  
 ولما كانت نفقات صيانتها تقع على تلك الحكومة فلمها أن تقيم على القناة  
 المذكورة وملحقاتها جميع ما ترى فائدة له من المنشآت الثابتة أو المتحركة .  
 ومن جانب آخر لم تعد ثمة جدوى من تحديد مساحة الأرض لصيانة هذه  
 القناة والمحافظة عليها أسوة بالقناة البحرية .

#### المادة الثامنة

تدفع الحكومة المصرية إلى الشركة جملة التعويض المستحق لها والبالغ  
 قدره أربعة وثمانين مليون فرنك مع الباقي من قيمة أسهم الحكومة إذا طلبت  
 الشركة فى السنة الجارية وفاء المكتتب به كما تدفع العشرة ملايين من الترنكات  
 التى بيع بها نفطيش الوادى على الوجه المبين فى الكشف الذى وضع لهذا الغرض  
 وقد وقع وارفق بهذا الاتفاق .

#### المادة التاسعة

تبقى القناة البحرية وملحقاتها خاضعة لنظام البوليس المصرى وبإشراف سلطته

عليها مطلقة من كل قيد مثلما يباشرها في أى مكان من الأراضى المصرية .  
بحيث يحافظ على النظام والأمن العام ويكفل تنفيذ قوانين البلاد ولوائحها .  
تنتفع الحكومة المصرية بحق المرور بعرض القناة البحرية حيتما ترى هذا  
المرور ضروريا لتضمن مواصلاتها أن تكفل الحرية للتعامل التجارى وانتقال  
الجمهور دون أن يجوز للشركة بحجة ما أن تفرض أى رسم لهذا العبور  
أو جعل آخر .

#### المادة العاشرة

للحكومة المصرية أن تشغل داخل حدود الأراضى المحتفظ بها كملحقات  
للقناة البحرية أى موقع أو نقطة حربية تراها لازمة للدفاع عن البلاد على  
ألا يعرقل هذا الاشغال الملاحة ولا يتعارض مع حقوق الارتفاق المرتبة  
على الشقة المحتفظ بها الواقعة على ضفتى القناة .

#### المادة الحادية عشرة

يجوز للحكومة المصرية بالتخفيزات نفسها وفاء الحاجة مرافقها الإدارية  
( من بريد وجمارك ونكات وغيرها ) أن تشغل أى مكان يمكن التصرف  
فيه تراه ملائما لغرضها مع مراعاة ما يقتضيه استغلال الشركة لمرافقها .  
وتدفع الحكومة للشركة إذا دعا الأمر ما تكون الشركة قد أنزقته لانشاء  
الأراضى التى ترغب الحكومة التصرف فيها أو لاعادها .

#### المادة الثانية عشرة

رعاية لصالح التجارة والصناعة وتحقيقا لاستغلال القناة استفلا لا منتجا  
يجوز للأفراد قاطبة الاستقرار فى الأراضى الممتدة طول القناة البحرية أو  
فى المدن المؤسسة على جوانبها بشرط أن ينالوا ترخيصها سابقا من الحكومة  
وأن يخضعوا للوائح الادارية أو البلدية التى تصدرها السلطة المحلية ولقوانين

البلاد وعرفها ونظام الضرائب المقررة فيها . مع استثناء الضفاف والحدائق المدة  
لأسحب السفن والشقة المحتفظ بها فيها وراء هذه المواقع فيجب أن تبقى هذه  
الأراضي المستثناء مباحة للمرور وفقا للوائح التي تحدد نظام استعمالها .  
ولا تجوز هذه الإقامة إلا في الجهات التي يقرر مهندسو الشركة أنها غير  
لازمة لاستغلال مرافقها وعلى المنتفعين أن يردوا للشركة المبالغ التي تكون  
قد انفقتهما لإنشاء تلك الأماكن أو إعدامها .

#### المادة الثالثة عشرة

ومن المتفق عليه أن إنشاء الإدارات الجركية لن يمس بأى حال ما يجب  
أن تتمتع به من الاعفاء الجركى سفن الدول جميعها إذ تمر في القناة وذلك  
بدون تمييز أو منع أو تفضيل في الأشخاص أو الجنسيات .

#### المادة الرابعة عشرة

ضمان لتنفيذ الاتفاقات التي تمت بين الحكومة المصرية والشركة تنفيذها  
دقيقا يكون للحكومة المصرية الحق في أن تعين على نفقتها مندوبا خاصا  
لدى الشركة وفي مكان العمل .

#### المادة الخامسة عشرة

بقر الطرفان على سبيل التفسير أن امتياز قناة السويس ينتهى بحكم  
القانون بعد تسع وتسعين سنة من تاريخ منحه إذا لم يتم إنفاق جديد بشأنه  
بين الحكومة المصرية والشركة .

#### المادة السادسة عشرة

بما أن الشركة العالمية لقناة السويس البحرية شركة مصرية فانها تخضع  
لقوانين البلاد وعرفها . على أنها فيما يتصل بتكوينها كشركة وبالعلاقات  
الشركاء فيما بينهم تنظيمها وفقا لاتفاق خاص القوانين التي تخضع لها الشركات



٦٣٩

المساهمة في فرنسا ومن المنعنى عليه أن جميع المنازعات التي تنشأ عن ذلك يتصل فيها محكمون بفرنسا ويجوز استئناف حكمهم أمام المحكمة الامبراطورية في باريس بوصفها محكما ثالثا .

أما المنازعات التي تنشأ في مصر بين الشركة والافراد من أى جنسية كانوا فتتظرها المحاكم المحلية تبعا للاوضاع المقررة في قوانين البلاد وعرفها والمعاهدات .

كذلك تعرض المنازعات التي قد تنشأ بين الحكومة المصرية والشركة على المحاكم المحلية فتفصل فيها طبقا لقوانين البلاد .

يحكم المستخدمون والعمال وغيرهم من التابعين لإدارة الشركة أمام المحاكم المحلية وفقا لقوانين البلاد والمعاهدات فيما يتصل بجميع الجرائم والمنازعات التي يكون فيها احد الطرفين أو كلاهما وطنيا .

إذا كان جميع الاخصام من الأجانب إتبع فيهم القواعد المقررة .  
الاعلانات القضائية الصادرة للشركة من صاحب شأن بمصر أيا كان صحتها باعلانها في مركز إدارة الشركة بالاسكندرية .

#### المادة السابعة عشرة

جميع الاحكام الخاصة بالوثائق السابقة وعمود الامتياز والانفاقات وقانون الشركة تبقى نافذة المفعول فيما لا يتعارض مع هذا الاتفاق .  
تحرر في القاهرة من نسختين في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٦ .

اسماعيل

إمضاء فردينان ديلسبس

١٩٤٢

(٩) فرمان سلطاني

بالتصديق على مشروع قناة السويس

صادر في ١٩ من مارس سنة ١٨٦٦ بالتصديق على العقد المبرم في ٢٣ فبراير سنة ١٨٦٦ بين سمر والى مصر والمسيو ديلسبس فيما يتعلق بقناة السويس . إلى وزيرى الخطير اسماعيل باشا والى مصر ، الخائن لمرتبة الوزير الأكبر صاحب الوسامين المرصعين العثماني والمجيدى من الطبقة الأولى .

لما كان تحقيق المشروع العظيم الذى يكمل تهيئة أسباب جديدة لتسهيل التجارة والملاحة بحفر قناة بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر عملا مرغوبا فيه كل الرغبة فى هذا العصر عصر العلوم والتقدم فقد جرت منذ حين مفاوضات مع الشركة التى تطلب تنفيذ هذا المشروع . وإنتهت من قريب بما يتفق فى الحاضر والمستقبل مع ماللباب العالى والحكومة المصرية من حقوق مقدسة .

ومرفق بهذا ترجمة لنصوص عقد أعدته ووقعته الحكومة المصرية مع ممثل الشركة وقد عرض علينا إبتغاء موافقتنا الشاهانية فطاعناه وصدقنا عليه . [بلى ذلك النص الكامل للعقد الموقع بالقاهرة فى ٢٣ فبراير سنة ١٨٦٦] ( ينظر البنود ١٣١ - ١٥٥ ) .

وقد صدر هذا فرمان من ديواننا الشاهانى لمنح الشركة المذكورة ترخيصنا العالى فى تنفيذ مشروع القناة بالشروط المنصوص عليها فى هذا العقد وتسوية جميع المسائل الفرعية وفقا له والوثائق والاتفاقات المذكورة أو المشار إليها فيه . وتعتبر جزءا متبنا له .

صدر فى ٢ ذى القعدة ١٢٨٢ ( ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ ) .

٩٣٣

## (١٠) الاتفاق الأول

المصادر في ٢٣ من أبريل سنة ١٨٦٩

بشأن تنازل الشركة عن بعض امتيازاتها

فيما بين سمر خديو مصر والمسيو فردينان ديلسيس رئيس ومدير  
الشركة العالمية لقناة السويس البحرية متعاقدًا باسم الشركة المذكورة  
ولحسابها بمقتضى التفويض العام المعطى له .  
قد تم الاتفاق على ما يأتي .

### المادة الأولى

إبتداء من أول أكتوبر سنة ١٨٦٩ تدفع الشركة عما تستورده وفاء  
بحاجتها أو بحاجة مقاوليها أو عمالها أو مستخدميها نفس الرسوم التي  
يؤديها كل من الرعايا المصريين عن الواردات إلى مصر ، وبالتالي تتنازل  
الشركة عن حقها في الاعفاء الجركي المنصوص عليه في المادة ١٣ من عقد  
الامتياز الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٥٩ كما فسره ونظمه القرار الصادر في  
٥ مارس الماضي من اللجنة التي اجتمعت في القاهرة لهذا الغرض وعلى ذلك  
تخضع الشركة فيما يتعلق بالجمارك والدخوليات لجميع الضرائب والرسوم  
والأنظمة التي قررتها الحكومة المصرية أو تقرها مستقبلا ،  
ويبقى للشركة ما لجميع المصريين من الحق في إستخراج الاحجار  
والجير والمصيص اللازمة للمقيام بأعمال البناء والصيانة المنشآت من محاجر  
الأملك العامة دون تادية أى رسم عن ذلك .

### المادة الثانية

تعامل مراكب الشركة وسفنها التي تسير في ترعه الماء العذب السابق

ردها إلى الحكومة كما تعامل جميع المراكب والسفن الأخرى في البلاد، فتخضع لكافة الرسوم والعوائد والضرائب، والأنظمة المقررة أو التي ستقرر، ومن المتفق عليه أنه إن يكون للشركة أن تطالب بأي حق خاص يتعلق بقناة المياه العذبة هذه .

#### المادة الثالثة

قد اتفق الطرفان على أنه ليس للشركة غرض سوى استغلال القناة البحرية وصيانتها وتكبيرها . فتبعا لذلك تخضع للقانون العام وتتنازل عن كل معاملة إستثنائية أو حق إمتياز خاص .

وبالتالي تعهد الحكومة وحدها من الآن فصاعدا إدارات البريد والبرق لمصالح الشركة والجمهور على السواء على أن الشركة تحتفظ بحقوقها في أن يكون لها تلغراف خاص بها تستخدمه في الشؤون المتعلقة بأعمالها وبمرور السفن في القناة البحرية .

وللحكومة وحدها حق الصيد في مياه القناة البحرية والبحيرات التي تجتازها ، وعلى مراكب الصيد أن تخضع لما تصدره الشركة من أنظمة الملاحة في القناة البحرية ليس إلا . فلن يكون عليها أن تدفع للشركة أي رسم أو جعل في مقابل رسوها ولكن يتعين عليها ألا تنقل ركابا ولا بضائع إلا ما نصيده من السمك .

#### المادة الرابعة

يتنظم إتفاق خاص الانعفاع بالأراضي التابعة للقناة البحرية (أى ١٠٢١٣ هكتارا المحددة في إتفاق فبراير ١٨٦٩ يضم إليه ٣٠٠ هكتارا تضاف إلى مساحة بور سعيد و ٣٠٠ هكتارا تضاف إلى مساحة الاسماعيلية ) . على أن الطرفين المتعاقدين يقرران ما يأتي :-

(١) الاراضى التى يتقرر بيعها تقسم إلى قطع بمكانب البيع فى مختلف المدن التابعة للقناة .

(٢) يقسم ثمن البيع بين الحكومة والشركة بنسبة خمسين فى المائة من صافى المتحصل .

(٣) لا يجوز للمشتريين تسلم القطع الخاصة بهم واعتبارهم مالكين لها إلا بعد حصولهم على حجة أو سند الملكية التى تعطى لهم فى المحكمة بعد دفع كامل الثمن المشتري به وتقديم المخالصة النهائية .

(٤) يعامل مشترى الاراضى بنفس ما يعامل به باقى سكان القطر المصرى تماما .

#### المادة الخامسة

تتنازل الشركة قبل الحكومة المصرية عن أى مطالبة أو تعويض من أى نوع كان سواء لها أو للمقاولين الذين تتعهد عنهم فيما يتعلق بأى حادث أو ضرر مزعوم سابق لتاريخ هذا الاتفاق .

#### المادة السادسة

اتفق الطرفان على تقدير الفوائد التى تعود على الحكومة من تطبيق المواد السابقة بمبلغ ٢٠ مليون فرنك .

#### المادة السابعة

تتنازل الشركة للحكومة فى مقابل ١٠ ملايين فرنكا :

- (١) عن جميع المستشفيات المقامة فى البرزخ بجميع أديانها .
- (٢) عن جميع المنازل والمباني التى تملكها الشركة فى جهة رأس العش وعند الكيلو ٤٤ والقنطرة وبحيرة البلاح وفردان والجسر والورشة رقم ٦ وجبل مريم وطوسون وسراييون وجنيفه وشلوف والكيلو ٨٤ من سمل السويس .

١٧٣١٩

(٣) عن محجر المكس ومينائها مع أدوات الاستغلال .

(٤) عن المخازن والمنشآت المقامة ببولاق ودمياط .

#### المادة الثامنة

تتعهد الشركة بتسليم الحكومة العقارات التي يتناولها هذا التنازل خالية من كل نزاع أو إجارة .

#### المادة التاسعة

يجوز للشركة أن تشغل من المنشآت التي تنازلت عنها للحكومة في منطقة القناة المساكن اللازمة لاستغلال مرافقها ويحرر وكيل الشركة العام محضر الجرد الخاص بها بالاتفاق مع الحكومة . وتدفع الشركة للحكومة سنويا مبلغ يوازي خمسة في المائة من قيمة المباني المذكورة بعد تقديرها باتفاق الطرفين اسوة بالمباني المقامة على قناة المياه العذبة فاذا زالت الحاجة التي دعت إلى شغل المساكن المذكورة تعين على الشركة ردها إلى الحكومة بالحالة التي كانت عليها عند تسليمها .

#### المادة العاشرة

تدفع الحكومة للشركة مبلغ الثلاثين مليوناً من الفرنكات المنصوص عليها في المادتين ٧ و ٦ بتسليمها في الحال من كوبونات الفوائد الخاصة بأسهم الشركة المذكورة ما يكفي لدفع المبلغ المذكور وفوائده بواقع عشرة في المائة سنويا وتفصل هذه الكوبونات من أسهم شركة قناة السويس التي تملكها الحكومة وقدرها ١٧٦٦٠٢ سهما .

والكوبونات التي تسلم للشركة هي التي يبدأ استحقاقها في أول يناير سنة ١٨٧٠ ومن اليوم يعطى رئيس الشركة ومديرها إلى الخديوى بالنيابة عنها مخالصة صحيحة نافذة عن مبلغ الثلاثين مليوناً من الفرنكات

المتقدم ذكرها في متقابل التنازل عن السكوبات المذكورة على الوجه المبين  
فيما تقدم .

تحرر من نسختين بالقاهرة في ٢٣ أبريل ١٨٦٩ .

اسماعيل

(امضاء) فردينان ديلسبس

### (٩٩) الاتفاق الثاني

الصادر في ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩

بشأن عرض أراضى الشركة للبيع .

فيما بين سمو اسماعيل باشا خديو مصر

والسيد فردينان ديلسبس رئيس ومدير شركة قناة السويس البحرية

متعاقدا باسم الشركة المذكورة ولحسابها بموجب التفويض الشامل الممنوح له .

قد تم الاتفاق على ما يأتى :

### المادة الأولى

يجوز أن تعرض للبيع أراضى البناء المحتفظ بها للشركة العالمية على

طول القناة البحرية بموجب اتفاق فمبرابر ١٨٦٦ والصاحبة لإنشاء المدن

والمحطات والمباني الخاصة غير التى يتقرر أنها لازمة لاستغلال القناة البحرية .

يضم إلى الاراضى المذكورة ٣٠٠ هكتار بجهة بور سعيد و ٢٠٠ بجهة

الاسماعيلية ، تحددتها الحكومة بحيث لا يلحق أى ضرر بمسئزمات الدفاع

والخدمة العسكرية .

ويرخص فى إجراء تلك البيوع حالما تنهضى المفاوضات التجارية

مع الدول إلى تحديد نظام القضاء الذى سيقدر فى مصر بشأن العلاقات بين

## الاجانب والوطنيين .

### المادة الثانية

يتكون من مجموع هذه الاراضى مال مشترك ويجرى بعضها على التوالى ووفقا لطلبات الاهالى وحاجتهم .

### المادة الثالثة

يوزع صافى الناتج من البيوع المذكورة بين سمو الخديو والشركة على التساوى بالشروط الموضحة فيما يلى .

### المادة الرابعة

يجب عرض النظام الخاص بتوزيع الاراضى وتقسيمها تمهيدا للبيع على سمي الخديو ابتغاء موافقته على ذلك النظام مقدما .

### المادة الخامسة

تشكل للعرض المتقدم لجنة قوامها عضوان يختارهما الخديو وعضوان تختارهما الشركة يعهد اليها بتعيين وتقرير وتحديد القطع التى تعرض للبيع لفائدة الطرفين فى الجهات الاكثر احتمالا لازدياد السكان فيها .  
وتعرض أعمال اللجنة المذكورة على الخديو بغية اعتمادها .

### المادة السادسة

كذلك يعهد إلى اللجنة المشار إليها بالمادة السابقة فى إدارة الاراضى وعرضها للبيع واجراء المزايدات وتولى التحصيل وضبط الحسابات وبوجه عام كل ما يتعلق بالإشراف على شئون الاراضى المذكورة .  
جميع قرارات اللجنة المذكورة يجب أن تصدق بموافقة عضوين على الاقل من إعضائها ، أحدهما من العضوين اللذين اختارهما الخديو والآخر من العضوين اللذين اختارتهما الشركة .



### المادة السابعة

عملا بأحكام الاتفاق المبرم في ٢٠ فبراير سنة ١٨٦٦ الذي يحظر إقامة منشآت استعمارية في البرزخ تابعة لأي جنسية كانت لا يجوز بيع الأراضي إلا لأفراد على أن تعد المنشآت خاصة دون سواها وتقدر الحد الأقصى للعائلة الواحدة بهكتار المربع وهكتار آخر لإنشاء بستان إذا دعا الأمر . أما في المدن فتقدر الحد الأقصى بهكتار لكل الغرضين .

### المادة الثامنة

تجرى البيوع إما بالممارسة وإما بالمزاد العلني ويدفع الثمن نقدا أو على أقساط يتفق عليها الشاري واللاجنة . وكلما تقدم أكثر من طلب لقطعة واحدة تعين عرضها بطريق المزاد .

تبين شروط المزايدة في لائحة عامة يصدرها الخديو .

في حالة البيع بالتقسيم تتخذ لجنة البيوع التحفظات اللازمة لتحفظها للحكومة والشركة من حق إعتياز البائع سواء على الأراضي أو المباني المقامة عليها إلى أن يحدد كل الثمن .

### المادة التاسعة

تدفع الشركة جميع المصاريف والتفقات المترتبة على إنشاء اللجنة وإدارة أعمالها وتتميز هذه المبالغ وتدفع إلى خزانة الشركة قبل إجراء أي توزيع .

### المادة العاشرة

تعد اللجنة كل ستة أشهر بيانا عن حالة الصندوق والمبالغ المستحقة وحركة البيوع وترسله لكل من الحكومة والشركة .

### المادة الحادية عشرة

بعد تصديق الحكومة والشركة على البيان المتقدم ذكره توزع المبالغ المتبقية مناصفة بين خزينة الحكومة والشركة .

حرر من نسختين بالقاهرة يوم ٣١ أبريل سنة ١٨٦٩ .

إسماعيل  
(إمضاء) فردينان ديلسبس

### (١٢) بيع حصة مصر

في الأرباح السنوية لشركة قناة السويس ٤١ من مارس سنة ١٨٨٠ والمحددة بـ ١٥ ٪ من صافي الأرباح<sup>(١)</sup>

وزارة المالية

قلم القضايا

عقد تحويل من الحكومة المصرية إلى البنك العقاري الفرنسي عن ١٥ ٪ من الأرباح الصافية لاستغلال قناة السويس البحرية فيما بين كل من :  
حضرة صاحب المعالي رياض باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية  
بالنيابة والمقيم بالقاهرة وباسمه وبصفته ممثلاً للحكومة المصرية ويعمل  
لصالحها ممولاً من قبل صاحب السمو الخديوي ... (طرف أول)

والمسيو جول فيديو الحاصل على ليسانس الحقوق والمقيم بباريس شارع  
نوف دي كابوسيه رقم ١٩ والمقيم حالياً بصفته وكيلاً للمسيو البير سيلاس  
مدير بنك شارل كريستوف الوزير السابق وعضو مجلس النواب ومحافظ  
البنك العقاري الفرنسي شركة مساهمة ومركزها بباريس شارع نوف دي  
كابوسيه رقم ١٩ وهذا بموجب توكيل محرر أمام الاستاذ بورتنييه وزميله  
موتقى العتود بباريس بتاريخ ٢ مارس سنة ١٨٨٠ . (طرف ثان)

قد إتفق على ما يأتى :

بموجب هذا العقد قد تنازل وحول صاحب المعالى رياض باشا بصفتة رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للمالية بالنيابة وممثلا للحكومة المصرية إلى « شركة البنك العقارى الفرنسى » التى يمثلها المسيو كريستوفل محافظ البنك وقبل التنازل - عن الأخير المصروفيدى الوكيل بموجب العقد المذكور به عليه - عن نسبة ١٥ ٪ من صافى الأرباح الخاصة باستغلال قناة السويس البحرية منذ السنة المالية ١٨٧٩ على أن تقدر الحصة بمعرفة الجمعية العمومية بتاريخ ١٨٨٠ حتى نهاية الامتياز بما أن نسبة الـ ١٥ ٪ تملكها الحكومة المصرية طبقا للامتياز المتفق عليه بموجب العقد - بين المؤرخين ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ يناير سنة ١٨٥٠ المعدلين بموجب العقود المؤرخة ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ و ٣٠ يناير و ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ وكما سبق تخفيضها للحكومة المصرية حسب نظام وعقد تأسيس الشركة العالمية لقناة السويس البحرية المهرر أمام الأستاذ موكارو وزميله موثقى العقود فى باريس فى ٢ و ١٥ ديسمبر سنة ١٨٥٨ .

وتصبح بموجب هذا العقد - شركة البنك العقارى الفرنسى حرة التصرف فيما يتعلق بنسبة الـ ١٥ ٪ ولها أيضا الحق المطلق فى حصة الأرباح التى تعين سنويا وحتى نهاية المدة بما فى ذلك السنة المالية ١٨٧٩ .

وتم هذا التنازل بالمقطوعة بمبلغ ٧٣ مليون فرنك الذى دفعته شركة البنك العقارى الفرنسى إلى النقابة المعروفة باسم « المبالغ المقدمة من قيمة الـ ١٠٥ مليون » .

بناء على طلب الحكومة المصرية نظير مخالفة كما سيذكر بعد . ويقر صاحب المعالى رياض باشا باسم الحكومة المصرية أنه بالنسبة لـ ١٥ ٪ من

الأربا موضوع هذا التنازل لا يوجد أى حجر أو معا رضة وأنه لم يسبق  
أى تنازل عنها لصالح أى شخص كان .

وانها كانت موضوع الرهن الذى تم اسعاج « النقابة عن مبلغ ١٠٥  
مليون » لضمان المبالغ المدفوعة مقدما منها وأن رفع هذا الرهن سيموافق عليه  
المسيو هنتش رئيس هذه النقابة ووكيلها المتدخل فى هذا العقد وحق الحكومة  
المصرية فى نسبة الـ ١٥ ٪ واضح فى نفس عقد الشركة العالمية لقناة السويس  
البحرية ولم تحرر صيغة تنفيذية منه لأنه المتنازل إليه يحمل محل الحكومة  
لمصرية فى حقوقها وبدون ضمان منها ليطالب العقود اللازمة لاشاء الدين .  
وبعد هذا العقد لصالح شركة البنك العقارى الفرنسى إلى شركة  
السويس التى يقع مقرها الاجتماعى بالاسكندرية . وقد اشترك فى تحرير هذا  
العقد الاستاذ سيزار أدا المحامى لدى محكمة الاستئناف والمقيم بالقاهرة وبصفته  
وكيلا مفوضا - بموجب العقد المحرر أمام الاستاذ بورتفان وزميله موثى  
العقود بباريس فى ٢ مارس الحالى والمسيو ازاك ادوار هنتش المقيم بباريس  
بشارع ليليبس رقم ١٢٠ المتصرف بصفته رئيس للنقابة الكبرى باسم  
« المبالغ المدفوعة مقدما عن الـ ١٠٥ » وبصفته أوكيله الذى قرر موكله  
قد استلم لحساب النقابة الكبرى من شركة البنك العقارى الفرنسى مبلغ ٢٢ مليون  
فرنك قيمه هذا التنازل أن هذا المبلغ يخصهم من حساب المبالغ المدفوعة مقدما  
من النقابة الكبرى إلى الحكومة المصرية .

وكذلك قرر الاستاذ سيزار أدا بصفته المذكورة أنه قبل صراحة شطب  
الرهن وإعلانه شطباً كاملاً نهائياً ليضمن دين النقابة على الـ ١٥ ٪ المذكورة  
وعلى الأخص عقود الرهن المحررة فى ٨ فبراير سنة ١٨٧٦ و ٧ مايو سنة  
١٨٧٦ و ٩ نوفمبر سنة ١٨٧٨ وأصبحت نسبة الـ ١٥ ٪ المذكورة  
حرة ومتحررة من أى دين بسين أيدي البنك العقارى الفرنسى بما فى

ذلك السنة المالية ١٨٧٩ ، الذى يقبض حسابها فى شهر مايو سنة ١٨٨٠ بعد أن تقوم الجمعية العمومية لمساهمة الشركة العالمية لقناة السويس البحرية بتحديد حصتها .

تحرر فى القاهرة من ثلاثة نسخ فى ٢٠ مارس سنة ١٨٨٠ .  
إمضاء رياض - فيديو - ميزار أدا

(١٣) منشور لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية المؤرخ فى ٣ من يناير ١٨٨٣ إلى الدول الأوربية الكبرى  
« كان من إحدى نتائج الأحداث القريبة أن اتجه إهتمام خاص إلى قناة السويس ، أولاً ، بسبب الخطر الذى كان مهدداً لها خلال النجاح القصير المدى الذى ظفرت به الثورة ، وثانياً ، كنتيجة لاحتلال القوات البريطانية للقناة باسم الخديو ، واستخدام هذه القوات للقناة كقاعدة للعمليات التى اتخذت نية عن سموه وتأييداً لسلطته ، وثالثاً ، بسبب الموقف الذى اتخذته إدارة شركة قناة السويس وضباطها فى فترة حرجية أثناء الحملة .  
« وبالنسبة للنقطتين الأوليين تعتقد حكومة حضرة صاحبة الجلالة أن حرية الملاحة فى القناة فى كل الأوقات وعدم عرقلتها ومنع سدها والحيلولة دون الاضرار بها مسائل تهم جميع الشعوب . ومن المعترف به عموماً أن الاجراءات التى اتخذتها حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة لحماية الملاحة واستخدام القناة نية عن حاكم الاقليم بقصد إستعادة سلطته لا تتعارض بأية حال من الأحوال مع هذا المبدأ العام .  
« ولتقرير مركز القناة فى المستقبل على أساس أكثر وضوحاً ، وللهيولة دون ما قد يقع من أخطار محتملة ، ترى حكومة حضرة صاحبة الجلالة أنه

من المفيد الوصول إلى إتفاقية بين الدول الكبرى تحقق هذه الأغراض على الأساس الآتى ، وتدعى الشعوب الأخرى للانضمام إليها فيما بعد : -

- ١ - تكون القناة حرة لمرور جميع السفن فى كل الأحوال .
- ٢ - فى وقت الحرب تحدد فترة من الزمن ترابط خلالها فى القناة السفن الحربية التابعة لدولة متحاربة ، ولا يجوز نزول قوات أو تفريغ ذخائر حربية فى القناة .
- ٣ - لا يجوز ارتكاب أعمال عدائية فى القناة أو فى تخومها أوفى أى مكان آخر يدخل فى نطاق المياه الإقليمية لمصر ، حتى ولو كانت تركيا إحدى الدول المتحاربة .
- ٤ - لا يطبق الشرطان الأخيران السابقان على الاجراءات التى قد تكون ضرورية للدفاع عن مصر .
- ٥ - أية دولة تسبب سفنها الحربية أى ضرر للقناة تلزم بتحمل نفقات الإصلاح الذى يجب أن يتم فوراً .
- ٦ - يجب على مصر أن تتخذ جميع التدابير التى فى سلطتها لتنفيذ الشروط المفروضة على مرور سفن المتحاربين فى القناة فى وقت الحرب .
- ٧ - لا تجوز إقامة تحصينات على القناة أو فى الجهات المجاور لها .
- ٨ - لا يوضع فى الاتفاق أى شرط يستهدف الانتقاص أو التأثير على الحقوق الإقليمية الخاصة بالحكومة المصرية أكثر مما ينص عليه صراحة .

(١٤) بريطانيا تستغل إحتلالها لمصر في تدعيم نفوذها

في شركة القناة

الاتفاق المبرم في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ بين شركة

قناة السويس وشركات الملاحة البريطانية

البند الأول:- تتعهد الشركة بتوسيع القناة الحالية أو بإنشاء قناة أخرى وذلك حسب ما تراه لجنة تؤلف لهذا الغرض وتشكل من مهندسين فنيين ، وأصحاب شركات بريطانية للملاحة - وبشرط ألا يقل عدد الأعضاء البريطانيين عن النصف . وذلك حتى لا تتعطل الملاحة بين البحر المتوسط والبحر الأحمر وبالعكس وحتى تتمكن التجارة الدولية من التوسع .

البند الثاني:- يعين فورا ضمن أعضاء مجلس الادارة سبعة أعضاء يختارون من بين أصحاب شركات الملاحة البريطانية والتجار الإنجليز . وذلك علاوة على الثلاثة أعضاء المعينين من الحكومة البريطانية في المجلس - هذا وتتعهد الشركة بتعديل قانونها والعودة بعدد الأعضاء إلى اثنين وثلاثين عضوا وذلك حتى يتمكن هؤلاء الأعضاء السبعة من التصويت بالجلسات وفي القرارات التي يتخذها المجلس . وإلى أن يتم هذا التعديل ستدعو إدارة الشركة هؤلاء السبعة الأعضاء بمجرد إختيارهم لحضور جلسات مجلس الادارة من الآن .

البند الثالث:- تشكيل لجنة في « لندن » من الأعضاء الإنجليز بمجلس إدارة الشركة باسم « اللجنة الاستشارية » ثم يكون للشركة مكتب في لندن حيث تتخذ الإجراءات اللازمة لدفع رسوم المرور بمدينة لندن .

البند الرابع:- تزيد الشركة مستقبلا وعلى نطاق واسع من تعيين الموظفين الذين يتقنون اللغة الإنجليزية في قسم الحركة .

٩٤٦

البند الخامس :- إزالة الرسم الاضافى الباقي وقدره نصف فرنك نهائيا اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٨٤ وفقا لما هو متفق عليه .

البند السادس :- تتحمل الشركة مستقبلا كافة النفقات المقررة على الحوادث - أو جنوح البواخر - التى تقع بالقناة وتستثنى من ذلك حوادث تهديم السفن التى تعبر القناة . كما يستثنى أيضا ما يصيب معدات ومعدات القناة من البواخر المارة بشرط إثبات مسئوليتها عن وقوع الحادث .

البند السابع :- تلغى الشركة بصفة نهائية رسوم الارشاد اعتبارا من أول يوليو سنة ١٨٨٤ .

البند الثامن :- اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٨٥ تخفيض الشركة رسوم المرور بما يعادل نصف فرنك، أى تخفيض من عشرة فرنكات إلى ٩/٢ فرنك . كما يعمل تخفيض آخر - بالاضافة إلى السابق ذكره - إذا ما تجاوزت أرباح الشركة سنة ١٨٨٥ نسبة قدرها ١٨ ٪ . ويكون هذا التخفيض بما يعادل نصف الأرباح التى تتجاوز هذه النسبة ( ١٨ ٪ ) .

أى أن شركات السفن تقتسم مناصفة مع الشركة - اعتبارا من أول يناير من كل سنة تالية - أرباحها بقيمة النصف أيا كانت قيمة هذه الأرباح طالما أنها تتجاوز النسبة السابقة المقتسمة مع شركات السفن ويخصص هذا النصف من الأرباح لتخفيض رسوم المرور فى القناة عن السنة التى تحقق فيها الربح . ولتوضيح ذلك نقول بأنه إذا حققت حسابات سنة ١٨٨٤ أرباحا تعادل ٢ ٪ . فيكون من حق شركات السفن الملاحاة تخفيض رسوم المرور بما يعادل ١ ٪ . وذلك عن السنة التى تبدأ فى أول يناير سنة ١٨٨٤ . ( نصف الفرق بين ٢٠ ٪ ونسبة الأرباح المقررة للشركة ١٨ ٪ . ويساوى ١ ٪ ) هذا بالاضافة إلى التخفيض السابق ذكره فى أول هذا البند . وكذلك إذا



حققت حسابات سنة ١٨٨٥ أرباحاً قدرها ٢١ ٪ فيكون من حق شركات  
سفن الملاحة تخفيض رسوم المرور بما يعادل نصف في المائة إعتباراً من أول  
يناير سنة ١٨٨٧ . ( نصف الفرق بين ٢١ ٪ الربح في سنة ١٨٨٦ و ٢ ٪  
الربح في السنة السابقة سنة ١٨٨٣ ويساوى ١/٢ ٪ ) . هذا علاوة على  
التخفيضين السابقين .

وتستمر هذه المشاركة بحق النصف إلى أن تصل أرباح الشركة إلى  
٢٥ ٪ وكل زيادة في أرباح الشركة عن هذا القدر ( ٢٥ ٪ ) تخصص  
بأكملها لتخفيض رسوم المرور إلى أن تبلغ هذه الأخيرة خمسة فرنكات .  
البند التاسع : - من المتفق عليه أن الربح المشار إليه في البنود السابقة  
والذي سيجتسب على أساسه خفض الرسوم يشمل النسبة ٥ ٪ المدفوعة  
أولاً للمساهمين .

البند العاشر : - يبقى سارياً التخفيض السابق تقريره للسفن الخالية  
من الحمولة .

البند الحادى عشر : - تقرر شركة قناة السويس بأن المال الاحتياطى  
المنصوص عليه في قانونها والذي يخصم له الآن ٥ ٪ من الأرباح الصافية  
أن يتجاوز ما يخصم له بأى حال حداً أقصى قدره ٣ ٪ من الأرباح الصافية  
عندما يبلغ رصيده هذا المال الاحتياطى خمسة ملايين فرنك .

البند الثانى عشر : - من المتفق عليه أن أساس احتساب تخفيض  
التعريفة حسبما سبق ذكره هو باعتبار أن رأس المال يقدر بمبلغ ٢٠٠  
مليون فرنك .

فاذا طرأ أى تغيير فى رأس المال المسهم المذكور تعين أن يحدد من جديد  
أساس للتخفيض بصورة لا تؤثر بالضرر على تخفيض التعريفة .

١٨٨٥

(الموقعون)

جيمس لانج : الرئيس

ثو . سذرلاند . ( رئيس ) شركة بنسويلار أورينتال لبواخر الملاحة

Peninsular & Oriental

وليم ماكينون : ( رئيس ) شركة بريتش انديا لبواخر الملاحة

British India

ج.ج.س. اندرسون : شركة أورينت لبواخر الملاحة ... Orient

ج.ب. وستران ( السكرتير النخري للجمعية أصحاب بواخر الملاحة التي

تتجمع للشرق ) سق لاين ، هول لاين ، جلان لاين ، شاير لاين ، هاريسون

لاين ، دو كال لاين .

جون جلوفر .

ر.س. دوندين .

شارك ايمى دى ليسبس .

(١٥) تصريح لندن الدولي

المؤرخ في ١٧ من مارس ١٨٨٥<sup>(١)</sup>

البند الثالث : لما كانت جميع الدول بجمعة على الاعتراف بالحاجة الماسة

إلى إجراء مفاوضات يكون الهدف منها أن تقرر في صك إتفاقي إنشاء نظام

(١) اجتمعت كلمة حكومات الدول الأوروبية الكبرى في تصريح لندن الدولي المؤرخ

في ١٧ من مارس ١٨٨٥ وقد تضمن مسألتين : كانت المسألة الاولى خاصة بالناحية المالية .

وقد أفرد لها البندان الاول والثاني ، وفيهما تقرر أن تعهد الحكومة المصرية ، بمصادقة

سلطان تركيا ، وثمان بريطانيا وفرنسا والمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا وروسيا ، قرضا

١٨٨٩

ثم أُنْشِئَ بِمَكْهَلِ ضَمَانِ حُرِيَّةِ إِسْتِخْدَامِ قَنَاةِ السُّيُوسِ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَلِجَمِيعِ الدُّوَلِ ،  
فَقَدْ اِتَّفَقَتِ الْحُكُومَاتُ السَّابِقَةُ الْمُنْتَقِمَةُ ذِكْرَهَا عَلَى أَنْ يَجْتَمِعَ فِي بَارِيسِ يَوْمَ  
٣٠ مِنْ مَارَسِ ١٨٨٥ لَجْنَةٌ تَتَكُونُ مِنْ مَنَدُوبِينَ تَعَيِّنُهُمُ الْحُكُومَاتُ الْمَذْكُورَةُ  
كَيْ تَقُومَ بِإِعْدَادِ وَصِيَاغَةِ هَذَا الصِّكِّ عَلَى أَنْ تَتَّخِذَ أَسَاسًا لَهُ مَنَشُورَ حُكُومَةِ  
حَضْرَةِ صَاحِبَةِ الْجَلَالَةِ الْبَرِيطَانِيَّةِ وَالْمُؤَرَّخِ فِي ٣ مِنْ يَنَايِرِ ١٨٨٣ .  
وَيَحْضُرُ إِجْتِمَاعَاتِ اللِّجْنَةِ مَنَدُوبٌ بِصَوْتِ إِسْتِشَارَى مِنْ قَبْلِ حَضْرَةِ  
صَاحِبِ السُّمُورِ الْخَدِيوِ .

وَيَعْرَضُ الْمَشْرُوعَ الَّذِي تَضُمُّهُ اللِّجْنَةُ عَلَى الْحُكُومَاتِ الْمَذْكُورَةِ الَّتِي  
تَسْتَعِيزُ بِحَيْثُ يُنْزَلُ جِهَودُهَا لِلْحَصُولِ عَلَى مُوَافَقَةِ الدُّوَلِ الْآخَرَى عَلَيْهِ .  
وَالْمَوْقِعُونَ عَلَى هَذَا الْمَنَدُوبُونَ عَنِ الْمَآنِيَا ، وَالنَّمْسَا وَالْمَجَرِ ، وَفَرَنْسَا ،  
وَبَرِيطَانِيَا الْعَظَمَى ، وَإِيطَالِيَا ، وَرُوسِيَا ، وَتُرْكِيَا ، وَالْمَزُودُونَ بِالسُّلْطَاتِ  
الْإِلَازِمَةِ ، يَصْرَحُونَ أَنَّ حُكُومَاتِهِمْ تَتَعَهَّدُ كُلُّ مَنْهَا قَبْلَ الْآخَرَى بِالتَّعْهِدَاتِ  
الْمَذْكُورَةِ أَعْلَاهُ وَإِثْبَاتِنَا لَمَّا تَقْدِمُ قَدْ وَقَعَ عَلَى التَّصَرُّجِ الْحَالِي الْمَوْقِعُونَ  
وَوَضَعُوا عَلَيْهِ أَخْتَامَ شَعَارَاتِهِمْ .

---

== لَا يَتَجَاوَزُ تِسْعَةُ مِلَايِينَ جَنْبِيهِ وَلَا تَزِيدُ فَائِدَتُهُ عَنْ ثَلَاثَةِ وَنِصْفٍ فِي الْمِائَةِ ، عَلَى أَنْ يَدْفَعَ مِنْ  
حَصِيلَةِ هَذَا الْقَرْضِ تَعْوِضَاتُ الْإِسْكَندَرِيَّةِ وَمَا يَبْقَى بَعْدَ ذَلِكَ يُخَصُّصُ لِمُسَوِّبَةِ الْعِجْزِ الْمَالِي  
مِيزَانِيَةِ الْحُكُومَةِ وَسَدَادِ بَعْضِ النِّفَقَاتِ الْإِسْتِثْنَائِيَّةِ ، كَمَا تَقَرُّ إِدْخَالُ تَعْدِيلَاتٍ عَلَى قَانُونِ  
التَّصْفِيَةِ مِنْ شَأْنِهَا اخْتِصَاعِ الْأَجَانِبِ فِي مِصْرَ لِبَعْضِ أَنْوَاعِ مِنَ الْفَرَائِجِ ، وَهِيَ عَوَائِدُ الْأَمْلَاقِ  
الْمَنِئِيَّةِ وَضَرِيْبَةُ الدَّمْعَةِ وَضَرِيْبَةُ الْبَاطِنَةِ droit de patentes أما الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ كَانَتْ  
خَاصَّةً بِقَنَاةِ السُّيُوسِ . وَقَدْ أَفْرَدَ لَهَا الْبَنْدُ الثَّلَاثُ مِنْ تَصْرِيحِ لَنْدُنِ .

## (١٦) مشروع معاهدة خاصة بحرية المرور في قناة السويس

مقدم إلى لجنة باريس الدولية

من مندوبي فرنسا في جلسة ٣٠ من مارس ١٨٨٥

إن رئيس الجمهورية الفرنسية ، ... .. رغبوا في أن يؤكدوا بصك  
إتفاقي النظام الذي خضعت له الملاحة في قناة السويس من أول الأمر بمقتضى  
الامتيازات الصادرة من حضرة صاحب السمو الخديو والفرمانات الصادرة  
من حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطانية . .

### المادة الأولى

يلتزم الأطراف السامون المتعاقدون بعدم المساس بأي شكل بحرية المرور  
في قناة السويس ، في وقت الحرب كما في وقت السلم ، وأن يعملوا من جانبهم  
على ما يكفل إحترام ذلك .  
ويمتد الضمان نفسه إلى ترعة الماء العذب التي يجب المحافظة عليها من أية  
محاولة لتعطيلها .

### المادة الثانية

يلتزم الأطراف السامون المتعاقدون بعدم إتامة أية تحصينات على القناة  
أو في المنطقة المجاورة لها أو إحتلال أية نقطة تشرف على مدخلها إحتلالا  
عسكريا أو السعى للحصول على أية منفعة إقليمية أو تجارية أو إمتياز في  
الترتيبات التي قد تتم مستقبلا فيما يتصل بموضوع قناة السويس .

### المادة الثالثة

لا يبقى الاطراف السامون المتعاقدون أية سفينة حربية في مياه القناة ،  
ويجوز فقط أن يرا بطوا في مصيبيها بسفن حربية خفيفة يجب ألا يتجاوز عددها  
إثنين لكل دولة .

ومن المفهوم كذلك أن هذا النص لا يبرقل مرور السفن الحربية ، وهو المرور الذى يتم ، شأن مرور كل السفن الاخرى ، طبقا للوائح المعمول بها بخصوص ملاحه القناة .

#### المادة الرابعة

يهدد بعمة حماية القناة إلى لجنة تشكل من مندوبين عن الدول الموقعة على تصريح لندن المؤرخ فى ١٧ مارس ١٨٨٥ ، يساعدها قواد السفن الحربية المراقبة والتي تمنع نفس هذه الدول ، وينضم اليهم مندوب عن الحكومة العثمانية ، ومندوب عن الحكومة المصرية ، وتتفق مع شركة السويس لضمان ملاحظة لوائح الملاحة والشرطة ، وتراقب بصمة عامة تطبيق نصوص المعاهدة الحالية ، وتخطر الدول بالافترحات التي ترى أنها مناسبة لضمان تنفيذها .

#### المادة الخامسة

تظل القناة فى وقت الحرب مفتوحة للسفن الحربية التابعة للمتحاربين وبالتزم الأطراف السامون المتعاقدون بالاباشرى أى عمل عدائى داخل القناة وداخل المياه الإقليمية لمصر ، حتى ولو كان الباب العالى أحد الدول المتحاربة . ولا يجوز للسفن الحربية التابعة للمتحاربين أن نشحن أو نزرع فى هذه الاماكن قوات أو ذخائر ، ويجب عليها فضلا عن ذلك أن تلتزم بكل الأوامر التي تصدرها اللجنة الدولية .

#### المادة السادسة

لا تكون أحكام المادتين الثالثة والخامسة عقبة أمام التدابير التي ترى الحكومة المصرية ، فى حدود الحقوق الممنوحة من حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان ، أنها ضرورية لضمان الدفاع عن الإقليم والعمل على احترام نصوص المعاهدة الحالية . وفى حالة ما إذا كانت الحكومة المصرية لا تدبر الوسائل الكافية

فيجب عليها أن تطالب بمساعدة الباب العالي والدول الموقعة على تصريح لندن المؤرخ في ١٧ مارس ١٨٨٥ ،

وعلى الأطراف السامعين المتعاقدين أن يتشاوروا فورا ليحددوا باتفاق مشترك الاجراءات التي تتخذ بقصد إجابة طلبها .

#### المادة السابعة

كل دولة تسبب سفنها الحربية ضرراً ما للقناة تلزم بتحمل مصاريف إصلاح هذا الضرر فورا .

#### المادة الثامنة

ليس هناك أى مساس بحقوق السيادة التي لحضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان وباللحقوق الاقليمية التي لحضرة صاحب السمو الخديو فيما عدا الالتزامات الناجمة صراحة من نصوص المعاهدة الحالية .

#### المادة التاسعة

يلتزم الاطراف السامعون المتعاقدون بان يبلغوا الاتفاق الحالي إلى علم الدول التي لم توقعه ويدعوونها إلى الانضمام إليه [والموافقة عليه] ولهذا يظل البروتوكول مفتوحا .

(١٧) مشروع معاهدة تقرر أن قناة السويس ممر محايد  
مقدم إلى لجنة باريس الدولية من مندوبي بريطانيا في جلسة  
٣٠ من مارس سنة ١٨٨٥ .

#### المادة لأولى

تكون قناة السويس البحرية حرة ومفتوحة على الدوام ، في وقت الحرب وفي وقت السلم على السواء ، كممر محايد لكل سفينة، سواء تجارية

أو حرية، تمتازها من بحر إلى آخر دون أى تمييز للجنسية ، وذلك بشرط دفع الرسوم وتنفيذ اللوائح المقررة .  
وتبعاً لذلك لا تخضع القناة إطلاقاً لمباشرة حق الحصر ، ولا يجوز بأية حال إعاقه عبورها ، من بحر إلى آخر ، مهما كانت الظروف ، باعتبارها ممراً محايداً .

#### المادة الثانية

ممنوع إنزال قوات أو ذخائر حربية داخل القناة .

#### المادة الثالثة

ممنوع على السفن الحربية التابعة لدول متحاربة أن ترتكب أى عمل عدائى داخل القناة ، أو أن تدخل غنائمها بها ، أو أن ترابط بداخلها مدة تزيد على أربع وعشرين ساعة، فيما عدا حالة الرسو الاضطرارى، وفى مثل هذه الحالة يجب على السفينة أن تبحر فى أقرب وقت ممكن .  
تكون أيضاً تخوم القناة ، والموانى التابعة لها، والمياه الإقليمية المصرية، بآمن من كل عمل حربى .

#### المادة الرابعة

يحرم تحريماً باتاً تجهيز السفن الحربية التابعة لدولة متحاربة، داخل القناة والموانى التابعة لها .  
ويحرم أيضاً تموينها وتزودها إلا فى نطاق « إحتياجاتها الضرورية للوصول إلى أقرب ميناء » .

#### المادة الخامسة

لا تطبق إطلاقاً أحكام المواد الثانية والثالثة والرابعة على العمليات الحربية أو تدابير القمع التى تكون ضرورية للدفاع عن مصر أو إقرار النظام العام .

#### المادة السادسة

لا نظام إيه، نحصينات على مسافة أنزل عن ... كيلومترا من شاطئ القناه<sup>(١)</sup>.

#### المادة السابعة

نفقات اصلاح كل تلف تحدثه أو تسببه للقنصاة سفينة حربية تتحملها الحكومة التي تتبعها هذه السفينة ، وتدفع هذه النفقات في أقرب وقت مستطاع .

#### المادة الثامنة

يتخذ حضرة صاحب السمو خديو مصر ، في نطاق موارده ، كل الاجراءات الضرورية ، إذا استدعى الحال ذلك ، لجعل السفن الحربية التي تستخدم القنصاة تراعى الشروط التي يفرضها الميثاق الحالي .

#### المادة التاسعة

لا يمس الميثاق الحالي بأي وجه حقوق حضرة صاحب السمو الخديو فيما عدا النصوص الخاصة المذكورة سابقا .

#### المادة العاشرة

تلتزم الدول الموقعة أن تحيط الدول الأخرى علما بالميثاق الحالي وتعمل على انضمامها إليه : [ موافقتها عليه ] .

(١) ترك المشروع للجنة باريس تقدير هذه المسافة ، ( المؤلف ) .



## (١٨) مشروع المعاهدة

الخاصة بحرية المرور في قناة السويس

وقد فرغت من إعدادها لجنة باريس الدولية بجاستها الزبامة المنعقدة

في ١٣ من يونيو ١٨٨٥ ووافقت عليه جميع الدول الأعضاء

ما عدا بريطانيا وإيطاليا

إن حكومات [ ... ] رغبة منها في أن تقرر بصك إنفاق إنشاء نظام نهائي يستهدف ضمان حرية استخدام قناة السويس البحرية في كل الأوقات لجميع الدول ، وأن تستكمل بذلك النظام الذي خضعت له الملاحاة في هذه القناة بمنتهى فرمان حفرة صاحب الجلالة السلطان والمؤرخ في ٢٢ من فبراير سنة ١٨٦٦ ( ٢ من ذى القعدة سنة ١٢٨٢ ) والمصدق على الامتيازات الصادرة من حفرة صاحب السمو الخديو ، قد عينت مندوبيها المفوضين ، وهم :

[ ... ] وهؤلاء ، بعد أن تبادلوا وئافق تفويضهم التام ووجودها صحيحة ومطابقة للأصول المرعية ، إتفقوا على المواد التالية :

### المادة الأولى

تكون قناة السويس البحرية على الدوام حرة ومنوحة ، في زمن الحرب كما في وقت السلم ، لكل سفينة تجارية أو حربية . دون تمييز للجنسية .  
وتبعا لذلك إتفق الأطراف السامون المتعاقدون على عدم المساس بأي شكل بحرية استخدام القناة ، في زمن الحرب ووقت السلم .

ولا تخضع القناة أبدا لمباشرة حق الحصر .

### المادة الثانية

بمعجل الأطراف السامون المتعاقدون ، إقرارا منهم بأن ترعة الماء العذب

لا غنى عنها للقناة البحرية ، التزامات حضرة صاحب السمو الخديو تجاه  
الشركة العالمية لقناة السويس فيما يتعلق بترعة الماء العذب .  
ويلتزمون بعدم المساس بأي شكل بسلامة هذه الترععة وفروعها ، التي  
لا تكون وظيفتها محلا لأية محاولة لتمطيلها .

#### المادة الثالثة

كذلك يلتزم الأطراف السامون المتعاقدون باحترام مواد ومؤسسات  
ومنشآت وأشغال القناة البحرية وترعة الماء العذب .

#### المادة الرابعة

لا تقام أية تحصينات يمكن أن تستخدم في عملية هجومية ضد القناة البحرية  
على نقطة تشرف عليها أو تهددها .  
ولا يجوز أن تحتل عسكريا أية نقطة تشرف على ، أو تهدد ، ممرها  
أو مداخيلها .

#### المادة الخامسة

لما كانت القناة البحرية تظل مفتوحة في وقت الحرب ، كمر حر ،  
حتى للسفن الحربية التابعة للمتحاربين ، طبقا لنصوص المادة الأولى من المعاهدة  
الحالية ، فقد إتفق الأطراف السامون المتعاقدون على أن أى حق حربى أو  
أى عمل عدائى أو أى عمل يكون الغرض منه التحضير لمباشرة لعملية حربية  
لايجوز مباشرته داخل القناة أو فى تخومها ، وكذلك داخل موانئ مدخلها  
وداخل المياه الإقليمية التابعة لمصر ، حتى لو كان الباب العالى أحسد  
الدول المتحاربة .

ولايجوز للسفن الحربية التابعة للمتحاربين أو تجهز أو تتمون ، داخل  
القناة وموانئ مدخلها ، إلا للحد الضرورى جسدا . ويتم مرور السفن

المذكورة في القناة في أقصر مدة طبقاً للوائح المعمول بها ودون توقف آخر إلا ما ينتج عن ضرورات العمل. ولا يجوز أن تزيد مرابطتها بميناء بورسعيد وداخل مرفأ السويس عن أربع وعشرين ساعة ، إلا في حالة الرسو الاضطرارى . وفي مثل هذه الحالة تلتزم بالسفر في أقرب وقت ممكن . ويجب دائماً أن تمر فترة أربع وعشرين ساعة بين خروج سفينة محاربة من أحد موانئ المدخاين وسفر سفينة تابعة للدولة المعادية .

#### المادة السادسة

لا تنزل السفن أو تشحن داخل القناة وهوائى مدخلها قوات أو ذخائر أو مواد حربية .

#### المادة السابعة

تخضع الغنائم ، في جميع الأحوال ، لنفس النظام الذى يطبق على السفن الحربية التابعة للمتحاربين .

#### المادة الثامنة

لا تبقى الدول أية سفينة حربية داخل مياه القناة ( بما فيها بحيرة التمساح والبحيرات المرة ) ومع ذلك ، يجوز لها أن ترابط ، في موانئ المدخاين في بورسعيد والسويس ، بسفن حربية يجب ألا يتجاوز عددها اثنتين لكل دولة . وهذا الحق لا يجوز أن يباشره المتحاربون .

#### المادة التاسعة

تجتمع برئاسة مندوب خاص عن تركيا لجنة مكونة من ممثلى [ . . . ] المعتمدين في مصر ، وينضم إليهم مندوب عن الحكومة المصرية ، يكون صوته استشارياً . ولكى تدبر مهمة حماية القناة تتفق اللجنة مع الجهات المختصة لضمان حرية استخدام القناة ، وتراقب ، في نطاق اختصاصاتها ، تطبيق نصوص

المعاهدة الحالية ، وتحيط الدول علمها بالإجراءات التي تراها مناسبة لضمان تنفيذها .

ومن المفهوم أن وظيفة اللجنة المذكورة لا تمس إطلاقاً حقوق السيادة التي لحضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان ، أو حقوق وامتيازات حضرة صاحب السمو الخديو .

#### المادة العاشرة

تتخذ الحكومة المصرية ، في نطاق سلطاتها ، كما هي ناجمة عن الفرمانات ، وبالشروط المنصوص عليها في المعاهدة الحالية ، الإجراءات الضرورية التي تحمل على احترام تنفيذ المعاهدة المذكورة .

وفي حالة ما إذا كانت الحكومة المصرية لا تدبر الوسائل الكافية فعليها الالتجاء إلى الباب العالي الذي يتشاور مع الدول الأخرى الموقعة على نصريح لندن المؤرخ في ١٧ من مارس ١٨٨٥ لتحديد باتفاق مشترك الإجراءات التي تتخذ لإجابة هذا الطلب .

ولا تكون أحكام المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٨ عقبة أمام الإجراءات التي تتخذ تطبيقاً للمادة الحالية .

#### المادة الحادية عشرة

وكذلك لا تقف أحكام المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٨ عقبة أمام الإجراءات التي يضطر حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان وحضرة صاحب السمو الخديو ، باسم حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية وفي حدود الفرمانات الممنوحة ، إلى اتخاذها ، بقواتهما الخاصة ، لتأمين الدفاع عن مصر وإقرار النظام العام . وفي حالة ما إذا اضطرت حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان أو حضرة صاحب السمو الخديو إلى الاستفادة من الاستثناءات المنصوص عليها

في المادة الحالية فان الدول الموقعة على تصريح لندن تخطر بذلك .

#### المادة الثانية عشرة

الإجراءات التي تتخذ في الحالات المنصوص عليها في المادتين ١٠ ، ١١ من المعاهدة الحالية يجب ألا تعوق حرية استخدام القناة .  
وفي نفس هذه الحالات يحرم إنشاء تحصينات دائمة .

#### المادة الثالثة عشرة

يتفق الأطراف السامون المتعاقدون تطبيقاً لمبدأ المساواة فيما يختص بحرية استخدام القناة ، وهذا المبدأ الذي يشكل أحد أسس المعاهدة الحالية ، على ألا يسعى أى واحد منهم للحصول لنفسه ، فيما يتعلق بالقناة ، على فوائد إقليمية أو تجارية أو امتيازات في الترتيبات الدولية التي قد تتم مستقبلاً .  
وفضلاً عن ذلك تعهدان حقن تركياً باعتبارها الدولة صاحبة الإقليم .

#### المادة الرابعة عشرة

فيما عدا الالتزامات المنصوص عليها صراحة في نصوص المعاهدة الحالية ليس هناك أى مساس بحقوق السيادة التي لحضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان وبحقوق وامتيازات حضرة صاحب السمو الخديو كما هي ناجمة عن الفرمانات .

#### المادة الخامسة عشرة

يتفق الأطراف السامون المتعاقدون على أن الالتزامات الناتجة عن المعاهدة الحالية لا تحد بمدة صكوك امتياز الشركة العالمية لقناة السويس .

#### المادة السادسة عشرة

لا تعوق شروط المعاهدة الحالية الإجراءات الصحية المعمول بها في مصر .

### المادة السابعة - عشرة

يلتزم الأطراف السامون المتعاقدون بأن يبنفوا المعاهدة الحالية إلى علم الدول التى توقعها ويدعونها إلى الانضمام إليها .

(١٩) إتفاقية الآستانة المقررة لحرية المرور

فى قناة السويس

أبرمت فى الآستانة فى ١٩ من أكتوبر ١٨٨٨

وتم تبادل وثائق التصديق عليها فى الآستانة فى ٢٨ من ديسمبر ١٨٨٨  
« باسم الله القدير .

إن رئيس الجمهورية الفرنسية ، و جلالة امبراطور المانيا وملك بروسيا ،  
و جلالة امبراطور النمسا وملك بوهيميا وملك المجر الرسولى ، وملك اسبانيا  
النائبة عنه الملكة الوصية على العرش ، و جلالة ملكة المملكة المتحدة لبريطانيا  
العظمى وايرلندا و امبراطورة الهند ، و جلالة ملك ايطاليا ، و جلالة ملك الأراضى  
المخفضة ودوق لوكسمبرج ، و جلالة امبراطور سائر الروسين ، و جلالة  
امبراطور العثمانيين .

رغبة منهم فى أن يقرروا ، بصك اتفاقى ، انشاء نظام نهائى يستهدف  
ضمان حرية استخدام قناة السويس البحرية ، فى كل الأوقات ولجميع الدول  
وأن يستكملوا بذلك النظام الذى خضعت له الملاحة بمقتضى فرمان حضرة  
صاحب الجلالة السلطان ، المؤرخ فى ٢٢ فبراير ١٨٦٦ ( ٢ من ذى الحجة  
١٢٨٢ ) ، والمصدق على الامتيازات الصادرة من حضرة صاحب السمو الخديو ،  
قد عينوا مندوبيهم المفوضين وهم : [.....] . . . . . وهؤلاء ، بعد أن تبادلوا وثائق  
تفويضهم التام ووجدوها صحيحة ومطابقة للاصول المرعية ، اتفقوا على  
المواد الآتية : -

### المادة الاولى

تكون قناة السويس البحرية على الدوام حرة ومفتوحة ، سواء في وقت الحرب أو في وقت السلم ، ولكل سفينة تجارية أو حربية دون تمييز للجنسية .  
وتبعا لذلك ، انفتحت الأطراف السامون المتعاقدون على عدم المساس بأى شكل بحرية استخدام القناة سواء في وقت الحرب أو في وقت السلم .  
ولا تخضع القناة أبدا لمباشرة حتى الحصر .

### المادة الثانية

إن الأطراف السامون المتعاقدون ، اعترافا منهم بأن ترعة الماء العذب لاغنى عنها للقناة البحرية ، يسجلون التزامات حضرة صاحب السمو الخديو تجاه الشركة العالمية لقناة السويس فيما يخص بترعة الماء العذب ، وهى الالتزامات المنصوص عليها فى الاتفاق المؤرخ فى ١٨ من مارس ١٨٩٣ ، والذي يشمل يمانا وأربع مواد .

ويلتزمون بعدم المساس بأى شكل بسلامة هذه التبعة وفروعها ، التى لا يجوز أن تكون مهمتها محلا لأية محاولة لتعطيلها .

### المادة الثالثة

كذلك يلتزم الأطراف السامون المتعاقدون باحترام مواد ومؤسسات ومنشآت وأشغال القناة البحرية وترعة الماء العذب .

### المادة الرابعة

لما كانت القناة البحرية تظل مفتوحة فى وقت الحرب ، كمبر حر ، حتى للسفن الحربية التابعة للدتهاربين ، طبقا لنصوص المادة الأولى من المعاهدة الحالية ، فقد اتفق الأطراف السامون المتعاقدون على أن أى حق حربى أو أى عمل عدائى أو أى عمل يكزن الغرض منه تعطيل حربية الملاحة فى القناة

## — ٩٩٢ —

لا يجوز مباشرته داخل القناة وموانئ مدخلها وكذلك داخل مسافة ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانئ ، حتى لو كانت الامبراطورية العثمانية إحدى الدول المتحاربة .

ولا يجوز للسفن الحربية التابعة للمتحاربين أن تزود أو تتمون ، داخل القناة وموانئ مدخلها ، إلا للحد الضروري جدا . ويتم عبور هذه السفن في القناة في أقصر مدة طبقا للوائح السارية ، ودون توقف آخر غير ما ينتج عن ضروريات العمل . ولا يجوز أن تتجاوز مرابطتها في بورسعيد وفي مرفأ السويس أربعين ساعة إلا في حالة الرسو الاضطرابي . وفي مثل هذه الحالة تلتزم بالسفر في أقرب وقت ممكن .

ويجب دائما أن تمر فترة أربع وعشرين ساعة بين خروج سفينة محاربة من أحد موانئ المدخلين وسفر سفينة تابعة للدولة المعادية .

### المادة الخامسة

في زمن الحرب لا يجوز للدول المتحاربة أن تنزل أو تأخذ ، داخل القناة وموانئ مدخلها ، قوات أو ذخائر أو مواد حربية ، ولكن ، في حالة المانع العرضي داخل القناة ، يجوز ، داخل موانئ مدخلها ، أخذ أو إنزال قوات مقسمة إلى جماعات لا تتجاوز الواحدة منها ألف رجل مع المهمات الحربية التي تناسبهم .

### المادة السادسة

تخضع الغنائم ، في جميع الأحوال ، لنفس النظام الذي يطبق على السفن الحربية التابعة للمتحاربين .

### المادة السابعة

لاتبقي الدول أية سفينة حربية داخل مياه القناة ( بما فيها بحيرة التمساح والبحيرات المرة ) .



ومع ذلك ، يجوز لها أن ترابط ، في موانئ المدخلين في بور سعيد والسويس ، بسفن حربية يجب ألا يتجاوز عددها اثنين لكل دولة . وهذا الحق لا يجوز أن يباشره المتحاربون .

#### المادة الثامنة

يكلف بمراقبة تنفيذ المعاهدة الحالية وكلاء الدول الموقعة عليها المعتمدون بمصر . ويجتمعون عند كل ظرف يهدد سلامة القناة أو حرية المرور بها ، بناء على دعوة ثلاثة من بينهم ونحت رئاسة عميدهم ، لإجراء التحقيقات اللازمة . ويحيطون الحكومة الخديوية بالخطر الذي يتبينونه حتى تتخذ هذه الحكومة التدابير التي تكفل حماية القناة وحرية استخدامها .

وعلى أية حال ، يجتمعون مرة في السنة للتحقق من سلامة تنفيذ المعاهدة . وتعد هذه الاجتماعات الأخيرة برئاسة مندوب خاص تعيينه لهذا الغرض الحكومة الامبراطورية العثمانية . ويجوز لمندوب خديوى أن يشترك أيضا في الاجتماع ويرأسه في حالة غياب المندوب العثماني .

وعليهم بصفة خاصة أن يطلبوا إلغاء كل عمل أو تفریق كل حشد ، على أحد جانبي القناة ، يمكن أن يكون الغرض منه أن يؤدى للمساس بحرية الملاحة وسلامتها التامة .

#### المادة التاسعة

تتخذ الحكومة المصرية ، في نطاق سلطاتها ، كما هي ناجمة عن الأوامر ، وبالشروط المنصوص عليها في المعاهدة الحالية ، الاجراءات اللازمة التي تحمل على احترام تنفيذ المعاهدة المذكورة .

وفي حالة ما إذا كانت الحكومة المصرية لا تدبر الوسائل الكافية ، فعليها الالتجاء إلى الحكومة الامبراطورية العثمانية ، وهذه تتخذ الاجراءات الضرورية لإجابة هذا الطلب ، وتبلغ ذلك إلى علم الدول الأخرى الموقعة على تصريح لندن المؤرخ في ١٧ من مارس ١٨٨٥ ، وتتفاهم معها ، عند اللزوم ، في

هـ هذا الموضوع . ولا تكون أحكام المواد ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ عقبة أمام الإجراءات التي تتخذ تطبيقاً للمادة الحالية .

#### المادة العاشرة .

وكذلك لا تكون أحكام المواد ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ عقبة أمام الإجراءات التي يضطر حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان وحضرة صاحب السمو الخديو ، باسم حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان ، وفي حدود الفرمانات الممنوحة اسموه ، إلى اتخاذها ، بقواتها الخاصة ، لتأمين الدفاع عن مصر وإقرار النظام العام .

وفي حاله ما إذا اضطر حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان أو حضرة صاحب السمو الخديو إلى الاستفادة من الاستثناءات المذكورة في المادة الحالية ، فإنه يجب على الحكومة الامبراطورية العثمانية أن تحيط الدول الموقعة على تصريح لندن علماً بذلك .

ومن المتفق عليه أيضاً أن أحكام المواد الأربع المذكورة لا تعوق ، بأية حال ، الإجراءات التي ترى الحكومة الامبراطورية العثمانية ضرورة اتخاذها ، بقواتها الخاصة لضمان الدفاع عن ممتلكاتها الأخرى الواقعة على الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر .

#### المادة الحادية عشرة

إن الإجراءات التي تتخذ في الحالات المذكورة في المادتين ٩ ، ١٠ من المعاهدة الحالية يجب ألا تعوق حرية استخدام القناة .

وفي نفس هذه الحالات ، يحرم إنشاء تحصينات دائمة تقام خلافاً لأحكام المادة ٨ .

#### المادة الثانية عشرة

يتفق الأطراف المفاوضون ، تطبيقاً لمبدأ المساواة فيما يتعلق بحرية استخدام القناة ، وهو المبدأ الذي يشكل أحد أسس المعاهدة الحالية ، على

ألا يسمى أى واحد منهم، للحصول على فوائد إقليمية أو تجارية أو امتيازات في الترتيبات الدولية التي قد تتم مستقبلا فيما يتعلق بالقناة .  
ومع هذا تصان حقوق تركيا باعتبارها الدولة صاحبة الإقليم .

#### المادة الثالثة عشرة

فيما عدا الالتزامات المنصوص عليها صراحة في نصوص المعاهدة الحالية ،  
ليس هناك أى أساس بحقوق السيادة التي خضرة صاحب الجلالة الامبراطورية  
السلطان وبحقوق وامتيازات خضرة صاحب السمو الخديوي كما هي ناجمة عن الفرمانات .

#### المادة الرابعة عشرة

يتفق الأطراف السامون المتعاقدون على أن الالتزامات الناتجة عن المعاهدة  
الحالية لا تحدد بمدة صكوك امتياز الشركة العالمية لقناة السويس .

#### المادة الخامسة عشرة

لا تعوق شروط المعاهدة الحالية الاجراءات الصحية المعمول بها في مصر .

#### المادة السادسة عشرة

يتعهد الأطراف السامون المتعاقدون بأن يبلغوا المعاهدة الحالية للدول التي  
لم توقعها ويدعونها للانضمام إليها .

#### المادة السابعة عشرة

يصديق على المعاهدة الحالية ويتم تبادل وثائق التصديق عليها في مدة شهر  
أو أقل إن أمكن .

وإثباتا لما تقدم وقع المفوضون هذه المعاهدة ووضعوا عليها أختامهم .  
تم بالآستانة في اليوم التاسع والعشرين من شهر اكتوبر سنة الف وثمانمائة  
وثمانية وثمانين .

توقيعات المندوبين .



تنفيذ الجملة الاخيرة من الفقرة الأولى وكذلك الفقرة الثانية من المادة الثامنة من المعاهدة المذكورة «<sup>(١)</sup>.

### ( ٢٢ ) قناة السويس

في معاهدة التحالف بين مصر

وبريطانيا ٢٦ من أغسطس ١٩٣٦

مادة ٨ - بما أن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو في نفس الوقت طريق عالمي للمواصلات كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات للأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية ، فالى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الامبراطور بأن يضع بجوار القنال بالمنطقة المحددة في ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال . ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها .

(١) في اثناء المفاوضات التى دارت بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية لتصفية الخلافات بين الدولتين طلبت الحكومة الفرنسية أن تتنازل الحكومة البريطانية عن التحفظ على اتفاقية الاستانة سنة ١٨٨٨ فأبدت انها مع استعدادها للتنازل عنه لا تسلم بما قرره المادة الثامنة من عقد اجتماعات دورية سنوية يحضرها ممثلو الدول في مصر برئاسة مندوب خاص من تركيا للظر في سلامة تنفيذ المعاهدة وحتى لا يكون هذا المندوب سبباً في وضم العراقيل الخفية امام سياسة الاحتلال في مصر .

وبهذا التنازل زال ما كان يعترض التنفيذ الحقيقى للاتفاقية ويرى بعض رجال القانون الدولى العام ان ٨ من ابريل ١٩٠٤ ، وهو تاريخ الوفاق الودى ، هو التاريخ الرسمى لوضع اتفاقية سنة ١٨٨٨ موضع التنفيذ .

ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال فأى حال من الأحوال ،  
كما أنه لا ينحل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .  
ومن المتفق عليه أنه إذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين  
سنة المحددة فى المادة السادسة عشرة على مسألة ما إذا كان وجود القوات  
البريطانية لم يعد ضروريا ، لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن  
يكتفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة فان هذا الخلاف يجوز  
عرضه على مجلس عصبة الأمم للتفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة المنفاذة  
وقت توقيع هذه المعاهدة أو على أى شخص أو هيئة للتفصل فيها طبقا للاجراءات  
التي قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

( ٢٢ ) قناة السويس

فى إتفاقية الجلاء بين مصر والمملكة المتحدة

فى ١٩ من أكتوبر ١٩٥٤

مادة ٨ : تقر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية التى هى  
جزء لا يجزأ من مصر طريق مائى له أهميته الدولية من النواحي الاقتصادية  
والتجارية والاستراتيجية ، وتعربان عن تصميميهما على إحترام الاتفاقية التى  
تكفل حرية الملاحة فى القناة الموقع عليها فى القسطنطينية فى التاسع والعشرين  
من أكتوبر سنة ١٨٨٨ .

(٢٤) قرار جمهورى رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦

بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفرمانين الصادرين فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ يناير سنة ١٨٥٦ بشأن الامتياز الخاص بإدارة مرفق المرور بقناة السويس وبتأسيس شركة مساهمة مصرية للقيام عليه .

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن التزام المرافق العامة ،  
وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى ،  
وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن شركات المساهمة وشركات  
التوصية ، الأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ،  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

أصدر القانون الآتى

مادة « ١ »

تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس ( شركة مساهمة مصرية ) وينقل إلى الدولة جميع ما لها من أموال وحقوق وما عليها من التزامات وتخل جميع الهيئات واللجان القائمة حاليا على إدارتها ويهوض المساهمون وحصة حصص التأسيس عما يملكونه من أسهم وحصص بقيمتها مقدرة بحسب سعر الاقبال السابق على تاريخ العمل بهذا القانون فى بورصة الأوراق المالية بباريس .  
ويتم دفع هذا التعويض بعد إتمام استلام الدولة لجميع أموال وممتلكات الشركة المؤممة .

## مادة « ٢ »

يتولى إدارة مرفق المرور بقناة السويس هيئة مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق بوزارة التجارة . ويصدر بتشكيل هذه الهيئة وتحديد مكافآت أعضائها قرار من رئيس الجمهورية ويكون لها في سبيل إدارة المرفق جميع السلطات اللازمة لهذا الغرض دون التقيد بالنظم والأوضاع الحكومية . ومع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبة على الحساب الختامي تكون للهيئة ميزانية مستقلة يتبع في وضعها القواعد المعمول بها في المشروعات التجارية . وتبدأ السنة المالية في أول يولية وتنتهى في آخر يونية من كل عام . وتعتمد الميزانية والحساب الختامي بقرار من رئيس الجمهورية . وتبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهى في آخر يونية سنة ١٩٥٧ . ويجوز للهيئة أن تندب من بين أعضائها واحدا أو أكثر لتنفيذ قراراتها أو للقيام بما تعهد إليه من أعمال .

كما يجوز لها أن تؤلف من بين أعضائها أو من غيرهم لجانا فنية للاستعانة بها في البحوث والدراسات .

ويمثل الهيئة رئيسها أمام الجهات القضائية والحكومية وغيرها وينوب عنها في معاملاتها مع الغير .

## مادة « ٣ »

تجمد أموال الشركة المؤممة وحقوقها في جمهورية مصر وفي الخارج ويحظر على البنوك والهيئات والأفراد التصرف في تلك الأموال بأى وجه من الوجوة أو صرف أى مبالغ أو أداء أية مطالب أو مستحقات عليها إلا بقرار من الهيئة المنصوص عليها في المادة الثانية .



#### مادة « ٤ »

تحتفظ الهيئة بجميع موظفي الشركة المؤتممة ومستخدميها وعمالها الحاليين وعليهم الإستمرار في أداء أعمالهم ولا يجوز لأي منهم ترك عمله أو التخلي عنه بأي وجه من الوجوه أو لأي سبب من الأسباب إلا باذن من الهيئة المنصوص عليها في المادة الثانية .

#### مادة « ٥ »

كل مخالفة لأحكام المادة الثالثة يعاقب مرتكبها بالسجن وبغرامة توازي ثلاثة أمثال قيمة المال موضوع المخالفة وكل مخالفة لأحكام المادة الرابعة يعاقب مرتكبها بالسجن فضلا عن حرمانه من أى حق في المكافأة أو المعاش أو التعويض .

#### مادة « ٦ »

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره ولوزير التجارة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .  
يبصم هذا القرار بخاتم الدولة . وينفذ كقانون من قوانينها .

- ٦٧٢ -

(٢٥) التنظيم الاقليمي المصري الانفرادى

لقناة السويس

أولا - رسالة من وزير خارجية مصر إلى سيادة داج همرشلد

السكرتير العام للأمم المتحدة

( ٢٤ أبريل ١٩٥٧ )

يا صاحب السيادة

يسر الحكومة المصرية أن تعان أن قناة السويس أصبحت الآن مفتوحة للملاحة المعتادة ، وبهذا تصبح مرة ثانية حلقة الاتصال بين شعوب العالم في خدمة قضية السلام والرفاهية . وتود الحكومة المصرية أن تعرب عن تقديرها وامتنانها للجهود التي بذلتها دول العالم وشعوبه التي ساهمت في إعادة فتح القناة للملاحة المعتادة ، وكذلك الأمم المتحدة التي أمكن بفضل جهودها تطهير القناة بسلام وفي وقت قصير .

وقد حددت الحكومة المصرية في مذكرة لها بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٥٧ القواعد الأساسية بشأن قناة السويس والترتيبات الخاصة بتشغيلها . ونصت المذكرة على إصدار بيان مفصل آخر عن هذا الموضوع .

ونتحقيقا لما سلف أنشرف بأن أرفق مع هذا صورة من البيان الذي أصدرته الحكومة المصرية اليوم بمقتضى اشتراكها في اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ وفهمها لقرار مجلس الأمن الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦ وما يتفق مع البيانات التي ألقيتها في هذا الشأن أمام المجلس .

وأنشرف بأن استرعى انتباه سيادتكم إلى الفقرة الأخيرة من البيان التي تنص على إبداءه وتسجيله لدى سكرتارية الأمم المتحدة . وإن البيان

— ٦٧٣ —

بما يتضمنه من التزامات يؤلف وثيقة دولية والحكومة المصرية ترجو أن  
تسلموه وتسجلوه بهذا الوضع .

وأني لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم فائق التقدير .

المخلص لكم - محمود فوزى

وزير خارجيه مصر

ثانيا - بيان بالتنظيم الإقليمى المصرى الانفرادى

لقناة السويس

تعلم الحكومة المصرية أيضا احا للمبادئ التى ضمنتها مذكرتها بتاريخ  
١٨ مارس سنة ١٩٤٧ وحسب اتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨ وميثاق الأمم  
المتحدة البيان التالى حول قناة السويس ونظام ادارتها .

(١) تأكيد الاتفاقية : -

تظل سياسة حكومة مصر الثابتة وهدفها الأكيد احترام نص وروح  
اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ وما ينشأ عن هذا من حقوق والزامات .  
وستواصل الحكومة المصرية احترامها ومراعاتها وتنفيذها .

(٢) مراعاة الاتفاقية وميثاق الأمم المتحدة : -

الحكومة المصرية إذ تؤكد عزمها على احترام نص وروح اتفاقية  
القسطنطينية لعام ١٨٨٨ والزامها بميثاق ومبادئ الأهداف الأمم المتحدة لموقفة  
بأن بقية الموقعين على الإتفاقية المذكورة وجميع الآخرين المعنيين بالأمر  
ستحددوهم نفس الروح .

(٣) حرية الملاحة ، الرسوم تحسين القناة : -

والحكومة المصرية مصممة بوجه خاص على : -

أ - إيجاد ملاحه حرة مستمرة والاحتفاظ بها لجميع الأمم في حدود إتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ ووفقا لأحكامها .

ب - أن يظل دفع رسوم المرور طبقا لآخر إتفاقية . وهى التى أبرمت فى ٢٨ أبريل ١٩٣٦ بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس البحرية ، وإذا حدثت زيادة فى الرسوم خلال إثنى عشر شهرا فلن تتجاوز هذه الزيادة ١ ٪ ، أما أية زيادة أكثر من هذا الحد فتتم بطريق المفاوضات ، وإذا تعذر الوصول إلى إتفاق بهذه الطريقة فياجأ إلى التحكيم كما هو موضح فى الفقرة السابعة ( ب ) .

ج - أن تصان القناة وتتطور طبقا لمقتضيات الملاحة الحديثة ، وسيضمن برنامج صيانة القناة وتطورها البرنامج الثامن والتاسع لشركة قناة السويس البحرية وما يدخل عليهما من تحسينات يرى ضرورتها .

#### (٤) التشغيل والادارة :

ستقوم الهيئة المسؤولة لقناة السويس التى أنشأتها الحكومة المصرية فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ بادارة وتشغيل القناة . وتنظر الحكومة المصرية فى ثقة إلى مزيد من تعاون دول العالم لجعل قناة السويس أكثر فائدة . ولتحقيق هذا الغرض ترحب الحكومة المصرية وتشجع التعاون بين هيئة قناة السويس وممثلى الملاحة والتجارة .

#### (٥) النظام المالى :

أ - تدفع الرسوم مقدما لحساب هيئة قناة السويس فى أى بنك تختاره الهيئة لهذا الغرض وقد فوضت الهيئة البنك الأهلى المصرى للقيام بهذه المهمة ، وتجرى الآن مباحثات بين الهيئة وبنك التسويات الدولية بشأن قبوله الرسوم لحسابها .

ب - تقوم هيئة قناة السويس بدفع ٥ ٪ من جملة الإيرادات للحكومة المصرية كرسوم إمتياز .

ج - تقوم هيئة قناة السويس بإنشاء صندوق يسمى بصندوق رأس مال القناة وتحسينها يدفع فيه ٢٥ ٪ من جملة الإيرادات. وسيضمن هذا الصندوق أن يكون تحت تصرف هيئة قناة السويس موارد كافية لمواجهة حاجات التحسين والمصروفات التي تحتاج إليها الهيئة للاضطلاع بالمسؤوليات التي أخذتها على عاتقها واءتزمت القيام بها على أحسن وجه .

#### (٦) لائحة القناة :

إن القواعد التي تعمل القناة وفقا لها جمعت كلها في لائحة القناة التي هي في الواقع قانون القناة . وستخطر الجهات المعنية بأي تغيير يحدث في هذه اللائحة وسيعالج أى تغيير يؤثر بأي شكل في المبادئ أو الالتزامات التي يتضمنها هذا البيان ويكون موضوع اعتراض أو شكوى لهذا السبب، حسب الاجراء المنصوص عليه في الفقرة السابقة (ب) .

#### (٧) التفرقة في المعاملة والشكاوى المتعلقة بلائحة القناة :

أ - عملا بالمبادئ التي نصت عليها إتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ لا يستطيع هيئة قناة السويس بأية حال أن تمنح لأية سفينة أو شركة أو طرف من الاطراف أى امتياز أو رعاية لا تمنح للسفن أو الشركات أو الاطراف الأخرى في ظروف مشابهة .

ب - في حالة وجود شكوى حول التفرقة في المعاملة أو خرق لللائحة القناة يرجع الطرف المتقدم بالشكوى إلى هيئة قناة السويس التي تنظر فيها وتعمل على حلها . وفي حالة عدم الوصول إلى حل للشكوى بالتابع هذه الطريقة يمكن عرض المسألة حسب رغبة الطرف المتقدم بالشكوى إلى هيئة

قنال السويس إلى محكمة تحكيم تكون من عضوي رشحه الطرف الشاكي وعضو ترشحه الهيئة وعضو ثالث يختاره الاثنان . وفي حالة عدم الاتفاق على العضو الثالث يقوم رئيس محكمة العدل الدولية باختيار هذا العضو بطلب من أحد الطرفين المذكورين .

ج - تصدر قرارات محكمة التحكيم حسب رأى أغلبية أعضائها وتكون القرارات ملزمة للأطراف عند ما تصدر ويجب تنفيذها بحسن نية .  
د - تدرس الحكومة المصرية ما يتبع من إجراءات مناسبة لمعرفة الوقائع وللتشاور وكذلك للتحكيم في الشكاوى الخاصة بالأئحة القناة .

#### (٨) التعويضات والمطالب :-

إن مسألة التعويضات والمطالب المتصلة بتأميم شركة قناة السويس البحرية سوف تعرض للتحكيم طبقا للمران الدولي القائم .

#### (٩) المنازعات . الخلافات . الناشئة عن الاتفاقية وهذا البيان :

أ - ستسوى المنازعات والخلافات الناشئة عن اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ أ وهذا البيان طبقا لميثاق الأمم المتحدة .

ب - ستحال الخلافات الناشئة بين الأطراف حول تفسير أو تطبيق نصوص اتفاقية سنة ١٨٨٨ إلى محكمة العدل الدولية إذا لم تحل . وسوف تتخذ الحكومة المصرية الخطوات اللازمة لقبول حكم محكمة العدل الدولية الملزم طبقا لأحكام المادة ٣٦ من لائحة هذه المحكمة .

#### (١٠) الوضع القانوني لهذا البيان :-

تصدر الحكومة المصرية هذا البيان الذي يؤكد من جديد اتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ كما يطابقها نصها وروحها ، كتعبير عن رغبتها وعزمها .

— ٢٧٧ —

على أن تجعل من قناة السويس ممرا مائيا صالحا ووافيا يربط شعوب العالم ويخدم قضية السلام والرفاهية .  
وهذا البيان بما يحوى من التزامات يكون وثيقة دولية ، وسوف يودع ويسجل لدى سكرتارية الأمم المتحدة .

( ٢٦ ) تصريح صادر من مصر  
مصر تقبل الولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية  
في جميع المنازعات التي تنشأ عن تطبيق الفقرة ٩ (ب) من التنظيم الاقليمي  
المصري الاتفرادى لقناة السويس  
( ١٨ من يوليو سنة ١٩٥٧ )

حضرة صاحب السعادة السكرتير العام للأمم المتحدة .  
بالإشارة إلى خطابي المرسل لكم في ٢٤ من ابريل ١٩٥٧ الخاص بالتصريح  
الذي أعلنته في نفس اليوم حكومة جمهورية مصر عن قناة السويس والترتيبات  
لتشغيلها ، وتمشيا مع أهداف الفقرة ٩ (ب) من التصريح ، أتشرف بأن أرفق  
تصريحا عن الولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية طبقا للمادة ٣٦ فقرة ب من  
القانون الاساسى للمحكمة .

ولى الشرف فى أن أجدد لسعادتكم أسمى عبارات تقديرى العميق .  
وزير خارجية جمهورية مصر  
محمود فوزى  
١٨ من يوليو ١٩٥٧

تصريح  
أنا - محمود فوزى وزير خارجية جمهورية مصر - أعلن بالنيابة عن حكومة  
جمهورية مصر أنه طبقا للمادة ٣٦ فقرة ٢ من القانون الأساسى لمحكمة العدل

الدولية ، وتمشيا وتحقيقا لأهداف الفقرة ٩ (ب) من تصريح حكومة جمهورية مصر المؤرخ في ٢٤ من ابريل ١٩٥٧ عن «قناة السويس والترتيبات لتشغيلها» أعلن أن حكومة جمهورية مصر تقبل - بشرط المعاملة بالمثل وبدون حاجة إلى إتفاقية خاصة - الولاية الجبرية بالنسبة لجميع المنازعات القانونية التي قد تنشأ عن تطبيق الفقرة ٩ (ب) من التصريح أعلاه والمؤرخ في ٢٤ من ابريل ١٩٥٧ على أن يسرى هذا القبول من ذلك التاريخ .



## المجموعة الخامسة مصر والاحتلال والحماية

(١) المذكرة المشتركة في ٧ يناير ١٨٨٢ (١).

في ٨ يناير سنة ١٨٨٢ توجه سير إدوار مالت معتمد إنجلترا . ومسيو سنكفكس المعتمد الفرنسي مجتمعين إلى سراى عابدين وقدا إلى الخديو مذكرة مشتركة من الدولتين مؤرخة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ مكتوبة بصيغة رسالة برقية من وزارة خارجية كل منها إلى معتمدها في مصر ، وأبلغها أيضا إلى شريف باشا ، وهذا نصها :

« كلمتم غير مرة بأن تنهوا إلى علم الخديو وحكومته إرادة فرنسا وإنجلترا وعزمهما على تأييده للتغلب على الصعوبات المختلفة التي قد تعترض إن تنظيم الشؤون العامة في مصر .

إن الحكومتين على تمام الاتفاق في هذا الصدد ، وأن الحوادث الأخيرة وبخاصة الأمر الصادر من الخديو باجتماع مجلس النواب ، قد هيأت الفرصة لتبادلها الآراء مرة أخرى في هذا الشأن ، فالمرجو أن تبلغوا توفيق باشا بالإشتراك مع سير إدوار مالت الذي كلف بمثل ماكلفتم به ، بأن الحكومتين الفرنسية والإنجليزية تعتبران أن تثبيت سمو الخديو على العرش طبقا لأحكام فرمانات التي قبلتها الدولتان رسميا هو الضمان الوحيد في الحال والاستقبال لاستتباب النظام ، ولتقدم سعادة مصر ورفاهيتها التي يهم فرنسا وإنجلترا أمرها ، والحكومتان متفقتان تمام الاتفاق على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التي قد تهدد النظام القائم في مصر ، ولا يخامرهما

شك في أن الجهر بعزمها في هذا الصدد سيكون له أثره في انتفاء الأخطار التي يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديو ، ومن المحقق أن هذه الأخطار ستلقى من فرنسا وإنجلترا اتحادا وثيقا للتغلب عليها ، وتعتقد الحكومتان أن سمو الخديو يجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التي هوفى حاجة إليها إليها لإدارة شؤون الشعب المصرى والبلاد المصرية .»

### (٢) المذكرة المشتركة (١)

في ٦ فبراير سنة ١٨٨٢

استقبلت الدوائر السياسية الإنجليزية والفرنسية إعلان دستور سنة ١٨٨٢ بالسخط والاستياء ، وأرسل الرقيبان الأوربيان كولفن ودى بلنير مذكرة مشتركة بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ أى عقب تأليف وزارة البارودى بيومين وقبل إعلان الدستور بيوم واحد اعترضوا فيها على هذا الانقلاب ، وتجلت في مذكرتها روح التبرم بالنظام الدستوري بأكمله والنقمة من تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وتخريض حكومتيهما على محاربة هذا النظام ، وهذا نصه : -

« عندما صدرت الدكرينات المنظمة لاختصاصات الرقابة الثنائية ، كانت السلطة الحقيقية في يد الخديو ، وفي يد الوزراء بطريق النيابة عنه ، فأمكن الاكتفاء باعطاء الرقيبين العموميين الحق في إصدار آراء وملاحظات ، وكان مفروضاً أن يعمل بارأئهما ، وقد تحقق ذلك وتقدمت حالة البلاد المالية بعد أن كانت منذ سنتين في غاية الخطورة ، أما الآن فقد تغير ميزان السلطة إذ تحوالت إلى مجالس النواب وإلى بعض الرؤساء العسكريين الذين يخضع المجلس

(١) السكتة ب الأصفر سنة ١٨٨٢ - ٨٢ ص ١١٨ .

لنفوذهم ، وقد أدى هذا الانقلاب إلى تغيير خطير في نظم الدولة ، فان سلطة الخديو والوزارة التي تزعزعت بتأثير ثورة الجيش في أول فبراير سنة ١٨٨٢ قد استمرت في الضعف يوما بعد يوم ، ووصلت الأمور في هذا الصدد إلى أن مجلس النواب الذي كان في عهد الخديو السابق ( اسماعيل باشا ) أداة مطوعة في يده ، وكان يقر ما يعرض عليه من النظم المالية على ما فيها من الجور وما تؤدي إليه من فادح الأضرار ، أصبح لا يتردد اليوم في التمسك بحقوق ومطالب تناقض حالة البلاد الاجتماعية ، حتى وصل به الأمر إلى أن اضطر الخديو إلى تغيير الوزارة التي كانت حائزة لثقته ، وتحت ضغط بعض الضباط اضطُر أن يعهد برئاسة الوزارة إلى وزير الحربية وأصبحت سلطة الخديو لا وجود لها .

وفي هذه الظروف الحالية لا فائدة من التصريح من جانب الحكومة المصرية بأنها لا تنوى المساس بسلطة الرقبين ، فان هذه السلطة مستسير في طريق الزوال لا محالة إذا أصبحت وجها لوجه أمام مجلس نواب وجيش ، لا أمام الخديو ووزرائه الذين يعينهم باختياره ، ذلك أن الخديو ووزرائه لم يكونوا يستطيعون أن يتحملوا أمام الدوائر والحكومات الأجنبية مسؤولية أعمال يعترض عليها الرقبان ، وكان هذا هو الضمان الوحيد لسلطتنا ، وكان ضمانا كافيا حتى اليوم ، ولكنه أصبح الآن خيالاً أمام وزراء المجلس النيابي والجيش ، إذ ليس عليهم من سلطان سوى نفوذ الرؤساء العسكريين والنواب الذين يستمدون منهم السلطة ، وهذا ما وقع الآن ، لأن الوزارة التي تألفت حديثا قد استقر عزمها على تحويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية رغم المعارضة الصريحة في ذلك من الرقبين ، ولا يغيب عن الذهن أن وزارة شريف باشا لم تسقط إلا لأنها لم تشأ إغفال المعارضة التي بدت من الحكومتين الإنجليزية والفرنسية في

هذا الصدد ، فقبول الحالة الحاضرة هو تسليم بالبعث الخطير الذى يصيب نفوذ إنجلترا وفرنسا ، وبعبارة أخرى هو إلغاء نفوذ الرقبين اللذين ليس لها من السلطة إلا ما يستمدانه من حكومتيهما ، ومن خطر الرأى والاسترسال وراء الأوهام ألا نلمح فى هذا التغيير مقدمات محتومة لسلسلة من التصرفات لا تبقى على شىء من الاصلاحات المالية التى تمت خلال السنوات الأخيرة ، ومن الجلى من الآن أن نتنبأ بوقوع الارتباكات المالية من جديد ، تلك الارتباكات التى عالجتها لجنة التحقيق العليا ولجنة التصفية .

القاهرة فى ٦ فبراير سنة ١٨٨٢

توقيع الرقبين

بانيير - كولفن

(٣) المذكرة المشتركة (١)

فى ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢

« إن قنصلى فرنسا وبريطانيا العظمى الموقعين على هذا يمحيطان علم عطوفتكم بأنه من حيث إن عاطفة الوطنية حملت سلطان باشا رئيس مجلس النواب ، وكذا رغبته فى تأييد سلم مصر ورفاهيتها على عرض الشروط الآتية على عطوفتكم محمود سامى باشا البارودى رئيس مجلس النظار ، إذ رأى أنها الوسيلة الوحيدة لوضع حد لحالة الاضطراب فى مصر وهذه الشروط هى :

(١) إبعاد سعادة عرابى باشا مؤقتا من مصر مع بقاء رتبته ومرتبته .

(٢) إرسال كل من على باشا فهمى وعبد العال باشا إلى داخل مصر مع

بقاء رتبتهما ومرتبتهما .

### (٣) إستقالة الوزارة الحالية .

وقد رأينا أن هذه الشروط لما فيها من روح الاعتدال تمنع المصائب التي تستهدف لها مصر ، فهما باسم حكومتيهما وبتفويض منهما ينصحان حضرة رئيس مجلس النظار وزملاءه بقبولها ، وعند الاقتضاء يشترطان تنفيذها ، وليس للحكومة فرنسا وإنجلترا غاية من التدخل في شئون مصر سوى حفظ الحالة الحاضرة المقررة Status-Quo وبالتالي أن يعيدا للخديو الساطة المختصة به ، إذ بدونها ينشئ على هذه الحالة المقررة ، وبما أن توسط الدولتين ليس مبنيا على حب الانتقام والتشفى ، فسيبذلان الجهد في صدور عفو عمومي من الحضرة الخديوية وسيسهران على تنفيذ هذا العفو .

( الإلمضاء ) سنكفكس - مالت

### (٤) رد الوزارة المصرية <sup>(١)</sup>

في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢

قررت الوزارة رفض مطالب الدولتين ، وأرسلت الرد الآتي إلى القنصلين في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ :

« يتشرف ناظر خارجية الجنتاب الخديو بأن يعرض ما يأتي جوابا على اللائحة التي قدمها قنصلا جنرال فرنسا وبريطانيا العظمى في ٢٥ مايو لرئيس مجلس النظار فيقول : « إن سعادة سلطان باشا صرح أمس أمام الوزراء عند إنعقاد مجلسهم بأنه أعاد على رئيس مجلس الوزراء ذكر محادثة جرت بينه وبين قنصل جنرال فرنسا ، وأنه لم يبدأ بذكر مقترحات أو إشارات لا يعنيه أن يقدمها ولا يبدئها باسمه الشخصي ، ولا بصفة كونه رئيس مجلس النواب ، فان هذا المجلس غير ملتئم الآن ، أما الطلبات المدونة في اللائحة التي قدمها قنصلا إنجلترا وفرنسا فتتعلق بمسائل داخلية تختص بالأمور الإدارية التي إعرفت

(١) السكاتب الأصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٤٣ .

الدول الكبرى دائماً بان حرية العمل فيها من خصائص الحكومة المصرية، ولا يمكن لحكومة الجناح الخديو أن تدخل في باب المناظرات والمباحثات في هذه القضايا بدون التعدي على القرارات السلطانية والمعاهدات الدولية التي حددت مقام مصر لخصوصى، وبدون نقض القوانين الشورية لهذه البلاد التي هي أعظم كفالة تتكفل ببقاء الحال على ما هي عليه، نعم إن حكومة الجناح الخديو تعد نفسها سعيدة باتباع المشورات الحسنة التي يشير بها وكيلا فرنسا وبريطانيا العظمى، ولكنها تأسف لعدم إمكانها في هذه الحالة الحاضرة أن تبادر كعادتها بتلبية المطالب المذكورة في اللائحة المقدمة، وإذا كانت ترى حكومتا فرنسا وإنجلترا أن هذه المسألة الموضحة في لائحة وكيليهما السياسيين في القاهرة لا تمس الإدارة الداخلية، ولكنها تختص بالسياسة العمومية وجب أن تعرض هذه المسألة على الدولة العظمى التي جعلت مصر تحت سيادتها أعني تركيا .

( ٥ ) إستقالة محمود فهمى البارودى

فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢

قبل الخديو توفيق مطالب الدولتين فقدم البارودى كتاب استقالته فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ :

« بلغنا أن جنابكم العالى عند وصول الدونميتين الانكليزية والفرنساوية بأنكم حررتم إلى الآستانة بطلب التعليمات، ولما كنا منتظرين ورود جواب من الباب العالى وإذا بقنصلى فرنسا وبريطانيا قدما لحضرة رئيس مجلس نظاركم لائحتهم بتاريخ ٢٥ مايو، وبناء على أوامر جنابكم العالى اجتمعنا والتأم مجلسنا وقرر الجواب المرفق مع هذا، وعندما توجهنا إلى جنابكم العالى لاستشارتكم أخبرتمونا بأنكم قبلتم لائحة وكيلى فرنسا وبريطانيا العظمى، وهذا القبول مبين لما أجمع عليه رأى كل النظار إجماعا كليسا، فان قبول تدخل الدول

الأجنبية في هذه القضية يمس بحقوق الحضرة السلطانية ، وبناء على ذلك نتشرف بأن نقدم لجنا بكم استعفاءنا جميعاً .

الامضاءات : ( محمود سامي ) ( مصطفى فهمي ) ( أحمد عرابي )  
( محمود فهمي ) ( عبد الله فكري ) ( حسن شريعي ) ( علي صادق )

(٦) منشور الخديو توفيق

عقب إسقالة البارودي

« بما أن هيئة النظار الحاضرة إستعفت وصار قبول إستعفائها ، فليكن معلوماً ذلك لديكم لتصرفوا جهدهم واقتداركم في المحافظة التامة منكم ومن مأموري المديرية الموكلة لإدارتهم ، والدقة والانتباه لحسن سير الأشغال والمصالح المتعلقة بكم ، كما أنه من حيث إن المراكب الحربية الأجنبية التي حضرت إلى الإسكندرية لم يكن حضورها إلا بوجه سلمى فقط ، ولم يكن هناك شيء آخر خلاف ذلك فليس هناك لزوم لإرسال أحد من عساكر الإمدادية الذين صار طلبهم أخيراً بمعرفة الجهادية ، بل إن الموجود منهم تحت الحضور لهذا الطرف يصير إعادته لبلده ، والذي تحت الحضور من البلاد يتنبه بصرف النظر عن حضوره ، وإعلان المراكز والأقسام بالتنبه على مشايخ وعمد البلاد بهذا المضمون للعلم بعدم الاقتضاء لجمع عساكر ، وإنتباه كل لأشغاله وزراعته بدون إشتغال في غير ذلك ، وهذا وإن الأمور المهمة التي كان قد جرى العرض عنها لنظاره الداخلية يجب أن تعرض من الآن على معيئتنا إلى أن تشكل هيئة نظارة جديدة كما هو مطلوبنا » .

( إيمضاء ) محمد توفيق

(٧) إنذار الأميرال سيمور<sup>(١)</sup>

في ٦ يوليو سنة ١٨٨٢

البارجة انفسيل في ٦ يولييه سنة ١٨٨٢

صاحب السعادة - أشرف بأخباركم أنى علمت من طريق رسمى أنه قد صار البارحة تركيب مدفعين جديدين أو أكثر في خطوط الدفاع القائمة على البحر، وأن بعض إستعدادات حربية قد عملت في واجهة الإسكندرية الشمالية تحدياً للأسطول الذى تحت قيادتى ، فيجب على والحالة هذه أن أنبه عليكم بوقف هذه الأعمال ، فان لم تقف وتجددت يكون واجبا على تدمير المعدات الجارى العمل فيها .

(٨) رد طلبه باشا عصمت محافظ الإسكندرية<sup>(٢)</sup>

على الأميرال سيمور

عزيزى الأميرال الانجليزى

أشرف بأن أنبثكم بوصول خطابكم المؤرخ في ٦ يولييه الذى تخبرونى فيه أنه اتصل بعلمكم تركيب مدفعين ، وأن أعمالاً أخرى جارية على شاطئ البحر ، فردا على ذلك أود أنؤكد لكم أن الأخبار المذكورة لا حقيقة لها ، وأن هذه الأخبار مثل خبر التهديد بسد مدخل البوغاز الذى اتصل بكم وتحققتم كذبه .

هذا وإنى لمعتمد على عواطفكم المتشعبة بروح الإنسانية وأرجو قبول احترامى .

(١) الكتاب الازرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٧٦ ص ١٠٣

(٢) الكتاب الازرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٧٦ ص ١٠٣



(٩) برقية الأميرال سيمور<sup>(١)</sup>

في ٩ يولييه سنة ١٨٨٢ بطلب تسليم الحصون

إشارة إلى برقيتي المؤرخة في ٤ يولييه سنه ١٨٨٢، أقول إنه ليس هنالك،  
أى شك فى الاستعدادات الحربية، وقد ركبت مدافع جديدة فى طابية السلسلة،  
وسأرسل فى صبيحة الغد إخطارا إلى قناصل الدول الأجنبية ، وأبدأ فى  
الضرب بعد أربع وعشرين ساعة مالم تسلم إلى الحصون القائمة فى شبه جزيرة  
رأس التين والحصون المشرفة على مدخل الميناء .

(١٠) إنذار الأميرال سيمور النهائى<sup>(٢)</sup>

فى ١٠ يولييه سنه ١٨٨٢

انشرف باخبار سعادتكم أنه نظرا لأن الاستعدادات العدائية الموجهة ضد  
الأسطول الذى أتولى قيادته آخذة فى الازدياد طول يوم أمس فى طوابى  
صالح و قايقياي والسلسلة ، فقد عقدت العزم على أن أنفذ غداً (١١ الجارى)  
عند شروق الشمس ، العمل الذى أعربت لكم عنه فى خطابى المؤرخ ٦ الجارى  
إن لم تسلموا إلى حالا قبل هذه الساعة ، البطاريات المنصوبة فى شبه جزيرة  
رأس التين وعلى شاطئ ميناء الاسكندرية الجنوبية لتجريفها من السلاح .

(١) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٨٢ ص ١٠٥

(٢) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ جزء ٢ وثيقة رقم ٦٥٥

(١١) كتاب نائب القنصل البريطاني (١)

إلى رئيس مجلس الوزراء بقطع العلاقات بين مصر وبريطانيا  
وبعد أن أرسل الأميرال سيمور إنذاره النهائي إلى طلبة باشاء أرسل مستر  
كارتر نائب القنصل البريطاني العام إلى إسماعيل راغب باشا رئيس مجلس  
الوزراء خطابا ينبئه فيه بقطع علاقاته مع الحكومة المصرية ، هذا نصه .  
«سيدى الوزير: بناء على البلاغ الذى قدمه الأميرال سير بوشان سيمور  
فى هذا الصباح إلى القائد الحربى بالإسكندرية أرائى مضطرا إلى أن أخلى  
قنصلية صاحبة الجلالة ، وان أقطع فى الوقت الحاضر العلاقات التى كانت  
بين سعادتكم وبين شخصى بصفى وكيل وقنصل عام بالتيابة عن جلالها  
فى مصر .

(١٢) رد مجلس الوزراء (٢)

على الإنذار النهائى طبقا لقرار المجلس

لم تعمل مصر شيئا يقضى بإرسال هذه الأساطيل المتجمعة ، ولم تعمل  
السلطة المدنية ولا السلطة العسكرية أى عمل يسوغ مطالب الأميرال إلا بعض  
إصطلاحات إضطرابية فى أبنية قديمة ، والطوائى الآن على الحالة التى كانت  
عليها عند وصول الأساطيل ، ونحن هنا فى وطننا ويبتنا ، فمن حقنا بل من  
الواجب علينا أن نتخذ عدتنا ضد كل عدو مهاغت يقدم على قطع أسباب الصلات  
السلمية التى تقول الحكومة الإنجليزية انها باقية بينما ، ومصر الحريضة على  
حقوقها الساهرة على تلك الحقوق وعلى شرفها ، لا تستطيع أن تسلم أى مدفع  
ولا أية طابية دون أن تذكره على ذلك بحكم السلاح ، فهى لذلك توجب على

(١) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ٣٣٢ من ١٧٢٠

(٢) مذكرات صرايى المخطوط ،

بلاغكم الذى وجهتموه اليوم وتوقع مسئوليات جميع النتائج المباشرة وغير المباشرة التى تنجم إما عن هجوم الأساطيل أو عن إطلاق المدافع على الأمة التى تقذف فى وسط السلام القنبلة الأولى على الإسكندرية المدينة الهادئة مخالفة بذلك لأحكام حقوق الإنسان والقوانين الحرب .

( ١٣ ) برقية الخديو توفيق إلى عرابى (١)

فى ١٧ يولييه سنة ١٨٨٢ يأمره بالكف عن الاستعدادات الحربية بكفر الدوار ويحمله تبعه ضرب الإسكندرية ويدافع عن حسن مقاصد الإنجليز يعلموا أن ما حصل من ضرب المدافع من الدونمة الإنجليزية على طوابى الإسكندرية وتخريبها إنما كان السبب فيه استمرار الأعمال التى كانت جارية بالطوابى وتركيب المدافع التى كلما يصير الاستفهام عنها كان يصير إخفاؤها وإنكارها ، والآن قد حصلت المكلة مع الأميرال ، فأفاد أنه ليس للدولة الإنجليزية مع الحكومة الخديوية أدنى خصومة ولا عداوة ، وإن ما حصل إنما هو فى مقابلة ما كان من التهديد والتحقيق للدونمة ، وأنه إذا كان بيد الحكومة الخديوية جيش منظم وممثل ومؤتمن فهو مستعد لتسليم مدينة الإسكندرية إليهم ، ولذلك إذا حضرت عساكر شاهانية فالحكومة الإنجليزية تحترمهم وتسلم إليهم المدينة ، فقد تحقق من هذا أن الدولة الإنجليزية ليست محاربة مع الحكومة الخديوية وأنه تقرر من كافة الدول المعظمة ( المؤتمر ) بأنه لا يصير من امتيازات الحكومة المصرية ولا حريتها ، ولا من حقوق الدولة العلية بل هى تبقى ثابتة لها كما كانت ، وإن يصير إرسال عساكر شاهانية لأجل استتباب الراحة بمصر ، فلذلك يلزم أن تصرفوا النظر عن جمع العساكر وعن كافة التجهيزات الحربية التى تجرونها بوصول أمرنا هذا ، وتحضروا حالاً إلى

(١) الوقائم المصرية عدد ١٨ يولييه سنة ١٨٨٢

سراى رأس اللتين لأجل إعطاء التنبيهات المقضية الشفاهية على حسب أمرنا هذا وما استقر عليه رأى مجلس النظار .

#### (١٤) رد عراقى<sup>(١)</sup>

على برقية الخديو توفيق

مولاي : فى شريف علم مولاي المعظم أن المحاربة التى وقعت بيننا وبين الإنجليز إنما تسببت عن طلبات من الأدميرال الإنجليزى، وبلغت مسامع عظمتكم، وعرضت على مجلس نظاركم المتعقد تحت رئاسة سموكم بحضور كثير من ذوات البلاد المستخبين ودولتو درويش باشا نائب الحضرة السلطانية ، ولما تحقق عند جميعهم أن هذه الطلبات مضرّة بالحكومة الخديوية ، ومخلّة بشأن البلاد قر رأيهم على معارضة طلب الأدميرال ولو أدى ذلك إلى الحرب ، وبناء على ذلك ، قرر المجلس المذكور لزوم زيادة خمسة وعشرين ألف عسكرى ، وضدّرت الأوامر إلى المديرىات بطلبهم ، وقرر المجلس أيضا أنه لا تطلق المدافع من جهتنا إلا بعد إطلاق خمسة مدافع من السفن الإنجليزية ، ولما ابتدأت السفن بضرب النيران على مدينة الإسكندرية لم نقابلها إلا بعد عشرين طلقة، ولم يكن عندنا قبل وقت الضرب أدنى استعداد لاستمرار الأوامر بعدم الاستعداد ، ثم بعد ذلك أعلن حضرة رئيس مجلس النظار وناظر خارجية حكومتكم إلى جميع جهات الإدارة بصيرورة البلاد حربا مع الإنجليز ، وأنها صارت تحت الأحكام العسكرية ، كما هو حكم القانون زمن الحرب ، فبهذه الأسباب يامولاي تكون حكومتكم الخديوية المصرية محاربة لدولة الانجليز بوجه الحق وانشرح ، ولم يحصل من الحكومة ولا من عساكرها أدنى تخيير

(١) الونائم المصرية عدد ١٨ . يولييه سنة ١٨٨٢ .

ولا إزدراء بالدونمة كما هو معلوم لدى عظمتكم ، وإنما كانت الحرب عدوانا من الإنجليز على الحكومة التي لم يبد منها أدنى شيء يستوجب الحرب ، فإن كان الأميرال في مخابرتة مع سموكم أظهر أنه عدل عن المحاربة إلى المسالمة ، فذلك بعد وقوع الحرب بعد طلبا للصالح وسعيا في تجديد العلاقات ، ولا يجوز أن يكون إنكاراً للحرب بالمرّة وتبرؤا من العدوان بعد وقوعها ، ولا شك في أنى أطابق أفكار سموكم في الميل إلى الصلح مع حفظ شرف البلاد ، والحكومة ، وإن كان الأميرال يريد تسليم المدينة لجيش حكومتكم المنظم بعد أن تخربت بمدافع السفن الإنجليزية هدماء وحرقا ، فها هو جيشها المنظم الذي لم يقع منه أدنى أمر يخل بنظامه ، مستعد لأن يستلمها بعد إبراح المراكب عن مياه الإسكندرية ، وللمحافظة على شرف حكومتكم الوطنية ينبغي الاستمرار على الاستعداد العسكري ، كما وافق رأى سموكم أولا حتى تفارق المراكب السواحل المصرية خوفا مما عسى أن يحدث من قبيل ما سبق ، فقد صارت الحادثة الماضية برهاناً جلياً على أن الوعد بالمسالمة من الإنجليز لا يمكن كمال الثقة به ، وإنما هو لأجل شغلنا عن الاستعداد واقتراح مطالب مضرة بمصالح البلاد ، وإننى كنت أتمنى أن أتمثل بين يدي عظمتكم لإبداء هذه الملحوظات ، لكن مع الأسف أنه تحقق عندي من الاكتشافات الحقيقية أن مدينة الإسكندرية مشغولة الآن بعساكر الإنجليز ، فمن المعلوم عند مولاي أنه لا يمكننى الحضور بتلك المدينة لهذا السبب ، فإذا حسن لدى مولاي ، فليصدر أمره السامى بحضور حضرات النظار أو سعادة رئيس مجلس النظار إلى مركز الجيش للمداولة في هذا الأمر لتكون على بينة من الحقيقة حتى يمكننا بعد ذلك صرف العساكر وترك التجهيزات الحربية والحضور إلى المدينة ، والأمر لمن له الأمر .

(١٥) قرار الجمعية العمومية بالإجماع<sup>(١)</sup>

على وجوب مداومة الاستعدادات الحربية

في مساء يوم الاثنين ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ ، اجتمع المدعوون إلى حضور الجمعية العمومية بوزارة الداخلية وبلغ عددهم أربعائة عضو ، وعرضت عليهم الرسائل التي تبودلت بين الخديو وعرابي ، وتداولوا في الموقف ، فاجعوا على وجوب مداومة الاستعدادات الحربية مادامت البوارج الإنجليزية في السواحل وجنودهم في الإسكندرية ، وعلى استدعاء الوزراء من الإسكندرية ، وهذا نص القرار :

في بداية الحرب بيننا وبين الإنجليز كتب حضرة عطوفتورئيس مجلس النظر وناظر الخارجية إلى سائر جهات الإدارة بأن الحرب انتشبت بيننا وبين الإنجليز وصارت البلاد تحت الأحكام العسكرية ، ومن اللازم الاستعداد للمقاومة ، ثم وردت منه إفادة تلغرافية بعد ذلك بأيام مقتضاها حصول الصلح والتنبية على المصالح أن تسير سيرا مدنيا وأنها خرجت من الأحكام العسكرية ، وبعد ذلك صدرت إفادة من ناظر الجهادية إلى جهات الحكومة بصرح ببقاء البلاد تحت الأحكام العسكرية ، وبأن الحرب لم تزل قائمة بيننا وبين الإنجليز في مدينة الإسكندرية ومراكبهم في مياهها ، وصدرت إرادة سنية من الجناح الخديو لناظر الجهادية ، مقتضاها أن لا حرب بيننا وبين الإنجليز ، وأن السبب في الحرب هو المداومة على الاستعداد في الطوابي الذي يعد تحقيرا لمراكب الإنجليز ، فضرب المراكب لاستحكاماتها وللمدينة الإسكندرية ليس حربا للحكومة وإنما هو من قبيل رد الشرف ، وليس هناك حرب حقيقية الخ ماذكر بالإرادة ، فاجاب ناظر الجهادية بأن الحرب بين

---

(١) الوقائم المصرية عدد ٢٠ يوليه سنة ١٨٨٢ .

الحكومة والانجليز كانت بقرار من مجلس عام منعقد تحت رئاسة الحضرة الخديوية ، وأيد ذلك إعلان رئيس مجلس النظار الخ ماذكر في الجواب ، ثم قدم عرض ضحال من مخزن زجى مخزن القبارى بالاسكندرية لسعادة ناظر الجهادية يشكو من بعض أمور تضاد الصالح ، وورد للناظر المومى إليه معلومات عن أعمال عساكر الانجليز فى الاسكندرية تدل على معاداتهم لرعية الحكومة الخديوية ، وأنهم فى حرب معها كما يعلم من إفادته ، ثم إن ناظر الجهادية المشار إليه طلب فى إحدى إفاداته لوكيل الجهادية أن يشكل مجلس من علماء البلاد وأمرائها وأعيانها للنظر فى هذه الأمور المهمة ، فبناء على ذلك انعقد فى نظارة الجهادية ليلة غرة رمضان سنة ١٢٩٩ مجلس مؤلف من سعادة وكيل الداخلية وسعادات كل من وكيل الجهادية وعلى باشا فهمى ووكيل الحقانية وناظر الدائرة السنية ودانش باشا ومحمود سامى باشا البارودى ومحمد رضا باشا السوارى وحضرات باشكاتب المالية وأحمد بك رفعت مدير المطبوعات ومأمور ضبطية مصر ( إبراهيم بك فوزى ) وعلى بك يوسف وأحمد بك فرج وحسن بك جاد ، وبعد المداولة قرر المجلس لزوم انعقاد مجلس عام يشكل من مشاهير العلماء والرؤساء الروحانيين ومن الطوائف المختلفة ومأمورى الحكومة الحائزين للرتبة الثانية فما فوق وأكابر الذوات المتقاعدين وأعيان التجار ، وأن يكون إنعقاده فى نظارة الداخلية يوم الإثنين غرة رمضان سنة ١٢٩٩ ، وفى الميعاد المذكور انعقد المجلس تحت رئاسة سعادة وكيل الداخلية من عدد كثير من كل طبقة من الطبقات المذكورة ، وتليت على مسامع الحاضرين جميعا الأوراق المتعلقة بهذه المسائل المتقدمة ، وطلب منهم النظر فيها من جهة كونهم أعيان البلاد وأصحاب الصالح المهم فيها ، فاتفق رأى الجميع بعد المداولة :

( أولا ) على لزوم الاستمرار في الاستعدادات الحربية مادامت عساكر الانجليز في مدينة الاسكندرية ومراكبهم في مياهها :

( ثانيا ) على أنه يلزم طالب حضرات النظر إلى العاصمة للاستعلام منهم عن حقيقة ما حصل قبل الحرب وبعده ليتمكن المجلس من إعطاء قراره فيما بعد .  
( ثالثا ) على أن تعين لجنة مركبة من ستة مندوبين من طرف المجلس ليتوجهوا إلى الاسكندرية ، ويبلغوا حضرات النظر قرار المجلس ثم يدعواهم للحضور إلى العاصمة للسبب المتقدم ، وقد انتخب المجلس أعضاء لهذه اللجنة سعادة على مبارك باشا وسعادة محمد رؤوف باشا من الذوات ، وحضرة أحمد بك السيوفى والشيخ سعيد بك الشماخى من أعيان التجار ، والشيخ على نايل والشيخ أحمد كيوة من العلماء ، وبعد ذلك انفضت الجلسة .

(١٦) قرار الخديو توفيق في ٢٠ يولييه سنة ١٨٨٢

بعزل عرابي من وزارة الحربية (١)

على إثر إطلاع الخديو على قرارات الجمعية للعمومية أصدر أمرا في ٢٠ يولييه سنة ١٨٨٢ بعزل عرابي من وزارة الحربية .

نص الامر :

إن ذهابكم إلى كفر الدوار مستصحباً العساكر وإخلاء ثغر الاسكندرية من غير أن يصدر لكم أمر بذلك وتوقيف حركة السكة الحديد وقطع جميع المخابرات التلغرافية عنا ومنع ورود البوستان إلينا ومنع حضور المهاجرين إلى وطنهم بالاسكندرية ، واستمراركم في التجهيزات الحربية ، وإرتكابكم عدم الحضور بطرفنا بعد صدور أمرنا بطلبكم كل ذلك يوجب عزلكم . فقد عزلناكم من نظارة الجهادية والبحرية وأصدرنا أمرا هذا لكم بما ذكر ليكون معلوما .

(١) الوة ثم المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .



## (١٧) قرار الجمعية العمومية في ٢٢ يولية سنة ١٨٨٢

بوقف أوامر الخديو توفيق ونظاره وعدم تنفيذها (٢)

كان عرابي مرابطا في معسكره بكفر الدوار حين أصدر الخديو أمره بعزله من منصبه، فلم يأبه له واستمر بعد عدة الدفاع ليصعد تقدم الإنجليز، وأرسل إلى يعقوب ساعي باشا يطلب منه عقد الجمعية العمومية ثانية للنظر في أمر العزل، فقرر المجلس العرفي دعوة الجمعية العمومية إلى الانعقاد، واجتمعت بوزارة الداخلية يوم السبت ٢٢ يولية سنة ١٨٨٢، وأصدرت قرارها بوقف أوامر الخديو ونظاره وعدم تنفيذها، وهذا نص القرار :

بعد تلاوة الأوامر الصادرة من الخديو أولا وآخرا وفيها الأمر الصادر بعزل أحمد باشا عرابي وتلاوة منشورات عرابي باشا، وبعد سماعنا معارضه وكيل الجهادية بصفة هذه الوظيفة وكونه رئيس المجلس المشكل لإدارة اشغال الحكومة على المجلس، وهو هل وجود الخديو في الإسكندرية هو ونظاره تحت محافضة عساكر الإنجليز يقتضى عدم تنفيذ أوامره أم لا، وإذا صدرت له أوامر من الخديو هل يعمل بها أم لا، رأينا أن وجود العساكر في الإسكندرية والمراكب الإنجليزية في السواحل المصرية ووقوف عرابي باشا بمدافعة العدو يقتضى وجوب بقاء الباشا المشار اليه في نظارة الجهادية والبحرية مداوما على قيادة العساكر، ومتبعاً في أوامره المتعلقة بالعسكرية وعدم انفصاله من تلك الوظيفة، ورأينا وجوب توقيف أوامر الخديو وما يصدر من نظارة الموجودين معه في الإسكندرية كائنه ما كانت لأى جهة من الجهات، وعدم تنفيذها حيث ان الخديو خرج عن قواعد الشرع الشريف والقانون المنيف، ويلزم عرض قرارنا هذا على الاعتبار العالية الشاهانية بواسطة وكلاء النظارات.

(١٨) عهد إنجلترا باحترام استقلال مصر

وبعض وعودها بالجلء

١ - تصريح السير هنرى اليوت ( Henry Elliott ) سفير إنجلترا في  
الآستانة للسلطان سنة ١٨٧٣ :

« ليس في إنجلترا حزب له أقل رغبة في الاستيلاء على مصر » .

٢ - تصريح سير إدوار مالت ( Edward Malel ) قنصل إنجلترا العام  
في مصر للسلطان في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨١ :

« إن حكومة جلالة الملكة لا ترمى إلا للاحتفاظ بسيادة الباب العالي  
وبحقوق الخديو ، وهي لا ترغب في احتلال مصر ولا ضمها » .

٣ - برقية اللورد جرانفيل ( Granville ) وزير خارجية إنجلترا إلى سير  
إدوار مالت في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ :

« ليس لحكومة جلالة الملكة غرض سوى سعادة مصر وتمتعها بكامل حريتها  
التي نالها الخديو بموجب فرمانات عديدة وباستقلالها الإداري الذي ضمنه  
السلطان لها ، وإن انجلترا لتناقض أعز تقاليد تاريخها القومي إذا هي رغبت  
في انتقاص هذه الحرية ، وإن العلاقة التي تربط مصر بالباب العالي تعد ضمانة  
كبرى ضد كل تدخل أجنبي ، فإذا قطعت هذه العلاقة أصبحت مصر في مستقبل  
قريب معرضة لخطر أطماع المتنافسين » .

٤ - تصريح اللورد جرانفيل ( Granville ) إلى موزوروس باشا سفير  
تركيا في لندن في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ :

« بالرغم من جميع الإشاعات والشكوك ليس لنا أية رغبة في أن نعمل  
لاحتلال مصر أو ضمها وإنما نحن نرغب في الاحتفاظ بالحالة الحاضرة  
وبحقوق السلطان » .

٥ - تصريح اللورد جرانفيل ( Granville ) لسفير روسيا في لندن في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ :

« ليس لحكومة جلالة الملكة مطعم شخصي وإنما غرضها الاحتفاظ بالحالة الحاضرة » .

٦ - تصريح اللورد دفرين Dufferin سفير إنجلترا في الأستانة للسلطان في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ :

« لقد صرحت للسلطان أن إنجلترا بعيدة عن أن يكون لها مطامع في مصر، فإن غرضها الوحيد هو الاحتفاظ فيها بالحالة الحاضرة، والرأي العام في إنجلترا يجمع على هذه السياسة ، وقد أضفت إلى ذلك أني لا أجهل أن السلطان يرتاب في نيائنا ، وإن من الأسف العظيم أن يتولاه مثل هذا الخوف الخيالي » .

٧ - برقية اللورد جرانفيل Granville إلى اللورد ليونس Lyons سفير إنجلترا في باريس في ٣ يناير سنة ١٨٨٢ :

« إن لدى الحكومة البريطانية اعتراضات قوية ضد احتلال إنجلترا مصر لأنه يثير مقاومة مصر وتركيا ، وإن التدخل التركي أو تدخل الدول هو خير الوسائل لتسوية المسألة » .

٨ - تصريح اللورد ليونس Lyons إلى مسيودي فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية في ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ .

« إن حكومة جلالة الملكة تمقت كل تدخل حربي في مصر » .

٩ - تصريح الملكة فيكتوريا في خطبة العرش يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ :

« سأبذل كل مالى من نفوذ للاحتفاظ بالحقوق التي قررتها فرمانات والاتفاقات الدولية بما يكفل إدارة البلاد ( مصر ) إدارة حسنة مع ترقية نظمها » .

٦٩٨

١٠ - تصريح اللورد جرانفيل Granville إلى مسمونيسو في ٢٠ مارس  
سنة ١٨٨٢ :

« إن الحكومة الإنجليزية متفقة مع الحكومة الفرنسية على اجتناب التدخل  
الفعلي في مصر أو إحتلالها حربيا » .

١١ - منشور اللورد جرانفيل Granville إلى الدول في ١٠ يولييه  
سنة ١٨٨٢ :

« إن عمل الأميرال سيمور سيقصر على الدفاع الشرعى دون أن يكون  
للحكومة الإنجليزية غرض مستتر » .

١٢ - برقية اللورد جرانفيل Granville إلى اللورد دفرين سفير إنجلترا في  
الآستانة في ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ :

« إن إنجلترا لاتسعى في مصر وراء غرض شخصى لايتفق مع مصالح  
أوربا ولا وراء غرض ينافي مصالح الشعب المصرى » .

١٣ - تصريح سيرشارلس ديلك Charles Dilke وكيل وزارة الخارجية  
البريطانية إلى مسمونيسو Tissot في ١٨ يولييه سنة ١٨٨٢ :

« إن الجنود التى نزلت إلى البر تكون مهمتها الوحيدة الإحتفاظ بالأمن  
في ألاسكندرية » :

١٤ - تصريح مستر جلاستون Gladstone رئيس الوزارة البريطانية في  
مجلس العموم يوم ٢٤ يولييه سنة ١٨٨٢ :

« ليس لبريطانيا العظمى مطامع في مصر ، وهى لم ترسل الجنود إليها  
إلا لإعادة الأمن فيها ، ولكى ترجع للخديو سلطته التى فقدتها ، وهى  
تنوى بكل تحقيق أن تعرض على الاتفاق الأوروبى تسوية المسألة المصرية  
تسوية نهائية » .

١٥ - تصريح سير شارلس ديلك في مجلس العموم يوم ٢٥ يوليه سنة ١٨٨٢ :

« إن رغبة حكومة جلالة الملكة هي أن تترك المصريين وشأنهم بعد تحرير مصر من الطغيان العسكرى ، ونحن على يقين أنه خير لإنجلترا ومصر أن تقوم في مصر حكومة حرة لاحكومة مستبدة ، نحن لانريد أن نلزم مصر بنظم نختارها لها ، بل نريد أن ندعها تختار ما تشاء ، وأن الشرف ليقضى علينا أن نحترم النظم الحرة التى تفخر بها » .

١٦ - خطاب الأميرال سيمور إلى الخديو توفيق في ٢٦ يوليه سنة ١٨٨٢ :  
« أنا أميرال الأسطول البريطانى أرى الفرصة سانحة لأسارع إلى التأكيد لسموكم بأن حكومة بريطانيا العظمى لاتنوى مطلقا فتح مصر ولا تعرض لدين المصريين ولا لحریتهم بحال ، وإن غرضها الوحيد أن تحمى سموكم والمصريين من العصاة » .

١٧ - تصريح مستر جلادستون في مجلس العموم يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

« ليس في نيتنا مطلقا أن نحتل مصر ، وإذا كان هناك شىء لا تقدم عليه فهو ذلك الاحتلال لأن فيه مناقضة تامة للمبادئ التى أعلنتها حكومة جلالة الملكة ، وللوعود التى وعدتها لأوربا واسياسة أوربا نفسها » .

١٨ - منشور اللورد جرانفيل وزير الخارجية للسفراء في أغسطس سنة ١٨٨٢ :

« يجب على سفراء الملكة في الخارج أن يؤكدوا لجميع الحكومات عدم وجود مطامع شخصية لإنجلترا ، وأن الحكومة الإنجليزية مصممة على ألا تسوى مسألة مصر وقناة السويس بدون إشترك الدول » .

١٩- تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية للجنرال مينابري في سبتمبر سنة ١٨٨٢ :  
« إن إنجلترا لا ترمى إلى بسط حمايتها على مصر أو إرغام أحد على  
الخضوع لإرادتها » .

٢٠- تصريح مستر دودسون Dodson في خطابه بسكربرد يوم ١١  
أكتوبر سنة ١٨٨٣ :

« ليس لإنجلترا البقاء في مصر يوما واحدا أكثر مما تقتضيه الضرورة ،  
وهي تؤمل أن تعود الحكومة الأهلية بعد قريب ، ولا حاجة لإنجلترا في بسط  
سيادتها على مصر ولا في ضمها ، وإنما هي ترغب في أن تعيد مصر للمصريين » .  
٢١- تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ :  
« أنقص عدد الجنود البريطانية إلى اثنتي عشر ألفا منذ ٤ نوفمبر وليس  
الإحتلال إلا وقتيا ، وستضع الحكومة الإنجليزية شروطه عن قريب بالاتفاق  
مع الحكومة المصرية » .

٢٢ - خطبة مستر تشمبرلين في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ :

« إنى لا أضيع وقتى في تكذيب ما ينسبونه للحكومة من أنها تنوى بسط  
حمايتها الدائمة على مصر لأن مثل هذا العمل يسبب الأسف الشديد لخلفنا ،  
إذ به نكون قد أوجدنا أيرلندا جديدة في الشرق ، ولا ريب في أننا سنجدوا  
عن مصر متى استتب النظام فيها ، وإننا لا نرغب سوى أن نضمن لمصر الأمن  
والسعادة والاستقلال » .

٢٣ .. تصريح الملكة فيكتوريا في خطاب العرش يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣ :  
« سنحترم كل الالتزامات الدولية في مصر » .

٢٤- تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٥ مارس سنة ١٨٨٣ :  
« إننا لا نطيل أجل إحتلال مصر إلى ما بعد الوقت الذى تقضى به الضرورة  
لوجود الجنود فيها ، ولا ريب أن هناك أما أخرى لها من الحقوق والمصالح  
ما لإنجلترا في مصر ، والحكومة الإنجليزية لا تعترف بمصالح إنجليزية منفصلة  
عن المصالح العامة التى للأمم المتحضرة » .

٢٥ - تصريح جلادستون في مجلس العموم يوم ٦ أغسطس سنة ١٨٨٣ :  
« لم تنس حكومة جلالة الملكة وعودها ، ولن تبقى الجنود البريطانية بوادى  
النيل يوما واحدا أكثر مما تقتضيه الضرورة » .

٢٦ - تصريح جلادستون في خطبته بولاية محافظ لندن يوم ٨ أغسطس  
سنة ١٨٨٣ : « لم نذهب إلى مصر لأغراض أنانية ، وإن رغبتنا الوحيدة هي  
تسريع الإصلاح في مصر وعند تمام هذا الإصلاح سنرحل عنها » .

٢٧ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٩  
أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« إن الحكومة الإنجليزية لم تفكر في ضم مصر لأن هذا العمل يمس  
شرف إنجلترا » .

٢٨ - تصريح سير شاراس ديلك وكيل وزارة الخارجية في مجلس العموم  
يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« إن حكومة جلالة الملكة معارضة في ضم مصر وفي كل ما يشبه هذا  
الضم احتفاظا بعهودها وصيانة لمصالح إنجلترا » .

٢٩ - تصريح سير وليم هور كور William Harcourt في ١٥ أبريل  
سنة ١٨٨٤ :

« إن إنجلترا لا تنوى ضم مصر مطلقا ، ولا تعترف لنفسها بأى حق في  
هذا العمل الذى يعد وسيلة غير سياسية ، لقد كان ضم قبرص مما يؤسف له ،  
فلا ضم ولا حماية ، بل إننا سنجلب عن مصر متى إستتب الأمن والهدوء فيها » .

٣٠ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية للمسيو وادنجتون في ١٦

يونيه سنة ١٨٨٤ .

« تتعهد حكومة جلالة الملكة بأن تسحب جنودها في يناير سنة ١٨٨٨ .

## — ٧٠٢ —

بشرط أن ترى الدول وقتئذ أن الجلاء يمكن أن يتم بدون تعكير السلام والأمن في مصر .

٣١ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٤ :

« نتعهد أن لا نطيل احتلالنا الحربى لمصر إلى ما بعد أول يناير سنة ١٨٨٨ إذا كانت الدول يومئذ تصرح أن حالة البلاد تسمح برحيلنا بدون تعكير الأمن في مصر ، ولا جرم أننا إذا كنا ننوى عرقلة عمل الدول بمقاومتنا عندما يحين وقت تنفيذ ما تعهدنا به ، فلن يصيح لبلادنا شرف يتكلم به أحد . »  
٣٢ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية لحسن فهمى باشا في ٨ فبراير سنة ١٨٨٥ :

« تنوى الحكومة الإنجليزية نية صريحة أن تنسحب من مصر لأسباب سياسية ومالية . »

٣٣ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٥ :

« الحكومة مصممة على أن لا تبقى في السودان يوما واحدا ، أكثر مما تقضى به الضرورة . »

٣٤ - تصريح اللورد كمبرلى Kimberly وزير الهند في مجلس اللوردات يوم ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٥ :

« سرحل عن مصر يوم أن تتألف فيها حكومة مستقرة ، ولا يمكن لأى حكومة بريطانية أن تواجه أوروبا بسياسة أخرى : »

٣٥ - تصريح سير ميخائيل بيدش Michael Beach وزير المالية في مجلس العموم يوم ٥ أغسطس سنة ١٨٨٧ :



« ليس في نية إنجلترا أن تبقى على الدوام في مصر ، وإن الغرض الوحيد للحكومة جلالة الملكة هو إعداد هذه البلاد للاستقلال » .

٣٦ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في منشور انتخابي يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٥ :

« يجب على إنجلترا أن تنسحب من مصر متى سمح بذلك الشرف البريطاني ، ونحن لا نقبل ضما ولا حماية ولا إطالة غير محدودة للاحتلال ، كما أننا نرفض كل فكرة تعويض مهما كان نوعه في مقابل المجهودات والتضحيات التي بذلناها لليوم ، إن السياسة الانجليزية قائمة على خطأ ، وإن أحسن ما يعمل في مثل هذه الحالة هو أن نضع بسرعة حدا لمثل هذا التدخل » .

٣٧ - تصريح اللورد سالسبري رئيس الوزارة للمسيو وادنجتون في ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ :

« إذا ظنتم أننا نريد البقاء في مصر تكونون مخدوعين ، لأننا لا نبحث إلا عن الخروج منها بشرف ونحن مصممون على الجلاء » .

٣٨ - تصريح اللورد سالسبري رئيس الوزارة في خطاب ألقاه في الوليمة التي أقامها محافظ لندن يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ :

« لقد اترف جميع الوزراء الذين تعاقبوا منذ أربع سنوات أن الاحتلال سينتهي ، وأن أقوال أوروبا في هذا الصدد من شأنها أن تمنع تملك مصر بمضى المدة » .

٣٩ - تصريح اللورد سالسبري رئيس الوزارة في مجلس اللوردات في ١٠ يونية سنة ١٨٨٧ :

« لا تستطيع الحكومة الانجليزية وضع مصر تحت حمايتها ، وذلك بناء على تعهداتها السابقة واحتراما لقواعد القانون الدولي ، وإن مهمتها يجب أن تقف

عند الاتفاق مع الباب العالي على الدفاع عن الخديو ضد الفتن السياسية ولا تتعدى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة في وادي النيل ، ولقد عقدت إتفاقية في هذا الصدد مع تركيا ، وهي تقضى بأن الاحتلال الانجليزي ينتهى بعد ثلاث سنوات .

٤٠ - تصريح سير هنرى درومند ولف إلى الصدر الأعظم في سنة ١٨٨٧ :  
« كذبت الحكومة الانجليزية كل نية في ضم مصر أو بسط الحماية عليها ، ولقد نسبوا لانجلترا فكرة أنها تريد احتلال مصر احتلالا أبديا ، ولكن هذا يعد خرقا لتقاليد إنجلترا السياسية ونقضا لتعهداتها نحو السلطان ، وانتهاكا لحرمة القانون الدولي . »

٤١ - تصريح ٥٠٠ سميت W.H.Smith وزير الخزانة في مجلس العموم في أول ديسمبر سنة ١٨٨٨ :

« يمكننا أن نتوقع في مستقبل قريب جدا الجلاء عن وادي النيل كله . »  
٤٢ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في مجلس اللوردات يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٩ :

« لانستطيع إعلان حمايتنا على مصر ، ولا إعلان نيتنا بأننا نريد أن نحتلها احتلالا فعليا أبديا لأن هذا يعد نقضا لتعهدات إنجلترا الدولية . »

٤٣ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في وليمة محافظ لندن يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ :

« ليس غرضنا الأساسى قطع العلاقة التي تربط مصر بالدولة العلية ، وإنما نحن نرغب في أن نحافظ على مركز مصر الشرعى الحالى ومركزها حيال الامبراطورية العثمانية المبين في المعاهدات والقرارات ، وإننا نتقدم في هذا السبيل ، ونؤمل من صميم أفئدتنا أن ندرك ذلك الغرض قريبا . »

٤٤ - تصريح سير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية البريطانية سابقا في خطابه بمدينة سدنى في ١١ يناير سنة ١٨٩٢ :

« تعهدت انجلترا بالجلء عن مصر متى قامت فيها حكومة غير مزعزعة ، ولقد حل اليوم وقت الجلاء ، وليس هذا لأننا وعدنا به فقط ، بل لأن مصلحتنا أيضا تتطلب القيام به ، فان احتلال مصر هو الذى جر الحكومة إلى التنازل عن هالجولند والبيخلى عن الهوفاس فى مدغشقر ، وتضحية حقوق المستعمرين فى ترينيداد . »

٤٥ - تصريح اللورد دفرين سفير انجلترا فى باريس المسيو دفيل فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ :

« إن زيادة الحماية الانجليزية فى مصر لا تدعو إلى أى تعديل فى التأكيدات التى قدمتها حكومة جلالة الملكة فى عدة مواقف بخصوص الجلاء عن مصر ، كما أنها لا تدعو لأى تغيير سياسى . »

٤٦ - تصريح سير هنرى كمبل بانرمان Sir Henry Cambel Bannerman وزير الحربية لجريدة نيوز ويتز فى ٩ أكتوبر سنة ١٨٩٤ :

« ليس احتلال مصر إلا وقتيا ، وإننا لا يمكننا البقاء إلى الأبد فى مصر إلا إذا نقضنا تعهداتنا الرسمية وجعلنا أنفسنا محتقرين فى نظر أوروبا . »

٤٧ - تصريح سير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية السابق فى محاضرة له ألقاها يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٥ :

« الاحتلال الانجليزى لمصر مصدر ضعف لانجلترا وحيث إننا لا نرى أية مصلحة فى البقاء بمصر فلا يوجد سبب يمنع جلاءنا عن هذا البلد . »

٤٨ - تصريح مستر جلادستون فى خطابه الذى أرسله إلى مصططفى كامل فى ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ :

« إن زمن الجلاء على ما أعلم قد وافي منذ سنين » .

٤٩ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة للمسيو دى كورسيل في  
١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨ :

« كان وادى النيل ولا يزال دائماً ملكاً لمصر » .

(١٩) مذكرة بها من شريف باشا مؤرخة في ٢١ من ديسمبر ١٨٧٣ إلى سير  
أفلين بارنج (لورد كرومر) يرفض فيها طلب الحكومة البريطانية سحب  
الجيش المصرى من السودان واخلائه :

أن التفكير في احتمال ترك مصر للسودان ليثير اعتراضاً مبدئياً مرده إلى  
الفرمان الذى يحظر على الخديو حظراً باتاً أن يتصرف في الأقاليم المسندة ولايتها  
اليه، على أنه إذا فرض جدلاً جواز إقدام مصر على النزول عن ممتلكاتها السودانية  
فانه يتعين تقدير الآثار التى تترتب على ذلك فان الحكومة المصرية تبسط  
سلطانها على السودان جميعه فيما عدا مقاطعة كردفان وبعض الأقاليم المجاورة  
لسواكن فاذا قررت ترك السودان كان معنى هذا القرار تمكين الثوار من  
السودان الشرقى برمتيه ومن مديرتى بربر ودنقلة وكذلك من مجرى نهر النيل  
من منابعه إلى نقطة تعتبر حداً جنوبياً لمصر فينفرد (المهدى) بالسلطان في هذه  
الأقاليم الشاسعة وتضطرب القبائل التى مازالت على ولائها لمصر وكذلك القبائل  
المرددة مثل الكبابيش إلى الانضواء تحت لواء الثورة.

فان أقدمت مصر على ذلك إتسع نفوذ (المهدى) وضاعت رقعة أراضي  
مصر وصار لزاماً عليها أن تواجه قوات الثوار المتعصبين، يضاف إلى ذلك وجوب  
التحوط للقبائل البدوية العديدة التى تحيط بحدودها جميعاً وهل قبائل معروفة  
بميلها للنهب لن تتردد في إتباع المهدي إذا هو أغراها بمصر ومناها بثرائها .  
وبعض هذه القبائل مثل العبابدة والباشاريين التى لا تزال إلى الآن على ولائها

لمصر تمتد من بربر إلى إسنا وقنا ، فان هى انضمت إلى حركة المهدي سببت للحكومة المصرية متاعب عديدة مستمرة .

ويترتب على حرمان مصر من حدودها الطبيعية أن تصبح مكشوفة من كل الجهات فيتعين عليها للمحافظة على كيانها أن تحتفظ بجيش عظيم تزيد نفقاته عن حدود طاقتها ، أما الاحتفاظ بالسودان تحت إدارة حسنة فانه على العكس يتيح لمصر فضلا عن تجنيد عدد كبير من السودانيين بنفقات قليلة أن تحمل هذه الأقاليم جزءا من النفقات اللازمة للاحتفاظ بجيش تكون مهمته المحافظة على الأمن في السودان والدفاع من مصر ذاتها .

ثم إن مصر قد اضطرت منذ أقدم العصور وإلى عهد محمد على أن تجرد الحملات متجهة إلى الجنوب لتحمي نفسها من تسرب الشعوب التي تقطن مناطق أعالي النيل فكانت خطة مصر الدفاعية المسعرة تقوم على إبعاد هذه الشعوب وصددهم عن حدود مصر ذاتها .

لذلك لا تستطيع حكومة سمو الخديو إقرار ترك هذه الأقاليم التي تراها لازمة لضمان سلامة مصر ولا غنى عنها .

ومن جهة أخرى ومهما يكن الرأي فيما يوجه من نقد إلى الإدارة المصرية في السودان فان فضل مصر في تعريف العالم المتمددين بهذه المناطق التي تمتد إلى البحيرات فضل لا ينكر وإليها وحدها كذلك يعود الفضل في إقامة مصارف ومتاجر أوربية في السودان وفي تمكين البعث العلمية من إرتياده والإرساليات الدينية من الإقامة فيه .

ويصعب كذلك على المنصف أن ينكر على مصر جهودها الموفقة في القضاء على الاتجار بالرقيق وقد تبين أن أنصار المهدي البارزين هم من الرجال الذين كانت الإدارة المصرية قد قضت على تجارتهم المخزية .

ولكن الحكومة الخديوية في حاجة إلى معاونة قوة حربية قوامها نحو عشرة آلاف رجل معاونة موقوته لتمكينها من الإستمرار في أداء رسالتها في السودان وإعادة نفوذها إليه مما يترتب عليه حماية مصر ذاتها. وتكون مهمة هذه القوة أن تفتح بادية ذى بدء الطريق بين بربر وسواكن وأن تعسكر لمدة محدودة حتى تستطيع الحكومة الخديوية أن تجهز وتركر القوات اللازمة لتحل محلها .

وغنى عن البيان أن الحكومة الخديوية لا تنوى إعداد حملة جديدة توجهه لكردفان بل هى تكفى باتخاذ الوسائل اللازمة للاحتفاظ بالخرطوم كى تطمئن إلى السودان الشرقى وتسيطر على مجرى النيل .

ولما كانت الثورة ذات طابع دينى غير منكور فإن الحكومة الخديوية ترى أن خير تدخل تقتضيه الظروف هو التدخل التركى ، وهى موقنة أن الباب العالى لن يتردد فى تقديم هذه المعاونة إذا هو قدر ماعاونته به مصر فى القرم وكريت وسربيا وبلغاريا ولن يخفى على الباب العالى أهمية الإسراع فى تقديم هذه المعاونة كى لا تمتد الثورة إلى طرابلس وإلى الجزيرة العربية . على أن الحكومة الخديوية تود بصفة خاصة أن يضمن أى تعهد خاص فى هذا الشأن إتفاقا مع بريطانيا العظمى وسواء لديه فى ذلك أن تتولى حكومة جلالة الملكة ( بريطانيا ) المفاوضة نيابة عن مصر أم أن تتولى مصر ذاتها مفاوضة الباب العالى .

إمضاء شريف

(٢٠) برقية لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا إلى لورد كرومر

بضرورة اتباع النصائح البريطانية ( ٤ يناير ١٨٨٤ ) .

أصرت الحكومة البريطانية على ضرورة إخلاء السودان ووجهت إلى الحكومة المصرية صورة برقية مرسله من لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا إلى المتمد البريطاني فى مصر :

« لا أرى حاجة إلى أن أوضح لكم أنه من الواجب ، مادام الاحتلال البريطاني المؤقت قائماً في مصر ، أن تتأكد حكومة جلالة الملكة من ضرورة اتباع النصائح التي ترى اسدهاها للخديو في المسائل الهامة التي تستهدف فيها إدارة مصر وسلامتها للخطر .

ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن المسؤولية الملقاة على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها إلى أن تصر على إتباع السياسة التي تراها .

ومن الضروري أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقاً لهذه السياسة . وإن حكومة جلالة الملكة لوائية من أنه إذا اقتضت الحال استبدال أحد الوزراء فهناك من المصريين سواء من شغلوا منصب الوزارة أو شغلوا مناصب أقل درجة ، من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التي قد يصدرها إليهم الخديو بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة .

(٢١) خطاب استقالة وزارة شريف باشا احتجاجاً على إصرار الحكومة البريطانية على إخلاء السودان .

تتعجل الحكومة البريطانية إخلاء السودان ، ولكننا لانملك حق الموافقة على اتخاذ مثل هذه الخطوة ، لأن تلك المديرية التابعة للباب العالي قد وضعها أمانة في أيدينا لنديرها ، فإذا أصرت بريطانيا على أن تكون توصياتها نافذة بغير معارضة منا كان هذا العمل متناقضاً مع أحكام الدكرية الخديوية الصادر في ١٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ الذي يشترط أن يحكم الخديو بواسطة وزرائه وبالإشتراك معهم ، لذلك نقدم استقالتنا لأنه قد حيل بيننا وبين أداء مهمتنا وفقاً للدستور .

(٢٢) مذكرة بريطانية بتبرير رفع العلم البريطاني بجانب العلم المصري

في الخرطوم ٤ سبتمبر سنة ١٨٩٨

أنه بالنظر إلى المساعدات المادية التي قدمتها الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية من الناحيتين الحربية والمادية فقد قررت حكومة جلالة الملكة رفع العلم البريطاني بجانب العلم المصري في الخرطوم وإن هذا الاجراء لا يقصد به تحديد كيفية إدارة الأراضى المحتلة في المستقبل وإنما يرمى إلى التأكيد بأن حكومة جلالة الملكة تعتبر أن لصوتها الغلبة في جميع المسائل المتعلقة بالسودان ، وأنها ، تبعاً لذلك ، تنتظر أن تلتزم الحكومة المصرية كل نصيحة تقدمها إليها الحكومة البريطانية في شأن المسائل السودانية .

القاهرة في ٤ سبتمبر ١٨٩٨ إمضاء ( رنيل رود )

(٢٣) اتفاقية الحكم الثنائى في السودان ١٩ يناير ١٨٩٩

حيث أن بعض اقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخمية الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالإتحاد حكومتها جلالة ملكة الانكليز والجناب العالي الخديوى ،

وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الاقاليم المفتوحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال إلى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الإحتياجات المتنوعة ،

وحيث أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على مالها من حق الفتح، وذلك بأن تشترك في وضع النظام الإدارى والقانونى الآنف ذكره وفي إجراء تنفيذ مفعولة وتوسيع نطاقه في المستقبل ،



وحيث أنه تراءى من جملة وجوه أصوية الحاق وادى حلفا وسواكن  
إداريا بالأقاليم المفتحة المجاورة لها،

فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لها من  
التفويض اللازم بهذا الشأن على ما تأتى وهو :

#### ( المادة الأولى )

تطلق لفظة السودان فى هذا الوفاق على جميع الاراضى الكائنة إلى جنوبي  
الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى :

أولا - الأراضى التى لم تغلبها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ . أو ،

ثانيا - الأراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان  
الأخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة ،  
المصرية بالاتحاد . أو ،

ثالثا - الأراضى التى قد تفتتها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من  
الآن فصاعدا .

#### ( المادة الثانية )

يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معا فى البر والبحر بجميع أنحاء  
السودان ماعدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصرى فقط .

#### ( المادة الثالثة )

تقوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان إلى موظف واحد  
يلقب (حاكم عموم السودان ) ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب  
حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوى يصدر برضا  
الحكومة البريطانية .

#### ( المادة الرابعة )

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به والتي بين شأنها تحسين حكومة السودان أو تقرير إدارة حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحريرها أو نسخها من وقت لآخر بمنشور من الحاكم العام وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحوير أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين واللوائح الموجودة .

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الجناب العالي الخديوى .

#### ( المادة الخامسة )

لا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعدا إلا ما يصدر باجرائة منشور من الحاكم العام بالجمعية السالف بيانها .

#### ( المادة السادسة )

المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للأوربيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول

#### ( المادة السابعة )

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين

دخولها إلى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية ، إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانئ ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة التجارية تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمشورات التي يصدرها بهذا الشأن .

#### ( المادة الثامنة )

نما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة الحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

#### ( المادة التاسعة )

يعتبر السودان بأجمعه ماعدا مدينة سواكن تحت الاحكام العرفية وببقي كذلك الى يتقرر خلاف ذلك بمشور من الحاكم العام .

#### ( المادة العاشرة )

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة فيه قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

#### ( المادة الحادية عشرة )

ممنوع منعاً مطلقاً إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور بالاجراءات اللازمة إتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

#### ( المادة الثانية عشرة )

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة متبهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يولييه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بإدخال

الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة الروحية وبيعها أو تشغيلها.

تحريراً بالقاهرة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

الامضاءات  
( بطرس غالى ) ( كرومر )

### ( ٢٤ ) اتفاقية الحكم الثنائى فى السودان

١٠ يولييه سنة ١٨٩٩

حيث قد تقرر فى المادة الثامنة من الوفاق المعقود بيننا فى ١٩ يناير ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان فى المستقبل أن سلطة الحاكم المختلطة لا تمتد على أى قسم من أقسامه ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه ما عدا مدينة سواكن ،  
وحيث أنه لم تشكل محكمة مختلطة بسواكن فى أى وقت من الأوقات وقد تراءى عدم مناسبة ذلك التشكيل الآن وخصوصا لما يترتب عليه من النفقات.  
وحيث أن عدم وجود محكمة أهلية بسواكن لفصل ما يحدث من المنازعات بين أهلها قد ألحق بهم ضررا جسيما فيكون حينئذ من الصواب اجراء المساواة بين تلك المدينة وبين باقى السودان ، وحيث أنه بناء على ما ذكر قد تراءى لنا تعديل الوفاق المشار إليه ،

فما لنا نحن الموقعين على هذا من التفويض التام فى ذلك قد حصل التراضى والاتفاق بيننا على ما هو آتى :

### ( المادة الأولى )

تعتبر ملغاة من الآن النصوص الواردة فى وفاقنا الرقيم ١٩ يناير ١٨٩٩ التى كانت بموجبها مدينة سواكن مستثناة من أحكام النظام الذى تقرر فى ذلك الوفاق لإدارة السودان فى المستقبل ،

تحريرا بمصر فى ١٠ يولية ١٨٩٩ امضاء  
( بطرس غالى ) ( كرومر )

## (٢٥) إعلان الحماية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤

إن وزير خارجية جلالة ملك بريطانيا يعلن أنه نظرا لحالة الحرب الناشئة عن عمل تركيا فقد وضعت مصر تحت حماية صاحب الجلالة ، وسوف تصبح من الآن فصاعدا تحت الحماية البريطانية .

وبذلك انتهت سيادة تركيا على مصر ، وسوف تتخذ حكومة جلالة الملك جميع الإجراءات الضرورية للدفاع عن مصر وحماية سكانها ومصالحها .  
وعندما نشبت الحرب ، عهد بحماية مصر إلى جيش الاحتلال البريطاني ، بينما اضطلع الجيش المصري متعاوناً مع الحماية البريطانية الصغيرة في الظروف بمسئولية الأمن في السودان . ولقد قامت جنود السودان بمساعدة فعالة في أثناء الحرب . ووضعت مخازن الجيش ، ومستشفياته وإدارات ذخائره تحت تصرف الحاميات المصرية .

## (٢٦) برقية ملك إنجلترا

إلى السلطان حسين

« في اليوم الذي ترتقي فيه عظمتكم السلطانية منصبها السامي أرغب أن أقدم إلى عظمتكم السلطانية عواطف الوداد المنبعثة عن أكمل إخلاص مع تأكيدى لكم بأننى لا أنفك عن تأييدكم في المحافظة على مصر وضمان رفاهيتها في المستقبل وسعادتها ، ولقد دعيتم عظمتكم السلطانية إلى تحمل مسؤولية منصبكم السامي إبان أزمة خطيرة في الحياة الأهلية بمصر ، وإنى على يقين أنه بمعاونة وزرائكم وبحماية بريطانيا العظمى يتسنى لكم التغلب على كل المؤثرات التي يراد العبث باستقلال مصر وبرفاهية أهلها وسعادتهم » .

## ( ٢٧ ) احتجاج الأمة المصرية

على اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية على مصر

أرسل سعد زغلول رئيس الوفد المصرى فى ١٢ مايو سنة ١٩١٩ عندما  
اعترف مؤتمر الصلح بالحماية على مصر ، الكتاب التالى :

باريس فى ١٢ مايو سنة ١٩١٩

جناب مسيو جورج كليمنصو رئيس مؤتمر السلام بباريس .

لم يشأ مؤتمر الدول المتحالفة المشتركة أن يطبق على مصر مبادئ الحق  
والعدل مع أنها جديرة بأن تعامل بمقتضى هذه المبادئ ، نظرا لما قامت به من  
المساعدة التى أدت إلى النصر - لم يشأ أن يسمع صوت مصر مع أنها كانت فى  
مقدمة الدول التى أعلنت أنها فى حالة حرب مع أعداء الدول المتحالفة وعانت  
أعظم الضحايا فى سبيل قضية الحلفاء - لم يشأ أن يسمعها مع أنها بلاد غيرت  
الحرب مركزها السياسى ، وقد اعترف المؤتمر بالحماية البريطانية بدون أقل  
مراعاة لرأى الأمة المصرية وبغير أن يعبر أدنى التفات لقيام هذه الأمة بأجمعها  
فى وجه هذه الحماية وإظهارها معارضتها لها بأجلى المعانى .

إن العقل ليا بى إسناد مثل هذا القرار إلى المبادئ التى من أجلها خاضت  
الولايات المتحدة غمار الحرب والتى قررها الرئيس ولسن بعد ذلك لتكون  
أساسا للهدنة ثم للصلح ، ولا إلى المبادئ التى أعلنت بريطانيا العظمى نفسها  
أنها تحارب انتصارا لها ، كذلك لا يجد العقل ما يرتاح إليه إذا صرف النظر  
عن هذه المبادئ واعتمد على تحكيم العوائد السياسية التى كان معمولاً بها  
قبل الحرب ، لأنه كيف يستطيع العقل البشرى أن يفسر نيل الحجاز استقلالها  
وهى ولاية صغيرة وعدد سكانها لا يذكر ، ومواردها ضيقة ، لم تتحمل شيئا  
من أعباء الحرب . ومصر التى قامت بنصيب وافر منها ، وعانت ما عانت فى

سبيل الفوز النهائي يكون نصيبها الرفض البات إذا طالبت أن يسمع صوتها ،  
ثم يعقب هذا الرفض ضياع حقوقها المقدسة التي كسبتها بدماء أبنائها في  
ميادين القتال .

لا يمكن التسليم بأن مصر التي اشتركت من أوائل القرن الماضي في إقامة  
صروح المدنية وساعدت تركيا في انتصارها الذي أدى إلى استتباب النظام في  
الحجاز بل وفي بلاد اليونان والتي قهرت تركيا نفسها في ميدان الحرب ،  
يكون حظها أن تعامل بأقل مما عولمت به شعوب إفريقيا الوسطى وقد  
أصبحو اليوم محلا لرعاية ما كانوا ليحلموا بها .

ليس في العالم قاض نزيه يستطيع الاهتداء إلى سبب واحد مقبول  
للموقف الذي اتخذته المؤتمر إزاء القضية المصرية أو اتخذته بريطانيا العظمى  
نفسها ، وهي التي استشهدت العالم أكثر من ستين مرة على أنها لا تفكر مطلقا  
في ضم مصر أو في إعلان الحماية عليها كرها ، وإنا هي ترمى في سياستها إلى  
استقلال هذه البلاد .

ونهاية القول أن العقل لا يمكن أن يرتاح لقرار المؤتمر كيفما قلبه ، ومهما  
كانت العلة التي تتخذ أساسا لتبريره حتى إذا سلم بأنه بنى على حق القوى  
على الضعيف ، لأن حق القوة معناه الحرب والفتح ، ولا شك في أن مصر لم  
تكن في حالة حرب مع إنجلترا ، بل كانت تحارب بجانبها ، ولم تفتح إنجلترا  
مصر بل إن الأمر على العكس من ذلك ، فإن مصر هي التي ساعدت إنجلترا  
على فتح ما فتحتته من بلاد العدو .

نعم إن بعض الصحف قد أيدت تلك النظرية القائلة بأن الشعوب الشرقية  
لا يمكن معاملتها بما تعامل به الشعوب الغربية ، وأن المبادئ التي أعلنت في  
هذا الشأن قد نشأت عنها وعود لم تحسب عواقبها ، فهل يريدون التمسك

بمثل هذه النظرية ليهدموا في زمن السلم تلك المبادئ السامية التي أقامت الحرب بناءها ، وليسحبوا بعد نوال النصر تلك الوعود بها من اشتراك معهم في تشييد صرحها ، إذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن أن يفسروا كيفية عدم تطبيق هذه النظرية في جميع الأحوال بلا استثناء ، فاننا نرى بعض الأمم الشرقية التي آمنت بما صدر لها من الوعود قد تحققت آمالها فعلا .

لم يبق إلا فرض واحد لا مفر من التسليم به ، وهو أن الشعب المصري اعتبر سلة من السلع التي يتجر فيها . وهذا التصرف هو الذي كان ينقده الدكتور ولسن بشدة في خطابه التي كان يتكلم فيها عن حق القوة وعن وجوب انقضاء عصره . لأنه تصرف جائر لا يتفق مع روح العصر الحاضر . إنه ليشق علينا أن نفكر في أن المؤتمر قد عاملنا هذه المعاملة ، غير أننا لسوء الحظ مضطرون لتقرير الواقع ، ومهما يكن من بواعث الاحترام الواجب لهذه المحكمة العليا ، فإنه لا يسعنا إلا إثبات الواقع كما هو لأن من الأوقات والظروف ما يكون فيه خطر على الإنسان إذا هو لم يضع كل شيء في سبيل تقرير الحقيقة ، لقد كان للشعوب المهضومة الحق أن تجد فيما مضى في ذلك المثل الحكيم الذي وضعه الفيلسوف روسو وهو : « إن القوى مهما بلغت قوته لا يضمن أن تكون له الغلبة على الدوام » — ما يساعدها على التذرع بالصبر . أما الآن وقد أثبت الرئيس ولسن بأجلى بيان أن من الأمور الممقوتة التي تنفر منها الطباع أن تسود أمة على أمة ، فقد بلغ كره السيادة من نفوس الأمم المظلومة أنها أصبحت تفضل الفناء على البقاء في قيود الذل ، ولاشك أنه ما كان لتلك المبادئ الجديدة إلا أن تصادف في مصر وسطا مستعدا لقبولها ، لأن مصر بلد من سلالة كريمة المحتد نشيطة المزاج ، إذا تولد فيها الأمل أثار غضبها على الذين يناوئونها في استقلالها .



إن الأمة المصرية لا تقبل أبدا أن تكون تلك الساعة القديمة التي تتداولها أيدي الأفياء، ولا أشك أنها اليوم بعد التصريحات التي فاه بها ذلك الرسول الجديد في عالم السياسة الذي تشف كلماته عن أسمى معاني الأدب وأرقاها ، أبعد منها في أي زمن مضى عن الرضى بمثل هذا المصير ، فان مجرد خوفها من عدم تطبيق مبادئ الدكتور واسن على قضيتها قد رفعها إلى تعريض صدور أبنائها وهم عزل من السلاح لنيران الرصاص القتالة ، ومن غريب الاتفاق أن تكون تلك الساعة هي التي تجتمع فيها عشرون دولة لتقرر موافقتها على الحماية البريطانية .

إن مثل هذا الحل المحزن لا يكون من ورائه إلا إلقاء بذور اليأس وعوامل الغضب في قلب الشعب المصري . وقد قال الرئيس واسن :

« إن الصلح لا يمكن أن يكون صاحبا وطيدا الأركان إلا إذا اندثر به كل أثر من آثار الحق في قلوب الشعوب سواء كانوا أقوياء أو ضعفاء وكان العدل موزعا عليهم جميعا بدرجة واحدة بغير أقل تمييز بين قويهم وضعيفهم » .  
فهل وقع الاختيار على الشعب المصري ليكون ضحية وتقدم فدية لحسن اتفاق الدول العظمى ؟ إذا صح ذلك فكيف يمكن التسليم بأن نكون نحن تلك الضحية ونحن أمة ذات تاريخ وماض مجيدين ، وما الذي كان يصيبنا لو كنا انضمامنا لأعداء الحلفاء ، وضا عن أن نشاطهم متاعب القال .

إن الواجب المفروض علينا بصفتنا نوابا عن الشعب المصري يقضى علينا بأن نسمع المؤتمر صوت ذلك الشعب السيء الحظ الذي حرم دون غيره من التمتع بالعدل الذي عمت ظلاله جميع أقطار المسكونة . وقد بات يرى نفسه أنه إنما كان يعمل للاضرار بمصالحة المشتركة في العمل مع الحلفاء . نعم إن صوته يرتفع عاليا للاحتجاج . لأنه هو وحده الذي حرم من نعم الصلح ومزاياه مع أنه كان عاملا أميناً في الحرب . ولكن الأمة التي لها أمنية خاصة

تضعها فوق كل احترام والتي تشعر بشخصيتها وتحس بحقوقها لانتمكن الغير من أن يتصرف في أمرها، وهي دون غيرها صاحبة الحق في البيت في مصيرها.  
عن الوفد المصرى - سعد زغلول - رئيس الوفد

(٢٨) انجلترا ترفع الحماية عن مصر

أولا - تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

بما أن حكومة جلالة الملك، عملا بنواياها التي جاهرت بها، ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة،

وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر، أهمية جوهرية للإمبراطورية البريطانية، فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

- ١ - إنتهت الحماية البريطانية على مصر. وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة.
- ٢ - حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (إقرار الإجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكنى مصر تلغى الأحكام العرفية التي أعلنت في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤.
- ٣ - إلى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك، وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتية بيانها، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور وهي :

( أ ) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر .

( ب ) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبي بالذات أو بالواسطة.

( ج ) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأفليات . ( د ) السودان .

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هي عليه الآن .

ثانياً .. تبليغ من المندوب السامي  
إلى سلطان مصر

دار الحماية

القاهرة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

يا صاحب العظمة

١ - أنشرف بأن أعرض لمقام عظمتكم أن الناس قد ذهبوا في تأويل بعض عبارات المذكرة التفسيرية التي قدمتها إلى عظمتكم في الثالث من شهر ديسمبر ، مذاهب تخالف أفكار الحكومة البريطانية وسياستها ، وهو ما آسف له أشد الأسف .

٢ - ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة أن كثيراً من المصريين ألقى في روعهم أن بريطانيا العظمى توشك أن ترجع في نواياها القائمة على التسامح والعطف على الأمانى المصرية ، وأنها تنوى الانتفاع بمركزها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سيامي إداري لا يتفق والحريات التي وعدت بها .

٣ - غير أنه ليس شيء أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة . بل إن الأساس الذي بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو أن الغاية من الضمانات التي تطلبها بريطانيا العظمى ليست إبقاء الحماية حقيقة أو حكماً . وقد نصت المذكرة على أن بريطانيا العظمى صادقة الرغبة في أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية ومن مركز دولي .

٤ - وإذا كان المصريون قد رأوا في هذه الضمانات أنها تجاوزت الحد الذي يلتزم مع حالة البلاد الحرة . فقد غاب عنهم أن انجارتها إنما ألجأها إلى ذلك حرصها على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر خصوصاً فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية ، على أن الأحوال التي يمر بها العالم الآن

لن تدوم ، ولا يثبت كذلك أن يزول الاضطراب السائد في مصر منذ الهدنة ، والأمل وطيد في أن الأحوال العالمية صائرة إلى التحسن ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، فكما قيل في المذكرة سيحىء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة إلى الثقة بما تقدمه هي من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الأجنبية .

٥ - أما أن تكون إنجلترا راغبة في التدخل في إدارة مصر الداخلية . فذلك ما قالت فيه الحكومة البريطانية ولا تزال تقول إن أصدق رغباتها وأخلصها هو أن تترك للمصريين إدارة شئونهم ، ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق الذى عرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى . وإذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارتى المالية والحقانية فان الحكومة البريطانية لم ترم بذلك إلى استخدامها للتدخل في شئون مصر . وكل ما قصده هو أن تستبقى أداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الأجنبية .

٦ - هذا هو كل مرمى الضمانات البريطانية . ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة في الحيولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة في حكومة أهلية .

٧ - فإذا كانت هذه هي نوايا إنجلترا ، فلا يمكن لأحد أن ينكر أن إنجلترا يعز عليها أن ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الأجل الذى يبلغون فيه مطمعا ترغب فيه إنجلترا كما تتوق إليه مصر . أو أن ينكر أنها تكره أن ترى نفسها مضطرة إلى التدخل لرد الأمن إلى نصابه كلما أدركه اختلال يثير مخاوف الأجانب ويجعل مصالح الدول في خطر . وإنه ليكون مما يؤسف له أن يرى المصريون في التدابير الاستثنائية التى اتخذت أخيرا أى مساس بمطمحهم الأسمى ، أو أية دلالة على تغير القاعدة السياسية التى سبق بيانها فان الحكومة البريطانية لم يعد غرضها إلا أن تضع حدا لتطبيع ضار قد يكون لتوجيهه إلى أهواء العامة نتائج تذهب بثمره الجهود القومية المصرية ، ولذلك

كان الذى روعى بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التى تستفيد من أن البحث فيها يجرى فى جو قائم على الهدوء والمناقشة باخلاص .

٨ — والآن وقد بدأت تعود السكينة إلى ما كانت عليه بفضل الحكمة التى هى قوام الخلق المصرى ، والتى تتغلب فى الساعات الحاسمة فانى اسعيد أن أنهى إلى عظمتكم أن حكومة جلالة الملك تنوى أن تشير على البرلمان باقرار التصريح المالحق بهذا ، وإننى لعلئ يقين بأن هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ، ويضع الأساس لحل المسألة المصرية حلانهايا مرضيا .

٩ — وليس ثمة ما يمنع منذ الآن من إعادة منصب وزير الخارجية ، والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر .

١٠ — أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع إلى عظمتكم وإلى الشعب المصرى .

وإذا أبطأ لأى سبب من الأسباب إنفاذ قانون التضمينات (إقرار الاجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية ) السارى على جميع ساكنى مصر ، والذى أشير إليه فى التصريح المالحق بهذا فانى أود أن أحيط عظمتكم علما بأننى — إلى أن يتم الغاء الاعلان الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ سأكون على استعداد لايقاف تطبيق الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية .

١١ — فالكلمة الآن لمصر . وأنه ليرجى أنها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها ، تسترشد فى أمرها بالعقل والرواية لا بمعامل الأهواء .

ولى مزيد الشرف الخ .  
أللبنى ( فيلد مارشال )

٢٩ — النصوص الخاصة بمصر في معاهدة لوزان

المعقودة بين تركيا وانجلترا وحلفائها في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣.

المادة ١٧ — يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

المادة — ١٨ صارت تركيا محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية ، وهى القروض المعقودة في سنوات ١٨٥٥ ، ١٨٩١ ، ١٨٩٤ وصارت المدفوعات السنوية التى تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءاً من مدفوعات الدين المصرى العام ، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية .

المادة ١٩ — إن المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية التى لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بالأحكام المسلمة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن فى الظروف التى تعينها .

المادة ٩٩ .. ابتداء من نفاذ هذه المعاهدة وبدون مساس بالنصوص الواردة فيها تنفذ من جديد المعاهدات والاتفاقات التى لها صبغة اقتصادية أو فنية المبينة فيما يلى بين تركيا والدول المتعاقده فيها :

[ ... ... ]

(٦) معاهدة الآستانة المعقودة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٢ الخاصة بوضع نظام لحرية الملاحة فى قناة السويس مع التخفيف الوارد فى المادة ١٩ من المعاهدة الحالية .

(٣٠) مفاوضات سنة ١٩٢٤

( سعد زغلول — ماكدونالد )

وصل سعد إلى لندن فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ليقاوض ماكدونالد ، ولم تستغرق المفاوضات أكثر من ثلاث جلسات . فقد طلب سعد سحب جميع

القوات البريطانية من الأراضي المصرية ، وعدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت في حماية قناة السويس . ثم طلب إلى جانب ذلك زوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية ، ولاسيما في العلاقات الخارجية التي أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ، قائلة إن الحكومة البريطانية تعد كل محاولة من جانب إحدى الدول للتدخل في شئون مصر عملاً غير ودي .

فلم يقبل ماكدونالد هذه الطلبات . وانتهت المحادثات على أثر ذلك .

### (٣١) المذكرات المتبادلة بين المندوب السامي البريطاني

والحكومة المصرية إثر مقتل سير لي ستاله

#### المذكرة الأولى

دار المندوب السامي

القاهرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

الى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .

صاحب الدولة

أقدم لدولتكم من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية البلاغ التالي:  
ان الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصرى الذى كان أيضا ضابطاً ممتازاً فى الجيش البريطانى قد قتل قتلاً فظيها فى القاهرة .

فحكومة حضرة صاحب الجلالة تعد هذا القتل ، الذى يعرض مصر كما هى محكومة الآن لازدراء الشعوب المتمدينة ، نتيجة طبيعية عداية ضد حقوق بريطانيا العظمى وضد الرغايا البريطانيين فى مصر والسودان . وهذه الحيلة القائمة على إنكار الجليل إنكاراً مقروناً بعدم الاكتراث للأىدى التى اسدتها بريطانيا العظمى . لم تعمل حكومة دولتكم على تثبيطها بل أثارها هيئات على

اتصال وثيق بهذه الحكومة .

ولقد نهت دولتكم حكومة حضرة صاحب الجلالة ، منذ أكثر من شهر الى العواقب التي تترتب حتما على العجز عن وقف هذه الحملة ، ولا سيما فيما يتعلق بالسودان ، ولكن هذه الحملة لم توقف والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتياي حاكم السودان العام وأثبتت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب أو أنها قليلة الاهتمام بهذه الحماية .

فبناء على ذلك تطلب حكومة حضرة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية:

(١) أن تقدم اعتذارا كافيا وافيا عن الجناية .

(٢) أن تتابع بأعظم نشاط ، وبدون مراعاة للأشخاص البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين ، أيا كانوا ومهما تكن سنهم ، أشد العقوبات .

(٣) أن تمنع من الآن فصاعدا وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .

(٤) أن تدفع في الحال إلى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه .

(٥) أن تصدر في خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التي ستعين فيما بعد .

(٦) أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأقطان التي تزرع في الجزيرة من ٣٠٠.٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعاً لما تقتضيه الحاجة .

(٧) أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة في الشؤون الميمنة بعد ، المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية في مصر .

وإذا لم تلب هذه المطالب في الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة



على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها في مصر والسودان .  
وإني أغتم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى .  
الإمضاء : أللنبى ( فيلد مرشال ) المندوب السامى

### المذكرة الثانية

دار المندوب السامى

القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

يا صاحب الدولة

إلحاقا ببلاغى السابق أتشرف باحاطة دولتكم علما من قبل حكومة حضرة  
صاحب الجلالة البريطانية أن مطالبها الخاصة المتعلقة بالجيش فى السودان وحماية  
مصالح الأجانب فى مصر هى الآتية :

(١) بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش  
المصرى ، تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة مساحة  
سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة  
الحاكم العام العليا وباسمه تصدر العرائض ( البراءات للضباط ) .

(٢) إن القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين  
لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية وتأديبهم واعتزالهم الخدمة ، وكذلك  
الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة يجب  
أن يعاد النظر فيها طبقا لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة .

(٣) من الآن إلى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح  
الأجنبية فى مصر ، تبقى الحكومة المصرية منصبى المستشار المالى والمستشار  
القضائى وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما ، كما نص عليها عند إلغاء الحماية ، وتحترم

أيضاً نظام القسم الأوربي في وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق  
تحديدتها بقرار وزاري، وتنظر بعين الاعتبار الوافي إلى ما قد يبدية مديره العام  
من المشورة فيما يتعلق بالشؤون الداخلية في اختصاصه .

وإني أعنتم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامي .

الإلهضاء : أألني ( فيلد مارشال ) المندوب السامي

فأجاب حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا على هاتين المذكرتين  
بالمذكرة التالية :

رئاسة مجلس الوزراء

القاهرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامي البريطاني

بإصاحبه الفخامة

ردا على المذكرتين اللتين سلمتا إلى نهار أمس من فخامتكم باسم حكومة  
حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، أتشرف بأن أرجو فخامتكم أولاً أن  
تذكروا فتعربوا لحكومتكم مرة أخرى من قبل الحكومة المصرية عما خاليج  
هذه الحكومة والأمة باجمعها من شعور الألم والاستفطاع بسبب الاعتداء الشنيع  
الذي وقع على حياة المأسوف عليه السيرلي ستاك باشا سردار الجيش المصري  
وحاكم السودان العام .

على أنه لا يمكن اعتبار الحكومة المصرية مسؤولة بوجه من الوجوه عن  
هذه الجريمة المنكرة التي ارتكبها مجرمون تمقتهم الأمة بالإجماع . ذلك لأنها  
حدثت في ظروف لم يكن في الاستطاعة معها توقع ارتكابها أو منعها .

ومن جهة أخرى ، فإن هذه الحكومة لا يمكنها أن تقبل التأكيد الذي  
تضمنته المذكرة الأولى من أن هذه الجريمة هي نتيجة طبيعية لحملة سياسية لم

تعمل الحكومة المصرية على تثبيتها . بل أثارته هيئات على اتصال وثيق بها ، لأن هذه الحكومة كانت تلجأ وتدعو دائماً إلى استعمال الطرق السلمية المشروعة في المطالبة بحقوق البلاد ولم تكن على اتصال من أى نوع كان بهيئات تشير باستعمال العنف .

إن المسؤولية الوحيدة التي تعترف بها الحكومة وتأخذها على عاتقها ، إنما هي اقتفاء أثر المجرمين ، وقد اتخذت اجراءات سريعة وفعالة لهذا الغرض . وإن النتيجة المرضية التي أدت إليها هذه الاجراءات تجعلنا واثقين تمام الثقة من أن الجناة ان يفلتوا من القصاص العادل .

على أنه لإثبات ما أثارته هذه الجناية في البلاد من الأسف البالغ ، وارضاء الحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، أشرف بان أصرح لفخامتكم بأن الحكومة المصرية تقبل أن تقدم اعتذارها كما أنها تقبل أن تدفع مبلغ خمسمائة ألف جنيه .

وتصرح الحكومة أيضا بأنها قد اعترفت أن تمنع ، بجميع ما لديها من الطرق القانونية ، كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الإخلال بالنظام العام ، وبأنها سترجع عند الحاجة إلى البرلمان للحصول على سلطة أو سع مما لها الآن .

أما فيما يتعلق بالطلب للوارد في الفقرة الخامسة من المذكرة الأولى والمفصل في المذكرة الثانية فأشرف بان ألاحظ لفخامتكم أن ما اقترح من ترتيب جديد للجيش المصرى بالسودان لا يعد فقط تعديلا للحالة الحاضرة التي سبق للحكومة الإنجليزية أن صرحت برغبتها في المحافظة عليها بل هو مناقض تماما لنص المادة ( ٤٩ ) من الدستور المصرى التي تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش وهو الذى يولى ويعزل الضباط .

وأما فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة السادسة فاني ألاحظ لفخامتكم

أن مسألة إدخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضي التي تروى بالجزيرة على الأمل سابقة لأوانها ، ويجب ، طبقاً للتصريحات المتكررة التي أبدتها الحكومة البريطانية ، أن تحل باتفاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية .

وأخيراً فيما يتعلق بالطالب الوارد في الفقرة السابعة أتشرف بأن ألاحظ لفخامتكم أن حالة الموظفين الأجانب في مصر خاضعة الآن لأحكام قانون واتفاق سياسي لا يمكن تعديلها من غير اشتراك البرلمان . وعلى أي حال فإن مذكرة الحكومة البريطانية لم تبين قط التعديلات التي يراد إدخالها على النظام الحالي . ولذلك لانرى في وسعنا الرد على هذه المسألة . وأما فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية بوجه عام فإن الحكومة المصرية اتخذت على الدوام أكثر الخطط تسامحاً بالقدر الذي يتفق مع حرمة مبدأ الاستقلال . ومع ذلك فإن الدول الأجنبية لم تقدم أي اعتراض في هذا الشأن .

وإني لوائق كل الثقة من أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستجد هذا الجواب مرضياً تماماً . وعلى أي حال فقد أملت علينا روح الرغبة الخالصة في إبقاء وتوطيد أحسن العلاقات مع الحكومة البريطانية ، بما يتفق مع حقوق مصر .

وانتهز هذه الفرصة لأكرر لفخامتكم الإعراب عن عظيم احترامي

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء : سعد زغلول

وفي مساء ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أرسل حضرة صاحب الفخامة المندوب السامي البريطاني إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء المذكورة الآتية :

— ٢٣١ —

دار المندوب السامى

القاهرة فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .

يا صاحب الدولة

إيماء الى رسالة دولتكم بتاريخ اليوم ، أشرف بأن أبلغكم أنه نظرا إلى رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب حكومة حضرة صاحب الجلالة الواردة فى الفقرتين الخامسة والسادسة من بلاغى المقدم أمس أرسلت التعليمات إلى حكومة السودان بما يلى :

أولا - أن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات البحثية فى الجيش المصرى مع التغييرات المعينة التى تقرب على ذلك .

ثانيا - أنها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيره من ٣٠٠.٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعالما تقضى به الحاجة .

وستعلمون دولتكم ، فى الوقت المناسب ، العمل الذى ستبذره حكومة حضرة صاحب الجلالة نظرا إلى رفض دولتكم قبول المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب فى مصر .

وإنى أثبت أن الحكومة المصرية قد قبلت فيما قبلته من المطالب ، المطلب الرابع . فحكومة حضرة صاحب الجلالة تنتظر أن يدفع لى مبلغ نصف مليون جنيه قبل ظهر الغد .

وإنى أتنهز هذه الفرصه لأجدد لدولتكم وافر احترامى ،

الإمضاء : أللبنى ( فيلد مارشال )

المندوب السامى

فأجاب حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا فى صباح اليوم التالى ( ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ) بالكتاب الآتى ، وقد أرفق به تحويلا بمبلغ خمسمائة الف جنيه انجليزى :

— ٧٣٢ —

رئاسة مجلس الوزراء .

القاهرة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامي البريطاني .

يا صاحب الفخامة :

ردا على مذكرة تكم المؤرخة أمس، وإلحاقاً بمذكرة المؤرخة ٢٢ الجاري،  
أتشرف بأن أرسل اليكم طي هذا تحويلاً على البنك الأهلي المصري بمبلغ خمسمائة  
ألف جنيه .

أما فيما يتعلق بالإجراءات المبينة في الفقرتين الأولى والثانية من مذكرة  
نخامتكم فإن الحكومة المصرية تتمسك بجميع ما أبدته من التصريحات في  
مذكرتها المؤرخة ٢٢ الجاري وتحتج احتجاجاً صريحاً على ما اتخذته حكومة  
صاحب الجلالة البريطانية من القرارات . وهي ترى أن لا مسوغ لها وتعتبرها  
مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها .  
وتفضلوا نخامتكم بقبول عظيم احترامي .

رئيس مجلس الوزراء  
سعد زغلول

وقد أجاب حضرة صاحب الفخامة اللورد ألباني باستلامه التحويل بالكتاب  
الآتي المؤرخ في اليوم نفسه .  
دار المندوب السامي .

القاهرة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .

يا صاحب الدولة .

أتشرف باحاطة دولتكم علماً بأنني استلمت تحويلاً على البنك الأهلي المصري  
اليوم الساعة ١١ ونصف أفرنكي وقد سلمه إلى دار المندوب السامي حضرة

— ٧٣٣ —

صاحب السعادة وكيل وزارة المالية .

وأنى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى .

الإمضاء : أَللنبى ( فيلد مارشال )

المندوب السامى

وقد أرسل حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى فى صباح اليوم نفسه

الكتاب التالى إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء :

دار المندوب السامى :

القاهرة فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .

يا صاحب الدولة :

إلحاقا بكتابتى أوس . أشرف بأن أخبر دولتكم بأن أول تدبير اتخذ

هو أنه صدرت التعليمات إلى جنود حضرة صاحب الجلالة البريطانية باحتلال

جمارك الإسكندرية .

وأنى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى .

الإمضاء : أَللنبى ( فيلد مارشال )

المندوب السامى

وفى ذات اليوم تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك بقبول الاستقالة

المرفوعة من حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا بالنيابة عن هيئة الوزارة ،

وبتوجيه الأمر الكريم رقم ٧٧ لسنة ٩٢٤ ( المنشور فى الجريدة الرسمية

عدد ١٠٤ الصادر فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ) إلى حضرة صاحب الدولة

أحمد زبور باشا بآليف الوزارة .

فقبل دولته هذه المهمة ، وصدر مرسوم بتعيين هيئة الوزارة الجديدة نشر

فى العدد نفسه من الجريدة الرسمية .

— ٧٣٤ —

فدارت هيئتد مخبرات شبه رسمية بين رئاسة مجلس الوزراء ودار المندوب السامى لأجل الوصول إلى انتهاء احتلال جمرلك الإسكندرية من القوات العسكرية البريطانية والبحث فى مدى وفى تفسير المطالب الواردة فى البندين الثانى والثالث من المذكرة الثانية لفخامة المندوب السامى المؤرخة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . وكانت هذه المطالب قد تركت معلقة لأنه لم يرد عليها لا بالرفض ولا بالقبول فى جواب حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا المؤرخ ٢٣ من الشهر المذكور . وبعد مناقشات طويلة ، أدت تلك المخبرات إلى تبادل المذكرتين والكتابين الآتى بيانها :

دار المندوب السامى

القاهرة فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء .

يا صاحب الدولة

ردا على سؤالكم أشرف بإحاطتكم علما بأن الطلبات التى يصح لى معها أن أشير على حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بالجلاء عن جمرلك الاسكندرية فيما لو قبلتها الحكومة المصرية هى :

(١) تقبل الحكومة المصرية إحالة الموظفين الأجانب الذين تسرى عليهم أحكام المواد ٤ و ٧ و ٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ ، فى التواريخ التى ستحدد طبقا للاختيار الذى سيخول لهم الحق فى إبدائه قبل ١٥ يناير سنة ١٩٢٥ .

ولا يجوز أن تكون هذه التواريخ سابقة لأول أبريل سنة ١٩٢٥ ، ولا لاحقة للتاريخ السابق تقريره لخروج أولى الشأن . أو لتاريخ أول ابريل سنة ١٩٢٧ .



(٢) تتعهد الحكومة المصرية في استعمال كل نفوذها لدى بلدية الاسكندرية وبذل كل مساعدة ممكنة لها بقصد مساواة موظفي البلدية الأجانب بموظفي الحكومة المصرية ومجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية فيما يتعلق بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ والبندين الأول والثالث من هذه المذكرة .

(٣) في حالة استعمال هؤلاء الموظفين لحق الاختيار المنصوص عليه في البند الاول، يمنح الموظفون منهم الذين لم يكن لهم بعد الحق في المعاش ولكنهم قد اكتسبوا هذا الحق إذا ظلوا في الخدمة الغاية أول ابريل سنة ١٩٢٧ معاشا يقوم مقام المكافأة المنصوص عليها في قانون المعاشات ويحسب هذا المعاش طبقا للقواعد المقررة في المادة السادسة عشرة من ذلك القانون كما عدلت فيما بعد ، ولكن بدون مراعاة لأحكام المادة العشرين التي تشترط خدمة خمسة عشرة سنة يحسب عنها المعاش .

وفي هذه الحالة يخفض في الملحق رقم ٢ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ حامل مدة الخدمة إلى ٦ .

(٤) يسرى حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٣ على كل موظف أجنبي من موظفي الحكومة يكون في المعاش أو يحال في المستقبل على المعاش ويقرر لذلك مدة معقولة للاختيار .

(٥) يوضع قلم الموظفين الأجانب وموظفوه كما هو منظم الآن ، تحت المراقبة الإدارية للجنة تؤلف من المستشار المالي رئيسا ، ومن عضوين أحدهما أجنبي .

(٦) تراعى الحكومة المصرية مراعاة تامة رأى المستشار المالي فيما يطرأ حتى أول ابريل سنة ١٩٢٧ من الخلاف الجوهري بشأن شروط خدمة الموظفين الأجانب أو شروط إحالتهم على المعاش .

— ٧٣٦ —

(٧) يعترف باستقلال ( القوميسرين ) المستشارين المالي والقضائي ، فيما يتعلق بمكتبيهما ضمن حدود القوانين واللوائح .

(٨) تقبل الحكومة المصرية نص البند الثالث من المذكرة الثانية التي أرسلت إلى سلف دولتكم بتاريخ ٢٢ نوفمبر الماضي .

وانى أغتتم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم فائق الاحترام

الإمضاء . ألفتني (فيلدمارشال) المندوب السامي

دار المندوب السامي

القاهرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء .

عزيزى الرئيس

رغبة فى اجتناب كل تفسير يؤدى إلى تجاوز الغرض الذى إترى إليه الفقرتان ٦ و ٧ من مذكرة حضرة صاحب الفخامة المندوب السامي المؤرخة فى هذا اليوم بشأن سلطة المستشارين المالى والقضائي أنشرف بأن أعطى لدولتكم الإيضاحات الآتية :

تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية تمام الاعتبار ، وبروح المودة فى علاقاتها ذات الصفة شبه السياسية مع هذين المستشارين كل رأى يبديه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته ، على أنه من المفهوم أن لا يكون اسلطتها أى أساس بما على الوزارة من المسؤولية الدستورية .

ومن البدهى أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الايضاحات ما يضر بالتحفظات ذات الصبغة السياسية والصبغة العامة ، التى سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

وتفضلوا يا عزيزى الرئيس بقبول مزيد التحيات

الإمضاء : كلارك كار

— ٧٣٧ —

رياسة مجلس الوزراء

القاهرة في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامي البريطاني

يا صاحب الفخامة

أتشرف باحاطة فيخامتكم علما بأنني تسلمت المذكرة التي تكرمتم بإرسالها إلى في هذا اليوم وذكرتم فيها المطالب الثانية التي علقت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية إخلاء جسر ك الاسكندرية على قبول الحكومة المصرية لها .

وأتشرف بأن أخبر فيخامتكم بأن مجلس الوزراء قد فوضني في ابلاغ فيخامتكم بأن الحكومة المصرية قبلت هذه الشروط بأكملها بدون قيد، مدعنة في ذلك إلى حكم الضرورة ومدفوعة بالرغبة الأكيدة في المسالمة وحسن التفاهم . وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق إحترامي .

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء : أحمد زيور

رياسة مجلس الوزراء

القاهرة في أول ديسمبر سنة ١٩٢٤

إلى جناب المستر كلارك كار المستشار بدار المندوب السامي

عزيزي المستر كار

تسلمت كتابكم المؤرخ في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ الذي تكرمتم بأن أعطيتموني فيه التصريحات الآتية اجتنابا لكل تفسير يؤدي إلى تجاوز الغرض الذي ترمي اليه الفقرتان ٦ و ٧ من مذكرة حضرة صاحب الفخامة المندوب السامي المؤرخة في ذات اليوم فيما يتعلق بسلطة المستشارين المالي والقضائي .

تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية بتمام الاعتبار ، وبروح المودة في علاقاتها ذات الصلة شبه السياسية مع هذين المستشارين ، كل رأى يبديه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته على أنه من المفهوم أن لا يكون لسلطتهما أى مساس بما على الوزراء من المسؤولية الدستورية .

ومن البدهى أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الإيضاحات ما يضر بالتحفظات ذات الصلة السياسية والصلة العامة التي سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

وقد أحطت علما بهذه الإيضاحات وأثبتتها .  
وتفضلوا يا عزيزى المستر كار بقبول مزيد التحيات .

رئيس مجلس الوزراء  
الامضاء : أحمد زيور

وإن هذه المذكرة وهذا الكتاب قد أرسلهما حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بعد أن اطلع عليهما مجلس الوزراء وأقرهما بالاجماع في جلسته خاصه عقدت يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بحضور أعضاء المجلس جميعا .

## المجموعة السادسة

### المفاوضات والاستقلال

(١) كتاب الجبهة الوطنية إلى المندوب السامي

حضرة صاحب السعادة المندوب السامي لدولة بريطانيا العظمى

١ - حرص المصريون دائماً منذ نهضت مصر مطالبة باستقلالها خلال السنوات الخمسة عشر الأخيرة على أن يتم الاتفاق بين مصر وإنجلترا بتحديد علاقاتهما ، وحل المسائل المعلقة بينهما وقد قوى أملهم في إتمام الاتفاق حين انتهت مفاوضات الربيع من سنة ١٩٣٠ إلى نصوص رضىها الطرفان وأوشكا أن يوقعها لولا خلاف حصل في اللحظة الأخيرة أدى إلى عدم توقيعها .

٢ - ويرجع حرص المصريين على إتمام الاتفاق إلى أسباب حيوية بالنسبة لبلادهم . فان عدم إتمامه يثير الاحتكاك بين مصر وإنجلترا من حين إلى حين ، ولاشئ أحب إلى مصر من أن تتجنب كل سبب يدعو إلى هذا الاحتكاك الذى يفسدجو العلاقات بين الدولتين وعدم إتمامه يعرق تقدم مصر ويضع العقبات في سبيل رقيها . ومن الأمثلة على ذلك :

(١) بقاء الامتيازات الأجنبية ماسة بسيادة مصر حائلة بينها وبين حق التشريع المالى الذى يسرى على المقيمين بمصر جميعا ، مع أن حريتها في هذا التشريع هى التى تمكنها من وضع ميزانياتها على قواعد مالية صالحة وتكفل توزيع الضرائب توزيعا عادلا .

(ب) وجود إدارة أوربية إلى جانب إدارة الأمن العام المصرية .

(ج) حرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها ولمعاونة حليفاتها .

( د ) حرمان مصر من الاشتراك في الجلبة الدولية . ومن دخولها عضوا في عصبة الأمم لتساهم بنصيبها مع دول العالم في خدمة التقدم والسلام أسوة بغيرها من الدول المستقلة .

وليست هذه إلا بعض الآثار الناشئة من عدم إبرام المعاهدة والداعية إلى حرص المصريين على المسارعة إلى إبرامها .

٣ - - وفضلا عن هذه العقبات التي تقف في سبيل تقدم مصر وتحد من استقلالها وحريتها فإن بقاء المسائل المعقدة بغير حل قد كان من الأسباب التي أدت إلى عدم استقرار الحكم والطمأنينة في البلاد ، وأدى ذلك في كثير من الأحيان إلى اضطراب المرافق العامة اضطرابا شملت آثاره المصريين والأجانب المقيمين في مصر على السواء .

٤ - - ومنذ بدأت الأزمة الدولية التي نشأت عن نزاع إيطاليا والحبشة في هذا العام ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة إلى عقد المعاهدة . فقد رأوا أن تطور هذه الأزمة قد ينتهي بهم إلى الاشتراك فيها وقد يجعل بلادهم ميدان حرب بسببها . وقد إشتكت مصر في هذه الأزمة بالفعل منذ لبثت الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على إيطاليا ، كما اتخذت إنجلترا أراضى مصر ميدانا لاستعداداتها الحربية اتقاء للطوارئ . وقامت الحكومة المصرية من جانبها بتمهيد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع بمد المواصلات وتهيئة الجيش ونقل وحداته إلى الجهات التي تقتضيها الظروف . ٥ - - وقد ظل الشعب المصرى يرقب ذلك كله واثقا بأن التعاون الصادق مع إنجلترا في هذه الأزمة يتيح أنسب الفرص لعقد المعاهدة التي انتهت بمفاوضات سنة ١٩٣٠ إلى تقرير نصوصها . وليس في عقد هذه المعاهدة ما يشغل إنجلترا لعدم الحاجة إلى مفاوضات جديدة تحتاج إلى مجهود ذي بال .

٦ - ولو كان في إبرام المعاهدة بعض ما يشغل إنجلترا في الظروف الحاضرة التي كثرت فيها مشاغلها بسبب الأزمة الدولية فلن يبرر ذلك عدم إبرامها، فإن إبرامها هو المسألة الحيوية الجوهرية بالنسبة لمصر، وما بذلته مصر من معاونة صادقة يجعل من حقها عدلا أن تطالب من إنجلترا إبرام معاهدة رضيتها وصرحت بلسان وزرائها أنها لا تعدل عنها .

٧ - لاشك إذن في أن حرص المصريين على إبرام المعاهدة واعتبارهم فرصة التعاون الصادق مع إنجلترا في الأزمة الدولية الحاضرة من أنسب القرص لهذا الغرض، يرجعان إلى أن الاتفاق بين الدولتين حيوى بالنسبة لبلادهما مزيل لما يقوم من العقبات في سبيل حريتها ورخائها وتقدمها . ومادامت نصوص المعاهدة التي إنتهت إليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ مقبولة من الحكومة البريطانية حسب نصريحاتها الرسمية ومقبولة كذلك من المصريين على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم ، فإن عدم إبرامها ليس من شأنه أن يؤيد استمرار التعاون الصادق الذي بذلته مصر من جانبها حتى اليوم بكل أمانة وإخلاص .

٨ - ولو أن هذا الاتفاق أبرم ونفذ منذ سنة ١٩٣٠ لكان المصريون اليوم أكثر اقبالا على التعاون مع إنجلترا بدافع من مصلحة وطنهم وتحقيقا لمخالفاتهم ولكانت مصر في موقف يجعل تعاونها مع إنجلترا أقوى أثرا مما هو الآن لاسيما ونصوص المعاهدة تكفل لإنجلترا في حالة الحرب أو خطر الحرب أن تقدم مصر من جانبها كل ما في وسعها من التسهيلات والمساعدات في الأراضي المصرية ويدخل في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها كما تنص على تعاون مصر وإنجلترا تعاون حليفتين (راجع نص المادة الخامسة من مشروع الاتفاق)

٩ - لهذا يرجوا الموقعون من سعادتك، باعتبارهم ممثلي الشعب المصري على إختلاف هيئاته وأحزابه السياسية ، أن تفضل فتبلغ الحكومة البريطانية

طلبنا أن تصرح بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بالنصوص التي انتهت إليها مفاوضات هندرسن - النحاس في سنة ١٩٣٠ وأن تحمل المسائل التي لم يكن قد تناولها الحل في المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التي سادت تلك المفاوضات .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام  
مصطفى النحاس محمد محمود اسماعيل صدقي حمد الباسل  
يحيى ابراهيم عبد الفتاح يحيى حافظ عفيفي  
(٢) مذكرة الحكومة البريطانية على خطاب الجبهة الوطنية .  
دار المندوب السامي

تحريرا في القاهرة في ٧ فبراير سنة ١٩٣٦

رقم ٣٦/٥٩/٧

١ - أعرب ممثلو الهيئات والأحزاب المختلفة في الكتاب الذي بعثوا به إلى معادة المندوب السامي في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عن رغبتهم في أن تصرح بحكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بنفس الشروط التي وضعت وقبلت على أثر مفاوضات هندرسن - النحاس في سنة ١٩٣٠ وتسوية المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها بالروح الودية التي سادت تلك المفاوضات .

٢ - فلنكن يمتنع أى سوء تفاهم محتمل في المستقبل ترى حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة أنه من المرغوب فيه أن تشير إلى المبدأ الأساسي الذي يقضى بأن الحكومات لا تتقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها في مفاوضات لم تفض إلى اتفاق نهائي ، وأن تصرح بأنها في الوقت الذي تريد فيه أن تصل إلى إبرام معاهدة برمتها ، ليس في وسعها قبول التقيد بنصوص



مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ نفسها ، أو أى مفاوضة أخرى لم تذته إلى اتفاق .  
 ٣ - نرجو أن يكون مفهوما بجلاء أن هذا التصريح لا ينطوى على بواعث  
 سياسية خفية ، وإنما الغرض الوحيد منه هو تجنب أى سوء تفاهم قد ينشأ عن  
 العبارات المقتبسة من الكتاب الذى وجهته الجبهة المتحدة إلى سعادة المندوب السامى .

### ( ٣ ) تبليغ شفوى

إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة على استعداد تام  
 لأن تدخل فى الحال مع الحكومة المصرية فى محادثات بقصد الوصول إلى اتفاق  
 على عقد معاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر . ولكن بالنظر لما للنصوص  
 العسكرية فى هذه المعاهدة من الأهمية الكبرى ، تقترح حكومة صاحب الجلالة  
 البريطانية ، تمهيدا للمفاوضات ، أن تدبأ الحكومتان ، بمساعدة مستشاريهما  
 العسكريين بصفة سرية وبروح التحالف المنشود ، فى تطبيق الأحكام العسكرية  
 الواردة فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ على الحالة التى تغيرت عما كانت  
 عليه من قبل .

وفى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ فى عهد وزارة صاحب الدولة على ماهر باشا  
 صدر المرسوم الخاص بتعيين الهيئة الرسمية لإبرام معاهدة صداقة ومودة  
 ومحالفة مع بريطانيا العظمى .

### ( ٤ ) معاهدة تحالف

بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر وحضرة صاحب الجلالة فى  
 المملكة المتحدة .

لندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ .

إن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ،

وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والأملاك

البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند ،  
 بما أنهما يرغبان في توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما والتعاون  
 على القيام بالتزاماتهما الدولية لحفظ سلام العالم ،  
 وبما أن هذه الأغراض تتحقق على الوجه الأكمل بعقد معاهدة صداقة  
 وتحالف تنص لمصالحتهما المشتركة على التعاون الفعال لحفظ السلام وضمان  
 الدفاع عن أراضييهما وتنظيم علاقاتهما المتبادلة في المستقبل ،  
 قد اتفقا على عقد معاهدة لهذه الغاية وأنا باعثهما المفوضين الآتية أسمائهم:  
 حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ،  
 قد أناب عن مصر :

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ،  
 » » السعادة الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب .  
 » » الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا .  
 » » إسماعيل صدقي باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا .  
 » » عبد الفتاح يحيى باشا » » » »  
 » » المعالي واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية .  
 » » عثمان محرم باشا وزير الأشغال العمومية .  
 » » مكرم عبيد باشا وزير المالية .  
 » » محمود فهمى النقراشى باشا وزير المواصلات .  
 » » أحمد حمدى سيف النصر باشا وزير الزراعة .  
 » » السعادة على الشمسى باشا وزير سابق .  
 » » المعالي محمد حابس عيسى باشا وزير سابق .  
 » » السعادة حافظ عفيفى باشا وزير سابق .

وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والأملك  
البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند) الذى سيشار اليه فى نصوص هذه  
المعاهدة بعبارة « صاحب الجلالة الملك والامبراطور » )

قد أناب عن بريطانيا العظمى وشمال أيرلندا:

سعادة الرايت أونورابل أنتونى إيدن حامل وسام الصليب الحربى ،  
وعضو مجلس العموم ووزير جلالته للخارجية .

سعادة الرايت أونورابل جيمس رامزى ماكندونالد عضو مجلس العموم،  
ورئيس المجلس الخاص .

سعادة الرايت أونورابل السير جون سيمون حامل وسام كوكب الهند  
من طبقة جراند كوماندر ووسام فيكتوريا من طبقة نايت كوماندر ووسام  
الامبراطورية البريطانية - مستشار ملكى وعضو مجلس العموم ووزير  
جلالته للداخلية .

سعادة الرايت أونورابل فيكونت هالينماكس حامل وسام رتبة الساق ،  
ووسام كوكب الهند من طبقة جراند كوماندر، ووسام امبراطورية الهند من  
طبقة جراند كوماندر - وحامل أختام جلالة الملك .

سعادة السير مايلز ويدربيرن لامبسون حامل وسام القديسين ميخائيل  
وجورج من طبقة نايت كوماندر ، ووسام الحمام من طبقة رفيق ووسام  
فيكتوريا من طبقة عضو - المندوب السامى لجلالته فى مصر والسودان .

الذين بعد تبادل وثائق تفويضهم التى تخولهم سلطة كاملة والتى وجدت

صحيحة ومستوفية الشكل قد اتفقوا على ما يأتى :

( المادة الأولى )

انتهى احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور

( المادة الثانية )

يقوم من الآن فصاعدا بتمثيل صاحب الجلالة والامبراطور لدى بلاط  
جلالة ملك مصر و بتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء  
معتمدون بالطرق المرعية .

( المادة الثالثة )

تنوى مصر أن تطلب الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم . وبما أن حكومة  
صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة تعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة  
فانها ستؤيد أى طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم بالشروط  
المنصوص عليها فى المادة الأولى من عهد العصبة

( المادة الرابعة )

تعتقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم  
الودى وحسن العلاقات بينهما.

( المادة الخامسة )

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يتخذ فى علاقاته مع البلاد الأجنبية  
موقفا يتعارض مع المحالفة وأن لا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام  
المعاهدة الحالية .

( المادة السادسة )

إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة  
تنطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة تبادل الطرفان المتعاقدان الرأى  
لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام عهد عصبة الأمم أو لأى  
تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على تلك الحالة .

## ( المادة السابعة )

إذا اشتبك أحد الطرفين في حرب بالرغم من أحكام المادة السادسة المتقدم ذكرها فإن الطرف الآخر يقوم في الحال بانجاده بصفتة حليفاء، وذلك مع مراعاة أحكام المادة العاشرة الآتى ذكرها .

وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر ، في حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، في أن يقدم إلى صاحب الجلالة الملك والإمبراطور ، داخل حدود الأراضى المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع ، جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعه بما فى ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات .

وبناء على هذا فإن الحكومة المصرية هى التى لها أن تتخذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية بما فى ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وافية على الأنباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة ؛

## ( المادة الثامنة )

بما أن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر ، هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات ، كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية ، فالى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة ، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن يضع فى الأراضى المصرية بجوار القنال بالمنطقة المحددة فى ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها . ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال باى حال من الأحوال .

كما أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .  
ومن المنفق عليه أنه إذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين  
سنة المحددة فى المادة السادسة عشرة على مسألة ما إذا كان وجود القـوات  
البريطانية لم يعد ضرورياً لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن  
يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة، فإن هذا الخلاف يجوز  
عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقاً لأحكام عهد العصبة النافذة وقت  
توقيع هذه المعاهدة أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقاً للإجراءات  
التي قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

#### ملحق للمادة الثامنة

١ - من غير إخلال بأحكام المادة السابعة يجب ألا يزيد عدد قوات  
صاحب الجلالة الملك والامبراطور التي توجد بقرب القنال على عشرة آلاف  
من القوات البرية وأربعمائة طيار من القوات الجوية ومعهم العدد الضرورى من  
المستخدمين للمحققين بهم للإدارة والأعمال الفنية . ولا يشمل هذا العدد  
الموظفين المدنيين كالكتبة والصناع والعمال .

٢ - توزع القوات البريطانية التي توجد بقرب القنال كما يأتى :

( ١ ) فيما يتعلق بالقوات البرية ، فى المعسكر ومنطقة جنيشة على الجانب  
الجنوبى الغربى للبحيرة المرة الكبرى .

(ب) وفيما يتعلق بالقوات الجوية ، على مسافة خمسة أميال من سكة حديد  
بور سعيد - السويس من الفنطرة شمالاً إلى ملتقى سكة حديد السويس -  
القاهرة ، والسويس - الإسماعيلية جنوباً مع امتداد على خط سكة حديد  
الإسماعيلية - القاهرة بحيث يشمل محطة القوات الملكية للطيران بأبى صوير  
وما تبعمها من الأراضى المعدة لنزول الطائرات والميادين الصالحة التي قد يقتضى الأمر

إنشاءها شرق القنال لإطلاق النار وإلقاء القنابل من الطائرات .  
 ٣ - يعد في الإمكان المحددة آنفا للقوات البريطانية البرية والجوية التي حدد عددها في الفقرة الأولى سالفه الذكر بما في ذلك أربعة آلاف من الموظفين المدنيين ( مع خصم ألفين من رجال القوات البرية وسبعائة من رجال القوات الجوية وأربعمائة وخمسين موظفا مدنيا وهم الذين توجد لهم الآن معدات السكن ) ما تحتاج إليه من الأراضي والشككات الثابتة والمستلزمات الفنية بما فيها توفير الماء الذي قد تستلزمه الطوارئ . وتكون الأراضي والمساكن وموارد المياه مطابقة للنظم الحديثة . فضلا عن ذلك تقدم للجنود وسائل الراحة المعقولة مع مراعاة طبيعة هذه الجهات وذلك بغرس الأشجار وإنشاء الحدائق وميادين الألعاب الخ . وبعد موقع لإقامة مخيم للنقاهاة على ساحل البحر الأبيض المتوسط .

٤ - تقدم الحكومة المصرية الأراضي ، وتنشئ المساكن وموارد المياه ووسائل الراحة ومخيم النقاهاة المشار إليها في الفقرة السابقة باعتبارها ضرورية علاوة على ما هو موجود منها الآن في تلك الجهات وذلك على نفقتها الخاصة ، على أن تساهم حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة بدفع ما يأتي :

(١) المبلغ الذي أنفقته الحكومة المصرية فعلا قبل سنة ١٩١٤ في إقامة ثكنات جديدة أنشئت لتتحل محل ثكنات قصر النيل في القاهرة .  
 (٢) تكاليف ربح الثكنات والمستلزمات الفنية للقوات البرية .

على أن يدفع أول هذين المبلغين في الوقت المحدد بالفقرة الثامنة الآتي ذكرها لانسحاب القوات البريطانية من القاهرة . ويدفع المبلغ الآخر في الوقت المعين لانسحاب القوات البريطانية من الاسكندرية طبقا للفقرة الثامنة عشرة الآتي ذكرها . وللحكومة المصرية أن تتقاضى إيجارا مناسباً نظير استعمال

المساكن المعدة لإقامة المستخدمين المدنيين ويتفق على قيمة الإيجار بين حكومة صاحب الجلالة والحكومة المصرية .

٥ - بمجرد تفيذ هذه المعاهدة تعين كل من الحكومتين فوراً شخصين أو أكثر تتألف منهم لجنة يعهد إياها بجميع المسائل المرتبطة بتنفيذ هذه الأعمال من وقت البدء فيها إلى حين تمامها وتقبل مشروعات التصميمات ورسومها التخطيطية (الكروكية) والمواصفات التي يقدمها ممثلو حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بشرط أن تكون معقولة وأن لا تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة في الفقرة الرابعة. ويجب أن يقر ممثلو كل من الحكومتين في هذه اللجنة التصميمات والمواصفات الخاصة بكل عمل تقوم به الحكومة المصرية قبل البدء فيه. ويكون لكل عضو في هذه اللجنة وكذلك لقواد القوات البريطانية أو ممثليهم حق فحص الأعمال في جميع أدوار إنشائها، كما يجوز لممثلي المملكة المتحدة من أعضاء اللجنة تقديم مقترحات بشأن طريقة تنفيذ العمل ، ولهم أيضاً حق اقتراح تعديل التصميمات والمواصفات أو تغييرها في أى وقت أثناء سير العمل . وتنفذ المقترحات والمشروعات التي يقدمها ممثلو المملكة المتحدة في اللجنة بشرط أن تكون معقولة وأن لا تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة في الفقرة الرابعة. وفيما يتعلق بالآلات وغيرها من المهمات، حيث يكون لوحدة الطراز أهميتها، قد اتفق على أن تكون المهمات التي تشتري وتركب من الطراز المقرر والمستعمل عادة في الجيش البريطاني. ومن المفهوم طبعاً أنه يجوز لحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة أن تقوم على نفقتها الخاصة ، بعد استعمال القوات البريطانية لهذه التكاليف والمساكن ، بإدخال التحسينات والتغيرات وإنشاء مبان جديدة في المنطقة المحددة في الفقرة الثانية السالف ذكرها .



٦ - تحقيقاً لبرنامج الحكومة المصرية في تحسين الطرق ومواصلات السكك الحديدية في القطر المصري وإبلاغ وسائل المواصلات فيها مستوى حاجات الفنون الحربية الحديثة ستتولى الحكومة المصرية إنشاء الطرق والكبارى والسكك الحديدية المدينة بعد وصيانتها :

#### (١) الطرق :

(١) بين الإسماعيلية والإسكندرية عن طريق التل الكبير والزقازيق وزفتى وطنطا وكفر الزيات ودمهور .

(٢) بين الإسماعيلية والقاهرة عن طريق التل الكبير ومنه يستمر على ترعة المياه الحلوة إلى هليوبوليس .

(٣) بين بور سعيد والإسماعيلية فالسويس .

(٤) مواصلة بين الطرف الجنوبي للبحيرة المرة الكبرى والطريق الممتد من القاهرة إلى السويس على مسافة خمسة عشر ميلاً تقريباً غربى السويس .  
وإبلاغ هذه الطرق المستوى العام للطرق الجيدة الصالحة لحركة المرور العامة سيكون عرضها عشرين قدماً ويكون لها تحويلات حول القرى الخ .  
وتنشأ من مواد من شأنها أن تجعلها صالحة دائماً للانتفاع بها في الأغراض الحربية . وأن تنشأ بحسب ترتيب أهميتها - سالف الذكر . وأن تطابق المواصفات الفنية المدينة بعد وهي المواصفات المعتادة للطرق الجيدة الصالحة لحركة المرور العام .

وتكون الكبارى والطرق صالحة لتحمل صفين كاملين من سيارات التقل الميكانيكية الثقيلة ذات الأربع عجلات ، أو ذات الست عجلات أو من الدبابات المتوسطة الحجم . فقيماً يتعلق بالسيارات ذات العجلات الأربع يكون البعد بين الدنجل الأمامي لأية سيارة ، وبين الدنجل الخلفى للسيارة التى أمامها

عشرين قدما ويكون الثقل على كل دنجل خلفي أربعة عشر طنا وعلى كل دنجل أمامي ستة أطنان وتكون المسافة بين الدنجلين ثمانى عشر قدما، وفيما يتعلق بالسيارات ذات العجلات الست، تكون المسافة بين الدنجل الأمامي لكل سيارة منها وبين الدنجل الخلفي للسيارة التي أمامها عشرين قدما والمسافة بين الدنجل الخلفي والدنجل الأوسط أربع أقدام، وبين الدنجل الأوسط والدنجل الأمامي ثلاثة عشر قدما ويكون الثقل على كل من الدنجلين الخلفي والأوسط ١٨ أطنان وعلى كل دنجل أمامي أربعة أطنان أما الدبابات فتقدر باعتبار أن وزنها ١٩٢٥ طنا وطولها الكلى خمس وعشرون قدما والبعد بين مقدم إحداها ومؤخر السابقة لها رأسا ثلاث أقدام ويكون ثقل الـ ١٩٢٥ طنا محملا على شريطين يرتكزان على مسطح قدرة ثلاثة عشر قدما من الطريق أو الكوبرى .

(ب) السكك الحديدية :

(١) تزداد تسهيلات السكك الحديدية في منطقة القناة وتحسن لسد حاجة القوات بعد زيادتها في تلك المنطقة ولتسهيل سرعة نقل الرجال والمدافع والعجلات والمهمات بالقطارات وفقا لما تقتضيه حاجة الجيوش الحديثة .

ويرخص بموجب هذا الحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بأن تنشئ على نفقتها الخاصة ماقد تقتضيه حاجات القوات البريطانية في المستقبل من الإضافات والتعديلات على السكك الحديدية . فاذا مست هذه الإضافات أو التعديلات الخطوط الحديدية المستعملة للنقل العام وجب الحصول على إذن بذلك من الحكومة المصرية .

(٢) يجعل الخط بين الزقازيق وطنطا مزدوجا .

(٣) يحسن الخط بين الإسكندرية ومرسى مطروح ويجعل دائما .

٧ - فضلا عن الطرق المبنية في الفقرة السادسة (١) السالف ذكرها ،  
وللاغراض ذاتها ستنشئ الحكومة المصرية الطرق المبنية بعد وتقوم بصيانتها .  
(١) الطريق من القاهرة بمحاذاة النيل جنوبا إلى قنا وقوص .  
(٢) من قوص إلى القصير .

(٣) من قنا إلى الغردقة .  
وستنشأ هذه الطرق والكبارى التي تقام عليها وفق المستوى المبين في الفقرة  
السادسة السالف ذكرها .

وقد لا ييسر إنشاء الطرق المشار إليها في هذه الفقرة والطرق المبنية في  
الفقرة السادسة في وقت واحد ، ولكنها ستنشأ في أقرب وقت مستطاع .  
٨ - وحيثما تتم الأماكن المشار إليها في الفقرة الرابعة على ما يرضى الطرفين  
المتعاقدين ( ولا تدخل في ذلك المساكن الخاصة بالقوات التي ستبقى مؤقتا  
بالإسكندرية طبقا للفقرة الثامنة عشرة الآتي ذكرها ) وتم الأعمال المشار إليها  
في الفقرة السادسة السالف ذكرها ( عدد السكك الحديدية المبنية في الشطرين  
٢ و ٣ من الجزء « ب » من تلك الفقرة ) تنسحب القوات البريطانية الموجودة  
في أنحاء القطر المصري ، غير الجهات الواقعة في منطقة القنال والمبينة في الفقرة  
الثانية السالف ذكرها ، مع استثناء القوات الباقية مؤقتا بالإسكندرية ، وتخلي  
الأراضي والكنات ومنازل الطائرات البرية ومراسي الطائرات البحرية  
والأبنية التي تشغلها القوات وتسلم إلى الحكومة المصرية إلا ما قد يكون منها  
ملكا للأفراد .

٩ - أى خلاف في الرأي بين الحكومتين في تنفيذ الفقرات ( ٣ و ٤ و ٥  
و ٦ و ٧ و ٨ ) السالف ذكرها يعرض للفصل فيه على لجنة تحكيم مؤلفة من  
ثلاثة أعضاء تعين كل من الحكومتين عضوا منهم ويعين الثالث بالاتفاق بين  
الحكومتين ، ويكون قرار اللجنة نهائيا .

١٠ - تحقيقا لحسن تدريب الجنود البريطانية قد اتفق على إعداد المناطق المحددة بعد لتدريبها . ويجرى التدريب في المنطقتين ( ١ ) و ( ب ) طول السنة ، وتكون المنطقة ( ج ) للمناورات السنوية خلال شهرى فبراير ومارس :

( ١ ) غربى القنال من القنطرة شمالا إلى خط سكة حديد السويس — القاهرة جنوبا ( بما فى ذلك الخط المذكور ) وإلى خط طول ٣٠° ٣١' شرقا بحيث تسبعد كل الأراضى المزروعة .

( ب ) شرقى القنال ، حسب الحاجة .

( ج ) امتداد المنطقة ( ١ ) جنوبا إلى خط العرض الشمالى ٢٩° ٤٢' ومن ثم الجنوب الشرقى إلى ملتقى خط العرض الشمالى ٣٠° ٢٩' بخط الطول الشرقى ٤٩° ٣١' ومن هذه المنطقة شرقا على إمتداد خط العرض الشمالى ٣٠° ٢٩' ومساحات المناطق المسار إليها فياسبق مينة على الخريطة الملحقة بالمعاهدة . ( مقياس رسم ١ : ٥٠٠.٠٠٠ ) .

١١ - تمنع الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبي قنال السويس وعلى مسافة عشرين كيلو مترا منه إلا ما كان بقصد العبور من الشرق إلى الغرب وبالعكس فى ممر عرضه عشرة كيلو مترات عند القنطرة مالم تتفق الحكومتان على غير ذلك ، على أن هذا المنع لا يسرى على قوات الطرفين المتعاقدين ولا على هيئات الطيران المصرية الصميمة ولا على هيئات الطيران التى تتبع تبعية حقيقية أى جزء من أجزاء مجموعة الأمم التى تتكون منها الدول البريطانية وتعمل تحت ساطة الحكومة المصرية .

١٢ - تقدم الحكومة المصرية عند الضرورة وسائل المواصلات المعقولة للوصول من وإلى الجهات التى توجد فيها القوات البريطانية . كما أنها تقدم ببور سعيد والسويس التسهيلات الضرورية لتفريغ المهمات الحربية والمؤن

اللازمة للقوات البريطانية وخزنها، ومن هذه التسهيلات إبقاء ثلثة صفيحة بريطانية في هاتين الميناءين لتسلم وحراسة هذه المهمات والمؤن عند مرورها .

١٣ - نظرا لأن سرعة الطيران الحديث وسعة مداه تقتضيان استخدام مساحات واسعة لحسن تدريب القوات الجوية وأن الحكومة المصرية تأذن للقوات الجوية البريطانية في الطيران حيثما ترى ضرورة لذلك من أجل التدريب ويكون لقوات الطيران المصرية ثل هذه المعاملة في الأراضي البريطانية.

١٤ - نظرا لأن سلامة الطيران تتوقف على إعداد كثير من الأماكن لنزول الطائرات فإن الحكومة المصرية ستسهر وتسهر على الدوام المنازل والمراسي الصالحة لنزول الطائرات البرية والبحرية في الأراضي والمياه المصرية. وستحقق الحكومة المصرية أى طلب يقدم من القوات البريطانية لإعداد المنازل والمراسي الإضافية التي تدل التجربة على ضرورتها لجعل العدد كافيا لحاجات الحليين .

١٥ - تأذن الحكومة المصرية للقوات الجوية البريطانية في استخدام منازل الطائرات البرية ومراسي الطائرات البحرية السالفة الذكر وفي إرسال مقادير من الوقود والمهمات إلى البعض منها لخزنها في سقائف تقام عليها لهذا الغرض وفي القيام في أحوال الاستعجال بأى عمل قد تقتضيه سلامة الطائرات .

١٦ - تمنح الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة لمرور مستخدمي القوات البريطانية والطائرات والمهمات من وإلى منازل الطائرات البرية ومراسي الطائرات البحرية السالفة الذكر وتمنح مثل هذه التسهيلات لموظفي القوات المصرية ، وطائراتها ومهماتهم في القواعد الجوية للقوات البريطانية .

١٧ - تكون للسلطات الحربية البريطانية حرية استئذان الحكومة المصرية في إرسال جماعات من الضباط يرتدون الملابس الملكية إلى الصحراء الغربية لدراسة الأرض ورسم الخطط الحربية، ولا يرفض هذا الاذن دون مبرر معقول .

١٨ - يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور في إبقاء وحدات من قواته في الاسكندرية ، أو على مقربة منها ، لمدة لا تتجاوز ثمانى سنوات من تاريخ نفاذ هذه المعاهدة وهى المدة التقريبية التى اعتبرها الطرفان المتعاقدان ضرورية لما يأتى :

( ا ) لاتمام بناء الثكنات فى منطقة القنال نهائيا .

( ب ) لتحسين الطرق الآتية :

١ - الطريق بين القاهرة والسويس .

٢ - بين القاهرة والاسكندرية عن طريق الجزيرة والصحراء .

٣ - بين الاسكندرية ومرسى مطروح .

وذلك للوصول بها إلى المستوى المبين فى جزء ( ا ) من الفقرة السادسة .

( ج ) تحسين السكك الحديدية بين الإسماعيلية والاسكندرية وبين الاسكندرية ومرسى مطروح كما أشير إلى ذلك فى الشطرين ٢ و ٣ من الجزء ( ب ) من الفقرة السادسة .

وتتم الحكومة المصرية العمل المبين فى الشطرات ( ا ) و ( ب ) و ( ج ) السالفة الذكر قبل انقضاء مدة الثانى سنوات المذكورة آنفا وستولى الحكومة المصرية طبعا صيانة الطرق ووسائل المواصلات المذكورة فيما تقدم .

١٩ - تظل القوات البريطانية الموجودة فى القاهرة أو بجوارها إلى وقت إنسحابها طبقا لنص الفقرة الثامنة السالف ذكرها كما تظل القوات البريطانية الموجودة فى الاسكندرية أو بجوارها إلى نهاية الوقت المحدد فى الفقرة الثامنة عشرة السالف ذكرها متمتعة بالتسهيلات التى لها الآن .

( المادة التاسعة )

يحدد باتفاق خاص يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ما تتمتع به ، من إعفاء وميزات في المسائل القضائية والمالية ، قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور التي تكون موجودة في مصر طبقا لأحكام هذه المعاهدة .

( المادة العاشرة )

ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس ، أو ما يقصد به أن يمس بأى حال من الأحوال ، الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق منع الحرب الموقع عليه بباريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ .

( المادة الحادية عشرة )

١ - مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقى ١٩ يناير و ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لادراتهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين .

وليس في نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان .

٢ - وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التى لا يتوفر لها سريديون أكفاء .

٣ - يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين .

٤ - تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥ - لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الرعايا المصريين في شئون التجارة والمهاجرة أو في الملكية .

٦ - اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التي تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية في السودان .  
( ملحق للمادة الحادية عشرة )

مالم ، وإلى أن يتفق الطرفان المتعاقدان على غير ما يأتى ، تطبقا للفقرة الأولى من هذه المادة ، يتعين أن يكون المبدأ العام الذى يراعيانه فى المستقبل بالنسبة للاتفاقات الدولية ، هو أنه لا تنطبق على السودان إلا بعمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر وأن مثل هذا العمل المشترك يكون لازما كذلك إذا أريد إنهاء اشتراك السودان فى اتفاق دولى منطبق عليه .

والاتفاقات التى يراد سريانها فى السودان تكون على العموم اتفاقات ذات صفة فنية أو إنسانية . ومثل هذه الاتفاقات تكا . تشمل على الدوام حكما خاصا بالانضمام إليها فيما بعد ، وفى مثل هذه الأحوال تتبع هذه الطريقة لجعل الاتفاق ساريا فى السودان ويجرى الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة ، كل فيما يخصه ، شخصان مفوضان فى ذلك تفويضا صحيحا . وتكون طريقة إيداع وثيقة الانضمام فى كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين .



وفي حالة ما إذا أُريد أن يطبق على السودان اتفاق لا يحتوي على نص خاص  
بالانضمام تكون طريقة تحقيق ذلك موضع تشاور واتفاق بين الحكومتين .  
وإذا كان السودان بالفعل طرفاً في اتفاق ، وأريد إنهاء اشتراكه فيه ،  
فتشترك المملكة المتحدة ومصر في إصدار الاعلان اللازم لهذا الإنهاء .  
ومن المتفق عليه أن اشتراك السودان في اتفاق ما ، أو إنهاء ذلك الاشتراك ،  
لا يكونان إلا بعمل مشترك يجرى خصيصاً بالنسبة للسودان ، ولا يترتبان  
على مجرد كون المملكة المتحدة ومصر طرفان في الاتفاق ، ولا على نقضهما  
لهذا الاتفاق .

وفي المؤتمرات الدولية التي تجرى فيها المفاوضات في مثل هذه الاتفاقات  
يكون المندوبان المصري والبريطاني بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة  
لأى إجراء قد يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان .

#### ( المادة الثانية عشرة )

يعترف صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن المسؤولية عن أرواح  
الأجانب وأموالهم في مصر هي من خصائص الحكومة المصرية دون سواها  
وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد .

#### ( المادة الثالثة عشرة )

يعترف صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن نظام الإمتيازات القائم  
بمصر الآن لم يعد يلئم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة .  
ويرغب صاحب الجلالة ملك مصر في إلغاء هذا النظام دون إبطاء .  
وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الترتيبات الواردة بهذا الشأن في ملحق  
هذه المادة .

( ملحق للمادة الثالثة عشرة )

١ - إن الأغراض التي ترمى إليها التدابير الواردة في هذا الملحق هي :

(أ) الوصول على وجه السرعة إلى إلغاء الامتيازات في مصر وما يتبع ذلك حتماً من إلغاء الغيود الحالية التي تقيد السيادة المصرية في مسألة سريان التشريع المصري ( بما في ذلك التشريع المالي ) على الأجانب .

(ب) إقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مبرر . وفي حدود تلك المدة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المخولة الآن للمحاكم القنصلية فضلاً عن اختصاصها الحالي .

وفي نهاية فترة الانتقال هذه تكون الحكومة المصرية حرة في الاستغناء المحاكم المختلطة .

٢ - تتصل الحكومة المصرية كخطوة أولى في أقرب وقت مستطاع بالدول ذات الامتيازات بقصد (أ) إلغاء كل قيد يقيد التشريع المصري على الأجانب و (ب) إقامة نظام انتقال للمحاكم المختلطة كما هو وارد في الشطر (ب) من الفقرة الأولى سائفة الذكر .

٣ - إن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بصفتها دولة من ذوات الامتيازات وبصفتها خليفة لمصر ، لا تعارض بتاتا في التدابير المشار إليها في الفقرة السابقة وستعاون وتعاوننا فعليا مع الحكومة المصرية في تحقيق هذه التدابير باستعمال كامل نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر .

٤ - من المتفق عليه أنه في حالة ما إذا وجد أنه من المستحيل تحقيق التدابير المشار إليها في الفقرة الثانية فإن الحكومة المصرية تحتفظ بحقوقها كاملة غير منقوصة إزاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة .

٥ - من المتفق عليه أن الشطرة ( ١ ) من الفقرة الثانية لا تعنى فقط أن موافقة الدول ذوات الامتيازات لن تكون ضرورية لسريان التشريع المصرى على رعاياها ، ولكنها تعنى أيضا انتهاء الاختصاص التشريعى الحالى الذى تباشره المحاكم المختلطة بالنسبة لتطبيق التشريع المصرى على الأجانب . ويتبع ذلك أن لا يكون للمحاكم المختلطة فى سلطاتها القضائية أن تقضى فى صلاحية سريان قانون أو مرسوم مصرى طبقه البرلمان المصرى أو الحكومة المصرية على الأجانب .

٦ - يصرح صاحب الجلالة ملك مصر بمقتضى هذا أن أى تشريع مصرى يطبق على الأجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث ، وأنه فيما يتعلق بالتشريع المالى على الخصوص فان هذا التشريع لن يتضمن تمييزا مجحفا بالأجانب بما فى ذلك الشركات الأجنبية .

٧ - لما كان من المعمول به فى أكثر البلاد أن يطبق على الأجانب قانون جنسيتهم فى مسائل الأحوال الشخصية ، فسينظر بعين الاعتبار إلى أنه من المرغوب فيه أن يستثنى من نقل الاختصاص — على الأقل فى البداية — مسائل الأحوال الشخصية الخاصة برعايا الدول الممتازة التى ترغب فى أن تستمر محاكمها القنصلية فى مباشرة هذا الاختصاص .

٨ - سيقضى نظام الانتقال الذى يوضع للمحاكم المختلطة ونقل الاختصاص الحالى للمحاكم القنصلية إليها ( الأمر الذى سيكون بطبيعة الحال خاضعا لأحكام الاتفاق الخاص المشار إليه فى المادة التاسعة ) إعادة النظر فى القوانين الحالية الخاصة بتكوين المحاكم المختلطة واختصاصها بما فى ذلك إعداد واصدار قانون جديد لتحقيق الجنايات .

ومن المفهوم أن إعادة النظر هذه ، ستتضمن فيما تتضمنه المسائل الآتية :  
 (١) تعريف كلمة « أجنبي » بصدد الاختصاص المقبل للمحاكم المختلطة.  
 (٢) زيادة عدد موظفي المحاكم والنيابات المختلطة بما يقتضيه التوسيع المقترح لاختصاصها .

(٣) الإجراءات المتعلقة بمسائل العفو أو تخفيف عقوبة الأحكام الصادرة على الأجانب والإجراءات المتعلقة بتنفيذ عقوبة الإعدام الصادرة عليهم .  
 ( المادة الرابعة عشرة )

تلغى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التي يكون استمرار بقائها منافيا لأحكام هذه المعاهدة . ويجب أن يعد ، باتفاق الطرفين المتعاقدين ، إذا طلب أحدهما ذلك ، بيان بالاتفاقات والوثائق الملغاة ، وذلك في مدى ستة أشهر من نفاذ هذه المعاهدة .

( المادة الخامسة عشرة )

اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أي خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ، ولا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات بينهما مباشرة ، يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم .

( المادة السادسة عشرة )

يدخل الطرفان المتعاقدان في مفاوضات ، بناء على طلب أي منهما في أي وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة ، وذلك بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما في نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك . فإذا لم يستطع الطرفان المتعاقدان الاتفاق على نصوص المعاهدة التي أعيد نظرها ، يحال الخلاف إلى مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة أو إلى أي شخص أو

— ٧٦٣ —

هيئة للتفصل فيه طبقا للاجراءات التى يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .  
ومن المتفق عليه أن أى تغيير فى المعاهدة عند إعادة نظرها يكفل استمرار  
التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للمبادئ التى تنطوى عليها المواد  
( ٤ و ٥ و ٦ و ٧ ) .

ومع ذلك ، وفى أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات - على تنفيذ  
المعاهدة يمكن الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة  
النظر فيها كما سبق بيانه .

#### ( المادة السابعة عشرة )

يصدق على المعاهدة الحالية . ويتبادل التصديق عليها فى القاهرة فى أقرب  
وقت ممكن . ويبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها وعندئذ تسجل  
لدى السكرتير العام لعصبة الأمم .

وإقرارا بما تقدم وقع المفوضون السابق ذكرهم هذه للمعاهدة ووضعوا  
أختامهم عليها .

وتحررت فى لندن من صورتين فى اليوم السادس والعشرين من شهر  
أغسطس سنة ١٩٣٦ .

#### ( توقيعات )

محضر متفق عليه

يرغب وفد المملكة المتحدة والوفد المصرى ، أن يسجلا عند توقيع  
المعاهدة فى محضر ما اتفقا عليه من تفسير لبعض نصوص معاهدة التحالف  
وفى ايلى بيان هذه التفسيرات :

١ - من المفهوم طبعاً أن التسهيلات المنصوص عليها فى المادة السابعة  
التي تقدم إلى صاحب الجلالة الملك والإمبراطور تشمل إرسال قوات أو  
إمدادات بريطانية فى الحالات المعينة بتلك المادة .

٢ - من المفهوم أنه كنتيجة لأحكام المادة السادسة تتبادل الحكومتان المشورة في حالة خطر قطع العلاقات .

وعليه ففي حالة قيام ضرورة دولية مفاجئة يخشى خطرها يعمل بمبدأ التشاور المتبادل نفسه .

٣ - تشمل « طرق المواصلات » المشار إليها في الجملة الثانية من المادة السابعة المواصلات الإخبارية ( الأسلاك البحرية والتلغرافات والتليفونات واللاسلكى ) .

٤ - تشمل الإجراءات الحربية والإدارية والتشريعية الوارد ذكرها في الجملة الثالثة من المادة السابعة الإجراءات التي بموجبها تراعى الحكومة المصرية في استعمال حقها بالنسبة لمواصلات الراديو الكهربائية مستلزمات محطات التنغراف اللاسلكى التابعة للقوات البريطانية في مصر، وتواصل العمل مع السلطات البريطانية لمنع أى تدخل بين موجات محطات التنغراف اللاسلكى البريطانية وبين موجات المحطات المصرية كما تشمل الإجراءات التي تكفل الرقابة الفعالة على جميع وسائل المواصلات المشار إليها في تلك المادة .

٥ - يراد بكلمتي « منطقة جنيف » الواردتين في الفقرة الثانية ( ا ) من ملحق الإنذار الثامنة امتداد شاطئ البحيرة المرة الكبرى من نقطة تبعد ثلاثة كيلومترات شمال محطة جنيف إلى نقطة تبعد ثلاثة كيلو مترات جنوب شرق محطة فايد بعرض ثلاثة كيلو مترات من شاطئ البحيرة .

٦ - من المتفق عليه بالنسبة إلى الشطرة (ب) من الفقرة الثانية من ملحق الإنذار الثامنة أن تحدد بالضبط وفي أقرب وقت مستطاع الأماكن التي ستحل بها القوات الجوية بالمنطقة المشار إليها هناك .

وينقل كذلك إلى هذه المنطقة مستودع قوات الطيران الملكية الموجودة الآن بأبي قير على ألا يتأخر ذلك عن تاريخ انسحاب القوات البريطانية من القاهرة طبقاً للفقرة الثامنة .

٧ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثالثة من ملحق المادة الثامنة :

(أ) أن تشمل أبنية الشكنات البريطانية أماكن للمتزوجين من الضباط ولزوجة معينة من الرتب الأخرى .

(ب) أنه وإن كان لا يمكن الآن تحديد موقع مخيم النقاهاة تحديداً نهائياً إلا أن العريش قد تصلح لهذا الغرض .

(ج) أن الحكومة المصرية جرياً على الخطة التي سلكتها فاعلاً لمصلحة سكان تلك المناطق ستتخذ جميع التدابير الصحية الممكنة لمكافحة الملاريا في الجهات المجاورة للمناطق التي توجد بها القوات البريطانية .

٨ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة السادسة من ملحق المادة الثامنة أنه فيما يتعلق بالطريق رقم (٣) إذا لم تستطع الحكومة المصرية الاتفاق مع شركة قناة السويس على استخدام القوات البريطانية والمصرية لهذا الطريق وإصلاح الأجزاء التي لم تصل بعد إلى مستوى الأجزاء الأخرى إلى أن تنفي بالشرط المبينة في الفقرة السادسة ، فإن الحكومة المصرية ستنشئ طريقاً جديداً يصل بين هذه الأماكن .

٩ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثانية عشرة من ملحق المادة الثامنة أن يقتصر عدد أفراد الثلاثة المشار إليها على الحد الأدنى بالضبط لاستلام هذه المهام وحراستها .

١٠ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثالثة عشرة من ملحق المادة الثامنة أن الطيران سيكون لأغراض التدريب على أن يكون في الغالب فوق

المناطق الصحراوية ولا يكون فوق المناطق المسكونة إلا حين تقتضى الضرورة ذلك .

١١ - من المتفق عليه طبعاً فيما يتعلق بالفقرة الثانية من المذكرة المصرية الخاصة بالمسائل العسكرية ، أن الحكومة المصرية هي التى تدفع نفقات البعثة العسكرية ، وأن كلمتى « التدريب الصحيح » الواردتين فى هذه الفقرة تشملان التدريب فى الكليات والمعاهد الحربية البريطانية .

١٢ - لا تنطبق الفقرة الثانية من المذكرة الخاصة بالمسائل العسكرية إلا على الأشخاص الذين يكونون بالفعل فى ذلك الوقت من أفراد القوات المصرية المسلحة .

١٣ - يراد بكلمة « المعدات » الواردة بالفقرة الثالثة من المذكرة المصرية الخاصة بالمسائل العسكرية كل المهمات التى يحسن بالقوات التى تعمل معها أن تتخذها من صنف واحد . ولا تشمل الملابس ولا المنتجات المحلية .

١٤ - من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة أن يقدم الحاكم العام إلى حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة وإلى الحكومة المصرية تقريراً سنوياً عن إدارة السودان . وأن يبلغ التشريع السودانى إلى رئيس مجلس الوزراء المصرى مباشرة .

١٥ - من المتفق عليه ، بالإشارة إلى الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة أنه بينما يكون تعيين الرعايا المصريين فى وظائف السودان الرسمية خاضعاً بالضرورة لعدد ، الوظائف المناسبة الخالية ووقت خلوها ومؤهلات المرشحين المتقدمين لها ، فإن أحكام تلك الفقرة تسرى فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة وتكون ترقية الموظفين فى حكومة السودان إلى أية درجة كانت بدون مراعاة للجنسية ، وذلك بالاختيار تبعاً للجدارة الشخصية .

ومن المفهوم أيضاً أن هذه النصوص لا تمنع الحاكم العام من أن يعين أحياناً فى بعض الوظائف الخاصة أشخاصاً من جنسيات أخرى ، إذ لم يتسبب وجود



ذرى المؤهلات من الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين أو من السودانيين .  
١٦ .. من المتفق عليه فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة أنه  
نظراً لأن الحكومة المصرية ترغب في إرسال جنود إلى السودان فإن الحاكم  
العام سيبادر بالنظر في أمر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة في السودان  
والأماكن التي يقيمون فيها والثكنات اللازمة لهم ، وسترسل الحكومة المصرية  
فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطاً مصرياً عالياً يستطيع الحاكم العام استشارته  
في هذه الأمور .

١٧ - بما أنه قد تم الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة  
في المملكة المتحدة على أن مسألة الدين المستحق لمصر على السودان ، والمسائل المالية  
الأخرى المتعلقة بها تبحث بين وزارة المالية المصرية ووزارة المالية بالمملكة المتحدة ،  
وبما أن هذا البحث قد ابتدأ بالفعل ، فقد رؤى أنه ليس من الضروري أى تنضم من  
المعاهدة أى نص خاص بهذه المسألة .

١٨ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة السادسة من ملحقة المادة الثالثة عشرة  
أن المسائل التي ينطوى عليها هذا التصريح لا تخضع لقضاء أى محكمة في مصر .  
وقع هذا المحضر من نسختين في لندن في اليوم السادس والعشرين من  
أغسطس سنة ١٩٣٦ .

( توقيع ) أنتوني ايدن  
( توقيع ) مصطفى النحاس

( ٥ ) مذكرات لندن

في ١٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

المذكره الأولى

من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا إلى سعادة المستر ايدن

تحريراً في لندن ٢٦ أغسطس ١٩٣٦

سیدی

بالإشارة إلى المادة الثانية من المعاهدة التي وقعناها اليوم أشرف بإبلاغكم أنه نظراً لأن حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والأملاك البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند سيكون أول ملك أجنبي يمثله في مصر سفير فإن السفراء البريطانيين سيحتبرون ذوى أقدمية على باقي الممثلين السياسيين المعتمدين لدى بلاط صاحب الجلالة ملك مصر .

وتكون محتويات هذه المذكرة خاضعة لإعادة النظر في الوقت وبالشرط المنصوص عليها في المادة السادسة عشرة من المعاهدة . وتفضلوا الخ .  
( توقيع ) مصطفى النحاس

المذكرة الثانية

من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا إلى سعادة المستر إيدن  
تحريراً في لندن ٢٦ أغسطس سنة ١٩٠٦

سیدی

بالإشارة إلى المادة الثانية عشرة من المعاهدة التي وقعناها اليوم ، أشرف بإبلاغكم أن الحكومة المصرية تنوى إلغاء إداره الأمن العام الأوربية فوراً ولكنها ستستبقى لمدة خمس سنوات من نفاذ المعاهدة عنصراً أوربياً معيناً في بوليس المدن وبقي هذا البوليس في المدة المذكورة تحت إمرة ضباط بريطانيين . وتسهيلاً لإحلال موظفين مصريين بالتدريب محل العنصر الأوربي المذكور مما يضمن انسجام العمل في هيئة البوليس ، تنوى الحكومة المصرية أن تستغني كل عام عن خدمة خمس موظفي البوليس الأوربي .

وستفضل الحكومة المصرية على العموم بالنظر لمعاهد الصداقة والتحالف التي وقعناها اليوم الرعايا البريطانيين الخائزين للمؤهلات المطلوبة عندما تستخدم خبراء من الأجانب . وتفضلوا الخ  
( توقيع ) مصطفى النحاس

### المذكرة الثالثة

من حضرة صاحب الدولة مصطفي النحاس باشا إلى سعادة المستر إيدن

تحريرا في لندن في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

سيدى

أريد أن أسجل هنا مسائل معينة أخرى تم التفاهم عايبها وتتصل بالشؤون العسكرية في معاهدة التحالف التي وقعناها اليوم :

١ - يسحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصرى وتلقى وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له .

٢ - نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب فى استكمال تدريب الجيش المصرى بما فيه سلاح الطيران ، وتنوى مصلحة المحالفة التى تم عقدها أن تختار المدربين الاجانب الذين قد ترى حاجة إليهم من بين الرعايا البريطانيين وخدم فانها قد اعترمت أن تنتفع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية للمدة التى تراها ضرورية للغرض المذكور .

وتتعهد حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بأن تقدم البعثة العسكرية التى تطلبها الحكومة المصرية ، كما تتعهد بأن تقبل من ترى الحكومة المصرية إيفاده من رجال جيشها للتعلم بالمملكة المتحدة وأن تكفل لهم التدريب الملائم . ونظرا للظروف التى هيأتها هذه المعاهدة سوف لا ترغب الحكومة المصرية بطبيعة الحال فى إيفاد أحد من أفراد قواتها المسلحة ليتلقى دراسته فى أى معهد أو وحدة من معاهد التدريب أو وحداته فى غير المملكة المتحدة على أن لا يمنع ذلك الحكومة المصرية من أن توفد إلى أى بلد آخر رجال الجيش الذين لا يتيسر قبولهم فى معاهد المملكة المتحدة ووحداتها .

٣ - يتعين اصالح المحالفة ونظرا لاحتمال ضرورة التعاون فى العمل بين

القوات البريطانية والمصرية أن لا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية من برية وجوية ومعداتهما عن الطراز الذى تستعمله القوات البريطانية . وتمتع حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة والمعدات من المملكة المتحدة بمثل الايمان التى تدفعها حكومة صاحب الجلالة كلما رغبت الحكومة المصرية فى ذلك .  
وتفضلوا الخ .

( توقيع ) مصطفى النحاس  
رئيس مجلس الوزراء

#### ٦ - إعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦

نص المذكرة التى سلمها سفير مصر بلندن

إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥

ترى الحكومة المصرية ، وهى فى ذلك موقنة من أنها تعبر عن شعور الامة قاطبة ، أن المصالحة الينة للصدافة والتحالف بين مصر وبريطانيا تقتضى أن تقوم الحكومتان باعادة النظر فى الاحكام التى تنظم علاقتهما فى الوقت الحاضر على ضوء الحوادث الاخيرة والتجارب المكتسبة .

فمن المحقق أن معاهدة سنة ١٩٣٦ أبرمت فى وقت كانت فيه العلاقات الدواية فى أشد الإضطراب ، وكان شيخ الحرب باديا . وقد كان لهذه الظروف أثرها البين فى إخراج المعاهدة على الوجه الذى صيغت به فلم تقبلها مصر إلا تحت ضغط الضرورة وإظهارا لما تكلمه نحو حلقتها من الود الخالص والرغبة الصادقة فى التعاون . فجاءت المعاهدة حلقة فى سلسلة من التدابير التى اتخذت فى ذلك الوقت ، ومن الاتفاقات التى قصد بها تجنب الحرب التى كانت تهدد العالم . أو دفع العيدوان إذا لم يمكن تجنبها . وإذا كانت مصر قد قبلت

المعاهدة بكل ما انطوت عليه من قيود تحد من إستقلالها فلانها كانت تعرف أنها قيود أملتتها ظروف وأحداث وقتية تزول بزوال هذه الظروف والأحداث التي قضت بقبولها .

والواقع أن الحرب قد استنفدت أهم أغراض المعاهدة . وفتحت الطريق للوصول إلى نظام جديد يحل محل الوسائل التي لم تقرر إلا تحت تأثير سوء الظن الذي لم يكن قد زال كل الزوال سنة ١٩٣٦ ؛ أوطبقا لضرورات حرية غيرتها الحوادث الجديدة تغييرا جوهريا .

ومما لاشك فيه أن الأحداث الدولية التي قلبت الأوضاع في العالم وما انتهت إليه الحرب الأخيرة من إنتصار الحلفاء وإبرام الموائيق لصون السلم والأمن في العالم ، كل ذلك من شأنه أن يجعل الكثير من أحكام تلك المعاهدة نافذة لا مبرر لها لاسيما أن نصوص الموائيق لم تكن في يوم من الأيام هي الكفيلة بتنفيذها ، بل العبرة في ذلك إنما تكون بقبول الشعوب عن رضا وطيب خاطر لهذه النصوص وبالروح التي تهيمن على تطبيقها .

وليس أدل على الروح الطيبة التي تقوم بها مصر في الوفاء بتعهداتها من المعاونة الصادقة التي قدمتها لحليفاتها طوال سنى الحرب ، وقد قدمت مصر أثناءها الأدلة الملموسة على وفائها للحلف وعلى إخلاصها في الصداقة .

إن الحكومة البريطانية - إبان الشدائد - قد جنت من إتفاقها مع مصر من الفوائد أكثر مما فرضته نصوص المعاهدة وجاوزت إلى حدود بعيدة ما كان يأمله حقا أكثر المفاوضين البريطانيين تفاؤلا .

لذلك كان لازاما أن يعاد النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ بعد أن تغيرت الظروف التي فرضت عليها طابعها خاصا . لكي تكون متمشية مع الحسالة

الدولية الجديدة ، فان أحكامها التي تمس إستقلال مصر وكرامتها لم تعد تساير الوضع الحالى .

فوجود قوات أجنبية زمن السلم فى بلادنا حتى لو انحصرت هذه القوات فى مناطق نائية يجرح الكرامة الوطنية على الدوام . ولا يستطيع الرأى العام المصرى إلا أن يفسره بأنه الدليل المحسوس على ريبة نعتقد أن الحكومة البريطانية نفسها لا تجد مبررا لها وأن من الخير للبلدين أن تقوم العلاقات بينهما على التفاهم والثقة المتبادلين .

وإن مصر لتعرف ما يستلزمه واجب الدفاع عن أراضيها، وتترك التبعات الناشئة عن اشتراكها فى هيئة الأمم المتحدة ، فهى لم تحجم عن أية تضحية تتيح لقواتها العسكرية أن تبلغ عاجلا مبلغا يجعلها قادرة على صد عدوان المعتدى حتى تصل إليها إمدادات حلفائها وإمدادات الأمم المتحدة .

فلهذه الأسباب ، وأمام هبة الشعب المصرى عن بكرة أبيه ورغبته الحارة فى أن يرى علاقاته ببريطانيا العظمى مستقرة على أساس من التحالف ومن الصداقة الخالصة من شوائب ريب الماضى ، والطليقة من أسر مبادئ قد انقضت زمنها ، تعرب الحكومة المصرية عن ثققتها بأن حليفتها ستشاركها فى هذا الرأى ، وأن الحكومة البريطانية ستعنى بتحديد موعد قريب لكى يشخص وفد مصرى إلى لندن للمفاوضة معها فى إعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وغنى عن البيان أن هذه المفاوضات ستتناول مسألة السودان ، استوحية فى ذلك مصالح السودانين وأمانهم .

#### (٧) مشروع صديق - ييفن

اتفق على أن الوثائق المرافقة قد أعدت فقط قيد النظر فيها فيما بعد ، على أنه إذا قدمت رسميا من الحكومة المصرية دون أى تغيير فان سيتر ييفن سينكسها لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية .

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٦

المرفقات :

- (١) مشروع معاهدة بين مصر وإنجلترا .
- (٢) مشروع بروتوكول خاص بالسودان .
- (٣) مشروع بروتوكول خاص بالجلالة .

معاهدة بين مصر وإنجلترا

حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والممتلكات البريطانية  
وراء البحار وإمبراطور الهند .

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر .

نظرا لما يحدوهما من صادق الرغبة لدعم الصداقة والعلاقات الطيبة التي  
توجد بينهما ، وللتقوية المساهمة التي يستطيع كل منهما القيام بها - للتعاون  
والمساعدة المتبادلين - لحفظ السلم والأمن الدوليين طبقا لأحكام ومبادئ ميثاق  
الأمم المتحدة ،

قد أنابا عنهما لذلك المفوضين الآتية أسماءهم :

[ ... ... ]

( المادة الأولى )

ينتهى العمل بمعاهدة التحالف الموقع عليها في لندن في ٢٦ أغسطس سنة  
١٩٣٦ وكذلك المحضر المتفق عليه ، والمذكرات والاتفاق الموقع عليه في ٢٦  
أغسطس سنة ١٩٣٦ بشأن الإعفاءات والميزات المرفقة بها . وذلك بمجرد سريان  
المعاهدة الحالية .

( المادة الثانية )

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه في حالة ما إذا أصبحت مصر  
محلا لاعتداء مسلح ، أو في حالة ما إذا أصبحت المملكة المتحدة مشتبكة في

حرب نتيجة اعتداء مسلح على الدول المتاخمة لمصر ، يتخذان بالتعاون الوثيق فيما بينهما وكنتيجة لتشاورهما ، العمل الذي قد يعترف بضرورته وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه .

### ( المادة الثالثة )

رغبة في كفالة التعاون والمساعدة المتبادلين بين الطرفين الساميين المتعاقدين ، ولكي يتاح إحكام تسييق التدابير الواجب اتخاذها للدفاع المشترك عنها ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على انشاء لجنة مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة في الحكومتين يساعدها الممثلون الآخرون الذين تعينهم الحكومتان .

وهذه اللجنة هي هيئة استشارية اختصاصاتها أن تدرس - بقصد أن تقترح على الحكومتين التدابير الواجب اتخاذها - المسائل الخاصة بالدفاع المتبادل للطرفين الساميين المتعاقدين في البر والبحر والجو ، بما في ذلك مسائل العتاد والمستخدمين المتصلة بها ، وبصفة خاصة المقتضيات الوثيقة لتعاونها والخطوات الواجب اتخاذها لتمكين القوات المسلحة المطرفين الساميين المتعاقدين من أن تكون قادرة على أن تقاوم الاعتداء بطريقة فعالة .

وتجتمع اللجنة كلما دعت الضرورة للقيام بهذه المهام . وإذا ما دعت الحاجة ، تدرس اللجنة أيضا ، بناء على دعوة الحكومتين وعلى ضوء المعلومات المقدمة منهما ، الآثار العسكرية التي تنجم عن الموقف الدولي وبخاصة تلك التي تنجم عن كل الأحداث التي قد تهدد أمن الشرق الأوسط ، وتقدم للحكومتين في هذا الشأن التوصيات المناسبة ، وفي حالة وقوع أحداث مهددة لأمن أى دولة من الدول المجاورة لمصر تتشاور الحكومتان بقصد أن يتخذتا بالاتفاق بينهما التدابير التي قد يعترف بضرورتها .



#### ( المادة الرابعة )

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بان لا يبرما تحالفا أو يشتركا في أى حلف موجه ضد أحدهما .

#### ( المادة الخامسة )

ليس فى أحكام هذه المعاهدة ما يمكن أن يمس بأى حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة ، أو التى تترتب لأحد الطرفين الساميين المتعاقدين أو عليه بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

#### ( المادة السادسة )

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بسبب تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ، ولا يتسنى لهما حله بمفاوضات مباشرة ، يسوى طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة مع مراعاة التصريحات التى أعلنتها كل من الطرفين الساميين المتعاقدين بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من نظام المحكمة الدولية ،

#### ( المادة السابعة )

يصديق على المعاهدة الحالية ويتبادل التصديق عليها فى القاهرة فى أقرب وقت . ويبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها . وتبقى المعاهدة الحالية سارية لمدة ٢٠ عاما من تاريخ بدء سريانها ، وتظل بعد ذلك سارية إلى أن ينقضى عام على إعلان أحد الطرفين الساميين المتعاقدين الآخر بانهاؤها بالطرق الدبلوماسية .

#### بروتوكول السودان

إن السياسة التى يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك . ستكون أهدافها

الاساسية تحقيق رفاهية السودانين وتنمية مصالحهم وإعادة اعمارهم إعداداً فعلياً للحكم الذاتي ، وتبعاً لذلك ممارسة حق إختيار النظام المستقبل للسودان ، وإلى أن يتسنى للطرفين الساميين المتعاقدين ، بالاتفاق التام المشترك بينهما ، تحقيق هذا الهدف الاخير بعد التشاور مع السودانين ، تظل إتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية ، وكذلك المادة (١١) من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقاتها والفقرات من ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة تبقى نافذة استثناءاً من حكم المادة الاولى من المعاهدة الحالية .

### بروتوكول الجلاء

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه بحلول أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ يكون قد تم جلاء القوات البريطانية عن الاراضى المصرية (مصر) جلاء تاماً ، ويتم الجلاء عن مدينتي القاهرة والإسكندرية وكذلك عن الدلتا بحلول ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ ، ويترك الجلاء بصفة مستمرة عن بقية الاراضى المصرية خلال المدة التي تنتهى في التاريخ المحدد في الفقرة الاولى من هذا البروتوكول ، ويستمر تطبيق أحكام إتفاق ٢٢ أغسطس سنة ١٩٣٦ الخاص بالإعفاءات والميزات بصفة مؤقتة على القوات البريطانية في خلال مدة إنسحابها من مصر ، وأى تعديل في هذا الإتفاق قد تدعو إليه الضرورة - نظراً لانه في يوم ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ ستكون الجيوش البريطانية قد انسحبت من الدلتا والمدينتين الآنف ذكرهما - سيسرى باتفاق لاحق بين الحكومتين تجرى المفاوضات بشأنه قبل حلول هذا التاريخ .

### (٨) قطع المفاوضات

قرار مجلس الوزراء في ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧

لقد ذهبت الحكومة المصرية في سبيل الإتفاق مع الحكومة البريطانية إلى

أبعد حد ممكن ، وبرغم ذلك لم تجد فى الإقتراحات والعروض التى جاء بها الجانب البريطانى ما يرضى حقوقنا الوطنية .

لذلك قرر مجلس الوزراء عرض قضية البلاد على مجلس الأمن .

#### (٩) قرار مجلس الأمن

فى جلسة ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ قرر مجلس الأمن ، فى النزاع المصرى الانجليزى ، الاحتفاظ بالنزاع فى جدول أعمال المجلس .

#### (١٠) مفاوضات ١٩٥٠ - ١٩٥١

أولا : رسالة وزير الخارجية المصرية

إلى مستر ييفن وزير خارجية بريطانيا

١ - يسمو وزير الخارجية المصرية أن يبحث إلى مساعدة المستر أرلست ييفن بأطيبه تكمياله وأجمل أمانيه ،

٢ - ويقدّر الوزير الموقف البرلمانى الصعب الذى أصبح المستر ييفن يواجهه ، ولكنه يعتقد ، ويرجو أن يشاطره المستر ييفن هذا الاعتقاد ، أنه لا ينبغى لهذا الموقف تعطيل العمل على تصفية الجو السياسى فى الشرق الاوسط عامة وبين مصر وبريطانيا بوجه خاص ، لان تداعى الاحداث الدولية لا ينتظر تسوية المواقف البرلمانية .

٣ - عاجلت الحكومة المصرية الحاضرة القضية الوطنية فى خطاب العرش الاخير بالعبارات الآتية :

« لقد أجمعت الأمة إجماعا ، لا يشذ أحد من أبنائها عنه ، على وجوب تحرير وادينا ، مصره وسودانه ، من كل قيد على حريته وإستقلاله ليسترد مجده القديم ويتبوأ المكان الكريم اللائق به فى ميدان الحياة العالمية .

ولن نفتّر حكومتى فى بذل أصدق الجهود وأمضاها ليمّ الجلاء عن أرض

الوادي بشطريه وتصان وحدته تحت التاج المصرى من كل عبث أو إعتداء .  
وإن حكومتى لتحرص على أن تتوطد بينها وبين الدول جميعا علاقات الود  
والتفاهم على قدم المساواة التامة، وفي حدود المصلحة والكرامة ، وميثاق هيئة  
الامم المتحدة . وإن تدخروسعا فى المعاونة على تحقيق ما يهدف إليه الميثاق ،  
وتصبوا اليه قلوب الناس جميعا من إستتباب الأمن الدولى ونشر السلام فى  
الارض وإحترام حقوق الناس» .

ومن الخير ولا ريب أن تكون هذه العبارات الواضحة الصريحة نصب  
أعين الطرفين فى كل جهد يبذل لمواجهة الموقف .

٤ - ومن الخير كذلك أن تؤخذ فى الاعتبار حالة الرأى العام المصرى  
وتطور وعيه القومى وللرأى العام المصرى أهميته الكبرى فى الشرق الاوسط .  
وقد أصبح يعتقد بعد تجارب قاسية متوالية أنه لا فائدة من المفاوضات إلا  
أساسى جلاء القوات البريطانية بجلاء ناجزا وصميانة وحدة مصر والسودان  
تحت التاج المصرى ، وإن مصر لا تستطيع أن تنهض بنصيبها كاملا فى خدمة  
السلام العام قبل أن تصان حقوقها الوطنية صيانة كاملة .

٥ - إذا بادرت الحكومة البريطانية بالموافقة على هذه الأسس فإن  
الحكومة المصرية ترحب بالدخول معها فى محادثات للتفاهم على ما يجب عمله  
لمواجهة الأخطار التى تهدد الأمن الدولى وإستقلال الشعوب وبقصد الوصول  
إلى تسوية عملية تجمع بين الاستقلال التام لمصر والسودان باعتبارهما وطننا  
واحدا وبين المساهمة الجديدة فى الجهود المبذولة لدفع الخطر الشيوعى الدولى .

٦ - يذكر سعادة المستر بيفن فى هذا الصدد بأنه ( أى المستر بيفن ) قال  
له عندما تحادثا فى ٢٨ يناير الماضى « ليس مهما أن يكون بيننا معاهدة مكتوبة .  
واكن المهم تبادل الثقة وتوافر الاطمئنان» .

٧ - ينتظر الوزير ردا سريعا . لأن الرأي العام المصرى شديد القلق على قضيته الوطنية وعلى مصائر السلام فى الشرق الأوسط .  
مارس سنة ١٩٥٠

ثانيا - رسالة من مستر بيفن وزير خارجية إنجلترا  
إلى وزير الخارجية المصرية

١ - يود مستر بيفن أن يحاط وزير الخارجية المصرية بأن مسألة العلاقات المصرية الإنجليزية كانت أخيرا محل بحث بالغ الدقة من جانب حكومة جلالة الملك . وقد أولى مستر بيفن نفسه هذه المسألة عنايته الشخصية الفائقة . ولكن لسوء الحظ حال تغيبه الأخير عن وزارة الخارجية الذى اقتضاه إجراء جراحة له دون إرسال رسالة إلى الحكومة المصرية بالسرعة التى كان يرجوها .

٢ - ويقدر مستر بيفن رغبة الحكومة المصرية فى تصفية الجو السياسى فى الشرق الأوسط عامة ، وبين مصر والمملكة المتحدة بوجه خاص ، وهو يشارك الحكومة المصرية الرغبة التى أعربت عنها لتوطيد علاقات الود والتفاهم بينهما وبين الدول جميعا على قدم المساواة التامة . وفى حدود المصلحة والكرامة وميثاق هيئة الأمم المتحدة . ويشعر بأنه من المرغوب فيه جدا لتحقيق هذا الغرض أن تصل مصر والمملكة المتحدة إلى تفاهم على أساس الثقة المتبادلة . ويرى أن أكبر عون يمكن أن تقدمه حكومة جلالة الملك لتحقيق هذا الغرض فى هذه المرحلة هو أن يجرى بين رئيس أركان حرب الإمبراطورية فيلد مارشال سيروليام سليم ، وبين الحكومة المصرية ، بحث صريح غير رسمى للنواحي العسكرية للمسألة التى تواجهها فى الشرق الأوسط .

ومع أن حكومة جلالة الملك تقرر بأن ثمة نواح أخرى لهذه المسألة غير النواحي العسكرية إلا أنها تشعر بأن مثل هذا البحث يساعد على توضيح

الأمر وبيان السبل التي يستطيع بها الوصول إلى حل. ومن المنتظر أن يستطيع الفيلد مارشال قضاء بضعة أيام في مصر حتى أواخر يونيو .  
والحكومة جلالة الملك وطيد الأمل في أن تكون الحكومة المصرية على استعداد للمباحثة معه حينئذ وهي ترجو كذلك أن تجرى هذه المباحثات باقل ما يمكن من العلانية .

٣ - وإننا نأمل أن تمهد هذه المباحثات السبيل لمباحثات أخرى مع سير رالف ستيفينسون الذي سيتولى مهام منصبه بوصفه سفيراً لجلالة الملك في القاهرة بعد مدة وجيزة. وسيتلقى التعليمات بإجراء هذه المباحثات مع الحكومة المصرية.  
١٧ مايو سنة ١٩٥٠

ثالثاً رسالة من وزير الخارجية المصرية

إلى ممثلين في وفد وزير خارجية بريطانيا

١ - يسر الحكومة المصرية أن تسجل أن الحكومة البريطانية تشاركتها الرغبة التي أعربت عنها لتوطيد العلاقات الود والتفاهم بينها وبين الدول جميعاً على قدم المساواة التامة، وفي حدود المصلحة والكرامة وميثاق هيئة الأمم المتحدة .  
٢ - وتطلب الحكومة المصرية من الحكومة البريطانية الموافقة على مبدأي جلاء القوات البريطانية ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصري كأساس لمفاوضات تجرى بين البلدين وهي بذلك تعمل طبقاً للحق الطبيعي والمبادئ هيئة الأمم المتحدة وقراراتها . وتنفيذاً لأحكام الميثاق .

٣ - وفي سبيل إقرار هذين المبدأين، وسرعة تنفيذهما، ترحب الحكومة المصرية بالاتصال بأي شخص تندبه الحكومة البريطانية، سواء كان مدنياً أو عسكرياً . ولذلك فإن الحكومة المصرية ترحب بزيارة الفيلد مارشال سير وليام

سليم ، في أول شهر يونيو لتبحث معه المسائل العسكرية وفي مقدمتها جلاء القوات البريطانية جلاء تاما ناجزا .

- ٤ - وكذلك يسر الحكومة المصرية أن تتصل في نطاق ما تقدم بسعادة السفير البريطاني الجديد بمجرد وصوله المباحثة في المسائل السياسية .
- ٥ - وتأمل الحكومة المصرية أن تفضى هذه المحادثات في أقرب وقت إلى مفاوضات بين الحكومتين لتحقيق غرضهما المشترك وهو تصفية الجو السياسى فى الشرق الأوسط عامة وبين مصر وبريطانيا بوجه خاص .

٣٠ يوليو سنة ١٩٥٠

( ١١ ) بيان الدكتور محمد صلاح الدين ( باشا ) وزير الخارجية  
في مجلس البرلمان ( يوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥١ )

في هذه المرحلة الدقيقة التى تحتازها العلاقات المصرية البريطانية جاء بيان المستر موريسون فى مجلس العموم ناطقا بعمق الهمة التى تفصل وجمعى النظر المتباينتين فى أهم مسائل الخلاف بين مصر والمملكة المتحدة وهى الجلاء والسودان وفلسطين . فقد حدد وزير الخارجية البريطانية سياسة حكومته بالنسبة إلى هذه المسائل الثلاث فى شىء غير قليل من التفصيل والصراحة ، وحمل البرق حديثة إلى جميع أرجاء المعمورة . فمن حقكم علينا ، بل من حقنا على أنفسنا أن نبين من جهتنا بنفس التفصيل والصراحة سياسة الحكومة المصرية فى كل هذه الأمور .

أولا - عن الجلاء

منذ أن منيت مصر بالاحتلال البريطانى فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ، وهى تطالب بالجلاء والإنجليز يتذرعون بشتى العلل لإطالة أجل الاحتلال . فحماية الحدود ، وحماية الأجانب ، وحماية ذوى الجلايب الزرقاء ، وحماية الأغليات ، وحماية أصحاب المصالح الحقيقية - كل هذه العلل المختلفة المتناقضة فى بعض

الأحياء تذرعوها بها ، الواحدة بعد الأخرى . فلما نهضت مصر نهضتها الكبرى وتجلى إجماعها على المطالبة بحقها ، وقضى هذا الإجماع على كل علة تتمسح بالغير ، وترمى إلى إظهار الإنجليز بمظهر الساعين إلى الخير . أفصحوا في النهاية عن العلة الحقيقية فجابهوا الوطنية المصرية بحماية المواصلات البريطانية . فلما فقدت هذه العلة أكثر قوتها باستقلال الهند والباكستان . وقد كانت الهند في يوم ما أكبر جوهرة في تاج الإمبراطورية . لم تفرغ جعبة الإنجليز من العسل والحجج فهم اليوم يتذرعون بما سماه سعادة المستر موريسون «مسئوليات بريطانيا العظمى في الشرق الأوسط بالنسبة عن باقي دول الكومنولث وعن حلفاء الغرب بوجه عام » .

وإلى جانب هذه العلة لإطالة أجل الاحتلال بدأت السياسة البريطانية بكل سخاء عددا هائلا من وعود الجلاء لتخدير المصريين حتى زادت هذه الوعود على الستين . آخرها وعدهم الصريح في سنة ١٩٤٦ بأن يتم الجلاء برا وبحرا وجوا في أجل أقصاه شهر سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

أما أثر الاحتلال الهدام في تفرقنا وتأخيرنا وإفساد أمورنا وتعطيل مرافقنا فذلك مالا أحسبني في حاجة إلى التنويه عنه في هذا المكان . ولكني لا أجد بدا من إشارة واحدة على سبيل التمثيل إلى حالة الجيش المصري بعد تسعة وستين عاما من الاحتلال ، وبعد خمسة عشر عاما من إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦ التي أخذ الإنجليز فيها على عاتقهم تدريب الجيش المصري وتزويده بالأسلحة والمهمات . ولو أنهم كانوا مخلصين فيما زعموه من أنهم احتلوا مصر لخير المصريين أو في القيام بالمهمة التي أخذوها على عاتقهم في معاهدة ١٩٣٦ لأصبح جيشنا اليوم من القوة والتدريب والتجهيز بحيث يعتمد عليه أكبر اعتماد في الدفاع عن مصر وجاراتها الدول العربية ، وبحيث يستطيع أن يحمل في نطاق ميثاق الأمم المتحدة



جانبا منها من مسئولية استتباب السلام واستقرار الأمن الدولي في الشرق الأوسط. ولكن كيف يعمل الانجليز على تقوية الجيش المصري فتسقط حاجتهم في احتلال مصر فيما يزعمونه لأنفسهم من مسئوليات في الشرق الأوسط ؟ لابد إذن من أن يبقى الجيش المصري الباسل مجردا عن السلاح والعتاد فلا تغنى مصر بسالة الجنود .

وهذا ما عمل عليه الانجليز في كل وقت ، وما ضاعفوا المهمة في العمل عليه الآن . فهم لا يكتفون بأن يمتنعوا عن توريد الاسلحة التي نعاقدنا معهم عليها ودفعنا بالفعل أكثر أثمانها ، ولا بالضجة التي يثيرونها بين الحين والحين في مجلس العموم ومجلس اللوردات لتأكبد عزهم على حرمان مصر من كل سلاح . بل يتعقبوننا إلى كل مصدر من مصادر الحصول على الاسلحة ليسدوا دوننا كل سبيل .

وهكذا يستطيعون أن يواصلوا مزاعمهم التي يحتجون بها في تثبيت قدم الاحتلال .

حلقة مفزعة لا مخرج منها إذا جازينا على الانجليز ، وغضبنا الطرف عن حقائق الماضي المؤلمة مقتصرين على النظر كما يدعوننا إلى حقائق الموقف الحالي ، أى إلى خطر الحرب الذي يقولون إنه يهدد الشرق الأوسط كما يهدد العالم كله . ومتى خالص العالم من خطر الحرب ؟

قبل الحرب العالمية الأولى ، قيل لنا إن هذا الخطر يهب من ناحية ألمانيا وحليفتها دول التحالف الثلاثي .

وقبل الحرب العالمية الثانية قيل لنا إنه يأتى من ناحية دول المحور (برلين - روما - طوكيو) .

وبعد الحرب العالمية الثانية يقال إن مصدره الاتحاد السوفيتي وتوابعه من دول الكومنثورم .

وسيكون هناك على الدوام خلاف دولى يلبس ثوب خطر الحرب ويجوز القول بأنه يهدد السلام، فهل يمكن أن يطالبنا منصف بأن نقبل على سيادتنا واستقلالنا عار الإحتلال إلى الأبدين لأن العالم يخاو يوما من خطر يهدد أمن الدول ؟

لا يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين .

لقد عقدت مصر العزم وطيدا على أن ترفض بكل قوة أى أثر للاحتلال مهما كان الخطر الذى يقال إنه يتهدها .

إن الاحتلال الجائم على صدر مصر حقيقة قائمة تنتهك استقلالنا وتجرح عزتنا الوطنية ، وأثر باق من آثار الاستعمار البريطانى ذى التاريخ المشؤوم الطويل . فلا بد لنا أن نمحوه . أما خطر الحرب الذى يلوح به ، ونحذر منه فإنه لا يعدو أن يكون احتمالا نرجو الله أن لا يتحقق . ولن يتحقق باذن الله إذا عمت المساواة فى السيادة بين الدول ، واحترمت كل دولة قوية سيادة الدول الصغيرة الضعيفة ووحدة أراضيها ، بادئة بنفسها ضاربة المثل الطيب فى حسن السلوك الدولى ، بصرف النظر عن تصرفات غيرها .

وهذا فى الواقع ما يدعو إليه ميثاق الأمم المتحدة الذى أكد مبدأ المساواة فى السيادة ، وحرم على كل دولة من الأعضاء أن تنتهك سيادة غيرها من الدول أو وحدة أراضيها . وهذا ما تضمت به الجمعية العمومية للأمم المتحدة إذ أوصت فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بأنه لا يجوز لأية دولة أن تحتفظ بقوات فى أراضى غيرها من الدول المستقلة بدون رضاها . وما أحسبنى فى حاجة إلى التأكيد بأن مصر ترفض رفضا باتا بقاء القوات البريطانية فى أرضها .

ومن جهة أخرى فقد نص الميثاق على مختلف الاجراءات والوسائل التى تكفل فض الخلاف بين الدول ، وضمان السلم العالمى . وليس منها فيما أعلم أن تحتل بريطانيا أرض مصر رغم أنفها .

فاذا قيل ان هذه الاجراءات والوسائل لم تستوف بعد كامل تفصيلاتها ، ولم تتهيأ لها كل العوامل المواتية ، أجبنا بأن الجمعية العمومية قد رسمت في دورتها الماضية وسيلة العمل المشترك لتوطيد السلام . فكان أساس هذه الوسيلة الاعتماد على الجيوش الوطنية للدول في مهمة حفظ الأمن الدولي بها ، وفي المناطق المجاورة لها . وقد أبدت مصر من أول لحظة تمام استعدادها للاشتراك في هذه المهمة الدولية الجليلة الشأن ، إذا قدم لها ولدول الشرق الأوسط ذات الموقع الإستراتيجي الحساس مائة صمها من السلاح والعتاد المساهمة في صيانة الأمن الدولي في هذه المنطقة .

نعم يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين . إنى أعلن من هذا المنبر العالي إخلاصنا الأكيد للمبادئ السامية والأهداف العظيمة التي قام عليها ميثاق الأمم المتحدة وللقرارات التي تصدرها هذه الهيئة وفقا له . ومن تمام هذا الإخلاص أن نرفض الاحتلال ، ونصر على الجلاء ، وأن نبادر إلى دحض هذه البدعة الأخيرة من بدع السياسة البريطانية ، وأعني بها المسؤولية التي يقول الانجليز الآن بأنهم يحملونها في الشرق الأوسط بالنيابة عن دول الكومنولث وعن حلفاء الغرب بوجه عام ، فليس مهما بأن يدعى الانجليز لأنفسهم في الشرق الأوسط من المسؤوليات ما يشاءون إذا كانت دول الشرق الأوسط نفسها لا تقرهم على ما يدعون .

يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين . هذه هي وجوه الخلاف بين الحكومتين المصرية والبريطانية في مسائل الجلاء والسودان . ويستتبع هذا الخلاف بالطبع خلافا حتميا آخر على معاهدة سنة ١٩٣٦ فالانجليز يتمسكون بها ، ويدعون أننا لانستطيع إلغائها من جانبنا وحدنا ، لأنها تمكن لإحتلالهم ومناوراتهم في السودان . أما مصر فان سيادتها واستقلالها ووحدةها مع السودان أعز عليها من أن تقف في سبيلها معاهدة بيته ١٩٣٦ .

ويعتمد الانجليز في موقفهم من هذه المعاهدة على قداسة المعاهدات، وينسون أو يتناسون أن قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في ١٤ ابريل سنة ١٩٤٦ في شأن النزاع السوفيتي الايراني صريح في أن وجود القوات الأجنبية في أرض دولة من الدول يسلبها حرية الاختيار في المفاوضات .

ومن جهة أخرى فإن معاهدة سنة ١٩٣٦ تنتهك قداسة معاهدين دوليتين عظيمتي الشأن كبيرتي الخطر ، هما من غير شك أولى منها بالتقديس والاحترام ، وأعني بهما معاهدة القسطنطينية المعقودة في ٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ، وميثاق الأمم المتحدة الموقع عليه في ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٥ .

الاولى سابقة في التاريخ على معاهدة سنة ١٩٣٦ . والثاني لاحق لها . والمعاهدة المذكورة تقف بينها كما يقف الكافر في محراب الصالحين . فهي في جملتها وتفصيلاتها إخلال صارخ بمعاهدة القسطنطينية المتعددة الأطراف التي كان هدفها والدافع على عقدها المساواة التامة بين جميع الدول باستثناء الدولة صاحبة الإقليم فيما يتعلق بحق المرور في قناة السويس وما يستتبعه من التدبيرات والاحتياجات . وهي إخلال صارخ بميثاق الامم المتحدة كما سبق البيان .

فأي قداسة ترجى لمعاهدة عقدت تحت ضغط الاحتلال ، وهي في حد ذاتها إنتهاك قائم لقداسة المعاهدات والمواثيق .

لقد كانت الحكومة المصرية يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين في حدود حقها الدولي حينما وعدتكم في خطاب العرش الأخير بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ولن يلقي خطاب العرش المقبل حتى تكون الحكومة بأذن الله قد أوفت بمعاهدتكم عليه من إلغاء هذه المعاهدة ، إن العهد كان مسؤولا .

يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين . تلك سيرة الانجليز مع مصر في أمور الاحتلال . ومع ذلك يؤكد المستر موريسون أن الشعب المصري سيقف إلى

جانهم كما عمل في الماضي إذا نشبت نار الحرب من جديد . إلا أنها أضغاث أحلام وأوهام في أوهام .

لقد أكدنا للحكومة البريطانية في المحادثات وبمناسبة الدعوة التي وجهها إلينا للاشتراك في مؤتمر نيروبي ، أن مصر لن تساهم معهم في أى مجهود حربي وهم ينتهكون أقدم حقوقها باحتلال أرضها والمماراة في وحدتها مع السودان . وإنني لعلى يقين من أننا لا نقف هذا الموقف وحدنا ، بل نقفه أيضا معنا سائر الشعوب العربية التي ينتهك الانجليز إستقلالها أو التي جرحوها في المسألة الفلسطينية جرحا لا يريدون له أن يندمل .

والآن ما هي خلاصة الموقف بين مصر والانجليز ؟ إنني أجهلها -كم في كلمات : لقد أغلق وزير الخارجية البريطانية بتصريحاته الاخيرة في مجلس العموم باب المحادثات التي كانت تجرى بين الحكومتين . أما الخطوات التالية فستنتهي للجنة السياسية الوزارية التي يرأسها رئيس مجلس الوزراء من تقريرها في الايام القليلة المقبلة ، ثم يعرض الامر على مجلس الوزراء لإقرار هذه الخطوات بصورة نهائية . ثم نعود اليكم في البرلمان قبل فض هذه الدورة لنطلعكم على الحقائق كاملة ، ونحدثكم في جميع ما نتوي به لتحقيق الأهداف الوطنية التي أجمع عليها شعب مصر والسودان ، وللوفاء بالعهد الحاسم الذي قطعته حكومتكم على نفسها في خطاب العرش الأخير .

(١٢) - مصر تقرر إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦

قانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١

بانتهاء العمل بأحكام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وملحقاتها

وبأحكام إتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه :

### ( المادة الأولى )

يلغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ، بالموافقة على معاهدة الصداقة والتجارة بين مصر وبريطانيا العظمى الموقعة بلندن في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ . ومن ثم ينتهى العمل بأحكام تلك المعاهدة والاتفاق المرافق لها ، الخاص بالإعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة فى المملكة المصرية . وينتهى العمل كذلك بأحكام إتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ ، بشأن إدارة السودان .

### ( المادة الثانية )

يلغى القانون رقم ١٣ والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ ، الخاصان بالإعفاءات والميزات المشار إليها فى المادة السابقة .

### ( المادة الثالثة )

على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، واتخاذ ما يلزم لذلك من التدابير . ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .  
نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

١٤ المحرم سنة ١٣٧١ ( ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ ) .

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

### ( ١٣ ) نشوب الثورة

بيان إعلان الثورة فى مصر ( ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ )

أنظر النص رقم ٤ صفحة ٥٧

(١٤) خلع فاروق

٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢

صبيغة الإنداز

أنظر النص رقم ٥ في صفحة ٤٠٨

(١٥) وثيقة التنازل عن العرش

أمر ملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢

أنظر النص رقم ٦ في صفحة ٤٠٩ .

(١٦) إعلان الجمهورية

مقروط أسرة محمد علي = (١٨ يونيو سنة ١٩٥٣)

أنظر النص رقم ٧ في صفحة ٤١٠ .

(١٧) إتفاق بين الحكومة المصرية

وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا

بشان الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان

لما كانت الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وشمال إيرلندا (المسماة فيما بعد بحكومة المملكة المتحدة) تؤمنان إيمانا ثابتا بحقوق

الشعب السوداني في تقرير مصيره وفي ممارسته له ممارسة فعلية في الوقت

المناسب وبالضمانات اللازمة ، فقد اتفقنا على ما يأتي :-

(المادة الأولى)

رغبة في تمكين الشعب السوداني من ممارسة تقرير المصير في جو حر محايد

تبدأ في اليوم المعين بالمادة التاسعة الواردة فيما بعد فترة انتقال يتوفر للسودانيين

فيها الحكم الذاتي الكامل .

( المادة الثانية )

لما كانت فترة الانتقال تمهيداً لإنهاء الإدارة الثنائية إنهاء فعلياً فإنها تعتبر تصفية لهذه الإدارة ، ويحتفظ إبان فترة الانتقال بسيادة السودان للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير .

( المادة الثالثة )

يكون الحاكم العام ، إبان فترة الانتقال ، السلطة الدستورية العليا داخل السودان ويمارس سلطاته وفقاً لقانون الحكم الذاتى بمعاونة لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام ويتضمن الملحق الأول لهذا الاتفاق بيان وسلطات هذه اللجنة .

( المادة الرابعة )

تشكل هذه اللجنة من اثنين من السودانيين ترشحهما الحكومتان المتعاقدتان بالاتفاق بينهما ، وعضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة وعضو باكستانى ترشح كلا منهم حكومته على أن يتم تعيين العضوين السودانيين بموافقة البرلمان السودانى عند إنتخابه ، ويكون للبرلمان فى حالة عدم موافقته حق تعيين مرشحين آخرين ، ويتم رسمياً تعيين هذه اللجنة بمرسوم من الحكومة المصرية .

( المادة الخامسة )

لما كان الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه إقليمياً واحداً مبدأ أساسياً للسياسة المشتركة للحكومتين المتعاقدتين ، فقد إتفقتا على ألا يمارس الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون الحكم الذاتى على أية صورة تتعارض مع هذه السياسة .

( المادة السادسة )

يظل الحاكم العام للسودان مسئولاً مباشرة أمام الحكومتين المتعاقدتين فيما يتعلق بما يلى :-



(١) الشؤون الخارجية .

(ب) أى تغيير يطلبه البرلمان السودانى بمقتضى المادة ١٠١ (١) من قانون الحكم الذاتى فيما يتعلق بأى جزء من هذا القانون .

(ج) أى قرار تتخذه اللجنة يرى فيه الحاكم العام تعارضاً مع مسؤولياته ، وفى هذه الحالة يرفع الأمر إلى الحكومتين المتعاقبتين ، وعلى كل من الحكومتين أن تبلغ ردها فى خلال شهر واحد من تاريخ الاخطار الرسمى ، ويكون قرار اللجنة نافذاً إلا إذا إتفقت الحكومتان على خلاف ذلك .

( المادة السابعة )

تشكل لجنة مختلطة للانتخابات من سبعة أعضاء ، ثلاثة منهم من السودانيين يهيئهم الحاكم العام بموافقة لجنته ، وعضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية وعضو هندى ، ويكون تعيين الأعضاء غير السودانين بمعرفة حكومة كل منهم ، وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندى ، ويعين الحاكم العام هذه اللجنة بناء على تعليمات الحكومتين المتعاقبتين ، ويتضمن المحلق الثانى لهذا الاتفاق بيان وظائف وسلطات هذه اللجنة .

( المادة الثامنة )

رغبة فى تهيئة الجو الحر المحايد اللازم لتقرير المصير ، تشكل لجنة للسودانية تتألف من :

(١) عضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة ترشح كلا منهما حكومته ثم يعينها الحاكم العام ، وثلاثة أعضاء سودانيين يختارون من قائمة تتضمن خمسة أسماء يقدمها إليه رئيس وزراء السودان ، ويكون إختيار هؤلاء الأعضاء السودانيين وتعيينهم بموافقة سابقة من لجنة الحاكم العام .

(ب) عضواً أو أكثر من لجنة الخدمة العامة السودانية للعمل بصفة استشارية بحتة دون أن يكون له حق التصويت .

ويتضمن الملحق الثالث لهذا الاتفاق بيان عمل هذه اللجنة ووظائفها وسلطاتها.

#### ( المادة التاسعة )

تبدأ فترة الانتقال في اليوم المسمى « اليوم المعين » بالمادة الثانية من قانون الحكم الذاتي ، ومع مراعاة إتمام السودنة على الوجه المبين بالملحق الثالث لهذا الاتفاق تتعهد الحكومتان المتعاقدتان بانتهاء فترة الانتقال بأسرع ما يمكن ، وينبغي على أية حال ألا تتعدى هذه الفترة ثلاثة أعوام ، وتنتهى هذه الفترة على الوجه الآتى :

يصدر البرلمان السوداني قرارا يعرب فيه عن رغبته في اتخاذ التدابير للشروع في تقرير المصير ، ويخطر الحاكم العام الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار .

#### ( المادة العاشرة )

عند إعلان الحكومتين المتعاقدتين رسميا بهذا القرار ، تضع الحكومة السودانية القائمة آنذاك مشروعا بقانون لانتخاب جمعية تأسيسية تقدمه إلى البرلمان لإقراره ، ويوافق الحاكم العام على القانون بالاتفاق مع لجنته ، وتخضع التدابير التفصيلية لعملية تقرير المصير بما في ذلك الضمانات التي تكفل حييدة الانتخابات وأية تدابير أخرى تهدف إلى تهيئة الجو الحر المحايد لرقابة دولية . وتقبل الحكومتان المتعاقدتان توصيات أية هيئة دولية تشكل لهذا الغرض .

#### ( المادة الحادية عشرة )

تسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور إصدار قرار البرلمان السوداني برغبته في الشروع في إتخاذ التدابير لتقرير المصير ، وتتعهد الحكومتان المتعاقدتان باتمام سحب قواتهما من السودان في مدى فترة لا تتعدى ثلاثة شهور .

— ٢٩٣ —

( المادة الثانية عشرة )

تقوم الجمعية التأسيسية بأداء واجبين : -

الأول - أن تقرر مصير السودان كوحدة لا تتجزء .

والثاني - أن تعد دستورا للسودان يتواءم مع القرار الذي يتخذ في هذا الصدد ، كما تضع قانونا لانتخاب برلمان سوداني دائم .  
ويتقرر مصير السودان :

(أ) إما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة .

(ب) وإما بأن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام .

( المادة الثالثة عشرة )

تتعهد الحكومتان المتعاقدتان باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان وتقوم كل منهما باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

( المادة الرابعة عشرة )

اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على تعديل قانون الحكم الذاتي وفقا للملحق الرابع لهذا الاتفاق .

( المادة الخامسة عشرة )

تصبح أحكام هذا الاتفاق وملحقاته نافذة بمجرد التوقيع .  
وإقرارا بما تقدم وقع المفوضون المرخص لهم بذلك من حكومتيهما هذا الاتفاق ووضعوا ختامهم عليه .  
حرر بالقاهرة في اليوم الثاني عشر من شهر فبراير سنة ١٩٥٣ .

٧٩٤

## (١٨) نص اتفاق الجلاء

في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

قرار

باصدار الاتفاق وملحقه والخطابات المتبادلة الملحقة به والمحضر المتفق عليه  
المعقود بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى  
وشمال أيرلندا والموقع عليه بالقاهرة في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ .  
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛  
وعلى القانون رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٥٤ بالموافقة على الاتفاق وملحقه  
والخطابات المتبادلة الملحقة به والمحضر المتفق عليه ، المعقود بين حكومة جمهورية  
مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا والموقع عليه  
بالقاهرة في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ ؛  
وبناء على ما عرضه وزير الخارجية ؛  
قرر :

مادة ١ - يعمل اعتبارا من ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ بالاتفاق وملحقه  
والخطابات المتبادلة الملحقة به والمحضر المتفق عليه ، المعقود بين حكومة جمهورية  
مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا والموقع عليه  
بالقاهرة في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ والمرافق نصه لهذا القرار .  
مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار .

رئيس مجلس الوزراء  
جمال عبد الناصر حسين  
بكباشي (١٠ ح)

## نص اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

إن حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى  
وشمال أيرلندا، إذ ترغبان في إقامة العلاقات المصرية - الإنجليزية على أساس  
جديد من التفاهم المتبادل والصداقة الوطيدة ؛  
قد اتفقتا على ما يأتي :

### ( المادة ١ )

تجلى قوات صاحبة الجلالة بجلاء تاما عن الأراضي المصرية وفقا للجدول  
المبين في الجزء (١) من الملحق رقم (١) خلال فترة عشرين شهراً من تاريخ  
التوقيع على الاتفاق الحالي .

### ( المصادة ٢ )

تهلن حكومة المملكة المتحدة انقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها في  
لندن في السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وكذلك المحضر  
المتفق عليه ، والمذكرات المتبادلة ، والاتفاق الخاص بالاعفاءات والميزات التي  
تتمتع بها القوات البريطانية في مصر وجميع ما تفرع عنها من اتفاقات أخرى .

### ( المادة ٣ )

تبقى أجزاء من قاعدة قناة السويس الحالية ، وهي الميمنة في المرفق  
(١) بالملحق رقم (٢) في حالة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام فوراً وفق  
أحكام المادة الرابعة من الاتفاق الحالي . وتحقيقاً لهذا الغرض يتم تنظيمها وفق  
أحكام الملحق رقم (٢) .

### ( المادة ٤ )

في حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند  
توقيع هذا الاتفاق طرفاً في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية  
الموقع عليها في القاهرة في الثالث عشر من شهر أبريل سنة ١٩٥٠ ، أو على

تركيا ، تقدم مصر المملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازماً لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها وإدارة فعاله . وتتضمن هذه التسهيلات إستخدام الموانئ المصرية في حدود ما تقتضيه الضرورة القصوى للاغراض سالفة الذكر .

#### ( المادة ٥ )

في حالة عودة القوات البريطانية إلى منطقة قاعدة قناة السويس وفقاً لأحكام المادة ( ٤ ) ، تجلو هذه القوات فوراً بمجرد وقف القتال المشار إليه في تلك المادة .

#### ( المادة ٦ )

في حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون مند توقيع هذا الاتفاق طرفاً في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية ، أو على تركيا يجرى التشاور فوراً بين مصر والمملكة المتحدة .

#### ( المادة ٧ )

تقدم حكومة جمهورية مصر تسهيلات مرور الطائرات وكذا تسهيلات النزول وخدمات الطيران المتعلقة برحلات الطائرات التابعة لسلح الطيران المملكى التى يتم الإخطار عنها . وتعادل حكومة جمهورية مصر هذه الطائرات فيما يتعلق بالإذن بأية رحلة لها ، معاملة لا تقل عن معاملتها لطائرات أية دولة أجنبية أخرى مع استثناء الدول الأطراف في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية . ويكون منح التسهيلات الخاصة بالنزول وخدمات الطيران المشار إليها آنفاً في المطارات المصرية في منطقة قاعدة قناة السويس .

#### ( المادة ٨ )

تقر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية - التى هى جزء لا يتجزأ من مصر - طريق مائى له أهميته الدولية من الواحى الاقتصادية

والتجارية والاستراتيجية ، وتعربان عن تصميمهما على احترام الاتفاقية التي تكفل حرية الملاحة فى القناة الموقع عليها فى القسطنطينية فى التاسع والعشرين من شهر أكتوبر سنة ١٨٨٨ .

( المادة ٩ )

( ا ) لحكومة المملكة المتحدة أن تنقل أية مهمات بريطانية من القاعدة أو إليها حسب تقديرها .  
( ب ) لا يجوز أن تتجاوز المهمات القدر المتفق عليه فى الجزء ( ج ) من الملحق رقم ( ٢ ) إلا بموافقة حكومة جمهورية مصر .

( المادة ١٠ )

لا يمس الاتفاق الحالى ، ولا يجوز تفسيره على أنه يمس ، بأية حال حقوق الطرفين والتزاماتهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

( المادة ١١ )

تعتبر ملاحق هذا الاتفاق ومرفقاته جزءا لا يتجزأ منه .

( المادة ١٢ )

( ا ) يظل هذا الاتفاق نافذا مدة سبع سنوات من تاريخ توقيعه .  
( ب ) تتشاور الحكومتان خلال الاثنى عشر شهرا الأخيرة من تلك المدة، لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند إنتهاء الاتفاق .

يذهب العمل بهذا الاتفاق بعد سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليه ، وعلى حكومة المملكة المتحدة أن تنقل ، أو تتصرف ، فيما قد يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات فى القاعدة، مالم تتفق الحكومتان المتعاقدتان على مد هذا الاتفاق .

( المادة ١٣ )

يعمل بالاتفاق الحالى على اعتبار أنه نافذا من تاريخ توقيعه وتبادل

وثائق التصديق عليه في القاهرة في أقرب وقت ممكن .  
وإقرارا بما تقدم وقع المتفوضون المرخص لهم بذلك هذا الاتفاق ووضعوا  
أختامهم عليه .

تحرر في القاهرة في اليوم التاسع عشر من أكتوبر سنة ١٩٥٤ من صورتين  
باللغتين العربية والإنجليزية ويعتبر كلا النصين متساويين في الرسمية

جمال عبد الناصر	ه . أ . نتيج
عبد الحكيم عامر	ر . س . ستيفنسون
عبد اللطيف البغدادى	ر . بنسون
صلاح سالم	
محمود فوزى	

(١٩) - قرار جمهورى رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦  
بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية .

أنظر النص رقم ٢٤ في صفحة ٦٦٠

(٢٠) - إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة  
في أول فبراير سنة ١٩٥٨ .

أنظر النص رقم ١٥ في صفحة ٤٣٥ .

(٢١) - ميثاق الاتحاد العربى .

أنظر النص رقم ١٦ في صفحة ٤٣٧ .

(٢٢) - قوانين يوليو الاشتراكية .





مطبعة م. ك. الاسكندرية  
محمد محمود محمد مسعد  
هـ شارع أديب اسحاق (عمارة البصير)  
تلفون { ٣٠٨٤٧  
٣٠٩١٠ }





١٠٠٦٩٤

م ١٢٥٠

---

ملتزم الطبع والنشر دار المعارف — ١١١٩ كورنيش النيل  
أرواح الاسكندرية ٤٢ شارع سعد زغلول — ٢ ميدان التحرير (النشبة)